الدُّرُّ المصُون

في عُلوم الكتاب المكنون

تأليف

أحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبيّ

المتوفى سنة ٧٥٦ هـ

تحقيق

الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط

الأستاذ المشارك بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة

المعهد العالي للدّعوة الإسلاميّة - المدينة المنوّرة

اعتمد فيه على نسخة بخط المؤلف

الجزء السّادس

دار القلم

دمشق







سورة التوبة

[٤٣٤/أ]

/ بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) الجمهورُ على رفع «براءة» وفيه وجهان، أحدهما: أنها رفعٌ بالابتداء، والخبرُ قولُه: «إلى الذين». وجاز الابتداءُ بالنكرة لأنها تخصَّصَتْ بالوصفِ بالجارِّ بعدها. والثاني: أنها خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ أي: هذه الآياتُ براءةٌ. ويجوز في: «من الله» أن يكون متعلقاً بنفس «براءة» لأنها مصدرٌ، وهذه المادةُ تتعدَّى بـ«مِنْ» تقول: بَرِئت مِنْ فلانٍ أَبْرَأُ بَراءة أي: انقطعت العُصْبَةُ بيننا. وعلى هذا فيجوز أن يكونَ المسَوِّغُ للابتداء بالنكرة في الوجه الأول هذا. و«إلى الذين» متعلقٌ بمحذوف على الأول لوقوعِه خبراً، وبنفس «بَراءة» على الثاني. ويقال: بَرِئْتُ وبَرَأت من الدين بالكسر والفتح. وقال الواحدي: «ليس فيه إلا لغةٌ واحدة: كسرُ العين في الماضي، وفتحُها في المستقبل» وليس كذلك، بل نَقَلَهما أهلُ اللغة.

وقرأ عيسى بن عمر[1] «براءةً» بالنصب على إضمار فعل أي: اسمعوا براءةً. وقال ابن عطية[2]: «أي، الزموا براءةً، وفيه معنى الإغراء».

---

(١) مختصر شواذ ابن خالويه ٥١؛ البحر ٥/٤.

(٢) المحرر ٨/١٢٥.

وقُرِىء[1] «مِنِ الله» بكسر نون «مِنْ» على أصلِ التقاءِ الساكنين أو على الإتباع لميم «مِنْ» وهي لُغَيَّةٌ، فإن الأكثرَ فتحُها مع لام التعريف وكَسْرُها مع غيرها نحو: «مِنِ ابنك» وقد يُعْكَسُ الأمرُ فيهما. وحكى أبو عمرو عن أهل نجران أنهم يَقْرؤون كذلك بكسر النون مع لام التعريف.

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿فَسِيْحوا﴾**: هذا على إضمار القول أي: قيل: سيحوا. وهذا التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب. يقال: ساح يَسيح سِياحة وسُيُوحاً وسَيَحاناً أي: انساب كسَيْح الماءِ في الأماكن المنبسطة. قال طرفة[2]:

٢٤٤٧ـ لو خِفْتُ هذا منك ما نِلْتَني حتى ترىٰ خيلاً أمامي تَسِيحْ

و «أربعةَ أشهرٍ» ظرف لـ «سِيْحوا». وقرىء[3] «غير معجزي اللّـهَ» بنصب الجلالة على أن النونَ حُذِفَتْ تخفيفاً. وقد تقدَّم تحريرُه.

آ. (٣) **قوله تعالى: ﴿وأَذانٌ﴾**: رفع بالابتداء، و «مِن الله»: إمَّا صفةٌ أو متعلقٌ به. و «إلى الناس» الخبر. ويجوز أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: وهذا إعلامٌ، والجارَّان متعلقان به كما تقدَّم في «براءة». قال الشيخ[4]: «ولا وجهَ لقولِ مَنْ قال إنه معطوف على «براءة»، كما لا يُقال «عمرو» معطوف على «زيد» في «زيد قائم وعمرو قاعد». وهو [كما قال][5]، وهذه عبارة [الزمخشري[6] بعينها].

---

(١) قال ابن خالويه: «حكاه أبو عمرو عن أهل نجران». المختصر ٥١. وانظر: البحر ٦/٥.

(٢) ليس في ديوانه، وهو في البحر ٥/٥؛ ابن عطية ١٢٦/٨؛ القرطبي ٦٤/٨.

(٣) ذكرها في الهمع ١٦٩/١ من دون نسبة.

(٤) البحر ٦/٥.

(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، وأثبتناه من النسخ الأخرى.

(٦) الكشاف ١٧٣/٢. وما بين معقوفين من النسخ الأخرى.

وقرأ الضحَّاك وعكرمة وأبو المتوكل[1]: «وإذْن» بكسر الهمزةِ وسكونِ الذال. وقرأ العامَّةُ: «أنَّ الله» بفتح الهمزة على أحدِ وجهين: إمَّا كونه خبراً لـ «أذان» أي: الإِعلامُ من الله براءتُه من المشركين ـ وضعَّف الشيخُ[2] هذا الوجهَ ولم يذكر تضعيفَه ـ وإمَّا على حَذْفِ حرفِ الجر أي: بأن الله. ويتعلَّقُ هذا الجارُّ إمَّا بنفس المصدرِ، وإمَّا بمحذوفٍ على أنه صفتُه. و «يومَ» منصوبٌ بما تعلَّق به الجارُّ في قولـه: «إلى الناس». وزعم بعضُهم أنـه منصوبٌ بـ «أذانٌ» وهو فاسدٌ من وجهين: أحدهما: وصفُ المصدرِ قبل عمله. الثاني: الفَصْلُ بينه وبين معمولِه بأجنبيّ وهو الخبرُ.

وقرأ الحسن والأعرج[3] بكسر الهمزة، وفيه المذهبـان المشهوران: مذهبُ البصريين إضمارُ القول، ومذهبُ الكوفيين إجـراءُ / الأذانِ مُجْرىٰ القول. [٤٣٤/ب]

قوله: «من المشركين» متعلقٌ بنفس «بريء» كما يقال: «بَرِئْتُ منه»، وهذا بخلاف «براءةٌ مِن الله[4]» فإنها هناك تحتمل هذا، وتحتمل أن تكونَ صفةً لـ «براءة».

قوله: «ورسوله» الجمهورُ على رَفْعِه، وفيه ثلاثة أوجه، أحـدها: أنه مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ أي: ورسولُه بريءٌ منهم، وإنما حُذِفَ للدلالةِ عليه. والثاني: أنه معطوفٌ على الضميرِ المستتر في الخبر، وجاز ذلك للفصلِ المسوِّغ للعطف فرفعُه على هذا بالفاعلية. الثالث: أنه معطوفٌ على محل اسم «أنَّ»، وهذا عند مَنْ يُجيز ذلك في المفتوحةِ قياساً على المكسورة. قال

(١) الشواذ ٥١، ونسبها إلى يزيد، والبحر ٥/٦.
(٢) البحر ٥/٦.
(٣) البحر ٥/٦؛ ابن عطية ٨/١٣١.
(٤) الآية ١ من التوبة.

ابن عطية[1]: «ومذهبُ الأستاذ ـ يعني ابن الباذش ـ على مقتضى كلامِ سيبويهِ أن لا موضعَ لِما دخلَتْ عليه «أنَّ»؛ إذ هو مُعْرَبٌ قد ظهر فيه عملُ العامل، وأنه لا فرقَ بين «أنَّ» وبين «ليت»، والإجماعُ على أن لا موضعَ لِما دَخَلَتْ عليه هـذه». قال الشيخ[2]: «وفيه تعقُّبٌ؛ لأن علةَ كونِ «أنَّ» لا موضعَ لِما دَخَلَتْ عليه ليس ظهورَ عملِ العامل بدليل: «ليس زيد بقائم» و «ما في الدار مِنْ رجل» فإنه ظهر عملُ العامل ولهما موضع[3]، وقولُه: «بالإجماع» ـ يريد أن «ليت» لا موضعَ لِما دَخَلَتْ عليه بالإجماع ـ ليس كذلك؛ لأن الفراءَ خالَفَ، وجعل حكمَ «ليت» وأخواتِها جميعِها حكمَ «إنَّ» بالكسر». قلت: قوله: «بدليل ليس زيدٌ بقائم» إلى آخره قد يَظْهر الفرق بينهما فإن هذا العاملَ وإنْ ظهر عملُه فهو في حكمِ المعدوم؛ إذ هو زائد فلذلك اعتبرنا الموضعَ معه بخلاف «أنَّ» بالفتح فإنه عاملٌ غيرُ زائد، وكان ينبغي أن يُرَدَّ عليه قولُه: «وأن لا فرقَ بين «أنَّ» وبين«ليت»، فإنَّ الفرقَ قائمٌ، وذلك أن حكمَ الابتداء قد انتسخ مع ليت ولعل وكأن لفظاً ومعنىً بخلافه مع إنَّ وأنَّ فإن معناه معهما باقٍ.

وقرأ[4] عيسى بن عمر وزيد بن علي وابن أبي إسحاق «ورسولَه» بالنصب. وفيه وجهان، أظهرُهما: أنه عطفٌ على لفظ الجلالة. والثاني: أنه مفعولٌ معه ، قاله الزمخشري[5]. وقرأ الحسن «ورسولِه» بالجر وفيها وجهان، أحدهما: أنه مقسمٌ به أي: ورسولِه إن الأمر كذلك، وحُذِفَ جوابُه لفهم المعنىٰ. والثاني: أنه على الجِوار، كما أنهم نَعَتوا وأكَّدوا على الجِوار، وقد

---

(١) المحرر ١٣١/٨.

(٢) البحر ٦/٥.

(٣) أي مع أن الباء زائدة ومِنْ زائدة.

(٤) الشواذ ٥١؛ البحر ٦/٥.

(٥) الكشاف ١٧٣/٢.

تقدَّم تحقيقُه. وهذه القراءةُ يَبْعُد صحتُها عن الحسن للإبهام، حتى يحكى أن أعرابياً سمع رجلًا يقرأ «ورسولِه» بالجر. فقال الأعرابي: إن كان الله قد بَرِىء مِنْ رسوله فأنا بريء منه، فَلَبَّبه[1] القارىء إلى عمر رضي الله عنه، فحكى الأعرابيُّ الواقعةَ، فحينئذ أَمَرَ عمرُ بتعليم العربية. ويُحكى أيضاً هذه عن أمير المؤمنين عليّ وأبي الأسود الدؤلي. قال أبو البقاء[2]: «ولا يكون عطفاً على المشركين لأنه يؤدي إلى الكفر». وهذا من الواضحات.

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿إلا الذين﴾**: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه استثناءٌ منقطع. والتقدير: لكنِ الذين عاهدتم فَأَتِمُّوا إليهم عهدَهم. وإلى هذا نحا الزمخشريُّ فإنه قال[3]: «فإن قلت: مِمَّ استثنى قولَه «إلا الذين عاهدتم؟» قلت: وجهُه أن يكونَ مستثنى من قوله: «فَسِيحوا في الأرض» لأن الكلامَ خطابٌ للمسلمين، ومعناه: براءةٌ من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين فقولوا لهم: سِيْحوا إلا الذين عاهدْتم منهم ثم لم ينقصوا فأتمُّوا إليهم عهدهم. والاستثناءُ بمعنى الاستدراك، كأنه قيل بعد أن أُمِروا في الناكثين: ولكن[4] الذين لم يَنْكثوا فأتمُّوا إليهم عهدَهم ولا تُجروهم مُجراهم».

الثاني: أنه استثناءٌ متصلٌ، وقبلهُ جملة محذوفة تقديره: اقتلوا المشركين المعاهَدين إلا الذين عاهَدْتم. وفيه ضعفٌ.

الثالث: أنه مبتدأ والخبرُ قولُه فأتمُّوا إليهم، قاله أبو البقاء[5]. وفيه نظرٌ لأنَّ

---

(١) لبَّب الرجلَ: جمع ثيابه عند نحره في الخصومة ثم جرَّه.

(٢) الإملاء ٢/١١.

(٣) الكشاف ٢/١٧٤.

(٤) قوله: «ولكن» تكرر في الأصل.

(٥) الإملاء ٢/١١.

الفاءَ تزاد[1] في غير موضعها، إذا المبتدأُ لا يُشْبه الشرط لأنه لِأُناسٍ بأعيانهم[2]، وإنما يتمشَّى على رأي الأخفش إذ يُجَوِّز زيادتها مطلقاً[3]. والأَوْلَى أنه منقطعٌ لأنَّا لو جَعَلْناه متصلاً مستثنىً من المشركين في أولِ السورة لأدَّى إلى الفَصْلِ بين المستثنى والمستثنى منه بجملٍ كثيرة.

قوله: «ثم لم يَنْقُصوكم شيئاً» الجمهور «يَنْقُصوكم» بالصاد مهملةً، وهو يتعدَّى لواحدٍ ولاثنين. ويجوز ذلك فيه هنا، فـ«كُمْ» مفعولٌ، و«شيئاً»: إمَّا مفعول ثان وإمَّا مصدرٌ، أي: شيئاً من النقصان، أو لا قليلاً و[لا] كثيراً من النقصان. وقرأ[4] عطاء بن السائب الكوفي وعكرمة وابن السَّمَيْفَع / وأبو زيد [٤٣٥/أ] «يَنْقُضوكم» بالضاد المعجمة، وهي على حَذْفِ مضاف أي: ينقضوا عهدكم، فحُذف المضاف وأُقيم المضافُ إليه مُقامه. قال الكرماني: «وهي مناسِبة لِذِكْرِ العهد» أي: إنَّ النقضَ يُطابق العهدَ، وهي قريبة من قراءة العامة؛ فإنَّ مَنْ نقض العهد فقد نقص من المدة، إلا أن قراءةَ العامة أوقعُ لمقابلها التمام[5].

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿الأشهر﴾**: يجوز أن تكون الألف واللام للعهد، والمرادُ بهذه الأشهرِ الأشهرُ المتقدمة في قوله: «فسيحوا في الأرضِ أربعةَ أشهر[6]»، والعربُ إذا ذكرت نكرةً، ثم أرادت ذِكْرها ثانياً، أتت بمضمرِه أو بلفظه معرَّفاً بأل، ولا يجوز أن نَصِفَه حينئذٍ بصفةٍ تُشْعر بالمغايرة، فلو قيل: «رأيت رجلاً فأكرَمْتُ الرجلَ الطويل» لم تُرِد بالثاني الأولَ، وإن وَصَفْتَه

---

(١) ش: «لا تُزاد» أي لا يجوز زيادتها في غير موضع جواز الزيادة. وعلى عبارة المؤلف: أن أبا البقاء جعلها في هذا الإعراب زائدة في غير موضع جواز الزيادة.

(٢) في حين أن دلالة الشرط على العموم.

(٣) انظر: معاني القرآن له ٣٤، ١٢٤، ١٢٥، ٢٢٢.

(٤) الشواذ ٥١؛ البحر ٥/٨.

(٥) في قوله: «فأتموا إليهم».

(٦) الآية ٢ من التوبة.

بما لا يقتضي المغايرة جاز كقولك: «فأكرمت الرجل المذكور»، ومنه هذه الآيةُ فإن الأشهر قد وُصِفَتْ بالحُرُم، وهي صفةٌ مفهومة من فحوى الكلام فلم تقتض المغايرة. ويجوز أن يُرادَ بها غيرُ الأشهرِ المتقدمة فلا تكون أل للعهد، والوجهان مقولان في التفسير.

والانسلاخُ هنا من أحسنِ الاستعارات، وقد بَيَّن ذلك أبو الهيثم فقال[1]: «يُقال: «أَهْلَلْنا شهرَ كذا» أي: دَخَلْنا فيه، فنحن نزداد كلَّ ليلةٍ منه إلى مضيِّ نصفِه لباساً، ثم نَسْلَخُه عن أنفسنا جزءاً فجزءاً إلى أن ينقضي وينسلخ، وأنشد[2]:

٢٤٤٨ـ إذا ما سَلَخْتُ الشهرَ أَهْلَلْتُ مثلَه ... كفىٰ قاتِلاً سَلْخي الشهورَ وإهلالي

قوله: «كلَّ مَرْصَد» في انتصابه وجهان أحدهما: أنه منصوبٌ على الظرفِ المكاني. قال الزجاج[3]: «نحو: ذهبت مذهباً». وقد ردَّ الفارسيُّ عليه هذا القولَ من حيث إنه ظرف مكان مختص، والمكانُ المختصُّ لا يَصِلُ إليه الفعلُ بنفسه بل بواسطة «في»، نحو: صَلَّيْتُ في الطريق، وفي البيت، ولا يَصِلُ بنفسه إلا في ألفاظٍ محصورةٍ بعضُها ينقاسُ وبعضها يُسمع، وجعل هذا نظير ما فَعَلَ سيبويه[4] في بيت ساعِدة[5]:

٢٤٤٩ـ لَدْنٌ بهَزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

وهو أنه جعله مما حُذِف فيه الحرفُ اتِّساعاً لا على الظرف؛ لأنه ظرف مكان مختص.

---

(١) انظر: اللسان سلخ.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان سلخ، والبحر ٥/٩.
(٣) معاني القرآن ٢/٤٧٦.
(٤) الكتاب ١/١٦، ١٠٩.
(٥) تقدم برقم ٢١٥٣.

قال الشيخ[1]: «إنه ينتصبُ على الظرف؛ لأنَّ معنى «واقعدوا» لا يُراد به حقيقةُ القعود، وإنما يُراد: ارصُدوهم، وإذا كان كذلك فقد اتفق العاملُ والظرف في المادة، ومتى اتفقا في المادة لفظاً أو معنىً وصل إليه بنفسه تقول: جلست مجلسَ القاضي، وقعدت مجلسَ القاضي، والآيةُ من هذا القبيل».

والثاني: أنه منصوبٌ على إسقاطِ حرف الجر وهو «على» أي: على كلِّ مَرْصَد، وهذا قول الأخفش[2]، وجعله مِثْلَ قولِ الآخر[3]:

٢٤٥٠ـ تَحِنُّ فَتُبْدِي ما بها مِنْ صَبابةٍ وأُخْفي الذي لولا الأسى لقَضَاني

وهذا لا ينقاسُ بل يُقتصر فيه على السَّماع كقوله تعالى: «لأَقْعُدَنَّ لهم صراطَك» أي: على صراطك، اتفق الكل على أنه على تقدير «على». وقال بعضُهم: هو على تقدير الباء أي بكل مرصد، نقله أبو البقاء[4]، وحينئذٍ تكون الباء بمعنى «في» فينبغي أن تُقَدَّرَ «في» لأن المعنى عليها، وجعله[5] نظيرَ قولِ الشاعر[6]:

٢٤٥١ـ نُغالي اللحمَ للأضيافِ نَيْئاً ونَرْخُصُهُ إذا نَضِجَ القدورُ

والمَرْصَدُ مَفْعَل مِنْ رصده يَرْصُدُه أي: رَقَبه يَرْقُبُه وهو يَصْلُح للزمان والمكان والمصدر، قال عامر بن الطفيل[7]:

---

(١) البحر ٥/١٠ بعبارة قريبة.
(٢) معاني القرآن له ٢/٣٢٦.
(٣) تقدم برقم ١٨٣٥.
(٤) الإملاء ٢/١١.
(٥) لم يجعله أبو البقاء نظير ما ذكر، إنما هو الأخفش في معانيه ٢/٣٢٦.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٣٨٣؛ والزجاج ٢/٤٧٦.
(٧) عجز البيت في اللسان (رصد) منسوباً إلى عديّ، وهو في مجاز القرآن ١/٢٥٣؛ والبحر ٥/٣؛ والقرطبي ٨/٧٣.

٢٤٥٢ـ ولقد عَلِمْتَ وما إخالك ناسِيا أنَّ المنيَّةَ للفتى بالمَرْصَدِ

والمِرْصاد: المكانُ المختص بالترصُّد، والمَرْصَدُ يقع على الراصد سواءً كان مفرداً أم مثنى أم مجموعاً، وكذلك يقع على المرصود، وقولُه تعالى: «فإنه يَسْلُكُ من بينِ يديه ومِنْ خلفه رَصَدا[1]» يَحْتمل كلَّ ذلك، وكأنه في الأصل مصدرٌ، فلذلك التُزِم فيه الإِفرادُ والتذكير.

آ. (٦) قوله تعالى: ﴿وإنْ أحدٌ﴾: كقوله: «إنِ امرؤٌ هَلَكَ[2]» في كونِه من باب الاشتغال / عند الجمهور. [٤٣٥/ب]

قوله: «حتى يسمع» «حتى» يجوز أن تكونَ هنا للغاية، وأن تكونَ للتعليل، وعلى كلا التقديرين يتعلَّقُ بقوله: «فَأَجِرْهُ»، وهل يجوز أن تكونَ هذه المسألةُ من باب التنازع أم لا؟ وفيه غموضٌ، وذلك أنه يجوزُ من حيث المعنى أن تُعَلَّق «حتى» بقوله: «استجارك» أو بقوله: «فَأَجِرْهُ» إذ يجوز تقديرُه: وإن استجارك أحدٌ حتى يسمعَ كلام الله فَأَجِرْهُ حتى يسمع كلام الله. والجوابُ أنه لا يجوزُ عند الجمهور لأمرٍ لفظي ـ من جهة الصناعة ـ لا معنوي، فإنَّا لو جعلناه من التنازع، وأَعْمَلْنا الأول مثلاً لاحتاج الثاني إليه مضمراً على ما تقرر، وحينئذٍ يلزم أنَّ «حتى» تجرُّ المضمر، و«حتى» لا تجرُّه إلا في ضرورة شعر كقوله[3]:

٢٤٥٣ـ فلا واللَّهِ لا يَلْقى أُناسٌ فتى حَتَّاك يا ابنَ أبي يزيدِ

وأمَّا عند مَنْ يُجيز أن تجرَّ المضمر فلا يمتنع ذلك عنده، ويكون من

---

(١) الآية ٢٧ من الجن.

(٢) الآية ١٧٦ من النساء.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في المقرب ١/٩٤؛ ابن عقيل ٣/٨؛ والأشموني ٢٨٦؛ ورصف المباني ١٨٥؛ والخزانة ٤/١٤٠.

إعمال الثاني لحذفِه، ويكون كقولك: «فرحت ومررت بزيد» أي: فرحت به، ولو كان من إعمال الأول لم تَحْذِفْه من الثاني.

وقوله: «كلامَ الله» من باب إضافة الصفة لموصوفها لا من باب إضافةِ المخلوق للخالق. و «مَأْمَنَه» يجوز أن يكون مكاناً أي مكان أَمْنِه، وأن يكونَ مصدراً أي: ثمَّ أَبْلِغْه أَمْنَه.

آ. **(٧) قوله تعالى: ﴿كيف يكون﴾**: في خبر «يكون» ثلاثةُ أوجه أظهرُها: أنه «كيف»، و «عهدٌ» اسمُها، والخبر هنا واجبُ التقديمِ لاشتماله على ما له صدرُ الكلام وهو الاستفهامُ، و «للمشـركين» على هذا متعلقـة: إمَّا بـ «يكون» عند مَنْ يُجيز في «كان» أن تعمل في الظرفِ وشبهـه، وإمَّا بمحذوف لأنها صفةٌ لعهد في الأصل، فلما قُدِّمَتْ نُصِبَتْ حالاً، و «عند» يجوز أن تكون متعلقةً بـ «يكون» أو بمحـذوفٍ على أنها صفـةٌ لـ «عَهْد» أو متعلقةٌ بنفس «عهد» لأنه مصدر. **الثاني**: أن يكون الخبر «للمشركين» و «عند» على هذا فيها الأوجهُ المتقدمة. ونزيد وجهاً رابعاً وهو أنه يجوز أن يكونَ ظرفاً للاستقرار الذي تعلَّق به «للمشركين». **والثالث**: أن يكون الخبرُ «عند الله» و «للمشركين» على هذا: إمَّا تبيين، وإمَّا متعلقٌ بـ «يكون» عند مَنْ يجيز ذلك كما تقدم، وإمَّا حال من «عهد»، وإمَّا متعلقٌ بالاستقرار الذي تعلَّق به الخبر. ولا يُبالَىٰ بتقديم معمولِ الخبرِ على الاسم لكونِهِ حرفَ جر. و «كيف» على هذين الوجهين الأخيرين مُشْبِهةٌ بالظرف أو بالحال كما تقدَّم تحقيقه في «كيف تكفرون»[1].

ولم يذكروا هنا وجهاً رابعاً ــ وكان ينبغي أن يكونَ هو الأظهر ــ وهو أن يكونَ الكونُ تاماً بمعنى: كيف يوجد عهدٌ للمشركين عند الله؟، والاستفهامُ

---

(١) الآية ٢٨ من البقرة.

هنا بمعنى النفي، ولذلك وقع بعده الاستثناء بـ«إلا»،ومِنْ مجيئه بمعنى النفي أيضاً قولُه[1]:

٢٤٥٤ـ فهذي سيوفٌ يا صُدَيُّ بنَ مالكٍ كثيرٌ ولكن كيف بالسيفِ ضاربُ

أي: ليس ضاربٌ بالسيف.

قوله: «إلا الذين عاهَدْتُم» فيه وجهان أحدهما: أنه استثناءٌ منقطع أي: لكن الذين عاهدتم فإنَّ حُكْمَهم كيت وكيت. **والثاني**: أنه متصلٌ وفيه حينئذٍ احتمالان، أحدهما: أنه منصوبٌ على أصل الاستثناء من المشركين. **والثاني**: أنه مجرورٌ على البدل منهم، لأنَّ معنى الاستفهامِ المتقدمِ نفيٌ، أي: ليس يكونُ للمشركين عهدٌ إلا للذين لم ينكُثوا. فقياسُ قولِ أبي البقاء[2] فيما تقدَّم أن يكون مرفوعاً بالابتداء، والجملةُ من قوله: «فما استقاموا» خبرُه.

قوله: «فما» يجوز في «ما» أن تكونَ مصدريةً ظرفيةً، وهي في محلِّ نصبٍ على ذلك أي: فاستقيموا لهم مدةَ استقامتِهم لكم. ويجوز أن تكونَ شرطيةً، وحينئذٍ ففي محلِّها وجهان،أحدهما: أنها في محلِّ نصبٍ على الظرف الزماني،والتقدير: أيَّ زمانٍ استقاموا لكم فاستقيموا لهم. ونظَّره أبو البقاء[3] بقولِه تعالى: «ما يفتحِ اللَّـهُ للناس مِنْ رحمة فلا مُمْسِكَ لها»[4]. **والثاني**: أنها في محل رفع بالابتداء، وفي الخبر الأقوالُ المشهورة، و«فاستقيموا»: جوابُ الشرط. وهذا نحا إليه الحوفي، ويحتاج إلى / حذفِ عائد أي: أيُّ زمانٍ [٤٣٦/أ]

---

(١) تقدم برقم ١٣٥٢.

(٢) كان أبو البقاء قد أعرب «إلا الذين عاهدتم» في الآية الرابعة مبتدأ، وخبره «فأتموا إليهم»: الإملاء ٢/١١.

(٣) الإملاء ٢/١٢.

(٤) الآية ٢ من سورة فاطر.

استقاموا لكم فيه، فاستقيموا لهم. وقد جوَّز الشيخ جمال الدين[1] ابنُ مالك في «ما» المصدرية الزمانية أن تكونَ شرطيةً جازمة، وأنشد على ذلك[2]:

٢٤٥٥ـ فما تَحْيَ لا نسْأَمْ حياةً وإن تَمُتْ   فلاخيرَفي الدنياولا العيشِ أجمعا

ولا دليل فيه لأنَّ الظاهرَ الشرطيةُ من غير تأويلٍ بمصدرية وزمانٍ، قال أبو البقاء[3]: «ولا يجوز أن تكونَ نافيةً لفساد المعنى، إذ يصير المعنى: استقيموا لهم لأنهم لم يَسْتقيموا لكم».

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿كيفَ وإن يَظْهروا﴾**: المستفهمُ عنه محذوفٌ لدلالةِ المعنى عليه. فقدَّره أبو البقاء[4]: «كيف تَطْمئنون أو: كيف يكونُ لهم عهدٌ». وقدَّره غيره: كيف لا تقاتلونهم. والتقديرُ الثاني مِنْ تقديرَي أبي البقاء أحسنُ، لأنه مِنْ جنس ما تقدَّم، فالدلالةُ عليه أقوى، وقد جاء الحذف في هذا التركيبِ كثيراً، وتقدَّم منه قولُه تعالى: «فكيف إذا جَمَعْناهم[5]» «فكيف إذا جئنا[6]»، وقال الشاعر[7]:

٢٤٥٦ـ وخبَّرْ تُماني أنَّما الموتُ بالقُرىٰ   فكيف وهاتا هَضْبةٌ وكَثِيبُ

أي: كيف مات؟، وقال الحطيئة[8]:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٧.

(٢) البيت لعبدالله بن الزبير الأسدي، وهو في شرح الكافية الشافية ٣/١٦٢٧، والأشموني ٤/١٢.

(٣) الإملاء ٢/١٢.

(٤) الإملاء ٢/١٢.

(٥) الآية ٢٥ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٤١ من سورة النساء.

(٧) البيت لكعب بن سعد الغنوي، وهو في الكتاب ٢/١٣٩؛ والمقتضب ٢/٢٨٨؛ وابن يعيش ٣/١٣٦؛ وابن عطية ٨/١٣٦.

(٨) ديوانه ١٤٠؛ ومعاني القرآن للفراء ١/٤٢٤؛ ومعاني القرآن للزجاج ٢/٤٧٩؛ والبحر ٥/١٣. والمعظم: الأمر العظيم. وقدُّ الأديم: شقُّه.

٢٤٥٧ـ فكيف ولم أعلَمْهُمْ خـذَلُوكُمُ   على مُعْظِمٍ ولا أَدِيْمَكُمُ قَدُّوا

أي: كيف تَلُومني في مدحهم؟ قال الشيخ[١]: «وقدَّر أبو البقاء الفعلَ بعد «كيف» بقوله: «كيف تطمئنون»، وقدَّره غيرُه بكيف لا تقاتِلونهم». قلت: ولم يقدّره أبو البقاء بهذا وحدَه، بل به وبالوجه المختار كما قدَّمْتُه عنه.

قوله: «وإن يَظْهروا» هذه الجملةُ الشرطية في محل نصبٍ على الحال أي: كيف يكونُ لهم عهدٌ وهم على حالةٍ تنافي ذلك؟ وقد تقدَّم تحقيقُ هذا عند قوله: «وإن يَأْتِهم عَرَضٌ مثلُه يأخذوه»[٢]. و«لا يرقُبوا» جوابُ الشرط. وقرأ[٣] زيد بن علي: «وإن يُظْهَروا» ببنائِه للمفعول، مِنْ أظهره عليه أي: جعله غالباً له.

قوله: «إلاًّ» مفعولٌ به بـ«يرقُبوا» أي: لا يَحْفظوا. وفي «الإِلّ» أقوالٌ لأهل اللغةِ أحدها: أن المراد به العهد، قاله أبو عبيدة[٤] وابن زيد والسدِّي، ومنه قول الشاعر[٥]:

٢٤٥٨ـ لـولا بنو مـالكٍ والإِلُّ مَـرْقَبَةٌ   ومـالكٌ فيهمُ الآلاءُ والشَّـرَفُ

أي: الحِلْف. وقال آخر[٦]:

٢٤٥٩ـ وجَـدْنـاهُـما كـاذِبـاً إلُّهُمْ   وذو الإِلِّ والعهـدِ لا يَكْـذِبُ

---

(١) البحر ٥/١٣.
(٢) الآية ١٦٩ من سورة الأعراف.
(٣) البحر ٥/١٣.
(٤) المجاز ١/٢٥٣.
(٥) لم أقف عليه.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير الطبري ١٤/١٤٩.

وقال آخر[1]:

٢٤٦٠ـ أفسدَ الناسَ خُلوفٌ خَلَفُوا ... قطعُوا الإلَّ وأعراقَ الرَّحِمْ

وفي حديث أمِّ زرع[2]: «بيت أبي زرع وَفِيُّ الإلِّ، كريم الخِلّ، بَرودُ الظلّ» أي: وفيُّ العهد.

الثاني: أن المرادَ به القَرابة، وبه قال الفراء[3]، وأنشد لحسان رضي الله عنه[4]:

٢٤٦١ـ لَعَمْرك إنَّ إلَّكَ مِنْ قريشٍ ... كإلِّ السَّقْبِ مِنْ رَأْلِ النَّعامِ

وأنشد أبو عبيدة[5] على ذلك قوله[6]:

٢٤٦٢ـ .... قطعوا الإلَّ وأعراق الرَّحِمْ

الثالث: أن المرادَ به الله تعالى أي: هو اسم من أسمائه، واستدلُّوا على ذلك بحديث أبي بكر لمَّا عُرِض عليه كلام مُسَيْلمة ـ لعنه الله ـ: «إنَّ هذا الكلام لم يَخْرج من إلّ» أي: الله عز وجل. ولم يرتضِ هذا الزجاج[7] قال: «لأن أسماءَه تعالى معروفة في الكتاب والسنة، ولم يُسْمَعْ أحدٌ يقول: يا إلُّ افعلْ لي كذا.

---

(١) البيت لابن مقبل، وهو في الطبري ١٤/١٤٨؛ وتفسير الماوردي ٢/١٢١؛ وابن عطية ٨/١٣٧؛ والبحر ٥/٣. وخلوف: ج خَلْف وهم بقية السوء. وعرق كل شيء: أصله.

(٢) انظر: النهاية ١/٦١.

(٣) لم يرد في معانيه.

(٤) ديوانه ١/٣٩٤؛ البحر ٥/٣؛ ابن عطية ٨/١٣٧؛ واللسان: ألل. والسقب: ولد الناقة ساعة يولد. والرأل: ولد النعام.

(٥) لم يرد في مجاز القرآن.

(٦) تقدم برقم ٢٤٦٠.

(٧) معاني القرآن ٢/٤٧٩.

الرابع: أن الإلّ الجُؤار، وهو رَفْعُ الصوت عند التحالُفِ، وذلك أنهم كانوا إذا تماسحوا وتحالفوا جَأَرُوا بذلك جُؤاراً، ومنه قول أبي جهل[1]:

٢٤٦٣ـ لإلٍّ علينا واجبٍ لا نُضِيعُه   متينٍ قُواه غيرِ منتكثِ الحبلِ

الخامس: أنه مِنْ «ألَّ البرقُ» أي: لَمَعَ. قال الأزهري[2]: «الأَلِيل: البريق، يقال: ألَّ يَؤُلُّ أي: صفا ولمع». وقيل: الإلُّ مِن التحديد ومنه «الأَلَّةُ» الحَرْبة وذلك لِحِدَّتها. وقد جعل بعضُهم بين هذه المعاني قَدَراً مشتركاً يَرْجِعُ إليه جميعُ ما ذَكَرْتُه لك، فقال الزجاج[3]: «حقيقةُ الإلّ عندي على ما توحيه اللغة التحديد للشيء، فَمِنْ ذلك: الأَلَّةُ: الحَرْبَةُ، وأُذُن مُؤَلَّلَة، فالإلُّ يخرج في جميع ما فُسِّر من العهد والقَرابة والجُؤار من هذا، فإذا قلت في العهد: «بينهما إلٌّ» فتأويلُه أنهما قد حَدَّدا في أَخْذ العهود، وكذلك في الجُؤار والقَرابة. وقال الراغب[4]: «الإلُّ: كلُّ حالةٍ ظاهرة من عَهْدٍ وحِلْفٍ وقرابة تَئِلُّ أي: تَلْمَع، وألَّ الفَرَسُ: أسرع، والأَلَّةُ: /الحَرْبَةُ اللامعة»، وأنشد غيرُه [٤٣٦/ب] على ذلك قولَ حماس بن قيس يوم فتح مكة[5]:

٢٤٦٤ـ إن يُقْبلوا اليومَ فما لي عِلَّةْ   هذا سلاحٌ كاملٌ وأَلَّةْ
وذو غِرارَيْنِ سَريعُ السَّلَّةْ

قال: «وقيل: الإلُّ والإيلُ اسمان لله تعالى، وليس ذلك بصحيحٍ، والأَلَلان صفحتا السكين» انتهى. ويُجمع الإلُّ في القِلَّة آلّ، والأصل: أَأْلُل بزنة أَفْلُس، فأُبدلت الهمزةُ الثانيةُ ألفاً لسكونها بعد أخرى مفتوحة، وأُدْغمت اللامُ في

---

(١) السيرة ٢/٢٤٧؛ ابن عطية ٨/١٣٧؛ البحر ٥/٣. غير منتكث: غير منتقض.

(٢) التهذيب ١٥/٤٣٥.

(٣) معاني القرآن ٢/٤٨٠.

(٤) المفردات ٢٠.

(٥) السيرة ٤/٥٠. وذو الغرارين: السيف ذو الحدين.

اللام. وفي الكثرة على إلال كذِئْب وذِئاب. والْأَلُّ ـ بالفتح ـ قيل: شدَّة القنوط. قال الهروي[1] في الحديث: «عَجب ربكم مِنْ أَلِّكم وقُنوطكم» قال أبو عبيد: «المحدِّثون يقولونه بكسر الهمزة، والمحفوظ عندنا فَتْحُها، وهو أشبهُ بالمصادر، كأنه أراد مِنْ شدة قنوطكم، ويجوز أن يكونَ مِنْ رَفْعِ الصوت، يقال: ألَّ يَؤُلُّ ألاًّ وأَلَلاً وأَلِيلاً إذا رفع صوتَه بالبكاء، ومنه يقال: له الويل والْأَلِيل، ومنه قولُ الكميت[2]:

٢٤٦٥ــ وأنتَ ما أنت في غَبْراءَ مُظْلمةٍ إذا دَعَتْ أَلَلَيْها الكاعِبُ الفُضُلُ

انتهى. وقرأت فرقة[3]: «أَلاًّ» بالفتح، وهو على ما ذكر مِنْ كونه مصدراً مِنْ أَلَّ يَؤُلُّ إذا عاهد. وقرأ عكرمة: «إيلاً» بكسرِ الهمزة، بعدها ياءٌ ساكنة، وفيه ثلاثة أوجهٍ، أحدها: أنه اسمُ الله تعالى، ويؤيد ذلك ما تقدم لكَ في جبريل وإسرائيل أن المعنى عبدالله. **والثاني**: أنه يجوزُ أن يكون مشتقاً مِنْ آل يَؤُول إذا صار إلى آخر الأمر، أو مِنْ آل يَؤُول إذا ساسَ قاله ابن[4] جني أي: لا يرقبون فيكم سياسةً ولا مُداراة. وعلى التقديرين سكنت الواو بعد كسرة فَقُلِبَتْ ياءً كريح. **الثالث**: أنه هو الإِلُّ المضعف، وإنما اسْتُثْقِل التضعيفُ فأبدل إحداهما حرفَ علةٍ كقولهم: أَمْلَيْت الكتاب وأَمْلَلْته. قال الشاعر[5]:

---

(١) غريب الحديث لأبي عبيد الهروي ٢/ ٢٦٩.

(٢) اللسان: ألل، غريب الحديث ٢/ ٢٦٩. والفضل: المختالة. وقال الأزهري في تفسير ألليها في البيت ١٥/ ٤٣٥: «يريد المصدر ثم ثنَّاه كأنه يريد صوتاً بعد صوت، وقد يكون أراد حكاية أصوات النساء إذا صرخن».

(٣) نسبها في الشواذ ٥٢ إلى الكلبي. وانظر: البحر ٥/ ١٣.

(٤) المحتسب ١/ ٢٨٤.

(٥) البيت لسعد بن قرط أو الأحوص. وهو في اللسان أما؛ ورصف المباني ١٠١؛ والخزانة ٤/ ٤٣١؛ والمغني ٦٢؛ والأشموني ٤٢٥؛ وشواهد المغني ١٨٦؛ والهمع ٢/ ١٣٥.

٢٤٦٦ـ يا ليتَما أمُّنا شالَتْ نَعامَتُها أَيْما إلى جنةٍ أَيْما إلى نارِ

قوله: «ولا ذِمَّة» الذِّمَّة: قيل: العهد، فيكون مما كُرِّر لاختلافِ لفظِه إذا قلنا: إنَّ الإِلَّ العهدُ أيضاً، فهو كقوله تعالى: «صلواتٌ مِنْ ربهم ورحمة»[١].

وقوله[٢]:

٢٤٦٧ـ .... وأَلْفى قولَها كَذِباً ومَيْنا

وقوله[٣]:

٢٤٦٨ـ .... وهندٌ أتى مِنْ دونِها النَّأْيُ والبعدُ

وقيل: الذِّمَّة: الضَّمان، يقال: هو في ذمَّتي أي: في ضماني وبه سُمِّي أهلُ الذِّمَّة لدخولهم في ضمانِ المسلمين، ويقال: «له عليَّ ذِمَّةٌ وذِمام ومَذَمَّة، وهي الذِّمُّ». قال ذلك ابن عرفة، وأنشد لأسامة بن الحرث[٤]:

٢٤٦٩ـ يُصَيِّح بالأَسْحار في كل صَارَة كما ناشد الذِّمَّ الكفيلَ المعاهِدُ

وقال الراغب[٥]: «الذِّمام: ما يُذَمُّ الرجلُ على إضاعته مِنْ عهد، وكذلك الذِّمَّة والمَذَمَّة والمَذِمَّة[٦]» ـ يعني بالفتح والكسر ـ وقيل: لي مَذَمَّةٌ

---

(١) الآية ١٥٧ من سورة البقرة.

(٢) تقدم برقم ٤٦٥.

(٣) تقدم برقم ٤٦٦.

(٤) ديوان الهذليين ٢/٢٠٣؛ تهذيب اللغة ١٤/٤١٨؛ والصارة: أعلى الجبل، والأرض ذات الشجر، والضمير في «يصيح» لحمار الوحش. المعاهد: مَنْ أُعطي عهداً. وقوله: «صارة»، ورد في الأصل بالسين، وهو تحريف.

(٥) المفردات ١٨١.

(٦) ليس في مطبوعة «المفردات» غير لغة الفتح.

فلا تَهْتكها. وقال غيره: «سُمِّيَتْ ذِمَّة لأنَّ كلَّ حُرْمة يلزمك مِنْ تضييعها الذَّمُّ يقال لها ذِمَّة»، وتُجْمع على ذِمّ كقوله[1]:

٢٤٧٠ـ .... كما ناشد الذِّمَّ ....

وعلى ذِمَم وذِمَام. وقال أبو زيد: «مَذِمَّة بالكسر مِنَ الذِّمام وبالفتح من الذَّمِّ». وقال الأزهري[2]: «الذِّمَّة: الأمان»، وفي الحديث: «ويَسْعى بذمَّتِهم أَدْناهم[3]»، قال أبو عبيد[4]: «الذمَّة الأمانُ ههنا، يقول: إذا أعطى أدنى الناس أماناً لكافر نَفِذ عليهم، ولذلك أجاز عمر رضي الله عنه أمان عبدٍ على جميع العسكر». وقال الأصمعي: «الذِّمَّة: ما لَزِم أن يُحْفَظ ويُحْمى».

قوله: «يُرْضونكم» فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ، وهذا هو الظاهر، أخبر أن حالهم كذلك. **والثاني**: أنها في محلِّ نصب على الحال من فاعل «لا يَرْقُبوا»، قال أبو البقاء[5]: «وليس بشيءٍ لأنهم بعد ظُهورهم لا يُرضون المؤمنين».

قوله: «وتَأْبَىٰ» يقال: أَبَىٰ يَأْبَىٰ إبىً أي: اشتد امتناعُه، فكلُّ إباءٍ امتناعٌ مِنْ غير عكس قال[6]:

٢٤٧١ـ أبـىٰ الله إلا عَـدْلَـه ووفـاءَه ... فلا النكرُ معروفٌ ولا العُرْفُ ضائعُ

وقال آخر[7]:

---

(١) تقدم برقم ٢٤٦٩.
(٢) تهذيب اللغة ١٤/٤١٧.
(٣) رواه البخاري: الفرائض ٢١ (الفتح ١٢/٤٢)؛ أبو داود: المناسك ٩٥ (٢/٥٣١)؛ ابن ماجة: الديات ٣١ (٢/٨٩٥)؛ المسند ١/٨١.
(٤) غريب الحديث ٢/١٠٣.
(٥) الإملاء ٢/١٣.
(٦) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٥/٤. (٧) تقدم برقم ١٠٧٣.

٢٤٧٢ـ أبىٰ الضيمَ والنعمانُ يَحْرِقُ نابَه   عليه فَأَفْضى والسيوفُ مَعَاقِلُهْ

فليس مَنْ فسَّره بمطلق / الاحتناع بمصيبٍ. ومجيءُ المضارعِ منه على [٤٣٧/أ] يَفْعَل بفتح العين شاذٌ، ومثله قَلَى يَقْلَىٰ في لغة.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿إنهم ساءَ ما كانوا يعملون﴾**: يجوز أن تكون [ساء] على بابِها مِنَ التصرُّف والتعدِّي ومفعولها محذوفٌ أي: ساءهم الذي كانوا يَعْملونه أو عَمَلُهم، وأن تكون الجارية مَجْرى بئس، فتُحَوَّل إلى فَعُل بالضم، ويمتنع تصرُّفها، وتصير للذم، ويكون المخصوصُ بالذمِّ محذوفاً كما تقرر ذلك غير مرة.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿فإخْوانُكم﴾**: خبرُ مبتدأ محذوف أي: فهم إخوانُكم، والجملةُ الاسميةُ في محلِّ جزمٍ على جواب الشرط. و«في الدين» متعلِّقٌ بإخوانكم لِما فيه من معنى الفعل.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿أئمة الكفر﴾**: قرأ[١] نافع وابن كثير وأبو عمرو «أئمة» بهمزتين ثانيتهما مُسَهَّلة بينَ بينَ ولا ألفَ بينهما. والكوفيون وابن ذكوان عن ابن عامر بتخفيفهما من غير إدخال ألف بينهما، وهشام كذلك إلا أنه أَدْخَلَ بينهما ألفاً. هذا هو المشهور بين القراء السبعة. وفي بعضها كلامٌ يأتي إن شاء الله تعالى. ونقل الشيخ[٢] عن نافع ومَنْ معه، أنهم يُبْدلون الثانية ياء صريحة، وأنه قد نُقِلَ عن نافع المدُّ بينهما، أي بين الهمزة والياء.

فأما قراءةُ التحقيق وبينَ بينَ، فقد ضعَّفها جماعة من النحويين

---

(١) ذكر ابن مجاهد في السبعة، أن قراءة نافع وابن كثير بهمز الألف، وبعدها ياء ساكنة. انظر: السبعة ٣١٢؛ الحجة ٣١٥؛ البحر ٥/١٥.

(٢) البحر ٥/١٥.

كأبي علي الفارسي[1] وتابعيه، ومن القرَّاء أيضاً مَنْ ضَعَّفَ التحقيقَ مع روايتِه له، وقراءتِه به لأصحابه. ومنهم مَنْ أنكر التسهيلَ بينَ بينَ، فلم يقرأ به لأصحاب التخفيف، وقرؤوا بياءٍ خفيفةِ الكسرِ، نصُّوا على ذلك في كتبهم.

وأما القراءة بالياء فهي التي ارتضاها الفارسي وهؤلاء الجماعةُ، لأنَّ النطقَ بالهمزتين في كلمة واحدة ثقيل، وهمزةُ بين بين بزنة المخففة. والزمخشري[2] جعل القراءة بصريح الياء لحناً، وتحقيق الهمزتين غير مقبولٍ عند البصريين قال: «فإن قلت: كيف لفظ «أئمة»؟، قلت: بهمزةٍ بعدها همزةٌ بين بين أي: بين مخرجِ الهمزةِ والياء، وتحقيق الهمزتين قراءةٌ مشهورة، وإن لم تكنْ مقبولةً عند البصريين. وأمَّا التصريحُ بالياء فلا يجوز أن تكون، ومَنْ قرأ بها فهو لاحِنٌ مُحَرِّف». قال الشيخ[3]: «وذلك دأبُه في تلحين المقرئين، وكيف تكون لحناً، وقد قرأ بها رأسُ النحاة البصريين، أبو عمرو بن العلاء، وقارئُ أهلِ مكة ابنُ كثير، وقارئُ أهل المدينة نافع؟». قلت: لا يُنْقَم على الزمخشري شيءٌ فإنه إنما قال إنها غير مقبولة عند البصريين، ولا يلزم من ذلك أنه لا يَقْبلها، غاية ما في الباب، أنه نَقَل عن غيره. وأمَّا التصريحُ بالياء، فإنه معذورٌ فيه لأنه كما قَدَّمْتُ لك، إنما اشْتُهِر بين القراء التسهيلُ بين بين لا الإبدال المحض، حتى إن الشاطبي جعل ذلك مذهباً للنحويين لا للقراء، فالزمخشري إنما اختار مذهب القراء لا مذهب النحاة في هذه اللفظة.

وقد رَدَّ أبو البقاء[4] قراءةَ التسهيلِ بينَ بينَ فقال: «ولا يجوز هنا أن تُجعل بينَ بينَ، كما جُعلت همزةُ «أئذا»؛ لأن الكسرةَ هنا منقولةٌ[5] وهناك

---

(1) الحجة (خ) ٣/٩٨ ـ ١٠٤.
(2) الكشاف ٢/١٧٧.
(3) البحر ٥/١٥.
(4) الإملاء ٢/١٢.
(5) لأن أصلها أَأْمِمَة.

أصليةٌ، ولو خُفِّفَت الهمزةُ الثانية [هنا](1) على القياس لقُلِبت ألفاً لانفتاح ما قبلها، ولكن تُرِكَ ذلك لتتحركَ بحركةِ الميم في الأصل». قلت: قوله: «منقولةٌ» لا يُفيد لأنَّ النقلَ هنا لازم، فهو كالأصل. وقوله: «ولو خُفِّفَتْ على القياس إلى آخره» لا يفيد أيضاً لأن الاعتبار بالإدغام سابقٌ على الاعتبار بتخفيف الهمزة. ولذلك موضعٌ يضيق هذا الموضع عنه.

ووزن أَئِمَّة: أَفْعِلة؛ لأنها جمع إمام، كحمار وأَحْمِرة، والأصل أَأْمِمة، فالتقى ميمان فأُريد إدغامُهما فنُقلت حركةُ الميم الأولى للساكن قبلَها، وهو الهمزة الثانية، فأدَّى ذلك إلى اجتماع همزتين ثانيتهما مكسورة: فالنحويون البصريون يوجبون إبدالَ الثانية ياء، وغيرُهم يحقق أو يسهِّل بينَ بينَ. ومَنْ أَدْخَلَ الألفَ فللخِفَّة حتى يُفَرِّق بين الهمزتين، والأحسنُ حينئذٍ أن يكونَ ذلك في التحقيق كما قرأ هشام. وأمَّا ما رواه الشيخ عن نافع مِن المدّ مع نَقْلِه عنه أنه يصرح بالياء فللمبالغة في الخفة.

قوله: «لا أَيْمان» قرأ(2) ابن عامر: «لا إيمان» بكسر الهمزة، وهو مصدرُ آمَن يُؤْمن إيماناً. وهل هو من الأمان؟ وفي معناه حينئذٍ وجهان أحدهما: أنهم لا يُؤْمنون في أنفسهم أي: لا يُعْطون أماناً بعد نُكْثِهم وطَعْنهم، ولا سبيلَ إلى ذلك. **والثاني**: الإخبار بأنهم لا يُوفون لأحدٍ بعهدٍ يَعْقِدونه له. أو من التصديق أي: إنهم لا إسلامَ لهم. واختار مكي(3) التأويلَ الأول لِما فيه من تجديد فائدة لم يتقدَّمْ لها ذِكْرٌ؛ لأنَّ وَصْفَهم بالكفر وعدمِ الإيمان قد سَبَقَ وعُرِف.

وقرأ الباقون بالفتح، وهو جمعُ يمين. وهذا مناسب للنكث، وقد أُجْمع

---

(1) زيادة من الإملاء و ش. وقوله: «هنا» أي في أئمة.

(2) السبعة ٣١٢؛ الحجة ٣١٥؛ البحر ٥/١٥.

(3) الكشف ١/٥٠٠.

على فَتْح الثانية. ومعنى نفي الأيمان عن الكفارِ، أنهم لا يُوفون بها، وإن صَدَرَتْ منهم وَثَبَتَتْ. وهذا كقول الآخر(١):

٢٤٧٣ـ وإنْ حَلَفَتْ لا تَنْقُضُ الدهرَ عهدَها فليس لمخضوبِ البَنانِ يمينُ

وبذلك قال الشافعي. وحمله أبو حنيفة على حقيقته: أن يمين الكافر لا تكون يميناً شرعيةً، وعند الشافعي يمينٌ شرعية.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿أولَ مرة﴾**: نصبٌ على ظرفِ الزمان، وأصلُها المصدر مِنْ مَرَّ يَمُرُّ. وقد تقدَّم تحقيقُه(٢).

قوله: «فاللَّهُ أحقُّ أن تَخْشَوه» الجلالةُ مبتدأ، وفي الخبر أوجهُ، أحدها: أنه «أحقُّ» و «أن تَخْشَوه» على هذا بدلٌ من الجلالة بدلُ اشتمال، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ؛ / فخشيةُ الله أحقُّ مِنْ خشيتهم. **الثاني**: أَنَّ «أحقُّ» خبرٌ مقدمٌ و «أَنْ تَخْشَوه» مبتدأ مؤخر، والجملةُ خبرُ الجلالة. **الثالث**: أن «أحقُّ» مبتدأ و «أن تَخْشَوه» خبرُه، والجملةُ أيضاً خبر الجلالة. قاله ابن عطية(٣). وحَسُنَ الابتداءُ بالنكرة لأنها أفعلُ تفضيل. وقد أجاز سيبويه(٤) أن تكون المعرفةُ خبراً للنكرة في نحو: اقصدْ رجلاً خيرٌ منه أبوه. الرابع: أن «أنْ تَخْشَوه» في محلِّ نصبٍ، أو جر بعد إسقاطِ حرفِ الخفض، إذ التقدير: أحقُّ بأن تَخْشَوه. [٤٣٧/ب]

وقوله: «إنْ كنتم مؤمنين» شرطٌ حُذِفَ جوابُه، أو قُدِّم، على حسب الخلاف.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في القرطبي ٨١/٨، وجملة «لا تنقض» حالية، وجواب الشرط محذوف تقديره نكثت، أو أن مخضوب البنان ناب مناب الضمير، والتقدير: فليس لها. وقوله «الدهر» ورد في القرطبي برواية النأي.

(٢) انظر إعرابه للآية ٤١ من سورة البقرة.

(٣) المحرر ١٤٣/٨.

(٤) لم أجده في كتاب سيبويه.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿وَيَشْفِ﴾**: قرأ الجمهور بياء الغَيْبَة رَدّاً على اسم الله تعالى. وقرأ[١] زيد بن علي: «نَشْفِ» بالنون وهو التفاتٌ حسن. وقال: «قوم مؤمنين» شهادةً للمخاطبين بالإيمان، فهو من بابِ الالتفاتِ وإقامةِ الظاهرِ مُقام المضمر، حيث لم يَقُل: «صدوركم».

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿وَيُذْهِبْ﴾**: الجمهورُ على ضم الياء وكسرِ الهاء مِنْ أَذْهب. و«غَيْظ» مفعول به. وقرأت[٢] طائفةٌ: «ويَذْهَبْ» بفتح الياء والهاء، جَعَله مضارعاً لذهب، «غيظ» فاعل به. وقرأ زيد بن علي كذلك، إلا أنه رفع الفعل مستأنفاً ولم ينسقْه على المجزومِ قبلَه، كما قرؤوا: «ويتوبُ» بالرفع عند الجمهور. وقرأ[٣] زيد بن علي والأعرج وابن أبي إسحاق وعمرو بن عبيد، وعمرو بن فائد، وعيسى الثقفي، وأبو عمرو ـ في رواية ـ ويعقوب: «ويتوبَ» بالنصب.

فأمَّا قراءةُ الجمهورِ فإنها استئنافُ إخبارٍ، وكذلك وقع فإنه قد أَسْلَمَ ناسٌ كثيرون. قال الزجاج[٤] وأبو الفتح[٥]: «وهذا أمرٌ موجودٌ سواءً قوتلوا أم لم يُقاتَلوا، ولا وجهَ لإِدخال التوبة في جوابِ الشرط الذي في «قاتِلوهم». يَعْنيان بالشرط ما فُهِمَ من الجملةِ الأمرية.

وأمَّا قراءةُ زيد وَمَنْ ذُكِر معه، فإنَّ التوبةَ تكونُ داخلةً في جوابِ الأمر من طريقِ المعنى. وفي توجيهِ ذلك غموضٌ: فقال بعضهم: إنَّه لمَّا أَمَرَهُمْ بالمقاتلة شَقَّ ذلك على بعضِهم، فإذا أقدموا على المقاتلةِ، صار ذلك العملُ

---

(١) البحر ٥/١٧.
(٢) البحر ٥/١٧.
(٣) الشواذ ٥١؛ البحر ٥/١٧.
(٤) معاني القرآن ٢/٤٨٣.
(٥) المحتسب ١/٢٨٥.

جارياً مَجْرى التوبة من تلك الكراهة. قلت: فيصير المعنى: إن تقاتلوهم يُعَذِّبْهم ويتبْ عليكم من تلك الكراهة لقتالهم. وقال آخرون في توجيه ذلك: إنَّ حصولَ الظفر وكثرةَ الأموال لذَّةٌ تُطلب بطريقٍ حرامٍ، فلمَّا حَصَلَتْ لهم بطريقٍ حلالٍ، كان ذلك داعياً لهم إلى التوبة ممَّا تقدم، فصارت التوبةُ معلقةً على المقاتلة.

وقال ابن عطية[1] في توجيهِ ذلك أيضاً: «يتوجَّه ذلك عندي إذا ذُهِب إلى أن التوبةَ يُراد بها هنا [أنَّ] قَتْلَ الكافرين والجهاد في سبيل الله هو توبةٌ لكم أيُّها المؤمنون وكمالٌ لإيمانكم، فتدخلُ التوبة على هذا في شرطِ القتال». قال الشيخ[2]: «وهذا الذي قدَّره من كونِ التوبة تدخل تحت جوابِ الأمر، هو بالنسبة للمؤمنين الذين أُمِروا بقتال الكفار. والذي يظهر أنَّ ذلك بالنسبة إلى الكفار، والمعنى: على مَنْ يشاء من الكفار، لأنَّ قتالَ الكفارِ وغلبةَ المسلمين إياهم، قد يكونُ سبباً لإسلام كثير. ألا ترى إلى فتح مكة كيف أسلم لأجله ناسٌ كثيرون، وحَسُن إسلامُ بعضِهم جداً، كابن أبي سرح وغيره». قلت: فيكون هذا توجيهاً رابعاً، ويصيرُ المعنى: إن تقاتلوهم يتب الله على مَنْ يشاء من الكفار أي: يُسْلِمُ مَنْ شاء منهم.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿ولم يتَّخذوا﴾**: يجوز في هذه الجملة وجهان، أحدهما: أنَّها داخلةٌ في حيِّز الصلة لعطفِها عليها أي: الذين عاهدوا ولم يتَّخذوا. **الثاني**: أنَّها في محلِّ نصب على الحال من فاعل «جاهدوا» أي: جاهدوا حالَ كونهم غيرَ متخذين وَلِيْجَةً.

و «وَلِيجة» مفعول. و «مِنْ دون الله»: إمَّا مفعول ثان، إن كان الاتخاذُ بمعنى التصيير، وإمَّا متعلقٌ بالاتخاذ إن كان على بابه. والوَليجة: فَعِيلة مِنَ

---

(١) المحرر ١٤٤/٨.

(٢) البحر ١٧/٨.

الوُلوج وهو الدخول. والوليجة: مَنْ يُداخِلك في باطن أمورك. وقال أبو عبيدة[1]: «كلُّ شيءٍ أَدْخَلْته في شيءٍ وليس منه فهو وليجة، والرجلُ في القوم وليس منهم، يقال له وَليجة»، ويُستعمل بلفظٍ واحد للمفرد والمثنى والمجموع. وقد يُجمع على وَلائج ووُلُج كصحيفة وصحائف وصُحُف. وأنشدوا لعبادة بن صفوان الغنوي[2]:

٢٤٧٤ــ وَلائِجُهُمْ في كل مَبْدَىٰ ومَحْضَرٍ ... إلى كلِّ مَنْ يُرْجَىٰ ومَنْ يَتَخَوَّفُ

وقرأ الحسن[3] «بما يَعْملون» بالغَيْبةِ على الالتفات، وبها قرأ يعقوب في رواية سَلَّام.

آ. (١٧) قوله تعالى: ﴿ما كان للمشركين أن يَعْمُروا مساجد الله﴾: «أن يَعْمروا» اسم كان. وقرأ[4] ابن كثير وأبو عمرو «مسجد الله» بالإفراد / وهي تحملُ وجهين: أن يُراد به مسجدٌ بعينه، وهو المسجد الحرام [٤٣٨/أ] لقوله: «وعِمارة المسجد الحرام[5]»، وأن يكون اسمَ جنسٍ فتندرجَ فيه سائرُ المساجد، ويدخل المسجد الحرام دخولاً أَوَّلِيّاً. وقرأ الباقون «مساجد» بالجمع، وهي أيضاً محتملةٌ للأمرين. ووجه الجمع: إمَّا لأنَّ كلَّ بقعةٍ من المسجد الحرام يُقال لها مسجدٌ، وإمَّا لأنه قبلةُ سائر المساجد، فصَحَّ أن يُطْلَقَ عليه لفظُ الجمع لذلك.

قوله: «شاهدين» الجمهور على قراءته بالياء نصباً على الحال مِنْ فاعل

---

(١) المجاز ١/٢٥٤.
(٢) المحرر ٨/١٤٥؛ البحر ٥/١٨.
(٣) البحر ٥/١٨.
(٤) السبعة ٣١٣؛ الحجة ٣١٦؛ البحر ٥/١٨.
(٥) من الآية ١٩ من سورة التوبة.

«يَعْمُروا». وقرأ زيد بن علي[١] «شاهدون» بالواو رفعاً على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ، والجملةُ حالٌ أيضاً. وقرأ[٢] ابن السَّمَيْفع «يُعْمِروا» بضم الياء وكسرِ الميم مِنْ أَعْمَرَ رباعياً، والمعنى: أن يُعينوا على عمارته.

قوله: «علىٰ أنفسِهم» الجمهورُ على «أنفسهم» جمعَ نَفْس. وقُرِىء[٣] «أَنْفَسهم» بفتح الفاء، ووجهُها أن يُراد بالأنْفَس ـ وهو الأشرفُ الأجلُّ، من النَّفاسة ـ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلم. قيل: لأنه ليس بَطْنٌ مِنْ بطون العرب إلا وله فيهم وِلادة. وهذا المعنى منقولٌ في تفسير قراءة الجمهور أيضاً، وهو مع هذه القراءة أوضح.

قوله: «وفي النار هم خالدون» هذه جملةٌ مستأنفة، و«في النار» متعلقٌ بالخبر، وقُدِّم للاهتمام به، ولأجل الفاصلة. وقال أبو البقاء[٤]: «أي: وهم خالدون في النار، وقد وقع الظرفُ بين حرف العطف والمعطوف». قلت: فيه نظرٌ من حيث إنه يُوهم أن هذه الجملةَ معطوفةٌ على ما قبلها عَطْفَ المفرد على مثله تقديراً، وليس كذلك بل هي مستأنفةٌ، وإذا كانت مستأنفةً، فلا يُقال فيها فَصَلَ الظرف بين حرف العطف والمعطوف، وإنما ذلك في المتعاطفَيْن المفردين أو في تأويلهما، وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في قوله تعالى: «ربَّنا آتِنا في الدنيا حسنةً وفي الآخرةِ حسنة»[٥] وفي قوله: «وإذا حَكَمْتم بين الناس أن تَحْكموا بالعدل»[٦].

(١) البحر ٥/١٩.
(٢) البحر ٥/١٨.
(٣) البحر ٥/١٩ من دون نسبة.
(٤) الإملاء ٢/١٣.
(٥) الآية ٢٠١ من سورة البقرة.
(٦) الآية ٥٨ من سورة النساء.

وقرأ زيد بن علي[1]: «خالدين» بالياء نصباً على الحال من الضمير المستتر في: الجارِّ قبله، لأنَّ الجارَّ صار خبراً كقولك: «في الدار زيد قاعداً»، فقد رفع زيد بن علي «شاهدين»، ونصب «خالدون» عكسَ قراءةِ الجمهور فيهما.

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿إنما يَعْمُر مساجدَ الله﴾**: جمهورُ القراء من السبعة وغيرهم على الجمع. وقرأ الجحدري[2]وحماد بن أبي سلمة[3] عن ابن كثير بالإفراد. والتوجيهُ يُؤخذ مما تقدم[4]. والظاهر هنا أن الجمعَ حقيقةٌ، لأن المرادَ جميع المؤمنين العائدين لجميع مساجدأقطار الأرض.

قوله: «سِقايةَ الحاجِّ وعِمارةَ» الجمهور على قراءتهما مصدرين على فِعالة، كالصِّيانة والوِقاية والتِّجارة، ولم تُقْلب الياء همزة[5]، لتحصُّنها بتاء التأنيث بخلاف رِداء، وعَباءة لطُروء تاء التأنيث فيها، وحينئذٍ فلا بُدَّ مِنْ حذف مضاف: إمَّا من الأول، وإمَّا من الثاني ليتصادقَ المجعولان، والتقدير: أجعلتمْ أهلَ سقايةِ الحاجِّ وعِمارةَ المسجد الحرامِ كمَنْ آمن، أو أَجَعَلْتم السقايةَ والعِمارة كإيمان مَنْ آمن، أو كعمل مَنْ آمن.

وقرأ[6] ابن الزبير والباقر وأبو وَجْرة «سُقاة» و«عَمَرَة» بضم السين وبعد الألف تاء التأنيث، وعَمَرة بفتح العين والميم دون ألف. وهما جمع ساقٍ وعامر كما يُقال: قاضٍ وقُضَاة ورَام ورُماة وبارّ وبَرَرة وفاجِر وفَجَرة. والأصل:

---

(١) البحر ٥/١٩.
(٢) البحر ٥/١٩.
(٣) حماد بن سلمة البصري. روى عن عاصم وابن كثير. توفي سنة ١٦٧. انظر: طبقات القراء ١/٢٥٨. ولعل قوله «بن أبي سلمة» فيه زيادة «أبي».
(٤) انظر إعرابه للآية ١٧.
(٥) في الأصل «ياء»، وهو سهو.
(٦) الشواذ ٥٢؛ البحر ٥/٢٠.

سُقَيَة، فَقُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولا حاجةَ إلى تقديرِ حذفِ مضافٍ، وإن احتيج إليه في قراءة الجمهور.

وقرأ سعيد بن جبير كذلك إلا أنه نَصَبَ «المسجد الحرام» بـ «عَمَرَة» وحَذَفَ التنوينَ لالتقاء الساكنين كقوله:(١)

٢٤٧٥ـ .... ولا ذاكرَ اللَّهَ إلا قليلا

وقوله: «هو الله أحدُ الله الصمد»(٢).

وقرأ الضحاك «سُقاية» بضم السين و «عمرة»، وهما جمعان أيضاً، وفي جمع «ساقٍ» على فُعالة نظرٌ لا يَخْفى. والذي ينبغي أن يُقالَ ولا يُعْدَلَ [عنه] أن يُجعل هذا جمعاً لِسِقْي، والسِّقْي هو الشيء المَسْقِيّ كالرِّعْي والطِّحْن، وفِعْل يُجمع على فُعال، قالوا: ظِئْر وظُؤار(٣)، وكان مِنْ حقه أن لا تدخلَ عليه تاءُ التأنيث كما لم تدخل في «ظُؤار»، ولكنه أنَّث الجمعَ كما أنِّث في قولهم حِجارة وفُحولة. ولا بد حينئذٍ من تقديرِ مضافٍ أي: أجعلتم أصحابَ الأشياءِ المَسْقِيَّة كمَنْ آمن.

[٤٣٨/ب] قوله: «لا يَسْتَوُون» فيه وجهان / أظهرهما: أنها مستأنفة، أخبر تعالى بعدم تساوي الفريقين. والثاني: أن يكونَ حالاً من المفعولين للجَعْل والتقدير: سوَّيْتُم بينهم في حال تفاوتهم.

آ. (٢١) وقد تقدَّم اختلافُ القرَّاء في «يبشرهم» وتوجيه ذلك في آل عمران(٤)، وكذلك الخلافُ في «رضوان»(٥). وقرأ(٦) الأعمش «رضوان» بضمِّ

---

(١) تقدم برقم ١٥٠٤.

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة الصمد، وهي قراءة عمر ونصر بن عاصم. انظر: الشواذ ١٨٢.

(٣) الظِئْر: المرضعة لغير ولدها، وجمعها علىظُؤار. قال في اللسان «ظأر»: من الجمع العزيز.

(٤) الآية ٣٩، وانظر: البحر ٥/٢١.

(٥) انظر: إعرابه للآية ١٥ من سورة آل عمران.

(٦) البحر ٥/٢١.

الراء والضاد، ورَدَّها أبو حاتم وقال: «لا يجوز»، وهذا غيرُ لازمٍ للأعمش فإنه رواها، وقد وُجِد ذلك في لسان العرب قالوا: السُّلُطان بضمّ السين واللام.

قوله: «لهم فيها نعيمٌ» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ صفةً لـ «جنات»، وأن تكونَ صفةً لـ «رحمة»؛ لأنهم جَوَّزوا في هذه الهاءِ أن تعودَ للرحمة وأن تعودَ للجنات. وقد جَوَّز مكي[1] أن تعود على البشرىٰ المفهومة من قوله: «يُبَشِّرهم»، كأنه قيل: لهم في تلك البشرىٰ، وعلى هذا فتكونُ الجملةُ صفةً لذلك المصدرِ المقدَّرِ إن قدَّرْتَه نكرةً، وحالاً إن قدَّرْتَه معرفةً. ويجوز أن يكون «نعيم» فاعلاً بالجارِّ قبله، وهو أَوْلى لأنه يَصير من قبيل الوصف بالمفرد، ويجوز أن يكونَ مبتدأً، وخبرُه الجار قبله. وقد تقدَّم تحقيق ذلك غيرَ مرة. و«خالدين» حالٌ من الضمير في «لهم».

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿إن كانَ آباؤُكم﴾**: «آباؤكم» ــ وما عُطِف عليه ــ اسمُ كان، و«أحبَّ» خبرها فهو منصوب. وكان المتفاصح الحجاجُ ابن يوسف يَقْرؤها بالرفع، ولَحَّنه يحيى بن يعمر فنفاه. قال الشيخ[2]: «إنما لَحَّنه باعتبار مخالفةِ القراء النَّقَلَة وإلا فهي جائزةٌ في العربية، يُضمر في «كان» اسماً، وهو ضميرُ الشأن ويُرفع ما بعدها على المبتدأ والخبر، وحينئذٍ تكونُ الجملةُ خبراً عن «كان». قلت: فيكون كقول الشاعر:[3]

٢٤٧٦ــ إذا مِتُّ كـان النـاسُ صِنْفـان ... شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أَصْنَعُ

هذا في أحد تأويلَي البيت. والآخر: أنَّ «صنفان» خبرٌ منصوب، وجاء به على لغةِ بني الحرث ومَنْ وافقهم.

---

(١) المشكل ١/٣٦٠.

(٢) البحر ٥/٢٢.

(٣) تقدم برقم ١١٨٨.

والحكاية[1] التي أشار إليها الشيخُ مِنْ تلحين يحيى للحجاج، هي أن الحجاج كان يَدَّعي فصاحةً عظيمة، فقال يوماً ليحيى بن يعمر وكان يعظِّمه: هل تجدني ألحن؟، فقال: الأمير أجَلُّ[2] من ذلك، فقال: عَزَمْتُ عليك إلا ما أخبرتني، وكانوا يُعَظِّمون عزائم الأمراء[3]. فقال: نعم. فقال: في أي شيء؟، فقال: في القرآن. فقال: ويلك!! ذلك أقبحُ بي. في أيِّ آية؟، قال: سَمِعْتك تقرأ: قل إن كان آباؤكم، إلى أن انتهيت إلى «أحبُّ» فرفعتَها. فقال: إذن لا تسمعني أَلْحَنُ بعدها، فنفاه إلى خراسان، فمكث بها مدةً، وكان بها حينئذٍ يزيد بن المهلب بن أبي صفرة[4]، فجاءهم جيش، فكتب إلى الحجاج كتاباً وفيه: «وقد جاءنا العدوُّ فتركناهم بالحضيض، وصَعِدنا عُرْعُرَة[5] الجبل». فقال الحجاج: ما لابن المهلب ولهذا الكلام؟، فقيل له: إنَّ يحيى هناك. فقال: إذن ذلك.

وقرأ الجمهور: «عشيرتكم» بالإفراد، وأبو بكر عن عاصم[6]: «عشيراتكم» جمعَ سلامة. ووجهُ الجمع، أنَّ لكلٍّ من المخاطبين عشيرةً فَحَسُن الجمع. وزعم الأخفش أن «عشيرة» لا تجمع بالألف والتاء، إنما تُجْمع تكسيراً على عشائر. وهذه القراءة حجةٌ عليه، وهي قراءةُ أبي عبدالرحمن السلمي، وأبي رجاء. وقرأ الحسن «عشائركم» قيل: وهي أكثر مِنْ عشيراتكم.

---

(١) انظر: طبقات فحول الشعراء ١/٢٤.
(٢) رسمت في أصله «الجل» والتصحيح من النسخ.
(٣) يعني بها قوله: «عزمت عليك. . . .
(٤) يزيد بن المهلب أبو خالد، من القادة الشجعان، ولي خراسان بعد أبيه. نابذ بني أمية الخلافة فقتل بعد حروب كثيرة. توفي سنة ١٠٢ هـ انظر: وفيات الأعيان ٢/٢٦٤؛ الأعلام ٨/١٩٠.
(٥) عرعرة الجبل: أعلاه، وانظر: اللسان «عرر».
(٦) السبعة ٣١٣؛ الحجة ٣١٦؛ البحر ٥/٢٢؛ الشواذ ٥٢.

والعَشِيرة: هي الأهلُ الأَدْنَون. وقيل: هم أهل الرجلِ الذين يَتَكثَّر بهم أي: يصيرون له بمنزلةِ العدد الكامل، وذلك أن العشيرَة هي العدد الكامل، فصارت العشيرة اسماً لأقارب الرجل الذين يَتَكثَّر بهم، سواءٌ بلغوا العشرةَ أم فوقها. وقيل: هي الجماعة المجتمعة بنسَبٍ أو عَقْدٍ أو وِداد كعقد العِشْرة.

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿ويومَ حنين﴾**: فيه أوجهٌ، أحدُها: أنه عطفٌ على محلِّ قوله «في مواطنَ»، عَطَفَ ظرف الزمان من غير واسطة «في» على ظرفِ المكان المجرورِ بها. ولا غَرْو في نسق ظرف زمان على مكان أو العكسِ تقول: «سرت أمامك يوم الجمعة» إلا أنَّ الأحسنَ أن يُتْرك العاطفُ مثله. **الثاني**: زعم ابن عطية[1] أنه يجوز أن يُعْطَفَ على لفظ «مواطن» بتقدير: وفي، فحذف حرفَ الخفض. وهذا لا حاجةَ إليه. **الثالث**: قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: كيف عطفَ الزمانَ على المكان، وهو «يوم حنين» على «مواطن»؟، قلت: معناه: وموطن يوم حنين أو في أيام مواطنَ كثيرة ويوم حنين». **الرابع**: أن يُراد بالمواطن الأوقاتُ، فحينئذٍ إنما عُطِف زمانٌ على زمان. قال الزمخشري[3] بعدما قَدَّمْتُه عنه: «ويجوز أن / يُراد بالمواطن الوقت [٤٣٩/أ] كمقتل الحسين، على أن الواجب أن يكون «يومَ حنين» منصوباً بفعل مضمر لا بهذا الظاهر. ومُوْجِبُ ذلك أن قولَه: «إذ أعجبتكم» بدلٌ من «يوم حنين»، فلو جَعَلْتَ ناصبَه هذا الظاهرَ لم يصحَّ؛ لأنَّ كثرتَهم لم تُعْجبهم في جميع تلك المواطن، ولم يكونوا كثيرين في جميعها، فبقي أن يكونَ ناصبُه فعلاً خاصاً به». قلت: لا أدري ما حَمَله على تقدير أحد المضافين أو على تأويل

(١) المحرر ١٥٤/٨.
(٢) الكشاف ١٨١/٢.
(٣) الكشاف ١٨١/٢.

الموطن بالوقت ليصحَّ عَطْفُ زمانٍ على زمان، أو مكان على مكان، إذ يصحُّ عَطْفُ أحدُ الظرفين على الآخر؟
وأمَّا قولُه: «على أن الواجبَ أن يكون إلى آخره» كلامٌ حسن، وتقديره أن الفعلَ مقيدٌ بظرفِ المكان، فإذا جعلنا «إذ» بدلاً من «يوم» كان معمولاً له؛ لأنَّ البدلَ يَحُلُّ مَحَلَّ المبدل منه، فيلزم أنه نصرهم إذ أعجبتهم كثرتُهم في مواطن كثيرة، والفرض أنهم في بعض هذه المواطن لم يكونوا بهذه الصفة. إلا أنه قد ينقدح فإنه تعالى لم يقل: في جميع المواطن حتى يلزم ما قال، ويمكن أن يكونَ أراد بالكثرة الجميعَ، كما يُراد بالقلة العدمُ.

قوله: «بما رَحُبَتْ» «ما» مصدريةٌ أي: رَحْبها[1] وسَعَتها. وقرأ زيد ابن علي[2] في الموضعين: «رَحْبَت» بسكون العين، وهي لغة تميم، يَسْلُبون عين فَعُل فيقولون في شَرُف: شَرْف.

والرُّحْب بالضم: السَّعَة، وبالفتح: الشيء الواسع. يقال: رَحُب المكان يَرْحُب رُحْباً ورَحَابة وهو قاصر. فأمَّا تعدِّيه في قولهم: «رَحُبَتْكم الدار» فعلى التضمين لأنه بمعنى وَسِعَتْكم.

وحُنَيْن اسمُ وادٍ، فلذلك صَرَفه. وبعضُهم جعله اسماً للبقعة فَمَنَعه في قوله:[3]

٢٤٧٧ـ نَصَرُوا نبيَّهُمُ وشَدُّوا أَزْرَه ... بحنينَ يومَ تواكُلِ الأبطال

وهذا كما قال الآخر في «حراء» اسمِ الجبل المعروف اعتباراً بتأنيث

---

(١) الأصل: «برحها»، وهو سهو.
(٢) البحر ٢٤/٥.
(٣) البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وهو في ديوانه ٥١٢/١، وتفسير الطبري ١٧٨/١٤، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٩/١؛ واللسان: حنن؛ والبحر ٢٤/٥.

البقعة في قوله:(1)

٢٤٧٨ـ ألسنا أكبرَ الثَّقَلَيْنِ رَحْلاً   وأَعْظَمَهم ببطنَ حِراءَ نارا

والمواطن جمع مَوْطِن بكسر العين، وكذا اسم مصدره وزمانه لاعتلالِ فائه كالمَوْعد قال:(2)

٢٤٧٩ـ وكم مَوْطنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوىٰ   بأجرامه مِنْ قُلَّة النِّيْقِ مُنْهوي

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿إنَّما المشركون نَجَسٌ﴾**: على المبالغة، جُعِلوا نفسَ النَّجَس أو على حذف مضاف. وقرأ(3) أبو حيوة «نِجْسٌ» بكسر النون وسكون الجيم، ووجهُه أنه اسمُ فاعل في الأصل على فَعِل مثل كَتِف وكَبِد، ثم خُفِّفَ بسكون عَيْنِه بعد إتباع فائه، ولا بُدَّ من حذف موصوف حينئذٍ قامَتْ هذه الصفةُ مَقامه أي: فريق نجس أو جنس نجس. وقرأ ابن السميفع «أنجاس» بالجمع، وهي تحتمل أن تكونَ جمعَ قراءةِ الجمهور، أو جمع قراءةِ أبي حيوة.

آ. (٢٩) **قوله تعالى: ﴿من الذين أُوْتُوا﴾**: بيانٌ للموصول قبلَه. والجِزْية: فِعْلَة لبيان الهيئة كالرِّكْبَة لأنها مِنَ الجزاء على ما أُعْطُوه من الأمن. و «عن يدٍ» حالٌ أي: يُعْطَوها مقهورِين أَذِلَّاء. وكذلك «وهم صاغرون».

---

(1) البيت لجرير وليس في ديوانه، وهو في معاني القرآن للفراء ٤٢٩/١؛ والكتاب ٢٤/٢ ورواية صدره:

ستعلم أيُّنا خيرٌ قديماً

ولعله يعني هنا بالرحل المنزل.

(2) البيت ليزيد بن أم الحكم، وهو في الكتاب ٣٨٨/١؛ المقتضب ٧٣/٣؛ ابن يعيش ١١٨/٣؛ الخزانة ٤٣٠/٢؛ العيني ٢٦٢/٣. والقلة: أعلى الجبل، والنيق: أرفع موضع في الجبل.

(3) الشواذ ٥٢؛ البحر ٢٨/٥.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿عُزَيْرٌ ابنُ الله﴾**: قرأ[١] عاصم والكسائي بتنوين «عُزَيْرٌ» والباقون من غير تنوين. فأمَّا القراءة الأولى فيُحتمل أن يكونَ اسماً عربيّاً مبتدأً، و«ابنُ» خبره، فتنوينه على الأصل. ويُحتمل أن يكون أعجمياً، ولكنهُ خفيفُ اللفظِ كنوح ولوط، فصُرِفَ لخِفَّة لفظه، وهذا قول أبي عبيد، يعني أنه تصغيرُ «عَزَر» فحكمُه حكمُ مُكَبَّره. وقد رُدَّ هذا القولُ على أبي عبيد بأنه ليسَ بتصغيرٍ، إنما هو أعجمي جاء على هيئة التصغيرِ في لسانِ العربِ، فهو كسليمان جاء على مثال عثيمان وعُبَيْدان.

وأمَّا القراءة الثانية فَيحتمل حَذْفُ التنوينِ ثلاثةَ أوجه أحدها: أنه حُذِفَ لالتقاء الساكنين على حَدِّ قراءة: «قل هو الله أحدُ. الله الصمد»[٢] وهو اسمٌ منصرفٌ مرفوعٌ بالابتداء و«ابن» خبره. **الثاني**: أن تنوينَه حُذِفَ لوقوع الابن صفة له، فإنه مرفوعٌ بالابتداء و«ابن» صفته، والخبرُ محذوفٌ أي: عزيرٌ ابن الله نبيُّنا أو إمامنا أو رسولنا، وكان قد تقدَّم أنه متى وقع الابنُ صفةً بين علمين غيرَ مفصولٍ بينه وبين موصوفه، حُذِفَتْ ألفُه خطاً وتنوينُه لفظاً، ولا تَثْبت إلا ضرورة، وتقدَّم الإنشادُ عليه آخر المائدة[٣]. ويجوز أن يكون «عزير» خبر مبتدأ مضمر أي: نبيُّنا عُزَيْر و«ابن» صفةٌ له أو بدل أو عطف بيان. **الثالث**: أنه إنما حُذف لكونه ممنوعاً من الصرف للتعريف والعجمة، ولم يُرْسم في المصحف إلا ثابت الألف، وهي تَنْصُرُ مَنْ / يجعلُه خبراً. [٤٣٩/ب]

وقال الزمخشري[٤]: «عزير ابن: مبتدأ وخبره، كقوله: «المسيحُ ابن الله»[٥]. و«عُزَيْر» اسم أعجمي كعزرائيل وعيزار، ولعجمته وتعريفه امتنع مِنْ

---

(١) السبعة ٣١٣؛ الحجة ٣١٦؛ البحر ٥/٣١.
(٢) الآيتان ١ ــ ٢ من سورة الصمد، وهي قراءة عمر بن عاصم. انظر: الشواذ ١٨٢.
(٣) انظر إعرابه للآية ١١٠ من سورة المائدة.
(٤) الكشاف ٢/١٨٥.
(٥) الآية ٣٠ من سورة التوبة.

صرفه، ومَنْ صرفه جعله عربياً. وقول مَنْ قال: سقوطُ التنوين لالتقاء الساكنين كقراءة «قل هو الله أحدُ الله»[1]، أو لأنَّ الابن وقع وصفاً والخبر محذوف وهو «معبودنا» فتمحُّلٌ عند مَنْدوحة[2].

قوله: «يُضاهِئُون» قرأ العامة: «يضاهِئُون» بضم الهاء بعدها واو، وعاصم[3] بهاءٍ مكسورة بعدها همزةٌ مضمومة، بعدها واو. فقيل: هما بمعنى واحد وهو المشابهة وفيه لغتان: ضاهَأْتُ وضاهَيْت، بالهمزة والياء، والهمزُ لغة ثَقيف. وقيل: الياء فرع عن الهمز كما قالوا: قرأت وقَرَيْت وتوضَّأت وتوضَّيْت، وأَخْطَأْت وأَخْطَيْت. وقيل: بل يضاهِئُون بالهمز مأخوذ من يضاهِيُوْن، فلمَّا ضُمَّت الهاءُ قُلِبَتْ همزةً. وهذا خطأ لأن مثل هذه الياء لا تَثْبُتُ في هذا الموضعِ حتى تُقْلَبَ همزةً، بل يؤدي تصريفه إلى حذفِ الياء نحو «يُرامُون» من الرمي و «يُماشُون» من المشي. وزعم بعضُهم أنه مأخوذٌ من قولهم: امرأة ضَهْيَا بالقصر، وهي التي لا ثَدْيَ لها، أو التي لا تَحيض، سُمِّيت بذلك لمشابهتها الرجال. يقال: امرأة ضَهْيَا بالقصر وضَهْيَاء بالمد كحمراء، وضَهْياءَة بالمدِّ وتاءِ التأنيث ثلاث لغات، وشذَّ الجمع بين علامتَي تأنيث في هذه اللفظة. حكى اللغة الثالثة الجرمي عن أبي عمرو الشيباني[4]. قيل: وقولُ مَنْ زعم أنَّ المضاهأة بالهمز مأخوذةٌ مِنْ امرأة ضَهْياء في لغاتِها الثلاث خطأً لاختلاف المادتين، فإن الهمزةَ في امرأة ضَهْياء زائدة في اللغاتِ الثلاث وهي في المضاهأة أصلية.

---

(١) الأيتان ١، ٢ من سورة الصمد.

(٢) المندوحة: السَّعَة.

(٣) السبعة ٣١٤؛ البحر ٣١/٥.

(٤) الذي في كتاب «الجيم» لأبي عمرو الشيباني «والضهيا: التي لا تحيض من النساء»؛ الجيم ١٩٣/٢.

فإن قيل: لِمَ لم يُدَّعَ أن همزةَ ضهياء أصلية وياؤها زائدة؟، فالجواب أن فَعْيَلاً بفتح الياء لم يَثْبت. فإن قيل: فلِمَ لم يُدَّع أن وزنَها فَعْلَل كجعفر؟، فالجواب أنه قد ثبتت زيادة الهمزة في ضَهْياء بالمدِّ فَلْتَثْبت في اللغة الأخرى، وهذه قاعدةٌ تصريفية.

والكلامُ على حَذْف مضاف تقديره: يُضاهي قولُهم قول الذين، فَحُذِف المضاف، وأُقيم المضافُ إليه مُقامه، فانقلب ضميرَ رفع بعد أن كان ضميرَ جَرٍّ.

والجمهور على الوقف على «أفواههم» ويَبْتدئون بـ«يضاهئون» وقيل: الباءُ تتعلَّق بالفعل بعدها. وعلى هذا فلا يُحْتاج إلى حَذْفِ هذا المضافِ. واستضعف أبو البقاء[1] قراءةَ عاصم وليس بجيدٍ لتواترها.

آ. (٣١) قوله تعالى: ﴿والمسيحَ ابن مريم﴾: عطف على «رُهْبانَهم» والمفعول الثاني محذوف، إذ التقدير: اتخذ اليهود أحبارهم أرباباً، والنصارى رهبانهم والمسيحَ ابن مريم أرباباً، وهذا لأمْنِ اللَّبس خَلَط الضمير في «اتخذوا» وإن كان مقسماً لليهود والنصارى، وهذا مراد أبي البقاء في قوله[2]: «أي واتخذوا المسيحَ ربّاً، فحذف الفعل وأحد المفعولين، وجَوَّز فيه أيضاً أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي: وعَبَدوا المسيح ابن مريم».

آ. (٣٣) قوله تعالى: ﴿ويأبى الله إلا أنْ يُتمَّ﴾: «إلا أن يُتِمَّ» مفعول به، وإنما دَخَل الاستثناء المفرغ في الموجَب لأنه في معنى النفي، فقال الأخفش الصغير: «معنى يَأْبَى يمنع». وقال الفراء[3]: «دَخَلَتْ «إلا» لأنَّ في الكلام طَرَفاً من الجحد». وقال الزمخشري[4]: «أَجْرَىٰ «أبى» مُجرى «لم يُرِدْ»،

---

(١) الإملاء ٢/١٤.

(٢) الإملاء ٢/١٤.

(٣) معاني القرآن ١/٤٣٣.

(٤) الكشاف ٢/١٨٦.

ألا ترى كيف قُوبل «يريدون أن يُطْفئوا» بقوله: «ويأبى الله»، و [كيف][1] أوقع موقع: ولا يريد الله إلا أن يُتِمَّ نوره». وقال الزجاج[2]: «إن المستثنى منه محذوف تقديره: ويأبى أي ويكره كُلَّ شيء إلا أن يتم نوره». وقد جمع أبو البقاء[3] بين مذهب الزجاج ومذهبِ غيره، فجعلهما مذهباً واحداً فقال: «يأبى بمعنى يَكْره، ويكره بمعنى يمنع، فلذلك استثنى، لِما فيه من معنى النفي، والتقدير: يأبى كلَّ شيء إلا إتمام نوره».

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿ويَصُدُّون﴾**: يحتمل أن يكون متعدياً أي: يصدون / الناس، وأن يكون قاصراً، كذا قال الشيخ[4]. وفيه نظر لأنه متعدٍّ [٤٤٠/أ] فقط، وإنما يُحْذف مفعولُه، ويراد أو لا يراد كقوله: «كُلوا واشربوا»[5].

قوله: «والذين يَكْنِزون» الجمهورُ على قراءته بالواو. وفيها تأويلان، أحدُهما: أنها استئنافيةٌ، و «الذين» مبتدأ ضُمِّن معنى الشرط؛ ولذلك دَخَلَتْ الفاءُ في خبره. والثاني: أنه من أوصافِ الكثيرِ من الأحبار والرهبان، وهو قول عثمان ومعاوية، ويجوز أن يكونَ «الذين» منصوباً بفعلٍ مقدرٍ يفسِّره «فَبَشِّرْهم» وهو أرجحُ [لمكان الأمر][6].

وقرأ[7] طلحة بن مصرف «الذين» بغير واو، وهي تحتمل الوجهين المتقدمين، ولكنَّ كونَها من أوصافِ الكثير من الأحبار والرهبان أظهرُ مِنَ الاستئناف عكسَ التي بالواو.

---

(١) زيادة من الزمخشري.
(٢) معاني القرآن له ٢/٤٩٢.
(٣) الإملاء ٢/١٤.
(٤) البحر ٥/٣٥.
(٥) الآية ٦٠ من سورة البقرة.
(٦) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.
(٧) البحر ٥/٣٦.

والكَنْزُ: الجمع والضم، ومنه ناقة كِناز أي: منضمَّة الخَلْق، ولا يختص بالذهب والفضة، بل يقال في غيرهما وإن غلب عليهما قال[1]:

٢٤٨٠ـ لا دَرَّ دَرِّي إنْ أَطْعَمْتُ جائِعَهُمْ قِرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مَكْنوزُ

وقـال آخـر:[2]

٢٤٨١ـ على شـديدٍ لحُمُـه كِنـازِ بـاتَ يُنَـزِّيني على أَوْفـازِ

قوله: «ولا يُنْفقونها» تقدَّم شيئان وعاد الضمير [على] مفرد فقيل: إنه من بابِ ما حُذِفَ لدلالة الكلام عليه، والتقدير: والذين يَكْنزون الذهب ولا يُنْفقونه. وقيل: يعود على المكنوزات ودل على هذا جُزْؤه المذكورُ؛ لأنَّ المكنوزَ أعمُّ من النقدَيْن وغيرِهم، فلمَّا ذَكَر الجزءَ دلَّ على الكل، فعاد الضميرُ جمعاً بهذا الاعتبار، ونظيره قول الآخر[3]:

٢٤٨٢ـ ولو حَلَفَتْ بين الصَّفا أمُّ عامرٍ ومَـرْوَتِهـا بـالله بَـرَّتْ يمينهـا

أي: ومروة مكة، عاد الضميرُ عليها لمَّا ذُكِر جزؤُها وهو الصفا. كذا استدل به ابن مالك، وفيه احتمال، وهو أن يكون الضمير عائداً على الصَّفا، وأُنِّثَ حَمْلاً على المعنى، إذ هو في معنى البقعة والحَدَبة[4]. وقيل: الضميرُ يعودُ على الذهب لأن تأنيثه أشهر، ويكون قد حُذِفَ بعد الفضة أيضاً. وقيل: يعودُ على النفقة المدلول عليها بالفعل كقوله: «اعدلوا هو أقربُ»[5]. وقيل:

---

(١) البيت للمتنخل الهذلي، وهو في ديوان الهذليين ٢/١٥، واللسان كنز، وتفسير الطبري ١٤/٢٢٥. وقرف الحتي: قشر شجر الدوم، وهو كناية عن الطعام الخسيس.

(٢) لم أهتد إلى قائله، والبيت الثاني في اللسان وفز، وكلاهما في ابن عطية ٨/١٧٠؛ والبحر ٥/٣٥. وينزيني: يثب بي. والأوفاز: من قول العرب: فلان على أوفاز أي: عجلة.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) الحدبة: ما غلظ وارتفع من الأرض.

(٥) الآية ٨ من سورة المائدة.

يعودُ على الزَّكاة أي: ولا ينفقون زكاةَ الأموال. وقيل: يعودُ على الكنوز التي يدل عليها الفعل.

آ. (٣٥) **قوله تعالى: ﴿يومَ يُحْمى﴾**: منصوبٌ بقوله: «بعذاب أليم»، وقيل: بمحذوفٍ يدلُّ عليه عذاب أي: يُعَذَّبون يوم يُحمى، أو اذكر يومَ يُحْمى. وقيل: هو منصوبٌ بأليم. وقيل: الأصل: عذاب يوم، وعذاب[1] بدل مِنْ عذاب الأول، فلمَّا حُذِفَ المضافُ أقيم المضافُ إليه مُقامَه. وقيل: منصوبٌ بقولٍ مضمر وسيأتي بيانُه.

و «يُحمى» يجوز أن يكونَ مِنْ حَمَيْتُ أو أَحْمَيْتُ ثلاثياً ورباعياً. يقال: حَمَيْتُ الحديدة وأَحْمَيْتها أي: أَوْقَدْتُ عليها لتَحْمَى. والفاعلُ المحذوفُ هو النارُ تقديرُه: يوم تُحمى النار عليها، فلما حُذِفَ الفاعل ذهبت علامةُ التأنيث لذَهابِه، كقولك: «رُفِعَت القضيةُ إلى الأمير»، ثم تقول: «رُفع إلى الأمير». وقيل: المعنى: يُحْمَى الوقود.

وقرأ الحسن[2]: «تُحْمَى» بالتاء من فوق أي: النار وهي تؤيد التأويل الأول. وقرأ[3] أبو حيوة: «يُكوى» بالياء من تحت، لأن تأنيثَ الفاعلِ مجازيٌّ. والجمهور «جباهُهم» بالإظهار، وقرأ[4] أبو عمرو في بعض طرقه بالإدغام كما أَدْغم: «سَلَكَكم»[5] «مناسككم»[6]، ومثل: جباههم: «وجوههم» المشهور الإظهار.

---

(١) أي المقدرة.
(٢) البحر ٣٦/٥.
(٣) الشواذ ٥٢؛ البحر ٣٧/٥.
(٤) الشواذ ٥٢؛ البحر ٣٧/٥.
(٥) الآية ٤٢ من سورة المدثر.
(٦) الآية ٢٠٠ من سورة البقرة.

قوله: «هذا ما كَنَزْتُم لأنفسِكم» معمولٌ لقول محذوف أي: يُقال لهم ذلك يومَ يحمى. وقوله: «ما كنتم تَكْنِزُون» أي: جزاءَ ما كنتم؛ لأنَّ المكنوزَ لا يُذاق. و«ما» يجوز أن تكون بمعنى الذي، فالعائدُ محذوفٌ، وأن تكونَ مصدرية. وقرىء[1] «تَكْنُزون» بضم عين المضارع، وهما لغتان يقال: كَنَزَ يَكْنِز، وكَنَزَ يَكْنُز.

آ. (٣٦) **قوله تعالى: ﴿إنَّ عِدَّة﴾**: العِدَّة: مصدر بمعنى العَدَد. و«عند الله» منصوبٌ به، أي في حُكْمه. و«اثنا عشر» خبرُ إنَّ. وقرأ هبيرة[2] عن حفص ـ وهي قراءةُ أبي جعفر ـ اثنا عْشَرَ بسكون العين مع ثبوتِ الألِف قبلَها، واستُكْرِهَتْ من حيث الجمعُ بين ساكنين على غير حَدَّيْهما كقولهم: «التقت / حَلْقتا البِطان[3]» بإثباتِ الألفِ من «حَلْقتا». وقرأ طلحة[4] بسكون الشين كأنه حُمِل عشر في المذكر على عشرة في المؤنث. [٤٤٠/ب]

و«شَهْراً» نصبٌ على التمييز، وهو مؤكِّد لأنه قد فُهِم ذلك من الأول، فهو كقولك: «عندي من الدنانير عشرون ديناراً». والجمع متغاير في قوله: «عِدَّة الشهور»، وفي قوله: «الحجُّ أشهرٌ»[5] لأن هذا جمعُ كثرة، وذاك جمعُ قلة.

قوله: «في كتابِ الله» يجوز أن يكونَ صفةً لاثنا عشر، ويجوز أن يكونَ بدلاً من الظرفِ قبله، وهذا لا يجوزُ، أو ضعيفٌ؛ لأنه يلزمُ منه أن يُخْبر عن

---

(١) قراءة يحيى بن يعمر وأبي السمال. انظر الشواذ ٥٢؛ البحر ٥/٣٧.

(٢) الأصل: ميسرة وهو تحريف، وليس هناك راوٍ عن حفص باسم ميسرة. انظر: البحر ٥/٣٨. وهبيرة بن محمد التمار أبو عمر الأبرش البغدادي، أخذ عن حفص ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ٢/٣٥٣.

(٣) مثلٌ يُضرب للأمر إذا اشتد. جمهرة الأمثال ١/١٨٨. والبطان: حزام الرحل.

(٤) البحر ٥/٣٨.

(٥) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

الموصول قبل تمامِ صلتِه؛ فإنَّ هذا الجارَّ متعلق به على سبيلِ البدلية، وعلى تقدير صحةِ ذلك من جهة الصناعة، كيف يَصِحُّ من جهة المعنى؟، ولا يجوز أن يكون «في كتاب الله» متعلقاً بـ «عدة» لئلا يلزمَ الفصلُ بين المصدر ومعمولِه بخبره، وقياس مَنْ جوَّز إبدالَه من الظرف أن يجوِّزَ هذا. وقد صَرَّح بجوازه الحوفيُّ.

قوله: «يومَ خلق» يجوز فيه أن يتعلَّق بـ «كتاب» على أنه يُرادُ به المصدر لا الجثة. ويجوز أن يتعلَّق بالاستقرار في الجار والمجرور، وهو «في كتاب الله»، ويكون الكتابُ جثةً لا مصدراً. وجَوَّز الحوفي أن يكونَ متعلقاً بـ «عدة»، وهو مردودٌ بما تقدَّم.

قوله: «منها أربعةٌ حُرُمٌ» هذه الجملةُ يجوز فيها ثلاثةأوجه، أحدها: أن تكونَ صفةً لـ «اثنا عشر». **الثاني**: أن تكون حالاً من الضمير في الاستقرار. **الثالث**: أن تكونَ مستأنفةً. والضمير في «منها» عائدٌ على «اثنا عشر شهراً» لأنه أقربُ مذكورٍ لا على «الشهور». والضمير في «فيهنَّ» عائدٌ على «الاثنا عشر» أيضاً. وقال الفراء[1] وقتادة يعودُ على الأربعةِ الحُرُم، وهذا أحسنُ لوجهين، أحدهما: أنها أقربُ مذكورٍ. **والثاني**: أنه قد تقرَّر أنَّ معاملةَ جمع القلةِ غيرِ العاقل معاملة جماعةِ الإناث أحسنُ مِنْ معاملة ضمير الواحدة، والجمعُ الكثيرُ بالعكس: «الأجذاع انكسَرْن» و «الجذوع انكسرت» ويجوز العكس.

قوله: «كافةً» منصوبٌ على الحال: إمَّا مِن الفاعل، أو من المفعول، وقد تقدَّم أن «كافَّة» لا يُتَصَرَّف فيها بغير النصب على الحال، وأنها لا تدخلُها أل وأنها لا تُثَنَّى ولا تُجْمع، وكذلك «كافة» الثانية.

---

(١) معاني القرآن ١/٤٣٥.

آ. (٣٧) **قوله تعالى: ﴿إنما النَّسِيْءُ﴾**: في «النسِيْء» قولان أحدهما: أنه مصدرٌ على فَعِيل مِنْ أَنْسَأ أي أخَّر، كالنذير مِنْ أَنْذَر والنكير من أَنْكر. وهذا ظاهرُ قولِ الزمخشري[١] فإنه قال: «النَّسيء تأخيرُ حرمةِ الشهرِ إلى شهر آخر»، وحينئذٍ فالإِخبارُ عنه بقوله: «وزيادة» واضحٌ لا يَحْتاج إلى إضمار. وقال الطبري[٢]: «النسيء بالهمز معناه الزيادة». قلت: لأنه تأخير في المدة فيلزمُ منه الزيادة.

الثاني: أنه فَعِيل بمعنى مَفْعول، مِنْ نَسَأه أي أخَّره، فهو منسوءٌ، ثم حُوِّل مفعول إلى فعيل كما حُوِّل مفعول إلى فعيل، وإلى ذلك نحا أبو حاتم والجوهري[٣]. وهذا القول رَدَّه الفارسي[٤] بأنه يكون المعنى: إنما المؤخَّر زيادة، والمُؤَخَّر الشهر ولا يكون الشهرُ زيادةً في الكفر. وقد أجاب بعضهم عن هذا بأنه على حذف المضاف: إمَّا من الأول أي: إنما إنساءُ المُنْسَأ[٥] زيادة في الكفر، وإمَّا من الثاني أي: إنما المُنْسَأ ذو زيادة.

وقرأ الجمهور «النَّسيء» بهمزة بعد الياء. وقرأ[٦] ورش عن نافع «النَّسِيّ» بإبدال الهمزة ياءً وإدغام الياء فيها. ورُويت هذه عن أبي جعفر

---

(١) الكشاف ٢/١٨٩.

(٢) تفسير الطبري ١٤/٢٤٣.

(٣) الصحاح: نسأ.

(٤) الحجة (خ) ٣/١١٤، وأضاف أبو علي: «إنما الزيادة في الكفر تأخير حرمة الشهر إلى شهر آخر ليست له تلك الحرمة، فأما نفس الشهر فلا».

(٥) رُسمت الهمزة في الأصل والنسخ على ياء، ولعله غير مناسب؛ لأن التخريج هو فعيل بمعنى مفعول، والمنسأ اسم مفعول مِنْ أنسأ، ويقال: نسأ وأنسأ.

(٦) السبعة ٣١٤، وقال: «رواية شبل عن ابن كثير»؛ والتيسير ١١٨؛ والشواذ ٥٢؛ والبحر ٥/٣٩.

والزهري وحميد، وذلك كما خَفَّفوا «برية»[1] و«خطية»[2]. وقرأ السلمي وطلحة والأشهب وشبل: «النَّسْء» بإسكان السين. وقرأ مجاهد والسلمي وطلحة أيضاً: «النَّسُوء» بزنة فَعُول بفتح الفاء، وهو التأخير، وفَعول في المصادر قليل، قد تقدَّم منه أُلَيْفاظ في أوائل البقرة، وتقدم في البقرة اشتقاقُ هذه المادة[3]، وهو هنا عبارةٌ عن تأخير بعض الشهور عن بعض قال:[4]

٢٤٨٣ـ أَلَسْنا الناسئينَ على مَعَدٍّ   شهورَ الحِلِّ نجعلُها حَراما

وقال الآخر:[5]

٢٤٨٤ـ نَسَؤُوا الشُّهور بها وكانوا أهلَها   مِنْ قبلِكم والعزُّ لم يتحوَّلِ

وقوله: «يضلُّ به» قرأ[6] الأخوان وحفص: «يُضَلُّ» مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل والموصول فاعل به. وقرأ ابن مسعود والحسن ومجاهد وقتادة ويعقوب وعمرو بن ميمون: «يُضِلُّ» مبنياً للفاعل مِنْ أضل. وفي الفاعل وجهان أحدهما: ضمير الباري تعالى أي: / يُضِلُّ الله الذين كفروا. [٤٤١/أ] **والثاني**: أن الفاعل «الذين كفروا» وعلى هذا فالمفعول محذوف أي: يُضل الذين كفروا أتباعهم. وقرأ أبو رجاء «يَضَلُّ» بفتح الياء والضاد، وهي مِنْ ضَلِلْت بكسر اللام أضَلُّ بفتحها، والأصل: أَضْلَلُ، فنُقِلت فتحة اللام إلى الضاد لأجل

---

(١) من قوله تعالى: «أولئك هم شر البرية» الآية (٦) من سورة البينة، قرأ نافع وابن ذكوان بالهمز والباقون بغير همز وتشديد الياء. انظر: التيسير ٢٢٤.

(٢) من قوله تعالى: «من يكسب خطيئة أو إثماً» الآية (١١٢) من سورة النساء. وقرأ الزهري خطيَّة. البحر ٣/٣٤٦.

(٣) الآية ١٠٦ من سورة البقرة.

(٤) البيت لعمير بن قيس، وهو في اللسان: نسأ، وابن عطية ٨/١٨٠؛ والبحر ٥/٤٠.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في ابن عطية ٨/١٨٠؛ والبحر ٥/٤٠.

(٦) السبعة ٣١٤؛ الحجة ٣١٨؛ البحر ٥/٤٠؛ الشواذ ٥٢.

الإدغام. وقرأ النخعي والحسن في رواية محبوب: «نُضِلُّ» بضم نون العظمة و «الذين» مفعول، وهذه تقوِّي أن الفاعل ضمير الله في قراءة ابن مسعود.

قوله: «يُحِلُّونه» فيه وجهان أحدهما: أن الجملة تفسيريةٌ للضلال. **والثاني**: أنها حاليةٌ.

قوله: «لِيُواطِئوا» في هذه اللامِ وجهان: أنها متعلقةٌ بيُحَرِّفونه. وهذا مقتضى مذهبِ البصريين فإنهم يُعْملون الثاني من المتنازعين. **والثاني**: أن يتعلَّقَ بيُحِلُّونه، وهذا مقتضى مذهب الكوفيين فإنهم يُعْملون الأول لسَبْقِه. وقولُ مَنْ قال إنها متعلقةٌ بالفعلين معاً، فإنما يعني من حيث المعنى لا اللفظ.

وقرأ[1] أبو جعفر «ليواطِيُوا» بكسر الطاء وضم الياء الصريحة. والصحيح أنه يَنْبغي أن يُقْرأ بضم الطاء وحذف الياء؛ لأنه لمَّا أبدل الهمزةَ ياءً استثقل الضمةَ عليها فحذفها، فالتقى ساكنان، فحُذِفَت الياء وضُمَّت الطاء لتجانِسَ الواو.

والمُواطأة: المُوافَقَةُ والاجتماع يقال: تواطَؤُوا على كذا أي: اجتمعوا عليه، كأنَّ كل واحد يطأ حيث يطأ الآخر، ومنه قولُه تعالى: «إنَّ ناشئةَ الليلِ هي أشدُّ وَطْئاً»[2]، وقُرِىء وِطاءً[3]. وسيأتي إن شاء الله.

وقرأ[4] الزهري «ليواطِيُّوا» بتشديد الياء. هكذا ترجموا قراءَته وهي مشكلةٌ حتى قال بعضهم[5]: «فإن لم يُرِدْ به شدة بيان الياء وتخليصها مِنَ الهمز دون التضعيف، فلا أعرف وجهها»، وهو كما قال.

---

(١) والأعمش كما في البحر ٥/٤٠.
(٢) الآية ٦ من سورة المزمل.
(٣) قراءة أبي عمرو وابن عامر. انظر: السبعة ٦٥٨.
(٤) الشواذ ٥٢؛ البحر ٥/٤٠.
(٥) نسب صاحب البحر ٥/٤٠ هذا القول إلى صاحب «اللوامح».

قوله: «زُيِّنَ» الجمهورُ على «زُيِّن» مبنياً للمفعول، والفاعلُ المحذوف هو الشيطان. وقرأ[1] زيد بن علي ببنائه للفاعل وهو الشيطان أيضاً، و«سوء» مفعوله.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿اثَّاقَلْتُمْ﴾**: أصلُه تثاقلتم، فلمَّا أريد الإدغامُ سَكَنت الياءُ فاجتُلبت همزةُ الوصل كما تقدَّم ذلك في «فادَّارَأْتم»[2]، والأصل: تدارأتم. وقرأ الأعمش[3] «تثاقلتم» بهذا الأصل، و«ما» في قوله «مالكم» استفهامية وفيها معنى الإنكار. وقيل: فاعله المحذوف هو الرسول[4].

و«اثَّاقلتم» ماضي اللفظ مضارع المعنى أي: يتثاقلون، وهو في موضع الحال، وهو عاملٌ في الظرف أي: مالكم متثاقلين وقت القول. وقال أبو البقاء[5]: «اثَّاقلتم: ماض بمعنى المضارع أي: مالكم تتثاقلون وهو في موضع نصب أي: أيُّ شيء لكم في التثاقل، أو في موضع جر على رأي الخليل. وقيل: هو في موضع حال»[6] قال الشيخ[7]: «وهذا ليس بجيدٍ، لأنه يلزمُ منه حذفُ «أَنْ»، لأنه لا يَنْسِبُك مصدرٌ إلا من حرفٍ مصدري والفعل، وحَذْفُ «أَنْ» في نحو هذا قليلٌ جداً، أو ضرورة، وإذا كان التقديرُ: «في التثاقل» فلا يمكن عملُه في «إذا»، لأنَّ معمول المصدرِ الموصول لا يتقدَّم

---

(١) البحر ٥/٤١؛ الشواذ ٥٢ ونسبها إلى ابن مسعود.
(٢) الآية ٧٢ من سورة البقرة.
(٣) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٤١.
(٤) فيكون الأصل: قال لكم الرسول.
(٥) الإملاء ٢/١٥.
(٦) أي: مالكم متثاقلين.
(٧) البحر ٥/٤١.

عليه، فيكون الناصب لـ «إذا» والمتعلَّق به «في التثاقل» ما تعلَّق به «لكم» الواقعُ خبراً لـ «ما».

وقرىء[1] «أَثَّاقَلْتم» بالاستفهام الذي معناه الإنكار، وحينئذٍ لا يجوزُ أن يَعْمل في «إذا»؛ لأنَّ ما بعد حرف الاستفهام لا يعمل فيما قبله، فيكون العاملَ في هذا الظرف: إمَّا الاستقرارُ المقدَّرَ في «لكم»، أو مضمرٌ مدلولٌ عليه باللفظ. والتقدير: ما تصنعون إذا قيل لكم. وإليه نحا الزمخشري[2]. والظاهر أن يُقَدَّر: ما لكم تتثاقلون إذا قيل، ليكون مدلولاً عليه من حيث اللفظُ والمعنى.

وقوله: «إلى الأرض» ضُمِّنَ معنى المَيْل والإخلاد. وقوله: «من الآخرة» تظاهَرَتْ أقوالُ المُعْربين والمفسرين على أنَّ «مِنْ» بمعنى بدل كقوله: «لجَعَلْنا منكم ملائكة»[3] أي: بدلكم، ومثلُه قولُ الآخر:[4]

٢٤٨٥ـ جاريةٌ لم تَأْكُلِ المُرَقَّقا ... ولم تَذُقْ من البُقول الفُسْتُقا

وقول الآخر:[5]

٢٤٨٦ـ فليت لنا مِنْ ماءِ زمزمَ شَرْبةً ... مُبَرَّدَةً باتَتْ على طَهَيانِ

[٤٤١/ب] / إلا أنَّ أكثرَ النحويين لم يُثْبتوا لها هذا المعنى، ويتأوَّلون ما أوهم ذلك والتقديرُ هنا: اعتَصَمْتُم من الآخرة راضين بالحياة وكذلك باقيها. وقال

(١) نسبها في الشواذ ٥٣ إلى أبي عمرو. وانظر: البحر ٥/٤١.
(٢) الكشاف ٢/١٨٩.
(٣) الآية ٦٠ من سورة الزخرف «ولو نشاء لجَعَلْنا منكم ملائكةً في الأرض يَخْلُفُون».
(٤) تقدم برقم ١١٨٢.
(٥) البيت ليعلى بن مسلم الشكري، أو الأحول الكندي وهو في القرطبي ٨/١٤١؛ والخزانة ٤/١٣٢. ومعجم البلدان طهيان، وهو اسم جبل.

أبو البقاء[1]: «مِن الآخرة في موضع الحال أي: بدلاً من الآخرة»، فقدَّر المتعلَّقَ كوناً خاصاً، ويجوز أن يكون أراد تفسير المعنى.

قوله: «في الآخرة» متعلقٌ بمحذوفٍ من حيث المعنى تقديره: فما متاعُ الحياة الدنيا محسوباً في الآخرة. فـ«محسوباً» حالٌ مِنْ «متاع». وقال الحوفي: «إنه متعلق بـ قليل وهو خبر المبتدأ». قال: «وجاز أن يتقدَّمَ الظرفُ على عامله المقرونِ بـ «إلا» لأنَّ الظروفَ تعمل فيها روائحُ الأفعال. ولو قلت: «ما زيدٌ عمراً إلا يَضْرب» لم يَجُزْ».

آ. (٤٠) **قوله تعالى: ﴿إنْ لا تَنْصُروه فقد نَصَره﴾**: هذا الشرط جوابُه محذوف لدلالة قوله: «فقد نصره» عليه، والتقديرُ: إنْ لا تنصروه فسينصره. وذكر الزمخشري[2] فيه وجهين، أحدهما ما تقدم، **والثاني**: قال: «إنه أَوْجب له النُّصْرةَ، وجعله منصوراً في ذلك الوقت فلن يُخْذَلَ مِنْ بعده». قال الشيخ[3]: «وهذا لا يظهرُ منه جوابُ الشرط لأنَّ إيجابَ النصرةِ له أمرٌ سَبَق، والماضي لا يترتَّب على المستقبل فالذي يَظْهر الوجهُ الأول».

قوله: «ثانيَ اثنين» منصوبٌ على الحال مِنْ مفعول «أخرجه» وقد تقدَّم معنى الإضافة في نحو هذا التركيب عند قوله «ثالث ثلاثة»[4]. وقرأت جماعة[5] «ثاني اثنين» بسكون الياء. قال أبو الفتح[6]: «حكاها أبو عمرو» ووجهُها أن يكونَ سَكَّن الياءَ تشبيهاً لها بالألفِ، وبعضُهم يخصُّه بالضرورة.

---

(١) الإملاء ٢/١٥.

(٢) الكشاف ٢/١٩٠.

(٣) البحر ٥/٤٣.

(٤) الآية ٧٣ من سورة المائدة.

(٥) البحر ٥/٤٣.

(٦) المحتسب ١/٢٨٩.

قوله: «إذ هما في الغار» «إذ»: بدلٌ مِنْ «إذ» الأولىٰ فالعاملُ فيها «فقد نَصَره»، قال أبو البقاء[1]: «ومَنْ مَنَع أن يكونَ العاملُ في البدلِ هو العامل في المبدل منه قَدَّرَ عاملاً آخر، أي: نصره إذ هما في الغار».

و «الغار» نَقْبٌ يكونُ في الجبلِ، ويُجمع على غِيران ومثله: تاج وتِيْجان، وقاع وقِيعان. والغارُ أيضاً نَبْتٌ طيبُ الريح، والغارُ أيضاً الجماعة، والغاران البطن والفرج. وألف الغار عن واو.

قوله: «إذ يقولُ» بدلٌ ثانٍ من «إذ» الأولى. وقال أبو البقاء[2]: «إنَّ إذ هما في الغار، وإذ يقول ظرفان لثاني اثنين»، والضمير في «عليه» يعود على أبي بكر، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عليه السكينة دائماً. وقد تقدم القول في «السكينة»[3]. والضمير في «أيَّده» للنبي صلى الله عليه وسلم. وقرأ[4] مجاهد «وأَيَدَه» بالتخفيف. و «لم تَرَوْها» صفة لجنود.

قوله: «وكلمةُ اللَّهِ هي العُلْيا» الجمهورُ على رفع «كلمة» على الابتداء، و «هي» يجوزُ أَنْ تكونَ مبتدأ ثانياً، و «العُلْيا» خبرها، والجملة خبر الأول، ويجوز أن تكونَ «هي» فصلاً و «العليا» الخبر. وقُرِىء[5] «وكلمةَ الله» بالنصب نسقاً على مفعولَيْ جَعَلَ، أي: وجعل كلمة الله هي العليا. قال أبو البقاء[6]: «وهو ضعيفٌ لثلاثة أوجه، أحدها: وَضْعُ الظاهرِ موضعَ المضمر، إذ الوجهُ أن تقولَ: وكَلِمَتُه. الثاني: أن فيه دلالةً على أنَّ كلمة الله كانت سُفْلى فصارت عليا، وليس كذلك. الثالث: أن توكيدَ مثلِ ذلك

---

(١) الإملاء ٢/١٥.

(٢) الإملاء ٢/١٥.

(٣) انظر إعرابه للآية ٢٤٨ من سورة البقرة. (الدر ٢/٥٢٤).

(٤) البحر ٥/٤٤.

(٥) البحر ٥/٤٤.

(٦) الإملاء ٢/١٥.

بـ «هي» بعيد، إذ القياسُ أن يكونَ «إياها». قلت: أما الأولُ فلا ضعفَ فيه لأنَّ القرآنَ ملآنٌ من هذا النوع وهو مِنْ أحسنِ ما يكون لأن فيه تعظيماً وتفخيماً. وأمّا الثـاني فلا يلزمُ ما ذكر وهو أن يكون الشيء المصيَّر على الضد الخاص، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المُصَيَّر عن صفةٍ ما إلى هذه الصفة. وأمَّا الثالث فـ «هي» ليست تأكيداً البتة إنما «هي» ضمير فصل على حالها، وكيف يكون تأكيداً وقد نَصَّ النحويون على أن المضمر لا يؤكد المظهر؟

آ. (٤١) وانتصب ﴿**خفافاً وثِقالاً**﴾: على الحال من فاعل «انفروا».

آ. (٤٢) **قوله تعالى**: ﴿**لو كان عَرَضَاً**﴾: اسمُ كان ضميرٌ يعود على ما دل عليه السِّياق، أي: لو كان ما دعوتُهم إليه. وقرأ[١] عيسى بن عمر والأعرج «بَعِدَت» بكسر العين. وقرأ[٢] عيسى «الشِّقَّة» بكسر الشين أيضاً. قال أبو حاتم: «هما لغةُ تميم».

والشُّقَّة: الأرض[٣] التي يُشَقُّ ركوبُها اشتقاقاً مِنَ الشِّق أو المَشَقَّة.

قوله: «بالله» متعلقٌ بـ «سَيَحْلِفُون»، وقال الزمخشري[٤]: «بالله» متعلقٌ بـ «سَيَحْلِفُون»، أو هو من جملة كلامهم، والقولُ مـرادٌ في الوجهين، أي: سيَحْلِفـون، يعني المتخلِّفين عنـد رجـوعِـك متعـذِّرين يقـولـون: بـاللَّـهِ لو استطعنا، أو وسَيحلفون بالله يقولون: لو اسْتَطَعْنا، وقوله «لَخَرَجْنا» سدَّ مَسَدَّ جواب[٥] القسم و«لو» جميعاً». قال الشيخ[٦]: «قوله: لخَرَجْنا سدَّ مَسَدَّ

(١) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٤٥.
(٢) البحر ٥/٤٥.
(٣) ش: الناحية.
(٤) الكشاف ٢/١٩١.
(٥) عبارة الكشاف: «جوابَي» وهي أوضح.
(٦) البحر ٥/٤٥.

جوابِ القسم و «لو» جميعاً ليس بجيد، بل للنحويين في نحو هذا مذهبان، أحدُهما: أنَّ «لَخَرَجْنا» جواب القسم، وجوابُ «لو» محذوفٌ على قاعدة اجتماع القسم والشرط، إذا تقدَّم القسم على الشرط، وهذا اختيارُ أبي الحسن ابن عصفور[1]. والآخر: أنَّ «لَخَرَجْنا» جوابُ «لو»، و «لو» وجوابها جواب القسم، وهذا اختيارُ ابنِ مالك[2]، أمَّا أنَّ «لَخَرَجْنا» سادٌّ مَسَدَّهما فلا أعلمُ أحداً ذَهَبَ إلى ذلك. ويحتمل أن يُتَأول كلامُه على أنَّه لمَّا حُذِف جواب «لو» ودَلَّ عليه جوابُ القسم جُعِل كأنه سَدَّ مَسَدَّ جوابِ القسم وجوابِ لو».

وقرأ[3] الأعمش وزيد بن علي «لَوُ اسْتَطَعْنا» بضم الواو، كأنهما فرَّا من الكسرة على الواو، وإن كان الأصلَ، وشبَّها واوَ «لو» بواو الضمير كما شبَّهوا واوَ الضمير بواو «لو»، حيث كسَرُوها نحو «اشتروِا الضلالة»[4] لالتقاء الساكنين. وقرأ الحسن «اشْتَرَوَا الضلالة»، و «لوَ استطعنا» بفتح الواو تخفيفاً.

قوله: «يُهْلِكون» في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها حالٌ من فاعل «سَيَحْلِفُون»، أي: سَيَحْلفون مُهْلِكين أنفسَهم. والثاني: أنها بدلٌ من الجملةِ قبلها وهي «سَيَحْلِفون». الثالث: أنها حالٌ من فاعل «لَخَرَجْنا». وقد ذكر الزمخشري[5] هذه الأوجه الثلاثة، فقال: «يُهْلِكون: إمَّا أنَ يكونَ بدلاً من «سيحلفون» أو حالاً بمعنى مُهْلكين. والمعنىٰ: أنهم يُوْقِعُون في الهلاكِ أنفسَهم بحلفهم الكاذب. ويحتمل أن يكونَ حالاً من فاعل «خَرَجْنا»، أي: لَخَرَجْنا

---

(١) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٢٩.
(٢) في كتابه عمدة الحفاظ ٣٦٧ ما يخالف هذا.
(٣) البحر ٥/٤٦.
(٤) الآية ١٦ من سورة البقرة، وهي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. البحر ١/٧١.
(٥) الكشاف ٢/١٩١.

وإنْ أهلكْنا أنفسنا. وجاء بلفظ الغائب لأنه مُخْبِرٌ عنهم، ألا ترى أنه لو قيل: سَيَحْلِفون بالله لو استطاعوا لخرجوا لكان سديداً، يقال: حَلَفَ بالله ليفعلن ولأفعلن، فالغيبةُ على حكم الإخبار، والتكلمُ على الحكاية». قال الشيخ[1]: «أمَّا كونُ «يُهْلِكون» بدلاً مِنْ «سَيَحْلِفون» فبعيدٌ؛ لأنَّ الإهلاكَ ليس مُرادِفاً للحَلف ولا هو نوع منه، ولا يُبدل فِعْلٌ من فعل إلا إنْ كان مرادفاً له أو نوعاً منه» قلت: يَصِحُّ البدل على معنى أنه بدلُ اشتمال؛ وذلك لأنَّ الحَلْفَ سببٌ للإهلاك فهو مشتملٌ عليه، فأبدل المُسَبَّب مِنْ سببِه لاشتمالِه عليه، وله نظائرُ كثيرةٌ منها قولُه[2]:

٢٤٨٧ـ إنَّ عليَّ اللَّهَ أن تُبايعا   تُؤْخَذَ كَرْهاً أو تجيءَ طائعاً

فـ «تُؤْخَذ» بدلٌ مِنْ «تبايع» بدلُ اشتمالٍ بالمعنىٰ المذكور، وليس أحدهما نوعاً من الآخر. ثم قال الشيخ: «وأمَّا كونُه حالاً من قوله «لخرجنا» [فالذي يظهرُ أن ذلك لا يجوز لأنَّ قولَه «لخَرَجْنا»][3] فيه ضمير المتكلم، فالذي يجري عليه إنما يكون بضمير المتكلم، فلو كان حالاً من فاعل «لخَرَجنا» لكان التركيبُ: نُهْلك أنفسنا أي مهلكي أنفسنا. وأمَّا قياسُه ذلك على «حَلَفَ زيد ليفعلن» و «لأفعلنَّ» فليس بصحيحٍ؛ لأنَّه إذا أَجْراه على ضمير الغيبة لا يَخْرُجُ منه إلى ضمير المتكلم، لو قلت: «حَلَفَ زيد ليفعلن وأنا قائم» على أن يكون «وأنا قائم» حالاً من ضمير «ليفعلن» لم يجز، وكذا عكسُه نحو: «حَلَفَ زيدٌ لأفعلن يقوم» تريد: قائماً لم يجز. وأمَّا قولُه «وجاء به على لفظِ الغائب لأنه مُخْبَرٌ عنهم» فمغالطة، ليس مخبراً عنهم بقوله «لَو استطعنا لخَرَجْنا»، بل هو حاكٍ لفظَ قولِهم. ثم قال: «ألا ترىٰ لو قيل: لو استطاعوا

---

(١) البحر ٥/٤٦.

(٢) تقدم برقم ١٧٢.

(٣) ما بين معقوفين سقط سهواً من الأصل والنسخ الأخرى، وأثبتناه من البحر.

لخرجوا لكان سديداً إلى آخره» كلامٌ صحيحٌ لكنه تعالى لم يقل ذلك إخباراً عنهم، بل حكايةً، والحالُ من جملةِ كلامِهم المحكيّ، فلا يجوزُ / أن يخالفَ بين ذي الحال وحالِه لاشتراكهما في العامل. لو قلت: «قال زيد خرجت يضرب خالداً» تريد: اضرب خالداً، لم يجز. ولو قلت: «قالت هند: خرج زيد اضربْ خالداً» تريد: خرج زيد ضارباً خالداً لم يجز» انتهىٰ. [٤٤٢/ب]

الرابع: أنها جملةٌ استئنافيةٌ أخبر الله عنهم بذلك.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿لِمَ أَذِنْتَ لهم﴾**: «لِمَ» و«لهم» كلاهما متعلقٌ بـ أَذِنْتَ. وجاز ذلك لأنَّ معنىٰ اللامين مختلف، فالأولى للتعليلِ، والثانيةُ للتبليغ، وحُذِفَتْ ألفُ ما الاستفهاميةِ لانجرارِها. وتقديمُ الجارِّ الأول واجبٌ لأنه جرَّ ما له صدرُ الكلام. ومتعلَّقُ الإِذْنِ محذوفٌ، يجوز أن يكونَ القُعود، أي: لِمَ أذنت لهم في القعود، ويدل عليه السِّياق مِن اعتذارهم عن تَخَلُّفِهم عنه عليه السلام. ويجوز أن يكون الخروج، أي: لِمَ أذنت لهم في الخروج، لأنَّ خروجَهم فيه مفسدةٌ مِنَ التخذيل وغيرِه يدل عليه «لو خرجوا فيكم ما زادوكم إلا خَبالاً»[1].

قوله: «حتى يَتَبَيَّنَ» «حتى» يجوز أن تكون للغاية، ويجوزُ أن تكونَ للتعليل، وعلى كلا التقديرين فهي جارَّةٌ: إمَّا بمعنىٰ إلى وإمَّا اللام، و«أَنْ» مضمرةٌ بعدها ناصبة للفعل، وهي متعلقة بمحذوفٍ. قال أبو البقاء[2]: «تقديره: هلَّا أَخَّرْتَهم إلى أن يتبيَّنَ أو ليتبيَّن. وقوله: «لِمَ أَذِنْتَ لهم» يدلُّ على المحذوف، ولا يجوزُ أن تتعلَّقَ «حتى» بـ«أَذِنْتَ» لأن ذلك يوجب أن يكونَ أَذِن لهم إلى هذه الغاية أو لأجل التبيين، وذلك لا يُعاتَبُ عليه». وقال الحوفي:

---

(١) الآية ٤٧ من سورة التوبة.

(٢) الإملاء ٢/١٦.

«حتى غاية لِمَا تضمَّنه الاستفهامُ، أي: ما كان له أن يأذن لهم حتى يتبيَّنَ له العُذْر». قلت: وفي هذه العبارةِ بعضُ غضاضة[1].

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿أن يُجاهدوا﴾**: فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلِّقُ الاستئذان، أي: لا يستأذنونك في الجهاد، بل يَمْضون فيه غير مترددين. والثاني: أن متعلق الاستئذان محذوف و «أن يُجاهدوا» مفعولٌ من أجله تقديره: لا يستأذنك المؤمنون في الخروج والقعودِ كراهةَ أن يُجاهدوا بل إذا أَمَرْتهم بشيءٍ بادروا إليه.

آ. (٤٦) **قوله تعالى: ﴿لَأَعَدُّوا له عُدَّة﴾**: العامَّةُ على «عُدّة» بضم العين وتاء التأنيث وهي الزَّادُ والراحلةُ وجميعُ ما يَحْتاج إليه المسافرُ.

وقرأ[2] محمد بن عبدالملك بن مروان وابنُه معاوية «عُدَّهُ»[3] كذلك إلا أنه جعل مكان تاء التأنيث هاء ضمير غائب تعود على الخروج. واختُلِف في تخريجِها فقيل: أصلُها كقراءة الجمهور بتاء التأنيث، ولكنهم يحذفونها للإضافةِ كالتنوين. وجعل الفراء[4] من ذلك قولَه تعالىٰ: «وإقامَ الصلاة»[5]، ومنه قولُ زهير[6]:

٢٤٨٨ ـ إنَّ الخَلِيْطَ أجَدُّوا البَيْنَ فانْجَرَدُوا ... وأَخْلَفُوك عِدَ الأمرِ الذي وَعدُوا

يريد: عِدَّة الأمرِ. وقال صاحب «اللوامح»: «لمَّا أضافَ جعل الكناية

---

(١) زاد في ش: وفظاظة.
(٢) محمد بن عبدالملك بن مروان الأموي، من أمراء الأمويين، له رواية للحديث، أخذ عنه الأوزاعي. توفي سنة ١٣٢هـ. انظر: الأعلام ٦/٢٤٨.
(٣) البحر ٥/٤٨؛ وضبطها في الشواذ ٥٣ «عُدَدَه».
(٤) معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤.
(٥) الآية ٣٧ من سورة النور.
(٦) تقدم برقم ١٧٥٩.

نائبةً عن التاء فأسقطها؛ وذلك لأنَّ العُدَّ بغير تاء ولا تقديرها هو الشيء الذي يخرج في الوجه». وقال أبو حاتم: «هو جمع عُدَّة كـ بُرّ جمع بُرّة، ودُرّ جمع دُرَّة، والوجهُ فيه عُدَد، ولكن لا يوافق خطَّ المصحف.

وقرأ زر بن حبيش وعاصم في رواية أبان «عِدَّهُ» بكسر العين مضافةً إلى هاءِ الكناية. قال ابن عطية[1]: «وهو عندي اسمٌ لِما يُعَدُّ كالذِّبْح والقِتْل. وقُرِىء أيضاً «عِدَّة» بكسر العين وتاء التأنيث، والمرادُ عدة من الزاد والسلاح مشتقاً من العَدَد.

قوله: «ولكنْ كره الله» الاستدراكُ هنا يحتاجُ إلى تأمل؛ ولذلك قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: كيف موقعُ حرفِ الاستدراك؟ قلت: لمَّا كان قولُه «ولو أرادوا الخروج» معطياً نفيَ خروجهم واستعدادهم للغزو قيل: ولكنْ كره الله [انبعاثَهم]، كأنه قيل: ما خرجوا ولكن تَثَبَّطوا عن الخروج لكراهةِ انبعاثهم، كما [تقول: ما][3] أحسن زيدٌ إليَّ ولكن أساء إليّ» انتهىٰ. يعني أن ظاهر الآية يقتضي أنَّ ما بعد «لكن» موافقٌ لما قبلها، وقد تقرَّر فيها أنها لا تقع إلا بين ضدين أو نقيضين أو خلافين ـ على / خلاف في هذا الأخير ـ فلذلك [٤٤٣/أ] احتاج إلى الجواب المذكور.

قال الشيخ[4]: «وليست الآيةُ نظيرَ هذا المثال يعني: ما أحسن زيداً إليّ ولكن أساء، لأن المثالَ واقعٌ فيه «لكن» بين [ضدَّيْن، والآيةُ واقعٌ فيها «لكن» بين][5] متفقين من جهة المعنىٰ»، قلت: مُرَادُهم بالنقيضين النفيُ والإثبات لفظاً وإن كانا يتلاقيان في المعنى، ولا يُعَدُّ ذلك اتفاقاً.

---

(١) المحرر ١٩٤/٨.
(٢) الكشاف ١٩٣/٢.
(٣) سقط سهواً من الأصل وأثبتناه من الكشاف وش.
(٤) البحر ٤٨/٥.
(٥) زيادة من البحر يقتضيها السياق.

والتَّثْبيطُ: التَّعْويق. يقال: ثَبَّطْتُ زيداً أي: عُقْتُه عَمَّا يريده من قولهم: ناقة ثَبِطَة أي بطيئة السير. والمراد بقوله «اقعدوا» التَّخْلية وهو كناية عن تباطُئِهم، وأنهم تشبهوا بالنساء أو الصبيان والزَّمْنىٰ[1] وذوي الأعذار، وليس المراد قعوداً كقوله[2]:

٢٤٨٩ـ دَعِ المكارِمَ لا تَقْصِدْ لبُغْيَتِها　　　واقعُدْ فإنَّك أنت الطاعِمُ الكاسي

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿لو خَرَجُوا فيكم﴾**: أي: في جيشكم وفي جمعكم. وقيل: «في» بمعنى مع، أي: معكم. وتقدَّم تفسير «الخبال»[3] في آل عمران.

وقوله: «إلا خَبالاً» جَوَّزوا فيه أن يكون استثناء متصلاً وهو مفرَّغٌ؛ لأنَّ «زاد» يتعدى لاثنين. قال الزمخشري[4]: «المستثنىٰ منه غيرُ مذكور، فالاستثناءُ من أعمِّ العام الذي هو الشيء، فكان استثناء متصلاً فإن الخَبال بعضُ أعمِّ العام كأنه قيل: ما زادوكم شيئاً إلا خبالاً». وجَوَّزوا فيه أن يكونَ منقطعاً والمعنى: ما زادوكم قوة ولا شدةً ولكنْ خبالاً، وهذا يجيءُ على قول مَنْ قال إنه لم يكن في عَسْكر رسول الله صلى الله عليه وسلم خَبال، كذا قال الشيخ[5]. وفيه نظرٌ؛ لأنه إذا لم يكن في العَسْكر خبالٌ أصلاً فكيف يُستثنىٰ شيءٌ لم يكنْ ولم يُتوهَّم وجوده؟

قوله: «خلالَكم» منصوبٌ على الظرفِ. والخِلال: جمع خَلَل وهو الفُرْجَةُ بين الشيئين ويُستعار في المعاني فيُقال: في هذا الأمر خَلَل.

---

(١) الزمنىٰ: ذوو العاهات.
(٢) البيت للحطيئة وهو في ديوانه ٢٨٤؛ وابن يعيش ٦/١٥؛ والأشموني ٤/٢٠٠.
(٣) انظر إعرابه للآية ١١٨.
(٤) الكشاف ٢/١٩٤.
(٥) البحر ٥/٤٩.

والإِيضاع: الإِسْراع يُقال: أَوْضَعَ البعيرُ، أي: أسرع في سَيْره قال امرؤ القيس[1]:

٢٤٩٠ـ أرانا مُوضِعينَ لِأَمْرِ غيبٍ ونُسْحَرُ بالطعامِ وبالشراب

وقال آخر[2]:

٢٤٩١ـ يا لَيْتَني فيها جَذَعْ أَخُبُّ فيها وأَضَعْ

ومفعول «أوضعوا» محذوف، أي: أوضعوا ركائبهم لأنَّ الراكبَ أسرعُ من الماشي. ويُقال: وَضَعَتْ الناقةُ تَضَعُ: إذا أَسْرعت، وأوضعتها أنا. وقرأ[3] ابن أبي عبلة «ما زادَكم إلا خَبالاً»، أي: ما زادكم خروجهم. وقرأ[4] مجاهد ومحمد بن زيد: «ولأَوْفَضوا» وهو الإِسراع أيضاً من قوله تعالى: «إلى نُصُبٍ يُوْفِضون»[5]، وقرأ ابن الزبير «وَلأَرْفَضُوا»[6] بالراء والفاء والضاد المعجمة مِنْ رَفَضَ، أي: أسرع أيضاً، قال حسان[7]:

---

(١) تقدم برقم ٦٤٣.

(٢) البيت لدريد بن الصمة أو ورقة بن نوفل، في ديوان الأول ٩٣، وهو في المحتسب ١/٢٩٣؛ والسيرة ٤/٨٢. والسان: جذع. والجذع: الصغير السن. والخبب: ضرب من العَدْو.

(٣) البحر ٥/٤٩.

(٤) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٤٩. ومحمد بن زيد لعله محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر المدني ثقة من الثالثة. انظر: تقريب التهذيب ٤٧٩.

(٥) الآية ٤٣ من سورة المعارج.

(٦) لعل هذه القراءة مُصَحَّفة من «ولأرقصوا» فليس في اللغة رفض بمعنى أسرع، وإنما رقص في مشيه رَقْصاً ورَقَصاناً، وهو ضرب من العَدْو، وما استشهد به من شعر لم يَرِد إلا من رقص. وانظر: الكشاف ٢/١٩٤؛ ومصعب بن الزبير بن بكار بن المدني، قرأ برواية نافع. انظر: الطبقات ٢/٢٩٩.

(٧) ديوانه ٧٥. واللسان: رقص. وابن عطية ٨/١٩٦. والقلوص: الناقة الشابة. وورد المصدر رقص بسكون القاف وفتحها.

٢٤٩٢ـ بزجاجةٍ رَقَصَتْ بما في جَوْفِها رَقْصَ القَلوصِ براكبٍ مستعجِلِ

وقال(١):

٢٤٩٣ـ .... والراقصاتِ إلى مِنَىً فالغَبْغَبِ

يُقال: رَفَضَ في مِشْيته رَفْضاً ورَفَضاناً(٢).

قوله: «يَبْغُونكم» في محلِّ نصبٍ على الحال من فاعل «أَوْضَعوا»، أي: لأَسْرَعوا فيما بينكم حالَ كونهم باغين، أي: طالبين الفتنةَ لكم.

قوله: «وفيكم سَمَّاعون لهم» هذه الجملةُ يجوز أن تكون حالاً من مفعول «يَبْغُونكم» أو مِنْ فاعله، وجاز ذلك لأن في الجملة ضميريهما. ويجوز أن تكونَ مستأنفةً، والمعنى: أنَّ فيكم مَنْ يَسْمع لهم ويُصْغِي لقولهم. ويجوز أن يكونَ المرادُ: وفيكم جواسيسُ منهم يسمعون لهم الأخبارَ منكم، فاللامُ على الأول للتقوية لكون العاملِ فرعاً، وفي الثاني للتعليل، أي: لأجلهم.

ورُسِم في المصحف «ولا أَوْضَعُوا خلالكم» بألف بعد «لا»، قال الزمخشري(٣): «كانت الفتحة تُكْتب ألفاً قبل الخط العربي، والخط العربي اخترع قريباً من نزول القرآن، وقد بقي من ذلك أثرٌ في الطباع فكتبوا صورةَ الهمزةِ ألفاً وفتحتَها ألفاً أخرىٰ، ونحوه، «أو لا أذبحنَّه»(٤) يعني في زيادة ألف بعد «لا»، وهذا لا يجوزُ القراءة به، ومَنْ قرأه متعمداً يكفر.

---

(١) البيت لنهيكة الفزاري يقوله لعامر بن الطفيل وصدره:

يا عامِ لو قَدَرَتْ عليك رِماحُنا

وبعده:

لَلَمَسْتَ بالرَّضْعاء طعنة فاتك حَرَّان أو لثَوَيْتَ غيرَ مُحَسَّب

وهو في معجم البلدان: غبغب، واللسان: غبب، والكشاف ٢/١٩٤؛ والبحر ٥/٥٠. وغبغب المنحر بمنى وهو جُبَيْل.

(٢) لعل هذا تصحيف مِنْ رقص في مِشيته رقْصاً ورقَصاناً.

(٣) الكشاف ٢/١٩٤.

(٤) الآية ٢١ من سورة النمل.

آ. (٤٨) وقرأ[١] مسلمة بن محارب «وقَلَبوا» مخففاً. وقوله «وهم كارهون» حالٌ والرابطُ الواو.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يقول ائذن﴾**: كقوله «يا صالحُ ائتنا»[٢] من أنه يجوز تحقيقُ الهمزة وإبدالُها واواً[٣] لضمة ما قبلها، وإن كانت منفصلةً من كلمةٍ أخرىٰ. / وهذه الهمزةُ هي فاءُ الكلمة، وقد كان قبلها همزةُ وصلٍ سَقَطت دَرْجاً. قال أبو جعفر[٤]: «إذا دخلت الواو والفاء على «ائذن» فهجاؤها ألفٌ وذال ونون بغير ياء، أو «ثم» فالهجاءُ ألفٌ وياءٌ وذالٌ ونون. والفرقُ أنَّ «ثم» يوقف عليها ويُنْفَصَل بخلافهما». قلت: يعني أنه إذا دخلت واوُ العطف أو فاؤه على هذه اللفظةِ اشتدَّ اتصالُهما بها فلم يُعْتَدَّ بهمزة الوصل المحذوفة دَرْجاً، فلم يُرْسَمْ لها صورةٌ فتكتب «فَأْذَنْ، وَأْذَنْ»، فهذه الألفُ مِنْ صورةِ الهمزة التي هي فاءُ الكلمة. وإذا دخلت عليها «ثم» كُتِبَتْ كذا: «ثم ائْتُوا»[٥]، فاعتدُّوا بهمزة الوصل فرسموا لها صورة. قلت: وكأنَّ هذا الحكمَ الذي ذَكره مع «ثم» يختصُّ بهذه اللفظة، وإلا فغيرُها مما فاؤه همزةٌ تسقط صورة همزة وصلِه خَطَّاً فيُكتب الأمرُ من الإتيان مع «ثم» هكذا: «ثم أْتُوا» وكان القياسُ على «ثمَّ ائْذَنْ»: «ثم ائتوا» وفيه نظر[٦].

[٤٤٣/ب]

وقرأ[٧] عيسى بن عمروابن السَّمَيْفع وإسماعيل المكي فيما روىٰ عنه

---

(١) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٥٠.

(٢) الآية ٧٧ من سورة الأعراف.

(٣) الأصل: واو، وهو سهو.

(٤) وهو النحاس في إعراب القرآن ٢/٢٣.

(٥) لعل الأنسب «ثم ائذن» لأن تمثيله به في كل ما ذكر.

(٦) الحق مع المؤلف فلا فرق بين ثم والفاء والواو. وعلى هذا فأرى أن تكون القاعدة بحذف همزة الوصل مع حروف المعاني: أو، بل، ثم... فلا تقتصر قاعدة الحذف على الواو والفاء. وانظر بحثاً للمحقق: الهمزة في الإملاء العربي: المشكلة والحل.

(٧) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٥١.

ابن مجاهد: «ولا تُفْتِنِّي» بضم حرف المضارعة مِنْ أفتنه رباعياً. قال أبو حاتم: «هي لغة تميم». وقيل: أفتنه: أدخله فيها. وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال[1]:

٢٤٩٤ـ لئن فَتَنَتْني فهي بالأمس أفتنتْ ... سعيداً فأمسى قد قلا كلَّ مسلم

ومتعلق الإذن القعود، أي: ائذن لي في القعود والخُلْف عن العدو، ولا تَفْتِنِّي بخروجي معك.

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿لن يُصيبَنا﴾**: قال عمرو بن شقيق: «سمعت أَعْيَنَ قاضي الري يقرأ «لن يُصيبَنَّا» بتشديد النون»، قال أبو حاتم: ولا يجوزُ ذلك؛ لأنَّ النونَ لا تدخل مع «لن»، ولو كانت لطلحة بن مصرف لجاز، لأنها مع «هل» قال الله تعالىٰ: «هل يُذْهِبَنَّ كيدُه ما يَغيظ»[2]، قلت: يعني أبو حاتم أنَّ المضارعَ يجوز توكيده بعد أداةِ الاستفهامِ، وابن مصرف يقرأ[3] «هل» بدل «لن»، وهي قراءة ابن مسعود.

وقد اعتُذِر عن هذه القراءة[4]: فإنها حملت «لن» على «لم» و«لا» النافيتين، و«لم» و«لا» يجوزُ توكيد الفعل المنفيِّ بعدهما. أمَّا «لا» فقد تقدم تحقيق الكلام عليها في الأنفال، وأمَّا «لم» فقد سُمع ذلك وأنشدوا[5]:

٢٤٩٥ـ يَحْسَبُه الجاهل ما لم يَعْلما ... شيخاً على كرسيِّه مُعَمَّما

أراد «يَعْلَمَنْ» فأبدل الخفيفةَ ألفاً بعد فتحة كالتنوين.

---

(١) البيت لأعشى همدان أو لابن قيس وهو في اللسان: فتن. والبحر ٥/٥١. قال الأصمعي: «هذا سمعناه من مخنَّث وليس بثبت، لأنه كان ينكر أفتن». اللسان: فتن.
(٢) الآية ١٥ من سورة الحج.
(٣) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٥١، أي أنه يقرأ: «قل هل يصيبنا إلا ما كتب».
(٤) أي قراءة «لن» مع المضارع المؤكد بالنون وهي قراءة قاضي الريّ.
(٥) تقدم برقم ١٤٤٧.

وقرأ القاضي أيضاً وطلحة: «هل يُصَيِّنا» بتشديد الياء. قال الزمخشري[1]: «ووجهُهُ أن يكونَ يُفَيْعِل لا يُفَعِّل لأنه من بنات الواو لقولهم: الصواب، وصاب يصوب، ومصاوب في جمع مصيبة، فَحَقُّ يُفَعِّل منه يُصَوِّب، ألا ترى إلى قولهم: صَوَّب رأيه، إلا أَنْ يكونَ من لغة من يقول: صاب السهمُ يَصيب كقوله[2]:

٢٤٩٦ـ أَسْهُمِيَ الصائِبات والصُّيُبْ

يعني أنه أصله[3] صَوْيِب فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياءً وأدغم فيها، وهذا كما تقدم لك في تحيِّز أن أصله تَحَيْوَز. وأما إذا أخذناه مِنْ لغةِ مَنْ يقول: صاب السهم يَصيب فهو من ذوات الياء فوزنه على هذه اللغة فَعَّل.

آ. (٥٢) **قوله تعالى: ﴿إلا إحدى﴾**: مفعول التربُّص، فهو استثناء مفرغ. وقرأ ابن محيصن[4] «إلا آحدى» بوصل ألف «احدى» إجراء لهمزة القطع مُجْرى همزة الوصل فهو كقول الشاعر[5]:

٢٤٩٧ـ إنْ لم أُقاتِلْ فالبسوني بُرْقُعا

وقول الآخر[6]:

٢٤٩٨ـ يابا المغيرة رُبَّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ فَرَّجْتُه بالمكر مِنِّي والدَّهَا

وقوله «أن يُصِيْبَكم» مفعول التربُّص.

---

(١) الكشاف ٢/١٩٥.
(٢) البيت للكميت ولم أهتد إلى تمامه، وهو في اللسان صيب، والكشاف ٢/١٩٥.
(٣) هذا وهم لأن الياء في البيت غير مشددة فأين اجتماع الواو والياء؟
(٤) البحر ٥/٥٢.
(٥) تقدم برقم ١٥٦٠.
(٦) تقدم برقم ١٩١٥.

آ. **(٥٣) قوله تعالى: ﴿طَوْعاً أو كَرْهاً﴾**: مصدران في موضع الحال، أي: طائعين أو كارهين. وقرأ الأخوان «كُرْهاً»[١] بالضم وقد تقدم تحقيق ذلك في النساء[٢].

وقال الشيخ[٣] هنا: «قرأ الأعمش وابن وثاب «كُرْهاً» بضم الكاف». وهذا يُوهم أنها لم تُقْرأ في السبعة. قال الزمخشري[٤] «هو أمرٌ في معنى الخبر كقوله: «فليمدُدْ له الرحمنُ مَدّاً»[٥] ومعناه: لن يُتقبَّل منكم: أنفقتم طَوْعاً أو كرهاً، ونحوه قوله تعالى: «استغفر لهم أو لا تستغفر لهم»[٦]. وقوله ـ يعني كثيِّر عَزَّة[٧] ـ: / [٤٤٤/أ]

٢٤٩٩ـ أسِيْئي بنا أو أَحْسِني لا مَلُومَةٌ ....

أي: لن يغفر الله لهم استغفرت أو لم تستغفر، ولا نلومك أحسنتِ إلينا أو أَسَأْتِ، وفي معناه قول القائل[٨]:

٢٥٠٠ـ أخوكَ الذي إنْ قُمْتَ بالسيفِ عامداً ... لتضربَهُ لم يَسْتَغِشَّك في الودِّ

وقال ابن عطية[٩]: «هذا أمرٌ في ضمنه جزاءٌ، وهذا مستمر في كل أمرٍ

---

(١) الحجة ٣١٩.
(٢) سورة النساء: الآية ١٩.
(٣) البحر ٥٢/٥.
(٤) الكشاف ١٩٥/٢.
(٥) الآية ٧٥ من سورة مريم.
(٦) الآية ٨٠ من سورة التوبة.
(٧) ديوانه ٥٣/١، اللسان: قلا؛ أمالي الشجري ٤٨/١؛ الكشاف ١٩٥/٢ وعجزه:
لَـدَيْنـا ولا مَقْلِيَّـةٌ إنْ تَقَلَّتِ
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في الكشاف ١٩٥/٢.
(٩) المحرر ٢٠٢/٨.

معه جزاء[1] والتقدير: إن تنفقوا لن يُتقبَّل منكم، وأما إذا عَرِي الأمرُ من الجواب فليس يصحبه تضمُّنُ الشرط» قال الشيخ[2]: «ويَقْدح في هذا التخريجِ أنَّ الأمر إذا كان فيه معنى الشرط كان الجواب لجواب الشرط، فعلى هذا يقتضي أن يكون التركيب: «فلن يُتقبل» بالفاء لأنَّ «لن» لا تقع جواباً للشرط إلا بالفاء فكذلك ما ضُمِّن معناه، ألا ترى جزمَه الجوابَ في نحو: اقصد زيداً يُحْسِنْ إليك». قلت: إنما أراد أبو محمد تفسير المعنى، وإلا فلا يَجْهَلُ مثل هذه الواضحات. وأيضاً فلا يلزمُ أن يُعْطى الأمرُ التقديري حكمَ الشيء الظاهر من كل وجه.

وقوله: «إنكم»[3] وما بعده جارٍ مَجْرى التعليل.

آ. **(٥٤) قوله تعالى: ﴿أن تُقْبَل﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعول ثانٍ لـ منع: إمَّا على تقدير إسقاطِ حرف الجر، أي: من أن يُقْبل، وإمَّا لوصول الفعل إليه بنفسه، لأنك تقول: منعتُ زيداً حَقَّه ومِنْ حقه. والثاني: أنه بدلٌ من «هم» في مَنْعِهم، قاله أبو البقاء[4] كأنه يريد بدلَ الاشتمال. ولا حاجةَ إليه.

وفي فاعل «منع» وجهان، أحدهما ـ وهو الظاهر ـ أنه «إلا أنهم كفروا»، أي: ما منعهم قبولَ نفقتهم إلا كفرُهم. والثاني: إنه ضمير الله تعالى، أي: وما منعهم الله، ويكون «إلا أنهم» منصوباً[5] على إسقاط حرف الجر، أي: لأنهم كفروا.

---

(١) مطبوعة المحرر: جواب.
(٢) البحر ٥/٥٢.
(٣) في قوله: إنكم كنتم قوماً فاسقين.
(٤) الإملاء ٢/١٦.
(٥) الأصل: منصوب.

وقرأ[1] الأخَوان: «أن يُقْبَلَ» بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق، وهما واضحتان لأنَّ التأنيثَ مجازي، وقرأ زيد بن علي كالأخوين، إلا أنه أفرد النفقة. وقرأ الأعرج: «تُقْبل» بالتاء من فوق، «نفقتُهم» بالإفراد. وقرأ السُّلمي: «يَقبل» مبنياً للفاعل وهو الله تعالى. وقرىء: «نَقْبل» بنون العظمة، «نفقتهم» بالإفراد.

قوله: «إلا وهم كُسَالىٰ»، «إلا وهم كارهون» كلتا الجملتين حالٌ من الفاعل قبلها.

آ. (٥٥) **قوله تعالى: ﴿الحياة الدنيا﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه متعلق بـ «تعجبك» ويكون قوله «إنما يريد الله ليعذِّبهم بها» جملةَ اعتراض والتقدير: فلا تعجبك في الحياة. ويجوز أن يكونَ الجارُّ حالاً من أموالهم. وإلى هذا نحا ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي وابن قتيبة[2] قالوا: في الكلام تقديمٌ وتأخير، والمعنىٰ: فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم في الحياة الدنيا، إنما يريد ليعذبهم بها في الآخرة. قال الشيخ[3]: «إلا أنَّ تقييدَ الإعجابِ المنهيِّ عنه الذي يكون ناشئاً عن أموالهم وأولادهم من المعلوم أنه لا يكون إلا في الحياة الدنيا، فيبقى[4] ذلك كأنه زيادة تأكيد، بخلاف التعذيب فإنه قد يكون في الدنيا كما يكون في الآخرة، ومع أن التقديمَ والتأخيرَ يخصُّه أصحابنا بالضرورة». قلت: كيف يُقال مع نَصِّ مَنْ قَدَّمْتُ ذكرَهم: «أصحابنا يخصُّون ذلك بالضرورة» على أنه ليس من التقديم والتأخير الذي يكون في الضرورة في شيءٍ إنما هو اعتراض، والاعتراض لا يقال فيه

---

(١) السبعة ٣١٤؛ البحر ٥/٥٣؛ التيسير ١١٨؛ الشواذ ٥٣.

(٢) مشكل تأويل القرآن ٢٠٨.

(٣) البحر ٥/٥٤.

(٤) البحر: منفي.

تقديم وتأخير بالاصطلاح الذي يُخَصُّ بالضرورة. وتسميتهم ـ أعني ابن عباس ومن معه رضي الله عنهم ـ إنما يريدون فيه الاعتراضَ المشارَ إليه لا ما يخصه أهل الصناعة بالضرورة.

والثاني: أن «في الحياة» متعلقٌ بالتعذيب، والمراد بالتعذيب الدنيويِّ مصائبُ الدنيا ورزاياها، أو ما لزمهم من التكاليف الشاقة، فإنهم لا يرجون عليها ثواباً. قاله ابن زيد، أو ما فُرِض عليهم من الزكوات قاله الحسن، وعلى هذا فالضمير في «بها» يعود على الأموال فقط، وعلى الأول يعود على الأولاد والأموال.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿مَلْجَأً أو مَغارات﴾**: المَلْجَأُ: الحِصْن. وقيل: المَهْرب. وقيل: الحِرْز وهو مَفْعَل مِنْ لجأ إليه يلجأ، أي: انحاز يقال: ألجأته إلى كذا، أي: اضطررته إليه فالتجأ. والملجأ يَصْلُح للمصدر والزمان والمكان، والظاهر منها هنا المكان. والمَغارات جمع مغارة وهي مَفْعَلة مِنْ غار يغور فهي كالغار في المعنى. وقيل: المغارة: السِّرْب في الأرض كنفق اليربوع. والغار النَّقْبُ في الجبل.

والجمهور على فتح ميم «مغارات» وقرأ[1] عبدالرحمن بن عوف مُغارات بالضم وهو مِنْ أغار / وأغار يكون لازماً، تقول العرب: أغار بمعنى غار، [٤٤٤/ب] أي: دخل، ويكون متعدياً تقول: أَغَرْتُ زيداً، أي: أدخلته في الغار، فعلى هذا يكون مِنْ أغار المتعدي، والمفعول محذوف، أي: أماكنُ يُغيرون فيها أنفسهم، أي: يُغَيِّبونها.

والمُدَّخل: مُفْتَعَل مِنَ الدخول وهو بناء مبالغة في هذا المعنى، والأصل:

(١) البحر ٥/٥٥؛ ونسبها إلى ابنه سعد، والشواذ ٥٣.

مُدْتَخل فأدغمت الدال في تاء الافتعال كـادَّان مـن الدَّين. وقرأ[1] قتادة وعيسى بن عمر والأعمش مُدَّخِلاً بتشديد الدال والخاء معاً. وتوجيهُها أن الأصل: مُتَدَخِّلاً مِنْ تدخَّل بالتضعيف، فلما أدغمت التاء في الدال صار اللفظ مُـدَّخِّلاً نحـو مُدَّيِّن مِنْ تَـدَيَّن. وقرأ الحسن أيضـاً ومسلمـة بن محـارب وابن أبـي إسحاق وابن محيصن وابن كثير في رواية «مَدْخَـلاً» بفتح الميم وسكون الدال وفتح الخاء خفيفة مِنْ دخل. وقرأ الحسن في رواية محبوب كذلك إلا أنه ضَمَّ الميم جعله مِنْ أدخل.

وهذا من أبرع العلم: ذكر أولاً الأمر الأعم وهو الملجأ من أي نوع كان، ثم ذكر الغَيْران التي يُختفىٰ فيها في أعلى الأماكن وفي الجبال، ثم الأماكن التي يُختفى فيها في الأماكن السافلة وهي السُّروب[2] وهي التي عبَّر عنها بالمُدَّخل.

وقال الزجاج[3]: «يصح أن تكون المَغَارات مِنْ قولهم: حَبْل مُغار، أي: مُحْكم الفتل، ثم يُستعار ذلك في الأمر المحكم المبرَم فيجيء التأويل على هذا: لو يَجدون نصرة أو أموراً مسددة مرتبطة تعصِمهم منكم. وجعل المُدَّخَل أيضاً قوماً يدخلون في جملتهم.

وقرأ أُبَـيّ مُنْدَخَلاً بالنون بعد الميم مِنْ اندخل قال[4]:

---

(١) البحر ٥/٥٥؛ الشواذ ٥٣.

(٢) لعل الصواب الأسراب، ومفردها سَرَب، وهو حفير تحت الأرض لا منفَذَ له وجحر الوحشي.

(٣) لم يرد في كتابه معاني القرآن.

(٤) البيت للكميت وصدره:

لا خَطَوْتي تتعاطى غيرَ مَوْضِعِها

وهو في ديوانه ٢/١٣؛ والمنصف ١/٧٢؛ والمحتسب ١/٢٩٦، واللسان: دخل؛ والبحر ٥/٥٥. والحميت: الزق الذي لا شعر عليه. وقوله«السمن»ورد في بعض الروايات «السَّكَنْ».

٢٥٠١ـ . . . . ولا يدي في حَمِيتِ السَّمْنِ تَنْدَخِلُ

وأنكر أبو حاتم هذه القراءة عنه، وقال: «إنما هي بالتاء». قلت: وهو معذورٌ لأن انفعل قاصر لا يتعدى فكيف بُني منه اسمُ مفعول؟

وقرأ[١] الأشهب العقيلي: «لَوَالَوا»، أي: بايعوا وأسرعوا، وكذلك رواها ابن أبي عبيدة[٢] بن معاوية بن نوفل عن أبيه عن جده ـ وكانت له صحبة ـ من الموالاة. وهذا ممَّا جاء فيه فَعَّل وفاعَل بمعنى نحو: ضَعَّفْتُه وضاعَفْتُه. قال سعيد بن مسلم أظنها «لَوَأَلُوا» بهمزة مفتوحة بعد الواو مِنْ وَأَلَ، أي: التجأ، وهذه القراءةُ[٣] نقلها الزمخشري وفسَّرها بما تقدم من الالتجاء.

والجُّموح: النُّفور بإسراع ومنه فرس جَموح إذا لم يَرُدَّه لِجام قال[٤]:

٢٥٠٢ـ جَمُوحاً مَرُوحاً وإحضارُها ... كمَعْمَعَةِ السَّعَفِ المُوْقَدِ

وقال آخر[٥]:

٢٥٠٣ـ إذا جَمَحَتْ نساؤكُمُ إليه ... أَشَظَّ كأنه مَسَدٌ مُغارُ

وقال آخر[٦]:

٢٥٠٤ـ وقد جَمَحْتُ جِماحاً في دمائِهِمُ ... حتى رأيتُ ذوي أحسابِهم جَهَزوا

---

(١) البحر ٥/٥٥.

(٢) لم أقف عليه. أما جده فهو أبو معاوية نوفل بن معاوية، صحابي عاش إلى أول خلافة يزيد. انظر: التقريب ٥٦٧.

(٣) أي قراءة لوألوا وانظر: الكشاف ٢/١٩٦.

(٤) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه ١٨٧، واللسان: جمح؛ والبحر ٥/٣٥. الإحضار: فوق التقريب. المعمعة: صوت النار.

(٥) البيت لزهير وهو في ديوانه ٣٠١، واللسان: شظظ؛ والبحر ٥/٣٥. أشظ: صار كالشِظاظ وهو ضرب من العود. والمسد: الحبل، والمغار: المفتول.

(٦) البيت لمهلهل وهو في البحر ٥/٣٥؛ وابن عطية ٨/٢٠٦. وقوله جهزوا: كذا في الأصل مِنْ جَهَزَ على الجريح: أسرع في قتله، وهي في ابن عطية خمدوا، وفي البحر جمدوا.

وقرأ[1] أنس بن مالك والأعمش «يَجْمِزُون»، قال ابن[2] عطية: «يُهَرْوِلُون في مَشْيِهم». قيل: يَجْمِزُون ويَجْمَحون ويشتدُّون بمعنى». وفي الحديث: «فلما أَذْلَقَتْه الحجارة جَمَزَ»[3]، وقال رؤبة[4]:

٢٥٠٥ـ إمَّا تَرَيْني اليومَ أمَّ حَمْزِ   قارَبْتُ بين عَنَقي وجَمْزي

وهذا أصلُه في اللغة.

وقوله: «إليه»، عاد الضميرُ إلى الملجأ أو على المُدَّخل؛ لأن العطف بـ أو، ويجوز أن يعودَ على «المَغَارات» لتأويلها بمذكر.

قوله: «يَلْمِزُك» قرأ العامة «يلمزك» بكسر الميم مِنْ لَمَزه يَلْمِزه، أي: عابه، وأصله الإشارة بالعين ونحوها. قال الأزهري[5]: «أصلُه الدفع، لَمَزْته: دفعته»، وقال الليث: «هو الغَمْز في الوجه ومنه هُمَزَةٌ لُمَزَة، أي: كثيرُ هذين الفعلين.

وقرأ[6] يعقوب وحماد بن سلمة عن ابن كثير والحسن وأبو رجاء ـ ورُويت عن أبي عمرو ـ بضمها وهما لغتان في المضارع. وقرأ الأعمش يُلْمِزُك مِنْ أَلْمز رباعياً. وروى حماد بن سلمة: «يُلامِزُك» على المفاعلة من واحدٍ كسافرَ وعاقَب.

وقد تقدَّم الكلام على «إذا» الفجائيةِ مراراً والعامل فيها: قال أبو البقاء[7]: «يَسْخَطون» لأنه قال: إنها ظرفُ مكان، وفيه نظر تقدَّم في نظيره.

---

(١) البحر ٥/٥٥.
(٢) المحرر ٨/٢٠٦.
(٣) رواه البخاري: الطلاق ١١ (الفتح ٩/٣٨٨).
(٤) تقدم برقم ٣٩٢.
(٥) تهذيب اللغة ١٣/٢٢١.
(٦) الشواذ ٥٣؛ البحر ٥/٥٦.
(٧) الإملاء ٢/١٦.

آ. (٥٩) **وقوله تعالى: ﴿ولو أنَّهم رَضُوا﴾**: الظاهر أن جواب «لو» محذوفٌ تقديره: لكان خيراً لهم. وقيل: جوابُها «وقالوا»، والواوُ مزيدةٌ، وهذا مذهبُ الكوفيين. وقوله «سيُؤْتينا» «إنَّا إلى الله راغبون» هاتان الجملتان كالشرح لقولهم: حسبُنا الله، فلذلك لم يتعاطَفا لأنهما كالشيءِ الواحد، فشدَّة الاتصال منعت العطف.

آ. (٦٠) **قوله تعالى: ﴿فريضةً﴾**: في نصبها وجهان أحدهما: أنها مصدر على المعنى، لأن معنى إنما الصدقات للفقراء في قوة: فرض الله ذلك. والثاني: أنها حالٌ من الفقراء، قاله الكرماني وأبو البقاء[1]، يَعْنيان / من الضمير المستكنّ في الجار لوقوعه خبراً، أي: إنما الصدقاتُ كانت لهم حال كونها فريضةً، أي: مفروضة. ويجوز أن تكون «فريضة» حينئذ بمعنى مفعولة، وإنما دخلت التاء لجريانها مجرى الأسماء كالنَّطيحة. ويجوز أن يكون مصدراً واقعاً موقع الحال. قال الزمخشري[2]: «فإنْ قلت: لِمَ عدل عن اللام إلى «في» في الأربعة الأخيرة؟ قلت: للإيذان بأنهم أرسخُ في استحقاق التصدُّق عليهم مِمَّن سَبَق ذكرُه؛ لأن «في» للوعاء، فنبَّه على أنهم أحقاءُ بأن توضع فيهم الصدقات ويُجعلوا مَظِنَّةً لها ومَصَبّاً»، ثم قال: «وتكرير «في» في قوله: «وفي سبيل الله وابن السبيل» فيه فضلُ ترجيحٍ لهذين على الرقاب والغارمين».

[٤٤٥/أ]

ونُقِل عن سيبويه[3] أن «فريضة» منصوبٌ بفعلها مقدراً، أي: فرض الله ذلك فريضة. ونُقل عن الفراء[4] أنها منصوبة على القطع.

وقرىء[5] «فريضةٌ» بالرفع على: تلك فريضة.

---

(١) الإملاء ٢/١٧. (٢) الكشاف ٢/١٩٨.

(٣) لم أجد إعراب سيبويه لهذه اللفظة، وإنما أعرب نظائرها على النصب بفعلها مقدراً. الكتاب ١/١٥٧. (٤) معاني القرآن ٢/٤٤٤.

(٥) قراءة إبراهيم ابن أبي عبلة. انظر: القرطبي ٨/١٩٢؛ البحر ٥/٦١.

والغُرْم أصله لُزوم شيءٍ شاق ومنه قيل للعشق غرام، ويُعَبَّر به عن الهلاك في قوله تعالىٰ: «إنَّ عذابها كان غَراماً»[1]، وغَرامَةُ المال[2] فيها مشقة عظيمة.

آ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿أُذُنُ خيرٍ لكم﴾**: «أُذُن» خبر مبتدأ محذوف، أي: قل هو أُذُنُ خيرٍ. والجمهور على جرِّ «خيرٍ» بالإضافة. وقرأ[3] الحسن ومجاهد وزيد بن علي وأبو بكر عن عاصم[4] «أُذنٌ» بالتنوين، «خيرٌ» بالرفع وفيها وجهان، أحدهما: أنها وصف لـ «أُذُن». والثاني: أن يكون خبراً بعد خبر. و «خير» يجوز أن تكون وصفاً من غير تفضيل، أي: أُذُنُ ذو خيرٍ لكم، ويجوز أن تكونَ للتفضيل على بابها، أي: أكثر خير لكم. وجوَّز صاحب «اللوامح» أن يكونَ «أذن» مبتدأ و «خير» خبرها، وجاز الابتداءُ هنا بالنكرة لأنها موصوفةٌ تقديراً، أي: أذنٌ لا يؤاخذكم خير لكم مِنْ أُذُنٍ يؤاخذكم.

ويقال: رَجُلٌ أُذُنٌ، أي: يسمع كل ما يقال. وفيه تأويلان أحدهما: أنه سُمِّي بالجارحة لأنها آلة السماع، وهي معظم ما يُقْصد منه كقولهم للربيئة[5]: عين. وقيل: المرادُ بالأذن هنا الجارحة، وحينئذٍ تكونُ على حَذْف مضاف، أي: ذو أذن. والثاني: أن الأذن وصفٌ على فُعُل كأُنُف[6] وشُلل[7]، يقال: أَذِن يَأْذَن فهو أُذُن، قال[8]:

---

(١) الآية ٦٥ من سورة الفرقان.

(٢) الغرامة: الخسارة، والغرامة في المال: ما يلزم أداؤه.

(٣) الحجة ٣١٩؛ الشواذ ٥٤؛ البحر ٦٢/٥.

(٤) في رواية الأعمش كما في الحجة ٣١٩.

(٥) الربيئة: الطليعة يَنْظر للقوم لئلا يَدْهَمَهم عدوٌّ.

(٦) الأنف: الجديد.

(٧) الشُلل: الخفيف السريع.

(٨) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ٦٢/٥.

٢٥٠٦ـ وقد صِرْتَ أُذْناً للوُشاة سَميعةً   ينالُون مِنْ عِرْضي ولو شئتَ ما نالوا

قوله: «ورحمةٌ»، قرأ الجمهور: «ورحمة»، رفعاً نسقاً على «أذن ورحمة»، فيمن رفع «رحمة». وقال بعضهم: هو عطف على «يؤمن»؛ لأن يؤمن» في محل رفع صفة لـ «أذن» تقديره: أذن مؤمنٌ ورحمةٌ. وقرأ[١] حمزةُ والأعمش: «ورحمة» بالجر نسقاً على «خير» المخفوض بإضافة «أذن» إليه. والجملة على هذه القراءة معترضةٌ بين المتعاطفين تقديره: أذن خير ورحمة. وقرأ ابن أبي عبلة: «ورحمةً نصباً على أنه مفعول من أجله، والمعلل محذوف، أي: يَأْذَنُ لكم رحمةً بكم، فحذف لدلالة قوله: «قل أُذُن خير».

والباءُ واللام في «يؤمن بالله» «ويؤمن للمؤمنين» مُعَدِّيتان قد تقدَّم الكلامُ عليهما في أول هذا الموضوع. وقال الزمخشري[٢]: «قصد التصديقَ بالله الذي هو نقيض الكفر فعدَّىٰ بالباء، وقصد الاستماعَ للمؤمنين، وأن يُسَلِّم لهم ما يقولون فعدَّىٰ باللام، ألا ترىٰ إلى قوله: «وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين»[٣]. ما أنباه عن الباء، ونحوه: «فما آمن لموسىٰ»[٤] «أنؤمن لك واتَّبعك الأَرْذَلون»[٥] «آمنتم له»[٦]. وقال ابن قتيبة[٧]: «هما زائدتان، والمعنىٰ: يصدِّق الله ويصدِّق المؤمنين» وهذا قولٌ مردودٌ، ويدلُّ على عدم الزيادة تغايرُ الحرف الزائد، فلو لم يُقْصَدْ معنىً مستقلٌ لَمَا غاير بين الحرفين. وقال المبرد: «هي متعلقةٌ بمصدرٍ مقدر من الفعل كأنه قال: وإيمانه

(١) السبعة ٣١٥؛ الحجة ٣٢٠؛ البحر ٥/٦٣.
(٢) الكشاف ٢/١٩٩.
(٣) الآية ١٧ من سورة يوسف.
(٤) الآية ٨٣ من سورة يونس.
(٥) الآية ١١١ من سورة الشعراء.
(٦) الآية ٤٩ من سورة الشعراء.
(٧) تأويل مشكل القرآن ١٨٣.

للمؤمنين». وقيل: يقال: آمنتُ لك بمعنى صَدَّقْتُك، ومنه «وما أنت بمؤمنٍ لنا»[1]. وعندي أن هذه اللامَ في ضمنها «ما» فالمعنىٰ: ويصدِّق للمؤمنين بما يُخبرونه به. وقال أبو البقاء[2]: «واللام في للمؤمنين زائدةٌ دَخَلَتْ لتفرِّقَ بين «يؤمن» بمعنى يُصَدِّق، وبين يؤمن بمعنى يثبت الإيمان».

آ. (٦٢) **قوله تعالى: ﴿والله ورسولُه أحقُّ أن يُرْضوه﴾**: إنما أفرد الضمير في «يُرْضوه»، وإن كان الأصل في العطف بالواو المطابقةَ لوجوهٍ أحدُها: أنَّ رضا الله ورسولِه شيء واحد: مَنْ أطاع الرسول فقد أطاع [الله][3]، «إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله»[4]، فلذلك جَعل الضميرين ضميراً واحداً مَنْبَهة على ذلك. والثاني: أن الضميرَ عائد على المثنى بلفظ الواحد بتأويل «المذكور» كقول رؤبة[5]:

٢٥٠٧ـ فيها خطوطٌ مِنْ سوادٍ وبَلَقْ ... كأنه في الجلد تَـوْلِيْعُ البَهَقْ

أي: كأن ذاك المذكور. وقد تقدَّم لك بيان هذا في أوائل البقرة. الثالث: قال المبرد: في الكلام تقديمٌ وتأخير تقديره: والله أحقُّ أن يُرْضوه ورسولُه. قلت: وهذا على رأي مَنْ يدَّعي / الحَذْفَ من الثاني. الرابع: [٤٤٥/ب] وهو مذهب سيبويه[6] أنه حَذَفَ خبر الأول وأبقى خبر الثاني. وهو أحسن من عكسه وهو قولُ المبردِ، لأن فيه عدمَ الفصل بين المبتدأ أو خبره، ولأن فيه أيضاً الإِخبار بالشيء عن الأقرب إليه، وأيضاً فهو متعيَّنٌ في قول الشاعر[7]:

---

(١) الآية ١٧ من سورة يوسف.
(٢) الإملاء ٢/١٧.
(٣) سقطت سهواً من الأصل وأثبتناها من ش.
(٤) الآية ١٠ من سورة الفتح.
(٥) تقدم برقم ٥٣٩.
(٦) الكتاب ١/٣٨.
(٧) تقدم برقم ١٠٧٨.

٢٥٠٨ـ نحن بما عندنا وأنت بما عندكَ راضٍ والرأيُ مختلفُ

أي: نحن راضُون، حَذَفَ «راضون» لدلالةِ خبر الثاني عليه. قال ابن عطية[١]: «مذهبُ سيبويهِ أنهما جملتان حُذِفَت الأولى لدلالةِ الثانيةِ عليها». قال الشيخ[٢]: «إن كان الضمير في «أنهما»[٣] عائداً على كلِّ واحدةٍ من الجملتين فكيف يقول «حُذفت الأولى» والأُوْلى لم تُحْذَفْ، إنما حُذِفَ خبرُها، وإن كان عائداً على الخبر وهو «أحقُّ أن يُرْضوه» فلا يكونُ جملةً إلا باعتقاد أن يكون «أن يُرْضُوه» مبتدأً وخبره «أحقُّ» مقدَّماً عليه، ولا يتعيَّنُ هذا القولُ إذ يجوزُ أن يكونَ الخبرُ مفرداً بأن يكونَ التقدير: أحقُّ بأَنْ تُرْضوه». قلت: إنما أراد أبو محمد التقديرَ الأول وهو المشهورُ عند المُعْربين: يجعلون «أحق» خبراً مقدماً، و «أن يرضوه» مبتدأ مؤخراً [أي]: واللَّهُ ورسولُه إرضاؤه أحقُّ، وقد تقدَّم تحريرُ هذا قريباً في قوله: «فاللَّهُ أحقُّ أن يَخْشَوه»[٤].

و «إن كانوا مؤمنين» شرطٌ جوابُه محذوفٌ أو متقدم.

آ. **(٦٣) قوله تعالى: ﴿أَلم يَعْلَموا﴾**: الجمهورُ: على «يَعْلموا» بياء الغيبة رَدّاً على المنافقين. وقرأ[٥] الحسن والأعرج: «تَعْلموا» بتاء الخطاب. فقيل: هو التفاتٌ من الغَيْبة إلى الخطاب إن كان المرادُ المنافقين. وقيل: الخطابُ للنبي عليه السلام، وأتى بصيغةِ الجمع تعظيماً كقوله[٦]:

٢٥٠٩ـ وإن شِئْتِ حرَّمْتُ النساءَ سواكم . . . .

---

(١) المحرر ٨/٢٢١.
(٢) البحر ٥/٦٤.
(٣) أي في عبارة ابن عطية السابقة.
(٤) الآية ١٣ من سورة التوبة.
(٥) البحر ٥/٦٤.
(٦) تقدم برقم ١٠٢٤.

وقيـل: الخطابُ للمؤمنين، وبهـذه التقاديـر الثـلاثـةِ يختلف معنى الاستفهام: فعلى الأول يكونُ الاستفهامُ للتقريع والتوبيخ، وعلى الثاني يكون للتعجبِ مِنْ حالِهم، وعلى الثالث يكون للتقرير.

والعِلْم هنا يُحْتمل أن يكون على بابِه فتسدَّ «أَنْ» مسدَّ مفعولَيْن عند سيبويه[1]، ومسدَّ أحدِهما والآخرُ محذوفٌ عند الأخفش، وأن يكونَ بمعنى العرفان فتسدَّ «أنَّ» مسدَّ مفعول. و«مَنْ» شرطية و«فأنَّ له نارَ» جوابُها، وفتحت «أنَّ» بعد الفاء لِما عُرِف في الأنعام[2] والجملة الشرطيةُ في محلِّ رفعٍ خبرِ «أنَّ» الأولى.

وهذا تخريجٌ واضحٌ وقد عدل عن هذا الواضحِ جماعةٌ إلى وجوهٍ أُخرَ فقال الزمخشري[3]: «ويجوز أن يكونَ «فأنَّ له» معطوفاً على «أنه» على أنَّ جوابَ «مَنْ» محذوفٌ تقديره: ألم يعلموا أنَّه مَنْ يُحادِدِ اللَّـهَ ورسولَه يُهْلَكْ فأنَّ له». وقال الجرمي والمبرد: «أنَّ» الثانيةُ مكررةٌ للتوكيد كأن التقدير: فله نارُ جهنم، وكُرِّرت «أنَّ» توكيداً. وشبَّهه أبو البقاء[4] بقوله تعالىٰ: «ثم إنَّ ربَّك للذين عَمِلوا السوء»[5]، ثم قال: «إن ربك مِنْ بَعْدِها» قال: «والفاءُ على هذا جوابُ الشرط».

وقد رَدَّ الشيخ[6] على الزمخشري قولَه بأنهم نصُّوا على أنه إذا حُذِف جوابُ الشرط لَزِم أن يكونَ فعلُ الشرط ماضياً أو مضارعاً مقروناً بـ«لم»،

---

(١) الكتاب ١/٦٤.

(٢) انظر إعرابه للآية ٥٤ من سورة الأنعام.

(٣) الكشاف ٢/١٩٩.

(٤) الإملاء ٢/١٧.

(٥) الآية ١١٩ من سورة النحل.

(٦) البحر ٥/٦٥.

والجوابُ على قولِه محذوفٌ، وفعلُ الشرطِ مضارعٌ غيرُ مقترنٍ بـ لم، وأيضاً فإنَّا نجدُ الكلامَ تاماً بدون هذا الذي قدَّره».

وقد نُقِل عن سيبويه[1] أنه قال: «الثانيةُ بدلٌ من الأولىٰ»، وهذا لا يَصِحُّ عن سيبويه فإنه ضعيف أو ممتنع. وقد ضَعَّفه أبو البقاء[2] بوجهين، أحدهما: أنَّ الفاءَ تمنعُ من ذلك، والحكمُ بزيادتِها ضعيفٌ. والثاني: أنَّ جَعْلَها بدلاً يوجب سقوط جواب «مَنْ» مِن الكلام». وقال ابن عطية[3]: «وهذا يُعْتَرَضُ بأنَّ الشيءَ لا يُبدل منه حتى يُسْتوفى، والأُولى في هذا الموضع لم يأتِ خبرُها بعدُ، إذ لم يأتِ جوابُ الشرط، وتلك الجملةُ هي الخبر. وأيضاً فإنَّ الفاءَ تمانعُ البدلَ، [وأيضاً][4] فهي في معنى آخرَ غيرِ البدل فيقلقُ البدل».

وقال بعضهم: «فيجب على تقدير اللام أي: فلأنَّ له نار جهنم وعلى هذا فلا بد من إضمار شيءٍ يتمُّ به جواب الشرط تقديره: فمُحادَّتُه لأنَّ له نارَ جهنم».

وهذه كلُّها تكلُّفاتٌ لا يُحتاج إليها، فـالأَوْلَىٰ ما تقدم ماذكره: وهو أن يكونَ «أنَّ له نار جهنم» في محلِّ رفعٍ بالابتداء والخبرُ محذوفٌ، وينبغي أن تقدِّرَه متقدماً عليها كما فعل الزمخشري وغيرُه أي: فحقٌّ أنَّ له نارَ جهنم. وقدَّره غيرُه متأخراً أي: فأنَّ له نارَ جهنم واجبٌ. كذا قدَّره الأخفش[5]. ورَدُّوه عليه بأنها لا يُبتدأ بها، وهذا لا يُلْزِمُه فإنه يُجيز الابتداء بـ«أنَّ» المفتوحةِ من

---

(١) استشهد سيبويه بهذه الآية على مسألة فتح الهمزة ثم قال: «ولو قال «فإنَّ» كانت عربية جيدة». الكتاب ١/٤٦٧. ولم أقف في كتابه على مسألة البدل المنقولة عنه.

(٢) الإملاء ٢/١٧.

(٣) المحرر ٨/٢٢٢.

(٤) من المحرر.

(٥) لم يرد هذا التقدير في كتابه «معاني القرآن».

غيرِ تقديمِ خبر، وغيرُه لا يُجيز الابتداءَ بها إلا بشرطِ تقدُّمِ «أمَّا» نحو: «أمَّا أنك ذاهبٌ فعندي» أو بشرطِ تقدُّمِ الخبر نحو: «عندي / أنَّك مُنْطَلق». [٤٤٦/أ]
وقيل: «فأنَّ له» خبرُ مبتدأ محذوفٍ أي: فالواجبُ أنَّ له. وهذه الجملةُ التي بعد الفاء مع الفاء في محلِّ جزم جواباً للشرط.

وقرأ[١] أبو عمرو ـ فيما رواه أبو عبيدة ـ والحسن وابن أبـي عبلة «فإنَّ» بالكسر وهي قراءةٌ حسنةٌ قوية، تقدَّم أنه قرأ [بها][٢] بعضُ السبعة في الأنعام[٣]، وتقدَّم هناك توجيهُها.

والمُحَادَّة: المخالفةُ والمعاندةُ ومجاوزةُ الحدِّ والمعاداة. قيل: مشتقةٌ مِن الحدّ وهو حَدُّ السلاح الذي يحارَبُ به من الحديد. وقيل: من الحدّ الذي هو الجهةُ كأنه في حدٍّ غيرِ حدِّ صاحبِه كقولهم: شاقَّه أي: كان في شقٍ غيرِ شقِّ صاحبه. وعاداه: أي كان في عُدْوَة غيرِ عُدْوَته.

واختار بعضُهم قراءةَ الكسرِ بأنها لا تُحْوِج إلى إضمار، ولم يُروَ قولُه[٤]:

٢٥١٠ـ فَمَنْ يكُ سائلاً عني فإني وجِرْوَةَ لا تُعارُ ولا تُباعُ

إلا بالكسرِ، وهذا غيرُ لازمٍ فإنه جاء على أحد الجائزين. و«خالداً» نصبٌ على الحال.

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿أَنْ تُنَزَّل﴾**: مفعولٌ به ناصبُه يحذر، فإن

---

(١) البحر ٦٥/٥.
(٢) زيادة من ش.
(٣) انظر إعرابه للآية ٥٤ من سورة الأنعام.
(٤) البيت لشدَّاد العبسي ورواية العجز المشهورة:
وجروةَ لا تَرُوْدُ ولا تُعارُ
وهو في الكتاب ١٥٢/١؛ واللسان: جرا. وجروة اسم فرسه.

«يَحْذَر» متعدٍّ بنفسِه لقوله تعالىٰ: «ويُحَذِّركم اللَّـهُ نفسَه»[1] لولا أنه متعدٍّ في الأصل لواحدٍ لَما اكتسب التضعيف مفعولاً ثانياً، ويدلُّ عليه أيضاً ما أنشده سيبويه[2]:

٢٥١١ـ حَذِرٌ أُموراً لا تَضيرُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنْجيَه من الأَقْدارِ

وفي البيت كلامٌ، قيل: إنه مصنوع، وهو فاسد أتقنت حكايته في «شرح التسهيل» وقال المبرد: «إنَّ» حَذِر لا يتعدىٰ» قال: لأنه من هَيْئات النفس كفَزِع، وهذا غير لازم فإنَّ لنا من هيئات النفس ما هو متعدٍ كخاف وخشِي فإنَّ «تُنَزَّل» عند المبرد على إسقاط الخافض أي: مِنْ أَنْ تُنَزَّل. وقوله «تُنَبِّئهم» في موضع الرفع صفةً لـ «سورة».

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿أبالله﴾**: متعلقٌ بقوله: «تستهزئون» و «تستهزئون» خبرُ كان. وفيه دليلٌ على تقديم خبر كان عليها، لأنَّ تقديمَ المعمول يُؤْذِن بتقديم العامل، وقد تقدم معمول الخبر على «كان» فَلْيَجُزْ تقديمُه بطريق الأولى. وفيه بحث: وذلك أن ابنَ مالك قَدَح في هذا الدليل بقوله تعالىٰ: «فأمَّا اليتيمَ فلا تقهرْ وأما السائلَ فلا تَنْهَرْ»[3] قال: «فاليتيم والسائل قد تَقَدَّما على «لا» الناهية والعاملُ فيهما ما بعدها، ولا يجوز تقديم ما بعد «لا» الناهية عليها لكونه مجزوماً بها، فقد تقدَّم المعمولُ حيث لا يتقدَّم العامل. ذكر ذلك عند استدلالهم على جواز تقديم خبر ليس بقوله: «ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم»[4].

---

(١) الآية ٣٠ من سورة آل عمران.

(٢) يقال إن هذا البيت صنعه أبان اللاحقي، وهو في الكتاب ١/٥٨؛ المقتضب ٢/١١٦؛ أمالي الشجري ٢/٥٤٣؛ ابن يعيش ٦/٧١؛ الخزانة ٣/٤٥٦.

(٣) الآيتان ٩ ــ ١٠ من سورة الضحى.

(٤) الآية ٨ من سورة هود.

والاعتذار: التنصُّل مِنَ الذنب وأصله مِنْ تعذَّرت المنازل أي: دُرِسَت وامَّحىٰ أثرها، قال ابن أحمر[1]:

٢٥١٢ـ قد كنتَ تعرف آياتٍ فقد جعلَتْ أطلالُ إلْفِك بالوَعْساء تعتذِرُ

فالمعتذر يزاول محو ذنبه. وقيل: أصله من العَذْر وهو القطع، ومنه العُذْرة[2] لأنها تُقْطع بالافتراع[3]. قال ابن الأعرابي[4]: «يقولون: اعتذرت [المياه أي: انقطعت، وكأن المعتذر يحاول][5] قطع الذمّ عنه.

آ. (٦٦) قوله تعالى: ﴿إنْ نَعْفُ﴾: قرأ عاصم[6] «نَعْفُ» بنون العظمة، «نُعَذِّب» كذلك أيضاً، «طائفةً» نصباً على المفعولية، وهي قراءاتُ أَبي عبدالرحمن السلمي وزيد بن علي. وقرأ الباقون «يُعفَ» في الموضعين بالياء من تحتُ مبنياً للمفعول ورفع «طائفةٌ» على قيامِها مَقام الفاعل. والقائمُ مقامَ الفاعل في الفعل الأولِ الجارُّ بعده. وقرأ الجحدري: «إن يَعْفُ» بالياء من تحت فيهما مبنياً للفاعل وهو ضميرُ الله تعالى، ونصب «طائفة» على المفعول به، وقرأ مجاهد «تَعْفُ» بالتاء من فوق فيهما مبنياً للفاعل وهو ضمير الله تعالىٰ، ونصبِ «طائفةً» على المفعول به. وقرأ مجاهد: «تُعفَ» بالتاء من فوق فيهما مبنياً للمفعول ورفع «طائفة» لقيامها مَقامَ الفاعل.

وفي القائم مقامَ الفاعل في الفعل الأول وجهان أحدهما: أنه ضمير الذنوب أي: إن تُعْفَ هذه الذنوب. والثاني: أنه الجارُّ، وإنما أُنِّثَ الفعلُ

---

(١) اللسان: عذر، وفيه «بالودكاء». والآيات: ج آية وهي العلامة.
(٢) العذرة: البَكارة.
(٣) الافتراع: افترع البكر: افتضَّها.
(٤) انظر: اللسان عذر.
(٥) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، وأثبتناه من ش.
(٦) السبعة ٣١٦؛ الحجة ٣٢٠؛ البحر ٦٧/٥؛ الشواذ ٥٤.

حَمْلاً على المعنى. قال الزمخشري[1]: «الوجه التذكير، لأنَّ المسنَد إليه الظرفُ، كما تقول: «سِيْرَ بالدابة» ولا تقول: سِيْرت بالدابة ولكنه ذهب إلى المعنى كأنه قيل: إن تُرحَمْ طائفة، فأنَّث لذلك وهو غريبٌ».

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿يأمرون﴾**: هذه الجملةُ لا محلَّ لها لأنها مفسرةٌ لقوله «بعضُهم من بعض» وكذلك ما عُطِف على «يَأْمرون».

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿خالدين﴾**: حالٌ من المفعول الأول للوعد، وهي حالٌ مقدرةٌ؛ لأنَّ هذه الحالَ لم تقارِنْ الوعد، وقوله: «هي حَسْبُهم» لا محلَّ لهذه الجملةِ الاستئنافية. وقوله: «هي حسبهم» لا محلَّ لهذه الجملةِ الاستئنافية.

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿كالذين مِنْ قبلكم﴾**: فيه أوجه أحدها: أن هذه الكافَ / في محلِّ رفعٍ تقديرُه: إنهم كالذين فهي خبر مبتدأ محذوف. [٤٤٦/ب] الثاني: أنها في محل نصب. قال الزجاج[2]: «المعنى: وعدكما وَعْدَ الذين مِنْ قبلكم، فهو متعلقٌ بـ «وعَدَ»». قال ابن عطية[3]: «وهذا قَلِقٌ». وقال أبو البقاء[4]: «ويجوز أن يكونَ متعلِّقاً بـ «يَسْتهزئون»». وفي هذا بُعْدٌ كبير.

وقوله: «كانوا أشدَّ» تفسيرٌ لشبههم بهم وتمثيل لفعلهم. وجعل الفراءُ[5] محلَّها نصباً بإضمارِ فعلٍ قال: «التشبيهُ من جهة الفعل أي: فعلتم كما فعل الذين من قبلكم» فتكون الكافُ في موضع نصب. وقال أبو البقاء[6]: «الكاف

---

(١) الكشاف ٢/٢٠٠.

(٢) معاني القرآن ٢/٥١٠.

(٣) المحرر ٨/٢٢٧.

(٤) لم أجد في الإملاء هذا النص إنما قال ٢/١٨: «وعداً كوعد الذين».

(٥) معاني القرآن ١/٤٤٦.

(٦) الإملاء ٢/١٨.

في موضع نصب نعتاً لمصدر محذوف، وفي الكلام حذفُ مضافٍ تقديرُه «وعداً كوعد الذين». وذكر الزمخشري[1] وجهَ الرفع المتقدمَ والوجهَ الذي قدَّمْتُه عن الفراء، وشبَّهه بقول النمر بن تولب[2]:

٢٥١٣ـ .... كاليوم مَطْلوباً ولا طَلَبا

بإضمار: لم أر.

قوله: «كما استمتعَ الذين» الكافُ في محل نصب نعتاً لمصدرٍ محذوف أي: استمتاعاً كاستمتاع الذين.

قوله: «كالذين خاضوا» الكافُ كالتي قبلها. وفي «الذي» وجوهٌ أحدُها: أن المعنىٰ: وخضتم خوضاً كخوض الذين خاضوا، فحُذفت النونُ تخفيفاً، أو وقع المفردُ موقعَ الجمع. وقد تقدم تحقيق هذا في أوائل البقرة[3]، فحُذِفَ المصدرُ الموصوفُ والمضافُ إلى الموصول، وعائدُ الموصول تقديرُه: خاضوه، والأصلُ: خاضوا فيه؛ لأنه يتعدَّىٰ بـ«في» فاتُّسع فيه، فَحُذِفَ الجارُّ فاتصل الضميرُ بالفعل فساغ حَذْفُه، ولولا هذا التدريجُ لَمَا ساغ الحذف؛ لِما عرفت ممَّا مرَّ أنه متى جُرَّ العائد بحرف اشتُرِط في جواز حَذْفِه جَرُّ الموصولِ بمثل ذلك الحرف، وأن يتحدَ المتعلَّق، مع شروط أُخَرَ ذكرتُها فيما تقدَّم.

الثاني: أنَّ «الذي» صفةٌ لمفردٍ مُفْهِمٍ للجمع أي: وخضتم خوضاً

---

(١) الكشاف ٢/٢٠١.

(٢) البيت لأوس بن حجر وليس للنمر، وهو في ديوانه ٣؛ وشرح المفصل ١/١٢٥؛ وأمالي الشجري ١/٣٦١. وصدره:

حتى إذا الكلَّابُ قال لها

(٣) الآية ١٧.

كخوضِ الفوج الذي خاضُوا، أو الفريق الذي خاضوا. والكلامُ في العائد كما سَبَق قبلُ.

الثالث: أنَّ «الذي» من صفةِ المصدرِ والتقدير: وخضتم خوضاً كالخوضِ الذي خاضوه. وعلى هذا فالعائدُ منصوب من غير وساطةِ حرفِ جر. وهذا الوجهُ ينبغي أن يكونَ هو الراجح إذ لا محذورَ فيه.

الرابع: أن «الذي» تقعُ مصدريةً، والتقدير: وخضتم خوضاً كخوضهم ومثله[1]:

٢٥١٤ـ فَثَبَّتَ اللَّهُ ما آتاك مِنْ حسنٍ في المُرْسلين ونَصْراً كالذي نُصِروا

أي: كنَصْرهم. وقول الآخر[2]:

٢٥١٥ـ يا أمَّ عمروٍ جزاكِ اللَّهُ مغفرةً رُدِّي عليَّ فؤادي كالذي كانا

أي: ككونه. وقد تقدَّم أن هذا مذهب الفراء[3] ويونس، وتقدَّمَ تأويلُ البصريين لذلك. قال الزمخشري[4]: «فإن قلتَ: أيُّ فائدة في قوله: «فاسْتَمْتَعُوا بخَلاقهم كما»، وقوله: «كما اسْتَمْتَعَ الذين مِنْ قبلكم» مُغْنٍ عنه كما أغْنىٰ «كالذي خاضوا» [عن أن يقال: وخاضُوا فَخُضْتُمْ كالذي خاضُوا][5]؟ قلت: فائدتُه أَنْ يَذُمَّ الأوَّلين بالاستمتاع بما أُوتوا ورِضاهم بها عن النظر في العاقبة وطلبِ الفلاحِ في الآخرة وأن يُخَسِّسَ أمر الاستمتاع، ويُهَجِّن أمرَ الراضي به، ثم يشبه حال المخاطبين بحالهم. وأمَّا «وخُضْتُمْ كالذي خاضوا» فمعطوفٌ على ما قبله، ومسندٌ إليه مُسْتَغْنٍ بإسناده إليه عن

(١) تقدم برقم ١٠٦٧.

(٢) البيت لجرير وهو في ديوانه ٥٩٤؛ والمحتسب ٢/١٨٩.

(٣) معاني القرآن ١/٤٤٦.

(٤) الكشاف ٢/٢٠١.

(٥) زيادة يقتضيها السياق من الكشاف و ش.

تلك المقدمة» يعني أنه استغنىٰ عن أَنْ يكونَ التركيبُ: وخاضوا فخضتم كالذي خاضوا.

وفي قوله: «كما استمتع الذين» إيقاعٌ للظاهر موقع المضمرِ لِنُكْتةٍ: وهو أن كانَ الأصلُ: فاستمتعتم بخَلاقكم كما استمتعوا بخلاقِهم، فأبرزهم بصورةِ الظاهر تحقيراً لهم كقوله تعالى: «لا تَعْبُدِ الشيطانَ إن الشيطانَ كان للرحمنِ عَصِيًّا»[1] وكقوله قبل ذلك: «المنافقون والمنافقاتُ بعضُهم من بعض» ثم قال: «إنَّ المنافقين هم الفاسقون»[2]. وهذا كما يدل بإيقاع الظاهر موقعَ المضمرِ على التفخيم والتعظيم يدلُّ به على عكسِه وهو التحقير.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿قومِ نوحٍ﴾**: بدلٌ من الموصول قبلَه وهو يَحْتمل أن يكونَ بدلَ كل من كل إن كان المرادُ بالذين ما ذُكِر بعده خاصة، وأن يكونَ بدلَ بعضٍ مِنْ كل إنْ أريد به أعمَّ من ذلك.

والمُـؤْتَفكات أي: المُنْقَلبات يُقال: أَفَكْتُه فانتفك أي: قَلَبْته فانقلب، والمادةُ تدل على التحوُّل والتصرف ومنه «يُـؤْفَكُ عنه مَنْ / أُفِك»[3] أي: [٤٤٧/أ] يُصْرَف. والضمير في «أَتَتْهم» يجوز أن يعودَ على مَنْ تقدَّم، وخَصَّه بعضُهم بالمؤتفكات.

آ. (٧١) **وقوله تعالى: ﴿[بعضُهم] أولياءُ بعض﴾**: وقال في المنافقين «من بعض»[4] إذ لا ولايةَ بين المنافقين. وقوله «يَأْمُرون» كما تقدم في نظيره[5]. والسينُ في «سيرحمهم الله» للاستقبال، إذ المراد رحمةٌ خاصةٌ

---

(١) الآية ٤٤ من سورة مريم.

(٢) الآية ٦٧ من سورة التوبة.

(٣) الآية ٩ من سورة الذاريات.

(٤) «المنافقون والمنافقات بعضهم من بعض». الآية ٦٧ من سورة التوبة.

(٥) في الآية ٦٧.

وهي ما خبَّأه لهم في الآخرة. وادَّعَىٰ الزمخشري[1] أنها تفيد وجوبَ الرحمةِ وتوكيدَ الوعيد والوعيد نحو: سأنتقم منك.

آ. (٧٢) **وقوله تعالى: ﴿خالدين﴾**: حالٌ مقدرة كما تقدم. والعَدْن: الإقامة يُقال: عَدَنَ بالمكان يَعْدِن عَدْناً أي ثَبَتَ واستقرَّ، ومنه المَعْدِن لمُسْتَقَرِّ الجواهر ويُقال: عَدَن عُدُوناً فله مصدران، هذا أصلُ هذه اللفظة لغةً، وفي التفسير ذكروا لها معانيَ كثيرةً. وقال الأعشىٰ في معنى الإقامة[2]:

٢٥١٦ـ وإن يَسْتضيفوا إلى حِلْمِهِ   يُضافُوا إلى راجحٍ قد عَدَنْ

أي: ثَبَتَ واستقرَّ، ومنه «عَدَن» لمدينة باليمن لكثرة المقيمين بها.

قوله: «ورِضْوانٌ من الله أكبرُ»، التكثير يفيد التعليل، أي: أقلُّ شيء من الرضوان أكبر من جميع ما تقدَّم مِنَ الجنَّات ومساكنها.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿ومَأْواهم جهنم﴾**: قال أبو البقاء[3]: «إن قيل: كيف حَسُنَتِ الواوُ هنا، والفاء أشبه بهذا الموضع؟ ففيه ثلاثة أجوبة. أحدُها: أن الوَاوَ واو الحال والتقدير: افعل ذلك في حال استحقاقِهم جهنم، وتلك الحال حال كفرهم ونفاقهم. والثاني: أن الواوَ جيْءَ بها تنبيهاً على إرادة فعلٍ محذوف تقديره: واعلمْ أنَّ مأواهم جهنم. الثالث: أنَّ الكلامَ قد حُمل على المعنى، والمعنى: أنه قد اجتمع لهم عذاب الدنيا بالجهاد والغلظة وعذابُ الآخرةَ بجَعْلِ جهنم مأواهم»، ولا حاجةَ إلى هذا كلِّه، بل هذه جملةٌ استئنافية.

---

(١) الكشاف ٢/٢٠٢.

(٢) ديوانه ١٩ برواية:

وإن يُستضافوا إلى حكمه   يُضافوا إلى هادِنٍ قد رَزَنْ

استضاف به: استغاث.

(٣) الإملاء ٢/١٨.

آ. (٧٤) **قوله تعالى: ﴿إلا أنْ أغْناهم﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ به، أي: وما كَرِهوا وعابُوا إلا إغناءَ الله إياهم، وهو من بابِ قولِهم: ما لي عندك ذنبٌ إلا أنْ أَحْسَنْت إليك، أي: إن كان ثَمَّ ذنبٌ فهو هذا، فهو تهكمٌ بهم، كقوله[1]:

٢٥١٧ـ ولا عيبَ فينا غيرُ عِرْقٍ لمعشرٍ كرامٍ وأنَّا لا نَخُطُّ على النمل

وقول الآخر[2]:

٢٥١٨ـ ما نقِموا من بني أميةَ إلا أنهمْ يَحْلُمون إنْ غَضِبوا
وأنهم سادةُ الملوكِ ولا يَصْلحُ إلا عليهم العَرَبُ

والثاني: أنه مفعولٌ من أجله، وعلى هذا فالمفعول به محذوف تقديره: وما نقموا منهم الإيمان إلا لأجلِ إغناء الله إياهم. وقد تقدَّم الكلامُ على نَقِم[3].

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿مَنْ عاهدَ الله﴾**: فيه معنى القسم فلذلك أُجيب بقوله: «لنصَّدَّقَنَّ»، وحُذِفَ جوابُ الشرطِ لدلالة هذا الجوابِ عليه، وقد عَرَفْتَ قاعدة ذلك. واللام للتوطئة. ولا يمتنع الجمعُ بين القسم واللام الموطئة له. وقال أبو البقاء[4]: «فيه وجهان أحدهما: تقديره فقال: لئن آتانا.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان: نمل؛ والبحر ٧٣. وفي البيت كلام كثير حول معناه، فسَّره ابن الأعرابي بقوله: إنَّا كرام ولا نأتي بيوت النمل في الجَدْب لنحفر على ما جمع لنأكله. انظر: اللسان: نمل.

(٢) البيتان لعبيدالله بن قيس الرقيات وهما من المنسرح في ديوانه ٤، واللسان: نقم؛ والبحر ٥/٧٣. ووردت نقم بكسر القاف وضمها.

(٣) في الآية ٤ من سورة آل عمران؛ والآية ٥٩ من سورة المائدة.

(٤) الإملاء ١٨/٢.

والثاني: أنْ يكونَ «عاهد» بمعنىٰ «قال» فإنَّ العهد قول». ولا حاجة إلى هذا الذي ذكره.

قوله: «لَنَصَّدَّقَنَّ ولنكونَنَّ» قرأهما الجمهور بالنون الثقيلة، والأعمش[1] بالخفيفة.

آ. (٧٧) والجمهور قرؤوا «يَكذبون» مخففاً. وأبو رجاء[2] مثقلاً.

آ. (٧٨) والجمهورُ على «يَعْلموا» بالياء من تحت. وقرأ[3] علي بن أبي طالب والحسن والسُّلَمي بالخطاب التفاتاً للمؤمنين دون المنافقين.

آ. (٧٩) قوله تعالى: ﴿الذين يَلْمِزون﴾: فيه أوجه، أحدهما: أنه مرفوعٌ علىٰ إضمارِ مبتدأ، أي: هم الذين. الثاني: أنه في محل رفع بالابتداء و«من المؤمنين» حالٌ مِن «المطَّوِّعين»، و«في الصدقات» متعلق بـ«يَلْمِزون». و«الذين لا يَجِدون» نسقٌ على «المطَّوِّعين» أي: يَعيبون المياسير[4] والفقراء.

وقال مكي[5]: «والذين» خفضٌ عطفاً على «المؤمنين»، ولا يَحْسُن عَطْفُه على «المطَّوِّعين»، لأنه لم يتمَّ اسماً بعد، لأن «فيسخرون» عطف على «يَلْمِزُون» هكذا ذكره النحاس[6] في «الإعراب» له، وهو عندي وهمٌ منه». قلت: الأمر فيه كما ذكر فإن «المطَّوِّعين» قد تَمَّ من غيرِ احتياجٍ لغيره.

---

(١) الشواذ ٥٤؛ البحر ٥/٧٤.
(٢) البحر ٥/٧٤.
(٣) البحر ٥/٧٥.
(٤) المياسير: ج مُوْسِر وهو ذو اليسار والغنىٰ.
(٥) المشكل ١/٣٦٨.
(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/٣٣؛ وعبارته: «ولا يجوز أن يكون عطفاً على المطوعين لأنك لو عطفتَ عليهم لعطفت على الاسم قبل أن يتم؛ لأن فيسخرون عطف على يلمزون».

وقوله: «فَيَسْخَرون» نسقٌ على الصلة، وخبر المبتدأ الجملةُ من قوله: «سَخِر الله منهم»، هذا أظهرُ إعرابٍ قيل هنا. وقيل: «والذين لا يجدون» نسقٌ علىٰ «الـذين يَلْمزون»، ذكره أبو البقاء[1]. وهذا لا يجوزُ؛ لأنه يلزمُ الإِخبارُ عنهم، بقوله: «سخر الله منهم» وهذا لا يكون إلا بأَنْ كان الذين لا يَجِدون منافقين، وأمَّا إذا كانوا مؤمنين كيف يَسْخر الله منهم؟ وقيل: «والـذين لا يجدون» نسقٌ على المؤمنين، قاله أبو البقاء[2]. وقال الشيخ[3]: «وهو بعيدٌ جداً»، قلت: وَجْهُ بُعْدِه أنه يُفْهِمُ أن الذين لا يجدون ليسوا مؤمنين؛ لأنَّ أصلَ العطفِ الدلالةُ على المغايرة فكأنه قيل: يَلْمِـزون المطَّوِّعين من هـذين الصنفين: المؤمنين والذين لا يجدون، فيكون الذين لا يجدون مطَّوِّعين غيرَ مؤمنين.

وقال أبو البقاء[4]: «في الصدقـات» متعلق بـ «يَلْمِزون»، ولا يتعلق بالمطَّوِّعين لئلا يُفْصَلَ بينهما بأجنبـي»، وهذا الردُّ فيه نظر، إذ قولُه: «من المؤمنين» حال، والحال ليست / بأجنبـي، وإنما يظهر في رَدِّ ذلك أن «يطَّوَّع» [٤٤٧/ب] إنما يتعدى بالباء لا بـ «في»، وكونُ «في» بمعنى الباء خلافُ الأصل.

وقيل: «فَيَسْخرون» خبرُ المبتدأ، ودَخَلَتِ الفاءُ لِما تضمَّنه المبتدأ من معنى الشرط، وفي هذا الوجهِ بُعْدٌ من حيث إنه يَقْرُب من كونِ الخبر في معنى المبتدأ، فإنَّ مَنْ عاب إنساناً وغَمَزَه علم أنه يسخر منه فيكون كقولهم: «سيـد الجارية مالكها».

---

(١) الإملاء ٢/١٩.

(٢) الإملاء ٢/١٩.

(٣) البحر ٥/٧٦.

(٤) الإملاء ٢/١٩.

الثالث[1]: أن يكونَ محلُّه نصباً على الاشتغال بإضمار فعل يُفَسِّره «سخر الله منهم» مِنْ طريقِ المعنىٰ نحو: عاب الذين يَلْمِزون سخر الله منهم. الرابع: أَنْ ينتصبَ على الشتم. الخامس: أن يكونَ مجروراً بدلاً من الضمير في «سِرِّهم ونجواهم».

وقرىء[2] «يُلْمزون» بضم الميم، وقد تقدَّم أنها لغة.

وقوله: «سَخِرَ الله» يُحْتمل أن يكونَ خبراً محضاً،وأن يكون دعاءً. وقرأ الجمهور «جُهدهم» بضم الجيم. وقرأ[3] ابن هرمز وجماعة «جَهْدهم» بالفتح. فقيل: لغتان بمعنى واحد. وقيل: المفتوحُ المشقَّة، والمضمومُ الطاقةُ قاله القتبي[4]. وقيل: المضمومُ شيءٌ قليلٌ يُعاشُ به، والمفتوحُ العملُ.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿سبعين مرةً﴾**: منصوبٌ على المصدر كقولك: «ضربتُه عشرين ضربةً» فهو لعددِ مراته. وقوله: «استغفرْ لهم أو لاتَسْتَغْفِرْ لهم»، قد تقدَّم الكلامُ على هذا بُعَيْدَ قوله: «قل أَنْفِقوا طَوْعاً أو كَرْهاً لن يُتَقَبَّلَ منكم»[5] وأنه نظيرُ قوله[6]:

٢٥١٩ـ أَسِيْئي بنا أو أَحْسِني لا مَلومةٌ ... لـدينا ولا مَقْلِيَّـةٌ إنْ تَقَلَّتِ

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿بمقعدِهم﴾**: متعلقٌ بـ«فرح»، وهو يصلح لمصدر قعد وزمانِه ومكانِه، والمرادُ به ههنا المصدرُ، أي: بقعودهم وإقامتهم بالمدينة.

---

(١) من أوجه إعراب «الذين يلمزون».

(٢) وهي قراءة يعقوب والحسن ورواية شبل عن ابن كثير. انظر: السبعة ٣١٥؛ الاتحاف ٢٤٣؛ النشر ٢/٢٨٠.

(٣) نسبها في الشواذ ٥٤ إلى الأعرج وعطاء ومجاهد وانظر: البحر ٥/٧٥.

(٤) تفسير غريب القرآن ١٩٠.

(٥) الآية ٥٣ من سورة التوبة.

(٦) تقدم برقم ٢٤٩٩.

قوله: «خلاف» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدرٍ مدلولٍ عليه بقوله: «مَقْعدهم»، لأنه في معنى تخلَّفوا، أي: تخلفوا خلاف رسول الله. الثاني: أنَّ «خلاف» مفعولٌ من أجله، والعامل فيه: إمَّا فرح، وإما مَقْعد، أي: فَرِحوا لأجل مخالفتهم رسول الله حيث مضى هو للجهاد وتَخَلَّفوا هم عنه، أو بقعودِهم لمخالفَتهم له، وإليه ذهب الطبري[1] والزجاج[2] ومؤرِّج، ويؤيد ذلك قراءةُ مَنْ قرأ «خُلْف» بضم الخاءِ وسكون اللام، والثالث: أنْ ينتصب على الظرف، أي: بعد رسول الله. يُقال: «أقام زيد خلاف القوم»، أي: تخلف بعد ذهابهم، و «خلافَ» يكون ظرفاً قال[3]:

٢٥٢٠ـ عَقَبَ الربيعُ خِلافَهُمْ فكأنما بَسَطَ الشَّواطِبُ بينهن حصيرا

وقال الآخر[4]:

٢٥٢١ـ فقلْ للذي يَبْقى خِلاَفَ الذي مَضَىٰ تَهَيَّأْ لأُخْرىٰ مِثلها وكأنْ قَدِ

وإليه ذهب أبو عبيدة[5] وعيسى بن عمر والأخفش[6]، ويؤيد هذا قراءة ابن عباس وأبي حيوة وعمرو بن ميمون[7] «خَلْفَ» بفتح الخاء وسكون اللام.

---

(١) تفسير الطبري ١٤/٣٩٨. (٢) معاني القرآن له ٢/٥١٣.

(٣) البيت للحارث بن خالد المخزومي وهو في الأغاني ٣/٣٣٦؛ والمجاز لأبي عبيدة ١/٢٦٤، واللسان: خلف؛ والشواطب: النساء اللواتي يشطبن لحاء السعف يعملن منه الحصر. يصف آثار المطر فشبّه الأرض بالحصر المنمقة للطرائق التي تبقى في الرمل بعد المطر.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان «خلف».

(٥) المجاز ١/٢٦٤.

(٦) مذهب الأخفش في معاني القرآن ٢/٣٣٤ أنه مصدر قال: «أي مخالفة مصدر خالفوا».

(٧) الشواذ ٥٤؛ البحر ٥/٧٩. وعمرو بن ميمون أبو عثمان الكوفي، أخذ عن حمزة، وعرض عليه أحمد بن جبير ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٦٠٣.

آ. (٨٢) قوله تعالى: ﴿فَلْيضحكوا قليلاً﴾: قليلاً وكثيراً فيهما وجهان أظهرهما: أنهما معطوفان على المصدرِ، أي: ضحكاً قليلاً وبكاء كثيراً فحذفَ الموصوفَ، وهو أحدُ المواضع المُطَّردِ فيها حذفُ الموصوفِ وإقامةُ الصفةِ مُقامَه. والثاني: أنهما منصوبان على ظرفي الزمان، أي: زماناً قليلاً وزماناً كثيراً، والأول أَوْلى؛ لأن الفعلَ يدل على المصدر بشيئين بلفظهِ ومعناه، بخلاف ظرف الزمان، فإنه لا يدلُّ عليه بلفظه بل بهيئتِهِ الخاصةِ بلفظه.

قوله: «جزاء»، [فيه وجهان، الأول: أنه] مفعولٌ لأجله، أي: سبب الأمر بقلة الضحكِ وكثرةِ البكاء جزاؤُهم بعملهم. و «بما» متعلق بجزاء لتعديته به ويجوز أنْ يتعلَّق بمحذوفٍ لأنه صفتُه. والثاني: أن ينتصب على المصدر بفعلٍ مقدر، أي: يُجـزون جـزاء. وفي معنى قوله: «فَلْيضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً» قوله[1]:

٢٥٢٢ـ مَسَـرَّةَ أحقابٍ تَلَقَّيْتُ بعـدَها ... مساءةَ يومٍ أَرْيُها شَبَهُ الصَّابِ
فكيف بأَنْ تَلْقَى مَسَرَّةَ ساعةٍ ... وراءَ تَقَضِّيهـا مَساءةُ أَحْقـابِ

آ. (٨٣) قوله تعالى: ﴿فإنْ رَجَعَكَ﴾: «رجع» يتعدىٰ، كهذه الآية الكريمة، ومصدرُه الرَّجْع، كقوله: «والسماءِ ذاتِ الرَّجْع»[2]، ولا يتعدىٰ نحو: «وإلينا تَرْجِعون»[3]، في قراءة مَنْ بناه للفاعل، والمصدر[4] الرجوع كالدخول.

---

(١) لم أهتد إلى قائلها، وهما في الكشاف ٢/٢٠٥؛ والبحر ٥/٧٩. الأَرْي: العسل، الصاب: نبت مرّ، والأحقاب: الأزمان.

(٢) الآية ١١ من سورة الطارق.

(٣) الآية ٣٥ من سورة الأنبياء، وهي قراءة ابن عامر ويعقوب. السبعة ٤٢٩؛ الإتحاف ٣١٠.

(٤) أي ومصدر اللازم.

قوله: «أولَ مرة»، قد تقدَّم ذلك[١]. وقال أبو البقاء[٢]: «هي ظرفٌ»، قال الشيخ[٣]: «ويعني ظرفَ زمان وهو بعيد». / قلت: لأن الظاهرَ أنها منصوبةٌ [٤٤٨/أ] على المصدر، وفي التفسير: أولَ خَرْجَةٍ خَرَجَها رسول الله، فالمعنى: أولَ مرة من الخروج. قال الزمخشري[٤]: «فإن قلت «مرة» نكرة وُضِعَتْ موضع المرات للتفضيل، فلِمَ ذُكِرَ اسمُ التفضيلِ المضافُ إليها وهو دالٌّ على واحدةٍ من المرات؟ قلت: أكثر اللغتين: «هند أكبرُ النساء وهي أكبرُهن»، ثم إنَّ قولَك: «هي كبرى امرأة»، لا تكاد تعثر عليه، ولكن «هي أكبر امرأة وأول مرة وآخر مرة».

قوله: «مع الخالِفين» هذا الظرفُ يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ «اقعدوا»، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ لأنه حال من فاعل «اقعدوا». والخالِفُ: المتخلِّفُ بعد القوم. وقيل: الخالف: الفاسد. «مَنْ خَلَفَ»، أي: فَسَد، ومنه «خُلوف فم الصائم»، والمراد بهم النساءُ والصبيانُ والرجالُ العاجزون، فلذلك جاز جمعُه للتغليب. وقال قتادة: «الخالِفُون: النساء»، وهو مردودٌ لأجل الجمع. وقرأ[٥] عكرمة ومالكُ بن دينار «مع الخَلِفين» مقصوراً مِنَ الخالِفين كقوله[٦]:

٢٥٢٣ــ مثل النَّقَا لَبَّده بَرْدُ الظِّلَلْ

وقولـه[٧]:

(١) انظر: إعرابه للآية ٩٤ من سورة الأنعام.
(٢) ليس في «الإملاء» هذا النص.
(٣) البحر ٨١/٥.
(٤) الكشاف ٢٠٦/٢.
(٥) الشواذ ٥٤؛ البحر ٨١/٥.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٨١/٥، والنَّقا: الكثيب من الرمل.
(٧) تقدم برقم ١٥٣٤.

٢٥٢٤ــ . . . . عَرِدا . . . . بَرِدا

يريد: الظلال وعارِداً بارداً.

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿منهمْ﴾**: صفةٌ لـ «أحد»، وكذلك الجملة من قوله: «مات». ويجوز أن يكون «منهم» حالاً من الضمير في «مات»، أي: مات حال كونِه منهم، أي: مُتَّصفاً بصفةِ النفاق كقولهم: «أنت مني»، يَعْني على طريقتي. و«أبداً» ظرف منصوب بالنهي.

آ. (٨٥) **قوله تعالى: ﴿ولا تُعْجِبْك أموالهم﴾**: قيل: هذه تأكيد للآية السابقة[1]. وقال الفارسي: «ليست للتأكيد لأن تِيْكَ في قوم، وهذه في آخرين، وقد تغاير لفظا الاثنتين فههنا «ولا» بالواو لمناسبة عطفِ نهيٍ على نهيٍ قبلَه في قوله: «ولا تُصَلِّ، ولا تَقُمْ، ولا تُعْجبك»، فناسب ذلك الواو، وهناك بالفاءِ لمناسبةِ تعقيبِ قولِه: ولا يُنْفِقون إلا وهم كارهون»[2]، أي: للإنفاقِ فهم مُعْجَبون بكثرة الأموالِ والأولادِ فنهاه عن الإعجاب بفاء التعقيبِ. وهنا «وأولادهم» دون «لا» لأنه نهيٌ عن الإعجاب بهما مجتمعين، وهناك بزيادةِ «لا» لأنه نهيٌ عن كل واحد واحد فَدَلَّ مجموعُ الاثنين على النهي بهما مجتمعَيْن ومنفردين. وهنا «أنْ يُعَذِّبهم» وهناك «ليُعَذِّبهم»، فأتى باللام مُشْعِرةً بالغلبة، ومفعولُ الإرادةِ محذوفٌ، أي: إنما يريد الله اختبارَهم بالأموال والأولاد، وأتى بـ«أن»[3] لأنَّ مَصَبَّ الإرادة التعذيبُ، أي: إنما يريد الله تعذيبَهم، فقد اختلف متعلَّقُ الإرادة في الآيتين. هذا هو الظاهر وإن كان يُحتمل أن تكونَ اللامُ زائدة، وأن تكونَ «أنْ» على حذف لام علة. وهناك «في الحياة الدنيا» وهنا سقطت «الحياة»، تنبيهاً على خِسَّة الدنيا، وأنها لا تستحق

---

(١) الآية ٥٥ «فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم. . .».

(٢) الآية ٥٤.

(٣) فقال: إنما يريد الله أن يعذبهم.

أن تُسَمَّى حياة، لا سيما وقد ذُكِرَت بعد ذِكر موتِ المنافقين فناسَبَ ألَّا تُسَمَّى حياة.

آ. (٨٦) **قوله تعالى: ﴿وإذا أُنْزِلَتْ سورةٌ﴾**: «إذا» لا تقتضي تكراراً بوضعها، وإن كان بعضُ الناس فَهِمَ ذلك منها ههنا، وقد تقدَّم ذلك أولَ البقرة وأنشدْت عليه[1]:

٢٥٢٥ــ إذا وجدْتُ أوارَ الحُبِّ في كَبِدي ....

وأنَّ هذا إنما يُفْهَمُ من القرائِن لا مِنْ وَضْع «إذا» له.

قوله: «أنْ آمنوا»، فيه وجهان، أحدهما: أنها تفسيريةٌ لأنه قد تقدَّمها ما هو بمعنى القول لا حروفه. والثاني: أنها مصدريةٌ على حذف حرف الجر، أي: بأنْ آمنوا. وفي قوله: «اسْتَأْذَنَكَ»، التفاتٌ من غَيْبة إلى خطاب، وذلك أنه قد تقدَّم لفظُ «رسوله» فلو جاء على الأصل لقيل: استأذنه.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿مع الخَوَالِفِ﴾**: الخَوَالِفُ: جمع خالفة من صفة النساء، وهذه صفةُ ذَمّ كقول زهير[2]:

٢٥٢٦ــ وما أَدْري وسوف إخالُ أَدْري ... أقومٌ آلُ حِصْنٍ أم نساءُ

فإنْ تكنِ النساءُ مُخَبَّآتٍ ... فَحُقَّ لكل مُحْصَنَةٍ هِداءُ

وقال آخر[3]:

٢٥٢٧ــ كُتِبَ القَتْلُ والقتالُ علينا ... وعلى الغانيات جَرُّ الذيولِ

---

(١) تقدم برقم ٢٥٠.

(٢) تقدم الأول برقم ٤٦٩. والثاني في ديوانه ٧٤، والمحصنة هنا البكر، والهداء: الزفاف.

(٣) البيت لعمر ابن أبي ربيعة وهو في ديوانه (بيروت) ٣٣٨؛ والبحر ٨٣/٥.

وقال النحاس[1]: «يجوز أن تكونَ «الخوالف» من صفة الرجال، بمعنى أنها جمع خالفة. يقال: «رجل خالِفَة»، أي: لا خير فيه، فعلى هذا تكونُ جمعاً للذكور باعتبار لفظِهِ». وقال بعضهم: إنه جمع خالف، يقال: رجلٌ خالفٌ، أي: لا خير فيه، / وهذا مردودٌ؛ فإن فواعل لا يكونُ جمعاً لـ فاعل وَصْفاً لعاقل إلا ما شذَّ من نحو: فوارس ونواكس وهوالك. [٤٤٨/ب]

آ. (٨٨) والخَيْرات: جمع خَيْرة على فَعْلة بسكون العين وهو المستحسَنُ من كل شيء، وغَلَبَ استعمالُه في النساء، ومنه قوله تعالى: خيراتٌ حِسان»[2] وقول الشاعر[3]:

٢٥٢٨ـ ولقد طَعَنْتُ مَجامِع الرَّبَلاتِ رَبَلاتِ هندٍ خَيْرةِ المَلَكاتِ

آ. (٩٠) **قوله تعالى: ﴿المُعَذِّرون﴾**: قُرِىء بوجوهٍ كثيرة، فمنها قراءة الجمهور: فَتْحُ العين وتشديدُ الذال. وهذه القراءة تحتمل وجهين: أن يكونَ وزنه[4] فَعَّل مضعّفاً، ومعنى التضعيف فيه التكلف، والمعنى: أنه تَوَهَّم أن له عُذْراً، ولا عُذْرَ له. والثاني: أن يكون وزنه افتعل والأصل: اعتذرَ فأُدْغمت التاءُ في الذال بأنْ قُلبت تاءُ الافتعال ذالاً، ونُقِلت حركتها إلى الساكن قبلها وهو العين، ويدلُّ على هذا قراءةُ[5] سعيد بن جبير «المعتذرون» على الأصل. وإليه ذهب الأخفش[6] والفراء[7] وأبو عبيد وأبو حاتم والزجاج[8].

---

(١) إعراب القرآن ٢/٣٤.
(٢) الآية ٧٠ من سورة الرحمن.
(٣) البيت لرجل من بني عدي تَيْم تميم جاهلي، وهو في مجاز القرآن ١/٢٦٧؛ وتفسير الطبري ١٤/٤١٥، واللسان: خير؛ والبحر ٥/٨٣. الربلات: ج رَبَلَة وهي لحم باطن الفخذ.
(٤) أي: وزن الفعل في الأصل.
(٥) البحر ٥/٨٣؛ الحجة ٣٢١؛ الشواذ ٥٤.
(٦) معاني القرآن له ٢/٣٣٥.
(٧) معاني القرآن له ١/٤٤٧.
(٨) معاني القرآن له ٢/٥١٤.

وقرأ زيدُ بن علي والضحاك والأعرج وأبو صالح وعيسى بن هلال[١] وهي قراءةُ ابنِ عباس أيضاً ويعقوب والكسائي[٢] «المُعْذِرون» بسكون العين وكسرِ الذال مخففةً مِنْ أَعْذَر يُعْذِر كأكرم يكرم.

وقرأ مسلمة «المُعَّذِّرون» بتشديد العين والذال مِنْ تعذَّر بمعنى اعتذر. قال أبو حاتم: «أراد المتعذرون، والتاء لا تدغم في العين لبُعْد المخارج، وهي غلطٌ منه أو عليه».

قوله: «لِيُـؤْذَنَ لهم» متعلقٌ بـ «جاء» وحُذِفَ الفاعلُ وأُقيم الجارُّ مُقامه للعلمِ به، أي: ليأذن لهم الرسول. وقرأ الجمهور «كَذَبوا» بالتخفيف، أي: كذبوا في إيمانهم. وقرأ الحسن[٣] ـ في المشهور عنه ـ وأُبَـيٌّ وإسماعيل «كذَّبوا» بالتشديد، أي: لم يُصَدِّقُوا ما جاء به الرسول عن ربه ولا امتثلوا أمره.

آ. (٩١) وقرأ[٤] أبو حيوة: «نصحوا اللَّـهَ» بدون لام، وقد تقدم[٥] أن «نَصَح» يتعدَّى بنفسِه وباللام.

وقوله: «من سبيل» فاعلٌ بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي، ويجوز أن يكونَ مبتدأً والجارُّ قبلَه خبرُه، وعلى كلا القولين فـ «مِنْ» مزيدةٌ فيه، أي: ما على المحسنين سبيل.

قال بعضُهم: وفي هذه الآيةِ نوعٌ من البديع يسمى التمليح وهو: أن يُشارَ إلى قصةٍ مشهورة أو مثلٍ سائرٍ أو شعر نادر في فحوى كلامك من غير ذِكْره، ومنه قوله[٦]:

---

(١) عيسى بن هلال الصدفي المصري صدوق من الرابعة. تقريب التهذيب ٤٤١.

(٢) في رواية قتيبة بن مهران.

(٣) الشواذ ٥٤؛ البحر ٥/٨٤. (٤) البحر ٥/٨٥.

(٥) انظر إعرابه للآية ٦٢ من سورة الأعراف.

(٦) البيت ليسار بن عدي، وهو في البحر ٥/٨٥.

٢٥٢٩ـ اليومَ خمرٌ ويبدو بعده خَبَرٌ والدهرُ مِنْ بين إنعامٍ وإبْآسِ

يشير لقول امرىء القيس لَمَّا بلغه قَتْلُ أبيه: «اليومَ خمرٌ وغداً أمر»، وقول الآخر[1]:

٢٥٣٠ـ فواللَّـهِ ما أدري أأحلامُ نائمٍ أَلَمَّت بنا أم كان في الركب يوشَعُ

يُشير إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه الشمس[2]. وقول الآخر[3]:

٢٥٣١ـ لعَمْروٌ مع الرَّمْضاءِ والنارُ تَلْتَظي أرقُّ وأَحْفَى منكَ في ساعة الكَرْبِ

أشار إلى البيت المشهور[4]:

٢٥٣٢ـ المستجيرُ بعمروٍ عند كُرْبته كالمستجير مِنَ الرَّمْضاءِ بالنار

وكأن هذا الكلامَ وهو «ما على المحسنين من سبيل» اشتُهر ما هو بمعناه بين الناس، فأشار إليه مِنْ غير ذكر لفظه. ولمَّا ذكر الشيخ[5] التمليح لم يُقَيِّده بقوله «من غير ذكره» ولا بد منه، لأنه إذا ذكره بلفظه كان اقتباساً وتضميناً.

آ. (٩٢) **قوله تعالى: ﴿ولا على الذين﴾**: فيه أوجه، أحدها: أن يكون معطوفاً على «الضعفاء»، أي: ليس على الضعفاء ولا على الذين إذا

---

(١) البيت لأبي تمام وهو في شرح ديوانه ٢/٣٢٠ ومعاهد التنصيص للعباسي ٢/١٨٨.

(٢) هذا المعنى محمول على ما يحكيه أهل الكتاب من أن الشمس رُدَّتْ ليوشع بن نون. انظر: شرح ديوان أبي تمام ٢/٣٢٠.

(٣) البيت لأبي تمام وهو في ديوانه ٤٣٣؛ ومعاهد التنصيص ٢/١٩١. والتظت النار: التهبت. والرمضاء: الأرض التي حميت من شدة الشمس.

(٤) البيت للتُّكْلام الضبعي وهو في «فصل المقال في شرح كتاب الأمثال» للبكري ٣٧٧. واللسان: دعص. والبيت من أمثال العرب.

(٥) البحر ٥/٨٥.

ما أَتَوْكَ، فيكونون داخلين في خبر ليس، مُخْبراً بمتعلقهم عن اسمِها وهو «حَرَج». الثاني: أن يكون معطوفاً على «المحسنين» فيكونون داخلين فيما أَخْبر به عن قوله «من سبيل»، فإنَّ «مِنْ سبيل» يحتمل أن يكون مبتدأً، وأن يكون اسمَ «ما» الحجازية، و «مِنْ» مزيدةٌ في الوجهين. الثالث: أن يكون «ولا على الذين» خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: ولا على الذين إذا ما أتوك إلى آخرِ الصلةِ حرجٌ أو سبيل، وحُذِفَ لدلالةِ الكلامِ عليه، قاله أبو البقاء[1]، ولا حاجةَ إليه لأنه تقديرٌ مُسْتغنىً عنه، إذ قد قَدَّر شيئاً يقومُ مقامَه هذا الموجودُ في اللفظ والمعنى. وهذا الموصولُ يحتمل أن يكونَ مندرجاً في قوله «ولا على / الذين لا يَجدون ما يُنْفِقون» وذُكِروا على سبيل نفي الحرج عنهم [٤٤٩/أ] وأن لا يكونوا مندرجين، بأن يكون هؤلاء وجدوا ما ينفقون، إلا أنهم لم يجدوا مَرْكوباً.

وقرأ[2] معقل بن هرون «لنَحْملهم» بنونِ العظمة. وفيها إشكالٌ، إذ كان مقتضىٰ التركيبِ: قلت لا أجِدُ ما يَحْملكم عليه الله.

قوله: «قلت» فيه أربعةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه جوابُ «إذا» الشرطية، و «إذا»، وجوابُها في موضعِ الصلة، وقعت الصلةُ جملةً شرطيةً، وعلى هذا فيكون قوله «تَوَلَّوا» جواباً لسؤالٍ مقدرٍ، كأن قائلاً قال: «ما كان حالُهم إذ أُجيبوا بهذا الجواب؟ فأُجيب بقوله «تولَّوا». الثاني: أنه في موضع نصب على الحال من كاف «أَتَوْك»، أي: إذا أَتَوْك وأنت قائلٌ: لا أجدُ ما أحملكم عليه، و «قد» مقدرة عند مَنْ يشترط ذلك في الماضي الواقع حالاً كقوله: أو جاؤُوكم حَصِرت صدورهم»[3] في أحد أوجهه، كما تقدم تحقيقه، وإلى

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٠.
(٢) البحر ٥/٨٦؛ الشواذ ٥٤؛ ولم أقف على معقل، وفي الشواذ «عبدالله بن معقل».
(٣) الآية ٩٠ من سورة النساء.

هذا نحا الزمخشري[1]. الثالث: أن يكونَ معطوفاً على الشرط، فيكونَ في محلِّ جرٍ بإضافة الظرف إليه بطريق النَّسَق، وحُذِفَ حرفُ العطفِ، والتقدير: وقلت. وقد تقدم لكَ كلامٌ في هذه المسألةِ وما استشهد الناس به عليها. وإلى هذا ذهب الجرجانيُّ، وتبعه ابن عطية[2]، إلا أنه قدَّر العاطفَ فاءً، أي: فقلت. الرابع: أن يكونَ مستأنفاً. قال الزمخشري[3]: «فإنْ قلت: هل يجوزُ أن يكونَ قولُه «قلت لا أجدُ» استئنافاً مثله» يعني مثل «رَضُوا بأَنْ يكونوا مع الخوالف»[4] كأنه قيل: إذا ما أَتَوْك لتحملهم تَوَلَّوا، فقيل: ما لهم تَوَلَّوا باكين [فقيل][5] قلت: لا أجد ما أحملكم[6] عليه، إلا أنه وسطٌ بين الشرطِ والجزاءِ كالاعتراض. قلت: نعم ويَحْسُن» انتهى.

قال الشيخ[7]: «ولا يجوزُ ولا يَحْسُن في كلام العرب فكيف في كلام الله؟ وهو فَهْمُ أعجميٍّ». قلت: وما أدري ما سَبَبُ منعه وعدم استحسانه له مع وضوحه وظهوره لفظاً ومعنى؟ وذلك لأن تولِّيَهم على حاله، فيصير الدمع ليس مترتباً على مجردِ مجيئهم له عليه السلام ليحملَهم، بل على قوله لهم «لا أجد ما أحملكم»، وإذا كان كذلك فقوله عليه السلام لهم ذلك سببٌ في بكائهم، فَحَسُن أن يُجْعَلَ قوله «قلت: لا أجد ما أحملكم» جواباً لِمَنْ سأل عن علةِ تَوَلِّيهم وأعينُهم فائضةٌ دمعاً، وهو المعنى الذي قَصَدَه أبو القاسم. وعلى هذه الأوجهِ الثلاثة التي قَدَّمتها في «قلت» يكون جوابه قوله «تولَّوا»، وقوله

---

(1) الكشاف ٢/٢٠٨.
(2) المحرر ٨/٢٥٣.
(3) الكشاف ٢/٢٠٨.
(4) من الآية ٩٣.
(5) من الكشاف.
(6) الأصل: أحملهم.
(7) البحر ٥/٨٦.

«لتحملَهم» علةٌ لـ «أَتَوْك». وقوله «لا أجد» هي المتعديةُ لواحدٍ لأنها من الوُجْد. و «ما» يجوز أن تكونَ موصولةً أو موصوفةً.

قوله: «وأعينُهم تفيض» في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «تَوَلَّوا»، قال الزمخشري[1]: «تفيضُ من الدمع» كقولك: تفيض دمعاً، وقد تقدَّم هذا في المائدة مستوفىً عند قوله: «ترى أعينَهم تفيضُ من الدَّمع»[2] وأنه جعل «من الدمع» تمييزاً، و «مِنْ» مزيدةً، وتقدَّم الردُّ عليه في ذلك هناك فعليك بالالتفات إليه.

قوله: «حَزَناً» في نصبه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ مِنْ أجله والعاملُ فيه «تفيض» قاله الشيخ[3]. لا يُقال إن الفاعلَ هنا قد اختلف، فإن الفَيْضَ مسند للأعين والحزنَ صادرٌ من أصحاب الأعين، وإذا اختلف الفاعل وَجَبَ جرُّه بالحرف لأنَّا نقول: إن الحزنَ يُسْنَدُ للأعين أيضاً مجازاً يقال: عين حزينةٌ وسخينة، وعين مسرورةٌ وقريرة في ضدِّ ذلك. ويجوز أن يكونَ الناصب له «تَوَلَّوا» وحينئذٍ يتحد فاعلا العلةِ والمعلول حقيقةً. الثاني: أنه في محلِّ نصبٍ على الحال، أي: تَوَلَّوا حزينين أو تفيض أعينُهم حزينةً علىٰ ما تقدَّم من المجاز. الثالث: أنه مصدر ناصبُه مقدرٌ مِنْ لفظِه، أي: يحزنون حزناً قاله أبو البقاء[4]. وهذه / الجملةُ التي قدَّرها ناصبة لهذا المصدر هي أيضاً في [٤٤٩/ب] محلِّ نصبٍ على الحال: إمَّا من فاعل «تَوَلَّوا» وإمَّا من فاعل «تفيض».

قوله: «أَنْ لا يَجدوا» فيه وجهان، أحدهما: أنه مفعولٌ من أجله، والعامل فيه «حَزَناً» إنْ أعربناه مفعولاً له أو حالاً، وأمَّا إذا أعربناه مصدراً فلا،

---

(١) الكشاف ٢/٢٠٨.

(٢) الآية ٨٣.

(٣) البحر ٥/٨٦.

(٤) الإملاء ٢/٢٠.

لأن المصدر لا يعمل إذا كان مؤكداً لعامِله، وعلى القول بأنَّ «حَزَناً» مفعول من أجله يكون «أن لا يَجِدوا» علةَ العلة، يعني أنه يكون عَلَّلَ فَيْضَ الدمع بالحزن، وعَلَّل الحزنَ بعدم وُجْدان النفقة، وهذا واضحٌ، وقد تقدَّم لك نظيرُ ذلك في قوله «جزاءً بما كسبا نكالاً من الله»[1]. والثاني: أنه متعلق بـ «تفيض». قال الشيخ[2]: «قال أبو البقاء[3]: «ويجوز أن يتعلَّقَ بـ «تفيض». ثم قال الشيخ: «ولا يجوز ذلك على إعرابه «حزناً» مفعولاً له، والعامل فيه «تفيض»، إذ العاملُ لا يقتضي اثنين من المفعول له إلا بالعطف أو البدل».

آ. (٩٣) **قوله تعالى: ﴿رَضُوا﴾**: فيه وجهان، أحدهما: أنه مستأنفٌ كأنه قال قائل: ما بالُهم استأذنوا في القعود وهم قادرون على الجهاد؟ فَأُجيب بقوله «رَضُوا بأن يكونوا مع الخوالِفِ». وإليه مال الزمخشري[4]. والثاني: أنه في محل نصبٍ على الحال و«قد» مقدرةٌ في قوله [«رَضُوا»].

وقوله: «وطُبِعَ» نسقٌ على «رضُوا» تنبيهاً على أن السببَ في تخلُّفهم رضاهم بقعودهم وطَبْعُ الله على قلوبهم.

وقوله «إنما السبيل علىٰ» فأتىٰ بـ «على» وإن كان قد يَصِل بـ «إلى» لفَرْقٍ ذكروه[5]: وهو أنَّ «على» تدل على الاستعلاء وقلة مَنَعَة مَنْ[6] تدخل عليه نحو: لي سبيل عليك، ولا سبيلَ لي عليك، بخلافِ «إلى». فإذا قلت:

---

(١) الآية ٣٨ من سورة المائدة.
(٢) البحر ٥/٨٦.
(٣) الإملاء ٢/٢٠.
(٤) الكشاف ٢/٢٠٨.
(٥) انظر: المحرر ٨/٢٥٣.
(٦) ش: ما.

«لا سبيل عليك» فهو مغايرٌ لقولك: لا سبيلَ إليك. ومن مجيء «إلى» معه، قوله[1]:

٢٥٣٣ـ ألا ليت شِعْري هل إلى أمِّ سالمٍ سبيلٌ فأمَّا الصبرُ عنها فلا صبرا

وقوله[2]:

٢٥٣٤ـ هل من سبيلٍ إلى خَمْرٍ فأشربَها أم من سبيل إلى نَصْرِ بن حَجَّاجِ

آ. (٩٤) قوله تعالى: ﴿قد نَبَّأنا الله مِنْ أخباركم﴾: فيها وجهان، أحدهما: أنها المتعديةُ إلى مفعولين أولهما «نا»، والثاني: قوله «مِنْ أخباركم». وعلى هذا ففي «مِنْ» وجهان، أحدهما: أنها غيرُ زائدةٍ، والتقدير: قد نَبَّأنا اللَّـهُ أخباراً مِنْ أخباركم، أو جملةً من أخباركم، فهو في الحقيقة صفةٌ للمفعول المحذوف. والثاني: أن «مِنْ» مزيدةٌ عند الأخفش[3] لأنه لا يَشْترط فيها شيئاً. والتقدير: قد نبَّأنا الله أخباركم.

الوجه الثاني من الوجهين الأوَّلَيْن: أنها متعديةٌ لثلاثة كـ أعلم، فالأولُ والثاني ما تقدَّم، والثالث محذوف اختصاراً للعلم به والتقدير: نَبَّأنا الله مِنْ أخباركم كَذِباً ونحوه. قال أبو البقاء[4]: «قد تتعدَّى إلى ثلاثـةٍ، والاثنان الآخران محذوفان، تقديره: أخباراً مِنْ أخباركم مُثْبَتَة، و«مِنْ أخباركم» تنبيه على المحذوف وليست «مِنْ» زائدة، إذ لو كانت زائدة لكانت مفعولاً ثانياً، والمفعول الثالث محذوفٌ، وهو خطأ لأن المفعول الثاني متى ذُكِر في هذا

---

(١) تقدم برقم ٢٣٢٩.

(٢) البيت للذلفاء، وهو في ابن يعيش ٢٧/٧؛ والخزانة ١٠٨/٢.

(٣) لم يشر إلى ذلك هنا في كتابه معاني القرآن، وقد يكون هذا مفهوماً من الأخفش من إعرابه لآياتٍ أخرى حيث لا يشترط في زيادة «مِنْ» شيئاً.

(٤) الإملاء ٢٠/٢.

البابِ لَزِم ذِكْرُ الثالث. وقيل: «مِنْ» بمعنىٰ عن». قلت: قوله: «إنَّ حذف الثالث خطأ» إنْ عنىٰ حَذْفَ الاقتصارِ فمسَلَّم، وإن عَنَىٰ حَذْفَ الاختصار فممنوعٌ، وقد مَرَّ بك في هذه المسألة مذاهبُ الناس.

آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿جزاءً﴾**: يجوز أن ينتصبَ على المصدر بفعل مِنْ لفظه مقدرٍ، أي: يُجْزَوْنَ جزاء، وأن ينتصب بمضمونِ الجملة السابقة لأنَّ كونَهم يَأْوُون في جهنم في معنى المجازاة. ويجوز أن يكون مفعولاً من أجله.

آ. (٩٧) **قوله تعالى: ﴿الأَعْراب﴾**: صيغة جمعٍ وليس جمعاً لعرب قاله سيبويه[١]؛ وذلك لئلا يلزمَ أن يكونَ الجمعُ أخصَّ من الواحد، فإن العرب هذا الجيل الخاص سواء سكن البوادي أم سكن القرىٰ، وأما الأعرابُ فلا يُطْلَق إلا على مَنْ يَسْكن البواديَ فقط. وقد تقدَّم لك في أوائل هذا الموضوع عند قوله تعالىٰ: «رب العالمين»[٢]، ولهذا الفرقِ نُسِب إلى الأعراب على لفظه فقيل: أعرابيّ[٣]. ويُجْمع / على أعاريب. [٤٥٠/أ]

وقوله: «أَجْدَر»، أي: أحقُّ وأَوْلى، يقال: هو جديرٌ وأجدر وحقيق وأحقّ وقمين وأَوْلى وخليق بكذا، كلُّه بمعنى واحد. قال الليث: «جَدَر يَجْدُر جَدارةً فهو جديرٌ، ويؤنَّث ويثنَّى ويُجمع قال الشاعر[٤]:

٢٥٣٥ـ بِخَيْلٍ عليها جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ ... جديرون يوماً أن يَنالوا ويَسْتَعْلوا

وقد نبَّه الراغب[٥] على أصلِ اشتقاقِ هذه المادة وأنها من الجِدار أي

---

(١) الكتاب ٢/٨٩.
(٢) الآية ١ من سورة الفاتحة.
(٣) أي ولو كان الأعرابِ مفردُها عَرَب لنُسِب إلى المفرد على حسب قاعدة النسب.
(٤) تقدم برقم ١١٠١.
(٥) المفردات ٨٩.

الحائط، فقال: «والجديرُ: المنتهىٰ لانتهاء الأمر إليه انتهاءَ الشيء إلى الجدار» والذي يظهر أن اشتقاقَه مِنَ الجَذْر وهو أصل الشجرة[1] فكأنه ثابت كثبوت الجَذْر في قولك «جدير بكذا».

قوله: «ألَّا يَعْلموا»، أي: بأن لا يَعْلموا فحذف حرفَ الجر فجرى الخلافُ المشهور بين الخليل والكسائي مع سيبويه والفراء.

آ. (٩٨) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يَتَّخذُ ما يُنْفِقُ مَغْرماً﴾**: «مَنْ» مبتدأ وهي: إمَّا موصولةٌ وإمَّا موصوفةٌ. ومَغْرَماً مفعول ثانٍ لأنَّ «اتخذ» هنا بمعنى صَيَّر. والمَغْرَمُ: الخُسْران، مشتق مِنَ الغَرام وهو الهلاك لأنه سيئةٌ، ومنه «إنَّ عذابَها كان غَراماً»[2]. وقيل: أصلُه الملازمةُ ومنه «الغَرِيمُ» للزومه مَنْ يطالبه.

قوله: «وَيَتَرَبَّص» عطفٌ على «يَتَّخِذ» فهو: إمَّا صلة وإمَّا صفة. والتربُّصُ: الانتظار. والدوائر: جمعُ دائرة، وهي ما يُحيط بالإنسان مِنْ مصيبة ونكبة، تصوُّراً من الدائرة المحيطةِ بالشيء من غير انفلاتٍ منها. وأصلها داوِرَة لأنها مِنْ دار يدور، أي: أحاط. ومعنى «تربُّص الدوائر»، أي: انتظار المصائب قال[3]:

٢٥٣٦ـ تَرَبَّصْ بها رَيْبَ المَنون لعلها ... تُطَلَّقُ يوماً أو يموتُ حليلُها

قوله: «عليهم دائرةُ السوءِ» هذه الجملةُ معترضة بين جمل هذه القصة وهي دعاءٌ على الأعراب المتقدمين، وقرأ[4] ابن كثير وأبو عمرو هنا «السُّوء»

---

(١) الجدر: أصل الجدار، وفي الحديث: «حتى يبلغ الماء جَدْرَه»، أي: أصله. انظر: اللسان: جدر.

(٢) الآية ٦٥ من سورة الفرقان.

(٣) تقدم برقم ٩٦٧.

(٤) السبعة ٣١٦؛ الحجة ٣٢١؛ البحر ٩١/٥.

وكذا الثانية في الفتح[١] بالضم، والباقون بالفتح. وأما الأولى في الفتح[٢] وهي «ظَنَّ السَّوْء» فاتفق على فتحها السبعة. فأما المفتوح، فقيل: هو مصدر. قال الفراء[٣]: «يقال: سُؤْتُه سُوْءاً ومَساءةً وسَوائِية ومَسَائِية، وبالضم الاسم» قال أبو البقاء[٤]: «وهو[٥] الضَّرر وهو مصدر في الحقيقة». قلت: يعني أنه في الأصل كالمفتوح في أنه مصدرٌ ثم أُطْلِق على كل ضررٍ وشرٍّ. وقال مكي[٦]: «مَنْ فتح السينَ فمعناه الفساد والرداءة، ومَنْ ضمَّها فمعناه الهزيمةُ والبلاءُ والضرر». وظاهر هذا أنهما اسمان لِماذكر، ويحتمل أن يكونا في الأصل مصدراً ثم أُطْلِقا على ما ذكر. وقال غيرُه: المضموم: العذاب والضرر، والمفتوح: الذم، ألا ترىٰ أنه أُجْمع على فتح «ظن السَّوْء»[٧] وقوله: «ما كان أبوكِ امرَأَ سَوْء»[٨] ولا يليق ذِكْرُ العذاب بهذين الموضعين.

وقال الزمخشري[٩] فأحسن: «المضموم: العذاب، والمفتوحُ ذمٌّ لدائرة، كقولك: «رجلُ سَوْء» في نقيض «رجل عدل»، لأنَّ مَنْ دارَتْ عليه يَذُمُّها» يعني أنها من باب إضافة الموصوف إلى صفته فوُصِفَتْ في الأصل بالمصدر مبالغةً، ثم أُضِيْفَتْ لصفتِها كقوله تعالىٰ: «ما كان

---

(١) الآية ٦ من سورة الفتح: «عليهم دائرة السوء».

(٢) الآية ٦ من سورة الفتح: «الظانين بالله ظن السوء».

(٣) معاني القرآن ١/٤٥٠.

(٤) الإملاء ٢/٢٠.

(٥) أي بضم السين.

(٦) الكشف لمكي ١/٥٠٥.

(٧) من الآية ٦ من سورة الفتح.

(٨) الآية ٢٨ من سورة مريم.

(٩) الكشاف ٢/٢٠٩.

أبوكِ امرَأ سوء»[1]. قال الشيخ[2]: «وقد حُكي بالضم» وأنشد[3]:

٢٥٣٧ـ وكنت كذئبِ السُّوء لمَّا رأى دماً   بصاحبه يوماً أحال على الدَّم

وفي الدائرة مذهبان أظهرهُما: أنها صفةٌ على فاعِلة كقائمة. وقال الفارسي[4]: «إنها يجوز أن تكون مصدراً كالعافية».

وقوله: «بكم الدوائر» فيه وجهان، أظهرهُما: أن الباء متعلقة بالفعلِ قبلها. والثاني: أنها حالٌ من «الدوائر» قاله أبو البقاء.[5] وليس بظاهرٍ، وعلى هذا فيتعلَّقُ / بمحذوف على ما تقرر غير مرة. [٤٥٠/ب]

تم الجزء الثاني بحوله وقوته على يد عبده وفقيره
أحمد بن يوسف بن محمد بن مسعود الشافعي
الحلبي حامداً ومُصَلِّياً في شهور سنة ثلاث
وثلاثين وسبعمئة أحسن الله تَقَضِّيَها
في خير وعافية، ويتلوه
إن شاء الله تعالى
قوله تعالى «قُرُبات»
مفعــول
ثان

---

(١) الآية ٢٨ من سورة مريم.
(٢) البحر ٩١/٥.
(٣) البيت للفرزدق وهو في ديوانه ٧٤٩، برواية فتح السين؛ والبحر ٩١/٥؛ واللسان: سواء وروايته بفتح السين.
(٤) الحجة (خ) ١٢٢/٣.
(٥) الإملاء ٢٠/٢.

[٤٥١/أ] / ورقة العنوان

[٤٥٢/أ] / بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين. ربِّ تَمِّمْ بخير.

آ. (٩٩) **قوله تعالىٰ: ﴿قُرُبات﴾**: مفعولٌ ثان ليتخذ كما مرَّ في «مَغْرَما». ولم يختلف قُرَّاء السبعة في ضم الراء من «قُرُبات» مع اختلافهم في راء «قربة» كما سيأتي، فيحتمل أن تكون هذه جمعاً لقُرُبة بالضم كما هي قراءة ورش عن نافع، ويحتمل أن تكون جمعاً للساكنها، وإنما ضُمَّت اتباعاً لـ «غرفات»[١]. وقد تقدم التنبيه على هذه القاعدة وشروطها عند قوله تعالىٰ: «في ظلمات»[٢] أولَ البقرة.

قوله: «عند الله» في هذا الظرفِ ثلاثة أوجه، أظهرها: أنه متعلقٌ بـ «يَتَّخذ». والثاني: أنه ظرف لـ «قربات» قاله أبو البقاء[٣]، وليس بذاك. الثالث: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ لـ «قربات».

قوله: «وصلواتِ الرسول» فيه وجهان أظهرهما: أنه نسق على «قربات» وهو ظاهرُ كلام الزمخشري[٤] فإنه قال: «والمعنى أنَّ ما ينفقه سببٌ لحصول القربات عند الله «وصلوات الرسول» لأنه[٥] كان يدعو للمتصدِّقين بالخير كقوله: «اللهم صل على آل أبي أوفىٰ»[٦]. والثاني: ــ وجَوَّزَه ابن عطية[٧]

---

(١) الآية ٣٧ من سورة سبأ «وهم في الغرفات آمنون» قرأ حمزة بتسكين الراء، وقرأ الباقون بضمها. السبعة ٥٣٠.

(٢) من الآية ١٧، ١٩. ولكنه لم يذكر شيئاً في هذين الموضعين.

(٣) الإملاء ٢ / ٢٠.

(٤) الكشاف ٢/٢٠٩ ــ ٢١٠.

(٥) أي الرسول صلى الله عليه وسلم.

(٦) رواه البخاري: الدعوات ٣٣ (الفتح ١١/١٦٩) أبو داود الزكاة ٦ (٢/٢٤٧)؛ ابن ماجة الزكاة ٨ (١/٥٧٢).

(٧) المحرر ٨/٢٥٨.

ولم يذكر أبو البقاء[1] غيره ـ أنها منسوقةٌ على «ما ينفق»، أي: ويتخذ بالأعمال الصالحة وصلوات الرسول قربة.

قوله: «ألا إنها قربة» الضمير في «إنها». قيل: عائد على «صلوات» وقيل: على النفقات أي المفهومة من «يُنفقون».

وقرأ[2] ورش «قُرُبَة» بضم الراء، والباقون بسكونها فقيل: لغتان. وقيل: الأصل السكون والضمة إتباع، وهذا قد تقدم لك فيه خلاف بين أهل التصريف: هل يجوز تثقيل فُعْل إلى فُعُل؟ وأن بعضَهم جعل عُسُراً يُسُراً بضم السين فَرْعين على سكونها. وقيل: الأصل قُرُبة بالضم، والسكون تخفيف، وهذا أَجْرى على لغة العرب إذ مبناها[3] الهرب مِنَ الثِّقَل إلى الخفة.

وفي استئناف هذه الجملة[4] وتصدُّرِها بحرفَيْ التنبيه والتحقيق المُؤْذنين بثبات الأمر وتمكُّنه شهادةً من الله بصحة ما اعتقده من إنفاقه[5]، قال معناه الزمخشري[6] قال: «وكذلك سيُدْخلهم، وما في السين من تحقيق الوعد».

آ. (١٠٠) **قوله تعالى: ﴿والسَّابقون﴾**: فيه وجهان، أظهرهما: أنه مبتدأ، وفي خبره ثلاثة أوجه، أحدُها: ـ وهو الظاهر ـ أنه الجملة الدعائية من قوله: «رضي الله عنهم». والثاني: أن الخبر قوله: «الأوَّلون» والمعنى: والسابقون أي بالهجرة [هم] الأوَّلون مِنْ أهل هذه المِلَّة، أو السابقون إلى

---

(١) الإملاء ٢/٢٠.
(٢) السبعة، ٣١٧؛ الحجة ٣٢٢؛ البحر ٥/٩١.
(٣) ش: منتهاها.
(٤) أي جملة «ألا إنها قربة لهم».
(٥) ش: من كون نفقته قربات.
(٦) الكشاف ٢/٢١٠.

الجنة الأولون من أهل الهجرة. الثالث: أن الخبرَ قولُه: «من المهاجرين والأنصار» والمعنى فيه الإعلام بأن السَّابقين من هذه / الأمة من المهاجرين والأنصار. ذكر ذلك أبو البقاء[1]، وفي الوجهين الأخيرين تكلُّفٌ. [٤٥٢/ب]

الثاني من وجهي «السابقين»[2]: أن يكون نَسَقاً على «مَنْ يؤمن بالله» أي: ومنهم السابقون. وفيه بُعْدٌ.

والجمهورُ على جَرِّ «الأنصار» نسقاً على المهاجرين. يعني أن السابقين من هذين الجنسين. وقرأ[3] جماعة كثيرة أَجِلَّاء: عمر بن الخطاب وقتادة والحسن وسلام وسعيد بن أبي سعيد[4] وعيسى الكوفي[5] وطلحة ويعقوب: «والأنصارُ» برفعها. وفيه وجهان أحدهما: أنه مبتدأ، وخبرُه «رضيَ الله عنهم». والثاني: عطف على «السابقون». وقد تقدم ما فيه فيُحكم عليه بحكمه.

قوله: «بإحسان» متعلقٌ بمحذوف؛ لأنه حالٌ من فاعل «اتَّبعوهم». وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرى أن الواوَ ساقطةٌ من قوله: «والذين اتبعوهم» ويقول: إن الموصول صفةٌ لمن قبله، حتى قال له زيد بن ثابت إنها بالواو فقال: ائتوني بأُبَيّ. فأتَوه به فقال له: تصديق ذلك في كتاب الله في أول الجمعة[6]: «وآخرين منهم لمَّا يَلْحقوا بهم»، وأوسط الحشر[7]: «والذين

---

(١) الإملاء ٢/ ٢٠.

(٢) الوجه الأول الابتداء.

(٣) الإتحاف ٢٤٤؛ البحر ٥/٩٢؛ النشر ٢/ ٢٨٠.

(٤) لعله سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبَري أبو سعد المدني ثقة من الثالثة. انظر: تقريب التهذيب ٢٣٦.

(٥) عيسى بن عمر أبو عمر الهمذاني مقرىء الكوفة بعد حمزة عرض على عاصم وطلحة. توفي سنة ١٥٦. انظر: طبقات القراء ٦١٣.

(٦) الآية ٣ من سورة الجمعة.

(٧) الآية ١٠ من سورة الحشر.

جاؤوا من بعدهم»، وآخر الأنفال[1]: «والذين آمنوا مِنْ بعدُ وهاجروا». ورُوِيَ أنه سمع رجلاً يقرؤها بالواو فقال: مَنْ أقرأك؟ قال: أُبَيّ. فدعاه فقال: أَقْرَأنيه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم وإنك لتبيع القَرَظ[2] بالبقيع. قال: صَدَقْتَ وإن شئت قل: شهدنا وغِبْتم، ونَصَرْنا وخَذَلْتم، وآوَيْنا وطَرَدْتم. ومن ثَمَّ قال عمر: لقد كنتُ أرانا رُفِعْنا رَفْعةً لا يَبْلُغها أحدٌ بعدنا.

وقرأ[3] ابن كثير: «تجري من تحتها» بـ«مِنْ» الجارة، وهي مرسومةٌ في مصاحف مكة. والباقون «تحتها» بدونها، ولم تُرْسَمْ في مصاحفهم، وأكثرُ ما جاء القرآن موافقاً لقراءة ابن كثير هنا: «تجري مِنْ تحتها» في غير موضع[4].

آ. (١٠١) **قوله تعالى: ﴿وممَّنْ حولكم﴾**: خبر مقدم. و«منافقون» مبتدأ، و«مَنْ» يجوز أن تكون الموصولةَ والموصوفة، والظرف صلة أو صفة.

وقوله: «من الأعْراب» لبيان الجنس. وقوله: «ومِنْ أهل المدينة» يجوز أن يكونَ نسقاً على «مَنْ» المجرورة بـ«مِنْ» فيكونَ المجروران مشتركَيْن في الإخبارِ عن المبتدأ وهو«منافقون»[5]،كأنه قيل: المنافقون من قومٍ حولَكم ومِنْ أهل المدينة، وعلى هذا هو من عطف المفردات إذ عَطَفَتْ خبراً على خبر، وعلى هذا فيكون قوله «مَرَدُوا» مستأنفاً لا محلَّ له. ويجوز أن يكون الكلامُ تمَّ عند قوله «منافقون»، ويكون قوله: «ومِنْ أهل المدينة» خبراً مقدماً، والمبتدأ بعده محذوفٌ قامت صفتُه مَقامه / وحَذْفُ الموصوفِ وإقامةُ صفتِه [٤٥٣/أ]

---

(١) الآية ٧٥ من سورة الأنفال.

(٢) القرظ: ضرب من الشجر له سوق غلاظ.

(٣) السبعة ٣١٧؛ الحجة ٣٢٢؛ البحر ٩٢/٥.

(٤) من ذلك الآية ٢٢ من سورة المجادلة، والآية ١٢ من سورة الصف، والآية ٩ من سورة التغابن.

(٥) بعده في الأصل كلمة من حرفين لم أتبينها سقطت من النسخ، رسمت مها.

مُقامَه ـ وهي جملة ـ مطردٌ مع «مِنْ» التبعيضية وقد مَرَّ تحريره نحو: «منا ظَعَن ومنا أقام» والتقدير: ومن أهلِ المدينة قومٌ أو ناسٌ مردوا، وعلى هذا فهو من عطفِ الجمل. ويجوز أن يكون «مَرَدُوا» على الوجه الأول صفةً لـ «منافقون»، وقد فُصِل بينه وبين صفته بقوله: «ومن أهل المدينة». والتقدير: وممَّن حولَكم ومِنْ أهلِ المدينة منافقون ماردون. قال ذلك الزجاج[1]، وتبعه الزمخشري[2] وأبو البقاء[3] أيضاً. واستبعده الشيخ[4] للفصلِ بالمعطوف بين الصفة وموصوفها، قال: «فيصير نظيرَ: «في الدار زيدٌ وفي القصرِ العاقلُ» يعني فَفَصَلْتَ بين زيد والعاقل بقولك: «وفي القصر». وشبَّه الزمخشري[5] حَذْفَ المبتدأ الموصوف في الوجه الثاني وإقامة صفته مُقامَه بقوله[6]:

٢٥٣٨ـ أنا ابنُ جَلا . . . .

قال الشيخ[7]: «إن عنىٰ في مطلق حذف الموصوف فَحَسَنٌ، وإن كان شبَّهه به في خصوصيته فليس بحسنٍ؛ لأن حَذْفَ الموصوف مع «مِنْ» مطردٌ، وقوله: «أنا ابن جلا» ضرورة كقوله[8]:

٢٥٣٩ـ يَرْمِي بكفَّيْ كان مِنْ أَرْمَى البشَرْ

---

(١) معاني القرآن ٢/٥١٧.

(٢) الكشاف ٢/٢١١.

(٣) الإملاء ٢/٢١.

(٤) البحر ٥/٩٣.

(٥) الكشاف ٢/٢١١.

(٦) البيت لسحيم بن وثيل وتمامه:

أنا ابن جَلا وطَلَّاعُ الثنايا ... متى أضعِ العِمامة تعرفوني

وهو في الكتاب ٢/٧؛ ابن يعيش ١/٦١؛ الخزانة ١/١٢٣؛ الهمع ١/٣٠؛ الدرر ١/١٠.

(٧) البحر ٥/٩٣.

(٨) تقدم برقم ٢١٠٩.

قلت: البيتُ المشار إليه هو قوله[1]:

٢٥٤٠ـ أنا ابن جَلا وطَلاَّعُ الثَّنايا متى أَضَعِ العِمامةَ تعرفوني

وللنحاةِ في هذا البيت تأويلات، أحدها: ما تقدم. والآخر: أن هذه الجملة محكية لأنها قد سُمِّي بها هذا الرجل، فإنَّ «جلا» فيه ضمير فاعل، ثم سُمِّيَ بها وحُكِيَتْ كما قالوا: «شاب قَرْناها» و «ذرَّىٰ حَبًّا» وقوله[2]:

٢٥٤١ـ نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ ظُلْماً علينا لهمُ فَديدُ

والثالث: وهو مذهب عيسى بن عمر أنه فعلٌ فارغ من الضمير، وإنما لم يُنَوَّنْ لأنه عنده غيرُ منصرفٍ فإنه يُمْنع بوزن الفعل المشترك، فلو سُمِّي بضرب وقتل مَنَعَهما. أمَّا مجردُ الوزنِ من غير نقلٍ مِنْ فعل فلا يُمنع به البتةَ نحو جَمَل وجَبَل.

و «مَرَدوا» أي: مَهَروا وتمرَّنوا. وقد تقدم الكلام على هذه المادة في النساء عند قوله: «شيطاناً مريداً»[3].

قوله: «لا تَعْلَمهم» هذه الجملةُ في محلِّ رفعٍ أيضاً صفةً لـ «منافقون» ويجوز أن تكونَ مستأنفةً، والعلم هنا يحتمل أن يكونَ على بابه فيتعدَّى لاثنين أي: لا نعلمهم منافقين، فحذف الثاني للدلالة عليه بتقدُّم ذِكْرِ المنافقين، ولأن النفاقَ من صفات القلب لا يُطَّلع عليه. وأن تكونَ العِرْفانية فتتعدَّى لواحد، قاله أبو البقاء[4]. وأمَّا «نحن نعلمهم» فلا يجوز أن تكون إلا على

---

(١) تقدم برقم ٢٥٣٨.

(٢) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٧٢؛ ابن يعيش ١/٢٨؛ الخزانة ١/١٣٠؛ والعيني ١/٣٨٨؛ واللسان فدد. والفديد: الصوت إذا اشتد.

(٣) الآية ١١٧.

(٤) الإملاء ٢/٢١.

بابها لبحثٍ ذكرتُه لك في الأنفال[1]، وإن كان الفارسيُّ في «إيضاحه»[2] صرَّح بإسناد المعرفة إليه تعالىٰ، وهو محذورٌ لِما عرفته.

وقوله: «مرَّتَيْن» قد تقدَّم الكلام في نصب «مرة»[3] وأنه من وجهين: إمَّا المصدريةِ وإمَّا الظرفيةِ فكذلك هذا. وهذه التثنية يحتمل أن يكون المرادُ بها شَفْعَ الواحد وعليه الأكثر، واختلفوا في تفسيرهما، وأن لا يراد بها التثنية الحقيقية بل يُراد بها التكثيرُ كقوله تعالىٰ: «فارْجِعِ البصرَ كَرَّتين»[4] أي: كَرَّاتٍ، بدليل قوله: «ينقلبْ إليك البصرُ خاسئاً وهو حسير» أي مزدجراً وهو كليلٌ، ولا يصيبُه ذلك إلا بعد كَرَّات، ومثلُه: لَبَّيْك وسَعْدَيْك وحنانَيْكَ.

وروى[5] عباس عن أبي عمرو: «سنعذِّبْهم» بسكون الباء وهو على عادته في تخفيفِ توالي الحركات كينصركم[6] وبابه / وإن كان باب [٤٥٣/ب] «ينصركم» أحسنَ تسكيناً لكونِ الراءِ حرفَ تكرار، فكأنه توالى ضمَّتان بخلاف غيره. وقد تقدَّم تحريرُ هذا. وقال الشيخ[7]: «وفي مصحفِ أنس: «سيعذبهم» بالياء». وقد تقدم أن المصاحف كانت مهملةً من النَّقْط والضبط بالشكل فكيف يُقال هذا؟

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿وآخرون﴾**: نسقٌ على «منافقون» أي:

---

(١) انظر إعرابه للآية ٦٠ من سورة الأنفال. وانظر: الورقة ٤٣٢ أ.

(٢) لم أقف على نص صريح في «الإيضاح» يفيد ذلك.

(٣) انظر إعرابه للآيات ٩٤ من سورة الأنعام، ١٣، ٨٠ من سورة التوبة.

(٤) الآية ٤ من سورة الملك.

(٥) البحر ٥/٩٤.

(٦) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران حيث سكَّن أبوعمرو انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/٨١.

(٧) البحر ٥/٩٤.

وممن حولكم آخرون، أو ومن أهلِ المدينة آخرون. ويجوز أن يكون مبتدأ و «اعترفوا» صفتَه، والخبر قولُه «خلطوا».

قوله: «وآخَرَ» نسقٌ على «عملاً». قال الزمخشري(١): «فإن قلت: قد جُعِل كلُّ واحد منهما مخلوطاً فما المخلوط به؟ قلت: كلُّ واحدٍ مخلوطٌ ومخلوطٌ به، لأن المعنىٰ: خلط كل واحدٍ منهما بالآخر كقولك: «خَلَطْتُ الماء واللبن» تريد: خَلَطْتُ كلَّ واحد منهما بصاحبه، وفيه ما ليس في قولك: «خَلَطْتُ الماءَ باللبن» لأنك جَعَلْتُ الماءَ مخلوطاً واللبن مخلوطاً به. وإذا قلته بالواو جَعَلْتَ الماء واللبن مخلوطين ومخلوطاً بهما، كأنك قلت: خَلَطْتُ الماء باللبن واللبن بالماء». ثم قال: «ويجوز أن يكونَ مِنْ قولهم: «بِعْتُ الشاء: شاةً ودرهماً» بمعنى: شاة بدرهم» قلت: لا يريد أن الواو بمعنى الباء، وإنما هذا تفسيرُ معنى. وقال أبو البقاء(٢): «ولو كان بالباء جاز أن تقول: خلطْتُ الحِنْطة والشعير، وخلطت الحنطةَ بالشعير».

قوله: «عَسَىٰ اللَّـهُ» يجوز أن تكون الجملةُ مستأنفةً، ويجوز أن تكونَ في محل رفع خبراً لـ«آخرون»، ويكون قولُه: «خلطوا» في محلِّ نصبٍ على الحال، و «قد» معه مقدرةٌ أي: قد خلطوا. فتلخَّص في «آخرون» أنه معطوفٌ على «منافقون»، أو مبتدأٌ مخبر عنه بـ«خلطوا» أو الجملةِ الرجائية.

آ. (١٠٣) **قوله تعالى: ﴿مِنْ أموالهم﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ«خُذْ» و «مِنْ» تبعيضية. والثاني: أن تتعلق بمحذوف لأنها حالٌ مِنْ «صدقة» إذ هي في الأصل صفةٌ لها فلمَّا قُدِّمت نُصِبَتْ حالاً.

قوله: «تُطَهِّرهم وتُزَكِّيهم» يجوز أن تكونَ التاء في «تُطَهِّرهم» خطاباً

(١) الكشاف ٢/٢١٢.

(٢) الإملاء ٢/٢١.

للنبـي عليه السلام، وأن تكون للغَيْبة، والفاعل ضمير الصدقة. فعلى الأول تكونُ الجملةُ في محلّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «خذ». ويجوز أيضاً أن تكونَ صفةً لـ«صدقةً»، ولا بد حينئذ من حذف عائد تقديره تطهِّرهم بها، وحُذِف «بها» لدلالة ما بعده عليه. وعلى الثاني تكون الجملةُ صفةً لصدقة ليس إلا. وأما «وتُزَكّيهم» فالتاءُ فيه للخطاب لا غير لقوله «بها» فإن الضميرَ يعود على الصدقة فاستحالَ أن يعودَ الضمير مِنْ «تزكِّيهم» إلى الصدقة، وعلى هذا فتكون الجملةُ حالاً مِنْ فاعل «خُذْ» على قولنا إنَّ «تُطَهِّرهم» حال منها وإن التاء فيه للخطاب. ويجوز أيضاً أن تكون صفة إن قلنا إن «تطهِّرهم» صفةٌ، والعائدُ منها محذوفٌ.

وجَوَّز مكي[1] أن يكون «تُطَهِّرهم» صفةً لصدقة على أن التاء للغيبة، و«تُزَكِّيهم» حالاً من فاعل «خُذْ» على أن التاء للخطاب. وقد رَدُّوه عليه بأن الواوَ عاطفةٌ أي: صدقةً مطهِّرةً ومُزَكِّياً بها، ولو كان بغير واوٍ جاز. قلت: ووجهُ الفسادِ ظاهرٌ فإن الواوَ مُشَرِّكَةٌ لفظاً ومعنى، فلو كانت «وتزكيهم» عطفاً على «تُطَهِّرهم» لَلَزِمَ أن تكونَ صفةً كالمعطوف عليه، إذ لا يجوز اختلافُهما، ولكن يجوزُ ذلك على أن «تزكِّيهم» خبر مبتدأ محذوف، وتكون الواوُ للحال تقديره: وأنت تزكِّيهم. وفيه ضعفٌ لقلةِ نظيرِه في كلامهم.

فتلخَّص من ذلك أن الجملتين يجوز أن تكونا حالَيْن من فاعل «خُذْ» على أن تكونَ التاءُ للخطاب، وأن تكونا صفتين لصدقة، على أن التاء للغيبة، والعائد محذوفٌ من الأولى، وأن تكون «تطهِّرهم» حالاً أو صفةً، و«تزكِّيهم» حالاً على ما جَوَّزه مكي، وأن تكونَ «تزكِّيهم» خبرَ مبتدأ محذوف، والواوُ للحال.

---

(١) المشكل ١/٣٦٩.

وقرأ[1] الحسن: «تُطْهِرهم» مخفَّفاً مِنْ «أطهر» عَدَّاه بالهمزة.

قوله: «إنَّ صَلاتك» قرأ[2] الأخوان وحفص: «إنَّ صـلاتَكَ»، وفي هود[3]: «أصلاتك تأمُرك» بالتوحيد، والباقون: «إنَّ صلواتـك» «أصلواتُك» بالجمع فيهما وهما واضحتان، إلا أنَّ الصلاةَ هنا الدعاء وفي تِيْكَ العبادة.

والسَّكَنُ: الطمأنينة قال[4]:

٢٥٤٢ـ يا جارةَ الحيِّ ألَّا كنتِ لي سَكَناً إذليس بعضٌ من الجيران أَسْكَنني

ففَعَل بمعنى مفعول كالقَبْض بمعنىٰ المقبوض والمعنىٰ: يَسْكنون إليها. قال أبو البقاء[5]: «ولذلك لم يؤنِّثه» لكن الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل / لقوله [٤٥٤/أ] «لهم»، ولو كان كما قال لكان التركيب «سكنٌ إليها» أي مَسْكـون إليها، فقد ظهر أن المعنىٰ: مُسَكِّنة لهم.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿هو يَقْبَلُ﴾**: «هو» مبتدأ، و«يَقْبَلُ» خبره والجملةُ خبر أنَّ، وأنَّ وما في حيِّزها سادةٌ مَسَدَّ المفعولين أو مسدَّ الأول. ولا يجوز أن يكونَ «هو» فصلاً لأنَّ ما بعده لا يوهم الوصفيَّة، وقد تحرَّر مِنْ ذلك فيما تقدم.

وقرأ[6] الحسن ـ قال الشيخ[7]: وفي مصحف أُبـي ـ «ألم تعلموا» بالخطاب. وفيه احتمالات، أحدها: أن يكون خطاباً للمتخلِّفين الذين قالوا: ما هذه الخاصية التي اختصَّ بها هؤلاء؟ و[**الثاني**]: أن يكون التفاتاً من غير

---

(١) الشواذ ٥٤؛ البحر ٩٥/٥.
(٢) السبعة ٣١٧؛ الحجة ٣٢٢؛ البحر ٩٦/٥.
(٣) الآية ٨٧.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير الماوردي ١٦٣/٢؛ والبحر ٩٥/٥.
(٥) الإملاء ٢١/٢.
(٦) المحرر الوجيز ٢٦٧/٨؛ البحر ٩٦/٥. (٧) البحر ٩٦/٥.

إضمارِ قولٍ، والمرادُ التائبون. و[الثالث]: أن يكون على إضمارِ قولٍ أي: قل لهم يا محمد ألم تعلموا.

قوله: «عن عبادِه» متعلقٌ بـ «يَقْبَل»، وإنما تعدَّى بـ «عن» فقيل: لأنَّ معنى «مِنْ» ومعنى «عن» متقاربان. قال ابن عطية[1]: «وكثيراً ما يُتَوَصَّل في موضع واحد بهذه وبهذه نحو «لا صدقةَ إلا عن غني ومِنْ غني»، و «فعل ذلك فلانٌ مِنْ أَشَره[2] وبَطَره، وعن أَشَره وبَطَره». وقيل: لفظة «عن» تُشعر بِبُعْدٍ ما، تقول: «جلس عن يمين الأمير» أي مع نوعٍ من البعد. والظاهرُ أنَّ «عن» هنا للمجاوزة على بابها، والمعنى: يتجاوز عن عباده بقبول توبتهم، فإذا قلت: «أخذت العلم عن زيد»، فمعناه المجاوزةُ، وإذا قلت: منه فمعناه ابتداء الغاية.

قوله: «هو التَّواب» يجوز أن يكون فصلاً، وأن يكون مبتـدأ بخلافِ ما قبلَه.

آ. (١٠٦) **قوله تعالى: ﴿مُرْجَوْن﴾**: قرأ[3] ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وأبو بكر عن عاصم[4] «مُرْجَؤون» بهمزة مضمومة بعدها واو ساكنة. والباقون «مُـرْجَوْن» دون تلك الهمـزة، وهذا كقـراءتهم في الأحزاب[5]: «تُرْجِىء» بالهمزة، والباقون بدونـه. وهما لغتـان يقال: أَرْجَـأْته وأَرْجَيْتُـه كأَعْطيته. ويحتمل أن يكونا أصلين بنفسِهما، وأن تكونَ الياءُ بدلاً من الهمزة، ولأنه قد عُهِد تحقيقُها كثيراً كقَرَأْت وقَرَيْتُ، وتوضَّأْت وتوضَّيْت.

---

(١) المحرر ٨/٢٦٨.

(٢) الأَشَر: أشد البطر.

(٣) الحجة ٣٢٣؛ التيسير ١١٩؛ البحر ٥/٩٧.

(٤) في الأصل: «عن حفص»، وهو سهو.

(٥) الآية ٥١. وانظر: السبعة ٥٢٣.

قوله: «إمَّا يُعَذِّبُهم» يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ في محل رفع خبراً، و«مُرْجَوْن» يكون على هذا نعتاً للمبتدأ، ويجوز أن يكون خبراً بعد خبر، وأن يكونَ في محل نصبٍ على الحال أي: هم مُؤَخَّرون: إمَّا معذَّبين وإمَّا متوباً عليهم. و«إمَّا» هنا للشك بالنسبة إلى المخاطب، وإمَّا للإِبهام بالنسبة إلى أنه أَبْهَمَ على المخاطبين.

آ. (١٠٧) **قوله تعالى: ﴿والذين اتَّخذوا﴾**: قرأ نافع[١] وابن عامر: «الذين اتخذوا» بغير واو، والباقون بواو العطف. فأمَّا قراءةُ نافع وابن عامر فلموافقة مصاحفِهم، فإنَّ مصاحف المدينة والشام حُذفت منها الواوُ وهي ثابتةٌ في مصاحف غيرهم. و«الذين» على قراءة مَنْ أسقط الواوَ قبلها فيها أوجه، أحدها: أنها بدلٌ مِنْ «آخرون» قبلها. وفيه نظر لأن هؤلاء الذين اتخذوا مسجداً ضِراراً، لا يُقال في حَقِّهم إنهم مُرْجَوْن لأمر الله، لأنه يُروى في التفسير أنهم من كبار المنافقين كأبي عامر الراهب.

الثاني: أنه مبتدأ وفي خبره حينئذٍ أقوالٌ أحدها: أنه «أفَمَنْ أَسَّسَ بنيانَه» والعائد محذوفٌ تقديره: بنيانَه منهم. الثاني: أنه «لا يزال بنيانُهم» قاله النحاس[٢] والحوفي، وفيه بُعْدٌ لطول الفصل. الثالث: أنه «لا تقمْ فيه» قاله الكسائي. قال ابن عطية[٣]: «ويتجه بإضمارٍ: إمَّا في أول الآية، وإمَّا في آخرها بتقدير: لا تقم في مسجدهم». الرابع: أن الخبرَ محذوفٌ تقديرُه: معذَّبون ونحوه، قاله المهدوي.

الوجه **الثالث**[٤] أنه منصوبٌ على الاختصاص. وسيأتي هذا الوجهُ أيضاً في قراءة الواو.

---

(١) السبعة ٣١٨؛ الحجة ٣٢٣؛ البحر ٩٨/٥.

(٢) إعراب القرآن له ٤٠/٢. (٣) المحرر ٢٧٠/٨.

(٤) أي في إعراب «الذين»، والأول بدل، والثاني مبتدأ.

وأمَّا قراءةُ الواو ففيها ما تقدَّم[1]، إلا أنه يمتنع وجهُ البدل مِنْ «آخرون» لأجل العاطف. وقال الزمخشري[2]: «فإن قلت: «والذين اتخذوا» ما محلُّه من الإعراب؟ قلت: محلُّه النصب على الاختصاص، كقوله تعالى: «والمقيمين الصلاة[3]». وقيل: هو مبتدأ وخبرُه محذوفٌ معناه: فيمَنْ وَصَفْنا الذين اتخذوا، كقوله: «والسَّارقُ والسارقة»[4]، قلت: يريد على مذهب سيبويه[5] فإن تقديره: فيما يُتْلى عليكم السارق، فحذف الخبرَ وأبقى المبتدأَ كهذه الآية.

[٤٥٤/ب] قوله: «ضِراراً» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: / أنه مفعولٌ من أجله أي: مُضَارَّةً لإخوانهم. **الثاني**: أنه مفعولٌ ثان لـ «اتَّخذ» قاله أبو البقاء[6]. **الثالث**: أنه مصدر في موضع الحال من فاعل «اتخذوا» أي: اتخذوه مضارِّين لإخوانهم، ويجوز أن ينتصبَ على المصدرية أي: يَضُرُّون بذلك غيرهم ضِراراً، ومتعلَّقاتُ هذه المصادرِ محذوفةٌ أي: ضِراراً لإخوانهم وكفراً بالله.

قوله: «من قبل» فيه وجهان، أحدهما ــ وهو الذي لم يذكر الزمخشري[7] غيره ــ أنه متعلقٌ بقوله: «اتخذوا» أي: اتخذوا مسجداً مِنْ قبل أن ينافقَ هؤلاء. **والثاني**: أنه متعلقٌ بـ «حارب» أي: حارب مِنْ قبل اتِّخاذ هذا المسجد.

قوله: «ولَيَحْلِفُنَّ إنْ أَرَدْنا» لَيَحْلِفُنَّ: جوابُ قسم مقدر أي: والله

---

(١) أي في إعراب «الذين».
(٢) الكشاف ٢/٢١٤.
(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء.
(٤) الآية ٣٨ من سورة المائدة.
(٥) الكتاب ١/٧٢.
(٦) الإملاء ٢/٢٢.
(٧) الكشاف ٢/٢١٤.

ليحلِفُنَّ. وقوله: «إن أَرَدْنا» جوابٌ لقوله: «ليحلِفُنَّ» فوقع جوابُ القسم المقدر فعلَ قسم مجابٍ بقوله: «إنْ أَرَدْنا». و«إنْ» نافية ولذلك وقع بعدها «إلا». و«الحُسْنىٰ» صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ أي: إلا الخصلة الحسنى أو إلا الإرادةَ الحسنى. وقال الزمخشري[1]: «ما أَرَدْنا ببناء هذا المسجد إلا الخَصْلةَ الحسنى، أو إلا لإرادة[2] الحسنى وهي الصلاة». قال الشيخ[3]: «كأنه في قوله: «إلا الخصلة الحُسْنى» جعله مفعولاً، وفي قوله: «أو لإرادة الحسنى» جعله علةً فكأنه ضَمَّن «أراد» معنى قَصَد أي: ما قصدوا ببنائه لشيء من الأشياء إلا لإرادة الحسنى» قال: «وهذا وجهٌ متكلف».

آ. (١٠٨) **قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنها لام الابتداء. **والثاني**: أنها جوابُ قسمٍ محذوف، وعلى التقديرين فيكون «لَمَسْجِدٌ» مبتدأ، و«أُسِّس» في محل رفع نعتاً له، و«أحقُّ» خبره، والقائمُ مقامَ الفاعل ضميرُ المسجد على حذف مضاف أي: أُسس بنيانه[4].

«مِنْ أولِ» متعلقٌ به، وبه استدلَّ الكوفيون على أن «مِنْ» تكون لابتداء الغاية في الزمان، واستدلوا أيضاً بقوله:[5]

٢٥٤٣ـ مِنَ الصبحِ حتى تَطْلُعَ الشمسُ لا ترىٰ
مِن القوم إلا خارجيًّا مُسَوَّما

---

(١) الكشاف ٢/٢١٤.
(٢) الكشاف: الإرادة.
(٣) البحر ٥/٩٩.
(٤) هذا وهم من المؤلف، فقد اختلط عليه هذا الموضع بالآية التالية: أَسَّسَ بنيانه.
(٥) البيت للحصين بن الحمام، وهو في المفضليات ٦٥ برواية مختلفة؛ ورصف المباني ٣٢١؛ والمقرب ١/١٩٨؛ والخزانة ٣/٣٢٣. والخارجيُّ من الخيل: الجواد في غير نسب تقدم له، والمسوم: الذي عليه علامة يُعرف بها.

وقـولـه: [1]

٢٥٤٤ـ تُخُيِّرْن مِنْ أزمانِ يومِ حَليمةٍ إلى اليوم قد جُرِّبْن كلَّ التجاربِ

وتأوَّله البصريون على حذف مضاف أي: من تأسيس أول يوم، ومن طلوع الصبح، ومن مجيء أزمان يوم. قال أبو البقاء[2]: «وهذا ضعيفٌ، لأن التأسيس المقدر ليس بمكانٍ حتى تكون «مِنْ» لابتداء غايته. ويدلُّ على جواز ذلك قوله: «لله الأمرُ مِنْ قبلُ ومن بعدُ»[3]، وهو كثير في القرآن وغيره»، قلت: البصريون إنما فَرُّوا مِنْ كونها لابتداء الغاية في الزمان، وليس في هذه العبارة ما يقتضي أنها لا تكون إلا لابتداء الغاية في المكان حتى يُرَدَّ عليهم بما ذُكِر، والخلافُ في هذه المسألة قويٌّ، ولأبي علي فيها كلام طويل. وقال ابن عطية[4]: «ويَحْسُنُ عندي أن يُسْتغنىٰ عن تقدير، وأن تكون «مِنْ» تجرُّ لفظة «أول» لأنها بمعنى البداءة كأنه قال: مِنْ مبتدأ الأيام، وقد حُكي لي هذا الذي اخترته عن بعض أئمة النحو».

وقوله: «أحقُّ» ليس للتفضيل بل بمعنى حقيق، إذ لا مفاضلةَ بين المسجدَيْن، و «أن تقوم» أي: بأن تقوم، والتاء لخطاب الرسول عليه السلام، و «فيه» متعلقٌ به.

قوله: «فيه رجالٌ» يجوز أن يكونَ «فيه» صفةً لمسجد، و «رجال» فاعل، وأن يكونَ حالاً من الهاء في «فيه»، و «رجالٌ» فاعلٌ به أيضاً، وهذان أولى من حيث إن الوصف بالمفرد أصل، والجارُّ قريبٌ من المفرد. ويجوز أن يكون

---

(١) البيت للنابغة، وهو في ديوانه ٦٠؛ وابن يعيش ١٢٨/٥؛ والعيني ٢٧٠/٣؛ والتصريح ٨/٢.
(٢) الإملاء ٢٢/٢.
(٣) الآية ٤ من سورة الروم، ولم ترد في مطبوعة الإملاء.
(٤) المحرر ٢٧٥/٨.

«فيه» خبراً مقدماً، و«رجال» مبتدأ مؤخر. وفي هذه الجملة أيضاً ثلاثة أوجه، أحدها: الوصفُ، **والثاني**: الحالُ على ما تقدم، **والثالث**: الاستئنافُ.

وقرأ عبدالله[1] بن زيد «فيهِ» بكسر الهاء، و«فيهُ» الثانية بضمها وهو الأصل، جَمَعَ بذلك بين اللغتين، وفيه أيضاً رفعُ توهُّمِ التوكيد، ورفعُ توهُّمِ أن «رجالاً» مرفوع بـ«تقوم».

وقوله: «يحبُّون» صفة لـ«رجال» وأن [يتطهروا] مفعول به. وقرأ[2] طلحة بن مصرف والأعمش «يَطَّهَّرُوا» بالإدغام، وعلي[3] بن أبي طالب «المتطهِّرين» بالإظهار، عكس قراءات الجمهور في اللفظتين.

آ. (١٠٩) **قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّس بنيانَه﴾**: قرأ[4] نافع وابن عامر: «أُسِّس» مبنياً للمفعول، «بنيانُه» / بالرفع لقيامه مقام الفاعل. والباقون [٤٥٥/أ] «أَسَّس» مبنياً للفاعل «بنيانه» مفعول به، والفاعل ضمير مَنْ. وقرأه عمارة[5] ابن عائذ الأول مبنياً للمفعول، والثاني مبنياً للفاعل، و«بنيانُه» مرفوع على الأولى ومنصوب على الثانية لِما تقدم. وقرأ نصر بن علي ونصر بن عاصم «أُسُسُ بنيانِه». وقرأ أبو حيوة والنصران[6] أيضاً «أساسُ بنيانِه» جمع أُسّ، وروي عن نصر بن عاصم أيضاً «أَسُّ» بهمزة مفتوحة وسين مشددة مضمومة. وقرىء «إساس» بالكسر وهي جموع أضيفت إلى البنيان. وقرىء «أساس» بفتح

---

(١) البحر ٥/٩٩، وهو عبدالله بن زيد المكي، روى عن ابن كثير وروى عنه عبيد ابن عقيل، ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء ١/٤١٩.

(٢) البحر ٥/١٠٠.

(٣) البحر ٥/١٠٠.

(٤) السبعة ٣١٨؛ الحجة ٣٢٣؛ الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١٠٠.

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) أي نصر بن عاصم ونصر بن علي. والثاني هو أبو عمرو الجهضمي الحافظ، روى عن شبل بن عباد، توفي سنة ٢٥٠. انظر: طبقات القراء ٢/٣٣٨.

الهمزة، و «أُسّ» بضم الهمزة وتشديد السين، وهما مفردان أضيفا إلى البنيان. ونقل صاحب كتاب «اللوامح» فيه «أَسَسُ» بالتخفيف ورفع السين، «بنيانِه» بالجر، فَأَسَسٌ مصدر أسَّ يؤسُّه أَسَساً وأسًّا فهذه عشر قراءات.

والأُسُّ والأساس القاعدة التي بُني عليها الشيء، ويقال: «كان ذلك على أُسِّ الدهر[1]» كقولهم: «على وجه الدهر»، ويقال: أَسَّ مضعَّفاً أي: جَعَلَ له أساساً، وآسَسَ بزنة فاعَل.

والبُنْيان فيه قولان، أحدهما: أنه مصدر كالغفران والشكران، وأُطْلِق على المفعول كالخَلْق بمعنى المخلوق. **والثاني**: أنه جمعٌ وواحدُه بُنْيانة قال الشاعر:[2]

٢٥٤٥ـ كبُنْيانةِ القاريِّ مَوْضِعُ رَحْلِها ... وآثارُ نَسْعَيْها مِنَ الدَّقِّ أَبْلَقُ

يعنون أنه اسم جنس كقمح وقمحة.

قوله: «على تقوىٰ» يجوز فيها وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بنفس «أَسَّس» فهو مفعوله في المعنى. **والثاني**: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من الضميرِ المستكنِّ في «أَسَّسَ» أي: قاصداً ببنيانه التقوى، كذا قدَّره أبو البقاء[3].

---

(١) من كلام العرب، يعنون به على قِدَم الدهر. انظر: اللسان: أسس.

(٢) البيت لأوس بن حجر وليس في ديوانه؛ والحجة للفارسي (خ) ٣/١٣٠؛ وابن عطية ٨/٢٧٨؛ والبحر ٥/١٠٠. والقاريّ: من يجمع الماء في الحوض، وساكن القرى، وأعلى السنام. وآثار نسعيها عنى به آثار سير عريض طويل تُشَدُّ به الرِّحال. والأبلق: لون فيه سواد وبياض.

(٣) الإملاء ٢/٢٢.

وقرأ[1] عيسى بن عمر «تقوىً» منونة. وحكى هذه القراءة سيبويه[2]، ولم يَرْتَضِها الناسُ لأنَّ ألفها للتأنيث فلا وَجْهَ لتنوينها. وقد خرَّجها الناسُ على أن تكونَ ألفُها للإلحاق، قال ابن جني[3]: «قياسُها أن تكونَ ألفُها للإلحاق كأَرْطى»[4].

قوله: «خيرٌ» خبر المبتدأ. والتفضيل هنا باعتبار معتقدِهم. و «أم» متصلة، و «من» الثانية عطف على «مِنْ» الأولى، و «أَسَّس بنيانه» كالأول.

قوله: «على شَفَا جُرُف» كقوله: «على تقوى» في وجهيه. والشَّفا تقدم في آل عمران[5]. وقرأ حمزة[6] وابن عامر وأبو بكر عن عاصم «جُرْفٍ» بسكون الراء والباقون بضمها، فقيل: لغتان. وقيل: الساكن فرعٌ على المضموم نحو: عُنْق في عُنُق وطُنْب في طُنُب. وقيل بالعكس كعُسُر ويُسُر. والجُرُف: البِئْر التي لم تُطْوَ. وقيل: هو الهُوَّةُ وما يَجْرُفُه السَّيْلُ من الأودية قاله أبو عبيدة[7]. وقيل: هو المكان الذي يأكله الماء فيَجْرُفه أي يَذْهب به. ورَجُلٌ جِرَاف أي: كثير النكاح كأنه يَجْرُفُ في ذلك العَمَلِ، قاله الراغب[8].

قوله: «هارٍ» نعت لجُرُفٍ. وفيه ثلاثة أقوال، أحدها: ــ وهو المشهور ــ أنه مقلوبٌ بتقديمِ لامه على عينه، وذلك أنَّ أصلَه: هاوِرٌ أو هايِرٌ بالواو والياء

---

(١) الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١٠٠.

(٢) ليست هذه الحكاية في كتابه، وإنما حكاها ابن جني عن جعفر بن علي عن الفضل ابن الحباب عن محمد بن سلام عن سيبويه. انظر: المحتسب ١/٣٠٤.

(٣) المحتسب ١/٣٠٤.

(٤) الأرطى: ضرب من الشجر.

(٥) آل عمران آ ١٠٣.

(٦) السبعة ٣١٨؛ البحر ٥/١٠٠؛ الحجة ٣٢٤.

(٧) المجاز ١/٢٦٩.

(٨) المفردات ٩١.

لأنه سُمع فيه الحرفان. قالوا: هار يَهُور فانْهارَ، وهار يَهير. وتَهَوَّر البناء وتَهَيَّر، فقُدِّمت اللام وهي الراء على العين ـ وهي الواو أو الياء ـ فصار كغازٍ ورامٍ، فأُعِلَّ بالنقص كإعلالهما فوزنه بعد القلب فالِع، ثم تَزِنُه بعد الحذف بـ فالٍ.

الثاني: أنه حُذِفَتْ عينُه اعتباطاً أي لغير موجَبٍ، وعلى هذا فيجري بوجوه الإعراب على لامه، فيُقال: هذا هارٌ ورأيت هاراً ومررت بهارٍ، ووزنُه أيضاً فال.

والثالث: أنه لا قلبَ فيه ولا حذف وأنَّ أصله هَوِر أو هَيِر بزنة كَتِف، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقُلِب ألفاً فصار مثل قولهم: كبشٌ صافٌ، أي: صَوِف أو يومٌ راحٌ، أي: رَوِح. وعلى هذا فتحرَّك بوجوه الإعراب أيضاً كالذي قبله كما تقول: هذا بابٌ ورأيت باباً ومررت ببابٍ. وهذا أعدل الوجوه لاستراحته من ادِّعاء القلب والحذف اللذين هما على خلاف الأصل، لولا أنه غير مشهور عند أهل التصريف. ومعنى «هار»، أي: ساقط متداعٍ مُنْهار.

قوله: «فانهارَ» فاعلُه: إمَّا ضميرُ البنيان ـ والهاء في به على هذا ضمير المؤسس الباني، أي: فسقط بنيان الباني على شفا جُرُفٍ هار ـ وإما ضمير الجُرُف، أي: فسقط الشَّفا أو سَقَطَ الجُرُف. والهاء في «به» للبنيان. ويجوز أن / يكون للباني المؤسس، والأَوْلى أن يكون الفاعلُ ضميرَ الجرف، لأنه يلزم مِنْ انهيارِه انهيارُ الشَّفَا والبنيان جميعاً، ولا يلزم من انهيارِهما أو انهيارِ أحدهما انهيارُه. والباء في «به» يجوز أن تكونَ المعدِّيَة، وأن تكونَ التي للمصاحبة. وقد تقدَّم لك خلافٌ أولَ هذا الموضوع: أن المعدِّيَةَ عند بعضهم تَسْتلزم المصاحبةَ. وإذا قيل إنها للمصاحبة هنا فتتعلقُ بمحذوفٍ لأنها حال، أي: فانهار مصاحباً له. [٤٥٥/ب]

آ. (١١٠) **وقوله تعالى: ﴿بنيانُهم﴾**: يحتمل أن يكونَ مصدراً على حاله، أي: لا يزال هذا الفعل الصادر منهم. ويحتمل أن يكونَ مراداً به

المبني، وحينئذٍ يُضْطَرُّ إلى حذف مضاف، أي: بناء بنيانهم لأن المبنيَّ ليس ريبةً، أو يُقَدَّر الحذف من الثاني، أي: لا يزال مبنيُّهم سببَ ريبة. وقوله: «الذي بَنَوا» تأكيدٌ دَفْعاً لوَهْم مَنْ يتوهَّم أنهم لم يَبْنُوا حقيقة وإنما دَبَّروا أموراً، مِنْ قولهم: «كم أبني وتهدمُ»، وعليه قوله:[1]

٢٥٤٦ـ متى يبلغُ البُنيانُ يوماً تمامَه إذا كنت تَبْنِيه وغيرك يَهْدِم

قوله: «إلا أنْ تَقَطَّع» المستثنى منه محذوفٌ والتقدير: لا يزال بنيانُهم ريبةً في كل وقت إلا وقتَ تقطيعِ قلوبهم، أو في كل حال إلا حالَ تقطيعها. وقرأ[2] ابن عامر وحمزة وحفص «تَقَطَّع» بفتح التاء، والأصل: تتقطع بتاءَيْن فحُذفت إحداهما. وقرأ الباقون «تُقَطَّع» بضمِّها، وهو مبني للمفعول مضارع قَطَّع بالتشديد. وقرأ أُبَيّ «تَقْطَع» مخففاً مِنْ قطع. وقرأ الحسن ومجاهد وقتادة ويعقوب «إلى أن» بإلى الجارة وأبو حَيْوة كذلك. وهي قراءةٌ واضحةٌ في المعنى، إلا أن أبا حيوة قرأ «تُقَطِّع» بضم التاء وفتح القاف وكسر الطاء مشددةً، والفاعلُ ضميرُ الرسول. «قلوبَهم» نصباً على المفعول، والمعنى بذلك أنه يقتلهم ويتمكَّن منهم كلَّ تمكُّن. وقيل: الفاعلُ ضمير الرِّيبة، أي: إلى أن تَقْطَع الرِّيبةُ قلوبَهم. وفي مصحف عبدالله «ولو قُطِّعَتْ». وبها قرأ أصحابُه، وهي مخالفةٌ لسوادِ مصاحف الناس.

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿بأنَّ لهم﴾**: متعلقٌ بـ «اشترى»، ودخلت الباءُ هنا على المتروك على بابها، وسَمَّاها أبو البقاء[3] باء المقابلة كقولهم باء العوض. وقرأ عمر بن الخطاب «بالجنة»[4].

---

(١) لم أقف عليه على كثرة تداوُلِه.
(٢) السبعة ٣١٩؛ الحجة ٣٢٤؛ البحر ١٠١/٥؛ الشواذ ٥٥.
(٣) الإملاء ٢٣/٢.
(٤) البحر ١٠٢/٥.

قوله: «يُقاتِلون» يجوز أن يكونَ مستأنفاً، ويجوز أن يكونَ حالاً. وقال الزمخشري[1]: «يقاتلون» فيه معنى الأمر، كقوله تعالى: «تجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم»[2]. قلت: وعلى هذا فيتعيَّنُ الاستئناف، لأن الطلب لا يقع حالاً. وقد تقدَّم الخلاف في «فيَقتلون ويُقتلون» في آل عمران[3].

قوله: «وَعْداً» منصوبٌ على المصدر المؤكد لمضمون الجملة لأنَّ معنى «اشترى» معنى وعدهم بذلك فهو نظير «هذا ابني حقاً». ويجوز أن يكونَ مصدراً في موضع الحال، وفيه ضعف. و«حقاً» نعت له، و«عليه» حالٌ مِنْ «حقاً» لأنه في الأصل صفةٌ لو تأخَّرَ.

قوله: «في التوراة» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلق بـ«اشترىٰ» وعلى هذا فتكونُ كل أمة قد أُمِرت بالجهاد ووُعِدت عليه الجنة. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف لأنه صفةٌ للوعد، أي: وعداً مذكوراً وكائناً في التوراة، وعلى هذا فيكون الوعد بالجنة لهذه الأمة مذكوراً في كتب الله المُنَزَّلَة. وقال الزمخشري[4] في أثناءِ كلامه: «لا يجوز عليه قبيحٌ قط»، قال الشيخ[5]: «استعمل «قط» في غير موضوعه؛ لأنه أتىٰ به مع قوله: «لا يجوز عليه» و«قط» ظرفٌ ماضٍ؛ فلا يعمل فيه إلا الماضي»، قلت: ليس المراد هنا زمناً[6] بعينه.

وقوله: «فاستبشِروا» فيه التفاتٌ من الغَيْبَة إلى الخطاب لأنَّ في

---

(١) الكشاف ٢/٢١٦.
(٢) الآية ١١ من سورة الصف.
(٣) انظر إعرابه للآية ١٩٥، قرأ حمزة والكسائي هنا بالمجهول ثم المعلوم، وقرأ الباقون بالعكس. السبعة ٣١٩.
(٤) الكشاف ٢/٢١٦.
(٥) البحر ٥/١٠٣.
(٦) الأصل: زمن وهو سهو.

خطابهم بذلك تشريفاً لهم، واستفعل هنا ليس للطلب، بل بمعنى أفعل كاستوقد وأوقد. وقوله: «الذي بايعتم به» توكيدٌ كقوله: «الذي بَنَوا»[1] لينصَّ لهم على هذا البيعِ بعينه.

آ. (١١٢) **قوله تعالى: ﴿التائبون﴾**: فيه خمسةُ أوجه، أحدها: أنهم مبتدأً، وخبره «العابدون»، وما بعده أوصاف أو أخبار متعددة عند مَنْ يرىٰ ذلك. الثاني: أنَّ الخبر قوله: «الآمرون». الثالث: أنَّ الخبر محذوف، أي: التائبون الموصوفون بهذه الأوصاف من أهل الجنة، ويؤيده قولُه: «وبَشِّر المؤمنين»، وهذا عند مَنْ يرى أن هذه الآية منقطعةٌ مما قبلها[2]، وليست شرطاً في المجاهدة، وأمَّا مَنْ زعم أنها شرط في المجاهدة كالضحاك وغيره فيكون إعراب التائبين خبر مبتدأ محذوف، أي: هم التائبون، وهذا من باب قطع النعوت، وذلك أن هذه الأوصافَ عند هؤلاء القائلين من صفات المؤمنين في قوله تعالىٰ: [«اشترىٰ] من المؤمنين»[3] / ويؤيد ذلك قراءة أُبَيّ [٤٥٦/أ] وابن مسعود والأعمش[4] «التائبين» بالياء. ويجوز أن تكونَ هذه القراءةُ على القطع أيضاً، فيكونَ منصوباً بفعل مقدر. وقد صَرَّح الزمخشري[5] وابن عطية[6] بأن التائبين في هذه القراءةِ نعتٌ. الخامس: أن «التائبون» بدل من الضمير المتصل[7] في «يقاتلون».

ولم يذكر لهذه الأوصافِ متعلَّقاً، فلم يَقُلْ: التائبون مِنْ كذا، ولا العابدون

---

(١) من الآية ١١٠ من سورة التوبة «لا يزال بنيانهم الذي بنوا ريبة».
(٢) الأصل: «مقتطعة مما قبله» والتصحيح من ش.
(٣) أول الآية ١١١ من سورة التوبة.
(٤) الشواذ ٥٥؛ والبحر ٥/١٠٤.
(٥) الكشاف ٢/٢١٦.
(٦) المحرر ٨/٢٨٥.
(٧) في الأصل «المستتر» وهو سهو.

لله لفَهْمِ ذلك إلا صيغتي الأمر والنهي مبالغةً في ذلك، ولم يأتِ بعاطفٍ بين هذه الأوصاف لمناسبتها لبعضِها إلا في صيغتي الأمر والنهي لتبايُن ما بينهما، فإن الأمرَ طلبُ فعل والنهيَ طلبُ تَرْكٍ أو كفٍّ، وكذا «الحافظون» عَطفَه وذَكَر متعلَّقه. وأتى بترتيبِ هذه الصفاتِ في الذِّكْر على أحسنِ نَظْمٍ وهو ظاهر بالتأمُّل، فإنه قَدَّم التوبةَ أولاً ثم ثَنَّى بالعبادة إلى آخره. وقيل: إنما دخلت الواوُ لأنها واوُ الثمانية، كقوله: «وثامنهُم كلُبهم»[1]. وقوله: «وفُتِحت أبوابُها»[2] لَمَّا كان للجنة ثمانية أبواب أتى معها بالواو. قال أبو البقاء[3]: «إنما دخلت الواو في الصفة الثامنة إيذاناً بأن السبعة عندهم عددٌ تام، ولذلك قالوا: «سبع في ثمانية»، أي: سبع أذرع في ثمانية أشبار، وإنما دَلَّت الواوُ على ذلك لأن الواو تُؤْذن بأنَّ ما بعدها غير ما قبلها، ولذلك دَخَلَت في باب عطفِ النَّسق»، قلت: وهذا قولٌ ضعيفٌ جداً لا تحقيقَ له.

آ. (١١٣) **وقوله تعالى: ﴿ولو كانوا أولي قربىٰ﴾**: كقوله: «أَعْطوا السائلَ ولو على فرس»[4]، وقد تقدَّم ما في ذلك، وأنها حالٌ معطوفةٌ على حال مقدرة.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿وَعَدَها إياه﴾**: اختُلِف في الضمير المرفوع والمنصوبِ المنفصل فقيل: ـ وهو الظاهر ـ إن المرفوع يعود على إبراهيم، والمنصوبَ على أبيه، يعني أن إبراهيم كان وعد أباه أن يستغفرَ له. ويؤيد هذا قراءةُ[5] الحسن وحماد الراوية[6] وابن السَّميفع وأبي نهيك ومعاذ القارىء

---

(١) الآية ٢٢ من الكهف.

(٢) الآية ٧١ من سورة الزمر «حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها».

(٣) الإملاء ٢/٢٣.

(٤) رواه الموطأ في الصدقة ٣ (٢/٩٩٦).

(٥) الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١٠٥.

(٦) حماد بن سابور أو ميسرة. من أعلم الناس بأيام العرب وأشعارها. رُمِيَ بالزندقة ونحل الشعر توفي سنة ١٥٥. انظر: نزهة الألباء ٤٣؛ الخزانة ٤/١٢٩؛ الأعلام ٢/٢٧١.

«وعدها أباه»، بالباء الموحدة. وقيل: المرفوع لأبي إبراهيم والمنصوب لإبراهيم، وفي التفسير أنه كان وَعَدَ إبراهيمَ أنه يؤمن، فبذلك طَمِع في إيمانه.

والْأَوَّاه: الكثير التأوُّه، وهومَنْ يقول: أَوَّاه، وقيل: مَنْ يقول أوَّه، وهو أَنْسَبُ لأن أَوَّهَ بمعنى أتوجع، فالأوَّاه فعَّال، مثالُ مبالغة من ذلك، وقياسُ فعلِه أن يكون ثلاثياً لأن أمثلة المبالغة إنما تَطَّرد في الثلاثي. وقد حكى قطرب فعله ثلاثياً فقال: يقال آهَ يَـؤُوه كقام يقوم، أَوْهاً. وأنكر النحويون هذا القول على قطرب، وقالوا: لا يُقال مِنْ أَوَّه بمعنى الوَجَع فعلٌ ثلاثي، إنما يقال: أوَّه تأْويهاً، وتأوَّه تَأَوُّهاً. قال الراجز[1]:

٢٥٤٧ـ فـأَوَّه الراعي وضَـوْضَىٰ أَكْلُبُه

وقال المثقب العبدي[2]:

٢٥٤٨ـ إذا ما قُمْتُ أَرْحَلُها بليلٍ تأوَّهُ آهَةَ الرجلِ الحزينِ

وقال الزمخشري[3]: «أَوَّاه فَعَّال مِنْ أَوَّه كـ لأَّل من اللؤلؤ، وهو الذي يُكثر التأوُّه»، قال الشيخ[4]: «وتشبيهه أوَّاه مِنْ أوَّه كـ لأَّل من اللؤلؤ ليس بجيدٍ، لأنَّ مادةَ أوَّه موجودة في صورة أواه، ومادة «لؤلؤ» مفقودةٌ في لأل لاختلاف التركيب إذ «لأل» ثلاثي، و«لؤلؤ» رباعي، وشرط الاشتقاق التوافق في الحروف الأصلية». قلت: لأَّل ولؤلؤ كلاهما من الرباعي المكرر، أي: إن

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في تفسير الطبري ١٤/٥٣٥؛ والبحر ٥/٨٨، وضوضىٰ: صاحت.

(٢) ديوانه ٢٩؛ المفضليات ٥٨٦؛ ومجاز القرآن ١/٢٧٠، واللسان: أوه؛ وتفسير الطبري ١٤/٥٣٤، والمثقب يذكر ناقته فهي تحنّ إلى ديارها.

(٣) الكشاف ٢/٢١٧.

(٤) البحر ٥/١٠٦.

الأصل لام وهمزة، ثم كرَّرْنا، غاية ما في الباب أنه اجتمع الهمزتان في لأَّل فأُدْغمت أولاها في الأخرىٰ، وفُرِّق بينهما في: «لؤلؤ».

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿اتَّبعوه﴾**: يجوز فيه وجهان أحدهما: أنه اتِّباعٌ حقيقي، ويكون عليه السلام خَرَج أولاً وتبعه أصحابه، وأن يكون مجازاً، أي: اتبعوا أمرَه ونَهْيَه، وساعةُ العُسْرة عبارةً عن وقتِ الخروج إلى الغزو، وليس المرادُ حقيقةَ الساعة بل كقولهم: يوم الكُلاب[1]، وعشيةَ قارعْنَا جُذام[2]، فاستعيرت السَّاعة لذلك كما استعير الغداة والعشية في قوله[3]:

٢٥٤٩ـ غَدَاةَ طَفَتْ عَلْماءِ بكرُ بنُ وائلٍ ....

[وقولـه][4]:

٢٥٥٠ـ .... عشيـة قارَعْنـا جُذَام وحميـرا

[وقولـه][5]:

٢٥٥١ـ إذا جاء يوماً وارثي يبتغي الغنىٰ ....

---

(١) الكلاب: اسم ماء كانت عنده وقعة العرب. اللسان: كلب.

(٢) جذام: قبيلة من اليمن تنزل بجبال حِسْمَى. اللسان: جذم.

(٣) البيت لقطري بن الفجاءة. وعجزه:

وعُجْنـا صدورَ الخيـل نحو تميم

وهو في ابن يعيش ١٠/١٤٥؛ وشواهد الشافية ٤٩٨؛ وأمالي الشجري ١/٩٧.
وعُـجْتُ البعير: عطفتُ رأسه بالزمام.

(٤) البيت لزفر بن الحارث وصدره:

وكنا حَسِبنا كـل بيضاءَ شحمـةً

وهو في العيني ٢/٣٨٢؛ والتصريح ١/٢٤٩.

(٥) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ٤٦، وعجزه:

يجِدْ جُمْعَ كفٍ غيرِ مَلأىٰ ولا صِفْرِ

وهو في شواهد الكشاف ٤/٤٠٥.

قوله: «كاد يَزَيغ»، قرأ[1] حمزة وحفص عن عاصم «يزيغ» بالياء من تحت، والباقون بالتاء من فوق. فالقراءةُ الأولى تحتمل أن يكونَ اسمُ «كاد» ضميرَ الشأن، و«قلوب» مرفوعٌ بيزيغ، والجملةُ في محلِّ نصبٍ خبراً لها، وأن يكونَ اسمُها ضميرَ القوم، أو الجمع الذي دلَّ عليه ذِكْرُ المهاجرين والأنصار، ولذلك قَدَّره أبو البقاء[2] وابنُ عطية:[3] «من بعد كاد القوم»[4]، وقال الشيخ[5] في هذه القراءةِ: «فيتعيَّن أن يكون في «كاد» ضميرُ الشأن وارتفاعُ «قلوب» بيزيغ لامتناعِ أن يكون «قلوب» اسمَ كاد، و«يزيغ» في موضع الخبر، لأنَّ النيةَ به التأخير، / ولا يجوز: مِنْ بعد كاد قلوب يزيغ بالياء». قلت: [٤٥٦/ب] لا يتعين ما ذكر في هذه القراءة لِما تقدَّم لك من أنه يجوز أن يكونَ اسمُ كاد ضميراً عائداً علىٰ الجمع أو القوم، والجملةُ الفعلية خبرها، ولا محذور يمنع من ذلك. وقـوله: «لامتناع أن يكون «قلوب» اسم كاد»، يعني أنَّا لو جَعَلْنا «قلوب» اسمَ «كاد» لَزِم أن يكون «يزيغ» خبراً مقدماً فيلزم أن يرفعَ ضميراً عائداً على «قلوب»، ولو كان كذلك لَلَزِم تأنيثُ الفعل لأنه حينئذٍ مسندٌ إلى ضمير مؤنث مجازي؛ لأن جمعَ التكسير يجري مجرى المؤنثة مجازاً.

وأمَّا قراءة التاء من فوق فتحتمل أن يكون في «كاد»، ضميرُ الشأن، كما تقدم، و«قلوب» مرفوعٌ بتزيغ، وأُنِّث لتأنيث الجمع، وأن يكون «قلوب» اسمَها، و«تزيغ» خبر مقدم ولا محذورَ في ذلك، لأن الفعلَ قد أُنِّث. قال

---

(١) السبعة ٣١٩؛ الحجة ٣٢٥؛ البحر ١٠٩/٥.

(٢) الإملاء ٢٣/٢.

(٣) المحرر ٢٩٤/٨.

(٤) أي فكأنه قال: من بعد ما كاد القوم يزيغ قلوب فريق منهم.

(٥) البحر ١٠٩/٥.

الشيخ[1]: «وعلى كلٍّ واحدٍ من هذه الأعاريب الثلاثة[2] إشكال على ما تقرر في علمِ النحو مِنْ أنَّ خبرَ أفعالِ المقاربة لا يكون إلا مضارعاً رافعاً ضمير اسمها[3]، فبعضهم أطلق وبعضهم قيَّد بغير «عسى» من أفعال المقاربة، ولا يكون سببيّاً[4]، وذلك بخلاف «كان» فإن خبرها[5] يرفع الضمير[6] والسببي لاسم كان[7]، فإذا قدَّرْنا فيها ضميرَ الشأن[8] كانت الجملةُ في موضع نصب على الخبر، والمرفوعُ ليس ضميراً يعود على اسم «كاد» بل ولا سببيّاً له. وهذا يلزم في قراء التاء أيضاً. وأمَّا توسيط[9] الخبرِ فهو مبنيٌّ على جواز مثل هذا التركيب في مثل «كان يقوم زيد» وفيه خلافٌ والصحيحُ المنع. وأمَّا الوجهُ الأخير[10] فضعيف جداً من حيث أضمر في «كاد» ضميراً ليس له على مَنْ يعود إلا بتوهم، ومن حيث يكون خبر «كاد» رافعاً سبباً»[11].

قلت: كيف يقول: «والصحيح المنـعُ» وهذا التركيب موجود في القرآن

---

(١) البحر ١٠٩/٥.

(٢) هذه الأعاريب تشمل القراءتين وهي:

(أ) يضمر في كاد ضمير الشأن، وقلوب فاعل «يزيغ».

(ب) قلوب اسم كاد ويزيغ الخبر.

(ج) اسم كاد ضمير مستتر يعود على المفهوم مما تقدم.

(٣) نحو: كاد زيد يصل.

(٤) فلا يقال: كاد علي ينجح أخوه.

(٥) الأصل: «اسمها» وهو سهو.

(٦) نحو: كان علي يشرب.

(٧) نحو: كان علي يضرب أبوه بكراً، فقد رفع خبرُها وهو يضرب سبباً لاسمها أي مشتمل على ضميره لأن الهاء في «أبوه» تعود على علي.

(٨) على الإعراب الأول الذي يتوجه على قراءة الياء وهو الإشكال الذي أراده.

(٩) وهو الإعراب الثاني الذي يتوجه على قراءة التاء.

(١٠) وهو الإعراب الثالث الذي يتوجه على قراءة التاء.

(١١) لأن التقدير: من بعد ما كاد القوم تزيغ قلوب فريق منهم.

كقولِهِ تعالىٰ: «ما كان يصنع فرعون»[١]، و«كان يقول سفيهُنا»[٢]، وفي قول امرىء القيس[٣]:

٢٥٥٢ـ وإن تَكُ قد ساءَتْكِ مني خَليقةٌ ....

فهذا التركيبُ واقعٌ لا محالةَ، وإنما اختلفوا في تقديره: هل من باب تقديم الخبر أم لا؟ فَمَنْ مَنَعَ لأنه[٤] كباب المبتدأ والخبر، والخبرُ الصريح متى كان كذلك امتنع تقديمُه على المبتدأ لئلا يلتبسَ بباب الفاعل، فكذلك بعد نَسْخِه. ومن أجاز فلأَمْنِ اللبس.

ثم قال الشيخ[٥]: «ويُخَلِّصُ من هذه الإشكالات اعتقادُ كونِ «كاد» زائدة، ومعناها مرادٌ، ولا عملَ لها إذ ذاك في اسمٍ ولا خبر، فتكون مثل «كان» إذا زِيْدَتْ، يُراد معناها ولا عملَ لهـا، ويؤيد هـذا التأويـلَ قراءةُ ابن مسعود «من بعد ما زاغَتْ»، بإسقاط كاد. وقد ذهب الكوفيون إلى زيادتها في قوله تعالىٰ: «لم يكدْ يَراها»[٦]، مع تأثُّرِها بالعاملِ وعملِها في ما بعدها، فأحرى أن يُدَّعَىٰ زيادتُها وهي ليسَتْ عاملةً ولا معمولة». قلت: زيادتُها أباه الجمهور، وقال به من البصريين الأخفش[٧]، وجَعَلَ منه «أكاد أُخْفيها»[٨]. وتقدم الكلامُ على ذلك في أوائلِ هذا الكتاب[٩].

---

(١) الآية ١٣٧ من سورة الأعراف.
(٢) الآية ٤ من سورة الجن.
(٣) تقدم برقم ٩٠٠.
(٤) لعل الصواب: فلأنه.
(٥) البحر ٥/١٠٩.
(٦) الآية ٤٠ من سورة النور.
(٧) معاني القرآن له ٣٠٤.
(٨) الآية ١٥ من سورة طه.
(٩) انظر: الورقة ٢١ ب.

وقرأ[1] الأعمش والجحدري «تُزيغ» بضم التاء وكأنه جَعَلَ «أزاغ» و «زاغ» بمعنى. وقرأ أُبَيّ «كادَتْ» بتاء التأنيث.

آ. (١١٨) **قوله تعالى: ﴿وعلى الثلاثة﴾**: يجوز أن يُنْسَق على «النبيّ»، أي: تاب على النبي وعلى الثلاثة، وأن يُنسقَ على الضمير في «عليهم»، أي: ثم تاب عليهم وعلى الثلاثة، ولذلك كُرِّر حرفُ الجر.

وقرأ جمهور الناس: «خُلِّفوا»، مبنياً للمفعول مشدداً مِنْ خلَّفه يُخَلِّفه. وقرأ أبو[2] مالك كذلك إلا أنه خفف اللام. وقرأ عكرمة[3] وزر بن حبيش وعمرو بن عبيد وعكرمة بن[4] هارون المخزومي ومعاذ القارىء: «خَلَفوا»، مبنياً للفاعل مخففاً مِنْ خَلَفَه، والمعنى: الذين خلفوا، أي: فَسَدوا، مِنْ خُلوف فم الصائم. ويجوز أن يكون المعنى: أنهم خلفوا الغازين في المدينة. وقرأ أبو العالية وأبو الجوزاء كذلك إلا أنهم شدَّدا اللام. وقرأ أبو رزين وعلي ابن الحسين[5] وابناه زيد ومحمد الباقر وابنه جعفر الصادق: «خالفوا»، بألف، أي: لم يوافقوا الغازين في الخروج. قال الباقر: «ولو خُلِّفوا لم يكن لهم». والظن هنا بمعنى العلم كقوله[6]:

٢٥٥٣ـ فقلتُ لهم ظُنُّوا بأَلْفَي مُدَجَّجٍ ... سَرَاتُهُمْ كالفارِسي المُسَرَّدِ

وقيل: هو على بابه.

---

(١) البحر ٥/١٠٩.

(٢) انظر في قراءاتها: الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١١٠. وثمة أسماء كثيرة كنيتها أبو مالك. انظر: تقريب التهذيب ٦٧٠.

(٣) عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي المكي، تابعي ثقة. روى عن ابن عباس أو أصحابه. انظر: طبقات القراء ١/٥١٥.

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب زين العابدين عرض على أبيه الحسين، وعرض عليه ابنه الحسين. انظر: طبقات القراء ١/٥٣٤.

(٦) تقدم برقم ٤٣١.

قوله: «أنْ لا ملجأَ» أنْ هي المخففة سادَّة مسدَّ المفعولين، و«لا» وما في حيِّزها الخبرُ، و«من الله» خبرها. ولا يجوز أن تكونَ تتعلقُ بـ «مَلْجَأ»، ويكون «إلا إليه» الخبر لأنه كان يلزم إعرابه، لأنه يكون مطولاً[1]. وقد قال بعضهم: إنه يجوزُ تشبيهُ الاسمِ المُطَوَّل بالمضاف فيُنْتَزَعُ ما فيه مِنْ تنوينٍ ونون كقوله[2]:

٢٥٥٤ـ أراني ولا كفرانَ لله أيَّةً ....

وقوله[3]: «لا صَمْتَ يومٌ إلى الليل» برفع «يوم» وقد تقدَّم القولَ في ذلك. وقوله: «إلا إليه» استثناءٌ من ذلك العامِّ المحذوفِ، أي: لا مَلْجَأَ إلى أحدٍ إلا إليه كقولك: لا إله إلا الله.

آ. (١٢٠) والظَّمَأُ: العطش، يُقال: ظَمِئ يَظْمَأُ ظَمَأً، فهو ظمآنُ وهي / ظَمْأَىٰ، وفيه لغتان: القصر والمدُّ، وبالمدّ قرأ عمرو بن[4] عبيد، نحو: سَفِه سَفاهاً. والظِّمْءُ ما بين الشَّرْبَتَيْن. [٤٥٧/أ]

و «مَوْطِئاً» مَفْعِل مِنْ وَطِيءَ، ويحتمل أن يكون مصدراً بمعنى الوَطْء، وأن يكون مكاناً، والأول أظهر، لأن فاعل «يغيظ» يعود عليه من غير تأويل بخلاف كونه مكاناً فإنه يعود على المصدر وهو الوَطْءُ الدال عليه المَوْطِيءُ[5].

وقرأ[6] زيد بن علي: «يُغيظ» بضم الياء وهما لغتان: غاظَه وأغاظه.

---

(١) وهو الشبيه بالمضاف.

(٢) البيت لكثير، وعجزه:

لنفسي لقد طالَبْتُ غيرَ مُنِيلِ

وهو في اللسان «أوي»، والخصائص ١/٣٣٧، والمغني ٥١٥. والأيَّة: الرحمة.

(٣) نسبه الكسائي إلى العرب. انظر: اللسان «صمت».

(٤) أي ظَماء. ونسبها في البحر ٥/١١٢ إلى عبيد بن عمير وكذا صاحب الكشاف ٢/٢٢٠.

(٥) أي: يغيظ وطؤهم إياه الكفارَ.

(٦) البحر ٥/١١٢.

والنَّيْلُ مصدرٌ فيحتمل أن يكون على بابه، وأن يكون واقعاً موقعَ المفعول به، وليست ياؤه مبدلةً من واو كما زعم بعضهم، بل ناله ينولُه مادةٌ أخرىٰ ومعنى آخر وهو المناولة، يقال: نِلْتُه أَنُوْله، أي: تناولته ونِلْتُه أنيله، أي: أَدْرَكْته.

آ. (١٢١) والوادي: قال الزمخشري[١]: «الوادي: كل منفَرَجٍ من جبال وآكام[٢] يكون مَنْفذاً للسيل، وهو في الأصل فاعِل مِنْ وَدَىٰ إذا سال، ومنه الوَدِيّ، وقد شاع في استعمال العرب بمعنى الأرض». وجُمع على أودية وليس بقياس، كان قياسُه الأوادي كأواصل جمع واصل، والأصل: وَوَاصِل، قُلبت الواو الأولى همزة. قال النحاس[٣]: «ولا أعرف فاعلاً وأفْعِلَة سواه»، وقد استُدْرِك هذا عليه فزادوا: نادٍ وأندية وأنشدوا[٤]:

٢٥٥٥ــ وفيهم مقاماتٌ حِسانٌ وجوهُهمْ ... وأنديةٌ ينتابها القولُ والفعلُ

والنادي: المجلس. وقال الفراء[٥]: إنه[٦] يُجمع على أَوْداء كصاحب وأصحاب وأنشد لجرير[٧]:

٢٥٥٦ــ عَرَفْتُ ببُرْقَةِ الأَوْداءِ رَسْماً ... مُحيلاً طال عهدُكَ مِنْ رسومِ

---

(١) الكشاف ٢/٢٢٠.
(٢) الآكام: مفردها أَكَمَة وأَكَم وهي التلال دون الجبال.
(٣) إعراب القرآن له ٢/٤٥.
(٤) تقدم برقم ٧١٤.
(٥) نسبه في اللسان ودي إلى ابن الأعرابي.
(٦) أي الوادي.
(٧) ديوانه ٤٩٤ وروايته «الوَدَّاءِ» وهو وادٍ بعينه، اللسان: ودي؛ والبحر ٥/٨٨؛ والقرطبي ٨/٢٩١ وفيه «الأوداه».

قلت: وقد زاد الراغب[1] في فاعل وأَفْعِلة: ناجٍ وأنْجِيَة، فقد كَمُلَتْ ثلاثةُ ألفاظ في فاعل وأفْعِلة، ويقال: وَدَاه، أي: أهلكه كأنهم تصوَّروا منه إسالة الدم، وسُمِّيت الدِّيَةُ دِيَةً لأنها في مقابلة إسالة الدم، ومنه الوَدْيُ[2] وهو ماءُ الفحل عند المداعبة وماءٌ يخرج عند البول، والوَدِيُّ بكسر الدال والتشديد في الياء: صغار النحل.

وقوله: «ذلك بأنهم»[3]، مبتدأ وخبـر، والإشارة به إلى ما تضمَّنه انتفاءُ التخلُّف مِنْ وجوب الخروج معه.

وقوله: «إلا كُتِبَ»، هذه الجملةُ في محل نصب على الحال مِنْ «ظَمَأ» وما عُطِف عليه، أي: لا يصيبهم ظمأٌ إلا مكتوباً. وأَفْرد الضمير في «به» وإن تقدَّمه أشياء إجراء له مُجْرى اسمِ الإشارة، أي: كُتب لهم بذلك عَمَلٌ صالح. والمضمرُ يُحتمل أن يعودَ على العمل الصالح المتقدم، وأن يعودَ على أحد المصدرين المفهومين في «ينفقون» و«يقطعون»، أي: إلا كُتِب لهم بالإنفاقِ أو القَطْعِ.

وقوله: «ليجزيهَم» متعلقٌ بـ«كُتِب». وفي هذه الجملة من البلاغةِ والفصاحةِ ما لا يَخْفىٰ على متأمِّله لا سيما لمن تدرَّب بما تقدَّم في هـذا الموضوع.

آ. **(١٢٢) قوله تعالى: ﴿فلولا نَفَرَ مِنْ كل فرقةٍ﴾**: «لولا» تحضيضية والمرادُ به الأمر. و«منهم» يجوز أن يكون صفةً لـ«فرقة» وأن يكون حالاً من «طائفة» لأنها في الأصل صفة لها، وعلى كلا التقديرين فيتعلقُ

(١) المفردات ٥١٨.

(٢) وثمة لغة ثانية: الوَدِيّ. انظر: اللسان ودي.

(٣) عاد إلى الآية ١٢٠.

بمحذوف. والذي ينبغي أن يُقال: إنَّ «من كل فرقة» حالٌ من طائفة، و «منهم» صفة لفرقة، ويجوز أن يكونَ «من كل» متعلقاً بـ «نَفَر».

وقوله: «ليتفقَّهوا» في هذا الضمير قولان، أحدهما: أنه للطائفة النافرة على أن المرادَ بالنفور: النفور لطلب العلم، وهو ظاهر. وقيل: الضمير في «ليتفَّقهوا» عائد على الطائفة القاعدة، وفي «رَجَعوا» عائدٌ على النافرة، والمراد بالنفور نفورُ الجهاد، والمعنى: أن النافرين للجهاد إذا ذهبوا بقيت إخوانهم يتعلمون من رسول الله صلى الله عليه وسلم الفقه، فإذا رَجَع الغازون أنذرهم المُعَلِّمون، أي: علَّموهم الفقه والشَّرْع.

آ. **(١٢٣) قوله تعالى: ﴿ولْيَجدوا﴾**: وهو من باب «لا أُرَيَنَّك ههنا» وتقدَّم شرحه[(١)].

قوله: «غِلْظة» قرأها[(٢)] الجمهور بالكسر وهي لغة أسد. وقرأ الأعمش، وأبان بن تغلب والمفضل ـ كلاهما عن عاصم ـ «غَلْظة» بفتحها، وهي لغة الحجاز. وقرأ أبو حيوة والسلمي وابن أبي عبلة والمفضل وأبان ـ في رواية عنهما ـ «غُلظة» بالضم وهي لغة تميم. وحكى أبو عمرو اللغات الثلاث. والغِلظة: أصلها في الأَجْرام فاستعيرت هنا للشدة والصبر والتجلُّد.

آ. **(١٢٤) قوله تعالى: ﴿أيُّكم زادته﴾**: الجمهور على رفع «أيُّكم» بالابتداء وما بعده الخبر. وقرأ[(٣)] زيد بن علي وعبيد بن عمير بالنصب على الاشتغال، ولكن يُقَدَّر الفعل متأخراً عنه من أجلِ أن له صدرَ الكلام. والنصبُ عند الأخفش[(٤)] في هذا النحوِ أحسنُ من الرفع؛ لأنه يُجري اسم

---

(١) أي: إن ظاهر الأمر متوجه إلى غير حقيقته فالأمر في «وليجدوا» متوجه للغائبين وحقيقته للمخاطبين المؤمنين.

(٢) السبعة ٣٢٠؛ الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١١٥.

(٣) الشواذ ٥٥؛ البحر ٥/١١٥.

(٤) انظر: معاني القرآن له ٢/٣٣٩.

الاستفهام مُجرى الأسماءِ المسبوقةِ بأداة الاستفهام نحو: «أزيداً ضربته» في ترجيح إضمار الفعل.

آ. (١٢٦) **قوله تعالى: ﴿أوَ لا يَرَوْن﴾**: قرأ حمزة[1] «ترون» بتاء الخطاب وهو خطابٌ للذين آمنوا، والباقون بياء الغيبة رجوعاً على «الذين في قلوبهم مرض». والرؤية هنا تحتمل أن تكون قلبيةً، وأن تكون بصريةً / . [٤٥٧/ب]

آ. (١٢٧) **قوله تعالى: ﴿هل يراكم﴾**: في محل نصب بقول مضمر، أي: يقولون: هل يراكم. وجملةُ القول في محل نصب على الحال، و «مِنْ أحد» فاعلٌ.

آ. (٢٨) **قوله تعالى: ﴿مِنْ أنفسِكم﴾**: صفةٌ لرسول، أي: من صميم العرب. وقرأ[2] ابن عباس وأبو العالية والضحاك وابن محيصن ومحبوب عن أبي عمرو وعبدالله[3] بن قُسَيْط المكي ويعقوب من بعض طرقه، وهي قراءةُ رسولِ الله وفاطمة وعائشة بفتح الفاء، أي: مِنْ أَشْرَفِكم، من النَّفاسة.

وقوله: «عَزيز» فيه أوجه، أحدها: أن يكون «عزيز» صفةً لرسول، وفيه أنه تَقَدَّم غيرُ الوصف الصريح على الوصفِ الصريح. وقد يُجاب بأنَّ «من أنفسكم» متعلقٌ بـ «جاء»، و «ما» يجوز أن تكون مصدرية أو بمعنى الذي، وعلى كلا التقديرين فهي فاعل بعزيز، أي: يَعِزُّ عليه عَنَتُكم أو الذي عَنِتُّموه، أي: عَنَتُهم يُسيئه، فحذفَ العائدَ على التدريج، وهذا كقوله[4]:

٢٥٥٧ـ يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالي وكان ذهابُهنَّ له ذهابا

---

(١) السبعة ٣٢٠؛ البحر ١١٦/٥؛ الحجة ٣٢٦.

(٢) الشواذ ٥٦؛ البحر ١١٨/٥.

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في ابن يعيش ٩٧/١؛ والتصريح ٢٦٨/١؛ والهمع ٨١/١؛ والدرر ٥٤/١.

أي: يَسُرُّه ذهاب الليالي. ويجوز أن يكون «عزيز» خبراً مقدماً، و«ما عَنِتُّم» مبتدأ مؤخراً، والجملةُ صفةٌ لرسول. وجَوَّز الحوفي أن يكونَ «عزيز» مبتدأ، و«ما» عنتُّم» خبره، وفيه الابتداءُ بالنكرة لأجل عَمَلِها في الجارِّ بعدها. وتقدَّم معنى العنت[1]. والأرجح أن يكونَ «عزيز» صفةً لرسول؛ لقوله بعد ذلك «حريصٌ» فلم يُجعلْ خبراً لغيره، وادِّعاءُ كونه خبر مبتدأ مضمر، أي: هو حريصٌ، لا حاجةَ إليه.

و«بالمؤمنين» متعلقٌ برؤوف. ولا يجوز أن تكونَ المسألةُ من التنازع لأنَّ مِنْ شرطه تأخُّرَ المعمول عن العامِلَيْن، وإن كان بعضهم قد خالف ويجيز: «زيداً ضربتُ وشتمته» على التنازع، وإذا فرَّعنا على هذا التضعيف فيكونُ من إعمال الثاني لا الأولِ لما عُرِف: أنه متى أُعمل الأول أُضْمِرَ في الثاني من غير حذف.

آ. (١٢٩) والجمهورُ على جَرِّ الميم من «العظيم» صفةً للعرش. وقرأ[2] ابن محيصن برفعها، جَعَلَه نعتاً للرب، ورُويت هذه قراءةً عن ابن كثير. قال أبو بكر الأصمُّ: «وهذه القراءة أعجبُ إليّ لأنَّ جَعْلَ العظيم صفةً لله تعالى أَوْلَىٰ مِنْ جعْله صفةً للعرش».

* * *

---

(١) في الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

(٢) الشواذ ٥٦؛ البحر ٥/١١٩.

سورة يونس عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١) قد تقدَّم الكلامُ على الحروف المقطعة في أوائل هذا الموضوع(١)، واختلافُ القُرَّاء في إمالة هذه الحروف إذا كان في آخرها ألفٌ وهي: را، وطا، وها، ويا، وحا. فأمال «را» من جميع سورها إمالةً محضة الكوفيون إلا حفصاً، وأبو عمر وابن عامر. وأمال الأخَوَان وأبو بكر «طا» من جميع سُوَرِها نحو: طس(٢)، طسم(٣)، طه(٤)، و«يا» من يس(٥). ووافقهم ابنُ عامر والسوسي على «يا» من كهيعص(٦)، بخلاف عن السوسي. وأمال الأخَوان وأبو عمرو وورش وأبو بكر «ها» من طه، وكذلك أمالها من كهيعص أبو عمرو والكسائي وأبو بكر دون حمزةَ وورش. وأمال أبو عمرو وورش

---

(١) انظر إعرابه للآية ١ من سورة البقرة. وانظر: السبعة ٣٢٢؛ الحجة للفارسي (خ) ٣/١٤٤؛ التيسير ١٢٠؛ الحجة لأبي زرعة ٣٢٧.

(٢) الآية ١ من سورة النمل.

(٣) الآية ١ من سورة الشعراء والقصص.

(٤) الآية ١ من سورة طه.

(٥) الآية ١ من سورة يس.

(٦) الآية ١ من سورة مريم.

والأخَوَان وأبو بكر وابن ذكوان حـا من جميع سورها السبع(١). إلا أن أبا عمروٍ ووَرْشاً يُميلان بين بين، [وللقراء في هذا عمل كثير](٢) بيَّنْتُـه في «شرح القصيد».

و «الحكيم»: يجوز أن يكونَ بمعنىٰ فاعِل، أي: الحاكم، وأن يكونَ بمعنىٰ مفعول، أي: مُحْكَم. قال الأعشىٰ(٣):

٢٥٥٨ـ وغـريبةٍ تـأتي الملوكَ حكيمةً قد قلتُها لِيُقـالَ مَنْ ذا قالهـا

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿أكان للناسِ عَجَباً أن أَوْحَيْنا﴾**: الهمزة للإنكار و «أن أوحينا» اسمُها. و «عجباً» خبرها. و «للناس» متعلق بمحذوف على أنه حالٌ مِنْ «عَجَباً» لأنه في الأصل صفة له، أو متعلِّقٌ بـ «عَجَباً»، ولا يَضُرُّ كونُه مصدراً لأنه يُتَّسع في الظرف وعديلِهِ ما لا يُتَّسع في غيرهما. وقيل: لأن «عجباً» مصدرٌ واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعل أو اسم المفعول، ومتى كان كذلك جاز تقديمُ معمولِه. وقيل: هو متعلق بـ «كان» الناقصة، وهذا على رأيِ مَنْ يُجيز فيها ذلك. وهذا مرتَّبٌ على الخلاف في دلالة «كان» الناقصة على الحدث، فإن قلنا: إنها تدلُّ على ذلك فيجوز وإلا فلا(٤) وقيل: هو متعلقٌ بمحذوفٍ على التبيين، والتقدير في الآية: أكان إيحاؤنا إلى رجلٍ منهم عجباً لهم. و «منهم» صفة لـ «رجل».

وقرأ(٥) رؤبة «رَجْل» بسكون الجيم، وهي لغة تميم، يُسَكِّنون فَعُلاً

---

(١) الآية ١ من سورة غافر، فصلت، الشورىٰ، الزخرف، الدخان، الجاثية، الأحقاف.
(٢) ما بين معقوفين أثبتناه من باقي النسخ ولم يظهر في الأصل.
(٣) ديوانه ٧؛ القرطبي ٨/٣٠٥؛ الهمع ١/٨٤؛ الدرر ١/٥٩.
(٤) انظر هذه المسألة في: المغني ٥٧٠.
(٥) البحر ٥/١٢٢؛ المحرر ٩/٥. ورؤبة بن عبدالله العجاج التميمي راجز فصيح يُحتج بشعره توفي سنة ١٤٥. البداية والنهاية ١٠/٩٦؛ الأعلام ٣/٣٤.

نحو: سَبُع وعَضُد. وقرأ[1] عبدالله بن مسعود «عَجَبٌ». وفيها تخريجان، أظهرهما: أنها التامة، أي: أَحَدَثَ للناس عجب، و«أنْ أَوْحَيْنا» متعلق بـ«عَجَب» على حَذْف لام العلة، أي: عَجَبٌ لِأَنْ أوحينا، أو يكون على حَذْف «مِنْ»، أي: مِنْ أَنْ أوحينا. والثاني: أن تكون الناقصة، ويكون قد جعل اسمَها النكرةَ وخبرَها المعرفةَ، على حَدِّ قوله[2]:

٢٥٥٩ـ .... يكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وقال الزمخشري[3]: «والأجودُ أن تكونَ التامةَ، و«أنْ أَوْحَيْنا» بدلٌ من «عجب»». يعني به بدلَ اشتمال أو كل من كل؛ لأنه جُعِل هذا نفسَ العَجَب مبالغةً. والتخريج الثاني لابن عطية[4].

قوله: «أَنْ أَنْذِر» يجوز أن تكونَ المصدرية، وأن تكونَ التفسيريةَ. ثم لك في المصدرية اعتباران، أحدهما: أن تجعلَها المخففةَ مِن الثقيلة، واسمها ضمير الأمر والشأن محذوف. كذا قال الشيخ[5]، وفيه نظر من حيث إن أخبارَ هذه الأحرف لا تكون جملةً طلبية، حتى لو ورد ما يُوهم ذلك يُـؤَوَّل على إضمار القول كقوله[6]:

٢٥٦٠ـ ولو أصابَتْ لقالَتْ وَهْي صادقةٌ ... إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشِّيبِ

وقول الآخر[7]:

---

(١) البحر ٥/١٢٢.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٣) الكشاف ٢/٢٢٤.

(٤) المحرر ٩/٥.

(٥) البحر ٥/١٢٢.

(٦) البيت للجميح الأسدي وهي في المفضليات ٣٤، وأمالي الشجري ١/٣٣٢، والخزانة ٤/٢٩٥. تنصبك: تتعبك. الشيب: ج أشيب.

(٧) تقدم برقم ١٠٢١.

٢٥٦١ـ إنَّ الذين قتلتُمْ أمسِ سَيِّدَهُمْ لا تحسَبوا ليلَهم عن ليلِكم ناما

وأيضاً فإن الخبرَ في هذا البابِ إذا وقع جملةً فعلية فلا بد من الفصلِ بأشياءَ ذكرتُها في المائدة، ولكن ذلك الفاصلَ هنامتعذِّرٌ. والثاني[1]: أنها [٤٥٨/أ] التي بصدد أن / تنصِبَ الفعلَ المضارعَ، وهي تُوصل بالفعل المتصرِّف مطلقاً نحو: «كتبت إليه بأَنْ قم». وقد تقدَّم لنا في ذلك بحث أيضاً ولم يُذْكر المُنْذَرُ به، وقد ذكر المُبَشَّرَ به كما سيأتي لأنَّ المقامَ يقتضي ذلك.

قوله: «أنَّ لهم قَدَمَ» «أنَّ» وما في حَيِّزها هي المبشَّرُ بها، أي: بَشِّرهم باستقرارِ قَدَمِ صِدْق، فَحُذفت الباء، فَجَرىٰ في محلِّها المذهبان[2]. والمرادُ بقدَمِ صِدْقٍ السابقةُ والفضلُ والمنزلةُ الرفيعة. وإليه ذهب الزجاج والزمخشري[3] ومنه قولُ ذي الرمة[4]:

٢٥٦٢ـ لهمْ قَدَمٌ لا يُنْكِرُ الناسُ أنها
مع الحَسَبِ العاديِّ طَمَّتْ على البحرِ

لمَّا كان السعي والسَّبْقُ بالقدم سُمِّي السَّعْيُ المحمود قَدَماً، كماسُمِّيت اليدُ نِعْمة لمَّا كانت صادرةً عنها، وأُضيف إلى الصدق دلالةً على فضلِه، وهومن باب رجلُ صدقٍ ورجلُ سوءٍ. وقيل: هوسابقةُ الخير التي قَدَّموها، ومنه قول[5] وضَّاح اليمني:

٢٥٦٣ـ مالك وضَّاحُ دائمَ الغَزَلِ أَلَسْتَ تخشى تقارُبَ الأَجَلِ
صَلِّ لذي العرشِ واتَّخِذْ قَدَماً تُنْجيك يوم العِثارِ والزَّلَلِ

---

(١) وهو الاعتبار الثاني في المصدرية.
(٢) أي في محل جر أو نصب.
(٣) الكشاف ٢/٢٢٤.
(٤) ديوانه ٢/٩٧٢؛ المحرر ٩/٦؛ القرطبي ٨/٣٠٦. طمت: علت.
(٥) تفسير القرطبي ٨/٣٠٧؛ البحر ٥/١٢٢.

وقيل: هو التقدُّمُ في الشرف، ومنه قول العجاج[١]:

٢٥٦٤ـ ذَلَّ بنو العَوَّامِ مِنْ آل الحَكَمْ   وتركوا المُلْكَ لمَلْكٍ ذي قَدَمْ

أي: ذي تقدُّمٍ وشرفٍ. و«لهم» خبر مقدم، و«قَدَمَ» اسمُها، و«عند ربهم» صفةٌ لـ«قَدَم». ومن جَوَّز أن يتقدَّمَ معمولُ خبرِ «أنَّ» على اسمها إذا كان حرف جر كقوله[٢]:

٢٥٦٥ـ فلا تَلْحَني فيها فإنَّ بحبِّها   أخاك مصابُ القلب جَمٌّ بَلابلُهْ

قال: فـ«بحبها» متعلقٌ بـ«مُصاب»، وقد تقدَّم على الاسم فكذلك «لهم» يجوز أن يكونَ متعلقاً بـ«عند ربهم»[٣] لِما تَضَمَّنَ من الاستقرار، ويكونُ «عند ربهم» هو الخبر.

وقرأ[٤] نافعٌ وأبو عمرو وابن عامر «لَسِحْرٌ» والباقون «لَساحر»، فـ«هذا» يجوزُ أن يكونَ إشارةً للقرآن، وأن يكونَ إشارةً للرسول على القراءة الأولى، ولكن لا بد من تأويل على قولنا: إن المشار إليه هو النبي عليه السلام، أي: ذو سحر أو جعلوه إياه مبالغةً. وأمَّا على القراءةِ الثانيةِ فالإشارةُ للرسولِ عليه السلام فقط.

آ. **(٣) قوله تعالى: ﴿يُدَبِّر الأمرَ﴾**: فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدها: أنه في محلِّ رفعٍ خبراً ثانياً لـ«إنَّ». الثاني: أنه حالٌ. الثالث: أنه مستأنفٌ لا محلَّ له من الإعراب.

---

(١) ديوانه ١/١٧٣؛ القرطبي ٨/٣٠٧؛ البحر ٥/١٢٢.

(٢) تقدم برقم ٢٠٦٢.

(٣) الأصل: «عندهم» وهو سهو.

(٤) السبعة ٣٢٢؛ الحجة لأبي زرعة ٣٢٧؛ التيسير ١٢٠؛ البحر ٥/١٢٣.

آ. (٤) قوله تعالى: ﴿وَعْدَ اللهِ﴾: منصوبٌ على المصدرِ المؤكِّدِ، لأنَّ معنىٰ «إليه مَرْجِعُكُمْ»: وَعَدَكم بذلك.

وقوله: «حقاً» مصدرٌ آخرُ مؤكِّدٌ لمعنى هذا الوعد، وناصبُه مضمر، أي: أُحُقُّ ذلك حقاً. وقيل: انتصب «حقاً» بـ«وَعْدَ» على تقدير «في»، أي: وَعْدَ الله في حق، يعني على التشبيه بالظرف. وقال الأخفش الصغير: «التقدير: وقتَ حق» وأنشد[(١)]:

٢٥٦٦ـ أحقاً عبادَ الله أنْ لَسْتُ ذاهباً ولا والِجاً إلا عليَّ رقيبُ

قوله: «إنه يبدأُ» الجمهورُ على كسر الهمزة للاستئناف. وقرأ[(٢)] عبدالله وابن القعقاع[(٣)] والأعمش وسهل بن شعيب[(٤)] بفتحها. وفيها تأويلاتٌ، أحدها: أن تكونَ فاعلاً بما نصب «حقاً»، أي: حَقَّ حَقَّاً بَدْءُ الخلق، ثم إعادتُه، كقوله[(٥)]:

٢٥٦٧ـ أحقاً عبادَ الله أَنْ لستُ جائياً ....

البيت. وهو مذهبُ الفراء[(٦)] فإنه قال: «والتقدير: يحقُّ أنه يبدأ الخلقَ. الثاني: أنه منصوبٌ بالفعل الذي نَصَب «وعد الله» أي: وَعَدَ الله تعالى بَدْءَ الخلق ثم إعادتَه، والمعنىٰ إعادة الخلق بعد بَدْئه. الثالث: أنه

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١٢٤/٥؛ والطبري ٢١/١٥؛ والكشاف ٢٢٥/٢.

(٢) البحر ١٢٤/٥؛ الكشاف ٢٢٥/٢.

(٣) وهو أبو جعفر يزيد بن القعقاع وتقدمت ترجمته.

(٤) سهل بن شعيب الكوفي، عرض على عاصم وابن عياش وروى عنه حرملة. طبقات القراء ٣١٩/١.

(٥) تقدم برقم ٢٥٦٦، وقوله «جائياً» وردت في الرواية الأولى «ذاهباً».

(٦) معاني القرآن ٤٥٧/١.

على حَذْف لام الجر أي: لأنه، ذكر هذا الأوجهَ الثلاثة الزمخشري[1] وغيره. الرابع: أنه بدلٌ من «وَعْدَ الله» قاله ابن عطية[2]. الخامس: أنه مرفوعٌ بنفس «حقاً» أي: بالمصدر المنون، وهذا إنما يتأتَّىٰ على جَعْل «حقاً» غيرَ مؤكدٍ؛ لأنَّ المصدر المؤكدَ لا عملَ له إلا إذا ناب عن فعلِه، وفيه بحثٌ. السادس: أن يكونَ «حقاً» مشبهاً بالظرف خبراً مقدماً و «أنَّـه» في محلِّ رفعٍ مبتدأً مؤخراً كقولهم: أحقاً أنك ذاهب قالوا: تقديره: أفي حقٍ ذهابك.

وقرأ ابن أبـي عبلة: «حَقٌّ أنه» برفع [حق] وفتح «أنَّ» على الابتداء والخبر. قال الشيخ[3]: «وكونُ «حق» خبرَ مبتدأ، و «أنه» هو المبتدأ هو الوجه في الإعراب، كما تقول: «صحيحٌ أنك تخرج» لأن [اسم][4] «أنَّ» / معرفة، [٤٥٨/ب] والذي تقدَّمها في هذا المثال نكرة». قلت: فظاهرُ هذه العبارةِ يُشعر بجواز العكس[5]، وهذا قد ورد في باب «إنَّ» كقوله[6]:

٢٥٦٨ـ وإن حراماً أن أَسُبَّ مُجاشعاً ... بآبائيَ الشُّمِّ الكرامِ الخَضَـارمِ

وقـوله[7]:

٢٥٦٩ـ وإن شفاءً عَبْرَةٌ أَنْ سَفَحْتُهـا ... وهل عند رسمٍ دارسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

---

(١) الكشاف ٢/٢٢٥.

(٢) المحرر ٩/٩.

(٣) البحر ٥/١٢٤.

(٤) زيادة من البحر.

(٥) أي يكون المبتدأ نكرة والمصدر خبراً.

(٦) تقدم برقم ١٣٥٧. وانظر بحثاً مفصلاً حول المسألة في الخزانة ٤/٦١.

(٧) تقدم برقم ٢٨٦.

على جَعْل «أنْ سفحتُها» بدلاً من «عبرة». وقد أخبر في «كان» عن نكرةٍ بمعرفةٍ كقوله[1]:

٢٥٧٠ـ . . . . ولا يكُ موقفٌ منكِ الوَدَاعا

وقوله[2]:

٢٥٧١ـ . . . . يكون مزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وقال مكي[3]: «وأجاز الفراء رفع «وعد»، يجعله خبراً لـ «مرجعكم». وأجاز رفعَ «وعد» و «حق» على الابتداء والخبر، وهو حسنٌ، ولم يقرأ به أحد». قلت: نعم لم يرفع وعد وحق معاً أحد، وأمَّا رفعُ «حق» وحده فقد تقدم أن ابن أبي عبلة قرأه، وتقدَّم توجيهُه. ولا يجوز أن يكون «وعدَ الله» عاملاً في «أنه» لأنه قد وُصِف بقوله «حقاً» قاله أبو الفتح[4].

وقرىء «وَعَدَ اللَّـهُ» بلفظ الفعل الماضي ورفعِ الجلالة فاعلةً، وعلى هذه يكون «أنه يَبْدَأ» معمولاً له إنْ كان هذا القارىءُ يفتح «أنه»[5].

والجمهور على «يَبْدأُ» بفتح الياء مِنْ بدأ، وابن[6] أبي طلحة «يُبْدِىء» مِنْ أَبْدأ، وبَدَأ وأبدأ بمعنىً.

---

(١) البيت للقطامي وهو في ديوانه ٣٧؛ والكتاب ١/٣٣١؛ والمقتضب ٤/٩٣؛ وابن يعيش ٧/٩١؛ والخزانة ١/٣٩١؛ والهمع ١/١١٩؛ والدرر ١/٨٨؛ وصدره:

قفي قبل التفرُّق يا ضُباعا

وضباع: ترخيم ضباعة.

(٢) تقدم برقم ١٨٢٩.

(٣) المشكل ١/٣٧٤. وانظر: معاني القرآن للفراء ١/٤٥٧.

(٤) المحتسب ١/٣٠٧.

(٥) الكشاف ٢/٢٢٥.

(٦) كذا في الأصل لعله تحريف لطلحة كما في المحرر ٩/٩؛ والبحر ٥/١٢٤، ولم يذكر هل هو طلحة بن مصرف أو طلحة بن سليمان، وتقدمت ترجمتها.

قــولـه: «لِيَجْـزِيَ» متعلق بقـولـه «ثم يُعيـده»، و«بـالقسطِ» متعلقٌ بـ«يَجْزي». ويجـوز أن يكونَ حالاً: إمَّا من الفاعلِ أو المفعول أي: يَجْزيهم ملتبساً بالقسط أو ملتبسين به. والقِسْط: العدل.

قوله: «والذين كفروا» يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، والجملةُ بعده [خبره]. الثاني: أن يكون منصـوباً عـطفاً على الموصول قبلَه، وتكونُ الجملةُ بعده مبيِّنَةً لجزائهم. و«شراب» [يجوز أَنْ][1] يكونَ فاعلاً، وأن يكون مبتدأ، [والأولُ أَوْلَىٰ][1].

قوله: «بما كانوا» الظاهرُ تعلُّقُه بالاستقرار المضمر في الجارِّ الواقع خبراً، والتقدير: استقر لهم شراب من جهنم وعذاب أليم بما كانوا. وجَوَّز أبو البقاء[2] فيه وجهين ـ ولم يذكر غيرهما ـ الأول: أن يكونَ صفةً أخرىٰ لـ«عذاب». والثاني: أن يكـونَ خبر مبتـدأ محذوف، وهـذا لا معنىٰ له ولا حاجةَ إلى العُدول عن الأول.

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿ضياءً﴾**: إمَّا مفعولٌ ثانٍ على أَنَّ الجَعْلَ للتصيير، وإمَّا حالٌ على أنه بمعنى الإنشاء. والجمهور على «ضياء» بصريح الياء قبل الألف، وأصلُها واو لأنه من الضوء. وقرأ قنبل[3] عن ابن كثير هنا وفي الأنبياء[4] والقصص[5] «ضِئاءً» بقلب الياء همزة، فتصير ألف بين همزتين. وأُوِّلت على أنه مقلوبٌ قُدِّمت لامُه وأُخِّرت عينه فوقعت الياء طرفاً بعد ألف

---

(١) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل، أثبتناه من النسخ الأخرى.

(٢) الإملاء ٢/٢٤.

(٣) السبعة ٣٢٣؛ التيسير ١٢٠؛ الحجة لأبي زرعة ٣٢٨، ونسبها لابن كثير في رواية القواس، البحر ٥/١٢٥.

(٤) الآية ٤٨.

(٥) الآية ٧١.

زائدة فقلبت همزة على حَدِّ «رداء». وإن شئت قلتَ: لمَّا قُلِبت الكلمة صار «ضياواً» بالواو، عادت العين إلى أصلها مِن الواو لعدم موجِبِ قَلْبِها ياءً وهو الكسرُ السابقُها، ثم أُبْدلت الواوُ همزةً على حَدِّ كساء. وقال أبو البقاء[1]: «إنها قُلبت ألفاً ثم قُلِبت الألفُ همزةً لئلا تجتمعَ ألفان».

واستُبْعِدت هذه القراءة من حيث إن اللغةَ مبنيَّة على تسهيلِ الهمز فكيف يَتَخَيَّلون في قَلْب الحرفِ الخفيف إلى أثقلَ منه؟ قلت: لا غَرْو في ذلك، فقد قلبوا حرف العلةِ الألف والواو والياء همزة في مواضع لا تُحصرُ إلا بعُسْرٍ، إلا أنه هنا ثقيلٌ لاجتماع همزتين. قال أبو شامة: «وهذه قراءة ضعيفةٌ، فإن قياسَ اللغة الفِرارُ من اجتماع همزتين إلى تخفيف إحداهما، فكيف يُتَخَيَّل بتقديم وتأخيرٍ يؤدي إلى اجتماع همزتين لم يكونا في الأصل؟ هذا خلافُ حكم اللغة.».

وقال أبو بكر ابن مجاهد[2] ـ وهو ممَّن قرأ على قنبل ـ: «ابنُ كثير وحدَه «ضِئاء» بهمزتين في كل القرآن: الهمزة الأولى قبل الألف، والثانية بعدها، كذلك قَرَأْتُ على قنبل وهو غلط[3]، وكان أصحاب البزي وابن فليح[4] يُنْكرون هذا ويَقْرؤون «ضياء» مثلَ الناس». قلت: كثيراً ما يتجرأ أبو بكر على شيخه ويُغَلِّطه، وسيمُّر بك مواضعُ من ذلك، وهذا لا ينبغي أن يكون، فإنَّ قُنْبُلاً بالمكان الذي يَمنع أن يتكلَّمَ فيه أحد.

وقوله في جانب الشمس «ضياء» لأن الضوء أقوىٰ من النور، وقد تقدَّم

(١) الإملاء ٢/٢٤.

(٢) السبعة ٣٢٣.

(٣) قوله «وهو غلط» لم يرد في السبعة.

(٤) عبدالوهاب بن فليح المكي إمام أهل مكة في القراءة في زمانه. أخذ عن داود بن شبل وأخذ عنه إسحاق بن أحمد. توفي في حدود ٢٥٠. انظر: طبقات القراء ١/٤٨١.

ذلك في أول البقرة. و «ضياء ونوراً» يُحْتمل أن يكونا مصدرين، وجُعِلا نفسَ الكوكبين مبالغةً، أوعلى حَذْف مضاف أي: ذات ضياء وذا نور. وضياء يحتمل أن يكونَ جمع «ضوء» كَسَوْط وسِياط، وحَوْض وحياض.

و «منازل» نُصِب على ظرف المكان، وجعله الزمخشري[1] على حذف مضاف: إمَّا من الأول أي: قَدَّر مَسيره، وإمَّا من الثاني أي: قدَّره ذا منازل، فعلى التقدير الأول يكون «منازل» ظرفاً كما مر، وعلى الثاني يكون مفعولاً ثانياً على تضمين «قَدَّر» معنىٰ: صَيَّره ذا منازل بالتقدير. وقال الشيخ[2] بعد أن ذكرَ التقديرين، ولم يَعْزُهما للزمخشري: «أو قدَّر له منازل، فحذفَ، وأوصل الفعل إليه فانتصب بحسب هـذه التقاديـرِ عل الـظرف أو الحال أو المفعول كقوله: «والقمرَ / قدَّرناه منازلَ»[3] وقد سبقَه إلى ذلك أبو البقاء [٤٥٩/أ] أيضاً.

والضمير في «قَدَّرناه» يعود على القمر وحده؛ لأنه هو عمدةُ العربِ في تواريخهم. وقال ابن عطية[4]: «ويُحتمل أن يريـدهما معـاً بحسب أنهما يتصرَّفان في معرفة عدد السنين والحساب، لكنه اجتُزِىءَ بذِكْر أحدهما كقوله تعالىٰ: «واللّـهُ ورسولُه أحقُّ أن يُرْضوه»[5] وكما قال الشاعر[6]:

٢٥٧٢ـ رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي   بريئاً ومِنْ أجل الطَّوِيِّ رماني

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿ولِتعلموا﴾**: متعلق بـ «قَدَّره». وسُئل أبو عمرو

(١) الكشاف ٢/٢٢٥.
(٢) الآية ٣٩ من سورة يس.
(٣) الإملاء ٢/٢٤.
(٤) المحرر ٩/١١.
(٥) الآية ٦٢ من سورة التوبة.
(٦) تقدم برقم ١٠٧٩.

عن الحساب: «أتنصِبُه أم تجرُّه؟ فقال: «ومَنْ يدري ما عدد الحساب؟ يعني أنه سُئل: هل تعطفه على «عَدَدَ» فتنصبَه أم على «السنين» فتجرَّه؟ فكأنه قال: لا يمكنُ جَرُّه؛ إذ يقتضي ذلك أن يُعلم عدد الحساب، ولا يقدر أحد أَنْ يعلَمَ عددَه. و«ذلك» إشارةٌ إلى ما تقدم أي: ما خلق الله ذلك المذكور إلا ملتبساً بالحق فيكون[1] حالاً: إمَّا من الفاعل وإما من المفعول. وقيل: الباء بمعنى اللام أي: للحق، ولا حاجة إليه.

وقرأ[2] ابنُ كثير وأبو عمرو «يُفَصِّل» بياء الغيبة جَرْياً على اسم الله تعالىٰ، والباقون بنون العظمة التفاتاً من الغَيْبة إلى التكلُّم للتعظيم.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿واطمأنُّوا﴾**: يجوز أن يكون عطفاً على الصلة، وهو الظاهرُ، وأن تكونَ الواوُ للحال، والتقدير: وقد اطمأنُّوا. وقوله: «والذين هم» يحتمل أن يكون من باب عطف الصفات، بمعنى أنَّهم جامعون بين عدمِ رجاء لقاءِ الله وبين الغَفْلة عن الآيات، وأن يكون هذا الموصولُ غيرَ الأول، فيكونَ عطفاً على اسم «إن» أي: إن الذين لا يَرْجُون، وإن الذين هم.

آ. (٨) و: **﴿أولئك﴾**: مبتدأ و«مَأْواهم» مبتدأ ثانٍ، و«النار» خبرُ هذا الثاني، والثاني وخبره خبر «أولئك»، و«أولئك» وخبره خبر «إن الذين». و«بما كانوا» متعلقٌ بما تضمَّنته الجملة من قوله: «مَأْواهم النار» والباءُ سببيةٌ، و«ما» مصدريةٌ، وجيء بالفعل بعدها مضارعاً دلالةً على استمرارِ ذلك في كل زمان. وقال أبو البقاء[3]: «إن الباءَ تتعلَّق بمحذوف أي: جُوزوا بما كانوا».

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿تَجْري من تحتهم الأنهارُ﴾**: يجوز أن يكونَ

---

(١) أي قوله «بالحق».

(٢) السبعة ٣٢٣؛ التيسير ١٢١؛ البحر ١٢٦/٥؛ وحفص عن عاصم بالغيبة كذلك.

(٣) الإملاء ٢٥/٢.

حالاً من مفعول «يَهْديهم»، وأن يكونَ مستأنفاً، وأن يكونَ معطوفاً على ما قبله، حُذِف منه حرفُ العطف. قوله «في جنات» يجوز أن يتعلَّق بـ «تَجْري» وأن يكون حالاً من «الأنهار»، وأن يكونَ خبراً بعد خبر لـ «إنَّ»، وأن يكون متعلِّقاً بـ «يَهْدي».

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿دَعْواهم﴾**: مبتدأٌ و «سبحانَك» معمول لفعلٍ مقدر لا يجوز إظهارُه هو الخبر، والخبرُ هنا هو نفس المبتدأ، والمعنىٰ: أن دعاءَهم هذا اللفظُ، فـ «دعوىٰ» يجوز أن يكون بمعنى الدعاء، ويدلُّ عليه «اللهم» لأنه نداء في معنى يا الله، ويجوز أن يكونَ هذا الدعاءُ هنا بمعنى العبادة، فـ «دَعْوى» مصدرٌ مضاف للفاعل، ثم إنْ شِئْتَ أن تجعلَ هذا من باب الإسناد اللفظي أي: دعاؤهم في الجنة هذا اللفظُ، فيكون نفسُ «سبحانك» هو الخبرَ، وجاء به مَحْكيَّاً على نصبه بذلك الفعل، وإن شِئْتَ جَعَلْتَه من باب الإسناد المعنوي فلا يلزمُ أن يقولوا هذا اللفظَ فقط، بل يقولونه وما يؤدِّي معناه من جميع صفات التنزيهِ والتقديس، وقد تقدم لك نظيرُ هذا عند قوله تعالىٰ: «وقولوا حِطَّة»[١]، فعليك بالالتفات إليه.

و «تحيَّتُهم» مبتدأٌ، و «سَلامٌ» خبرُها، وهو كالذي قبله، والمصدرُ هنا يحتمل أن يكونَ مضافاً لفاعله أي: تحيتهم التي يُحَيُّون بها بعضَهم سلامٌ، ويُحتمل أن يكونَ مضافاً لمفعوله أي: تحيتهم التي تُحَيِّيهم بها الملائكةُ سلام، ويدلُّ له «والملائكة يَدْخُلون عليهم من كلِّ باب سلام عليكم»[٢]. و «فيها» في الموضعين متعلقٌ بالمصدرِ قبله، و «قبل» يجوز أن يكون حالاً ممَّا بعده فيتعلَّقَ بمحذوف، وليس بذاك. وقال بعضُهم: «يجوز أن يكون «تحيتهم» مِمَّا أضيف فيه المصدرُ لفاعله ومفعوله معاً؛ لأنَّ المعنىٰ: يُحَيِّي

(١) الآية ٥٨ من سورة البقرة.
(٢) الآية ٢٣ من سورة الرعد.

بعضُهم بعضاً، ويكون كقوله تعالىٰ: «وكنّا لحكمِهم شاهدين»[1] حيث أضافه لداود وسليمان وهما الحاكمان، وإلى المحكوم عليه، وهذا مبنيٌّ على مسألةٍ أخرىٰ وهو أنه: هل يجوز الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ أم لا؟ فإن قلنا: نعم، جاز ذلك لأن إضافةَ المصدرِ لفاعله حقيقةٌ ولمفعوله مجاز، ومَنْ منع ذلك أجاب بأن أَقَلَّ الجمعِ اثنان فلذلك قال: / «لحكمهم». [٤٥٩/ب]

قوله: «وآخرُ دعواهم» مبتدأ، و«أنْ» هي المخففة من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الأمر والشأن حُذِف، والجملةُ الاسميةُ بعدَها في محلِّ الرفع خبراً لها كقول الشاعر[2]:

٢٥٧٣ـ في فتية كسيوفِ الهند قد علموا ... أَنْ هالِكٌ كلُّ مَنْ يَحفىٰ ويَنْتَعِلُ

و «أنْ» واسمُها وخبرها في محلِّ رفعٍ خبراً للمبتدأ الأول. وزعم الجرجانيُّ أن «أنْ» هنا زائدة والتقدير: وآخر دعواهم الحمد لله، وهي دعوىٰ لا دليلَ عليها مخالفةٌ لنص سيبويه[3] والنحويين. وزعم المبرد[4] أيضاً أن «أَنْ» المخففة يجوز إعمالُها مخففةً كهي مشددةً، وقد تقدم ذلك.

وتخفيفُ «أَنْ» ورفعُ «الحمد» هو قراءةُ العامة. وقرأ[5] عكرمة وأبو مجلز وأبو حيوة وقتادة ومجاهد وابنُ يعمر وبلال بن أبي بردة[6] وابن محيصن

---

(١) الآية ٧٨ من سورة الأنبياء.
(٢) تقدم برقم ١٧٨٥.
(٣) الكتاب ١/٤٨٠.
(٤) المقتضب ٢/٣٥٨. قال: «لو نصبتَ بها وهي مخففة لجاز، فإذا رَفَعْتَ ما بعدها فعلى حذف التثقيل والمضمر في النية».
(٥) البحر ٥/١٢٧.
(٦) بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أمير البصرة وقاضيها. روىٰ عنه ثابت البناني، وروى عن أنس بن مالك. توفي في حدود ١٢٦. انظر: تهذيب الكمال ١/١٦١؛ الأعلام ٢/٧٢.

ويعقوب بتشديدها ونصبِ دال «الحمد» على أنه اسمُها. وهذه تؤيدُ أنها المخففةُ في قراءة العامةِ، وتردُّ على الجرجاني.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿ولو يُعَجِّل﴾**: هذا الامتناعُ نفي في المعنىٰ تقديره: لا يُعَجِّلُ الله لهم الشرَّ. قال الزمخشري[١]: «فإن قلت: كيفَ اتَّصل به قولُه: «فَنَذَرُ الذين لا يَرْجُون لقاءَنا وما معناه؟ قلت: قولُه: «ولو يُعَجِّل» متضمِّنٌ معنى نفي التعجيل كأنه قيل: ولا نُعَجِّل لهم بالشرِّ ولا نَقْضي إليهم أجلَهم».

قوله: «استعجالَهم» فيه أوجهٌ، أحدها: أنه منصوبٌ على المصدرِ التشبيهيِّ تقديرُه: استعجالاً مثلَ استعجالِهم، ثم حَذَفَ الموصوفَ وهو «استعجال» وأقامَ صفتَه مُقامه وهي «مثل» فبقي: ولو يعجل اللَّهُ مثل استعجالِهم، ثم حَذَفَ المضافَ وأقام المُضاف إليه مُقامه. قال مكي[٢]: «وهذا مذهبُ سيبويه» قلت: وقد تقدَّم غيرَ مرةٍ أن مذهبَ سيبويه[٣] في مثل هذا أنه منصوبٌ على الحالِ من ذلك المصدرِ المقدَّرِ، وإن كان مشهورُ أقوالِ المُعْرِبين غيرَه، ففي نسبةِ ما ذكرته أولاً لسيبويه نظرٌ.

الثاني: أن تقديرَه: تعجيلاً مثلَ استعجالهم، ثم فُعِل به ما تقدَّم قبلَه. وهذا تقديرُ أبي البقاء[٤]، فقدَّر المحذوف مطابقاً للفعل الذي قبلَه، فإنَّ «تعجيلاً» مصدر لـ «عَجَّل» وما ذكره مكي[٥] موافقٌ للمصدر الذي بعده. والذي يظهر ما قدَّره أبو البقاء لأن موافقةَ الفعلِ أولَىٰ، ويكون قد شبَّه تعجيلَه

---

(١) الكشاف ٢/٢٢٧.

(٢) المشكل ١/٣٧٥. (٣) الكتاب ١/١١٦.

(٤) الإملاء ٢/٢٥.

(٥) قال مكي في المشكل ١/٣٧٥: «مصدر تقديره: استعجالاً مثل استعجالهم...».

تعالَىٰ باستعجالهم، بخلاف ما قدَّره مكي فإنه لا يظهر، إذ ليس «استعجال» مصدراً لـ «عجَّل».

وقال الزمخشري[١]: «أصلُه: ولو يُعَجِّل الله للناسِ الشرَّ تعجيلَه لهم الخير، فوضع «استعجالهم بالخير» موضعَ «تعجيله لهم الخيرَ» إشعاراً بسرعة إجابته لهم وإسعافِه بطلبهم، كأنَّ استعجالَهم بالخير تعجيلٌ لهم». قال الشيخ[٢]: «ومدلولُ «عَجَّل» غيرُ مدلولِ «استعجل» لأنَّ «عَجَّل» يدلُّ على الوقوع، و «استعجل» يدلُّ على طلب التعجيل، وذلك واقعٌ من الله، وهذا مضافٌ إليهم، فلا يكون التقدير على ما قاله الزمخشري، فيحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون التقدير: تعجيلاً مثل استعجالهم بالخير، فشبَّه التعجيلَ بالاستعجال؛ لأن طلبَهم [للخير][٣] ووقوعَ تعجيله مقدَّمٌ عندهم على كل شيء. والثاني: أن يكون ثَمَّ محذوفٌ يدلُّ عليه المصدرُ تقديرُه: ولو يعجِّل اللَّـهُ للناسِ الشرَّ إذا استعجلوا به استعجالَهم بالخير، لأنهم كانوا يستعجلون بالشرِّ ووقوعِه على سبيل التهكم كما كانوا يستعجلون بالخير». الثالث: أنه منصوبٌ على إسقاط كافِ التشبيهِ، والتقدير: كاستعجالهم. قال أبو البقاء[٤]: «وهو بعيدٌ، إذ لو جاز ذلك لجاز «زيد غلامَ عمرو» أي: كغلام عمرو» وبهذا ضَعَّفه جماعةٌ وليس بتضعيفٍ صحيحٍ، إذ ليس في المثال الذي ذكر فعلٌ يتعدى بنفسه عند حذف الجار، وفي الآيةِ فعلٌ يَصِحُّ فيه ذلك وهو قوله «يُعَجِّل». وقال مكي[٥]: «وَيَلْزَمُ مَنْ يُجَوِّز حَذْفَ حرفِ الجر منه أن يجيز «زيدٌ الأسدُ» أي: كالأسدِ». قلت: قوله «ويلزم إلى آخره» لا ردَّ فيه على هذا القائل

---

(١) الكشاف ٢/٢٢٧.

(٢) البحر ٥/١٢٨ ـ ١٢٩.

(٣) زيادة من البحر.

(٤) الإملاء ٢/٢٥.

(٥) المشكل ٢/٣٧٥.

إذ يلتزمه، وهو التزام صحيح سائغ، إذ لا ينكر أحد «زيد الأسدُ» على معنى «كالأسد»، وعلى تقدير التسليمِ فالفرقُ ما ذكره أبو البقاء أي: إن الفعل يـطلب مصدراً مشبَّهـاً فصار مـدلولاً عليـه. وقال بعضهم: تقـديره: في استعجالهم، نقله مكي[1]، فلمَّا حُذِفت «في» انتصبَ، وهذا لا معنىٰ له.

قوله «لَقُضِي» / قرأ ابن عامر[2] «لقضىٰ» بفتح الفاء والعين مبنياً للفاعل [٤٦٠/أ] وهو الله تعالى، «أجلهم» نصبـاً. والباقـون «لقُضِيَ» بالضم والكسـر مبنياً للمفعول، «أَجَلُهم» رفعاً لقيامِه مقامَ الفاعل. وقرأ الأعمش «لقَضَيْنا» مسنداً لضمير المعظِّم نفسَه، وهي مؤيدةٌ لقراءةِ ابن عامر.

قوله: «فَنَذَرُ» فيه ثلاثةُ أوجـهٍ، أحدهـا: أنه معـطوفٌ على قولـه: «ولو يُعَجِّل اللَّـهُ» على معنىٰ أنه في قوة النفي، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في سؤال الزمخشري وجوابِه فيه. إلا أن أبا البقاء[3] ردَّ عطفه على «يُعَجِّل» فقال: «ولا يجوزُ أن يكونَ معطوفاً على «يُعَجِّل» إذ لو كان كذلك لدَخَلَ في الامتناع الذي تقتضيه «لو» وليس كذلك، لأنَّ التعجيلَ لم يقع، وتَرْكَهم في طغيانهم وقع». قلت: إنما يَتمُّ هذا الردُّ لو كان معطوفاً على «يُعَجِّل» فقط باقياً على معناه، وقد تقدَّم أن الكلامَ صار في قوةِ «لا نعجِّل لهم الشرَّ فَنـذَرُهم» فيكون «فَنَذَرُهم» معطوفاً على جملة النفي لا على الفعلِ الممتنع وحدَه حتى يلزمَ ما قال. والثاني[4]: أنه معطوفٌ على جملةٍ مقدرة: «ولكن نُمْهِلُهم فَنَذَرُ» قاله أبو البقاء[5]. والثالث: أن تكون جملةً مستأنفةً، أي: فنحن نَذَرُ الذين. قاله الحوفي.

---

(١) المشكل ٢/٣٧٥.

(٢) السبعة ٣٢٣؛ التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٨؛ البحر ٥/١٢٩.

(٣) الإملاء ٢/٢٥.

(٤) أي من أوجه «فنذر».

(٥) الإملاء ٢/٢٥.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿لِجَنْبِهِ﴾**: في محلِّ نصبٍ على الحال، ولذلك عَطَفَ الحالَ الصريحة، والتقدير: دعانا مضطجعاً لجنبه، أو مُلْقِياً لجَنْبه. واللامُ على بابها عند البصريين، وزعم بعضهم أنها بمعنىٰ «على»، ولا حاجةَ إليه. واختُلف في ذي الحال، فقيل: الإِنسان، والعامل فيها «مَسَّ» قاله ابن عطية[١]. ونَقَله أبو البقاء[٢] عن غيره، واستضعفه من وجهين، أحدهما: أن الحالَ على هذا واقعةٌ بعد جواب «إذا» وليس بالوجهِ. قلت: كأنه يعني أنه ينبغي ألَّا يجابَ الشرطُ إلا إذا استوفى معمولاتِه، وهذه الحالُ معمولة للشرط وهو «مَسَّ»، وقد أُجيب قبل أن يَسْتوفي معموله. ثم قال: «والثاني: أن المعنى: كثرةُ دعائِه في كل أحواله لا على أن الضرَّ يصيبه في كل أحوالِه، وعليه جاءَتْ آياتٌ كثيرةٌ في القرآن».

قال الشيخ[٣]: «وهذا الثاني يلزم فيـه ـ مِنْ مَسِّه الضـرُّ في هذه الأحوالِ ـ دعاؤه في هذه الأحوال، لأنه جوابُ ما ذُكِرت فيه هذه الأحوال [فالقيد في الشرط قيدٌ في الجواب كما تقول: «إذا جاءنا زيدٌ فقيراً فقد[٤] أَحْسَنَّا إليه» فالمعنى[٥]:] أَحْسَنَّا إليه في حال فقرِه»[٦].

وقيل: صاحبُ الحال هو الضمير الفاعل في «دعانا» وهو واضحٌ، أي: دعانا في جميع أحواله لأن هذه الأحوال الثلاثة لا يخلو الإِنسان عن واحدة منها. ثم قيل: المراد بالإِنسان الجنسُ، وهذه الأحوالُ بالنسبة إلى المجموع،

---

(١) المحرر ١٨/٩.
(٢) الإملاء ٢٥/٢.
(٣) البحر ١٢٩/٥.
(٤) البحر: «أحسنا» من غير «قد».
(٥) ما بين معقوفين غير واضح في المصورة عن الأصل، أثبتناه من النسخ الأخرى والبحر.
(٦) تمام عبارة البحر: «فالقيد في الشرط قيد في الجزاء».

أي: منهم مَنْ يدعو مُسْتلقياً، ومنهم مَنْ يدعو قائماً، أو يُراد به شخصٌ واحد جَمَع بين هذه الأحوال الثلاثة بحسبِ الأوقاتِ، فيدعو في وقتٍ على هذه الحال، وفي وقت على أخرىٰ.

قوله: «كأنْ لم يَدْعُنا» قد تقدَّم الكلامُ على مثل هذا عند قوله: «كأنْ لم تكنْ بينكم»[1]. قال الزمخشري[2]: «فَحَذفَ ضميرَ الشأن كقوله[3]:

٢٥٧٤ـ .... كـأنْ ثَـدْيـاه حُـقَّـانِ»

يعني على روايةِ مَنْ رواه «ثَدْيان» بالألف، ويُروى «كأنْ ثَدْيَيْه» بالياءِ على أنها أُعملت في الظاهر وهو شاذٌّ، وصدر هذا البيت:

وصَـدْرٍ مُـشْـرِقِ الـنَّـحْـرِ ....

وهذه الجملةُ التشبيهيةُ في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ فاعل «مرَّ»، أي: مضىٰ على طريقته مشبهاً مَنْ لم يَدْعُ إلى كشف ضر. و«مَسَّه» صفةٌ لـ «ضُرّ»، قال صاحب النظم: «وإذا مَسَّ الإنسان» وَصْفُه للمستقبل، و«فلمَّا كشفنا» للماضي، فهذا النَّظْم يدلُّ على معنى الآية أنه كان هكذا فيما مضى، وهكذا يكون مما يُستقبل، فدل ما في الآية من الفعل المستقبل على ما فيه من المعنى المستقبل».

والكافُ مِنْ «كذلك زُيِّن» في موضع نصب على المصدر، أي: مثلَ ذلك التزيين والإعراض عن الابتهال. وفاعل «زُيِّن» المحذوف: إمَّا الله تعالى وإمَّا الشيطان. و«ما كانوا يعملون» في محل رفع لقيامه مقام الفاعل. و«ما» يجوزُ أن تكون مصـدريةً، وأن تكونَ بمعنى الذي.

---

(١) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٢) الكشاف ٢/٢٢٨.

(٣) تقدم برقم ١٦٠٥.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿مِنْ قبلكم﴾**: متعلقٌ بـ «أَهْلكنا»، ولا يجوز أن يكونَ حالاً من «القرون» لأنه ظرف زمان فلا يقع حالاً عن الجثة كما لا يقع خبراً عنها. وقد تقدَّم تحقيق هذا في أول البقرة، وقد تقدَّم الكلامُ على «لمَّا» أيضاً.

قوله: «وجاءتهم رُسُلُهم» يجوز أن يكون معطوفاً على «ظلموا» فلا محلَّ له عند سيبويه، ومحله الجر عند غيره[1]، لأنه عطف على ما هو في محلِّ جرٍ بإضافة الظرف إليه، ويجوز أن يكونَ في محلِّ نصبٍ على الحال، أي: ظلموا بالتكذيب وقد جاءتهم رسلُهم بالحُجَجِ والشواهد على صدقهم. و «بالبينات» يجوزُ أن يتعلَّق بـ «جاءتهم»، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «رسلهم» [أي:] جاؤوا ملتبسين بالبينات مصاحبين لها.

قوله: «وما كانوا» الظاهرُ عَطْفه على «ظلموا». وجَوَّز الزمخشري[2] أن [٤٦٠/ب] يكونَ / اعتراضاً قال: «واللامُ لتأكيد نفي إيمانهم، ويعني بالاعتراض كونَه وقع بين الفعل ومصدرِه التشبيهي في قوله «كذلك نَجزي». والضميرُ في «كانوا» عائد[3] على «القرون». وجَوَّز مقاتل أن يكونَ ضميرَ أهل مكة، وعلى هذا يكونُ التفاتاً إذ فيه خروجٌ من ضمير الخطاب في قوله «قبلكم» إلى الغَيْبة، والمعنى: وما كنتم لتؤمنوا، و «كذلك» نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: مثلَ ذلك الجزاء نجزي. وقُرِىء[4] «يَجْزي» بياء الغيبة، وهو التفاتٌ من التكلم في قوله «أَهْلكنا» إلى الغَيْبة.

---

(١) لعله يعني بغيره الفارسي الذي يقول باسمية «لما» ظرفاً. أما سيبويه فيقول بحرفيتها. انظر: الكتاب ٢/٣١٢؛ الإيضاح العضدي ٣١٩.

(٢) الكشاف ٢/٢٢٨.

(٣) الأصل: «عائداً» وهو سهو.

(٤) البحر ٥/١٣١؛ الكشاف ٢/٢٢٨.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿لِنَنْظُرَ﴾**: متعلق بالجَعْل. وقرأ[١] يحيى الذماري بنون واحدة وتشديد الظاء[٢]. وقال يحيى: «هكذا رأيته في مصحف عثمان» يعني أنه رآها بنون واحدة، ولا يعني أنه رآها مشددة؛ لأنَّ هذا الشكل الخاص إنما حَدَث بعد عثمان. وخرَّجوها على إدغامِ النون الثانية في الظاء وهو رديءٌ جداً، وأحسنُ ما يقال فيه: إنه بالغ في إخفاءِ غُنَّة النون الساكنة فظنَّه السامع إدغاماً، ورؤيتُه له بنونٍ واحدة لا يدلُّ على قراءته إياه مشددَ الظاء ولا مخفَّفَها. قال الشيخ[٣]: «ولا يدلُّ[٤] على حَذْف النون من اللفظ». وفيه نظرٌ لأنه كيف يقرأ ما لم يكن مكتوباً في المصحف الذي رآه؟

وقوله: «كيف» منصوبٌ بـ «تعملون» على المصدر، أي: أيَّ عملٍ تعملون، وهي معلِّقة للنظر.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿أو بَدِّلْه﴾**: يحتمل التبديلُ في الذات والتبديلُ في الصفات، يعني اجعلْ آيةَ عذاب مكانَ آية رحمة. فإن قيل: يلزمُ على الأولِ التكرار في قوله: «ائت بقرآنٍ غيرِ هذا»، فالجوابُ أن معنىٰ الأول: ائت بقرآن غيره مع بقائه، أو بَدِّله بأنْ تُزيل ذاتَه بالكلية، فيتغاير المطلوبان.

و «تِلْقاء» مصدرٌ على تِفْعال، ولم يجئ مصدر بكسر التاء إلا هذا والتِّبْيان. وقرىء[٥] شاذاً بفتح التاء، وهو قياسُ المصادر الدالة على التكرار

---

(١) البحر ١٣١/٥. والقارىء يحيى بن الحارث الذماري. شيخ القراءة بدمشق بعد ابن عامر، تابعي، عرض على ابن عامر ونافع، ثقة. توفي سنة ١٤٥. انظر: طبقات القراء ٣٦٧/٢.

(٢) أي: «لِنَظُّرَ».

(٣) البحر ١٣١/٥.

(٤) أي: كَتْبه بنون واحدة.

(٥) البحر ١٣٢/٥؛ الكشاف ٢٢٩/٢.

كالتَّطْواف والتَّجوال. وقد يُسْتعمل التِّلقاء بمعنى قبالتك، فينتصبُ انتصابَ الظروف المكانية.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿ولا أَدْراكم به﴾**: أي: ولا أَعْلمكم الله به، مِنْ دَرَيْتُ، أي: علمتُ. ويقال: دَرَيْتُ بكذا وأَدْرَيْتك بكذا، أي: أحطت به بطريق الدِّراية، وكذلك في «علمت به» فَتَضَمَّن العلمُ معنى الإِحاطة فتعَدَّى تَعْدِيَتَها.

وقرأ ابنُ كثير[١] ـ بخلاف عن البزي ـ «ولأَدْراكم» بلام داخلة على «أَدْراكم» مثبتاً. والمعنى: ولأُعْلِمَكم به من غير وساطتي: إمَّا بوساطة مَلَكٍ أو رسولٍ غيري من البشر، ولكنه خَصَّني بهذه الفضيلة. وقراءةُ الجمهور «لا» فيها مؤكدةٌ؛ لأنَّ المعطوفَ على المنفيّ منفيّ، وليست «لا» هذه هي التي يُنْفَى بها الفعل، لأنه لا يَصِحُّ نفيُ الفعل بها إذا وقع جواباً، والمعطوفُ على الجواب جواب، ولو قلت: «لو كان كذا لا كان كذا» لم يَجُزْ، بل تقول: «ما كان كذا». وقرأ ابن عباس والحسن وابن سيرين وأبو رجاء: «ولا أَدْرَأْتُكم به» بهمزةٍ ساكنةٍ بعد الراء. وفي هذه القراءةِ تخريجان، أحدهما: أنها مُبْدَلَةٌ من ألف، والألف منقلبةٌ عن ياءٍ لانفتاحِ ما قبلها وهي لغةٌ لعُقَيْلٍ حكاها قطرب، يقولون في أعطيتك: أعطأتك. وقال أبو حاتم: «قَلَبَ الحسنُ الياءَ ألفاً، كما في لغة بني الحرث يقولون: عَلاَك وإلاك[٢]، ثم هَمَزَ على لغة من قال في العالم: العَأْلَم». وقيل: بل أُبْدلت الهمزة من نفس الياء نحو: «لَبَأْتُ بالحج» و «رثَأْت فلاناً»، أي: لَبَّيْتُ ورَثَيْتُ. والثاني: أن الهمزة أصلية وأن اشتقاقه مِنَ الدَّرْء وهو الدَّفْع كقوله: «ويَدْرَأُ عنها العذابَ»[٣]، ويقال: أَدْرأته،

---

(١) التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٨؛ البحر ١٣٢/٥، وقال: «إنها من طريق النقاش عن أبي ربيعة عن البزي».

(٢) أي في: عليك وإليك.

(٣) الآية ٨ من سورة النور.

أي: جَعَلْته دارِئاً، والمعنىٰ: ولأَجْعَلَنَّكم بتلاوته خُصَماء تَدْرَؤُونني بالجدال. قال أبو البقاء[1]: «وقيل: هو غلط، لأنَّ قارِئَها ظَنَّ أنها من الدَّرْءِ وهو الدَّفْعُ. وقيل: ليس بغلطٍ والمعنىٰ: لو شاء اللّٰه لدَفَعَكم عن الإيمان به».

وقـرأ شهـر بن حـوشب والأعمش: «ولا أَنْـذَرْتُكم» من الإنـذار، وكذلك / هي في حرف عبدالله. [٤٦١/أ]

والضمير في «قبله» عائد على القرآن. وقيل: على النزول. وقيل: على وقت النزول. و«عُمُراً» مشبهٌ بظرف الزمان فانتصبَ انتصابَـه، أي: مدة متطاولة. وقيل: هو على حَذْف مضاف، أي: مقدار عُمُر. وقرأ الأعمش[2] «عُمْراً» بسكون الميم كقولهم: «عَضْد» في «عَضُد».

آ. (١٨) **قوله تعالى: ﴿ما لا يَضُرُّهم﴾**: «ما» موصولة، أو نكرةٌ موصوفةٌ وهي واقعةٌ على الأصنام، ولذلك راعى لفظها، فأفرد في قوله: «ما لا يَضُرُّهم ولا ينفعهم» ومعناها فجمع في قوله «هؤلاء شفعاؤنا».

قوله: «أَتُنَبِّئُون» قرأ[3] بعضهم: «أَتُنْبِئُون» مخففاً مِنْ أنبأ، يقال: أنبأ ونبَّأ كأخبرَ وخبَّر. وقوله: «بمـا لا يَعْلَمُ» «ما» موصولةٌ بمعنى الذي أو نكرة موصوفة كالتي تقدمت[4]. وعلى كلا التقديرين فـالعائـد محذوف، أي: يعلمه. والفاعل هو ضمير الباري تعالىٰ، والمعنىٰ: أتنبِّئوون الله بالذي لا يعلمه الله، وإذا لم يعلم الله شيئاً استحال وجودُ ذلك الشيء، لأنه تعالىٰ لا يَعْزُب عن علمه شيء، وذلك الشيء هو الشفاعة، فـ«ما» عبارة عن الشفاعة.

---

(١) الإملاء ٢/٢٦.

(٢) البحر ٥/١٣٣؛ الكشاف ٢/٢٩.

(٣) وهي قراءة أبي السمَّال العدوي كما في القرطبي. وانظر: البحر ٥/١٣٤؛ الكشاف ٢/٢٣٠.

(٤) أي في قوله: «ما لا يضرهم» وقوله: «تقدمت»، ورد في الأصل «تقدم» وهو سهو.

والمعنىٰ: أن الشفاعةَ لو كانَتْ لَعَلِمَهَا الباري تعالىٰ. وقوله: «في السمواتِ ولا في الأرض» تأكيدٌ لنفيه، لأنَّ كل موجود لا يَخْرج عنهما. ويجوزُ أن تكونَ «ما» عبارةً عن الأصنام. وفاعل «يعلمُ» ضميرٌ عائد عليها. والمعنىٰ: أَتُعَلِّمون اللَّـهَ بالأصنامِ التي لا تَعْلَم شيئاً في السموات ولا في الأرض، وإذا ثَبَتَ أنها لا تعلم فكيف تشفع؟ والشافع لا بد[1] وأن يعرفَ المشفوعَ عنده، والمشفوعَ له، هكذا أعربه الشيخ[2]، فجعل «ما» عبارة عن الأصنام لا عن الشفاعة، والأول أظهر. و«ما» في «عَمَّا يشركون» يُحتمل أن تكونَ بمعنى الذي، أي: عن شركائهم الذين يُشْركونهم به في العبادة. أو مصدريةٌ، أي: عن إشراكهم به غيره.

وقرأ[3] الأخَوانِ هنا «عَمَّا يُشْركون»، وفي النحل موضعين[4]، الأول: «سبحانه وتعالىٰ عَمَّا يشركون يُنَزِّل الملائكة»، والثاني: «بالحق تعالىٰ عما يُشركون». وفي الروم[5]: «هل مِنْ شركائكم مَنْ يفعلُ مِنْ ذلكم من شيء سبحانه وتعالى عَمَّا يشركون» بالخطاب. والباقون بـالغَيْبة في الجميع. والخطاب والغيبة واضحتان.

وأتىٰ هنا بـ«يُشْركون» مضارعاً دون الماضي تنبيهاً على استمرار حالِهم كما جاؤوا يعبدون، وتنبيهاً أيضاً على أنَّهم على الشرك في المستقبل، كما كانوا عليه في الماضي.

آ. (٢١) **قوله تعالى: ﴿وإذا أَذَقْنا﴾**: شرطيةٌ جوابُها «إذا» الفجائيةُ في قوله: «إذا لهم مَكْرٌ»، والعاملُ في «إذا» الفجائيةِ الاستقرارُ الذي في «لهم».

---

(١) لعل الصواب: «لا بد أن».
(٢) البحر ١٣٤/٥.
(٣) السبعة ٣٢٤؛ التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٩؛ البحر ١٣٤/٥.
(٤) الآية: ١، ٣.
(٥) الآية ٤٠.

وقد تقدَّم لك خلافٌ في «إذا» هذه: هل هي حرفٌ أو ظرفُ زمان على بابها أو ظرفُ مكان؟ وقال أبو البقاء[1]: «وقيل: «إذا» الثانية زمانيةٌ أيضاً، والثانية وما بعدها جواب الأولى». وهذا الذي حكاه قولٌ ساقط لا يُفهم معناه[2].

وقوله: «في آياتنا» متعلقٌ بـ«مَكْر» جعل الآيات مَحَلاًّ للمكر والمبالغة، ويَضْعف أن يكون الجارُّ صفةً لـ«مكر». وقوله: «مكراً» نصبٌ على التمييز. وهو واجبُ النصبِ، لأنك لو صُغْتَ مِنْ «أَفْعل» فعلاً وأَسْنَدْتَه إلى تمييزِه فاعلاً لَصَحَّ أن يُقال: «سَرُع مَكْرُه» وأيضاً فإنَّ شرطَ جوازِ الخفضِ صِدْقُ التمييز على موصوفِ أفعل التفضيل نحو: «زيدٌ أحسنُ فقيه»[3]. و«أَسْرَعُ» مأخوذٌ مِنْ سَرُع ثلاثياً، حكاه الفارسي. وقيل: بل مِنْ أسرع، وفي بناء أفعل وفعلي التعجب مِنْ أفعل ثلاثةُ مذاهب: الجوازُ مطلقاً، المنعُ مطلقاً، التفضيلُ: بين أن تكونَ الهمزةُ للتعدية فيمتنعَ، أو لا فيجوزَ، وتحريرُها في كتب النحاة[4]. وقال بعضُهم: «أَسْرع هنا ليست للتفضيل» وهذا ليس بشيءٍ إذ السياق يردُّه. وجعله ابن عطية[5]: ـ أعني كونَ أسرع للتفضيل ـ نظيرَ قوله[6]: «لهي أسودُ مِنَ القار». قال الشيخ[7]: «وأما تنظيره «أسود من القار» بـ«أسرع» ففاسد / لأن «أسود» ليس فعلُه على وزنِ أَفْعَل، وإنما هو على وزن فَعِل [٤٦١/ب]

---

(١) الإملاء ٢/٢٦.

(٢) لعل أبا البقاء يعني أن الثانية ليست للمفاجأة، وإنما هي كالأولى في كونها ظرفية شرطية، وقد دخلت على فعل مقدر، أي: إذا ثبت لهم مكر كقوله:

إذا باهلي تحته حنظلية

(٣) أي: إذا كان التمييز من جنس ما قبله وجب جَرُّه بإضافته إلى أفعل كالمثال، فإن الفقيه من جنس زيد، فكلاهما من الرجال.

(٤) انظر: شرح الكافية ٢/٢١٢، ٢/٣٠٧.

(٥) المحرر ٩/٢٤.

(٦) حديث شريف رواه مالك في الموطأ: جهنم ٢ (٢/٩٩٤).

(٧) البحر ٥/١٣٦.

نحو: سَوِدَ فهو أسود، ولم يمتنع التعجب ولا بناء أفعل التفضيل عند البصريين مِنْ نحو سَوِدَ وحَمِرَ وأَدِمَ إلا لكونه لوناً. وقد أجاز ذلك بعض الكوفيين في الألوان مطلقاً، وبعضهم في السواد، والبياض فقط»، قلت: تنظيره به ليس بفاسـد، لأنَّ مرادَه بناءُ أفعل مما زاد على ثلاثة أحرف وإن لم يكن على وزن أَفْعَل، وسَوِد وإن كان على ثلاثةٍ لكنه في معنىٰ الزائد على ثلاثة، إذ هو في معنى أسود، وحَمِرَ في معنى أحمر، نصَّ على ذلك النحويون، وجعلوه هو العلةَ المانعةَ من التعجب في الألوان.

وقرأ[1] الحسنُ وقتادة ومجاهد والأعرج ونافعٌ في روايةٍ: «يَمْكرون» بياء الغيبة جَرْياً على ما سَبَق، والباقون بالخطابِ مبالغةً في الإعلام بمكرهم والتفاتاً لقوله: «قل الله»، إذ التقديرُ: قل لهم، فناسَبَ الخطابَ. وفي قوله: «إنَّ رسلَنا» التفاتٌ أيضاً، إذ لو جَرَىٰ على قوله: «قل الله»، لقيل: إنَّ رسله.

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿يَنْشُرُكم﴾**[2]: قراءةُ ابنِ عامر مِن النَّشْر ضد الطيّ، والمعنىٰ: يُفَرِّقكم ويَبُثُّكم. وقرأ الحسن: «يُنْشِركم» مِنْ أَنْشَر، أي: أَحْيا وهي قراءةُ ابنِ مسعود أيضاً. وقرأ بعض الشاميين «يُنَشِّركم» بالتشديد للتكثير مِن النَّشْر الذي هو مطاوع الانتشار. وقـرأ الباقـون «يُسَيِّركم» من التَّسْيير، والتضعيفُ فيه لِلتعـديةِ تقـول: سار الـرجل وسَيَّـرْتُه أنـا. وقال الفارسي[3]: «هو تضعيفُ مبالغةٍ لا تضعيفُ تعديةٍ، لأنَّ العربَ تقول: «سِرْتُ الرجلَ وسيَّرته»، ومنه قول الهذلي[4]:

---

(١) وهي أيضاً قراءة أبي عمرو في رواية هارون العَتَكيّ كما في القرطبي ٨/٣٢٤. وانظر: البحر ٥/١٣٦؛ الكشاف ٢/٢٣١.

(٢) رسمها المؤلف على قراءة ابن عامر. انظر: السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ الحجة ٣٢٩؛ البحر ٥/١٣٧.

(٣) الحجة له (خ) ٣/١٥٨: ذكر قراءة الجمهور واحتج لها ببيت الهذلي المذكور، ولكن لم ترد عبارته التي نقلها المؤلف عنه بقوله: «هو تضعيف مبالغة...».

(٤) تقدم برقم ١٤٣٣.

٢٥٧٥ـ فلا تجزَعَنْ مِنْ سُنَّةٍ أنت سِرْتها   فأولُ راضٍ سنةٍ مَنْ يَسِيْرُها

وهذا الذي قاله أبو علي غير ظاهر؛ لأن الأكثر في لسان العرب أنَّ «سار» قاصرٌ، فَجَعْلُ المضعفِ مأخوذاً من الكثير أَوْلَى[١]. وقال ابنُ عطية[٢]: «وعلى هذا البيتِ اعتراضٌ حتى لا يكونَ شاهداً في هذا، وهو أن يكون الضميرُ كالظرف، كما تقول: «سِرْتُ الطريق». قال الشيخ[٣]: «وأمَّا جَعْلُ ابن عطية الضميرَ كالظرفِ كما تقول: «سِرْتَ الطريقَ» فهذا لا يجوزُ عند الجمهور، لأنَّ «الطريقَ» عندهم ظرفٌ مختصٌّ كالدار فلا يَصِلُ إليها الفعلُ ـ غيرَ «دخلت» عند سيبويه[٤]، و«انطلقت» و«ذهبت» عند الفراء ـ إلا بوساطة «في» إلا في ضرورة، وإذا كان كذلك فضميرُه أَحْرى أَنْ لا يَتَعَدَّىٰ إليه الفعل»[٥]. وزعم ابن الطراوة أنَّ «الطريق» ظرفٌ غيرُ مختصٍ فيصلُ إليه الفعلُ بنفسه، وأباه النحاة.

قوله: «حتى إذا» «حتى» متعلقةٌ بـ«يُسَيِّركم». وقد تقدَّم الكلامُ على «حتى» هذه الداخلةِ على «إذا» وما قيل فيها. قال الزمخشري[٦]: «كيف جَعَلَ الكونَ في الفلك غايةَ التسييرِ في البحر، والتسيُير في البحر إنما هو بالكون في الفُلْك؟ قلت: لم يجعلِ الكونَ في الفلك غايةَ التسيير، ولكنَّ مضمونَ

---

(١) أي: إنَّ التضعيف في «سَيَّر» للتعدية لأن «سار الرجل» لازماً أكثر من «سرت الرجلَ» متعدياً.

(٢) المحرر ٩/٢٥.

(٣) البحر ٥/١٣٨.

(٤) الكتاب ١/١٦، ٧٩، ٨٢، ٢٠٦.

(٥) تمام عبارة البحر: «وإذا كان ضمير الظرف الذي يصل إليه الفعل بنفسه يصل إليه بوساطة «في» ـ إلا أن اتسع فيه ـ فلأن يكون الضمير الذي يصل الفعل إلى ظاهره بـ«في» أولى أن يصل إليه الفعل بوساطة «في»».

(٦) الكشاف ٢/٢٣١.

الجملةِ الشرطيةِ الواقعةِ بعد «حتى» بما في حيِّزها كأنه قال: يُسَيِّركم حتى إذا وقعت هذه الحادثةُ فكان كيت وكيتَ مِنْ مجيء الريحِ العاصفِ وتراكُمِ الأمواج والظن للهلاك والدعاء بالإِنجاء».

وقرأ[1] أبو الدَّرْدَاء وأمُّ الدرداء[2] «في الفُلْكيّ» بياء النسب. وتخريجُها يَحْتمل وجهين، أحدهما: أن يُراد به الماءُ الغَمْرُ الكثيرُ الذي لا يَجْري الفُلْكُ إلا فيه، كأنه قيل: كنتم في اللُّجِّ الفُلْكِيِّ، ويكونُ الضمير في «جَرَيْنَ» عائداً على الفلك لدلالةِ «الفلكي» عليه لفظاً ولزوماً. والثاني: أن يكونَ من باب النسبةِ إلى الصفة لقولهم: «أَحْمَرِيّ» كقوله[3]:

٢٥٧٦ـ أَطَـرَبـاً وأنـت قِنَّـسْـرِيُّ والـدهـرُ بـالإِنسـانِ دوَّارِيُّ

وكنِسْبَتهم إلى العَلَم في قولهم: «الصَّلَتَانيّ» كقوله[4]:

٢٥٧٧ـ أَنَا الصَّلَتَانِيُّ الذي قد عَلِمْتُمُ ....

فزاد ياءَي النسبِ في اسمه.

قوله: «وجَرَيْن» يجوز أن يكونَ نسقاً على «كنتم»، وأن يكونَ حالاً على إضمار «قد». والضميرُ عائدٌ على «الفلك»، والمرادُ به هنا الجُمع، وقد تقدَّم

---

(١) البحر ١٣٨/٥؛ الكشاف ٢٣١/٢.
(٢) هجيمة بنت حيي الحميرية، أخذت القراءة عن زوجها وأخذ عنها إبراهيم ابن أبي عبلة. كانت فقيهة كبيرة القدر توفيت بعد الثمانين. طبقات القراء ٣٥٤/٢.
(٣) تقدم برقم ١٣٤٧.
(٤) البيت للصَّلَتَان العَبْدي وهو في المحتسب ١١٣/١؛ والمحرر ٢٧/٩؛ والخزانة ٣٠٥/١ وعجزه:

متى ما يُحَكَّمْ فهو بالحق صادعُ

أنه مكسَّر، وأن تغييره تقديريٌّ، فضمَّتُه كضمةِ «بُدْن»[1]، وأنه ليس باسم جمع، كما زعم الأخفش[2].

وقـولـه: «بهمْ» فيـه التفـاتٌ من الخـطابِ إلى الغَيْبـة. قـال الزمخشري[3]: / «فإن قلت: ما فائدةُ صَـرْفِ الكلامِ عن الخـطابِ إلى الغَيْبة؟ قلت: المبالغةُ كأنه يَذْكُرُ لغيرهم حالَه ليُعْجِبَهم منها ويَسْتدعي منهم الإنكارَ والتقبيح». وقال ابن عطية[4]: «بهم» خروجٌ من الخطاب إلى الغَيْبة وحَسُنَ ذلك لأن قوله: «كنتم في الفلك» هو بالمعنى المعقول، حتى إذا حَصَلَ بعضُكم في السفن» انتهىٰ. فقدَّر اسماً غائباً وهو ذلك المضافُ المحذوف، فالضميرُ الغائب يعود عليه. ومثلُه «أو كظُلُمات في بحرٍ لُجِّيّ يَغْشاه موج»[5] تقديره: أو كذي ظلمات» وعلى هذا فليس من الالتفات في شيءٍ. وقال الشيخ[6]: «والذي يَظْهر أنَّ حكمةَ الالتفاتِ هنا هي أن قولَه «هو الذي يُسَيِّركم» خطابٌ فيه امتنانٌ وإظهارُ نعمةٍ للمخاطبين، والمسيَّرون في البر والبحر مؤمنون وكفَّار، والخطابُ شاملٌ، فَحَسُن خطابُهم بذلك ليستديمَ الصالحُ الشكرَ، ولعلَّ الطالحَ يتذكر هذه النعمةَ، ولمَّا كان في آخر الآية ما يقتضي أنهم إذا نَجَوا بَغَوا في الأرضِ عَدَلَ عن خطابهم بـذلك إلى الغَيْبـة لئلا يخـاطب المؤمنين بما لا يليق صُدورُه منهم وهو البغيُ بغير الحق».

[٤٦٢/أ]

---

(١) بُدُن وبُدْن مفردها بَدَنة وهي الناقة أو البقرة تُنحر بمكة. أي: وأما الضمة في الفُلك المفردة فهي مثل ضمة أي كلمة مفردة، والضمة نفسها في الجمع مثل ضمة أي كلمة مجموعة.

(٢) مذهبه في معاني القرآن ٣٤٢، أن الفلك يكون واحداً وجماعة، ولم يزد على ذلك.

(٣) الكشاف ٢/٢٣١.

(٤) المحرر ٩/٢٧.

(٥) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٦) البحر ٥/١٣٨ ـ ١٣٩.

قوله: «بريحٍ» متعلقٌ بـ«جَرَيْنَ»، فيقال: كيف يتعدَّىٰ فعلٌ واحدٌ إلى معمولَيْن بحرفِ جرٍ متحدٍ لفظاً ومعنى؟. فالجوابُ أن الباءَ الأولى للتعديةِ كهي في «مررت بزيد» والثانية للسبب فاختلف المعنيان، فلذلك تعلَّقا بعاملٍ واحدٍ. يجوز أن تكونَ الباءُ الثانيةُ للحالِ فتتعلقَ بمحذوف، والتقدير: جَرَيْنَ بهم ملتبسةً بريح، فتكونُ الحالُ من ضمير الفلك.

قوله: «وفرحوا بها»، يجوز أن تكون هذه الجملةُ نَسَقاً على «جَرَيْنَ»، وأن تكونَ حالاً، و«قد» معها مضمرةٌ عند بعضهم، أي: وقد فَرِحوا، وصاحبُ الحال الضمير في «بهم».

قوله: «جاءَتْها» الظاهرُ أن هذه الجملةَ الفعلية جواب «إذا»، وأن الضميرَ في «جاءَتْها» ضميرُ الريح الطيبة، أي: جاءَتِ الريحَ الطيبةَ ريحٌ عاصفٌ، أي: خَلَفَتْها. وبهذا بدأ الزمخشري[1]، وسبقه إليه الفراء[2] وجَوَّز أن يكونَ الضميرُ للفلك، ورجَّح هذا بأن الفُلْكَ هو المُحَدَّث عنه.

قوله: «وظَنُّوا» يجوز أن يكونَ معطوفاً على «جاءتها» الذي هو جوابُ «إذا»، ويجوز أن يكونَ معطوفاً على «كنتم» وهو قولُ الطبريّ[3] ولذلك قال: «وظنُّوا» جوابُه «دَعَوا الله». قال الشيخ[4]: «ظاهره[5] العطف على جواب «إذا» لا أنَّه معطوفٌ على «كنتم» لكنه محتمل كما تقول: «إذا زارك فلانٌ فأكرمه، وجاءك خالد فأحسِنْ إليه» وأنَّ أداةَ الشرط مذكورة». وقرأ[6] زيد ابن عليّ «حِيط» ثلاثياً.

---

(١) الكشاف ٢/٢٣١.

(٢) معاني القرآن ١/٤٦٠.

(٣) تفسير الطبري ١٥/٥٣.

(٤) البحر ٥/١٣٩.

(٥) أي: ظاهر «ظنوا».

(٦) البحر ٥/١٣٩.

قوله: «دَعَوُا الله»، قال أبو البقاء[1]: «هو جواب ما اشتمل عليه المعنىٰ مِنْ معنىٰ الشرط، تقديره: لما ظَنُّوا أنهم أُحيط بهم دَعَوُا الله»، وهذا كلامٌ فارغ. وقال الزمخشري[2]: «هي[3] بدلٌ مِنْ «ظنُّوا» لأنَّ دعاءهم مِنْ لوازم ظنِّهم الهلاكَ فهو متلبسٌ به». ونقل الشيخ[4] عن شيخه أبي جعفر[5] أنه جوابٌ لسؤال مقدر، كأنه قيل: فماذا كان حالُهم إذ ذاك؟ فقيل: دَعَوُا الله». و «مخلصين» حال. و «له» متعلقٌ به. و «الدين» مفعوله.

قوله: «لئن أَنْجَيْتَنا» اللامُ موطِّئةٌ للقسم المحذوف، و «لنكونَنَّ» جوابه، والقسمُ وجوابهُ في محل نصب بقول مقدر، وذلك القولُ المقدرُ في محلِّ نصبٍ على الحال، والتقدير: دَعَوا قائلين: لئن أَنْجَيْتنا من هذه لنكوننَّ. ويجوزُ أن يُجْرَىٰ «دَعَوا» مُجرىٰ «قالوا»، لأن الدعاء بمعنى القول، إذ هو نوعٌ مِنْ أنواعه، وهو مذهب كوفي.

آ. **(٢٣) قوله تعالى: ﴿إذا هم يَبْغُون﴾**: جوابُ «لمَّا»، وهي «إذا» الفجائية. وقوله: «بغير الحق» حالٌ، أي: ملتبسين بغير الحق. قال الزمخشري[6]: «فإنْ قلتَ: ما معنىٰ قوله: «بغير الحق» والبغيُ لا يكونُ بحق؟ قلت: بلى وهو استيلاء المسلمين على أرضِ الكفارِ وهَدْمُ دورِهم وإحراقُ زروعِهم وقَطْعُ أشجارهم، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ببني قريظة»، وكان قد فَسَّر البغيَ

---

(١) لم أجد هذا النص في إملاء أبي البقاء.
(٢) الكشاف ٢/٢٣١.
(٣) أي: «دعوا».
(٤) البحر ٥/١٣٩.
(٥) أحمد بن إبراهيم. محدث مفسّر قارىء صنَّف تعليقاً على كتاب سيبويه. توفي سنة ٧٠٨. انظر: البغية ١/٢٩٢.
(٦) الكشاف ٢/٢٣٢.

بالفسادِ والإمعان فيه، مِنْ «بَغَىٰ الجرحُ: إذا ترامىٰ للفساد». ولذلك قال الزجاج: «إنه الترقّي في الفساد»، وقال الأصمعيُّ أيضاً: «بَغَىٰ الجرحُ: تَرَقَّىٰ إلى الفساد، وبَغَت المرأة: فَجَرَت»، قال الشيخ[1] / «ولا يَصِحُّ أن يُقال في [٤٦٢/ب] المسلمين إنهم باغُون على الكفرة، إلا إنْ ذُكر أنَّ أصلَ البغيِ هو الطلبُ مطلقاً، ولا يتضمَّن الفسادَ، فحينئذ ينقسم إلى طلبٍ بحق وطلب بغير حق»، قلت: وقد تقدَّم أنَّ هذه الآيةَ تَرُدُّ على الفارسي[2] أنَّ «لمَّا» ظرف بمعنىٰ حين؛ لأن ما بعد «إذا» الفجائية لا يَعْمل فيما قبلها، وإذ قد فَرَضَ كونَ «لمَّا» ظرفاً لزمَ أن يكونَ لها عاملٌ.

قوله: «متاع الحياةِ» قرأ حفص[3] «متاعَ» نصباً، ونصبُه على خمسة أوجه، أحدُها: أنه منصوب على الظرف الزماني نحو «مَقْدَم الحاج»، أي: زَمَن متاع الحياة. والثاني: أنه منصوبٌ على المصدر الواقع موقع الحال، أي: مُتَمتعين. والعاملُ في هذا الظرف وهذه الحالِ الاستقرارُ الذي في الخبـر، وهو «عليكم». ولا يجوزُ أن يكونا منصوبين بالمصدر لأنه يلزم منه الفصلُ بين المصدرِ ومعموله بالخبر، وقد تقدَّم أنه لا يُخْبَرُ عن الموصول إلا بعد تمامِ صلته. والثالث: نصبُه على المصدرِ المؤكِّد بفعلٍ مقدر، أي: يتمتعون متاع الحياة. الرابع: أنه منصوبٌ على المفعول به بفعلٍ مقدر يدلُّ عليه المصدر، أي: يبغون متاعَ الحياة. ولا جائـزٌ أن ينتصِبَ بالمصـدر لِما تقدم. الخامس: أن ينتصب على المفعولِ مِنْ أجله، أي: لأجلِ متاع والعامل فيه: إمَّا الاستقرارُ المقدَّرُ في «عليكم»، وإمَّا فعلٌ مقدر. ويجوز أن يكونَ الناصبُ له حالَ جعله ظرفاً أو حالاً أو مفعولاً من أجله نفسَ البغي

(١) البحر ٥/١٤٠.
(٢) الإيضاح العضدي ٣١٩.
(٣) السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ البحر ٥/١٤٠؛ الحجة ٣٣٠، وهي أيضاً قراءة هارون عن ابن كثير.

لا على جَعْل «على أنفسكم» خبراً بل على جَعْله متعلقاً بنفس البغي، والخبرُ محذوفٌ لطول الكلام، والتقدير: إنما بَغْيُكم على أنفسكم متاعَ الحياة مذمومٌ أو مكروهٌ أو منهيٌّ عنه.

وقرأ باقي السبعة «متاعُ» بالرفع. وفيه أوجه، أحدُها: ـ وهو الأظهر ـ أنه خبرُ «بَغْيكم» و «على أنفسِكم» متعلقٌ بالبغي. ويجوز أن [يكونَ] «عليكم» خبراً، و «متاع» خبراً ثانياً، ويجوزُ أن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو متاع. ومعنىٰ «علىٰ أنفسكم»، أي: على بعضِكم وجنسِكم كقوله: «ولا تقتلوا أنفسَكم»[1] «ولا تَلْمِزوا أنفسَكم»[2]، أو يكونُ المعنىٰ: إنَّ وبالَ البغي راجعٌ عليكم لا يتعدَّاكم كقولِه: «وإنْ أَسَأْتُمْ فلها»[3] «ومَنْ أساء فَعَلَيْها»[4].

وقرأ ابنُ أبي إسحاق «متاعاً الحياة» بنصب «متاعاً» و «الحياةَ». فـ «متاعاً» على ما تقدَّم. وأما «الحياة» فيجوز أن تكونَ مفعولاً بها، والناصب لها المصدر، ولا يجوز والحالةُ هذه أن يكونَ «متاعاً» مصدراً مؤكداً لأنَّ المؤكِّد لا يعمل. ويجوزُ أَنْ تنتصبَ «الحياة» على البدل من «متاعاً» لأنها مشتملةٌ عليه.

وقُرِىء[5] أيضاً «متاعِ الحياة» بجرِّ «متاع»، وخُرِّجت على النعت لأنفسكم، ولا بُدَّ مِنْ حَذْفِ مضافٍ حينئذ تقديرُه: على أنفسكم ذواتِ متاع الحياة، كذا خرَّجه بعضهم[6]. ويجوز أن يكونَ ممَّا حُذِف منه حرفُ الجر

---

(١) الآية ٢٩ من سورة النساء.
(٢) الآية ١١ من سورة الحجرات.
(٣) الآية ٧ من سورة الإسراء.
(٤) الآية ٤٦ من سورة فصلت.
(٥) ذكرها في الإملاء ٢/٢٧ من غير نسبة.
(٦) لعله يعني العكبري في إملائه ٢/٢٧.

وبقي عملُه، أي: إنما بَغْيُكم على أنفسِكم لأجلِ متاع، ويدلُّ على ذلك قراءةُ النصب في وجه مَنْ يجعله مفعولاً من أجله، وحَذْفُ حرفِ الجر وإبقاءُ عملِه قليلٌ، وهذه القراءةُ لا تتباعَدُ عنه. وقال أبو البقاء[1]: «ويجوزُ أن يكونَ المصدرُ بمعنى اسم الفاعل، أي: متمتعات» يعني أنه يَجْعل المصدرَ نعتاً لـ «أنفسكم» من غيرِ حَذْفِ مضافٍ بل على المبالغة أو على جَعْلِ المصدر بمعنى اسم الفاعل. ثم قال: «ويَضْعُفُ أن يكونَ بدلاً إذ أمكن أن يُجْعَلَ صفةً»، قلت: وإذا جُعِل بدلاً على ضعفه فمِنْ أيِّ قبيل البدلِ يُجعل؟ والظاهر أنه مِنْ بدل الاشتمال، ولا بد من ضميرٍ محذوفٍ حينئذ، أي: متاع الحياة الدنيا لها.

وقرىء «فيُنَبِّئُكُم» بياءِ الغَيْبة، والفاعلُ ضميرُ الباري تعالى.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿إنما مَثَلُ﴾**: هذه الجملةُ سِيْقَتْ لتشبيهِ الدنيا بنباتِ الأرض، وقد شَرَحَ الله تعالى وجهَ التشبيه بما ذكر. قال الزمخشري[2]: «هذا مِنْ / التشبيهِ المركب، شُبِّهَتْ حالُ الدنيا في سرعةِ تَقَضِّيها وانقراضِ نعيمِها بعد الإقبال بحالِ نبات الأرض في جَفَافه وذهابه حُطاماً بعدما التفَّ وتكاثَف وزيَّن الأرضَ بخضرتِه ورفيفه»، قلت: التشبيهُ المركب في اصطلاح البيانيين: إمَّا أن يكون طرفاه مركبين، أي: تشبيه مركب بمركب كقول بشار بن برد[3]: [٤٦٣/أ]

٢٥٧٨ـ كان مُثَارَ النَّقْعِ فوقَ رؤوسنا ... وأسيافَنا ليلٌ تهاوى كواكبُهْ

وذلك أنه يُشَبِّه الهيئةَ الحاصلةَ من هُوِيِّ أجرامٍ مشرقة مستطيلةٍ متناسبةِ

---

(١) الإملاء ٢/٢٧.

(٢) الكشاف ٢/٢٣٣.

(٣) ديوانه ١/٣١٨.

المقدارِ متفرقةٍ في جوانبِ شيءٍ مظلم بليلٍ سقطت كواكبُه، وإمَّا أن يكونَ طرفاه مختلفَيْن بالإفراد والتركيب. وتقسيماتُه في غير هذا الموضوع.

وقوله: «كماءٍ» هو خبـرُ المبتدأ، و«أنـزلناه» صفـةٌ لـ«ماء»، و«من السماء» متعلقٌ بـ«أَنْزلناه» ويَضْعُفُ جَعْلُه حالاً من الضمير المنصوب. وقوله: «فاختلطَ به» في هذه الباءِ وجهان، أحدهما: أنها سببيَّةٌ. قال الزمخشري[1]: «فاشتبك بسببه حتى خالط بعضُه بعضاً»، وقال ابن عطية[2]: «وَصَلَتْ فِرْقَةٌ «النباتَ» بقوله: «فاختلط»، أي: اختلط النباتُ بعضُه ببعض بسبب الماء». والثاني: أنها للمصاحبة بمعنى أنَّ الماءَ يجري مجرىٰ الغذاء له فهو مصاحبه. وزعم بعضُهم أن الوقفَ على قوله: «فاختلط» على أن الفعلَ ضميرٌ عائد على الماء، وتَبْتَدِىء «به نبات الأرض» على الابتداء والخبر. والضمير في «به» على هذا يجوز عَوْدُه على الماء، وأن يعود على الاختلاط الذي تضمنَّه الفعل، قاله ابن عطية[3]. قال الشيخ[4]: «الوقف على قوله: «فاختلط» لا يجوزُ، وخاصةً في القرآن لأنه تفكيكٌ للكلام المتصلِ الصحيح والمعنى الفصيحِ، وذهابٌ إلى اللُّغْز والتعقيد».

قوله: «ممَّا يأكل» فيه وجهان، أحدهما: أنه متعلقٌ بـ«اختلط» وبه قال الحوفي. والثاني: أنه حالٌ من «النبات» وبه قال أبو البقاء[5]، وهو الظاهرُ، والعاملُ فيه محذوفٌ على القاعدة المستقرة، أي: كائناً أو مستقراً ممَّا يأكل. ولو قيل «مِنْ» لبيان الجنس لجاز. وقوله: «حتى» غايةٌ فلا بد لها من شيءٍ مُغَيًّا، والفعلُ الذي قبلها ــ وهو «اختلط» لا يصلح أن يكون مُغَيًّا لقصرِ زمنِهِ.

---

(١) الكشاف ٢/٢٣٣.
(٢) المحرر ٩/٢٩.
(٣) المحرر ٩/٢٩.
(٤) البحر ٥/١٤٣.
(٥) الإملاء ٢/٢٧.

فقيل: ثَمَّ فعل محذوف، أي: لم يزلِ النباتُ ينمو حتى كان كيت وكيت. وقيل: يُتَجَوَّزُ في «فاختلط» بمعنىٰ: فدامَ اختلاطُه حتى كان كيت وكيت. و «إذا» بعد «حتى» هذه تقدَّم التنبيهُ عليها[1].

قوله: «وازَّيَّنَتْ» قرأ الجمهور «ازَّيَّنَتْ» بوصل الهمزة وتشديد الزاي والياء، والأصلُ «وتَزَيَّنت» فلمَّا أريد إدغامُ التاء في الزاي بعدها قُلبت زاياً وسَكَنَتْ فاجتلبت همزة الوصل لتعذُّر الابتداء بالساكن فصار «ازَّيَّنت» كما ترىٰ، وقد تقدَّم تحريرُ هذا عند قوله تعالىٰ: «فادَّارَأْتم فيها»[2]. وقرأ أُبَـيٌّ[3] بن كعب وعبدالله وزيدُ بن علي والأعمش «وتَزَيَّنَتْ» على تَفَعَّلَتْ، وهو الأصلُ المشار إليه. وقرأ سعد ابن أبـي وقاص والسلمي وابن يعمر والحسن والشعبـي وأبو العالية ونصر بن عاصم وابن هرمز وعيسى الثقفي: «وأَزْيَنَتْ» على وزن أَفْعَلَتْ وأفْعَل هنا بمعنىٰ صار ذا كذا كأَحْصَدَ الزرعُ وأَغَدَّ البعيرُ، والمعنىٰ: صارت ذا زينة، أي: حَضَرت زينتها وحانَتْ وكان مِنْ حَقِّ الياءِ على هذه القراءة أن تُقْلَبَ ألفاً فيقال: أَزَانَتْ، كأَنَابت فتُعَلُّ بنقلِ حركتِها إلى الساكن قبلها فتتحرك حينئذ، وينفتح ما قبلَها فتقلب ألفاً كما تقدَّم ذلك في نحو: أقام وأناب، إلا أنها صَحَّتْ شذوذاً كقوله: «أَغْيَمت السماء، وأَغْيَلَت المرأة»[4]، وقد وَرَدَ ذلك في القرآن نحو: «اسْتَحْوذ»[5] وقياسُه استحاذَ كاستقام.

وقرأ أبو عثمان النهدي[6] ــ وعزاه ابن عطية[7] لفرقةٍ غيرِ معينة ــ

---

(1) انظر: الورقة ١٨٤ ب. (2) الآية ٧٢ من سورة البقرة.

(3) المحتسب ٣١١/١؛ الكشاف ٢٣٣/٢؛ القرطبي ٣٢٧/٨؛ البحر ١٤٣/٥ ــ ١٤٤.

(4) أغيلت: إذا سَقَتْ ولدها الغَيْل الذي هو اللبن ترضعه ولدها وهي حامل.

(5) «استحوذ عليهم الشيطان» الآية ١٩ من سورة المجادلة.

(6) عبدالرحمن بن مل البصري أدرك زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وسمع من عمر وابن مسعود، كان ورعاً: توفي سنة ١٠٠. انظر: تذكرة الحفاظ ٦١/١.

(7) المحرر ٣٠/٩.

«وآزْيَأَنَّتْ» بهمزة وصل بعدها زايٌ ساكنة، / بعدها ياءٌ مفتوحة خفيفة، بعدها [٤٦٣/ب] همزةٌ مفتوحة، بعدها نون مشددة. قالوا: وأصلها: وازيانَّتْ بوزن احَمَارَّت بألف صريحة، ولكنهم كَرِهُوا الجمعَ بين الساكنين، فقلبت الألفُ همزةً كقراءة «الضأَلّين»[1] و«جَأَنّ»[2]. وعليه قولهم: «احمأرَّت» بالهمز وأنشد[3]:

٢٥٧٩ـ .... إذا ما الهَواديْ بالعَبيطِ احمأرَّتِ

وقد تقدم لك هذا مشبعاً في أواخر الفاتحة[4]. وقرأ أشياخ عوف ابن أبي جميلة[5]: «وآزْيأَنَّتْ» بالأصل المشار إليه، وعزاها ابن عطية[6] لأبي عثمان النهدي. وقرىء «وازَّايَنَتْ» والأصلُ: تزاينت فأدغم.

وقوله: «أهلها»، أي: أهل نباتها. و«أتاها» هو جوابُ «إذا» فهو العاملُ فيها. وقيل: الضميرُ عائد على الزينة. وقيل: على الغَلَّة، أي: القُوت فلا حَذْفَ حينئذ.

و«ليلاً ونهاراً» ظرفان للإتيان أو للأمر. والجَعْل هنا تصيير. وحصيد: فعيل بمعنى مفعول؛ ولذلك لم يؤنَّثْ بالتاء وإن كان عبارة عن مؤنث كقولهم: امرأة جريح.

---

(١) الآية ٧ من سورة الفاتحة وهي قراءة أيوب السختياني. الكشاف ١/٧٣؛ المحرر ١/١٣٢.

(٢) الآية ٣٩ من سورة الرحمن وهي قراءة عمرو بن عبيد. انظر: المحرر ١/٨٨.

(٣) البيت لكثير وروايته في الديوان ٢/٩٧.

وأنت ابن ليلى خيرُ قومك مشهداً ... إذا ما احمأرَّتْ بالعبيط العوامل

وهو في الخصائص ٣/١٢٦؛ والمحتسب ١/٤٧؛ والمحرر ٩/٣٠، والهوادي: المتقدمة. والعبيط: الدم الطري.

(٤) انظر: الدر المصون الورقة ٩ أ.

(٥) أعرابي بصري ثقة رمي بالقدر والتشيع من السادسة. انظر: التقريب ٤٣٣.

(٦) المحرر ٩/٣٠.

قوله: «كأنْ لم تَغْنَ» هذه الجملةُ يجوز أن تكون حالاً مِنْ مفعول «جَعَلْناها» الأول، وأن تكون مستأنفةً جواباً لسؤال مقدر. وقرأ[1] مروان ابن الحكم «تتغَنَّ» بتاءين بزنة تتفَعَّل، ومثله قول الأعشى:[2]

٢٥٨٠ـ .... طـويـلَ الثَّـواءِ طـويـلَ التَّغَنْ

وهو بمعنى الإقامة، وقد تقدَّم تحقيقُه في الأعراف[3]. وقرأ الحسن وقتادة «كأنْ لم يَغْنَ» بياء الغيبة، وفي هذا الضميرِ ثلاثةُ أوجهٍ، أجودُها: أن يعودَ على الحصيد لأنه أقرب مذكور. وقيل: يعودُ على الزخرف، أي: كأن لم يَقُم الزخرف. وقيل: يعود على النبات أو الزرع الذي قدَّرته مضافاً، أي: كأن لم يَغْنَ زَرْعُها ونباتها.

و «بالأمس» المرادُ به الزمن الماضي لا اليوم الذي قبل يومك، فهوكقول زهير:[4]

٢٥٨١ـ وأعلمُ علمَ اليومِ والأمسِ قبلَه ولكنني عن عِلْمِ ما في غدٍ عَمِ

لم يَقْصد بها حقائقَها، والفرقُ بين الأَمْسَيْن أن الذي يراد به قبل يومِك مبنيٌّ لتضمُّنه معنى الألف واللام، وهذا مُعْرب تدخل عليه أل ويضاف.

وقوله: «كذلك نُفَصِّل» نعت مصدر محذوف، أي: مثل هذا التفصيل الذي فَصَّلْناه في الماضي نُفَصِّل في المستقبل.

---

(١) البحر ١٤٤/٥؛ الكشاف ٢٣٣/٢.

(٢) الديوان ٢٥ وصدره:

وكنت امـرَأً زَمَنـاً بـالعِـراقْ

التغنّ: الاستغناء.

(٣) الآية ٩٢.

(٤) تقدم برقم ١٦٩٦.

آ. (٢٦) **قوله تعالى: ﴿ولا يَرْهَقُ﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ. **والثاني**: أنها في محل نصب على الحال، والعامل في هذه الحال الاستقرار الذي تضمَّنه الجارُّ، وهو «للذين» لوقوعه خبراً عن «الحسنى» قاله أبو البقاء[1]، وقدَّره بقوله: «استقرَّ لهم الحسنى مضموناً لهم السَّلامة»، وهذا ليس بجائز لأن المضارعَ متى وقع حالاً منفيَّاً بـ«لا» امتنع دخولُ واو الحال عليه كالمثبت، وإن وَرَدَ ما يُوهم ذلك يُؤَوَّل بإضمار مبتدأ، وقد تقدم تحقيقُه غيرَ مرة. **والثالث**: أنه في محلِّ رفع نسقاً على «الحسنى»، ولا بدَّ حينئذٍ من إضمار حرفٍ مصدري يَصِحُّ جَعْلُه معه مخبراً عنه بالجارّ، والتقدير: للذين أحسنوا الحسنى، وأنْ لا يرهق، أي: وعدم رَهَقِهم، فلمَّا حُذِفت «أن» رُفع الفعلُ المضارع لأنه ليس من مواضع إضمار «أنْ» ناصبة وهذا كقوله تعالى: «ومن آياتِه يُريكم»[2]، أي: أن يُرِيَكم، وقوله: «تَسْمع بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه»[3]، وقوله[4]:

٢٥٨٢ــ ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوَغَى ....

أي: أن أحضر. رُوي برفع «أحضر» ونصبه. ومنع أبو البقاء[5] هذا الوجه، فقال: «ولا يجوز أن يكون معطوفاً على «الحسنى» لأن الفعل إذا عُطِفَ على المصدر احتاج إلى «أَنْ» ذِكْراً أو تقديراً[6]، و«أنْ» غيرُ مقدرة لأن الفعلَ مرفوع»، فقوله: «وأَنْ غيرُ مقدرةٍ، لأن الفعل مرفوع» ليس بجيد لأن قوله تعالى: «ومن آياته يُريكم»[7] معه «أنْ» مقدرة مع أنه مرفوع، ولا يَلْزم من

---

(١) الإملاء ٢/٢٧. (٢) الآية ٢٤ من سورة الروم.

(٣) مثل عربي يُضرب للرجل الذي تكون سمعته أحسنَ من لقائه. انظر: مجمع الأمثال ١/١٤٣.

(٤) تقدم برقم ٥٢١.

(٥) الإملاء ٢/٢٧.

(٦) الأصل: «وتقديراً» والتصويب من الإملاء. (٧) الآية ٢٤ من سورة الروم.

إضمار «أنْ» نصب المضارع، بل المشهورُ أنه إذا أُضْمرت «أن» في غير المواضع التي نصَّ النحويون على إضمارها ناصبة ارتفعَ الفعلُ، والنصبُ قليلٌ جداً.

والرَّهَق[1]: الغِشْيان. يقال: رَهِقَه يَرْهَقُه رَهَقا، أي: غَشِيَهُ بسرعة، ومنه «ولا تُرْهِقْني مِنْ أَمْري[2]» «فلا يَخاف بَخْساً ولا رهَقا[3]» / يقال: رَهِقْتُه وأَرْهَقْتُه نحو: رَدِفْتُه وأَرْدَفْتُه، فَفَعَل وأَفْعل بمعنىً، ومنه: «أَرْهَقْت الصلاةَ» إذا أخَّرْتَها حتى غَشِي وقتُ الأخرى، ورجلٌ مُرْهَق، أي: يغشاه الأضياف. وقال الأزهري[4]: «الرَّهَق» اسمٌ من الإرهاق، وهو أن يَحْمِلَ الإنسانُ على نفسه ما لا يُطيق، ويقال: «أَرْهَقْتُه عن الصلاة»، أي: أَعْجَلْتُه[5] عنها. وقال بعضهم: أصلُ الرَّهَق: المقاربة، ومنه غلامٌ مراهِق، أي: قارب الحُلُم، وفي الحديث[6]: «ارهَقُوا القِبلة»، أي: اقـرُبوا منها، ومنه «رَهِقَتِ الكلابُ الصيدَ»، أي: لحقته. [٤٦٤/أ]

والقَتَر والقَتَرة: الغبار معه سوادٌ وأنشدوا للفرزدق[7]:

٢٥٨٣ـ مُتَـوَّجٌ بـرِداء المُلك يَتْبَعُـه   موجٌ ترى فوقه الراياتِ والقترا

أي: غبار العسكر. وقيل: القَتَرُ: الدخان، ومنه «قُتار القِدْر». وقيل:

---

(١) انظر: المفردات ٢٠٤.
(٢) الآية ٣٧ من سورة الكهف.
(٣) الآية ١٣ من سورة الجن.
(٤) تهذيب اللغة ٥/٣٩٩.
(٥) عبارة اللسان «أرهقني القوم أنْ أصلي، أي: أعجلوني، وأرهقته أن يصلي: إذا أعجلته الصلاة». اللسان: «رهق».
(٦) انظر: النهاية ٢/٢٨٣.
(٧) ديوانه ١٩٠؛ اللسان «قتر»؛ الطبري ١٥/٧٢؛ القرطبي ٨/٣٣١؛ مجاز القرآن ١/٢٧٧.

القَتْر: التقليل ومنه «لم يُسْرفوا ولم يَقْتُروا»[1]، ويقال: قَتَرْتُ الشيء وأَقْتَرْتُه وقتَّرته، أي: قَلَّلْته، ومنه «وعلى المُقتر قَدَرُه»[2]، وقد تقدم. والقُتْرَةُ: ناموس الصائد[3]. وقيل: الحفرة، ومنه قول امرىء القيس[4]:

٢٥٨٤ـ رُبَّ رامٍ مـن بـني ثُـعَـلٍ   مُـتْـلِجٍ كَـفَّـيْــهِ فـي قُـتَـرِهْ

أي: في حفرته التي يَحْفرها. وقرأ الحسن[5] وعيسى بن عمر وأبو رجاء والأعمش «قَتْرٌ» بسكونِ التاء وهما لغتان قَتْر وقَتَر كقَدْر وقَدَر.

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿والذين كَسَبوا﴾**: فيه سبعةُ أوجه، أحدُها: «أن يكونَ «والذين» نسقاً على «للذين أحسنوا»، أي: للذين أحسنوا الحسنى، وللذين كسبوا السيئاتِ جزاءُ سيئةٍ بمثلها، فيتعادل التقسيم كقولك: «في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ»، وهذا يسميه النحويون عطفاً على معمولي عاملين. وفيه ثلاثة مذاهب، أحدها: الجواز مطلقاً، وهو قول الفراء[6]. **والثاني**: المنعُ مطلقاً وهو مذهب سيبويه[7]. **والثالث**: التفصيل بين أن يتقدَّم الجارُّ نحو: «في الدار زيد والحجرةِ عمرو»، فيجوز، أو لا، فيمتنع نحو: «إن زيداً في الدار وعمراً القصر»، أي: وإن عمراً في القصر. وسيبويه وأتباعه يُخَرِّجون ما ورد منه على إضمار الجارِّ كقوله تعالى: «واختلافِ الليل والنهار...

---

(١) الآية ٦٧ من سورة الفرقان.

(٢) الآية ٢٣٦ من سورة البقرة.

(٣) قال الراغب في المفردات ٣٩٣: «والقُترة: ناموس الصائد الحافظ لِقُتار الإنسان، أي: الريح لأن الصائد يجتهد أن يُخفي ريحه عن الصيد لئلا يَنِدّ».

(٤) ديوانه ١٢٣. المتلج: الذي يُدخل كفَّيه. والقتر: بيوت الصائد الكامن.

(٥) القرطبي ١٤٧/٥؛ البحر ١٤٧/٥.

(٦) معاني القرآن ٤٥/٣.

(٧) الكتاب ٣١/١ ـ ٣٢.

آياتٍ»[1] بنصب «آيات» في قراءة الأخوين[2] على ما سيأتي، وكقوله[3]:

٢٥٨٥ـ أكـلَّ امـرئٍ تحسبين امـرأً ونـارٍ تـوقَّـدُ بـالليـل نـارا

وقول الآخر:[4]

٢٥٨٦ـ أَوْصَيْتَ مَنْ تَوَّهَ قلبـاً حُـرَّاً بـالكلبِ خيراً والحمـاةِ شَـرَّا

وسيأتي لهذا مزيدُ بيان في غضون هذا التصنيف. وممَّن ذهب إلى أن هذا الموصولَ مجرور عطفاً على الموصول قبله ابن عطية[5] وأبو القاسم الزمخشري[6]. **الثاني**: أن «الذين» مبتدأ، وجزاء سيئة مبتدأ ثانٍ، وخبره «بمثلها»، والباء فيه زائدة، أي: وجزاءُ سيئةٍ مثلها كقوله تعالى: «وجزاء سيئة سيئة مثلها»[7]، كما زِيْدَتْ في الخبر كقوله:[8]

٢٥٨٧ـ فلا تطمعْ ـ أبيت اللعنَ ـ فيها ومَنْعُكهـا بـشيءٍ يُـسْتـطاع

أي: شيء يستطاع، وكقول امرىء القيس:[9]

٢٥٨٨ـ فإن تَنْأَ عنها حقبةً لا تـلاقِها فإنَّك ممَّا أَحْدَثْت بـالمجرِّب

---

(١) الآية ٥ من سورة الجاثية، ونص الآيتين ٤ ـ ٥ من سورة الجاثية: «وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلافِ الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقومٍ يعقلون»، وانظر: الحجة لأبي علي (خ) ٢٨٦/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١؛ والحجة لأبي زرعة ٦٥٨.

(٢) الأخوان حمزة والكسائي، وانظر: السبعة ٥٩٤.

(٣) تقدم برقم ٢٤٤٣.

(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في الحجة للفارسي (خ) ٢٨٦/٤. وتَوَّه: أهلك.

(٥) المحرر ٣٤/٩.

(٦) الكشاف ٢٣٤/٢.

(٧) الآية ٤٠ من سورة الشورى.

(٨) البيت لرجل من تميم أو للقحيف العجلي، وهو في الخزانة ٤١٣/٢؛ والعيني ٣٠٢/١؛ والأشموني ١١٨/١؛ المغني ١٤٩.

(٩) تقدم برقم ١٧.

أي: المجرِّب، وهذا قولُ ابن كيسان في الآية. **الثالث**: أن الباءَ ليست بزائدةٍ والتقدير: مُقَدَّر بمثلها أو مستقر بمثلها، والمبتدأ الثاني وخبرُه خبرٌ عن الأول. **الرابع**: أن خبرَ «جزاء سيئة» محذوفٌ، فقدَّره الحوفي بقوله: «لهم جزاء سيئة» قال: ودَلَّ على تقدير «لهم» قوله: «للذين أحسنوا الحسنى» حتى تتشاكلَ هذه بهذه. وقدَّره أبو البقاء[1]: جزاء سيئة بمثلها واقع، وهو وخبره أيضاً خبر عن الأول. وعلى هذين التقديرين فالباءُ متعلقةٌ بنفس جزاء، لأن هذه المادةَ تتعدَّى بالباء، قال تعالى: «جَزَيْناهم بما كفروا»[2] «وجزاهُمْ بما صبروا»[3] إلى غير ذلك. فإن قلت: أين الرابطُ بين هذه الجملةِ والموصولِ الذي هو المبتدأ؟، قلت: على تقديرِ الحوفي هو الضميرُ المجرور باللام المقدر خبراً، وعلى تقديرِ أبي البقاء هو محذوف / تقديرُه: جزاءُ سيئة بمثلها منهم واقعٌ، نحو: «السَّمْن مَنَوان بدرهم»، وهو حَذْفٌ مُطَّرد لِما عرفْتَه غيرَ مرة. [٤٦٤/ب]

الخامس: أن يكونَ الخبرُ الجملةَ المنفية من قوله: «ما لهم من الله من عاصم»، ويكون «مِنْ عاصم» إمَّا فاعلاً[4] بالجارِّ قبله لاعتماده على النفي، وإمَّا مبتدأً، وخبرُه الجارُّ مقدماً عليه، و «مِنْ» مزيدة فيه على كلا القولين. و «من الله» متعلقٌ بـ «عاصم». وعلى كون هذه الجملة خبر الموصول يكون قد فَصَلَ بين المبتدأ وخبره بجملتي اعتراضٍ، وفي ذلك خلافٌ عن الفارسي تقدَّم التنبيهُ عليه وما استدلَّ به عليه.

السادس: أن الخبرَ هو الجملةُ التشبيهية من قوله: «كأنما أُغْشِيَتْ

---

(١) الإملاء ٢/٢٧.
(٢) الآية ١٧ من سورة سبأ.
(٣) الآية ١٢ من سورة الإنسان.
(٤) الأصل: «فاعل» وهو سهو.

وجوههم»، و«كأنما» حرف مكفوف، و«ما» هذه زائدة تسمَّى كافَّةً ومهيِّئة، وتقدَّم ذلك. وعلى هذا الوجه فيكون قد فَصَلَ بين المبتدأ وخبره بثلاثِ جملِ اعتراض.

السابع: أن الخبر هو الجملة من قوله: «أولئك أصحاب النار»، وعلى هذا القولِ فيكونُ قد فصل بأربعِ جمل معترضة وهي: «جزاءُ سيئة بمثلها»، والثانية: «وتَرْهَقُهم ذلة»، والثالثة: «ما لهم من الله من عاصم»، الرابع: «كأنما أُغْشيت». وينبغي أن لا يجوز الفصل بثلاثِ جملٍ فضلاً عن أربع.

وقوله: «وتَرْهَقُهم» فيها وجهان أحدهما: أنها في محل نصب على الحال. ولم يُبَيِّنْ أبو البقاء[1] صاحبَها، وصاحبُها هو الموصولُ أو ضميرُه. وفيه ضعفٌ لمباشرته الواو، إلا أن يُجْعَلَ خبرَ مبتدأ محذوف. الثاني: أنها معطوفة على «كسبوا». قال أبو البقاء[2]: «وهو ضعيف لأن المستقبلَ لا يُعْطَفُ على الماضي. فإن قيل: هو بمعنى الماضي فضعيفٌ جداً[3]». وقرىء[4]: «ويَرْهقهم» بالياء من تحت، لأنَّ تأنيثَها مجازي.

قوله: «قطعاً» قرأ[5] ابن كثير والكسائي «قِطْعاً» بسكون الطاء، والباقون بفتحها. فأما القراءة الأولى فاختلفت عبارات الناس فيها، فقال أهل اللغة[6]: «القِطْع» ظلمة آخر الليل. وقال الأخفش في قوله: «بقِطْع من الليل[7]» بسواد من الليل. وقال بعضهم: «طائف من الليل»، وأنشد الأخفش[8]:

---

(١) الإملاء ٢/٢٧.

(٢) الإملاء ٢/٢٧. (٣) عبارة الإملاء «أيضاً».

(٤) البحر ٥/١٤٧؛ الكشاف ٢/٢٧٤.

(٥) السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ البحر ٥/١٥٠؛ الحجة ٣٣٠.

(٦) انظر: اللسان «قطع». (٧) الآية ٦٥ من سورة الحجر.

(٨) البيت لعبدالرحمن بن الحكم، أو زياد الأعجم ـ كما في حاشية الصحاح ـ وهو في الصحاح واللسان «قطع». ولم أجده في معاني القرآن للأخفش.

٢٥٨٩ـ افتحي الباب فانظري في النجومِ   كم علينا من قِطْعِ ليلٍ بَهيم

وأمَّا قراءةُ الباقين فجمعُ «قِطْعة» نحو: دِمْنة[١] وَدِمَن، وكِسْرة وكِسَر وعلى القراءتين يختلف إعراب «مظلماً»، فإنه على قراءةِ الكسائي وابن كثير يجوز أن يكونَ نعتاً لـ «قِطْعاً»، ووُصِف بذلك مبالغةً في وَصْف وجوهِهم بالسواد، ويجوز أن يكونَ حالاً ففيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه حالٌ من «قِطْعاً»، وجاز ذلك لتخصُّصه بالوصف بالجارِّ بعده وهو «من الليل»، **والثاني**: أنه حالٌ من «الليل»، **والثالث**: أنه حالٌ من الضميرِ المستتر في الجارِّ لوقوعه صفة.

قال الزمخشري[٢]: «فإن قلت: إذا جعلت «مظلماً» حالاً من «الليل» فما العاملُ فيه؟ قلت: لا يخلو: إما أن يكونَ «أُغْشِيَتْ» من قِبل أنَّ «من الليل» صفةٌ لقوله: «قِطْعاً»، وكان إفضاؤه إلى الموصوفِ كإفضائه إلى الصفة، وإما أن يكونَ معنى الفعل في «من الليل». قال الشيخ[٣]: «أمَّا الوجه الأول فهو بعيدٌ لأنَّ الأصلَ أن يكون العاملُ في الحال هو العاملَ في ذي الحال، والعاملُ في «من الليل» هو الاستقرار، و «أُغْشِيَتْ» عاملٌ في قوله: «قطعاً» الموصوف بقوله: «من الليل» فاختلفا، فلذلك كان الوجهُ الأخير أَوْلى، أي: قطعاً مستقرةً من الليل، أو كائنةً من الليل في حال إظلامه». قلت: ولا يَعْني الزمخشري بقوله: «إنَّ العامل أُغْشِيَتْ» إلا أنَّ الموصوفَ وهو «قِطْعاً» معمول لِأُغْشِيَتْ والعامل في الموصوف هو عاملٌ في الصفة، والصفة هي «من الليل» فهي معمولةٌ لـ «أُغْشِيَتْ»، وهي صاحبةُ الحال، والعاملُ في الحال هو العاملُ في ذي الحال، فجاء من ذلك أنَّ العاملَ في الحال هو العاملُ في صاحبها بهذه الطريقةِ. ويجوز أن يكونَ «قِطْعاً» جمع قطعة، أي: اسم جنس، فيجوز حينئذٍ وصفُه بالتذكير نحو: «نَخْلٌ مُنْقَعِر» والتأنيث نحو: «نخل خاوية».

---

(١) الدمنة: آثار الناس وما سوَّدوا.

(٢) الكشاف ٢/٢٣٤ ـ ٢٣٥.

(٣) البحر ٥/١٥٠.

وأمَّا قراءة الباقين[1] فقال مكي[2] وغيره: «إنَّ «مظلماً» حال من «الليل» فقط. ولا يجوز أن يكون صفةً لـ «قِطَعاً»، ولا حالاً منه، ولا من الضمير في «من الليل»، لأنه كان يجب أن يقال فيه: مظلمة». قلت: يَعْنُون أنَّ الموصوف حينئذٍ جمعٌ، وكذا صاحب الحال فتجب المطابقةُ. وأجاز بعضهم ما منعه هؤلاء وقالوا: جاز ذلك لأنَّه في معنى الكثير، وهذا فيه تعسُّفٌ.

[٤٦٥/أ] وقرأ[3] أُبَيّ / «تَغْشَى وجوهَهم قِطْعٌ» بالرفع، «مظلمٌ». وقرأ ابن أبي عبلة كذلك، إلا أنه فتح الطاء. وإذا جَعَلْتَ «مُظْلماً» نعتاً لـ «قطعاً»، فتكون قد قَدَّمْتَ النعتَ غيرَ الصريح على الصريح. قال ابن عطية[4]: «فإذا كان نعتاً ــ يعني مظلماً نعتاً لقطع ــ فكان حقه أن يكون قبلَ الجملة، ولكن قد يجيءُ بعد هذا، وتقدير الجملة: قطعاً استقرَّ من الليل مظلماً على نحو قوله: «وهذا كتابٌ أنزلناه مباركٌ»[5]. قال الشيخ[6]: «ولا يتعيَّنُ تقديرُ العاملِ في المجرور بالفعل فيكونُ جملة، بل الظاهرُ تقديره باسم الفاعل فيكون من قبيل الوصف بالمفرد، والتقدير: قطعاً كائناً من الليل مظلماً». قلت: المحذورُ تقديمُ غيرِ الصريحِ على الصريح ولو كان مقدَّراً بمفرد.

و «قطعاً» منصوبٌ بـ «أُغْشِيَتْ» مفعولاً ثانياً.

آ. **(٢٨) قوله تعالى: ﴿ويومَ نَحْشُرهم﴾**: «يوم» منصوب بفعلٍ مقدر، أي: خَوِّفْهم، أو ذكِّرْهم يوم. والضميرُ عائد على الفريقين، أي:

---

(١) وهي «قَطَعاً» بفتح الطاء.
(٢) المشكل ١/٣٧٩.
(٣) الطبري ١٥/٧٦؛ البحر ٥/١٥٠.
(٤) المحرر ٩/٣٥.
(٥) الآية ١٥٥ من سورة الأنعام.
(٦) البحر ٥/١٥٠.

الذين أحسنوا والذين كسبوا. و «جميعاً» حال. ويجوز أن تكون تأكيداً عند مَنْ عَدَّها مِنْ ألفاظ التأكيد.

قوله: «مكانَكم»، «مكانكم» اسمُ فعل، ففسَّره النحويون بـ «اثبتوا» فيحمل ضميراً، ولذلك أُكِّد بقوله: «أنتم» وعُطِف عليه «شركاؤكم»، ومثله قول الشاعر[1]:

٢٥٩٠ـ وقَوْلي كلما جَشَأَتْ وجاشَتْ   مكانَكِ تُحْمَدي أو تَسْتريحي

أي: اثبتي، ويدلُّ على جزمُ جوابِه وهو «تُحْمَدي». وفسَّره الزمخشري[2] بـ «الزموا» قال: «مكانكم»، أي: الزموا مكانكم، لا تَبْرحوا حتى تنظروا ما يُفْعل بكم». قال الشيخ[3]: «وتقديره له بـ «الزموا» ليس بجيد، إذ لو كان كذلك لتعدَّى كما يتعدَّى ما ناب هذا عنه، فإنَّ اسمَ الفعلِ يُعامل معاملةَ مسمَّاه، ولذلك لمَّا قدَّروا «عليك» بمعنى «الزم» عدَّوْه تعديتَه نحو: عليك زيداً. و[عند] الحوفي «مكانكم» نُصب بإضمار فعل، أي: الزموا مكانكم أو اثبتوا». قلت: فالزمخشري قد سُبق بهذا التفسير. والعذرُ لمَنْ فسَّره بذلك أنه قصد تفسير المعنى، وكذلك فَسَّره أبو البقاء فقال[4]: «مكانكم» ظرفٌ مبنيٌّ لوقوعِه موقعَ الأمر، أي: الزموا».

وهذا الذي ذكره مِنْ كونه مبنياً فيه خلاف للنحويين: منهم مَنْ ذهب إلى ما ذَكَر، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنها حركةُ إعراب، وهذان الوجهان مبنيَّان على خلافٍ في أسماء الأفعال: هل لها محلٌّ من الإعراب أو لا؟، فإن قلنا

---

(١) البيت لقطري بن الفجاءة أو عمرو بن الأطنابة، وهو في الخصائص ٣/٣٥؛ وابن يعيش ٤/٧٤؛ والعيني ٤/٤١٥؛ والهمع ٢/١٣؛ والدرر ٢/٩. جشأت: اضطربت.

(٢) الكشاف ٢/٢٣٥.

(٣) البحر ٥/١٥٢ بعبارة قريبة.

(٤) الإملاء ٢/٢٨.

لها محلٌ كانت حركاتُ الظرفِ حركاتِ إعراب، وإن قلنا: لا موضع لها كانت حركاتِ بناء. وأمَّا تقديرُه بـ «الزموا» فقد تقدَّم جوابه.

وقوله: «أنتم» فيه وجهان أحدهما: أنه تأكيدٌ للضمير المستتر في الظرفِ لقيامِه مقامَ الفاعلِ كما تقدَّم التنبيه عليه. **والثاني**: أجازه ابن عطية[1]، وهو أن يكونَ مبتدأً، و«شركاؤكم» معطوف عليه، وخبرُه محذوفٌ قال: «تقديرُه: أنتم وشركاؤكم مُهانون أو مُعَذَّبون»، وعلى هذا فيُوقَفُ على قوله: «مكانكم» ثم يُبتدأ بقوله: «أنتم»، وهذا لا يَنْبغي أن يقال، لأن فيه تفكيكاً لأفصحِ كلام وتبتيراً[2] لنظمه من غير داعيةٍ إلى ذلك، ولأن قراءةَ مَنْ قرأ «وشركاءَكم» نصباً[3] تدل على ضعفه، إذ لا تكونُ إلا من الوجه الأول، ولقوله: «فزيَّلْنا بينهم»، فهذا يدلُّ على أنهم أُمِروا هم وشركاؤهم بالثبات في مكانٍ واحدٍ حتى يحصلَ التَّزْييْلُ بينهم.

وقال ابن عطية[4] أيضاً: «ويجوزُ أن يكون «أنتم» تأكيداً للضمير الذي في الفعل المقدر الذي هو «قفوا» ونحوه». قال الشيخ[5] «وهذا ليس بجيدٍ، إذ لو كان تأكيداً لذلك الضمير المتصل بالفعل لجاز تقديمُه على الظرف، إذ الظرفُ لم يتحمَّلْ ضميراً على هذا القول فيلزمُ تأخيرُه [عنه][6] وهو غير جائز، لا تقول: «أنتَ مكانَك» ولا يُحْفظ من كلامهم. والأصحُّ أنه لا يجوز حَذْفُ المؤكَّد في التأكيد المعنوي، فكذلك هذا لأن التأكيدَ ينافي الحذفَ، وليس من كلامهم: «أنت زيداً» لمَنْ رأيته قد شَهَرَ سَيْفاً، وأنت تريد: «اضرب

---

(١) المحرر ٣٧/٩.

(٢) التبتير: التقطيع.

(٣) انظر: الكشاف ٢٣٥/٢؛ البحر ١٥٢/٥.

(٤) المحرر ٣٧/٩.

(٥) البحر ١٥٢/٥.

(٦) من البحر.

أنت زيداً» إنما كلامُ العرب: «زيداً» تريد: اضرب زيداً». قلت: لم يَعْنِ ابنُ عطية أن «أنت» تأكيد لذلك الضمير في «قفوا» من / حيث إنَّ الفعلَ مرادٌ [٤٦٥/ب] غير منوبٍ عنه، بل لأنه نابَ عنه هذا الظرفُ، فهو تأكيدٌ له في الأصلِ قبل النيابة عنه بالظرف، وإنما قال: الذي هو «قفوا» تفسيراً للمعنىٰ المقدر.

وقرأت فرقةٌ «وشركاءَكم» نصباً على المعية. والناصبُ له اسم الفعل.

قوله: «فزيَّلْنا»، أي: فرَّقْنا وميَّزْنا كقوله تعالىٰ: «لو تَزَيَّلوا لعَذَّبْنا»[١]. واختلفوا في «زيَّل» هل وزنُه فَعَّل أو فَيْعَل؟ والظاهرُ الأول، والتضعيفُ فيه للتكثيرِ لا للتعديةِ لأنَّ ثلاثيَّه متعدٍّ بنفسِه. حكى الفراء «زِلْتُ الضَّأن من المَعِز فلم تَزِل»، ويقال: زِلْت الشيء مِنْ مكانه أَزيله، وهو على هذا من ذواتِ الياء. والثاني: أنه فَيْعَل كبَيْطَر[٢] وبَيْقَر[٣] وهو مِنْ زال يَزُول، والأصل: زَيْوَلْنا فاجتمعت الياء والواو وسَبَقَت إحداهما بالسكون فأُعِلَّت الإعلالَ المشهورَ وهو قَلْبُ الواوِ ياءً وإدغامُ الياء فيها كميِّت وسَيِّد في مَيْوِت وسَيْوِد، وعلى هذا فهو من مادة الواو. وإلى هذا ذهبَ ابن قتيبة[٤]، وتبعه أبو البقاء[٥].

وقال مكي[٦]: «ولا يجوز أن يكون فَعَّلْنا[٧] مِنْ زال يزول لأنه [يلزم][٨] فيه الواوُ فيكون زَوَّلنا»، قلت: هذا صحيحٌ، وقد تقدم تحريرُ ذلك في قوله: «أو متحيِّزاً إلى فئة»[٩]. وقد ردَّ الشيخ[١٠] كونَه فَيْعَل بأنَّ فعَّل أكثر من فَيْعَل،

(١) الآية ٢٥ من سورة الفتح.
(٢) بيطر: عالج الدواب.
(٣) بيقر: هاجر وتعب وأفسد.
(٤) تفسير غريب القرآن ١٩٦.
(٥) الإملاء ٢/٢٨.
(٦) المشكل ١/٣٨٠.
(٧) في المطبوعة: فيعلنا.
(٨) من المشكل.
(٩) الآية ١٦ من سورة الأنفال.
(١٠) البحر ٥/١٥٢.

ولأن مصدره التزييل، ولو كان فَيْعَل لكان مصدرُه فَيْعَلة كبَيْطَرة؛ لأن فَيْعَل ملحقٌ بفَعْلَل، ولقولهم في معناه زايَل، ولم يقولوا: زاول بمعنى فارق، إنما قالوه بمعنى حاول وخالط». وحكى الفراء»[1] «فزايَلْنا» وبها قرأت فرقة. قال الزمخشري[2]: «مثل صاعَرَ خَدَّه وصَعَّره، وكالمتُه وكلَّمْته»، قلت: يعني أن فاعَل بمعنى فَعَّل. وزايَلَ بمعنى فارَقَ. قال[3]:

٢٥٩١ـ وقال العَذَارَىٰ إنَّما أنت عَمُّنا ... وكان الشبابُ كالخليطِ نُزايِلُهْ

وقال آخر[4]:

٢٥٩٢ـ لعَمْري لَمَوْتٌ لا عقوبةَ بعده ... لِذي البَثِّ أَشْفَى مِنْ هوىً لا يُزايلُهْ

وقوله: «فَزَيَّلْنا» و«قال» هذان الفعلان ماضيان لفظاً مستقبلان معنًى لعطفِهما على مستقبل وهو «ويوم نحشرهم» وهما نظيرُ قوله تعالىٰ: «يَقْدُم قومَه يوم القيامة فأوردهم»[5]. و«إيَّانا» مفعولٌ مقدمٌ قُدِّم للاهتمام به والاختصاص، وهو واجبُ التقديمِ على ناصبِه لأنه ضميرٌ منفصل لو تأخر عنه لَزِمَ اتصالُه.

آ. (٢٩) وقد تقدَّم الكلامُ على ما بعد هذا مِنْ «كفى»[6] و«إنْ» المخففة، واللام التي بعدها بما يُغْني عن إعادته.

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿هنالك تَبْلُو كلُّ نَفْسٍ﴾**: في «هنالك» وجهان، الظاهرُ بقاؤه على أصلِه مِنْ دلالته على ظرف المكان، أي: في ذلك

---

(١) معاني القرآن ١/٤٦٢. وانظر: البحر ٥/١٥٢؛ والكشاف ٢/٢٣٥.

(٢) الكشاف ٢/٢٣٥.

(٣) البيت لزهير وهو في ديوانه ١٢٥، والبحر ٥/١٥٢. والخليط: الصاحب. نُزايِلـه: نفارقه.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٥/١٥٢. والبث: الهمّ والحزن.

(٥) الآية ٩٨ من سورة هود.

(٦) الآية ٦ من سورة النساء.

الموقفِ الدَّحْض[1] والمكان الدَّهِش. وقيل: هو هنا ظرف زمان على سبيل الاستعارة، ومثله «هنالك ابتُلِيَ المؤمنون»[2]، أي: في ذلك الوقت وكقوله[3]:

٢٥٩٣ـ وإذا الأمورُ تعاظَمَتْ وتشاكَلَتْ فهنـاكَ يَعْترفـون أينَ المَفْـزَعُ

وإذا أمكنَ بقاءُ الشيءِ على موضوعِه فهو أَوْلىٰ.

وقرأ الأخَوان[4] «تَتْلو» بتاءَيْن منقوطتين من فوق، أي: تطلُب وتتبَع ما أسلفَتْه مِنْ أعمالها، ومن هذا قوله[5]:

٢٥٩٤ـ إنَّ المُـريبَ يَتْبَـع المُـريبـا كما رأيت الذِّيبَ يتلو الـذِّيبا

أي: يَتْبَعه ويَتَطَلَّبه. ويجوز أن يكونَ من التلاوة المتعارفة، أي: تقرأ كلُّ نفسٍ ما عَمِلَتْه مُسَطَّراً في صحف الحفظة لقوله تعالىٰ: «يا وَيْلَتَنا ما لهذا الكتابِ لا يُغادر صغيرةً ولا كبيرة إلا أَحْصاها»[6]، وقوله: «ونُخْرِجُ له يومَ القيامة كتاباً يلقاه منشوراً اقرأ كتابك»[7].

وقرأ الباقون: «تَبْلو» مِن البَلاء وهو الاختبار، أي: يَعْرف عملَها: أخيرٌ هو أم شر. وقرأ عاصم في روايةٍ «نبلو» بالنون والباءِ الموحدة، أي: نختبر نحن. و«كل» منصوب على المفعول به. وقوله: «وما أَسْلَفَتْ» على هذه

---

(١) مكان دَحْضٌ: زَلِق.
(٢) الآية ١١ من سورة الأحزاب.
(٣) تقدم برقم ١٢٥٢.
(٤) حمزة والكسائي. انظر: السبعة ٣٢٥؛ التيسير ١٢١؛ البحر ٥/١٥٣؛ الحجة ٣٣١.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي ٨/٣٣٥؛ البحر ٥/١٥٣.
(٦) الآية ٤٩ من سورة الكهف.
(٧) الآية ١٣ من سورة الإسراء.

القراءةِ يحتمل أن يكـونَ في محلٍّ نصبٍ على إسقـاطِ الخافض، أي: بما أسْلَفَتْ، فلمَّا سقط الخافض انتصبَ مجرورُه كقوله(١):

٢٥٩٥ـ تمـرُّون الـديـار ولم تعـوجـوا   كـلامُـكمُ عـليَّ إذنْ حَـرامُ

ويحتمل أن يكونَ منصوباً على البدل من «كل نفس» ويكون من بدلِ الاشتمال. ويجوز أن يكون «نَبْلو» من البلاء وهو العذاب، أي: نُعَذِّبها بسبب ما أَسْلَفَتْ.

و «ما» يجوز أن تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفيةً أو نكرةً موصوفة، والعائدُ محذوفٌ على التقدير / الأول والآخِر دون الثاني على المشهور. [٤٦٦/أ]

وقرأ(٢) ابن وثاب «ورِدُّوا» بكسر الراء تشبيهاً للعين المضعفة بالمعتلَّة، نحو: «قيل» و«بيع»، ومثله(٣):

٢٥٩٦ـ وما حِلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبا حُلَمائِنا   . . . .

بكسر الحاء، وقد تقدَّم بيانُ ذلك بأوضحَ من هذا.

وقوله: «إلى الله» لا بدَّ من مضاف، أي: إلى جزاء الله، أو موقفِ جزائه. والجمهور على «الحق» جَرَّاً. وقرىء(٤) منصوباً على أحد وجهين: إمَّا القطع، وأصلُه أنه تابعٌ فقُطع بإضمارِ «أمدح» كقولهم: الحمدُ للَّـهِ أهلَ الحمد»، وإمَّا أنه مصدر مؤكد لمضمونِ الجملةِ المتقدمةِ وهو «رُدُّوا إلى الله» وإليه نحا الزمخشري(٥)، قال: «كقولك: «هذا عبدالله الحق لا الباطل» على

---

(١) تقدم برقم ١٤٨.
(٢) المحرر ٩/٣٧؛ البحر ٥/١٥٣.
(٣) تقدم برقم ١٨٨.
(٤) الكشاف ٢/٢٣٥؛ البحر ٥/١٥٣.
(٥) الكشاف ٢/٢٣٥.

التأكيد لقوله «ردُّوا إلى الله». وقال مكي(1): «ويجوز نصبه على المصدر ولم يُقْرأ به»، قلت: كأنه لم يَطَّلِعْ على هذه القراءة.

وقوله: «ما كانوا يَفْتَرون» «ما» تحتمل الأوجه الثلاثة(2).

آ. (31) **قوله تعالى: ﴿من السماء﴾**: «مِنْ» يجـوز أَنْ تكونَ لابتداء الغاية، وأن تكونَ للتبعيض، وأن تكونَ لبيان الجنس، ولا بد على هذين الوجهين من تقديرِ مضافٍ محذوف، أي: من أهل السماء.

قوله: «أَمْ» هذه «أم» المنقطعة لأنه لم تتقدَّمْها همزةُ استفهام ولا تسوية، ولكن إنما تُقَدَّر هنا بـ «بل» وحدها دونَ الهمزة. وقد تقرَّر أن المنقطعةَ عند الجمهور تُقَدَّر بهما، وإنما لم تتقدَّرْ هنا بـ «بل» والهمزةِ، لأنَّها وقع بعدها اسم استفهام صريح وهو «مَنْ»، فهو كقوله تعالىٰ: «أَمْ ماذا كنتم تعملون»(3). والإضرابُ هنا على القاعدةِ المقررة في القرآن أنه إضرابُ انتقالٍ لا إضرابُ إبطالٍ.

آ. (32) **قوله تعالى: ﴿فماذا بعد﴾**: يجوز أن يكونَ «ماذا» كلُّه اسماً واحداً لتركُّبهما، وغُلِّب الاستفهامُ على اسم الإشارة، وصار معنى الاستفهامِ هنا النفيَ ولذلك أوجب بعده بـ «إلا». ويجوز أن يكون «ذا» موصولاً بمعنى الـذي، والاستفهام أيضـاً بمعنى النفي، والتقـديـر: مـا الـذي بعـد الحق إلا الضلال؟

آ. (33) **قوله تعالى: ﴿كذلك حَقَّتْ﴾**: الكافُ في محلِّ نصب نعتاً لمصدر محذوف، والإشارةُ بـ «ذلك» إلى المصدرِ المفهوم مِنْ «تُصْرفون»،

---

(1) المشكل 1/380.

(2) أي: موصولية ومصدرية ونكرة موصوفة.

(3) الآية 84 من سورة النمل.

أي: مثلَ صَرْفِهم عن الحق بعد الإقرار به في قوله تعالىٰ: «فسيقولون الله»[1]. وقيل: إشارةٌ إلى الحق. قال الزمخشري[2]: «كذلك: مثلَ ذلك الحقِّ حَقَّتْ كلمةُ ربك».

قوله: «أنَّهم لا يؤمنون»، فيه أربعةُ أوجه، أحدها: أنَّها في محلِّ رفعٍ بدلاً من «كلمةُ»، أي: حَقَّ عليهم انتفاء الإيمان. الثاني: أنها في محلِّ رفعٍ خبراً لمبتدأ محذوف، أي: الأمر عدمُ إيمانِهم. الثالث: أنها في محلِّ نصب بعد إسقاط الحرف الجارّ. الرابع: أنها في محلِّ جرٍّ على إعمالِه محذوفاً إذ الأصل: لأنهم لا يُـؤْمنون. قال الزمخشري[3]: «أو أراد بالكلمـة العِدَة بالعذاب، و «أنهم لا يُـؤْمنون» تعليل، أي: لأنهم».

وقرأ أبو عمرو[4] وابنُ كثير والكوفيون[5] «كلمة» بالإفراد[6]، وكذا في آخر السورة. وقد تقدَّم ذلك في الأنعام[7]. وقرأ ابن[8] أبـي عبلة «إنهم لا يؤمنون» بكسر «إنَّ» على الاستئناف وفيها معنىٰ التعليل، وهذه مقويِّةٌ للوجهِ الصائر إلى التعليل.

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿قل اللَّـهُ يَبْدَأُ الخَلْقَ﴾**: هذه الجملةُ جواب لقوله: «هل مِنْ شركائِكم مَنْ يبدأ» وإنما أتىٰ بالجواب جملةً اسميةً مُصَرَّحاً[9]

---

(١) في الآية ٣١.
(٢) الكشاف ٢/٢٣٦.
(٣) الكشاف ٢/٢٣٦.
(٤) السبعة ٣٢٦؛ الحجة ٣٣١؛ التيسير ١٢٢؛ البحر ٥/١٥٥.
(٥) عاصم وحمزة والكسائي.
(٦) الأصل «بالجمع» وهو سهو.
(٧) انظر إعرابه للآية ١١٥.
(٨) البحر ٥/١٥٥.
(٩) الأصل: مصرح، وهو سهو.

بجزأيها مُعَاداً فيها الخبر مطابقاً لخبر اسم الاستفهام للتأكيدِ والتثبيتِ، ولمَّا كان الاستفهام قبل هذا لا مَنْدوحةَ لهم عن الاعتراف به جاءَت الجملةُ محذوفاً منها أحدُ جُزْأَيْها في قوله «فسيقولون الله»[1]، ولم يَحْتَجْ إلى التأكيد بتصريح جزأيها.

آ. (٣٥) **قوله تعالى: ﴿يَهْدي إلى الحق﴾**: قد تقدم في أول هذا الموضوع[2] أنَّ «هَدَىٰ» يتعدَّىٰ إلى اثنين ثانيهما: إمَّا باللام أو بإلى، وقد يُحْذَفُ الحرفُ تخفيفاً. وقد جُمع بين التعديتين هنا بحرف الجر فَعَدَّى الأول والثالث بـ«إلى» والثاني باللام، وحُذِف المفعولُ الأول من الأفعال الثلاثة، والتقدير: هل مِنْ شركائكم مَنْ يَهْدي غيره إلى الحق قل اللَّـهُ يَهْدي مَنْ يشاء للحق، أفَمَنْ يهدي غيرَه إلى الحق. وزعم الكسائي والفراء[3] وتبعهما الزمخشري[4] أنَّ «يهدي» الأولَ قاصرٌ، وأنه بمعنى اهتدىٰ. وفيه نظر، لأن مُقابلَه وهو«قل الله يهدي للحق» متعدٍّ[5]. وقد أنكر المبرد أيضاً مقالة[6] الكسائي والفراء وقال: «لا نَعْرِفُ هَدَى بمعنى اهتدى»، قلت: الكسائي والفراء أَثْبتاه[7] بما نقلاه، ولكن إنما ضَعُف ذلك هنا لِما ذَكَرْت لك من مقابلته بالمتعدي، وقد تقدَّم أن التعديةَ بـ«إلى» أو اللام من باب التفنُّن في البلاغة، ولذلك قال الزمخشري[8]: «يقال: هَدَاه للحق وإلى الحق،

---

(١) في الآية ٣١.
(٢) انظر إعرابه للآية ٥ من سورة الفاتحة.
(٣) معاني القرآن له ٢/٩٩.
(٤) الكشاف ٢/٢٣٦.
(٥) أي: يهدي مَنْ يشاء».
(٦) قوله: «مقالة» غير واضح في الأصل.
(٧) قوله: «أَثْبتاه» غير واضح في الأصل.
(٨) الكشاف ٢/٢٣٦.

[٤٦٦/ب] فجمع بين اللغتين». وقال غيره: «إنما عَدَّىٰ المسندَ إلى الله باللام / لأنها أدَلُّ في بابها على المعنى المرادِ من «إلى»؛ إذ أصلُها لإفادةِ المُلْك، فكأن الهداية مملوكة لله تعالىٰ» وفيه نظر، لأن المراد بقوله: «أَفَمَنْ يَهْدي إلى الحق» هو الله تعالىٰ مع تَعدِّي الفعلِ المسند إليه بـ«إلى».

قوله: «أحقُّ أن يُتَّبَع» خبرٌ لقوله: «أَفَمَنْ يَهْدي» و«أَنْ» في موضعِ نصبٍ أو جرٍّ بعد حذف الخافض، والمفضَّلُ عليه محذوفٌ، وتقديرُ هذا كله: «أَفَمَنْ يهْدي إلى الحقّ أَحَقُّ بأن يُتَّبع ممَّن لا يَهْدي». ذكر ذلك مكي[١] ابن أبي طالب، فجعل «أحقّ» هنا على بابها من كونها للتفضيل. وقد منع الشيخ[٢] كونَها هنا للتفضيل فقال: «وأحق» ليست للتفضيل، بل المعنى: حقيقٌ بأن يُتَّبع». وجوَّز مكي[٣] أيضاً في المسألة وجهين آخرين أحدهما: أن تكون «مَنْ» مبتدأ أيضاً، و«أنْ» في محلِّ رفع بدلاً منها بدلَ اشتمال، و«أحقُّ» خبرٌ على ما كان. والثاني: أن يكون «أن يُتَّبع» في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و«أحقُّ» خبرُه مقدَّم عليه. وهذه الجملةُ خبر لـ«مَنْ يَهْدي». فَتَحَصَّل في المسألة ثلاثة أوجه.

قوله: «أَمْ مَنْ لا يَهِدِّي» نسقٌ على «أفمن»، وجاء هنا على الأفصحِ مِنْ حيث إنَّه قد فُصِل بين «أم» وما عُطِفَتْ عليه بالخبر كقولك: «أزيدٌ قائم أم عمرو» ومثله: «أذلك خيرٌ أم جنةُ الخُلْد»[٤]. وهذا بخلاف قوله تعالىٰ: «أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعدون»[٥] وسيأتي هذا في موضعه.

---

(١) المشكل ١/٣٨١.
(٢) البحر ٥/١٥٦.
(٣) المشكل ١/٣٨١.
(٤) الآية ١٥ من سورة الفرقان.
(٥) الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء.

وقرأ أبو[1] بكر عن عاصم بكسر ياء «يهدي» وهائه. وحفص بكسر الهاء دون الياء. فأمَّا كسر الهاء فلالتقاء الساكنين، وذلك أن أصلَه يَهْتدي، فلما قُصِد إدغامُه سكَنَتْ التاء، والهاءُ قبلَها ساكنة فكُسِرَتْ الهاءُ لالتقاء الساكنين. وأبو بكر أتبع الياء للهاء في الكسر. وقال أبو حاتم في قراءة حفص «هي لغة سُفْلَى مُضَر»، ونَقَل عن سيبويه[2] أنه لا يُجيز «يِهْدي» ويجيز «تِهْدي ونِهْدي وإهدي»، قال: «لأن الكسرةَ تَثْقُل في الياء»، قلت: يعني أنه يُجيز كَسْرَ حرفِ المضارعة من هذا النحو نحو: تِهْدي ونِهدي وإهدي إذ لا ثِقَلَ في ذلك، ولم يُجِزْهُ في الياء لثقل الحركةِ المجانسةِ لها عليها. وهذا فيه غَضٌّ من قراءة أبـي بكر، لكنه قد تواتَرَ قراءةً فهو مقبولٌ.

وقرأ أبو عمرو وقالون عن نافع بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتَشْديد الدال، وذلك أنهما لَمَّا ثقَّلا الفتحة للإدغام اختلسا الفتحةَ تنبيهاً على أن الهاءَ ليس أصلُها الحركةَ بل السكون. وقرأ ابن كثير وابن عامر وورش بإكمال فتحة الهاء على أصل النقل[3]. وقد رُوي عن أبـي عمرو وقالون اختلاسُ كسرةِ الهاءِ على أصل التقاء الساكنين، والاختلاس للتنبيه على أنَّ أصلَ الهاءِ[4] السكون كما تقدم.

وقرأ أهلُ المدينة ـ خلا ورشاً ـ بفتح الياء وسكون الهاء وتشديدِ الدال. وهذه القراءةُ استشكلها جماعةٌ من حيث الجمعُ بين الساكنين. قال المبرد: «مَنْ رام هذا لا بد أن يُحَرِّكَ حركةً خفيَّة». وقال أبو جعفر النحاس[5]:

---

(١) في رواية يحيى عنه، وصورتها «يِهِدِّي». انظر: السبعة ٣٢٦؛ التيسير ١٢٢؛ الحجة ٣٣١؛ البحر ٥/١٥٦.

(٢) نقل سيبويه عدم جواز الكسر في الياء عن تميم: الكتاب ٢/٢٥٨. وانظر: الكتاب ٢/٢٥٦.

(٣) وصورتها «يَهَدِّي» الأصل يهتدي فأدغمت التاء في الدال وألقيت فتحتها على الهاء.

(٤) قوله «الهاء» غير واضح في الأصل.

(٥) إعراب القرآن ٢/٥٩.

«لا يقدر أحدٌ أن يَنْطِقَ به»، قلت: وقد قال في «التيسير»[1]: «والنصُّ عن قالون بالإسكان»، قلت: ولا بُعْدَ في ذلك فقد تقدَّم أن بعضَ القُرَّاء يَقْرأ «نِعْمّاً»[2] و«لا تَعْدُّوا»[3] بالجمع بين الساكنين، وتقدَّمت لك قراءاتٌ كثيرة في قوله: «يَخْطف أبصارهم»[4]، وسيأتي لك مثلُ هذا في «يَخِصِّمون»[5].

وقرأ الأخَوان[6] «يَهْدي» بفتح الياء وسكون الهاء وتخفيفِ الدال مِنْ هَدَىٰ يَهْدي وفيه قولان، أحدهما: أنَّ «هَدَىٰ» بمعنىٰ اهتدىٰ. والثاني: أنه متعدٍّ، ومفعولُه محذوف كما تقدَّم تحريره. وقد تقدم قول الكسائي والفراء في ذلك[7] وردَّ المبرد عليهما. وقال ابن عطية[8]: «والذي أقول: قراءةُ حمزة والكسائي تحتمل أن يكون المعنىٰ: أَمْ مَنْ لا يهدي أحداً إلا أن يُهدىٰ ذلك الأحدُ بهداية الله، وأمَّا على غيرِها مِنَ القراءات التي مقتضاها «أم من لا يَهْتدي إلا أن يُهدَىٰ» فيتجه المعنىٰ على ما تقدَّم» ثم قال[9]: «وقيل: تمَّ الكلامُ عند قوله: «أم مَنْ لا يَهِدِّي، أي: لا يَهِدِّي غيره». ثم قال: «إلا أن يُهْدَىٰ» استثناءٌ منقطع، أي: لكنه يحتاج إلى أن يُهْدَىٰ كما تقول: فلان لا يسمع غيره إلا أَنْ يُسْمع، أي: لكنه يحتاج إلى أن يَسمع». انتهىٰ. ويجوز

---

(١) التيسير ١٢٢.
(٢) من الآية ٥٨ من سورة النساء، وهي رواية عن أبي عمرو وقالون كما في الدر المصون الورقة ١٠٨ ب.
(٣) من الآية ١٥٤ من سورة النساء. وانظر: الورقة ٢٢٧ ب من الدر، وهي رواية عن قالون.
(٤) من الآية ٢٠ من سورة البقرة. وانظر: الورقة ٢١ ب من الدر.
(٥) من الآية ٤٩ من سورة يس.
(٦) حمزة والكسائي.
(٧) انظر: الورقة ٤٦٦ أ.
(٨) المحرر ٤١/٩.
(٩) لم يرد هذا القول والذي بعده لأبي محمد ابن عطية في مطبوعة المحرر، وقد تابع السمين صاحب البحر في نسبة هذا لابن عطية (البحر ١٥٦/٥).

أن يكونَ استثناءً متصلاً، لأنه إذ ذاك يكون فيهم قابليةُ الهدايـةِ بخلافِ الأصنام. ويجوز أن يكونَ استثناء من تمامِ المفعول له، أي: لا يهدي لشيءٍ من الأشياءِ إلا لأَجْل أن يُهْدَىٰ بغيره.

وقوله: «فما لكم» مبتدأ وخبر. ومعنى الاستفهام هنا الإنكارُ والتعجبُ، أي: أيُّ شيءٍ لكم في اتخاذ هؤلا إذ كانوا عاجزين عن هدايةِ أنفسهم فكيف يمكن أن يَهْدُوا غيرَهم؟ وقد تقدَّم أن بعضَ النحويين نصَّ على أن مثل هذا التركيبِ لا يتمُّ إلا بحالٍ بعده، نحو: «فما لَهم عند التذكرة مُعْرِضين»[1] «وما لنا لا نؤمن»[2] إلى غير ذلك، وهنا لا يمكن أن تُقَدَّر الجملةُ بعد هذا التركيب حالاً لأنها استفهامية، والاستفهامية لا تقع حالاً. وقولـه: «كيف تحكمون» استفهامٌ آخرُ، أي: كيف تحكمون بالباطل وتجعلون لله أنداداً وشركاء؟

آ. (٣٦) **قوله تعالى: ﴿لا يُغْني﴾**: خبرُ «إن»، و«شيئاً» / منصوبٌ [٤٦٧/أ] على المصـدر، أي: شيئاً من الإغناء. و«من الحق» نصبٌ على الحال من «شيئاً» لأنه في الأصلِ صفةٌ له. ويجوز أن تكونَ «مِنْ» بمعنىٰ «بدل»، أي: لا يُغْني بدلَ الحق. وقرأ الجمهور «يَفْعلون» على الغيبة. وقرأ[3] عبدالله «تَفْعلون» خطاباً وهو التفاتٌ بليغ.

آ. (٣٧) **قوله تعالى: ﴿أن يُفْترىٰ﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه خبرُ «كان» تقديرُه: وما كان هذا القرآن افتراء، أي: ذا افتراء، إذ جُعِل نفسُ المصدر مبالغةً، أو يكونُ بمعنى مُفْترىٰ. والثاني: زعم بعضهم أنَّ «أنْ» هذه هي المضمرة بعد لامِ الجحود، والأصل: وما كان هذا القرآنُ لِيُفْترىٰ،

---

(١) الآية ٤٩ من سورة المدثر.

(٢) الآية ٨٤ من سورة المائدة.

(٣) الكشاف ٢/٢٣٧؛ البحر ٥/١٥٧.

فلمَّا حُذِفَتْ لامُ الجحود ظهرت «أن». وزعم أن اللامَ و«أنْ» يتعاقبان، فتُحْذف هذه تارة، وتَثْبُت الأخرىٰ. وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه، وعلى هذا القولِ يكون خبر «كان» محذوفاً، وأنْ وما في حَيِّزها متعلقةٌ بذلك الخبر، وقد تقدَّم تقريرُ ذلك محرراً. و«مِنْ دون» متعلقٌ بـ «يُفْتَرىٰ» والقائمُ مقامَ الفاعل ضميرٌ عائد على القرآن.

قوله: «ولكن تصديقَ» «تَصْديق» عطف على خبر كان، ووقعت «لكن» أحسنَ موقع إذ هي بين نقيضين: وهما التكذيبُ والتصديقُ المتضمِّن للصدق. وقرأ الجمهور «تصديق» و«تفصيلَ» بالنصب وفيه أوجهٌ، أحدُها: العطفُ على خبر «كان» وقد تقدَّم ذلك، ومثله: «ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالِكم ولكن رسولَ الله»[1]. والثاني: أنه خبر «كان» مضمرة تقديره: ولكن كان تصديقَ، وإليه ذهب الكسائي والفراء[2] وابن سعدان[3] والزجاج. وهذا كالذي قبله في المعنىٰ. والثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله لفعل مقدر، أي: وما كان هذا القرآنُ أن يُفْترىٰ، ولكن أُنزل للتصديق. والرابع: أنه منصوبٌ على المصدر بفعل مقدر أيضاً. والتقدير: ولكن يُصَدِّق تصديقَ الذي بين يديه من الكتب.

وقرأ[4] عيسى بن عمر: «تَصْديقُ» بالرفع، وكذلك التي في يوسف[5]. ووجهُه الرفعُ على خبر مبتدأ محذوف، أي: ولكن هو تصديق، ومثله قول الشاعر[6]:

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب. (٢) معاني القرآن ١/٤٦٥.

(٣) محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرىء أبو جعفر، ثقة، له كتب في النحو والقراءات توفي سنة ٢٣١. انظر: البغية ١/١١١.

(٤) البحر ٥/١٥٧.

(٥) الآية ١١١ من سورة يوسف «ما كان حديثاً يفترى ولكن تصديق الذي بين يديه».

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ٥/١٥٧. وأجتهد أن يكون من نونية جحدر بن مالك التي رواها صاحب الخزانة ٤/٤٨٣ وليس منها هذا البيت. والسفساف: الحقير. المِدْرَهُ: المُقَدَّم عند القتال. والعوان: قوتل فيها مرة بعد مرة.

٢٥٩٧ـ ولستُ الشاعرَ السَّفْسَافَ فيهمْ ولكن مِـدْرَهُ الحـربِ العَـوانِ

برفع «مِدْرَهُ» على تقدير: أنا مِدْره. وقال مكي[١]: «ويجوز عندهما ـ أي عند الكسائي والفراء ـ الرفع على تقدير: ولكن هو تصديق»، قلت: كأنه لم يَطَّلِعْ على أنها قراءة.

وزعم الفراء[٢] وجماعةٌ أن العرب إذا قالت: «ولكن» بالواو آثَـرَتْ تشديد النون، وإذا لم تكن الواو آثرت التخفيفَ. وقد وَرَدَ في قراءات السبعة التخفيفُ. وقد وَرَدَ في قراءات السبعـة التخفيف والتشديـد نحو «ولكن الشياطين»[٣] «ولكن الله رمى»[٤].

قوله: «لا ريبَ فيه» فيه أوجه أحدها: أن يكون حالاً من «الكتاب» وجاز مجيءُ الحال من المضاف إليه لأنه مفعولٌ في المعنىٰ. والمعنىٰ: وتفصيل الكتاب منتفياً عنه الرَّيْب. والثاني: أنه مستأنفٌ فلا محلَّ له من الإعراب. والثالث: أنه معترضٌ بين «تصديق» وبين «من ربِّ العالمين» إذ التقديرُ: ولكن تصديق الذين بين يديه مِنْ رب العالمين. قال الزمخشري[٥]: فإن قلت: بم اتَّصَلَ قولُه «لا ريب فيه» من رب العالمين»؟ قلت: هو داخلٌ في حَيِّز الاستدراك كأنه قيل: ولكن كان تصديقاً وتفصيلاً منتفياً عنه الريبُ كائناً من رب العالمين. ويجوز أن يراد به «ولكن كان تصديقـاً من رب العالمين [وتفصيـلاً منـه لا ريب في ذلك، فيكـون من رب العــالمين][٦] متعلقـاً

---

(١) المشكل ١/٣٨٢. (٢) معاني القرآن ١/٤٦٥.

(٣) الآية ١٠٢ من سورة البقرة. ابن عامر وحده بالتخفيف والباقون بالتشديد. انظر: السبعة ١٦٧.

(٤) الآية ١٧ من سورة الأنفال: حمزة والكسائي وابن عامر بالتخفيف والباقون بالتشديد. السبعة ١٦٧ ــ ١٦٨.

(٥) الكشاف ٢/٢٣٧.

(٦) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة الكشاف.

بـ «تصديق» و«تفصيل» ويكون «لا ريبَ فيه» اعتراضاً كما تقول: زيدٌ لا شكَّ فيه كريم» انتهى.

قوله: «مِنْ رب» يجوز فيه أوجهُ أحدُها: أن يكونَ متعلقاً بـ «تصديق» أو بـ «تفصيل»، وتكون المسألة من باب التنازع؛ إذ يَصِحُّ أَنْ يتعلَّقَ بكلٍ من العاملين من جهة المعنىٰ. وهذا هو الذي أراد الزمخشري بقوله: «فيكون «مِنْ رب» متعلِّقاً بـ «تصديق» و«تفصيل» يعني أنه متعلقٌ بكلٍ منهما من حيث المعنىٰ. وأمَّا من حيث الإعرابُ فلا يتعلَّق إلا بأحدهما، وأمَّا الآخرُ فيعمل في ضميره كما تقدَّم تحريره غيرَ مرة، والإعمالُ هنا حينئذ إنما هو للثاني بدليلِ الحَذْفِ من الأول. والوجه الثاني: أنَّ «مِنْ رب» حال ثانية. والثالث: إنه متعلقٌ بذلك الفعلِ المقدرِ، أي: أُنْزِل للتصديق من ربِّ العالمين.

آ. (٣٨) **قوله تعالى: ﴿أم يقولون﴾**: في «أم» وجهان أحدهما: أنها منقطعةٌ فتتقدر بـ «بل» والهمزة عند الجمهور: سيبويه[١] وأتباعهِ، والتقديرُ: بل أتقولون، انتقل عن الكلام الأول وأَخَذَ في إنكارِ قولٍ آخر. والثاني: أنها متصلةٌ ولا بدَّ حينئذٍ مِنْ حَذْفِ جملةٍ ليصِحَّ التعادلُ والتقدير: أيقرُّون به أم يقولون افتراه. وقال بعضُهم: / هذه بمنزلة الهمزةِ فقط. وعَبَّر بعضهم عن ذلك فقال: «الميمُ زائدة على الهمزة» وهذا قولٌ ساقط، إذ زيادة الميم قليلة جداً لا سيما هنا. وزعم أبو عبيدة[٢] أنها بمعنى الواو والتقدير: ويقولون افتراه. [٤٦٧/ب]

قوله: «قل فَأْتوا» جوابُ شرطٍ مقدر قال الزمخشري[٣]: «قل: إن كان الأمرُ كما تَزْعمون فَأْتوا أنتم على وجه الافتراءِ بسورةٍ مثلِه في العربية

(١) الكتاب ١/٤٩١ ـ ٤٩٢.
(٢) مجاز القرآن ١/٢٧٨.
(٣) الكشاف ٢/٢٣٧.

والفصاحة والأَبْلغيَّة»[1]. وقرأ[2] عمرو بن فائد «بسورة مثلِه» بإضافة «سورة» إلى «مثله» على حَذْف الموصول وإقامة الصفة مُقامَه، والتقدير: بسورةٍ كتابٍ مثلِه أو بسورةِ كلام مثله. ويجوز أن يكون التقديرُ: فَأْتوا بسورةِ بشرٍ مثلِه، فالضمير يجوز أن يعودَ في هذه القراءةِ على القرآن، وأن يعودَ على النبـي صلى الله عليه وسلم. وأمَّا في قراءة العامة فالضمير للقرآن فقط.

آ. (٣٩) **قوله تعالى: ﴿ولمَّا يأْتِهم﴾**: جملةٌ حالية من الموصول أي: سارعوا إلى تكذيبهِ حالَ عدم إتيان التأويل. قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: ما معنى التوقُّع في قوله تعالىٰ: «ولَمَّا يأتهم تأويله»؟ قلت: معناه أنهم كذَّبوا به على البديهة قبل التدبُّر ومعرفةِ التأويل»، ثم قال أيضاً: «ويجوز أن يكونَ المعنىٰ: ولم يأتِهم بعدُ تأويلُ ما فيه من الإِخبار بالغيوب، أي: عاقبته حتى يتبيَّنَ لهم أَكَذِبٌ هو أم صدقٌ» انتهىٰ. وفي وَضْعه «لم» موضعَ «لَمَّا» نظرٌ لِما عَرَفْت ما بينهما من الفرق. ونُفِيَتْ جملةُ الإِحاطة بـ «لم» وجملةُ إتيانِ التأويل بـ «لمَّا» لأن «لم» للنفي المطلق على الصحيح، و «لَمَّا» لنفي الفعل المتصل بزمن الحال، فالمعنى: أنَّ عَدَمَ التأويل متصل بزمن الإِخبار.

و «كذلك» نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: مثل ذلك التكذيب كَذَّب الذين من قبلهم، أي: قبل النظر والتدبُّر.

وقوله: «فانظر كيف كان» «كيف» خبر لـ «كان»، والاستفهامُ معلِّقٌ للنظر. قال ابن عطية[4]: «قال الزجاج: «كيف» في موضع نصب على خبر كان، ولا يجوز أن يعمل فيها «انظر» لأنَّ ما قبل الاستفهام لا يَعْمل فيه، هذا

---

(١) قوله: «والأبلغية» سقط من مطبوعة الكشاف.

(٢) المحتسب ٣١٢/١؛ البحر ١٥٨/٥.

(٣) الكشاف ٢٣٨/٢.

(٤) المحرر ٤٧/٩.

قانونُ النحويين لأنهم عاملوا «كيف» في كل مكان معاملةَ الاستفهامِ المَحْض في قولك «كيف زيد» ولـ «كيف» تصرُّفاتٌ غيرُ هذا فتحلُّ محلَّ المصدرِ الذي هو «كيفية» وتخلعُ معنى الاستفهام، ويحتمل هذا الموضعُ أن يكونَ منها. ومن تصرُّفاتها قولُهم: «كن كيف شئت» وانظر قول البخاري[1]: «كيف كان بدء الوحي» فإنه لم يستفهم». انتهىٰ. فقول الزجاج «لا يجوز أن تعمل «انظر» في «كيف» يعني لا تتسلَّط عليها ولكن هو متسلِّطٌ علىٰ الجملة المنسحبِ عليها حكمُ الاستفهام وهكذا سبيلُ كلِّ تعليقٍ.

قال [الشيخ][2]: «وقولُ ابن عطية: هذا قانون النحويين إلى آخره ليس كما ذكر بل لـ «كيف» معنيان، أحدُهما: الاستفهامُ المحض، وهو سؤال عن الهيئة إلا أن يُعَلَّق عنها العامل، فمعناها معنى الأسماء التي يُستفهم بها إذا عُلِّق عنها العاملُ. والثاني: الشرط كقول العرب: «كيف تكونُ أكونُ». وقوله: «ولـ «كيف» تصرفات إلى آخره ليس «كيف» تحلُّ محلَّ المصدر، ولا لفظ «كيفية» هو مصدرٌ، إنما ذلك نسبةٌ إلى «كيف»، وقوله: «ويحتمل أن يكونَ هذا الموضعُ منها، ومِنْ تصرفاتها قولهم «كن كيف شئت» لا يَحْتمل أن يكون منها؛ لأنه لم يثبتْ لها المعنى الذي ذكر مِنْ كونِ «كيف» بمعنى كيفية وادِّعاءُ مصدرية «كيفية». وأمَّا «كن كيف شئت» فـ «كيف» ليست بمعنى كيفية، وإنما هي شرطيةٌ وهو المعنى الثاني الذي لها، وجوابها محذوف، التقدير: كيف شئت فكن، كما تقول: «قم متى شئت» فـ «متى» اسمُ شرطٍ ظرفٌ لا يعمل فيه «قم» والجواب محذوف تقديره: متى شئت فقم، وحُذِفَ الجوابُ لدلالة ما قبله عليه كقولهم: «اضربْ زيداً إن أساء إليك»، التقدير: إن أساءَ إليك فاضرِبْه، وحُذِف «فاضربه» لدلالة «اضرِبْ» المتقدِّم عليه. وأمَّا قولُ

---

(1) فتح الباري ١/٨.

(2) سقط قوله: «الشيخ» من الأصل، وأثبتناه من ش وانظر: البحر ٥/١٦٠.

البخاري: «كيف كان بدء الوحي» فهـو استفهامٌ مَحْضٌ: إمَّـا على سبيل الحكاية كأن سائلاً سأله فقال: كيف كان بَدْءُ الوحي، [وإما أن يكونَ من قوله هو، كأنـه سأل نفسه: كيف كان بدء الوحي؟][1] فأجاب بالحديثِ الذي فيه كيفيةُ ذلك».

وقوله: «الظالمين» مِنْ وَضْع الظاهر موضعَ المضمر، ويجوز أن يرادَ به ضميرُ مَنْ عاد عليه ضمير «بل كَذَّبوا»، وأن يُرادَ به «الذين مِنْ قبلهم».

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يَسْتمعون﴾**: مبتدأ وخبـرهُ الجار قبله وأعاد الضميرَ جمعاً مراعاة لمعنىٰ «مَنْ»، والأكثرُ مراعاةُ لفظه كقوله:

آ. (٤٣) **﴿ومنهم مَنْ ينظرُ إليك﴾**: قال ابن عطية[2]: «جاء «ينظر» على لفظ «مَنْ»، وإذا جاء على لفظها فجائز أن يعطف عليه آخرُ على المعنىٰ، وإذا جاء أولاً على معناها فلا يجوز أن / يُعْطَفَ آخرُ على اللفظ لأنَّ [٤٦٨/أ] الكلامَ يُلْبَسُ حينئذ». قال الشيخ[3]: وليس كما قال، بل يجوز أن تراعيَ المعنىٰ أولاً فتعيدَ الضميرَ على حسبِ ما تريد من المعنىٰ مِنْ تأنيثٍ وتثنية وجمعٍ، ثم تراعي اللفظَ فتعيدُ الضميرَ مفرداً مذكراً، وفي ذلك تفصيلٌ ذُكر في النحو»، قلت: قد تقدَّم تحريره أولَ البقرة[4].

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿لَا يَظْلِمُ الناسَ شيئاً﴾**: يجوز أن ينتصب «شيئاً» على المصدر، أي: شيئاً من الظلم قليلاً ولا كثيراً، وأن ينتصبَ مفعولاً ثانياً لـ «يَظْلم» بمعنى: لا يُنْقِص الناسَ شيئاً من أعمالهم.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من مطبوعة البحر.

(٢) المحرر ٤٨/٩.

(٣) البحر ١٦١/٥.

(٤) انظر: إعرابه للآية ٨ من سورة البقرة.

قوله: «ولكنَّ الناسَ» قرأ[1] الأخَوان بتحفيف «لكن»، ومن ضرورة ذلك كسرُ النونِ لالتقاء الساكنين وَصْلاً ورفع «الناس»، والباقون بالتشديد ونصب «الناس» وتقدم توجيه ذلك في البقرة[2].

آ. (٤٥) **قوله تعالى: ﴿ويوم﴾**: منصوب على الظرف. وفي ناصبه أوجه، أحدُها: أنه منصوبٌ بالفعل الذي تضمَّنه قوله: «كأنْ لم يلبثوا». الثاني: أنه منصوبٌ بـ «يتعارفون». والثالث: أنه منصوبٌ بمقدر، أي: اذكر يومَ. وقرأ الأعمش[3] «يَحْشُرهم» بياء الغيبة، والضمير لله تعالىٰ لتقدُّم اسمه في قوله: «إنَّ الله لا يَظْلم».

قوله: «كأنْ لم يَلْبثوا» قد تقدَّم الكلامُ على «كأنْ» هذه. ولكن اختلفوا في محلِّ هذه الجملة على أوجهٍ، أحدها: أنها في محلِّ نصبٍ صفةً للظرف وهو «يوم» قاله ابن عطية[4]. قال الشيخ[5]: «لا يَصِحُّ لأنَّ «يومَ يحشرُهم» معرفةٌ والجملَ نكرات، ولا تُنْعَتُ المعرفةُ بالنكرة، لا يقال: إن الجملَ التي يُضاف إليها أسماءُ الزمانِ نكرةٌ على الإطلاق لأنها إن كانَتْ في التقدير تَنْحَلُّ إلى معرفة فإن ما أُضيف إليها يتعرَّفُ، وإن كانت تَنْحَلُّ إلى نكـرة كان ما أُضيف إليها نكرةً، تقول «مررت في يوم قَدِم زيدٌ المـاضي» فتصِفُ «يوم» بالمعرفة، و «جئت ليلةَ قَدِم زيدٌ المباركة علينا» وأيضاً فكأنْ لم يلبثوا لا يمكن أن يكـون صفة لليـوم من جهةِ المعنى؛ لأنَّ ذلـك من وصف المحشورين لا مِنْ وصف يوم حشرهم. وقد تكلَّفَ بعضُهم تقديرَ رابطٍ يَرْبطه

---

(١) السبعة ١٦٧؛ التيسير ١٢٢؛ البحر ١٦٢/٥؛ الإتحاف ٢٥٠.

(٢) انظر: إعرابه للآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(٣) وحفص، والباقون بالنون. انظر: السبعة ٣٢٧؛ التيسير ١٠٧؛ البحر ١٦٢/٥؛ الحجة ٣٣٢.

(٤) المحرر ٩٤/٩.

(٥) البحر ١٦٢/٥.

فقدَّره «كأنْ لم يَلْبثوا قبله» فحذف «قبله»، أي: قبل اليوم، وحَذْفُ مثلِ هذا الرابطِ لا يجوز»، قلت: قوله: «بعضهم»، هو مكي[1] ابن أبـي طالب فإنه قال: «الكافُ وما بعدها مِنْ «كأنْ» صفةٌ لليوم، وفي الكلامِ حَذْفُ ضميرٍ يعودُ علىٰ الموصوفِ تقديرُه: كأنْ لم يَلْبثوا قبلَه، فحذف «قبل» فصارت الهاءُ متصلةً بـ «يَلْبثوا» فحُذِفَتْ لطولِ الاسم كما تُحْذَفُ من الصِّلات»، ونَقَل هذا التقدير أيضاً أبو البقاء[2] ولم يُسَمِّ قائلَه فقال: «وقيل» فذكره.

والوجه الثاني: أن تكونَ الجملةُ في محلِّ نصبٍ على الحال من مفعول «يَحْشُرهم»، أي: يَحْشُرهم مُشْبِهين بمَنْ لم يلبث إلا ساعةً، هذا تقديرُ الزمخشري[3]. وممَّنْ جَوَّز الحالية أيضاً ابنُ عطية[4] ومكي[5] وأبو البقاء[6]، وجعله بعضُهم هو الظاهر.

الوجه الثالث: أن تكونَ الجملةُ نعتاً لمصدر محذوف، والتقدير: يَحْشُرهم حَشْراً كأنْ لم يَلْبَثُوا» ذكر ذلك ابن عطية[7] وأبو البقاء[8] ومكي[9]. وقدَّر مكي وأبو البقاء العائد محذوفاً كما قَدَّراه حالَ جَعْلِهما الجملةَ صفةً لليوم، وقد تقدَّم ما في ذلك.

الرابع: قال ابن عطية: «ويَصِحُّ أن يكونَ قوله «كَأَنْ لم يلبثوا»كلاماً

---

(١) المشكل ١/٣٨٣.
(٢) الإملاء ٢/٢٩.
(٣) الكشاف ٢/٢٣٩.
(٤) المحرر ٩/٥٠.
(٥) المشكل ١/٣٨٣.
(٦) الإملاء ٢/٢٩.
(٧) المحرر ٩/٥٠.
(٨) الإملاء ٢/٢٩.
(٩) المشكل ١/٣٨٣.

مجملاً»[1] ولم يُبَيِّنْ الفعلَ الذي يتضمَّنه «كأنْ لم يَلْبثوا». قال الشيخ[2]: «ولعلَّه أرادَ ما قاله الحوفي مِنْ أنَّ الكاف في موضعِ نصبٍ بما تضمَّنَتْه من معنىٰ الكلام وهو السرعة» انتهىٰ. قال[3]: «فيكونُ التقدير: ويوم يحشرهم يُسْرعون كأنْ لم يَلْبثوا» قلت: فيكونُ «يسرعون» حالاً من مفعول «يَحْشرهم» ويكون «كأنْ لم يلبثوا» حالاً من فاعل «يُسْرعون»، ويجوز أن تكونَ «كأنْ لم» مفسرةً لـ «يُسْرعون» المقدرة.

قوله: «يَتَعارفون» فيه أوجهٌ، أحدُها: أن الجملةَ في محل نصبٍ على الحال من فاعل «يَلْبثوا». قال الحوفي: «يتعارفون» فعل مستقبلٌ في موضع الحال من الضمير في «يلبثوا» وهو العامل، كأنه قال: متعارفين، والمعنى اجتمعوا متعارفين». والثاني: أنها حالٌ من مفعول «يَحْشُرهم» أي: يَحْشُرهم متعارفين والعاملُ فعلُ الحشر، وعلى هذا فَمَنْ جوَّز تعدُّدَ الحال جوَّز أن تكونَ «كأَنْ لم» حالاً أولى، وهذه حالٌ ثانية، ومَنْ مَنَعَ ذلك جَعَلَ «كأنْ لم» على ما تقدم من غيرِ الحالية. قال أبو البقاء[4]: «وهي حالٌ مقدرة لأنَّ التعارفَ لا يكونُ حالَ الحشر». والثالث: مستأنفةٌ، أخبر تعالىٰ عنهم بذلك قال الزمخشري[5]: «فإن قلت: كأن لم يَلْبثوا ويتعارفون كيف موقعهما؟ قلت: أمَّا الأولى فحالٌ منهم أي: يَحْشُرهم مُشْبهين بمَنْ لم يَلْبث إلا ساعةً، وأمَّا الثانية: فإمَّا أن تتعلَّقَ بالظرف ـ يعني فتكون حالاً ـ وإما أن تكونَ مبينةً لقوله: كأن لم يَلْبثوا إلا ساعةً؛ لأن التعارف لا يبقى مع طول العهد وينقلب تناكراً».

---

(١) أصل عبارة ابن عطية في المحرر ٩/٤٩: «ويصح أن ينتصب بالفعل الذي يتضمنه قوله «كأنه لم يلبثوا إلا ساعة من النهار». والمؤلف هنا لم يورد نص ابن عطية، وإنما أورد تعليق الشيخ عليه (البحر ٥/١٦٢) فقوله: «كلاماً مجملاً» من كلام أبي حيان.

(٢) البحر ٥/١٦٢.

(٣) أي الشيخ.

(٤) الإملاء ٢/٢٩.

(٥) الكشاف ٢/٢٣٩.

قوله: «قد خَسِر» فيها وجهان، أحدهما: أنها مستأنفة أخبر تعالىٰ بأن المكذِّبينَ بلقائِه خاسرون لا محالة، ولذلك أتىٰ بحرفِ التحقيق. والثاني: أن يكونَ في محل نصبٍ بإضمارِ قولٍ أي: قائلين قد خسر الذين. ثم لك في هذا القول المقدر / وجهان، أحدهما: أنه حال مِنْ مفعول «يحشرهم» أي: [٤٦٨/ب] يحشرهم قائلين ذلك. والثاني: أنه حالٌ من فاعل «يتعارفون». وقد ذهب إلى الاستئناف والحالية مِنْ فاعل «يتعارفون» الزمخشري[١] فإنه قال: «هو استئنافٌ فيه معنىٰ التعجب كأنه قيل: ما أحشرهم» ثم قال: «قد خَسِر» علىٰ إرادة القولِ أي: يتعارفون بينهم قائلين ذلك»، وذهبَ إلى أنها حالٌ من مفعول «يحشرهم» ابن عطية[٢].

قوله: «وما كانوا مهتدين» يجوزُ فيها وجهان، أحدهما: أن تكونَ معطوفةً على قوله «قد خَسِر» فيكونُ حكمُه حكمَه. والثاني: أن تكونَ معطوفةً على صلةِ الذين، وهي كالتوكيد للجملة التي وقعتْ صلةً؛ لأنَّ مَنْ كذَّب بلقاء الله غيرُ مهتدٍ.

آ. (٤٦) **قوله تعالى: ﴿وإمَّا نُرِيَنَّك﴾**: «إمَّا» هذه قد تقدَّم الكلامُ عليها مستوفىً. وقال ابن عطية[٣]: «ولأجلها أي: لأجل زيادةِ «ما» جاز دخولُ النونِ الثقيلة ولو كانَتْ «إنْ» وحدَها لم يَجُزْ» يعني أن توكيد الفعل بالنونِ مشروطٌ بزيادة «ما» بعد «إنْ»، وهو مخَالفٌ لظاهرِ كلامِ سيبويه[٤]، وقد جاء التوكيد في الشرط بغير «إنْ» كقوله[٥]:

---

(١) الكشاف ٢/٢٣٩.

(٢) ليس ثمة نص في «المحرر» يصرح بذلك، وإنما على سبيل الاحتمال من قوله: «إخبار المحشورين على جهة التوبيخ لأنفسهم». المحرر ٩/٥٠.

(٣) المحرر ٩/٥١.

(٤) الكتاب ٢/١٥٢.

(٥) تقدم برقم ٣٩٣.

٢٥٩٨ـ مَنْ نثقفَنْ منهم فليس بـآيبٍ   أبـداً وقَتْل بني قتيبـةَ شافي

قال ابن خروف: «أجاز سيبويهِ الإتيانَ بـ«ما» وأن لا يُـؤْتى بها، والإتيانُ بالنون مع «ما» وأنْ لا يؤتى بها» والإراءَةُ هنا من البصر؛ ولذلك تعدَّى الفعلُ إلى اثنين بالهمزة أي: نجعلك رائياً بعضَ الموعودين».

قوله: «فإلينا مَرْجِعُهم» مبتدأ وخبر، وفيه وجهان أظهرهما: أنه جوابٌ للشرط وما عُطف عليه، إذ معناه صالحٌ لذلك. وإلى هذا ذهب الحوفي وابن عطية[1]. والثاني: أنه جوابٌ لقوله «أو نتوفَيَنَّك»، وجواب الأول محذوف قال الزمخشري[2]: «كأنه قيل: وإمَّا نُرِيَنَّك بعضَ الذي نَعِـدُهم فذاك، أو نتوفينَّك قبل أن نريك فنحن نُريك في الآخرة». قال الشيخ[3]: «فجعل الزمخشري في الكلام شرطين لهما جوابان، ولا حاجةَ إلى [تقدير][4] جواب محذوف لأنَّ قولهَ «فإلينا مَرْجعهم» صالحٌ لأن يكونَ جواباً للشرط والمعطوفِ عليه، وأيضاً فقولُ الزمخشري «فذاك» هو اسمٌ مفردٌ لا يَنْعقد منه جوابُ شرطٍ فكان ينبغي أن يأتيَ بجملةٍ يَصِحُّ منها جوابُ الشرط إذ لا يُفْهَمُ مِنْ قوله «فذاك» الجزء الذي حُذِف، المتحصَّل به فائدةُ الإسناد». قلت: قد تقرَّر أنَّ اسمَ الإشارة قد يُشار به إلى شيئين فأكثر وهو بلفظِ الإفراد، فكأنَّ ذاك واقعٌ موقعَ الجملة الواقعة جواباً، ويجوزُ أن يكونَ قد حُذِفَ الخبر لدلالة المعنى عليه إذ التقديرُ: فذاك المراد أو المتمنَّى أو نحوه. وقوله: «إذ لا يُفْهم الجزء الذي حُذِف» إلى آخره ممنوعٌ بل هو مفهومٌ كما رأيت، وهو شيءٌ يَتبادر إليه الذهن.

---

(١) المحرر ٩/٥١.
(٢) الكشاف ٢/٢٣٩.
(٣) البحر ٥/١٦٤.
(٤) من البحر.

قوله: «ثم اللَّـهُ شهيدٌ» ليست هنا للترتيب الزماني بل هي لترتيبِ الأخبارِ لا لترتيبِ القصصِ في أنفسها. قال أبو البقاء[1]: «كقولك زيدٌ عالم ثم هو كريم». وقال الزمخشري[2]: «فإن قلت: اللَّهُ شهيدٌ على ما يفعلون في الدارَيْن فما معنىٰ ثم؟ قلت: ذُكِرَت الشهادة، والمراد مقتضاها ونتيجتها، وهو العقاب، كأنه قيل: ثم الله معاقِبٌ على ما يفعلون».

وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة «ثَمَّ» بفتح الثاء جعله ظرفاً لشهادة الله، فيكون «ثَمَّ» منصوباً[3] بـ«شهيد» أي: اللَّـهُ شهيدٌ عليهم في ذلك المكان، وهو مكانُ حَشْرِهم. ويجوز أن يكونَ ظرفاً لمَرْجِعهم أي: فإلينا مَرْجِعُهم يعني رجوعهم في ذلك المكانِ الذي يُثاب فيه المُحْسِن ويُعاقَبُ فيه المسيءُ.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿إلا ما شاءَ اللَّـهُ﴾**: فيه وجهان أحدهما: أنه استثناءٌ متصل تقديرُه: إلا ما شاء الله أن أَمْلكه وأَقْدِر عليه. والثاني: أنه منقطعٌ. قال الزمخشري[4]: «هو استثناءٌ منقطع أي: ولكنْ ما شاء الله من ذلك كائن، فكيف أَمْلك لكم الضررَ وجَلْبَ العذاب؟».

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتم﴾**: قد تقدَّم الكلام[5] على / «أَرَأَيْتَ» [٤٦٩/أ] هذه، وأنها تتضمَّن معنى أخبرني فتتعدى إلى اثنين، ثانيهما غالباً جملة استفهامية فينعقد منها مع ما قبلها مبتدأٌ وخبرٌ كقولهم: «أرأيتَك زيداً ما صنع» وتقدَّم مذاهبُ الناسِ فيها في سورة الأنعام فعليك باعتباره ثَمَّة. ومفعولُها الأول في هذه الآية الكريمة محذوفٌ، والمسألةُ من بابِ الإعمال لأنه تنازع

---

(١) الإملاء ٢/٢٩.

(٢) الكشاف ٢/٢٣٩.

(٣) الأصل «منصوب» وهو سهو.

(٤) الكشاف ٢/٢٤٠.

(٥) انظر إعرابه للآية ٤٦ من سورة الأنعام.

أرأيت وأتاكم في «عذاب»، والمسألةُ من إعمال الثاني، إذ هو المختار عند البصريين، ولمَّا أعمله أضمر في الأول وحَذَفَه، لأنَّ إبقاءَه مخصوصٌ بالضرورة، أو جائزُ الذكرِ على قلةٍ عند آخرين، ولو أعمل الأول لأضمرَ في الثاني؛ إذ الحذف منه لا يكون إلا في ضرورة أو في قليلٍ من الكلام، ومعنى الكلام: قل لهم يا محمد أخبروني عن عذاب الله إن أتاكم، أيُّ شيءٍ تستعجلون منه، وليس شيءٌ من العذاب يُسْتعجل به لمرارته وشدة إصابته فهو مُقْتَضٍ لنفورِ الطَّبع منه. قال الزمخشري[1] «فإن قلت: بم يتعلَّق الاستفهامُ وأين جوابُ الشرط؟ قلت: تعلَّق بـ «أرأيتم» لأن المعنىٰ: أخبروني ماذا يَسْتعجل منه المجرمون، وجوابُ الشرط محذوف وهو «تَنْدموا على الاستعجال» أو «تعرفوا الخطأ فيه». قال الشيخ[2]: «وما قَدَّره غيرُ سائغ لأنه لا يُقَدَّر الجوابُ إلا ممَّا تقدَّمَه لفظاً أو تقديراً تقول: «أنت ظالمٌ إن فعلت» التقدير: إن فعلت فأنت ظالم، وكذلك: «وإنَّا إنْ شاء الله لَمُهْتدون»[3] التقدير: إن شاءَ الله نَهْتَدِ، فالذي يُسَوِّغ أن يُقَدَّر: إن أتاكم عذابه فأخبروني ماذا يستعجل منه المجرمون».

وقال الزمخشري[4] أيضاً: «ويجوزُ أن يكونَ «ماذا يَسْتعجل منه المجرمون» جواباً للشرط كقولك: إنْ أَتَيْتك ما تُطْعمني؟ ثم تتعلَّق الجملةُ بـ «أرأيتم»، وأن يكونَ «أثُمَّ إذا ما وقع آمنتم به». جواباً للشرط، و«ماذا يَسْتعجل منه المجرمون» اعتراضاً، والمعنىٰ: إنْ أتاكم عذابه آمنتم به بعد وقوعِه حينَ لا ينفعكم الإيمان». قال الشيخ[5]: «أمَّا تجويزُه أن يكون «ماذا»

(١) الكشاف ٢/٢٤٠.
(٢) البحر ٥/١٦٦.
(٣) الآية ٧٠ من سورة البقرة.
(٤) الكشاف ٢/٢٤٠.
(٥) البحر ٥/١٦٧.

جواباً للشرط فلا يَصِح، لأن جوابَ الشرط إذا كان استفهاماً فلا بد فيه من الفاء تقول: إنْ زارنا فلان فأيُّ رجل هو، وإن زارَنا فلانٌ فأيُّ يدٍ له بذلك، ولا يجوز حذفها إلا إن كان في ضرورةٍ، والمثالُ الذي ذكره وهو «إن أتيتك ما تُطْعمني؟» هو مِنْ تمثيلِهِ لا من كلامِ العرب. وأمَّا قوله: «ثمَّ تتعلَّق الجملةُ بـ «أرأيتم» إن عنىٰ بالجملة «ماذا يَسْتعجل» فلا يصحُّ ذلك، لأنه قد جعلها جواباً للشرط، وإن عَنَى بالجملة جملةَ الشرط فقد فسَّر هو «أرأيتم» بمعنىٰ أخبروني، و «أخبرني» يطلب متعلقاً مفعولاً، ولا تقع جملةُ الشرط موقـعَ مفعول أخبرني. وأمَّا تجويزُه أن يكون «أثم إذا ما وقع آمنتم به» جواباً للشرط و «ماذا يستعجل منه المجرمون» اعتراضاً فلا يَصِحُّ أيضاً لِما ذكرناه مِنْ أنَّ جملةَ الاستفهام لا تقع جواباً للشرط إلا ومعها فاءُ الجواب، وأيضاً فـ «ثم» هنا هي حرف عطفٍ تَعْطِفُ الجملةَ التي بعدها على التي قبلها، فـالجملةُ الاستفهامية معطوفةٌ، وإذا كانت معطوفة لم يَصِحَّ أن تقعَ جوابَ الشرط، وأيضاً فـ «أرأيتم» بمعنى «أخبروني» تحتاج إلى مفعول، ولا تقعُ جملةُ شرط موقعَه».

وكونُ «أرأيتم» بمعنى «أخبروني» هو الظاهر المشهور. وقال الحوفي: «الرؤيةُ مِنْ رؤية القلب التي بمعنى العلم لأنها داخلةٌ على الجملة من الاستفهام التي معناها التقرير، وجوابُ الشرط محذوفٌ، وتقديرُ الكلام: أرأيتم ما يستعجل من العذاب المجرمون إنْ أتاكم عذابه» انتهىٰ، فهذا ظاهرٌ في أنَّ «أرأيتم» غيرُ مضمنةٍ معنى الإِخبار، وأن الجملةَ الاستفهامية سَدَّت مَسَدَّ المفعولين، ولكن المشهور الأول. / [٤٦٩/ب]

قوله: «ماذا يَسْتَعْجِل» قد تقدَّم الكلام على هذه الكلمة ومذاهبِ الناس فيها[1]. وجَوَّز بعضُهم هنا أن تكون «ما» مبتدأً و «ذا» خبره، وهو موصولٌ

---

(١) انظر إعرابه للآية ٢١٥ من سورة البقرة.

بمعنى الذي، و«يستعجل» صلتُه وعائدُه محذوفٌ تقديره: أيُّ شيء الذي يستعجله منه أي من العذاب، أو من الله تعالىٰ. وجوَّز آخرون كمكي[1] وأنظارِه أن يكونَ «ماذا» كلُّه مبتدأً أي: يُجعل الاسمان بمنزلةِ اسمٍ واحد، والجملةُ بعده خبره. قال أبو علي: «وهو ضعيفٌ لخلوِّ الجملةِ من ضمير يعود على المبتدأ». وقد أجاب أبو البقاء[2] عن هذا فقال: «ورُدَّ هذا القول بأنَّ الهاء في «منه» تعودُ على المبتدأ كقولك: «زيدٌ أَخَذْتُ منه درهماً». قلت: ومِثْلُ أبي علي لا يَخْفىٰ عليه مثل ذلك، إلا أنه لا يَرى عَوْدَ الهاءِ على الموصولِ لأن الظاهرَ عَوْدُها على العذاب. قال الشيخ[3]: «والظاهرُ عَوْدُ الضمير في «منه» على العذاب، وبه يَحْصُل الربطُ لجملةِ الاستفهامِ بمفعول «أرأيتم» المحذوف الذي هو مبتدأٌ في الأصل». وقال مكي[4]: «وإن شئت جعلت «ما» و«ذا» بمنزلة اسمٍ واحدٍ في موضع رفع بالابتداء، والجملةُ التي بعده الخبر، والهاءُ في «منه» تعود أيضاً على العذاب». قلت: فقد تُرِك المبتدأُ بلا رابطٍ لفظي حيث جَعَل الهاءَ عائدةً على غير المبتدأ فيكون العائدُ عنده محذوفاً. لكنه قال بعد ذلك: «فإنْ جعلت الهاء في «منه» تعود على الله ـ جلَّ ذكره ـ و«ما» و«ذا» اسماً واحداً كانت «ما» في موضع نصبٍ بـ «يستعجل» والمعنىٰ: أيَّ شيء يستعجل المجرمون من الله» فقوله هذا يؤذن بأن الضميرَ لمَّا عاد على غير المبتدأ جعله مفعولاً مقدماً، وهذا الوجهُ بعينه جائزٌ فيما إذا جُعل الضمير عائداً على العذاب. ووجهُ الرفعِ على الابتداء جائزٌ فيما إذا جُعِل الضمير عائداً على الله تعالىٰ إذ العائدُ الرابطُ مقدرٌ كما تقدم التنبيهُ عليه.

---

(١) المشكل ١/٣٨٤.
(٢) الإملاء ١/٢٩.
(٣) البحر ٥/١٦٧.
(٤) المشكل ١/٣٨٤.

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿أَثُمَّ﴾**: قد تقدَّم خلافُ الزمخشري للجمهور في ذلك، حيث يقدِّر جملةً بين همزة الاستفهام وحرف العطف. و «ثمَّ» حرفُ عطف، وقد قال الطبري[١] ما لا يوافَق عليه فقال: «وأَثُمَّ هذه بضمٍّ الثاء ليست التي بمعنى العطف، وإنما هي بمعنى هنالك» فإن كان قَصَدَ تفسير المعنى وهو بعيدٌ فقد أبهم في قوله، لأن هذا المعنى لا يُعْرَفُ في «ثُمَّ» بضم الثاء، إلا أنه قد قرأ[٢] طلحة بن مصرف «أَثَمَّ» بفتح الثاء، وحينئذ يَصِحُّ تفسيرها بمعنى هنالك.

قوله: «ألآن» قد تقدَّم الكلام في «الآن»[٣]. وقرأ الجمهور «ألآن» بهمزة استفهام داخلة على «الآن» وقد تقدم مذاهب القراء[٤] في ذلك. و «الآن» نصبٌ بمضمر تقديره: الآن آمنتم. ودلَّ على هذا الفعلِ المقدرِ الفعلُ الذي تقدَّمه وهو قولُه: «أثمَّ إذا ما وَقَعَ آمنتمْ به». ولا يجوز أن يعملَ فيه «آمنتم» الظاهرُ؛ لأنَّ ما قبلَ الاستفهام لا يَعْمل فيما بعده، كما أنَّ ما بعدَه لا يعملُ فيما قبله لأنَّ له صدرَ الكلام، وهذا الفعلُ المقدرُ ومعمولُه على إضمار قول أي: قِيل لهم إذ آمنوا بعد وقوعِ العذابِ: آمنتم الآن به.

والقراءةُ بالاستفهامِ هي قراءةُ العامة، وقد عَرَفْتَ تخريجَها. وقرأ[٥] عيسى وطلحة «آمنتم به الآن» بوصل الهمزة من غيرِ استفهامٍ، وعلى هذه القراءةِ فـ «الآن» منصوبٌ بـ «آمنتم» هذا الظاهر.

قولُه: «وقد كُنْتُمْ» جملةٌ حاليةٌ. قال الزمخشري[٦]: «وقد كنتم به

---

(١) التفسير ١٥/١٠١.
(٢) البحر ٥/١٦٧.
(٣) انظر: الدر المصون ١/٤٣١.
(٤) انظر: السبعة ٣٢٧؛ الإتحاف ٢٥٠؛ البحر ٥/١٦٧؛ التيسير ١٢٢.
(٥) البحر ٥/١٦٧.
(٦) الكشاف ٢/٢٤٠.

تَسْتَعْجلون» يعني تُكَذِّبون، لأنَّ استعجالَهم كان على جهةِ التكذيبِ والإِنكارِ». قلت: فَجَعَله من باب الكناية لأنه دلالةٌ على الشيءِ بلازِمِه نحو «هو طويلُ النِّجاد»[1] كَنَيْتَ به عن طولِ قامتِه؛ لأنَّ طولَ نِجادِه لازمٌ لطول قامتِه وهو باب بليغ.

آ. **(٥٢) وقوله تعالى: ﴿ثم قيل للذين ظَلَموا﴾**: هذه الجملةُ على قراءةِ العامة عطفٌ على ذلك الفعلِ المقدَّرِ الناصبِ لـ«الآن»، وعلى قراءةِ طلحة هو استئنافُ إخبارٍ عَمَّا يُقال لهم يومَ القيامة، و«ذوقوا» و«هل تُجْزَوْن» كلُّه في محلِّ نصبٍ بالقول، وقوله «إلا بما» هو المفعولُ الثاني لـ«تُجْزَون»، والأولُ قائمٌ مقامَ الفاعلِ، وهو استثناءٌ / مفرغ. [٤٧٠/أ]

آ. **(٥٣) قوله تعالى: ﴿أَحَقٌّ هو﴾**: يجوز أن يكونَ «حَقٌّ» مبتدأً و«هو» مرفوعاً بالفاعلية سدَّ مَسَدَّ الخبر، و«حق» وإن كان في الأصلِ مصدراً ليس بمعنى اسم فاعلٍ ولا مفعول، لكنه في قوةِ «ثابت» فلذلك رَفَعَ الظاهرَ. ويجوز أن يكون «حَقٌّ» خبراً مقدماً و«هو» مبتدأً مؤخراً.

واختلف في «يَسْتَنْبِئُونك» هذه هل هي متعديةٌ إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة؟ فقال الزمخشري[2]: «ويَسْتَنْبِئونك[3] فيقولون: أحقٌّ هو» فظاهرُ هذه العبارةِ أنها متعديةٌ لواحد، وأن الجملةَ الاستفهاميةَ في محلِّ نصبٍ بذلك القولِ المضمرِ المعطوفِ على «يَسْتَنْبِئُونك» وكذا فَهِم عنه الشيخ[4] أعني تعدِّيَها لواحدٍ. وقال مكي[5]: «أحقٌّ هو ابتداءٌ وخبرٌ في موضعِ المفعولِ الثاني إذا جَعَلْتَ «يستنبؤنك» بمعنى يَسْتَخْبِرونك، فإذا جَعَلْتَ «يستنبئونك»

---

(١) النجاد: حمائل السيف.
(٢) الكشاف ٢/٢٤١.
(٣) عبارة الكشاف: «ويستخبرونك».
(٤) البحر ٥/١٦٨.
(٥) المشكل ٢/٣٨٤.

بمعنى يَسْتَعْلِمونك كان «أحقٌّ هو» ابتداءً وخبراً في موضع المفعولَيْن لأنَّ «أَنْبأ» إذا كان بمعنى أَعْلَم كان متعدياً إلى ثلاثةِ مفعولِيْن يجوزُ الاكتفاءُ بواحدٍ، ولا يجوزُ الاكتفاء باثنين دون الثالث، وإذا كانت «أنبأ» بمعنى أَخْبر تَعَدَّتْ إلى مفعولَيْن، لا يجوز الاكتفاءُ بواحد دون الثاني، وأنبأ ونبَّأ في التعدِّي سواءٌ».

وقال ابنُ عطية(١): «معناه يَسْتَخْبرونك، وهو على هذا يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما الكافُ، والآخرُ في الابتداء والخبر» فعلى ما قال تكون «يَسْتنبئونك» معلقة بالاستفهام، وأصل استنبأ أن يتعدَّى إلى مفعولين أحدهما بـ «عن»، تقول: اسْتَنْبأت زيداً عن عمرو أي: طلبت منه أن يُنْبِئَني عن عمرو. ثم قال(٢): «والظاهر أنها تحتاج إلى مفعولين ثلاثةٍ أحدُهما الكافُ، والابتداءُ والخبرُ سَدَّ مَسَدَّ المفعولَيْن». قال الشيخ(٣): «وليس كما ذكر لأن «استعلم» لا يُحْفظ كونُها متعديةً إلى مفاعيلَ ثلاثةٍ، لا يُحْفظ «استعلمت زيداً عمراً قائماً» فتكون جملةُ الاستفهامِ سَدَّتْ مَسدَّ المفعولين، ولا يَلْزَمُ مِنْ كونها بمعنى «يَسْتعلمونك» أن تتعدَّى إلى ثلاثة؛ لأنَّ «استعلم» لا يتعدَّى إلى ثلاثةٍ كما ذكرنا».

قلت: قد سَبَقَ أبامحمد إلى هذا مكي بن أبي طالب كما قدَّمْتُ حكايته عنه، والظاهرُ جوازُ ذلك، ويكون التعدي إلى ثالث قد حَصَلَ بالسين، لأنهم نَصُّوا على أن السين تُعَدِّي، فيكونُ الأصلُ: «علم زيدٌ عمراً قائماً» ثم تقول: «استعلمْتُ زيداً عمراً قائماً»، إلا أنَّ النحويين نَصُّوا على أنه لا يتعدَّى إلى ثلاثةٍ إلا «عَلِم» و «رَأَىٰ» المنقولَيْن بخصوصيةِ همزةِ التعدِّي إلى ثالثٍ، وأنبأ ونَبَّأ وأخبر وخبَّر وحدَّث.

---

(١) المحرر ٩/٥٤.

(٢) عبارة ابن عطية بعد القول الأول: «وقيل: هي بمعنى يستعلمونك، فهي على هذا تحتاج...».

(٣) البحر ٥/١٦٨.

وقرأ[1] الأعمش «آلحقُّ» بلامِ التعريف. قال الزمخشري[2]: «وهو أَدْخَلُ في الاستهزاء لتضمُّنه معنى التعريض بأنه باطلٌ، ذلك لأن اللامَ للجنس وكأنه قيل: أهو الحقُّ لا الباطلُ، أو: أهو الذي سَمَّيْتموه الحق».

قوله: «إي» حرفُ جوابٍ بمعنى نعم ولكنها تختصُّ بالقسم أي: لا تُسْتعمل إلا في القسم بخلافِ نعم. قال الزمخشري[3]: «وإي بمعنى نعم في القسم خاصةً كما كان «هل» بمعنى «قد» في الاستفهامِ خاصةً، وسَمِعْتهم يقولون في التصديق «إيْوَ» فَيَصِلُونه بواو القسم ولا يَنْطِقون به وحده». قال الشيخ[4]: «لا حجَّةَ فيما سمعه لعدمِ الحُجة في كلامِ مَنْ سمعه لفسادِ كلامه وكلامِ مَنْ قبله بأزمانٍ كثيرة». وقال ابن عطية[5]: «وهي لفظةٌ تتقدَّم القسمَ بمعنى نعم، ويجيءُ بعدها حرفُ القسم وقد لا يجيءُ تقول: إي وربي، إي ربي».

قوله: «وما أنتم بمعجزين» يجوزُ أن تكونَ الحجازيةَ، وأن تكونَ التميميةَ، لخفاءِ النصبِ أو الرفع في الخبر. وهذا عند غيرِ الفارسي[6] وأتباعِه، أعني جوازَ زيادةِ الباء في خبر التميمية. وهذه الجملةُ تحتملُ وجهين، أحدهما: أن تكون معطوفةً على جوابِ القسم، فيكونَ قد أجاب القسم بجملتين إحداهما مثبتةٌ مؤكَّدةٌ بـ «إنَّ» واللام، والأخرى منفيةٌ مؤكَّدةٌ بزيادة الباء. والثاني: أنها مستأنفةٌ سِيْقَتْ للإخبار بعَجْزهم عن التعجيز. و«مُعْجز» مِنْ أعجز فهو متعدٍّ لواحدٍ كقوله تعالى: «ولن نُعْجِزَه هَرَباً»[7] فالمفعول هنا محذوفٌ أي:

---

(١) المحتسب ١/٣١٢؛ الكشاف ٢/٢٤١.
(٢) الكشاف ٢/٢٤١.
(٣) الكشاف ٢/٢٤١.
(٤) البحر ٥/١٦٨.
(٥) المحرر ٩/٥٤.
(٦) الإيضاح العضدي ١١٠.
(٧) الآية ١٢: من سورة الجن.

بمعجزين الله. وقال الزجاج: «أي: ما أنتم مِمَّن يُعْجِزُ مَنْ يُعَذِّبكم». ويجوز أن يكونَ استُعْمل استعمَال اللازم؛ لأنه قد كثُر فيه حَذْفُ المفعولِ حتى قالت العرب: «أعْجزَ فلانٌ»: إذا ذهب في الأرض فلم يُقْدَرْ عليه.

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿لافْتَدَتْ به﴾**: «افتدىٰ» يجوز أن يكون متعدياً وأن يكونَ قاصراً، فإذا كان مطاوعاً لـ «فَدَى» كان قاصراً تقول: فَدَيْتُه فافتدىٰ، ويكونُ بمعنى فَدَى فيتعدى لواحد. والفعلُ هنا يحتملُ الوجهين: فإنْ جعلناه متعدياً فمفعولُه محذوفٌ تقديرُه: لافتدَتْ به نفسَها، وهو في المجاز كقوله: «كلُّ نفسٍ تجادِلُ عن نفسها»[1].

وقوله: «وأَسَرُّوا» / قيل: «أسرَّ» مِنَ الأضداد، يُسْتعمل بمعنى أظهر، [٤٧٠/ب] كقول الفرزدق[2]:

٢٥٩٩ــ ولمَّا رأىٰ الحجَّاجَ جرَّد سيفَه أَسَرَّ الحَرُوريُّ الذي كان أضمرا

وقول الآخر[3]:

٢٦٠٠ــ فأسَرْتُ النـدامةَ يـوم نادىٰ بِرَدِّ جِمالِ غـاضِرةَ المُنـادي

ويُسْتعمـل بمعنىٰ: «أخفىٰ» وهو المشهـورُ في اللغةِ كقـوله: «يَعْلم ما تُسِرُّون وما تُعْلنون»[4] وهو في الآيةِ يحتمل الوجهين. وقيل: إنه ماض على بابه قد وقع. وقيل: بل هو بمعنى المستقبل. وقد أبعدَ بعضُهم فقال: «أسرُّوا الندامةَ» أي: بَدَتْ بالندامة أسِرَّةُ وجوهِهم أي: تكاسيرُ جباهِهم.

و «لمَّا رَأَوا» يجوز أن تكونَ حرفاً، وجوابُها محذوف لدلالة ما تقدَّم

---

(١) الآية ١١١ من سورة النحل.
(٢) ليس في ديوانه، وهو في البحر ١٦٩/٥؛ اللسان سرر.
(٣) البيت لكثير، وهو في القرطبي ٣٥٢/٨؛ البحر ١٦٩/٥.
(٤) الآية ١٩ من سورة النحل.

عليه، وهو المتقدمُ عند مَنْ يَرى تقديمَ جواب الشرط جائزاً. ويجوز أن تكونَ بمعنى حين والناصبُ لها «أَسَرُّوا». وقوله: «ظَلَمْت» في محل جرٍّ صفةٍ لـ «نفس» أي: لكل نفس ظالمة. و «ما في الأرض» اسمُ أن، و «لكلٍ» هو الخبر.

وقوله: «وقُضِيَ» يجوزُ أن يكونَ مستأنفاً، وهو الظاهر، ويجوز أن يكونَ معطوفاً على «رأوا» فيكونَ داخلاً في حَيِّز «لَمَّا» والضميرُ في «بينهم» يعودُ على «كل نفس» في المعنىٰ. وقال الزمخشري[1]: «بين الظالمين والمظلومين، دلَّ على ذلك ذِكْرُ الظلم» وقال بعضُهم: إنه يعود على الرؤساء والأتباع. و «بالقسط» يجوز أن تكونَ الباءُ للمصاحبةِ، وأن تكونَ للآلة.

آ. (٥٦) **وقوله تعالى: ﴿وإليه تُرْجَعُون﴾**: قدَّمَ الجارَّ للاختصاص أي: إليه لا إلى غيرِه تُرْجَعون ولأجل الفواصل. وقرأ العامَّةُ: «تُرْجَعون» بالخطاب. وقرأ الحسن[2] وعيسى بن عمر «يُرْجَعُون» بياء الغَيْبة.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿من ربكم﴾**: يجوز أن تكونَ «مِنْ» لابتداء الغاية فتتعلَّقَ حينئذ بـ «جاءَتْكم»، وابتداءُ الغايةِ مجازٌ، ويجوز أن تكونَ للتبعيضِ فتتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها صفة لموعظة أي: موعظةٌ كائنةٌ مِنْ مواعظِ ربكم. وقوله: «موعظة من ربكم وشفاءٌ وهدىً ورحمة» من باب ما عُطِف فيه الصفات بعضُها على بعض أي: قد جاءتكم موعظةٌ جامعةٌ لهذه الأشياءِ كلِّها.

و «شِفاء» في الأصلِ مصدرٌ جُعِل وَصْفاً مبالغة، أو هو اسمٌ لما يُشْفَى به أي: يُداوَىٰ، فهو كالدواءِ لما يُداوىٰ. و «لما في الصدور» يجوزُ أن يكونَ

---

(١) الكشاف ٢/٢٤١.

(٢) البحر ٥/١٧٠؛ الإتحاف ٢٥٢.

صفةً لـ «شفاء» فيتعلَّقَ بمحذوف، وأن تكونَ اللامُ زائدةً في المفعول؛ لأن العاملَ فرعٌ إذا قلنا بأنه مصدرٌ. وقوله: «للمؤمنين» محتملٌ لهذين الوجهين وهو من التنازع؛ لأنَّ كلًا من الهدى والرحمة يَطْلبه.

آ. (٥٨) **قوله تعالى: ﴿بفضلِ اللَّـهِ وبرحمتِه﴾:** في تعلُّق هذا الجارِّ أوجهٌ، أحدُها: أنَّ «بفضل» و «برحمته» متعلقٌ بمحذوفٍ تقديرُه: بفضل الله وبرحمته ليَفْرحوا فبذلك فَلْيفرحوا، فحذفَ الفعلَ الأولَ لدلالة الثاني عليه، فهما جملتان، ويدلُّ على ذلك قولُ الزمخشري[١]: «أصلُ الكلام: بفضل الله وبرحمته فَلْيفرحوا فبذلك فليفرحوا والتكرير للتأكيد والتقريرِ وإيجابِ اختصاص الفضل والرحمة بالفرح دونَ ما عَداهما من فوائدِ الدنيا، فحُذِفَ أحدُ الفعلَيْن لدلالةِ المذكورِ عليه، والفاء داخلةٌ لمعنى الشرط كأنه قيل: إنْ فَرِحوا بشيءٍ فَلْيَخُصُّوهما بالفرح فإنه لا مفروحَ به أحقُّ منهما».

الثاني: أن الجارَّ الأولَ متعلقٌ أيضاً بمحذوفٍ دلَّ عليه السياقُ والمعنىٰ، لا نفس الفعلِ الملفوظِ به والتقديرُ: بفضل الله وبرحمتِه فَلْيَعْتَنوا فبذلك فليفرحوا قاله الزمخشري[٢].

الثالث: أن يتعلق الجارُّ الأول بـ «جاءتكم» قال الزمخشري[٣]: «ويجوز أن يُراد «قد جاءَتْكم موعظةٌ بفضلِ الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا، أي فبمجيئِها فَلْيفرحوا». قال الشيخ[٤]: «أما إضمار «فليعتنوا» فلا دليلَ عليه» قلت: الدلالةُ عليه من السياق واضحةٌ، وليس شرطُ الدلالةِ أن تكونَ لفظية.

وقال الشيخ[٥]: «وأمَّا تعلُّقه بقوله: «قد جاءتكم» فينبغي أن يقدَّرَ

---

(١) الكشاف ٢/٢٤١.
(٢) الكشاف ٢/٢٤٢.
(٣) الكشاف ٢/٢٤٢.
(٤) البحر ٥/١٧١.
(٥) البحر ٥/١٧١.

محذوفاً بعد «قل»، ولا يكونُ متعلِّقاً بـ«جاءتكم» الأولى للفصل بينهما بـ«قل». قلت: هذا إيرادٌ واضحٌ، ويجوزُ أن تكونَ «بفضل الله» صفةً لـ«موعظة» أي: موعظةٌ مصاحبةٌ أو ملتبسَةٌ بفضل الله.

الرابع: قال الحوفي: «الباءُ متعلقةٌ بما دَلَّ عليه المعنى أي: قد جاءتكم الموعظةُ بفضل الله».

الخامس: أنَّ الفاءَ الأولى زائدةٌ، وأن قولَه «بذلك» بدلٌ مِمَّا قبله وهو «بفضل الله وبرحمته» وأُشير بذلك إلى اثنين وهما الفضلُ والرحمةُ كقوله: / «لا فارضٌ ولا بِكْرٌ عَوانٌ بين ذلك»[1]، وكقوله[2]: [٤٧١/أ]

٢٦٠١ـ إنَّ للخيرِ وللشرِ مَدَى   وكِلا ذلك وَجْهٌ وقَبَلْ

وفي هاتين الفاءَيْن أوجهٌ، أحدُها: أنَّ الأولى زائدةٌ، وقد تقدَّم تحريرُه في الوجه الخامس. الثاني: أن الفاءَ الثانية مكررةٌ للتوكيد، فعلى هذا لا تكونُ الأولى زائدةً، ويكونُ أصلُ التركيبِ: فبذلك ليفرحوا، وعلى القولِ الأول قبله يكون أصلُ التركيب: بذلك فَلْيفرحوا. الثالث: قال أبو البقاء[3]: «الفاءُ الأولى مرتبطةٌ بما قبلها، والثانيةُ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُه: فليَعْجبوا بذلك فَلْيفرحوا كقولهم: زيداً فاضربه أيِ: تَعمَّدْ زيداً فاضْرِبه».

والجمهورُ على «فَلْيفرحوا» بياء الغيبة. وقرأ عثمان[4] بن عفان وأُبَيّ وأنس والحسن وأبو رَجاء وابن هرمز وابن سيرين بتاء الخطاب، وهي قراءةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال الزمخشري[5]: «وهو الأصلُ والقياسُ».

---

(١) الآية ٦٨ من سورة البقرة.
(٢) تقدم برقم ٤٥٣.
(٣) الإملاء ٢/ ٣٠.
(٤) وهي رواية غير مشهورة عن ابن عامر. انظر: البحر ٥/ ١٧٢؛ الإتحاف ٢٥٢.
(٥) الكشاف ٢/ ٢٤٢.

وقال الشيخ[1]: «إنها لغةٌ قليلة» يعني أن القياسَ أن يُـؤْمَرَ المخاطب بصيغة افعل، وبهذا الأصلِ قرأ أُبَـيٌّ «فافرحوا» وهي في مصحفِه كذلك، وهذه قاعدةٌ كليةٌ: وهي أن الأمر باللام يَكْثُر في الغائب والمخاطبِ المبني للمفعول مثال الأول: «ليقم زيدٌ» وكالآية الكريمة في قراءة الجمهور، ومثال الثاني: لِيُعْنَ بحاجتي، ولتُضْرَبْ يا زيد. فإن كان مبنياً للفاعل كان قليلاً كقراءة عثمان ومن معه. وفي الحديث «لتأخذوا مصافَّكم»[2] بل الكثيرُ في هذا النوع الأمرُ بصيغة افْعَلْ نحو: قم يا زيد وقوموا، وكذلك يَضْعُف الأمر باللام للمتكلم وحده أو ومعه غيره، فالأول نحو «لأقُمْ» تأمر نفسك بالقيام، ومنه قوله عليه السلام: «قوموا فلأصلِّ لكم»[3].

ومثالُ الثاني: لنقمْ أي: نحن وكذلك النهي، ومنه قول الشاعر[4]:

٢٦٠٢ــ إذا ما خَرَجْنا مِنْ دمشقَ فلا نَعُدْ ... بها أبداً ما دام فيها الجُراضِمُ

ونَقَل ابن عطية[5] عن ابنِ عامر أنه قرأ «فَلْتَفْرحوا» خطاباً، وهذه ليست مشهـورةً عنه. وقـرأ[6] الحسن وأبو التيَّـاح[7] «فَلِيفرحـوا» بكسـرِ الـلام، وهو الأصل.

قوله: «هو خيرٌ مِمَّا يَجْمَعون» «هو» عائدٌ على الفضل والرحمة، وإن

---

(١) البحر ١٧٢/٥.

(٢) لم أقف على هذه الرواية، والذي في تفسير سورةصٓ في الترمذي (التحفة ١٠٧/٩) «قال: لنا على مصافكم». وانظر: مسلم: المساجد ١٥٩ (٤٢٣/١)؛ وابن حنبل ٢٤٣/٥.

(٣) رواه البخاري: الصلاة ٢٠ (الفتح ٤٨٨/١)؛ أبو داود: الصلاة ٧١ (٤٠٧/١).

(٤) تقدم برقم ١٨٢٨.

(٥) المحرر ٥٧/٩.

(٦) البحر ١٧٢/٥.

(٧) يزيد بن حميد الضبعي بصري ثقة توفي سنة ١٢٨. انظر: التقريب ٣٦٣/٢.

كانا شيئين؛ لأنهما بمعنى شيء واحد، عُبِّر عنه بلفظتين على سبيل التأكيد، ولذلك أُشير إليهما بإشارة الواحد. وقرأ[1] ابن عامر «تَجْمعون» بالتاء خطاباً وهو يحتمل وجهين أحدُهما: أن يكونَ من باب الالتفات فيكونَ في المعنى كقراءة الجماعة، فإن الضمير يُراد به مَنْ يراد بالضمير في قوله: «فَلْيفرحوا». والثاني: أنه خطابٌ لقوله: «يا أيها الناسُ قد جاءتكم»[2]، وهذه القراءةُ تناسبُ قراءةَ الخطاب في قوله: «فَلْيفرحوا»، وقد تقدَّم أن ابنَ عطية نقلها عنه أيضاً.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾**: هذه بمعنى أخبروني. وقوله: «ما أنزل» يجوزُ أن تكونَ «ما» موصولةً بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ أي: ما أنزله، وهي في محل نصبٍ مفعولاً أول، والثاني هو الجملةُ من قوله: «آللَّـهُ أَذِنَ لكم» والعائدُ من هذه الجملةِ على المفعولِ الأول محـذوفٌ تقديرُه: اللَّـهُ أَذِن لكم فيه. واعتُرِضَ على هذا بأنَّ قوله «قُلْ» يمنع من وقوع الجملةِ بعده مفعولاً ثانياً. وأُجيب عنه بأنه كُرِّر توكيداً. ويجوز أن تكونَ «ما» استفهاميةً منصوبةَ المحلِّ بـ«أَنْزَلَ» وهي حينئذ مُعَلِّقَةٌ لـ «أَرَأَيْتم»، وإلى هذا ذهب الحوفي والزمخشري[3]. ويجوز أن تكونَ «ما» الاستفهاميةُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، والجملةُ من قوله: «آلله أَذِنَ لكم» خبره، والعائدُ محذوفٌ كما تقدَّم أي: أَذِن لكم فيه، وهذه الجملةُ الاستفهاميةُ معلِّقَةٌ لـ «أَرَأَيْتم»، والظاهرُ من هذه الأوجهِ هو الوجهُ الأولُ، لأنَّ فيه إبقاءَ «أرأيت» على بابها مِنْ تَعَدِّيها إلى اثنين، وأنها مؤثرةٌ في أولِهما بخلافِ جَعْلِ «ما» استفهاميةً فإنها معلقةٌ لـ «أرأيت» وسادَّةٌ مَسَدَّ المفعولين.

---

(١) السبعة ٣٢٧؛ التيسير ١٢٢؛ الحجة ٣٣٤؛ البحر ١٧٢/٥.

(٢) الآية ٥٧.

(٣) الكشاف ٢٤٢/٢.

وقوله: «مِنْ رِزْق» يجوزُ أن يكونَ حالاً من الموصول، وأن تكونَ «مِنْ» لبيانِ الجنس و«أنزل» على بابها وهو على حَذْف مضاف أي: أنزله من سببِ رزقٍ وهو المطر. وقيل: تُجُوِّز بالإنزال عن الخلقِ كقوله «وأَنْزَلْنا الحديد»[1] «وأَنْزَل لكم من الأنعام»[2].

قوله: «أم على الله تَفْتَرون» في «أم» هذه وجهان أحدهما: أنها متصلةٌ عاطفةٌ / تقديرُه: أخبروني: آللَّـهُ أَذِنَ لكم في التحليلِ والتحريم، فإنهم يفعلون ذلك بإذنه أم يَكْذِبون على الله في نسبة ذلك إليه. والثاني: أن تكونَ منقطعةً. قال الزمخشري[3]: «ويجوز أن تكونَ الهمزةُ للإنكار و«أم» منقطعةٌ بمعنى: بل أَتَفْترون على الله، تقريراً للافتراء». والظاهر هو الأول إذ المعادلةُ بين هاتين الجملتين اللتين بمعنى المفردين واضحةٌ، إذ التقدير: أيُّ الأمرينِ وَقَعَ: إذْنُ اللَّـهِ لكم في ذلك أم افتراؤكم عليه؟ [٤٧١/ب]

آ. (٦٠) **قوله تعالى: ﴿وما ظَنُّ﴾**: «ما» مبتدأةٌ استفهامية، و«ظَنُّ» خبرُها، و«يومَ» منصوبٌ بنفس الظن، والمصدرُ مضافٌ لفاعِله، ومفعولا الظن محذوفان، والمعنى: وأيُّ شيءٍ يَظُنُّ الذين يَفْترون يومَ القيامة أني فاعلٌ بهم أأُنجيهم من العذاب أم أنتقمُ منهم؟

وقرأ[4] عيسى بن عمر: «وما ظَنَّ الذين» جَعَلَه فعلاً ماضياً والموصولُ فاعلُه، و«ما» على هذه القراءة استفهاميةٌ أيضاً في محلِّ نصبٍ على المصدرِ، وقُدِّمَتْ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلام والتقدير: أيَّ ظنٍ ظَنَّ المفترون، و«ما» الاستفهاميةُ قد تَنُوب عن المصدر، ومنه قول الشاعر[5]:

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الحديد.

(٢) الآية ٦ من سورة الزمر.

(٣) الكشاف ٢/٢٤٢.

(٤) الكشاف ٢/٢٤٢؛ البحر ٥/١٧٣.

(٥) تقدم برقم ١٨٣٣.

٢٦٠٣ـ ماذا يَغيرُ ابنَتَي رَبْعٍ عويلُهما   لا تَرْقُدان ولا بؤسى لِمَنْ رَقَدا

وتقـول: «مـا تَضْـرب زيداً»، تـريـد: أيَّ ضـربٍ تَضْـربُـه. قـال الزمخشـري[1]: أتى به فعلاً ماضياً، لأنه واقعٌ لا محالةَ، فكأنه قد وقع وانقضى» وهذا لا يستقيمُ هنا لأنه صار نصاً في الاستقبال لعملِه في الظرف المستقبل وهو يومُ القيامة، وإن كان بلفظ الماضي.

آ. (٦١) قوله تعالى: ﴿وما تكونُ في شأْنٍ وما تَتْلُو﴾: «ما» نافية في الموضعين، ولذلك عَطَفَ بإعادة «لا» النافية، وأَوْجب بـ «إلا» بعد الأفعال لكونها منفيةً. و «في شأن» خبر «تكون» والضميرُ في «منه» عائدٌ على «شأن» و «مِنْ قرآن» تفسير للضمير، وخُصَّ من العمومِ، لأنَّ القرآنَ هو أعظمُ شؤونه صلى الله عليه وسلم. وقيل: يعودُ على التنزيل، وفُسِّر بالقرآن لأنَّ كلَّ جزء منه قرآن، وإنما أَضْمَرَ قبل الذكرِ تعظيماً له. وقيل: يعود على الله، أي: وما تتلو مِنْ عند الله من قرآنٍ. وقال أبو البقاء[2]: «من الشأن»، أي: مِنْ أجله، و «من قرآن» مفعول «تتلو» و «مِنْ» زائدةٌ». يعني أنها زِيْـدت في المفعول به، و «من» الأولـى جارةٌ للمفعولِ مِنْ أجله، تقديره: وما تتْلو من أجل الشأن قرآناً، وزِيْدَت لأنَّ الكلامَ غيرُ موجَبٍ والمجرور نكرةٌ. وقال مكي[3]: «منه» الهاء عند الفراء[4] تعود على الشأن على تقديرِ حَذْفِ مضافٍ تقديرُه: وما تتلو من أجل الشأن، أي: يحدث لك شأنٌ فتتلو القرآنَ من أجله».

والشَّأْنُ مصدرُ شَأَنَ يَشْـأَنُ شَأنَه، أي: قَصَد يَقْصِدُ قَصْدَه، وأصلُه الهمز، ويجوز تخفيفه. والشأن أيضاً الأمرُ، ويُجْمع على شُـؤُون.

---

(١) الكشاف ٢/٢٤٢ بعبارةٍ قريبة.
(٢) الإملاء ٢/٣٠.
(٣) المشكل ١/٣٨٥.
(٤) ليس في معانيه إشارة إلى ذلك.

وقوله: «إلا كنَّا» هذه الجملةُ حاليةٌ وهو استثناء مفرغ، وولي «إلا» هنا الفعلُ الماضي دون قد لأنه قد تقدَّمها فعلٌ وهو مُجَوِّز لذلك.

وقوله: «إذ» هذا الظرفُ معمولٌ لـ «شُهودا» ولمَّا كانت الأفعالُ السابقةُ المرادُ بها الحالةُ الدائمةُ وتنسحب على الأفعالِ الماضيةِ كان الظرفُ ماضياً، وكان المعنىٰ: وما كنت، وما تكون، ولا عَمِلْتم، إلا كنا عليكم شهوداً، إلا أفضتم فيه. و «إذ» تُخَلِّصُ المضارعَ لمعنى الماضي.

قوله: «وما يَعْزُبُ» قرأ[1] الكسائي هنا وفي سبأ[2] «يَعْـزِب» بكسرِ العين، والباقون بضمها، وهما لغتان في مضارع عَزَبَ، يقال: عَزَب يَعْزِب ويَعْزُب، أي: غـابَ حتى خفي، ومنه الروضُ العازِبُ. قال أبو تمام[3]:

٢٦٠٤ــ وقَلْقَلَ نَأْيٌ مِنْ خراسانَ جَأْشَها فقلتُ اطمئنِّي أَنْضَرُ الروضِ عازِبُه

وقيل للغائب عن أهله: عازِب، حتى قالوا لمن لا زوجَ له: عازب. وقال الراغب[4]: «العازِبُ: المتباعِدُ في طلب الكلأ. ويقال: رجل عَزَبٌ وامرأة عَزَبة، وعَزَب عنه حِلْمُه، أي: غاب، وقوم مُعَزَّبون، أي: عَزَبَتْ عنهم إبلُهم، وفي الحديث: «من قرأ القرآن في أربعين يوماً فقد عَزَب»[5]، أي: فقد بَعُد عهدُه بالخَتْمة. وقال قريباً[6] منه الهروي فإنه قال: / «أي: بَعُدَ [٤٧٢/أ] عهدُه بما ابتدأ منه وأبطأ في تلاوته»، وفي حديث[7] أم مَعْبد: «والشاءُ عازِبٌ حِيال»، قال: «والعازِب: البعيدُ الذهابِ في المَرْعَى. والحائلُ: التي ضَرَبَها

---

(١) السبعة ٣٢٨؛ التيسير ١٢٢؛ الحجة ٣٣٤؛ البحر ٥/١٧٤.
(٢) الآية ٣.
(٣) ديوانه ١/٢٢٠؛ البحر ٥/١٤٦. جاشها، أي: صدر العاذلة.
(٤) المفردات ٣٣٣.
(٥) النهاية في غريب الحديث ٣/٢٢٧.
(٦) الأصل «قريب» وهو سهو.
(٧) النهاية في غريب الحديث ٣/٢٢٧.

الفحلُ فلم تَحْمل لجُذُوبة السَّنة. وفي الحديث أيضاً(1): «أصبحنا بأرضٍ عَزيبةٍ صحراءَ»، أي: بعيدةِ المرعى. ويقال للمال الغائب: عازِب، وللحاضـرِ عاهِن. والمعنى في الآية: وما يَبْعُد أو ما يَخْفىٰ أو مايَغيب عن ربك.

و «مِنْ مِثْقال» فاعل، و «مِنْ» مزيدةٌ فيه، أي: ما يبعد عنـه مثقالُ. والمِثْقال هنا: اسمٌ لا صفةٌ، والمعنيُّ به الوزنُ، أي: وزن ذرة.

قوله: «ولا أَصْغَرَ من ذلك ولا أكبر» قرأ(2) حمزة برفع راء «أَصْغر» و «أكبر»، والباقون بفتحها. فأما الفتحُ ففيه وجهان، أحدهما: ـ وعليه أكثر المُعْربين ـ أنه جَرٌّ، وإنما كان بالفتحةِ لأنه لا يَنْصَرف للوزن والوصف، والجرُّ لأجلِ عطفِه على المجرور وهو: إمَّا «مثقال»، وإمَّا «ذرة». وأمَّا الوجهُ الثاني فهو أنَّ «لا» نافيةٌ للجنس، و «أصغر» و «أكبر» اسمُها، فهمـا مَبْنيان على الفتح. وأمَّا الرفعُ فمن وجهين أيضاً، أشهرهُما عند المُعْربين: العطفُ على محل «مثقال» إذ هو مرفوعٌ بالفاعلية و «مِنْ» مزيدة فيه كقولك: «ما قام مِنْ رجل ولا امرأة» بجرِّ «امرأة» ورَفِعْها. والثاني: أنه مبتدأ، قال الزمخشري(3): «والوجهُ النصبُ على نفي الجنس، والرفع على الابتداء ليكون كلاماً برأسِه، وفي العطفِ على محل «مثقال ذرة»، أو على لفظ «مثقال ذرة» فتحاً في موضع الجرِّ لامتناع الصرف إشكالٌ؛ لأنَّ قولَك: «لا يَعْزُب عنه شيءٌ إلا في كتاب مشكل» انتهىٰ. وهذان الوجهان اختيار الزجاج، وإنما كان هذا مُشْكلًا عنده لأنه يصير التقدير: إلا في كتاب مبين فيعزبُ، وهو كلامٌ لا يصحُّ. وقد يزول هذا الإشكالُ بما ذكره أبو البقاء(4): وهو أن يكون «إلا في كتاب» استثناءً منقطعاً، قال: «إلا في كتاب»، أي: إلا هو في كتاب، والاستثناءُ منقطع».

---

(1) النهاية في غريب الحديث ٢٢٧/٣.

(2) السبعة ٣٢٨؛ التيسير ١٢٣؛ الحجة ٣٣٤؛ البحر ١٧٤/٥.

(3) الكشاف ٢٤٣/٢.

(4) الإملاء ٣٠/٢.

وقال الإمام فخرالدين[1] بعـد حكايتـه الإشكالَ المتقـدم: «أجاب بعضُ المحققين مِنْ وجهين، أحدهما: أن الاستثناءَ منقطع، والآخر: أن العُزوبَ عبارةٌ عن مُطْلق البعد، والمخلوقاتِ قسمان، قسمٌ أوجده اللـهُ ابتداءً مِنْ غير واسطةٍ كالملائكة والسمواتِ والأرض، وقسمٌ أوجده بواسطةِ القسم الأول مثلِ الحوادث الحادثة في عالم الكون والفساد، وهذا قد يتباعدُ في سلسلةِ العِلِّيَّة والمعلوليَّة عن مرتبة وجود واجبِ الوجود، فالمعنىٰ: لا يَبْعد عن مرتبة وجوده مثقالُ ذرة في الأرض ولا في السماء إلا وهو في كتاب مبين، كتبه الله وأثبت فيه صورَ تلك المعلومات». قلت: فقد آل الأمرُ إلى أنه جَعَله استثناءً مفرغاً، وهو حال من «أصغر» و «أكبر»، وهو في قوة الاستثناءِ المتصل، ولا يُقال في هذا: إنه متصل ولا منقطع، إذ المفرَّغُ لا يُقال فيه ذلك.

وقال الجرجاني: «إلا» بمعنى الواو، أي: وهو في كتاب مبين، والعربُ تضعُ «إلا» موضعَ واو النسق كقولـه: «إلا مَنْ ظُلِم»[2] «إلا الذين ظلمـوا منهم»[3]. وهذا الذي قاله الجرجانيُّ ضعيفٌ جداً، وقد تقدَّم الكلامُ في هذه المسألة في البقرة، وأنه شيءٌ قال به الأخفش[4]، ولم يَثْبُت ذلك بدليل صحيح. وقال الشيخ أبو شامةَ: «ويُزيل الإشكالَ أن تُقَدِّر قبلَ قوله: «إلا في كتاب» «ليس شيء من ذلك إلا في كتاب» وكذا تقدِّر في آية الأنعام[5].

ولم يُقرأ في سبأ[6] إلا بالرفع[7]، وهو يُقَوِّي قولَ مَنْ يقول إنه معطوف

---

(١) تفسير الفخر الرازي ١٧/١٢٤.

(٢) الآية ١٤٨ من سورة النساء «لا يحب الله الجهر بالسوء مِنَ القول إلا من ظُلم».

(٣) الآية ١٥٠ من سورة البقرة «لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم».

(٤) معاني القرآن ١/١٥٢؛ وانظر: المجاز لأبـي عبيدة ١/٦٠، الدر المصون: الورقة ٥٩ ب.

(٥) الآية ٥٩ «وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبةٍ في ظلمات الأرض ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتاب مبين».

(٦) الآية ٣.

(٧) أي: إلا برفع راء أصغر وأكبر.

على «مثقال» ويُبَيِّنه أن «مثقال» فيها بالرفع، إذ ليس قبله حرفُ جر. وقد تقدَّمَ الكلامُ على نظير هذه المسألة والإشكالُ فيها في سورة الأنعام في قوله: «وما تَسْقُط مِنْ ورقة»، إلى قوله: «إلا في كتاب مبين»[1]، وأنَّ صاحبَ «النظم» الجرجانيَّ هذا أحال الكلامَ فيها على الكلامِ في هذه السورة، وأن أبا البقاء قال: «لو جعَلْناه كذا لفَسَدَ المعنىٰ»، وقد بيَّنْتُ تقريرَ فسادِه والجوابَ عنه في كلام طويل هناك، فعليك باعتبارِه ونَقْلِ ما يمكن نَقْلُه إلى هنا[2].

آ. (٦٣) **قوله تعالى: ﴿الذين آمنوا﴾**: في محلِّه أوجهٌ، أحدُها: أنه مرفوعٌ على خبرِ ابتداءٍ مضمر، أي: هم الذين آمنوا، أو على أنه خبرٌ ثانٍ لـ «إنَّ»[3]، أو على الابتداءِ، والخبرُ الجملةُ من قوله: «لهم البشرىٰ»، أو على النعت على موضع «أولياء» لأنَّ موضعَه رفعٌ بالابتداء قبل دخول «إنَّ»، أو على البدل من الموضع أيضاً، ذكرهما مكي[4]. وهذان الوجهان على مذهب الكوفيين لأنهم يُجْرون التوابعَ كلَّها مُجرى عطفِ النسق في اعتبار المحل / محلِّ الجر بدلاً من الهاء والميم في «عليهم». وقيل: منصوبُ المحلِّ نعتاً لـ «أولياء»، أو بدلاً منهم على اللفظ أو على إضمارِ فعلٍ لائقٍ وهو «أمدحُ»، فقد تَحَصَّل فيه تسعةُ أوجهٍ: الرفعُ من خمسة، والجرُّ من وجه واحد، والنصبُ من ثلاثة. وإذا لم تجعلِ الجملةَ من قوله: «لهم البشرىٰ»، خبراً للذين جاز فيها الاستئنافُ، وأن تكونَ خبراً ثانياً لـ «إنَّ» أو ثالثاً.

[٤٧٢/ب]

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿في الحياة الدنيا﴾**: يجوز فيه وجهان، أظهرهما: أنه متعلقٌ بالبشرىٰ، أي: البشرىٰ تقع في الدنيا، وفُسِّرت بالرؤيا

---

(١) الآية ٥٩.
(٢) انظر: الورقة ٣٢٠ ب من الدر، والإملاء ١/٢٤٥.
(٣) في قوله: «إن أولياء الله» في الآية السابقة.
(٤) المشكل ١/٣٨٦.

الصالحةِ. والثاني: أنها حالٌ من «البشرىٰ» فتتعلق بمحذوف، والعاملُ في الحال الاستقرارُ في «لهم» لوقوعه خبراً. وقوله: «لا تبديلَ» جملةٌ مستأنفة. وقوله: «ذلك» إشارةٌ للبشرىٰ وإن كانت مؤنثةً لأنها في معنىٰ التبشير. وقيل: هو إشارةٌ إلى النعيم، قاله ابن عطية[1]. وقال الزمخشري[2]: «ذلك» إشارةٌ إلى كونهم مبشَّرين في الدارين».

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿إنَّ العِزَّةَ﴾**: العامَّةُ على كسرِ «إنَّ» استئنافاً وهو مُشْعِرٌ بالعِلِّيَّة. وقيل: هو جوابُ سؤالٍ مقدرٍ كأنَّ قائلاً قال: لِمَ لا يُحْزِنُه قولُهم، وهو ممَّا يُحْزِن؟ فأجيب بقوله: «إن العزَّة لله جميعاً»، ليس لهم منها شيءٌ فكيف تبالي بهم وبقولهم؟.

والوقفُ على قوله: «قولُهم» ينبغي أن يُعْتمد ويُقْصَدَ ثم يُبتدأ بقوله: «إن العزَّة» وإن كان من المستحيلِ أن يتوهَّم أحد أن هذا مِنْ مقولهم، إلا مَنْ لا يُعْتَبَرُ بفهمه.

وقرأ[3] أبو حيوة: «أنَّ العزة» بفتح «أنَّ». وفيها تخريجان، أحدهما: أنها على حَذْفِ لام العلة، أي: لا يَحْزنك قولهم لأجل أن العزة لله جميعاً. والثاني: أنَّ «أنَّ» وما في حيِّزها بدل من «قولهم» كأنه قيل: ولا يَحْزُنك أن العِّزة لله، وكيف يَظْهَرُ هذا التوجيهُ أو يجوز القول به، وكيف يَنْهىٰ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في المعنى وهو لم يَتَعاطَ شيئاً من تلك الأسباب، وأيضاً فمِنْ أيِّ قبيلِ الإبدالُ هذا؟ قال الزمخشري[4]: «ومَنْ جعله بدلاً من «قولهم» ثم أنكره فالمُنْكَر هو تخريجُه لا ما أنكره من القراءة به»،

---

(١) المحرر ٩/٦٤.

(٢) الكشاف ٢/٢٤٣.

(٣) الكشاف ٢/٢٤٤؛ البحر ٥/١٧٦.

(٤) الكشاف ٢/٢٤٤.

يعني أن إنكارَه للقراءة مُنْكَرٌ؛ لأنَّ معناها صحيحٌ على ما ذَكَرْتُ لك مِنَ التعليلِ، وإنما المُنْكَر هذا التخريجُ.

وقد أنكر جماعةٌ هذه القراءةَ ونَسَبُوها للغلَط ولأكثر منه. قال القاضي[1]: «فَتْحُها شاذٌّ يُقارِبُ الكفر، وإذا كُسِرت كان استئنافاً وهذا يدلُّ على فضيلة علم الإعراب». وقال ابن قتيبة: «لا يجوز فتحُ «إنَّ» في هذا الموضعِ وهو كفرٌ وغلوٌّ»، وقال الشيخ[2]: «وإنما قالا ذلك بناءً منهما على أن «أنَّ» معمولةٌ لـ «قولهم». قلت: كيف تكون معمولةً لـ «قولهم» وهي واجبةُ الكسرِ بعد القول إذا حُكِيَتْ به، كيف يُتَوَهَّم ذلك؟ وكما لا يُتَوَهَّم هذا المعنىٰ مع كسرِها لا يُتَوَهَّم أيضاً مع فتحها ما دام له وجهٌ صحيح.

و «جميعاً» حالٌ من «العِزَّة» ويجوز أن يكون توكيداً ولم يؤنَّثْ بالتاءِ، لأنَّ فعيلاً يستوي فيه المذكر والمؤنث لشبهه بالمصادرِ، وقد تقدَّم تحريرُه في قوله: «إنَّ رحمة الله قريبٌ»[3].

وقوله: «قولهم»، قيل: حُذِفَتْ صفتُه لِفَهْم المعنىٰ، إذ التقديرُ: ولا يَحْزنك قولُهم الدالُّ على تكذيبك، وحَذْفُ الصفةِ وإبقاءُ الموصوفِ قليلٌ بخلافِ عكسِه. وقيل: بل هو عامٌّ أُريد به الخاص.

آ. (٦٦) وقوله تعالى: ﴿مَنْ في السموات وَمَنْ في الأرض﴾: يجوزُ أن يُرادَ [به] العقلاءُ خاصةً، ويكون من باب التنبيه بالأعلى على الأدنىٰ، وذلك أنه تعالى إذا كان يملك أشرفَ المخلوقات وهما الثَّقَلان العقلاءُ من الملائكة والإنس والجن فَلأَنْ يملكَ ما سواهم بطريق الْأَوْلى والْأَحْرى. ويجوز أن يُرادَ العمومُ، وغَلَّبَ العاقلَ على غيرِه.

---

(١) لم أهتد إلى معرفة هذا القاضي، والسمين ينقل النص عن صاحب البحر ١٧٦/٥.

(٢) البحر ١٧٦/٥.

(٣) الآية ٥٦ من الأعراف.

قوله: «وما يتّبع» يجوز في «ما» هذه أن تكون نافيةً وهو الظاهـرُ. و«شـركاء» مفعـولُ «يَتَّبع»، ومفعـولُ «يَدْعـون» محـذوفٌ لفَهْمِ المعنىٰ، والتقدير: وما يتبع الذين يَدْعُون مِنْ دون الله آلهةً شركاءَ، فآلهةً مفعـول «يَدْعون» و«شركاءَ» مفعول «يتبع»، وهو قولُ الزمخشري(١)، قال: «ومعنىٰ وما يَتّبعون شركاءَ: وما يتّبعون حقيقة الشركاء وإن كانوا يُسَمُّونها شركاءَ؛ لأن شركةَ الله في الربوبيةِ مُحال، إن يتبعونَ إلا ظَنَّهم أنها شركاءُ». ثم قال: «ويجوز أن تكون «ما» استفهاماً، يعني: وأيَّ شيءٍ يَتّبعون، و«شركاء» على هذا نُصِب بـ«يدعون»، وعلى الأول بـ«يَتَّبع» وكان حقُّه «وما يتبع الذين يَدْعُون من دون الله شركاءَ شركاءَ» فاقتصر على أحدهما للدلالة».

وهذا الذي / ذكره الزمخشري قد رَدَّه مكي ابن أبـي طالب وأبو البقاء. [٤٧٣/أ] أمَّا مكيٌّ(٢)، فقال: «انتصَبَ شركاء بـ«يَدْعون» ومفعول «يَتَّبع» قام مقامَه «إنْ يتَّبعون إلا الظنَّ لأنه هو، ولا ينتصِبُ الشركاء بـ«يَتَّبع» لأنك تَنْفي عنهم ذلك، والله قد أَخْبـر به عنهم». وقال أبو البقاء(٣): «وشركاء مفعولُ «يَدْعون» ولا يجوزُ أن يكونَ مفعول «يتبعون»؛ لأنَّ المعنىٰ يَصير إلى أنَّهم لم يَتَّبعوا شركاء، وليس كذلك».

قلت: معنىٰ كلامِهما أنه يَـؤُول المعنىٰ إلى نفي اتِّباعهم الشركاءَ، والواقعُ أنهم قد اتَّبعوا الشركاء. وجوابه ما تقدَّم من أنَّ المعنىٰ أنهم وإن اتَّبعوا شركاءَ فليسوا بشركاءَ في الحقيقة؛ بل في تسميتهم هم لهم بذلك، فكأنهم لم يَتَّخذوا شركاءَ ولا اتَّبعوهم لسلب الصفة الحقيقية عنهم، ومثلُه قولُك: «ما رأيتُ رجلًا»، أي: مَنْ يستحقُّ أن يُسَمَّى رجلًا، وإن كنت قد

---

(١) الكشاف ٢/٢٤٤.
(٢) المشكل ١/٣٨٦.
(٣) الإملاء ٢/٣٠.

رأيت الذَّكر من بني آدم. ويجوز أن تكونَ «ما» استفهامية، وتكون حينئذٍ منصوبةً بما بعدها، وقد تقدَّم قولُ الزمخشري في ذلك. وقال مكي[1]: «لو جعلتَ «ما» استفهاماً بمعنى الإنكار والتوبيخ كانت اسماً في موضعِ نصبٍ بـ «يتَّبع». وقال أبو البقاء[2] نحوه.

ويجوزُ أنَ تكونَ «ما» موصولةً بمعنى الذي نسقاً على «مَنْ» في قوله: «ألا إنَّ لله مَنْ في السموات»، قال الزمخشري[3]: «ويجوز أن تكونَ «ما» موصولةً معطوفةً على «مَنْ»، كأنه قيل: ولِلَّـهِ ما يتَّبعه الذين يَدْعون من دونَ الله شركاء، أي: وله شركاؤكم».

ويجوز أن تكون «ما» هذه الموصولةَ في محل رفع بالابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: والذي يَتَّبعه المشركون باطلٌ. فهذه أربعةُ أوجهٍ.

وقرأ[4] السلمي «تَدْعُون» بالخطاب، وعزاها الزمخشري[5] لعليّ ابن أبي طالب. قال ابن عطية[6]: «وهي قراءةٌ غيرُ متَّجهـة» قلت: قد ذكـر توجيهَها أبو القاسم، فقال[7]: «ووجهُه أن يُحْمل «وما يتَّبع» على الاستفهام، أي: وأيُّ شيء يتَّبع الذين تَدْعونهم شركاءَ من الملائكة والنبيين، يعني أنهم يتَّبعون الله تعالىٰ ويطيعونه، فما لكم لا تَفْعلون مثلَ فعلِهم كقوله تعالىٰ: «أولئك الذين يَدْعُون يَبْتَغُون إلى ربِّهم الوسيلةَ أيُّهم أقربُ»[8].

قوله: «إن يتَّبِعون» «إنْ» نافية، و «الظن» مفعولٌ به، فهو استثناءٌ مفرَّغ،

---

(١) المشكل ١/٣٨٦.

(٢) الإملاء ٢/٣٠.

(٣) الكشاف ٢/٢٤٤.

(٤) الكشاف ٢/٢٤٤؛ البحر ٥/١٧٧.

(٥) الكشاف ٢/٢٤٤.

(٦) المحرر ٩/٦٥.

(٧) الكشاف ٢/٢٤٤.

(٨) الآية ٥٧ من سورة الإسراء.

ومفعولُ الظن محذوفٌ تقديرُه: إن يتبعون إلا الظنَّ أنهم شركـاءُ، وعند الكوفيين تكون أل عوضاً من الضمير تقديره: «إن يَتَّبعون إلا ظنَّهم أنهم شركاءُ. والأحسنُ أن لا يُقدَّر للظن معمولٌ؛ إذ المعنىٰ: إن يتبعون إلا الظن لا اليقين.

وقوله: «إن يتَّبعون» مَنْ قرأ «يَدْعُون» بياء الغيبة فقد جاء بـ «يَتَّبعون» مطابقاً له، ومَنْ قرأ «تدعون» بالخطاب فيكون «يتبعون» التفاتاً، إذ هو خروج من خطاب إلى غَيْبة.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لكم الليلَ﴾**: . . . الآية. انظر إلى فصاحة هذه الآية، حيث حَذَفَ من كل جملةٍ ما ثبت في الأخرى، وذلك أنه ذكر علة جَعْل الليل لنا، وهي قوله «لتسكنوا» وحَذَفها مِنْ جَعْل النهار، وذَكَر صفةَ النهار وهي قوله «مُبْصِراً» وحَذَفَها من الليل لدلالة المقابل عليـه، والتقدير: هو الذي جَعَل لكم الليل مُظْلماً لتَسْكُنوا فيه والنهارَ مُبْصِراً لتتحرَّكوا فيه لمعاشِكم، فحذف «مُظْلماً» لدلالة «مبصراً» عليه، وحذف «لتتحَرَّكوا» لدلالة «لتسكنوا» وهذا أفصحُ كلامٍ.

وقوله: «مُبْصراً» أسند الإبصارَ إلى الظرف مجازاً كقولِهم «نهارُه صائم وليله قائم ونائم» قال[1]:

٢٦٠٥ـ . . . . ونِمْتِ وما ليلُ المَطِيِّ بنائمِ

وقال قطرب: «يقال: أَظْلَمَ الليلُ: صار ذا ظلمة، وأضاء النهار: صار ذا ضياء، فيكون هذا من باب النسبِ كقولهم لابن وتامر، وقوله تعالى: «عيشة راضية»[2]، إلا أن ذلك إنما جاء في الثلاثي، وفي فعَّل بالتضعيف عند

---

(١) صدره: لقد لُمْتِنا يا أمَّ غَيْلانَ في السُّرى
وهو لجرير في ديوانه ٥٥٣؛ والكتاب ١/٨٠؛ والمقتضب ٣/١٠٥؛ والخزانة ١/٢٢٣؛ والإنصاف ١٣٦.
(٢) الآية ٢٠ من سورة الحاقة «فهو في عيشة راضية».

بعضِهم في قوله تعالى: «وما ربُّك بظلَّامٍ للعبيد»[1]، في أحد الأوجه.

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿إنْ عندكم مِنْ سلطانٍ﴾**: «إنْ» نافية و«عندكم» يجوز أن يكونَ خبراً مقدماً، و«مِنْ سلطان» مبتدأ مؤخراً، ويجوز أن يكونَ «مِنْ سلطان» مرفوعاً بالفاعلية بالظرف قبلَه لاعتمادِه على النفي، و«مِنْ» مزيدةٌ على كلا التقديرين، وبهذا يجوز أن يتعلَّقَ بسلطان لأنه بمعنى الحجة والبرهان، وأن يتعلَّقَ بمحذوف صفةً له، فيُحكَمَ على موضعه بالجرِّ على اللفظ، وبالرفعِ على المحل؛ لأنَّ موصوفَه مجرور بحرفِ جرٍّ زائدٍ، وأن يتعلق بالاستقرار. قال الزمخشري[2]: «الباءُ حقُّها أن تتعلَّقَ بقوله: «إنْ عندكم» على أن يُجْعَلَ القولُ مكاناً للسلطان كقولك: «ما عندكم بأرضِكم مَوْزٌ» كأنه قيل: إنْ عندكم / بما تقولون سُلْطان». وقال الحوفي: «وبهذا» متعلقٌ [٤٧٣/ب] بمعنى الاستقرار»، يعني الذي تَعَلَّق به الظرف.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿متاعٌ في الدنيا﴾**: يجوز رفع «متاع» مِنْ وجهين، أحدهما: أنه خبرُ مبتدأ محذوف، والجملة جوابٌ لسؤالٍ مقدر فهي استئنافيةٌ كأن قائلاً قال: كيف لا يَعْلمون وهم في الدنيا مُفْلحون بأنواعٍ ممَّا يتلذذون به؟ فقيل: ذلك متاع. والثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوفٌ تقديرُه: لهم متاعٌ، و«في الدنيا» يجوز أن يتعلقَ بنفس «متاع»، أي: تَمَتُّعٌ في الدنيا، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه نعتٌ لـ«متاع» فهو في محلِّ رفعٍ. ولم يُقرأ بنصبه هنا بخلاف قوله: «متاع الحياة» في أول السورة[3].

وقوله: «بما كانوا» الباءُ للسببية، و«ما» مصدريةٌ، أي: بسببِ كونهم كافرين.

---

(١) الآية ٤٦ من سورة فصلت.
(٢) الكشاف ٢/٤٤ ـ ٢٤٥.
(٣) الآية ٢٣.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿إذ قال﴾**: يجوز أن تكونَ «إذ» معمولةً لـ «نَبَأ»، ويجوز أن تكونَ بدلاً مِنْ «نبأ» بدلَ اشتمال. وجوَّز أبو البقاء[١] أن تكونَ حالاً من «نبأ» وليس بظاهرٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ منصوباً بـ «اتلُ» لفساده، إذ «اتلُ» مستقبلٌ، و «إذا» ماضٍ، و «لقومه» اللام: إمَّا للتبليغ وهو الظاهرُ، وإمَّا للعلة وليس بظاهرٍ.

وقوله: «كَبُرَ عليكم مَقامي» من باب الإسناد المجازي كقولهم: «ثَقُل عليَّ ظلُّه».

وقرأ[٢] أبو رجاء وأبو مجلز وأبو الجوزاء «مُقامي» بضم الميم، و «المقام» بالفتح مكان القيام، وبالضم مكان الإقامة أو الإقامة نفسها. وقال ابن عطية[٣]: «ولم يُقرأ هنا بضم الميم» كأنه لم يَطَّلع على قراءةِ هؤلاء الآباء.

قوله: «فعلى الله» جواب الشرط.

وقوله: «فَأَجْمعوا» عطف على الجواب، ولم يذكر أبو البقاء[٤] غيرَه. واستُشْكِل عليه أنه متوكلٌ على الله دائماً كَبُر عليهم مقامُه أو لم يكبر. وقيل: جوابُ الشرط قوله «فأجمعوا» وقوله «فعلى الله توكَّلْت» جملةٌ اعتراضية بين الشرط وجوابه، وهو كقول الشاعر[٥]:

٢٦٠٦ـ إمَّا تَرَيْني قد نَحَلْتُ ومَنْ يكنْ ... غَرَضاً لأطراف الأَسِنَّة يَنْحَلِ
فلرُبَّ أَبْلَجَ مثلِ ثِقْلِكِ بادنٍ ... ضخمٍ على ظهر الجَوادِ مُهَبَّلِ

---

(١) الإملاء ٢/٣١.
(٢) البحر ٥/١٧٨.
(٣) المحرر ٩/٦٧.
(٤) الإملاء ٢/٣١.
(٥) لم أهتد إلى قائلهما، وهما في البحر ٥/١٧٨، وزيدت الفاء في «إمَّا» في الأصل. والأبلج: واسع الوجه، والمهبل: كثير اللحم.

وقيل: الجوابُ محذوف، أي: فافعلوا ما شئتم.

وقرأ العامة: «فَأَجْمعوا» أمراً مِنْ «أَجْمع» بهمزة القطع يقال: أَجْمع في المعاني، وجَمَع في الأعيان، فيقال: أجمعت أمري وجمعت الجيش، هذا هو الأكثر. قال الحارث بن حلزة[1]:

٢٦٠٧ـ أَجْمَعُوا أمرهم بليلٍ فلمَّا   أصبحوا أصبحت لهم ضَوْضَاءُ

وقال آخر[2]:

٢٦٠٨ـ يا ليت شعري والمُنَى لا تَنْفَعُ   هل أَغْدُوَنْ يوماً وأَمْري مُجْمَعُ

وهل أَجْمَعَ متعدٍّ بنفسه أو بحرف جر ثم حُذِف اتِّساعاً؟ فقال أبو البقاء[3]: «مِنْ قولك «أجمعتُ على الأمر: إذا عَزَمْتَ عليه، إلا أنه حُذِفَ حرفُ الجر فوصل الفعل إليه. وقيل: هو متعدٌّ بنفسه في الأصل» وأنشد قولَ الحارث. وقال أبو فيد[4] السدوسي: «أَجْمعت الأمر» أفصحُ مِنْ أَجْمعت عليه» وقال أبو الهيثم: «أجمعَ أمرَه جَعَله مجموعاً بعدما كان متفرقاً» قال: «وَتفرِقَتُه أن يقـولُ مرةً افعل كذا، ومرة افعل كذا، وإذا عَزَم على أمرٍ واحد فقد جَمَعه أي: جعله جميعاً، فهذا هو الأصلُ في الإجماع، ثم صار بمعنى العَزْم حتى وصل بـ«على» فقيل: أَجْمَعْتُ على الأمر أي: عَزَمْتُ عليه، والأصل: أجمعت الأمر.

وقرأ العامَّةُ: «وشركاءَكم» نصباً وفيه أوجه، أحدها: أنه معطوفٌ على «أَمْـرَكم» بتقديـر حذف مضـاف، أي: وأمر شـركائكم كقـوله: «واسـأل القرية»[5]، ودلَّ على ذلك ما قدَّمْتُه من أن «أَجْمع» للمعاني. والثاني: أنه

---

(١) الإملاء ٢/٣١؛ البحر ٥/١٧٨؛ المحرر ٩/٦٨. اللسان: ضوا. والضوضاء: الصياح والجلبة المختلطة.

(٢) اللسان: جمع، المحرر ٩/٦٨؛ البحر ٥/١٧٩.

(٣) الإملاء ٢/٣١.

(٤) وهو المؤرج وتقدمت ترجمته.

(٥) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

عطف عليه من غير تقدير حذف مضاف، قيل: لأنه يقال أيضاً: أجمعت شركائي. الثالث: أنه منصوب بإضمار فعلٍ لائق، أي: وآجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة. وقيل: تقديره: وادعوا، وكذلك هي في مصحف أُبَيّ «وادعوا» فأضمرَ فعلاً لائقاً كقوله تعالىٰ: «والذين تَبَوَّءوا الدار والإِيمان»(١)، أي: واعتقدوا الإِيمانَ، ومثلُه قولُ الآخر(٢):

٢٦٠٩ـ فَعَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارداً حتى شَتَتْ هَمَّالةً عيناها

وكقوله(٣):

٢٦١٠ـ يا ليت زوجَك قد غدا مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحاً

/ وقول الآخر(٤): [٤٧٤/أ]

٢٦١١ـ إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

يريد: ومُعْتَقِلاً رُمْحاً، وكحَّلْنَ العيونا. وقد تقدم أن في هذه الأماكن غيرَ هذا التخريج. الرابع: أنه مفعولٌ معه، أي: مع «شركائكم» قال الفارسي(٥): «وقد يُنْصب الشركاء بواو مع، كما قالوا: جاء البردُ والطَّيالسةَ»، ولم يذكر الزمخشري(٦) غيرَ قولِ أبي علي. قال الشيخ(٧): «وينبغي أَنْ يكونَ هذا التخريجُ على أنه مفعول معه من الفاعل، وهو الضمير في «فَأَجْمعوا» لا من المفعول الذي هو «أَمْرَكُمْ» وذلك على أشهرِ الاستعمالين،

---

(١) الآية ٩ من سورة الحشر.
(٢) تقدم برقم ١٥٠.
(٣) تقدم برقم ١٤٩.
(٤) تقدم برقم ١٢٩٥.
(٥) الإِيضاح العضدي ١٩٤.
(٦) الكشاف ٢/٢٤٥.
(٧) البحر ٥/١٧٩.

لأنه يقال: «أجمع الشركاءُ أمرَهم، ولا يقال: «جَمَعَ الشركاء أمرهم» إلا قليلاً، قلت: يعني أنه إذا جعلناه مفعولاً معه من الفاعل كان جائزاً بلا خلافٍ، وذلك لأنَّ مِن النحويين مَنْ اشترط في صحةِ نصبِ المفعول معه أن يصلح عَطْفُه على ما قبله، فإن لم يَصْلُحْ عطفُه لم يَصِحَّ نصبُه مفعولاً معه، فلو جعلناه من المفعول لم يَجُزْ على المشهور، إذ لا يَصْلُح عَطْفُه على ما قبله، إذ لا يقال: أجمعت شركائي، بل جَمَعْت.

وقرأ[1] الزهري والأعمش والأعرج والجحدري وأبو رجاء ويعقوب والأصمعي عن نافع «فاجْمَعُوا» بوصل الألف وفتح الميم من جَمَع يَجْمَع، و «شركاءَكم» على هذه القراءةِ يتضح نصبه نسقاً على ما قبله، ويجوز فيه ما تقدم في القراءة الأولى من الأوجه. قال صاحب «اللوامح»[2]: «أَجْمَعْتُ الأمر: أي: جَعَلْتُه جميعاً، وجَمَعْتُ الأموال جمعاً، فكان الإِجماعُ في الأحداث والجمع في الأعيان، وقد يُسْتعمل كلُّ واحد مكان الآخر، وفي التنزيل: «فجمع كيده»[3]. قلت: وقد اختلف القراء في قوله تعالىٰ: «فَأَجْمعوا كيدَكم»[4]، فقرأ الستة بقطع الهمزة، جعلوه مِنْ أجمع وهو موافقٌ لِما قيل: «إنَّ «أجمع» في المعاني. وقرأ أبو عمرو[5] وحدَه «فاجمعوا» بوصلِ الألفِ، وقد اتفقوا على قوله« فَجَمع كيدَه ثم أتىٰ» فإنه مِن الثلاثي، مع أنه متسلِّطٌ على معنى لا عَيْنٍ. ومنهم مَنْ جَعَل للثلاثي معنًى غيرَ معنىٰ الرباعي فقال في قراءة أبـي عمرو مِنْ جَمَع يَجْمع ضد فرَّق يُفَرِّق، وجَعَلَ قراءةَ الباقين مِنْ «أجمع أمرَه» إذا أحكمه وعزم عليه، ومنه قول الشاعر[6]:

---

(١) السبعة ٣٢٨؛ البحر ٥/١٧٩؛ الكشاف ٢/٢٤٥.
(٢) لأبـي الفضل الرازي عبدالرحمن بن أحمد المقرىء كما في كشف الظنون ٢/١٥٦٧.
(٣) الآية ٦٠ من سورة طه.
(٤) الآية ٦٤ من سورة طه.
(٥) السبعة ٤١٩.
(٦) تقدم برقم ٢٦٠٨.

٢٦١٢ـ يا ليت شعري والمُنىٰ لا تَنْفَعُ   هل أَغْدُوَنْ يوماً وأَمْري مُجْمَعُ

وقيل: المعنىٰ: فاجْمَعوا على كيدكم، فحذف حرف الجر.

وقـرأ[1] الحسن والسلمي وعيسى بن عمر وابن أبـي إسحـاق وسلام ويعقوب «وشركاؤكم» رفعاً. وفيه تخريجان، أحدهما: أنه نسقٌ على الضمير المرفوع بأَجْمِعُوا قبله، وجاز ذلك إذ الفصـلُ بالمفعـولِ سَوَّغ العـطف. والثاني: أنه مبتدأ محذوف الخبر، تقديرُه: وشركاؤكم فَلْيُجْمِعوا أمرهم.

وشَذَّتْ فرقةٌ[2] فقرأت: «وشركائكم» بالخفض ووُجِّهَتْ على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه مجروراً على حاله كقوله[3]:

٢٦١٣ـ أكـلَّ امـرِىءٍ تحسبين امـرَأً   ونـارٍ تَـوَقَّـدُ بـالليـل نـارا

أي: وكل نار، فتقدير الآية: وأمر شركائكم، فحذف الأمر وأبقى ما بعدَه على حاله، ومَنْ رأىٰ برأي الكوفيين جوَّز عطفه على الضمير في «أمركم» من غيرِ تأويل، وقـد تقدَّم ما فيه من المذاهب أعني العطفَ على الضميرِ المجرور مِنْ غير إعادة الجارِّ في سورة البقرة[4].

قوله: «غُمَّة» يقال: غَمٌّ وغُمَّة نحو كَرْبٌ وكُرْبَةٌ. قال أبو الهيثم: «هو مِنْ قولهم: «غَمَّ علينا الهلالُ فهو مغمـوم إذا التُمِس فلم يُر. قـال طرفة ابن العبد[5]:

٢٦١٤ـ لعَمْـرك ما أمـري عليَّ بغُمَّةٍ   نهاري ولا ليلي عليَّ بسَرْمَدِ

وقال الليث: «يُقال: هو في غُمَّة مِنْ أمره إذا لم يتبيَّنْ له.

---

(١) النشر ٢/٢٨٦؛ البحر ٥/١٧٩؛ الكشاف ٢/٢٤٥.

(٢) ذكرها في البحر ٥/١٧٩ من دون نسبة.

(٣) تقدم برقم ٢٤٤٣.

(٤) انظر الورقة ٨٣ ب.

(٥) ديوانه ٤٧؛ اللسان: غمم. البحر ٥/١٧٩. والسرمد: الدائم.

قوله: «ثم اقْضُوا» مفعول «اقضوا» محذوف، أي: اقضُوا إليَّ ذلك الأمر / الذي تريدون إيقاعه كقوله[1]: «وقَضَيْنا إليه ذلك الأمرَ» فعدَّاه لمفعولٍ صريح. وقرأ السَّرِيُّ[2] «ثم أفْضُوا» بقطع الهمزة والفاء، مِنْ أفضىٰ يُفْضي إذا انتهىٰ، يقال: أَفْضَيْتُ إليك، قال تعالىٰ[3]: «وقد أَفْضَىٰ بعضُكم إلى بعض» فالمعنىٰ: ثم افضُوا إلى سِرِّكم، أي: انتهوا به إليَّ. وقيل: معناه: أَسْرِعوا به إليَّ. وقيل: هو مِنْ أفضى، أي: خَرَجَ إلى الفضاء، أي: فأصحِروا[4] به إليَّ، وأَبْرِزوه لي كقوله[5]: [٤٧٤/ب]

٢٦١٥ــ أبىٰ الضيمَ والنعمانُ يَحْرِقُ نابَه ... عليه فأَفْضَىٰ والسيوفُ مَعاقِلُهْ

ولامُ الفضاءِ واوٌ؛ لأنه مِنْ فَضَا يَفْضُو، أي: اتَّسع. وقوله: «لا تُنْظِرون»، أي: لا تُؤَخِّرون من النَّظِرة وهي التأخير.

آ. **(٧٣) وقوله تعالى: ﴿في الفُلْك﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلق بأَنْجَيْناه، أي: وقع الإنْجاء في هذا المكان. والثاني: أن يتعلَّقَ بالاستقرار الذي تعلَّق به الظرفُ، وهو «معه» لوقوعه صلةً، أي: والذين استقروا معه في الفلك.

وقوله: «وجَعَلْناهم»، أي: صَيَّرناهم، وجُمع الضميرُ في «جَعَلْناهم» حَمْلاً على معنىٰ «مِنْ»، و«خلائف» جمع خَلِيفة، أي: يَخْلُفون الغارقين.

آ. **(٧٤) قوله تعالى: ﴿مِنْ بعدِه﴾**: أي: بعد نوح. و«بالبينات»

---

(١) الآية ٦٦ من سورة الحجر.
(٢) السَّريُّ بن يُنْعِم الجُبْلاني، شامي، روى عن أبيه وحميد بن ربيعة، وعنه إسماعيل ابن عياش، ولم تُذكر وفاته. الجرح والتعديل ٤/٢٨٤؛ تصحيفات المحدّثين ٢/١٠٦٩.
(٣) الآية ٢١ من سورة النساء.
(٤) أصحر بالأمر: أظهره.
(٥) تقدم برقم ١٠٧٣.

متعلقٌ بـ «جاؤوهم»، أو بمحذوفٍ على أنه حال، أي: ملتبسين بالبينات. وقوله: «ليؤمِنوا» أتىٰ بلام الجحود توكيداً. والضمير في «كَذَّبوا» عائدٌ على مَنْ عاد عليه الضمير في «كانوا» وهم قومُ الرسل. والمعنىٰ: أنَّ حالَهم بعد بعثِ الرسل كحالِهم قبلها في كونهم أهلَ جاهلية. وقال أبو البقاء[1] ومكي[2]: «إن الضميرَ في «كانوا» يعود على قوم الرسل، وفي «كَذَّبوا» يعودُ على قوم نوح، والمعنى: فما كان قومُ الرسلِ ليؤمنوا بما كَذَّب به قومُ نوح، أي: بمثلِه. ويجوز أن تكونَ الهاءُ عائدةً على نوح نفسه من غير حَذْفِ مضافٍ، والتقدير: فما كان قومُ الرسلِ بعد نوح ليؤمنوا بنوحٍ، إذ لو آمنوا به لآمنوا بأنبيائهم. و «من قبل» متعلقٌ بـ «كَذَّبوا» أي من قبل بعثة الرسل. وقيل: الضمائرُ كلُّها تعودُ علىٰ قوم الرسل بمعنى آخر: وهو أنهم بادروا رسلَهم بالتكذيب، كلما جاءَ رسولٌ لَجُّوا في الكفرِ وتمادَوْا عليه فلم يكونوا لِيؤمنوا بما سَبَقَ به تكذيبُهم من قبلِ لَجِّهم في الكفر وتمادِيهم.

وقال ابن عطية[3]: «ويحتمل اللفظُ عندي معنى آخر، وهو أن تكونَ «ما» مصدرية، والمعنى: فكذَّبوا رسلَهم فكان عقابهم من الله أَنْ لم يكونوا ليؤمنوا بتكذيبهم مِنْ قبل، أي: من سببه ومن جزائه، ويؤيِّد هذا التأويلَ «كذلك نطبع»، وهو كلامٌ يحتاج لتأمُّل». قال الشيخ[4]: «والظاهرُ أنَّ «ما» موصولةٌ، ولذلك عاد الضمير عليها في قوله: «بما كَذَّبوا به» ولو كانت مصدريةً بقي الضميرُ غيرَ عائدٍ على مذكور[5]، فتحتاج أن يُتَكَلَّفَ ما يعود عليه الضمير». قلت: الشيخ بناه على قولِ جمهورِ النحاة في عدمِ كونِ «ما»

---

(١) الإملاء ٢/٣١.
(٢) المشكل ١/٣٨٨.
(٣) المحرر ٩/٧٢.
(٤) البحر ٥/١٨١.
(٥) أقحمت سهواً كلمة «غير» قبل قوله «مذكور».

المصدرية اسماً فيعود عليها ضميرٌ، وقد نبَّهْتُك غيرَ مرةٍ أن مذهبَ الأخفش وابن السراج[1] أنها اسمٌ فيعود عليها الضمير.

وقرأ العامَّةُ «نَطْبع» بالنون الدالة على تعظيم المتكلم. وقرأ[2] العباس بن الفضل بياء الغيبة وهو الله تعالى، ولذلك صرَّح به في موضعٍ آخرَ «كذلك يطبع الله»[3]. والكافُ نعتٌ لمصدر محذوف، أو حالٌ من ضمير ذلك المصدرِ على حسبِ ما عرفته من الخلاف، أي: مثلَ ذلك الطَّبْع المُحْكَمِ الممتنعِ زوالُه نطبع على قلوب المُعْتدين على خَلْق الله.

آ. (٧٦) وقرأ[4] مجاهد وابن جبير والأعمش «لساحر» اسم فاعل، والإشارة بـ«هذا» حينئذٍ إلى موسى، أُشير إليه لتقدُّم ذكره، وفي قراءةِ الجماعةِ المشارُ إليه الشيءُ الذي جاء به موسى من قَلْبِ العصاحَيَّةً وإخراج يده بيضاء كالشمس. ويجوز أن يُشارَ بـ«هذا» في قراءةِ ابن جبير إلى المعنى الذي جاء به موسى مبالغةً، حيث وَصَفوا المعاني بصفاتِ الأعيانِ كقولهم: «شعرٌ شاعرٌ» و«جَدَّ جَدُّه».

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿أتقولون﴾**: في معمولِ هذا القولِ وجهان /، أحدهما: أنه مذكورٌ، وهو الجملةُ من قوله: «أسحرٌ هذا» إلى آخره، كأنهم قالوا: أجئتما بالسحر تطلبانِ به الفلاحَ ولا يفلح الساحرون، كقولِ موسى ـ على نبيِّنا وعليه وعلى سائر الأنبياء أفضلُ الصلاة والسلام ـ للسحرة: «ما جئتم به السحرُ، إن الله سيُبْطله». **والثاني**: أن معموله محذوفٌ، وهو مدلولٌ عليه بما تقدَّم ذكرُه، وهو: إن هذا لسحرٌ مبين. ومعمولُ القول يُحذف للدلالةِ عليه كثيراً، كما يُحذف نفسُ القولِ كثيراً،

[٤٧٥/أ]

---

(١) الأصول ١/١٦١.

(٢) الكشاف ٢/٢٤٧؛ البحر ٥/١٨١.

(٣) الآية ١٠١ من سورة الأعراف.

(٤) المحتسب ١/٣١٦؛ البحر ٥/٨١.

ومثلُ الآية في حَذْفِ المقول قولُ الشاعر:[1]

٢٦١٦ـ لَنحن الأُلى قُلْتُمْ فأنَّى مُلِئْتُمُ برؤيتنا قبلَ اهتمامٍ بكمْ رُعْبا

وفي كتاب[2] سيبويه: «متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً» على إعمال الأول، وحَذْفِ معمولِ القول، ويجوز إعمالُ القولِ بمعنى الحكاية به فيقال: «متى رأيت أو قلت زيد منطلق»، وقيل: القول في الآيـة بمعنى العَيْب والطعن، والمعنى: أتعيبون الحق وتَطْعنون فيه، وكان مِنْ حَقِّكم تعظيمُه والإِذعانُ له مِنْ قولهم: «فلان يخاف القالة»، و«بين الناس تقاوُلٌ»، إذا قال بعضهم لبعض ما يسوْءُه، ونَحْـوُ القولِ الـذكرُ في قـوله: «سمعنـا فتى يذكرُهم»[3] وكلُّ هذا ملخَّصٌ من كلام الزمخشري[4].

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿أَجِئْتَنا لِتَلْفِتَنا﴾**: اللامُ متعلقةٌ بالمجيء أي: أجئت لهذا الغرض، أنكروا عليه مجيئَه لهذه العلة. واللَّفْتُ: اللَّيُّ والصَرْفُ، لَفَتَه عن كذا أي: صَرَفَه ولواه عنه. وقال الأزهري[5]: «لَفَتَ الشيءَ وفَتَلَه: لواه، وهذا من المقلوب» قلت: ولا يُدَّعَىٰ فيه قَلْبٌ حتى يَرْجَحَ أحدُ اللفظين في الاستعمال على الآخر، ولذلك لم يَجْعلوا جَذَبَ وجَبَذَ وحَمِدَ ومَدَح من هذا القبيل لتساويهما. ومطاوعُ لَفَتَ: التَفَتَ. وقيل: انفتل، وكأنهم استَغْنَوا بمطاوع «فَتَل» عن مطاوع لَفَتَ، وامرأة لَفُوت: أي: تَلْتَفِتُ لولدها عن زوجها إذا كان الولد لغيره، واللَّفِيْتَةُ[6]: ما يَغْلُظُ من العَصِيدة.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر ١٨١/٥؛ والهمع ١٥٨/١؛ والدرر ١٣٩/١.
(٢) الكتاب ٤١/١.
(٣) الآية ٦٠ من سورة الأنبياء.
(٤) الكشاف ٢٤٧/٢.
(٥) تهذيب اللغة ٢٨٦/١٤.
(٦) اللفيتة: ضرب من الطبيخ.

قوله: «وتكونَ لكما الكبرياء» الكِبْرياء: اسم كان، و«لكم» الخبر، و«في الأرض»: جَوَّز فيها أبو البقاء[1] خمسةَ أوجه أحدها: أن تكونَ متعلقةً بنفس الكبرياء. الثاني: أن يُعَلَّق بنفس «تكون». الثالث: أن يتعلَّقَ بالاستقرار في «لكم» لوقوعه خبراً. الرابع: أن يكونَ حالاً من «الكبرياء». الخامس: أن يكون حالاً من الضمير في «لكما»[2] لتحمُّلِه إياه.

والكِبْرياء مصدرٌ على وزنِ فِعْلِياء، ومعناها العظمة. قال عديّ ابن الرِّقاع[3]:

٢٦١٧ـ سُؤْدُدٌ غيرُ فاحِشٍ لا يُدا نِيه تَجْبارَةٌ ولا كِبْرِيا

وقال ابن الرقيات[4]:

٢٦١٨ـ مُلْكُه مُلْكُ رأفةٍ ليس فيه جَبَروتٌ منهُ ولا كِبْرِياءُ

يعني: ليس هو ما عليه الملوكُ من التجبُّر والتعظيم.

والجمهورُ على «تكون» بالتأنيث مراعاةً لتأنيث اللفظ. وقرأ ابن[5] مسعود والحسن وإسماعيل وأبو عمرو وعاصم في روايةٍ: «ويكون» بالياء من تحتُ، لأنه تأنيثٌ مجازي.

آ. (٧٩) وقوله تعالى: ﴿بكل ساحر﴾: قرأ الأخَوان[6] «سَحَّار» وهي قراءةُ ابنِ مُصَرِّف وابن وثاب وعيسى بن عمر.

---

(١) الإملاء ٣٢/٢.

(٢) الأصل «لكم».

(٣) الطبري ١٥٨/١٥؛ المحرر ١٦٠/٩؛ البحر ١٨٢/٥، واضطررنا لقصر الممدود لإقامة وزن الخفيف.

(٤) ديوانه ٩١؛ الكشاف ٢٤٧/٢؛ البحر ١٨٢/٥.

(٥) النشر ٢٨٦/٢؛ البحر ١٨٢/٥.

(٦) النشر ٢٧٠/٢؛ البحر ١٨٢/٥؛ الإتحاف ٢٥٣.

آ. (٨١) **قوله تعالى: ﴿ما جِئْتُمْ به السحر﴾**: قرأ أبو عمرو[١] وحده دون باقي السبعة «آلسحرُ» بهمزة الاستفهام، وبعدها ألف محضةٌ، وهي بدل عن همزة الوصلِ الداخلةِ على لام التعريف، ويجوز أن تُسَهَّل بينَ بينَ، وقد تقدَّم تحقيق هذين الوجهين في قوله: «آلذَّكَرَيْنِ»[٢] وهي قراءةُ مجاهدٍ وأصحابه وأبي جعفر. وقرأ باقي السبعة بهمزةِ وصلٍ تَسْقط في الدَّرْج. فأمَّا قراءة أبي عمرو ففيها أوجهٌ، أحدها: أنَّ «ما» استفهاميةٌ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و «جِئْتُمْ به» الخبرُ، والتقديرُ: أيُّ شيءٍ جئتم، كأنه استفهامُ إنكارٍ وتقليلٌ للشيءِ المُجَاء به. و «السحر» بدلٌ من اسم الاستفهام، ولذلك أُعِيد معه أداتُه لما قرَّرْتُه في كتب النحو[٣]. **الثاني**: أن يكون «السحر» مبتدأً خبرُه محذوف، تقديره: أهو السحر. **الثالث**: أن يكونَ مبتدأً محذوفَ الخبر تقديره: السحر هو، ذكر هذين الوجهين أبو البقاء[٤]، وذكر الثاني مكي[٥]، وفيهما بُعد. **الرابع**: أن تكونَ «ما» موصولةً بمعنى الذي، وجئتم به صلتُها، والموصولُ في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و «السحر» على وجهيه من كونِه خبرَ مبتدأ محذوف، أو مبتدأً محذوفَ الخبر، تقديره: الذي جئتم به / أهو السحر، [٤٧٥/ب] أو الذي جئتم به السحر هو، وهذا الضميرُ هو الرابط كقولك: الذي جاءك أزيدٌ هو، قاله الشيخ[٦].

---

(١) السبعة ٣٢٨؛ الحجة لأبي زرعة ٣٣٥؛ التيسير ١٢٣؛ البحر ١٨٢/٥.

(٢) الآية ١٤٣ من سورة الأنعام.

(٣) إذا أبدل اسم من اسم مضمَّن معنى حرف استفهام، ذُكر ذلك الحرف مع البدل. أوضح المسالك ٥١٤.

(٤) الإملاء ٣٢/٢.

(٥) المشكل ٣٨٨/١.

(٦) البحر ١٨٣/٥.

قلت: قد منع مكي أن تكونَ «ما» موصولةً على قراءة أبي عمـرو فقال(١): «وقد قرأ أبو عمرو «آلسحرُ» بالمد، فعلى هذه القراءةِ تكون «ما» استفهاماً مبتدأ، و «جئتم به» الخبر، و «السحر» خبرُ ابتداء محذوف، أي: أهو السحر، ولا يجوزُ أن تكونَ «ما» بمعنى الذي على هذه القراءةِ إذ لا خبر لها». قلت: ليس كما ذكر، بل خبرُها الجملةُ المقدَّرُ أحـدُ جُزْأيهـا، وكذلـك الزمخشري(٢) وأبو البقاء لم يُجيزا كونَها موصولةً إلا في قراءة غيرِ أبي عمرو، لكنهما لم يتعرَّضا لعدمِ جوازه.

الخامس: أن تكونَ «ما» استفهاميةً في محلِّ نصب بفعل مقدرٍ بعدها لأنَّ لها صدرَ الكلام، و «جئتم به» مفسِّر لذلك الفعل المقدر، وتكون المسألةُ حينئذٍ من باب الاشتغال، والتقدير: أيَّ شيءٍ أَتَيْتُمْ جئتم به، و «السحر» على ما تقدم، ولو قرىء بنصب «السحر» على أنه بدلٌ مِنْ «ما» بهذا التقديرِ لكان له وجه، لكنه لم يُقرأ به فيما عَلِمْت، وسيأتي ما حكاه مكي عن الفراء مِنْ جواز نصبِه لمَدْرَكٍ آخرَ على أنها قراءةٌ منقولة [عن الفرَّاء](٣).

وأمَّا قراءةُ الباقين ففيها أوجهٌ أيضاً، أحدها: أن تكون «ما» بمعنى الذي في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و «جئتم به» صلةٌ وعائـدُه، و «السحرُ» خبـرُه، والتقدير: الذي جئتم به السحرُ، ويؤيِّد هذا التقديرَ قراءةُ أُبَيّ(٤) وما في مصحفه: «ما أتيتم به سحرٌ» وقراءةُ عبدالله والأعمش(٥) «ما جئتم به سحرٌ». **الثاني**: أن تكونَ «ما» استفهاميةً في محلِّ نصبٍ بإضمارِ فعل على ما تقرَّر، و «السحر» خبر ابتداء مضمر أو مبتدأٌ مضمرُ الخبر. **الثالث**: أن تكونَ «ما»

---

(١) المشكل ١/٣٨٩.

(٢) الكشاف ٢/٢٤٧.

(٣) لم يظهر في المصورة عن الأصل، ونقلناه من النسخ الأخرى.

(٤) المحرر ٩/٧٥؛ البحر ٥/١٨٣.

(٥) المحرر ٩/٧٥؛ الإتحاف ٢٥٣؛ البحر ٥/١٨٣.

في محلِّ رفعٍ بالابتداءِ، و«السحر» على ما تقدَّم مِنْ كونِه مبتدأً أو خبراً، والجملةُ خبر «ما» الاستفهامية. قال الشيخ[1] ـ بعدما ذكر الوجه الأول ـ: «ويجوز عندي أن تكونَ في هذا الوجهِ استفهاميةً في موضع رفع بالابتداء، أو في موضع نصبٍ على الاشتغال، وهو استفهامٌ على سبيل التحقيرِ والتقليلِ لِما جاؤوا به، و«السحر» خبرُ مبتدأ محذوفٍ، أي: هو السحر».

قلت: ظاهرُ عبارتِه أنه لم يَرَه غيرُه، حيث قال «عندي»، وهذا قد جوَّزه أبو البقاء ومكي. قال أبو البقاء[2]: ـ لمَّا ذكر قراءة غير أبي عمرو ـ «ويُقرأ بلفظِ الخبر، وفيه وجهان»، ثم قال: «ويجوزُ أن تكونَ «ما» استفهاماً، و«السحر» خبر مبتدأ محذوف». وقال مكي[3] في قراءةِ غيرِ أبي عمرو بعد ذِكره كونَ «ما» بمعنى الذي: «ويجوز أن تكونَ «ما» رفعاً بالابتداء وهي استفهامٌ، و«جئتم به» الخبر، و«السحر» خبرُ مبتدأ محذوف، أي: هو السحر، ويجوز أن تكونَ «ما» في موضعٍ نصبٍ على إضمارِ فعلٍ بعد «ما» تقديرُه: أيُّ شيء جئتم [به][4]، و«السحرُ» خبر ابتداء محذوف».

الرابع: أن تكونَ هذه القراءةُ كقراءة أبي عمرو في المعنى، أي: إنها على نيةِ الاستفهام، ولكن حُذِفَتْ أداتُه للعلم بها، قال أبو البقاء[5]: «ويُقرأ بلفظِ الخبر، وفيه وجهان، أحدُهما: أنه استفهامٌ في المعنى أيضاً، وحُذِفَتْ الهمزةُ للعِلْم بها»، وعلى هذا الذي ذكره يكونُ الإعرابُ على ما تقدم. واعلم أنَّك إذا جَعَلْتَ «ما» موصولةً بمعنى الذي امتنع نصبُها بفعلٍ مقدرٍ على الاشتغال. قال مكي[6]: «ولا يجوز أن تكونَ «ما» بمعنى الذي في

---

(١) البحر ٥/١٨٣.
(٢) الإملاء ٢/٣٢.
(٣) المشكل ١/٣٨٩.
(٤) زيادة من المشكل.
(٥) الإملاء ٢/٣٢.
(٦) المشكل ١/٣٨٩.

موضعِ نصبٍ لأن ما بعدها صلتُها، والصلةُ لا تعملُ في الموصول، ولا يكون تفسيراً للعامل في الموصول»، وهو كلامٌ صحيح، فتلخَّص من هذا أنها إذا كانَتْ استفهاميةً جاز أن تكونَ في محل رفع أو نصب، وإذا كانت موصولةً تعيَّن أن يكون مَحَلُّها الرفع بالابتداء.

وقال مكي[1]: «وأجاز الفراءُ[2] نصبَ «السحر»، تجعل «ما» شرطاً، وتنصِبُ «السحرَ» على المصدر، وتضمرُ الفاء مع «إن الله سيُبْطِله»، وتجعلُ الألفَ واللامَ في «السحر» زائدتين، وذلك كلُّه بعيدٌ، وقد أجاز علي ابن سليمان حَذْفَ الفاءِ من جواب الشرط في الكلام، واستدلَّ على جوازه بقوله تعالى: / «وما أصابكم مِنْ مصيبةٍ بما كسبت أيديكم»[3]، ولم يُجِزْه غيره إلا في ضرورة شعر». قلت: وإذا مَشَيْنا مع الفراء فتكون «ما» شرطاً يُراد بها المصدرُ، تقديره: أيَّ سحر جئتم به فإن الله سيبطله، ويُبَيِّن أن «ما» يراد بها السحر قولُه: «السحر»، ولكن يَقْلَقُ قولُه: «إن نصب «السحر» على المصدرية»، فيكون تأويله أنه منصوبٌ على المصدرِ الواقعِ موقعَ الحال، ولذلك قدَّره بالنكرة، وجَعَلَ أل مزيدةً فيه. [٤٧٦/أ]

وقد نُقِلَ عن الفراء[4] أن هذه الألف واللام للتعريف، وهو تعريف العهد، قال الفراء: «وإنما قال «السحر» بالألف والام لأنَّ النكرةَ إذا أُعيدت أعيدَتْ بالألِفِ واللام»، يعني أن النكرةَ قد تَقَدَّمَتْ في قوله: «إنَّ هذا لسِحْرٌ مبين»، وبهذا شَرَحَه ابنُ عطية. قال ابن عطية[5]: «والتعريفُ هنا في

---

(١) المشكل ١/٣٨٩.
(٢) معاني القرآن ١/٤٧٥.
(٣) الآية ٣٠ من سورة الشورى، على قراءة نافع وابن عامر وأبي جعفر، وقراءة الجمهور بالفاء. السبعة ٥٨١؛ النشر ٢/٣٥٢؛ التيسير ١٩٥.
(٤) معاني القرآن ١/٤٧٥.
(٥) المحرر ٩/٧٦.

«السحر» أَرْتَبُ لأنه قد تقدَّم منكَّراً في قولهم: «إنَّ هذا لسِحْر»، فجاء هنا بلام العهد، كما يقال أول الرسالة «سلامٌ عليك»[1]. قال الشيخ[2]: «وما ذكراه هنا في «السحر» ليس مِنْ تقدُّم النكرة، ثم أخبر عنها بعد ذلك، لأنَّ شَرْطَ هذا أن يكون المعرَّفُ بأل هو المنكَّرَ المتقدِّمَ، ولا يكون غيره، كقوله تعالى: «كما أرسلنا إلى فرعون رسولاً، فعصى فرعونُ الرسول»[3]، وتقول: «زارني رجلٌ فأكرمت الرجل» لَمَّا كان إياه جاز أن يُؤْتى بضميره بَدَلَه، فتقول: فأكرمتُه، والسحرُ هنا ليس هو السحرَ الذي في قولهم: «إنَّ هذا لسحر» لأن الذي أخبروا عنه بأنه سحرٌ هو ما ظهر على يَدَي موسى من معجزة العصا والسحر الذي في قولِ موسى، إنما هو سحرهم الذي جاؤوا به، فقد اختلف المدلولان، إذ قالوا هم عن معجزة موسى، وقال موسى عَمَّا جاؤوا به، ولذلك لا يجوز أن يُؤْتى هنا بالضمير بدلَ السحر، فيكونَ عائداً على قولهم: «لسِحْر».

قلت: والجوابُ أن الفراء وابن عطية إنما أرادا السحر المتقدمَ الذِّكر في اللفظ، وإن كان الثاني هو غيرَ عينِ الأول في المعنى، ولكن لمَّا أُطْلِق عليهما لفظ «السحر» جاز أن يُقال ذلك، ويدلُّ على هذا أنهم قالوا في قوله تعالى: «والسلام عليَّ»[4]: إن الألفَ واللام للعهد لتقدُّم ذكر السلام في قوله تعالى: «وسلامٌ عليه»[5]، وإن كان السلامُ الواقعُ على عيسى هو غيرَ السلام الواقع على يحيى، لاختصاص كلِّ سلام بصاحبه من حيث اختصاصُه به، وهذا النقل المذكورُ عن الفراء في الألف واللام ينافي ما نَقَله عنه مكيٌّ فيهما،

---

(١) تمام عبارة ابن عطية: «وفي آخرها «والسلام عليك».
(٢) البحر ١٨٣/٥.
(٣) الآية ١٦ ـ ١٧ من سورة المزمل.
(٤) الآية ٣٣ من سورة مريم.
(٥) الآية ١٥ من سورة مريم.

اللهم إلا أن يُقال: يُحتمل أن يكونَ له مقالتان، وليس ببعيدٍ فإنه كلما كَثُر العلمُ اتسعت المقالاتُ.

وقوله: «المفسدين» مِنْ وقوع الظاهرِ موقعَ ضمير المخاطب إذ الأصلُ: لا يُصلح عملَكم، فأبرزهم في هذه الصفةِ الذَّميمةِ شهادةً عليهم بها.

آ. (٨٢) وقرىء «بكلمته» بالتوحيد، وقد تقدَّم نظيرُه[1].

آ. (٨٣) **قوله تعالى**: ﴿فما آمَنَ﴾: الفاءُ للتعقيب، وفيها إشعارٌ بأن إيمانَهم لم يتأخر عن الإلقاء، بل وقع عقيبه، لأنَّ الفاءَ تفيد ذلك، وقد تقدَّم توجيهُ تَعْدِيةِ «آمن» باللام[2]. والضمير في «قومه» فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهرُ ـ عودُه على موسى لأنه هو المحدَّث عنه، ولأنه أقربُ مذكورٍ، ولو عاد على فرعون لم يكرِّر لفظَه ظاهراً، بل كان التركيب «على خوفٍ منه»، وإلى هذا ذهب ابنُ عباس وغيرُه.

والثاني: أنه يعود على فرعون، ويُروى عن ابن عباس أيضاً، ورَجَّح ابنُ عطية[3] هذا، وضَعَّف الأول فقال: «ومما يُضَعِّف عودَ الضمير على موسى أن المعروفَ من أخبارِ بني إسرائيل أنهم كانوا قد فَشَتْ فيهم النبواتُ، وكانوا قد نالهم ذلٌّ مُفْرِط، وكانوا يَرْجُوْن كَشْفَه بظهورِ مولود، فلمَّا جاءهم موسى أَصْفقوا[4] عليه وتابعوه، ولم يُحْفَظ أن طائفةً من بني إسرائيل كفرت بموسى، فكيف تعطي هذه الآيةُ أنَّ الأقلَ منهم كان الذي آمن؟، فالذي يَتَرَجَّح عَوْدُه على فرعون، ويؤيِّده أيضاً ما تقدَّم مِنْ محاورة / موسى [٤٧٦/ب] ورَدِّه عليهم وتوبيخهم».

---

(١) الآية ٧ من سورة الأنفال.
(٢) انظر: الدر المصون ١/٤٤٠.
(٣) المحرر ٩/٧٨.
(٤) أصفقوا عليه: اجتمعوا.

قوله: «على خَوْفٍ» حال، أي: آمنوا كائنين على خوف، والضمير في «وملئهم» فيه أوجه، أحدُها: أنه عائدٌ على الذرِّيَّة، وهذا قولُ أبي الحسن[1] واختيارُ ابن جرير[2]، أي: خوفٍ من مَلأ الذرية، وهم أشرافُ بني إسرائيل.

الثاني: أنه يعودُ على قومِه بوجهيه، أي: سواءٌ جَعَلْنا الضمير في «قومه» لموسى أو لفرعون، أي: وملأ قومِ موسى أو ملأ قوم فرعون.

الثالث: أن يعودَ على فرعون، واعتُرِضَ على هذا بأنه كيف يعودُ ضميرُ جمعٍ على مفرد؟ وقد اعتذر أبو البقاء[3] عن ذلك بوجهين، أحدُهما: أنَّ فرعونَ لمَّا كان عظيماً عندهم عاد الضمير عليه جمعاً، كما يقول العظيم: نحن نأمرُ، وهذا فيه نظرٌ، لأنه لو وَرَدَ ذلك مِنْ كلامهم مَحْكيَّاً عنهم لاحتمل ذلك. والثاني: أنَّ فرعونَ صار اسماً لأتباعه، كما أن ثمودَ اسمٌ للقبيلة كلها». وقال مكي[4] وجهين آخرين قريبين من هـذين، ولكنهما أخلصُ منهما، قال: «إنما جُمع الضميرُ في «مَلَئِهم» لأنه إخبار عن جبّار، والجبَّار يُخْبَر عنه بلفظِ الجمع، وقيل: لَمَّا ذُكِرَ فرعونُ عُلِمَ أنَّ معه غيرَه، فَرَجَع الضميرُ عليه وعلى مَنْ معه». قلت: وقد تقدَّم نحوٌ مِنْ هذا عند قوله: «الذين قال لهم الناسُ إنَّ الناس[5]»، والمرادُ بالقائل نعيم بن مسعود، لأنه لا يَخْلو من مُساعدٍ له على ذلك القول.

الرابع: أنْ يعودَ على مضافٍ محذوف وهو آل، تقديره: على خوفٍ مِنْ آل فرعون ومَلَئِهم، قاله الفراء[6]، كما حُذِف في قوله «واسأَلِ القَرْية»[7].

---

(١) وهو الأخفش في معاني القرآن ٢ /٣٤٧.

(٢) تفسير الطبري ١٥ /١٦٧.

(٣) الإملاء ٢ /٣٢.

(٤) المشكل ١ /٣٩٠.

(٥) الآية ١٧٣ من سورة آل عمران.

(٦) معاني القرآن ١ /٤٧٧.

(٧) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

قال أبو البقاء[1] بعد أن حكى هذا ولم يَعْزُه لأحد: «وهذا عندنا غَلَطٌ، لأنَّ المحذوفَ لا يعود إليه ضمير، إذ لو جاز ذلك لجاز أن يقول: «زيد قاموا» وأنت تريد «غلمان زيد قاموا». قلت: قوله «لأن المحذوف لا يعودُ إليه ضمير» ممنوعٌ، بل إذا حُذِف مضافٌ فللعرب فيه مذهبان: الالتفاتُ إليه وعَدَمُه وهو الأكثر، ويدل على ذلك أنه قد جَمَع بين الأمرين في قوله «وكم مِنْ قريةٍ أهلكناها»[2] أي: أهل قريةٍ، ثم قال: «أو هم قائلون» وقد حَقَّقْتُ ذلك في موضعِه المشارِ إليه. وقوله: «لجاز زيد قاموا» ليس نظيرَه، فإنَّ فيه حَذْفاً من غيرِ دليلٍ بخلاف الآية.

وقال الشيخ[3] ـ بعد أن حكى كلامَ الفراء ـ «ورُدَّ عليه بأن الخوفَ يُمكن مِنْ فرعون، ولا يمكن سؤالُ القرية، فلا يُحْذَفُ إلا ما دلَّ عليه الدليل، وقد يقال: ويَدُلُّ على هذا المحذوفِ جَمْعُ الضمير في «ومَلَئهم». قلت: يعني أنهم رَدُّوا على الفراء بالفرق بين «واسألِ القريةَ» وبين هذه الآيةِ بأنَّ سؤالَ القرية غيرُ ممكنٍ فاضْطُرِرْنا إلى تقدير المضاف بخلاف الآية، فإن الخوف تَمَكَّن مِنْ فرعونَ فلا اضطرارَ بنا يَدُلُّنا على مضاف محذوف. وجوابُ هذا أنَّ الحَذْفَ قد يكون لدليلٍ عقلي أو لفظي، على أنه قيل في «واسألِ القرية» إنه حقيقةٌ، إذ يمكنُ النبيُّ أن يسألَ القريةَ فتجيبَه.

الخامس: أن ثَمَّ معطوفاً محذوفاً حُذِف للدلالة عليه، والدليلُ كونُ المَلِك لا يكونُ وحدَه، بل له حاشية وعساكر وجندٌ، فكان التقدير: على خَوْفٍ مِنْ فرعون وقومه ومَلَئهم، أي: ملأ فرعون وقومه، وهو منقولٌ عن الفراء[4] أيضاً. قلت: حَذْفُ المعطوفِ قليلٌ في كلامهم، ومنه عند بعضهم

---

(١) الإملاء ٢/٣٢.

(٢) الآية ٤ من سورة الأعراف.

(٣) البحر ٥/١٨٤.

(٤) معاني القرآن ١/٤٧٦، بعبارة قريبة.

قولُه تعالىٰ «تَقيكم الحرَّ»[1] أي: والبرد، وقول الآخر[2]:

٢٦١٩ـ كأن الحصىٰ مِنْ خلفها وأمامِها إذا حَذَفَتْه رِجْلُها حَذْفُ أَعْسَرا

أي: ويدُها.

قوله: «أن يَفْتِنَهم» فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه في محلِّ جرٍ علىٰ البدل مِنْ «فرعون»، وهو بدلُ اشتمالٍ تقديره: على خوفٍ من فرعون فِتْنَتِه كقولك: «أعجبني زيد علْمُه». الثاني: أنه في موضعِ نصبٍ على المفعول به بالمصدر أي: خوفٍ فتنتَه، وإعمالُ المصدرِ المنوَّنِ كثيرٌ كقوله: «أو إطعامٌ في يومٍ ذي مَسْغَبة يتيماً»[3]. وقولِ الآخر[4]:

٢٦٢٠ـ فلولا رجاءُ النصرِ منك ورَهْبَةٌ عقابَك قد كانوا لنا بـالمَوارد

الثالث: أنه منصوبٌ على المفعول من أجله بعد حَذْفِ اللام، ويَجْري فيها الخلافُ المشهورُ.

وقرأ[5] الحسن ونبيح «يُفْتِنَهم» بضمِّ الياء وقد تقدَّم ذلك.

و «في الأرض» متعلقٌ بـ «عالٍ» أي: قاهر فيها أو ظالم كقوله[6]:

٢٦٢١ـ فاعمِدْ لِما تَعْلُو فمالك بالذي لا تَسْتـطيع من الأمـور يَدانِ

أي: لِما تَقْهر. ويجوز أن يكون «في الأرض» متعلقاً بمحذوف لكونه صفة لـ «عالٍ» فيكون مرفوع المحل، ويُرَجِّح الأولَ قولُه: «إنَّ فرعون عَلاَ في الأرض».

---

(١) الآية ٨١ من سورة النحل.

(٢) تقدم برقم ٦٨٨.

(٣) الآية ١٤ من سورة البلد.

(٤) تقدم برقم ٩٨٢.

(٥) البحر ٥/١٨٥.

(٦) البيت لكعب بن سعد الغَنَوي، أو لعلي بن عدي الغنوي، وهو في الصحاح؛ واللسان: علو؛ والبحر ٥/١٨٥.

[٤٧٧/أ] آ. (٨٤) قوله تعالى: ﴿إن كنتمْ آمنتمْ بالله فعليه توكَّلوا﴾: جوابُ الشرط الأول، والشرطُ الثاني ـ وهو إن كنتم مسلمين ـ شرطٌ في الأول، وذلك أن الشرطين متى لم يترتبا في الوجود فالشرطُ الثاني شرطٌ في الأول، ولذلك يجب تقدُّمُه على الأول، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.

آ. (٨٧) قوله تعالى: ﴿أن تَبَوَّآ﴾: يجوز في «أَنْ» أن تكون المفسِّرة؛ لأنه قد تقدَّمها ما هو بمعنى القول وهو الإيحاء، ويجوز أن تكونَ المصدريةَ فتكونَ في موضع نصب بأوحينا مفعولاً به أي: أَوْحَيْنا إليهما التبوُّءَ.

والجمهورُ على الهمزة في «تبوَّآ». وقرأ حفص[١] «تَبَوَّيا» بياءٍ خالصة، وهي بدلٌ عن الهمزة، وهو تخفيفٌ غيرُ قياسي، إذ قياسُ تخفيفِ مثلِ هذه الهمزة أن تكونَ بينَ الهمزة والألف، وقد أنكر هذه الروايةَ عن حفص جماعةٌ من القراء، وقد خَصَّها بعضُهم بحالةِ الوقف، وهو الذي لم يَحْكِ أبو عمرو[٢] الداني والشاطبي[٣] غيرَه. وبعضُهم يُطْلق إبدالَها عنه ياءً وصلاً ووقفاً، وعلى الجملةِ فهي قراءةٌ ضعيفة في العربية وفي الرواية، وتركتُ نصوصَ أهل القراءة خوفَ السآمة، واستغناءً بما وضَعْتُه في «شرح القصيد».

والتبوُّءُ: النزولُ والرجوعُ، وقد تقدَّم تحقيقُ المادة في قوله «تُبَوِّىء المؤمنين»[٤].

قوله: «لقومِكما» يَجوزُ أن تكونَ اللامُ زائدةً في المفعـول الأول، و «بيوتاً» مفعولٌ ثان بمعنى بَوِّآ قومكما بيوتاً، أي: أَنْزِلوهم، وفَعَّل وتفعَّل بمعنًى مثل «عَلَّقَها» و «تَعَلَّقها» قاله أبو البقاء[٥]. وفيه ضعفٌ من حيث إنه

(١) روى صاحب السبعة ذلك عنه في الوقف وقال: إنها رواية عنه. السبعة ٣٢٩. وانظر: التيسير ١٢٣؛ البحر ١٨٦/٥؛ الإتحاف ٢٥٣.
(٢) التيسير ١٢٣.
(٣) الشاطبية ١٣٢ (حرز الأماني).
(٤) الآية ١٢١ من سورة آل عمران.
(٥) الإملاء ٣٢/٢.

زِيدت اللام، والعاملُ غير فرع[1]، ولم يتقدَّم المعمول. الثاني: أنها غير زائدة، وفيها حينئذ وجهان، أحدهما: أنها حالٌ من «البيوت». والثاني: أنها وما بعدها مفعول «تَبَوَّآ».

قوله: «بمصرَ» جَوَّز فيه أبو البقاء[2] أوجهاً، أحدها: أنه متعلِّق بـ«تَبَوَّآ»، وهو الظاهرُ. الثاني: أنه حالٌ من ضمير «تبوَّآ»، واستضعفه، ولم يبيِّن وجهَ ضعفهِ لوضوحه. الثالث: أنه حالٌ من «البيوت». الرابع: أنه حالٌ من «لِقومكما»، وقد ثنَّىٰ الضميرَ في «تبوَّآ» وجمع في قوله «واجعلوا» و«أقيموا»، وأفرد في قوله: «وبشِّر»؛ لأن الأولَ أمرٌ لهما، والثاني لهما ولقومهما، والثالث لموسى فقط؛ لأن أخاه تَبَعٌ له، ولمَّا كان فِعْلُ البِشارة شريفاً خَصَّ به موسىٰ لأنه هو الأصل.

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿لِيُضِلُّوا﴾**: في هذه اللامِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنها لامُ العلة، والمعنىٰ: أنك أتيتَهم ما أتيتهم على سبيل الاستدراج فكان الإيتاءُ لهذه العلة. والثاني: أنها لام الصيرورة والعاقبة كقوله: «فالتقطه آلُ فرعون ليكونَ لهم عَدُوّاً وحَزَناً»[3]. وقولِه[4]:

٢٦٢٢ـ لِدُوا للموت وابنُوا للخراب ....

وقولِه[5]:

٢٦٢٣ـ فللموتِ تَغْذو الوالداتُ سِخالَها   كما لخرابِ الدُّوْرِ تُبْنَىٰ المساكنُ

---

(١) العامل الفرع كاسم الفاعل نحو: أنا ضاربٌ لزيدٍ.

(٢) الإملاء ٢/٣٢ ـ ٣٣.

(٣) الآية ٨ من سورة القصص.

(٤) تقدم برقم ١٩٣٢.

(٥) تقدم برقم ٣٢٤٦.

وقوله[1]:

٢٦٢٤ـ وللمنـايا تُـرَبِّـي كلُّ مُـرْضِعَةٍ   وللخرابِ يَجِدُّ الناسُ عِمْرانا

والثالث: أنها للدعاء عليهم بذلك، كأنه قال: ليثبتوا على ما هم عليه من الضـلال وليكونـوا ضُـلَّالًا، وإليـه ذهب الحسن البصـري وبـدأ بـه الزمخشري[2]. وقد استُبْعِد هذا التأويلُ بقراءة الكوفيين[3] «لِيُضِلُّوا» بضم الياء فإنه يَبْعُد أن يَدْعُوَ[4] عليهم بأن يُضِلُّوا غيرهم، وقرأ الباقون بفتحها، وقرأ الشعبـي بكسرها[5]، فـوالى بين ثلاث كسَـرات إحداهـا في ياء. وقـرأ [أبو] الفضل الرياشي «أإنك أتَيْتَ» على الاستفهام. وقال الجبائي[6]: «إنَّ «لا» مقدرةٌ بين اللام والفعل تقديره: لئلا يَضِلوا»، ورأيُ البصريين في مثل هذا تقديرُ «كراهةَ» أي: كراهة أن يَضِلُّوا.

قوله: «فلا يؤمنوا» يحتمل النصبَ والجزم، فـالنصب من وجهين، أحدُهما: عطفُه على «ليضلُّوا». والثاني: نصبه على جواب الدعاء في قوله «اطمِسْ». والجزم على أنَّ «لا» للدعاء كقولك: «لا تعذِّبْني يا رب» وهو قريبٌ من معنىٰ «لِيُضلوا» في كونه دعاءً، هذا في جانب شبه النهي، وذلك في جانب شبه الأمر، و«حتى يَرَوا» غايةٌ لنفي إيمانهم، والأول قول الأخفش[7]،

---

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر ١٨٦/٥.

(٢) الكشاف ٢٥٠/٢.

(٣) وهم عاصم وحمزة والكسائي مع آخرين. انظر: البحر ١٨٦/٥؛ النشر ٢٦٢/٢.

(٤) الأصل: يَدْعي وهو سهو.

(٥) أي بكسر الياء.

(٦) محمد بن عبدالوهاب، أبو علي، من أئمة المعتزلة، له تفسير مطول، توفي سنة ٣٠٣هـ. انظر: البداية والنهاية ١٢٥/١١؛ الأعلام ٢٥٦/٦. وانظر: البحر ١٨٧/٥.

(٧) قدَّر نصبَها في «معاني القرآن» ٣٤٨/٢ على جواب الدعاء بالفاء.

والثاني بدأ به الزمخشري[1]، والثالث قول الكسائي والفراء[2]، وأنشدا قولَ الشاعر[3]:

٢٦٢٥ـ فـلا يَنْبَسِطْ من بين عينِك مـا انْزَوَىٰ
ولا تَـلْقَـنـي إلا وأنـفُـكَ راغِـمُ

وعلى القول بأنه معطوفٌ على «ليَضِلُّوا» يكون ما بينهما اعتراضاً.

آ. (٨٩) **قوله تعالى: ﴿أُجِيْبَتْ دعوتُكما﴾**: الضمير لموسى وهرون، وفي التفسير: كان موسى يدعو وهرون يُـؤَمِّن، فنسب الدعاء إليهما. وقال بعضُهم: المرادُ موسىٰ وحدَه، ولكن كنى عن الواحد بضمير الاثنين. وقرأ[4] السلميُّ والضحاك «دَعَواتكما» عـلى / الجمع. وقرأ ابن السَّمَيْفَع «قد أَجَبْتُ [٤٧٧/ب] دعوتكما» بتاء المتكلم وهو الباري تعالىٰ، و«دعوتَكما» نصب على المفعول به. وقرأ الربيع «أَجَبْتُ دَعْوَتَيْكما» بتاء المتكلم أيضاً. ودَعْوَتَيْكما تثنيةٌ، وهي تدلُّ لمن قال: إن هرون شارك موسى في الدعاء.

قوله: «ولا تَتَّبِعانِّ» قرأ العامة بتشديد التاء والنون، وقـرأ حفص[5] بتخفيف النونِ مكسورةً مع تشديد التاء وتخفيفها، وللقُرَّاء في ذلك كلامٌ مضطربٌ بالنسبة للنقل عنه. فأمَّا قراءةُ العامَّة فـ«لا» فيها للنهي ولذلك أُكِّد الفعلَ بعدها، ويَضْعُف أن تكونَ نافيةً لأنَّ تأكيدَ المنفيِّ ضعيفٌ، ولا ضرورةَ

---

(١) الكشاف ٢/ ٢٥٠.

(٢) وهو القول بأنَّ «يؤمنوا» مجزوم بـ«لا»التي للدعاء، ولم ينشد الفراء في معاني القرآن ١/ ٤٧٧ البيت.

(٣) البيت للأعشىٰ، وهو في ديوانه ٧٩؛ والمحرر ٩/ ٨٥؛ والبحر ٥/ ١٨٧. زوىٰ: جمع بين عينيه.

(٤) القرطبي ٨/ ٣٧٦.

(٥) كذا في الأصل، ولم أجده عنه، ولعله سهو والصواب ابن عامر، وقد اختلف النقل عنه بالروايات التالية: تَتْبَعانِّ، تَتَّبِعانٌ، تَتَّبِعانِ، تَتْبَعانْ.

بنا إلى ادِّعائه، وإن كان بعضُهم قد ادَّعىٰ ذلك في قولِه: «لا تُصِيبَنَّ الذين ظلموا»[1] لضرورةٍ دَعَتْ إلى ذلك هناك، وقد تقدَّم تحريرُه ودليلُه في موضعه، وعلى الصحيح تكون هذه جملةَ نهيٍ معطوفةً على جملة أمر.

وأمَّا قراءة حفص[2] فـ «لا» تحتمل أن تكون للنفي وأن تكونَ للنهي. فإن كانت للنفي كانت النونُ نونَ رفعٍ، والجملةُ حينئذٍ فيها أوجه، أحدُها: أنها في موضع الحال أي: فاستقيما غيرَ مُتَّبِعَيْنِ، إلا أنَّ هذا معترَض بما قَدَّمْتُه غيرَ مرة مِنْ أنَّ المضارع المنفي بـ «لا» كالمثبت في كونه لا تباشره واوُ الحال، إلا أنْ يُقَدَّر قبلَه مبتدأ فتكونَ الجملةُ اسميةً أي: وأنتما لا تَتَّبعان. والثاني: أنه نفيٌ في معنى النهي كقولِه تعالىٰ: «لا تعبدون إلا الله»[3]. الثالث: أنه خبرٌ محضٌ مستأنف لا تَعَلُّقَ له بما قبله، والمعنى: أنهما أُخْبِرا بأنهما لا يتَّبعانِ سبيلَ الـذين لا يعلمون، وإن كـانت للنهي كانت النـونُ للتوكيد، وهي الخفيفة، وهذا لا يَراه سيبويه[4] والكسائي، أعني وقوعَ النونِ الخفيفة بعد الألف، سواءً كانت الألفُ ألفَ تثنية أو ألفَ فصلٍ بين نونِ الإِناث ونونِ التوكيد نحو: «هل تَضْرِبْنان يا نسوة». وقد أجاز يونس والفراء وقوعَ الخفيفةِ بعد الألف وعلى قولِهما تتخرَّج القراءةُ. وقيل: أصلُها التشديد وإنما خُفِّفت للثقل فيها كقولهم: «رُبَ» في «رُبَّ». وأمَّا تشديدُ التاء وتخفيفُها فلغتان مِن اتَّبع يَتَّبع وتَبع يَتْبَع، وقد تقدم هل هما بمعنى واحد أو مختلفان في المعنى؟ وملخصُه أنَّ تَبِعه بشيءٍ: خَلَفه، واتَّبَعَه كذلك، إلا أنه حاذاه في المَشْي، وأَتْبعه: لحقه.

---

(1) الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(2) الصواب: ابن عامر.

(3) «وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله». الآية ٨٣ من سورة البقرة.

(4) الكتاب ٢/١٥٤. قال: «ولم تكن الخفيفة ـ مع ألف الاثنين ـ لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ولا يجوز حذف الألف، فيلتبس بالواحد».

آ. (٩٠) **قوله تعالى: ﴿وجاوَزْنا ببني﴾**: قد تقدَّم الكلام فيه[١].
وقرأ الحسن[٢] «وجَوَّزْنا» بتشديدِ الواو، قال الزمخشري[٣]: «وجَوَّزْنا: مِنْ أجاز المكان وجاوَزَه وجَوَّزه، وليس مِنْ جَوَّز الذي في بيت الأعشىٰ[٤]:

٢٦٢٦ـ وإذا تُجَــوِّزُهــا حبــالُ قبيلة ... أَخَذَتْ من الأخرىٰ إليك حبالَها

لأنه لو كان منه لكان حَقُّه أن يقال: وجَوَّزْنا بني إسرائيل في البحر كما قال[٥]:

٢٦٢٧ـ .... كما جَوَّز السَّكِّيَّ في الباب فَيْتَقُ

يعني أن فَعَّـل بمعنىٰ فاعَـلَ وأَفْعَل، وليس التضعيفُ للتعـديـة، إذ لو كان كذلك لتعدَّى بنفسه كما في البيت المشار إليه دون الباء.

وقرأ الحسن[٦] «فاتَّبَعَهُمْ» بالتشديد، وقد تقدم الفرق.

قوله: «بَغْياً وعَدْواً» يجوز أن يكونا مفعولين مِنْ أجلهما أي: لأجلِ البَغْي والعَدْوِ، وشروطُ النصب متوفرةٌ، ويجوزُ أن يكونا مصدرين في موضع الحال أي: باغين متعدِّين. وقرأ[٧] الحسن «وعُـدُوّاً» بضـم العين والدال المشددة، وقد تقـدَّم ذلك في سورة الأنعام[٨].

---

(١) انظر إعرابه للآية ١٣٨ من سورة الأعراف.
(٢) البحر ١٨٨/٥؛ الإتحاف ٢٥٤.
(٣) الكشاف ٢٥١/٢.
(٤) تقدم برقم ١٣٧١.
(٥) صدره:

ولا بُـدَّ مِـنْ جـارٍ يجيـزُ سبيلَهـا

وهو للأعشىٰ في ديوانه ٢٢٣؛ واللسان فتق. والسكي: المسمار، الفيتق: النجَّار.
(٦) البحر ١٨٨/٥؛ الإتحاف ٢٥٤.
(٧) البحر ١٨٨/٥؛ القرطبي ٣٧٧/٨. (٨) الآية ١٠٨.

قوله: «حتى إذا» غايةٌ لاتِّباعه.

قوله: «آمنْتُ أنه» قرأ[1] الأخَوان بكسرإنَّ وفيها أوجه، أحدها: أنها استئنافُ إخبار، فلذلك كُسِرت لوقوعِها ابتداءَ كلام. والثاني: أنه على إضمار القول أي: فقال إنه، ويكون هذا القولُ مفسراً لقوله آمنت. والثالث: أن تكون هذه الجملةُ بدلاً من قوله: «آمنت»، وإبدالُ الجملةِ الاسمية من الفعلية جائزٌ لأنها في معناها، وحينئذ تكون مكسورةً لأنها محكيَّة بـ«قال» هذا الظاهر. والرابع: أن «آمنتُ» ضُمِّن معنى القول لأنه قولٌ. وقال الزمخشري[2]: «كَرَّر المخذولُ[3] المعنىٰ الواحدَ ثلاثَ مرات في ثلاث عبارات حِرْصاً على القبول» يعني أنه قال: «آمنتُ»، فهذه مرة، وقال: «إنه لا إله إلا الذي آمنَتْ به بنو إسرائيل» فهذه ثانيةٌ، وقال: «وأنا من المُسْلمين» فهذه ثالثةٌ، والمعنى واحد» وهذا جنوحٌ منه إلى الاستئنافِ في «إنه».

وقرأ الباقون بفتحِها وفيها أوجهٌ أيضاً، أحدُها: أنها في محلِّ نصب على المفعولِ به أي: آمَنْتُ توحيدَ، لأنه بمعنىٰ صدَّقْتُ. الثاني: أنها في موضع نصبٍ بعد إسقاط الجارِّ أي: لأنه. الثالث: أنها في محل جر بذلك الجارِّ، وقد عَرَفْتَ ما فيه من الخلاف.

آ. (٩٢) **قوله تعالى: ﴿ الآنَ﴾**: منصوبٌ بمحذوفٍ أي: آمنْتَ الآن، أو / أتؤمن الآن. وقوله: «وقد عَصَيْتَ» جملةٌ حالية، وقد تقدَّم نظيرُ ذلك قريباً. [٤٧٨/أ]

قوله: «ببدنِك» فيه وجهان، أحدهُما: أنها باءُ المصاحبةِ بمعنى مصاحباً لبدنك وهي الدِّرْع، وفي التفسير: لم يُصَدِّقوا بغرقه، وكانت له دِرْعٌ تُعْرَفُ

---

(١) الأخوان حمزة والكسائي، انظر: السبعة ٣٣٠؛ التيسير ١٢٣؛ البحر ١٨٨/٥؛ الحجة لأبي زرعة ٣٣٦.

(٢) الكشاف ٢٥١/٢.

(٣) أي فرعون.

فأُلقي بنَجْوة(1) من الأرض وعليه دِرْعُه ليعرفوه، والعربُ تطلِقُ البدنَ على الدرع، قال عمرو بن معد يكرب(2):

٢٦٢٨ـ أعـاذِلُ شِكَّتي بـدني وسيفي ‏ ‏ ‏ ‏ وكـلُّ مُقَلَّصٍ سَلِسِ القِيـادِ

وقال آخر(3):

٢٦٢٩ـ تـرىٰ الأبْدانَ فيهـا مُسْبَغَـاتٍ ‏ ‏ ‏ ‏ على الأبطالِ واليَلَبَ الحصينا

وقيل: ببدنك أي عُرْيانَ لا شيءَ عليه، وقيل: بدناً بلا روح.

والثاني: أن تكونَ سببيةً على سبيل المجاز؛ لأنَّ بدنه سببٌ في تنجيته، وذلك على قراءةِ ابن مسعود(4) وابن السَّمَيْفَع «بندائك» من النداء وهو الدعاء أي: بما نادَىٰ به في قومه من كفرانه في قوله: «ونادَىٰ فرعون في قومِه»(5) «فحشر فنادى، فقال: أنا ربُّكم الأعلى»(6) «يا أيُّها الملأُ ما عَلِمْتُ لكم مِنْ إلٰهٍ غيري»(7).

وقرأ(8) يعقوب «نُنْجِيْك» مخففاً مِنْ أنجاه. وقرأ أبو حنيفة(9) «بأبدانك» جمعاً: إمَّا على إرادة الأدْراع لأنه كان يلبس كثيراً منها خوفاً على نفسِه، أو جعل

---

(1) النجوة: المرتفع من الأرض.

(2) الكشاف ٢/٢٥٢؛ البحر ٥/١٨٩. الشكة: ما يلبس من السلاح، والمقلص: الفرس طويل القوائم منضم البطن.

(3) البيت لكعب بن مالك وهو في القرطبي ٨/٣٨٠؛ والبحر ٥/١٨٩؛ واليلب: ج يَلَبة وهي الدروع اليمانية.

(4) القرطبي ٨/٣٧٩؛ البحر ٥/١٨٩.

(5) الآية ٥١ من سورة الزخرف.

(6) الآية ٢٣ ـ ٢٤ من سورة النازعات.

(7) الآية ٣٨ من سورة القصص.

(8) النشر ٢/٢٥٩؛ البحر ٥/١٨٩؛ الإتحاف ٢٥٤.

(9) البحر ٥/١٨٩؛ الكشاف ٢/٢٥٢.

كلَّ جزء مِنْ بدنه بدناً كقوله: «شابت مَفارِقُه» قال[1]:

٢٦٣٠ـ . . . . شابَ المَفارِقُ واكتَسَيْنَ قَتِيرا

وقرأ[2] ابن مسعود وابن السَّمَيْفَع ويزيد البربـري[3] «نُنَحِّيْكَ» بـالحاء المهملةِ من التَّنْحِيَة أي: نُلْقيك بناحيةٍ فيما يلي البحر، وفي التفسير: أنَّه رماه إلى ساحل البحر كالثور. وهل ننجِّيك من النجاة بمعنى نُبْعدك ممَّا وقع فيه قومُك مِنْ قعر البحر وهو تهكُّم بهم، أو مِنْ ألقاه على نَجْوة أي: رَبْوة مرتفعة، أو مِن النجاة وهو التَّرْكُ أو من النجاء وهو العلامة[4]، وكلُّ هذه معانٍ لائقة بالقصة. والظاهر أن قوله: «فاليوم نُنَجِّيك» خبرٌ محض. وزعم بعضهم أنه على نية همزةِ الاستفهام وفيه بُعْدٌ لحَذْفِها من غيرِ دليل، ولأنَّ التعليلَ بقوله «لتكونَ» لا يناسب الاستفهام.

و «لتكون» متعلِّقٌ بـ «نُنَجِّيك» و «آية» أي: علامة، و «لِمَنْ خلفك» في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ «آية» لأنه في الأصلِ صفةٌ لها.

آ. (٩٣) **وقوله تعالى: ﴿مُبَوَّأَ صِدْقٍ﴾**: يجوز أن يكونَ منصوباً على المصدر تقديرُه: بَوَّأناهم مُبَوَّأ صِدْقٍ، وأن يكونَ مكاناً أي: مكان تبوُّء صدق. وقرىء[5] «لِمَنْ خَلَفَك» بفتح اللام جعله فعلاً ماضياً، والمعنى: لِمَنْ خَلَفَك

---

(١) البيت لجرير وصدره:

قـال العـواذِلُ مـا لجهلِكَ بعـدمـا

وهو في ديوانه ٢٧٩؛ والكتاب ٢/١٣٨. والمفرق بفتح الراء وكسرها وسط الرأس وهو الذي يُفْرَق فيه الشعر، قال في اللسان «فرق»: «وقولهم للمفرِق مفارق كأنهم جعلوا كل موضع منه مَفْرِقاً فجمعوه على ذلك» والقتير: أول ما يظهر من الشيب.

(٢) الكشاف ٢/٢٥٢؛ البحر ٥/١٨٩.

(٣) لم أهتد إلى ترجمته.

(٤) لم أقف في معاجم اللغة على النجاء بمعنى العلامة.

(٥) ذكرها البحر ٥/١٨٩، من دون نسبة.

من الجبابرة ليتَّعِظوا بذلك. وقرىء[1] «لِمَنْ خَلَقَك» بالقاف فعلاً ماضياً وهو الله تعالى أي: ليجعلك الله آيةً في عباده. ويجوز أن ينتصب «مُبَوَّأ» على أنه مفعولٌ ثانٍ كقولِه تعالىٰ: «لنُبَوِّئَنَّهم من الجنة غُرَفاً» أي: لنُنْزِلَنَّهُمْ.

آ. (٩٤) **قوله تعالى: ﴿فإنْ كنتَ﴾**: في «إنْ» هذه وجهان، الظاهر منهما: أنها شرطيةٌ، ثم استشكلوا على ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكنْ في شك قط. قال الزمخشري[2]: «فإن قلت كيف قال لرسوله: «فإن كنتَ في شك» مع قوله للكفرة: «وإنهم لفي شكٍّ منه مُريب»[3]؟ قلت: فرقٌ عظيم بين إثباته الشكَّ لهم على سبيل التوكيد والتحقيق، وبين قوله: «فإن كنت» بمعنىٰ الفَرَض والتمثيل». وقال الشيخ[4]: «وإذا كانت شرطيةً فقالوا: إنها تدخُل على الممكنِ وجودُه أو المحقَّقِ وجودُه المبهمِ زمنُ وقوعِه كقوله تعالى: «أفإن مِتَّ فهم الخالدون»[5]. قال: «والذي أقولُه إنَّ «إنْ» الشرطيةَ تقتضي تعليق شيءٍ على شيء، ولا تستلزمُ تحتُّمَ وقوعِه ولا إمكانَه، بل قد يكون ذلك في المستحيل عقلاً كقولِه تعالىٰ: «إن كان للرحمنِ ولدٌ فأنا أول العابدين»[6]، ومستحيلٌ أن يكونَ له ولدٌ فكذلك [هذا][7]، مستحيلٌ أن يكون في شك، وفي المستحيل عادةً كقوله تعالىٰ: «فإن استطعْتَ أن تبتغي نَفَقاً في الأرض»[8] لكنَّ وقوعَها في تعليق المستحيل قليلٌ». ثم قال: «ولمَّا خَفِي هذا

---

(١) نسبها القرطبي ٣٨١/٨، إلى علي بن أبي طالب. وانظر: البحر ١٨٩/٥.
(٢) الكشاف ٢٥٢/٢.
(٣) الآية ١١٠ من سورة هود.
(٤) البحر ١٩١/٥.
(٥) الآية ٣٤ من سورة الأنبياء.
(٦) الآية ٨١ من سورة الزخرف.
(٧) زيادة من البحر.
(٨) الآية ٣٥ من سورة الأنعام.

الوجه على أكثر الناس اختلفوا في تخريج هذه الآية، فقال ابن عطية[1]: «الصواب أنها مخاطبةٌ، والمرادُ مَنْ سواه مِنْ أمته ممَّن يمكن أن يَشُكَّ أو يعارِض». وقيل: كنى بالشك عن الضيق. وقيل: كَنَىٰ به عن العجب، ووجه المجازِ فيه أن كلاً منهما فيه تَرَدُّد، وقال الكسائي: إنْ كنت في شك أنَّ هذا عادتُهم مع الأنبياء فَسَلْهُمْ كيف كان صبر موسى عليه السلام؟

الوجه الثاني مِنْ وجهي «إنْ» أنها نافية. قال الزمخشري[2]: «أي: فما كنت في شك فاسأل، يعني لا نأمرك بالسؤال لكونك شاكَّاً ولكن لتزداد يقيناً كما ازدادَ إبراهيم عليه السلام بمعاينة إحياء الموتىٰ. وهذا القولُ سبقه إليه الحسنُ البصري والحسين بن الفضل وكأنه فرارٌ من الإشكال المتقدِّم في جَعْلها شرطيةً، وقد تقدَّم جوابُه مِنْ وجوهٍ.

وقرأ[3] يحيى وإبراهيم: «يَقْرؤون الكتب» بالجمع، وهي مبينة أن المرادَ بالكتاب الجنسُ لا كتابٌ واحد.

آ. (٩٨) **قوله تعالى: ﴿فلولا﴾**: «لولا» هنا تحضيضية وفيها معنى التوبيخ، كقول الفرزدق[4]:

٢٦٣١ـ تَعُدُّون عقر النيبِ أفضلَ مَجْدِكُمْ   بني ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المقنَّعا

وفي مصحف[5] أُبَـي وعبدالله ـ وقرأ كذلك ـ «فهلاَّ» وهي نصٌّ في التحضيض. و «كانت» هنا تامة، و «آمَنَتْ» صفة لقرية، و «فَنَفَعَها» نسقٌ على الصفة.

---

(١) المحرر ٩/٩١.
(٢) الكشاف ٢/٢٥٣.
(٣) الكشاف ٢/٢٥٣؛ البحر ٥/١٩١.
(٤) تقدم برقم ٧٠٢.
(٥) القرطبي ٨/٣٨٣؛ الكشاف ٢/٢٥٤؛ البحر ٥/١٩٢.

قوله: «إلا قومَ» فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناء منقطعٌ وإليه ذهبَ سيبويه[1] والكسائي والأخفش[2] / والفراء[3]، ولذلك أدخله سيبويه في باب [٤٧٨/ب] ما لا يكون فيه إلا النصبُ لانقطاعِه، وإنما كان منقطعاً؛ لأن ما بعد «إلا» لا يندرجُ تحت لفظ «قرية». والثاني: أنه متصل. قال الزمخشري[4]: «استثناءٌ من القرى لأن المرادَ أهاليها[5]، ويجوز أن يكونَ متصلاً، والجملةُ في معنى النفي كأنه قيل: ما آمنت قريةٌ من القرى الهالكة إلا قوم يونس».

وقال ابن عطية[6]: «هو بحسب اللفظ استثناءٌ منقطع، وكذلك رسمه النحويون، وهو بحسبِ المعنى متصلٌ لأن تقديره: ما آمَنَ أهل قريةٍ إلا قومَ يونس». قلت: وتقديرُ هذا المضافِ هو الذي صَحَّح كونَه استثناء متصلاً، وكذلك قال أبو البقاء[7] ومكي[8] وابن عطية وغيرهُم. وأمَّا الزمخشري فإن ظاهرَ عبارتِه أنَّ المصحِّحَ لكونه متصلاً كونُ الكلام في معنىٰ النفي، وليس كذلك بل المسوِّغ كونُ القرىٰ يراد بها أهاليها من بابِ إطلاق المحلِّ على الحالِّ، وهو أحد الأوجهِ المذكورة في قوله: «اسأل القرية»[9].

وقرأت[10] فرقة: «إلا قومُ» بالرفع. قال الزمخشري[11] «وقُرِىء بالرفعِ

---

(١) الكتاب ١/٣٦٦.
(٢) لم يشر إلى ذلك في «معاني القرآن».
(٣) معاني القرآن ١/٤٧٩.
(٤) الكشاف ٢/٢٥٤.
(٥) وقال بعد «أهاليها»: «وهو استثناء منقطع بمعنى ولكن».
(٦) المحرر ٩/٩٤.
(٧) الإملاء ٢/٣٣، وقد نقل الوجهين.
(٨) المشكل ١/٣٩٢، وقد نقل الوجهين.
(٩) الآية ٨٢ من سورة يوسف.
(١٠) ذكرها في البحر ٥/١٩٢؛ والكشاف ٢/٢٥٤، من دون نسبة.
(١١) الكشاف ٢/٢٥٤.

علىٰ البدل، رُوي[1] ذلك عن الجرميّ والكسائي. وقال المهدوي: «والرفعُ علىٰ البدل من «قرية». فظاهر هاتين العبارتين أنها قراءةٌ منقولةٌ، وظاهرُ قول مكي وأبي البقاء أنها ليسَتْ قراءة، وإنما ذلك من الجائز، وجعلا الرفعَ على وجهٍ آخرَ غيرِ البدل وهو كونُ «إلا» بمعنى: «غير» في وقوعها صفةً. قال مكي[2]: «ويجوزُ الرفعُ على أن تُجْعل «إلا» بمعنى «غير» صفةً للأهل المحذوفين في المعنى ثم يُعْرَبَ ما بعد «إلا» بإعراب «غير» لو ظهَرَتْ في موضع «إلا». وقال أبو البقاء[3]: ـ وأظنه أخذه منه ـ «ولو كان قد قُرِىء بالرفع لكانت «إلا» فيه بمنزلة «غير» فتكون صفة». وقد تقدم أن في نون يونس[4] ثلاث قراءات قُرِىء بها.

آ. (٩٩) قوله تعالى: ﴿أفأنت تُكْرِه﴾: يجوز في «أنت» وجهان أحدهما: أن يرتفعَ بفعلٍ مقدرٍ مفسَّرٍ بالظاهر بعده وهو الأرجح؛ لأن الاسمَ قد ولي أداةً هي بالفعل أولى. والثاني: أنه مبتدأ والجملة بعده خبرُه، وقد عُرِف ما في ذلك من كون الهمزة مقدمةً علىٰ العاطف أو ثَمَّ جملةٌ محذوفة كما هو رأي الزمخشري[5]. وفائدة[6] إيلاءِ الاسمِ للاستفهام إعلامٌ بأن الإكراه ممكنٌ مقدورٌ عليه، وإنما الشأنُ في المُكْرِه مَنْ هو؟ وما هو إلا هو وحده لا يشاركه فيه غيرُه. و «حتى» غايةٌ للإكراه.

آ. (١٠٠) وقوله تعالى: ﴿وما كان لنفسٍ أن تؤمِنَ﴾: كقوله: «أن

---

(١) قوله: «روي» غير واضح في الأصل.

(٢) المشكل ٣٩٢/١.

(٣) الإملاء ٣٣/٢.

(٤) انظر: إعرابه للآية ١٦٣ من سورة النساء. والآية ٨٦ من سورة الأنعام. وانظر: البحر ١٩٢/٥.

(٥) لم يشر الزمخشري في هذا الموضع إلى مذهبه.

(٦) انظر: الكشاف ٢٥٤/٢.

تموتَ» وقد تقدَّم ذلك في آل عمران[1].

قوله: «ويجعل» قرأ أبو بكر عن عاصم[2] بنون العظمة. والباقون بياء الغيبة وهو الله تعالى. وقرأ الأعمش[3] فصرَّح به «ويجعل اللَّـهُ الرِّجْزَ» بالزاي دون السين، وقد تقدَّم هل هما بمعنى أو بينهما فرقٌ[4]؟

آ. (١٠١) **قوله تعالى: ﴿ماذا في السمواتِ﴾**: يجوز أن يكون «ماذا» كله استفهاماً مبتدأ، و«في السموات» خبرُه أي: أيُّ شيءٍ في السموات؟ ويجوزُ أن تكونَ «ما» مبتدأً و«ذا» بمعنى الذي، و«في السموات» صلتُه وهو خبرُ المبتدأ، وعلى التقديرين فالمبتدأُ وخبرُه في محلٍّ نصبٍ بإسقاط الخافضِ؛ لأن الفعلَ قبله مُعَلَّقٌ بالاستفهام، ويجوزُ على ضَعْفٍ أن يكونَ «ماذا» كله موصولاً بمعنى الذي وهو في محل نصب بـ «انظروا». ووجهُ ضعفِه أنه لا يخلو: إمَّا أن يكونَ النظر بمعنى البصر فيُعدَّىٰ بـ «إلى»، وإمَّا أن يكونَ قلبيَّاً فيعدَّى بـ «في» وقد تقدَّم الكلام في «ماذا».

قوله: «وما تُغْني»، يجوز في «ما» أن تكون استفهامية، وهي واقعةٌ موقعَ المصدر أي: أيَّ غَناءٍ تُغْني الآيات؟ ويجوز أن تكونَ نافيةً، وهذا هو الظاهر. وقال ابن عطية[5]: ويحتمل أن تكونَ «ما» في قوله: «وما تغني» مفعولةً بقوله: «انظروا»، معطوفةً على قوله: «ماذا» أي: تأمَّلوا قَدْر غَناء الآيات والنُّذُر عن الكفار». قال الشيخ[6]: «وفيه ضعفٌ، وفي قوله: «معطوفة على «ماذا» تجوُّزٌ، يعني أن الجملةَ الاستفهامية التي هي «ماذا في السموات» في موضع

---

(١) الآية ١٤ من سورة آل عمران.
(٢) السبعة ٣٣٠؛ التيسير ١٢٣؛ الإتحاف ٢٥٤؛ البحر ١٩٣/٥.
(٣) البحر ١٩٣/٥؛ الكشاف ٢٥٥/٢.
(٤) انظر: إعرابه للآية ١٢٥ من سورة الأنعام؛ الآية ١٣٤ من سورة الأعراف.
(٥) المحرر ٩٧/٩.
(٦) البحر ١٩٤/٥.

المفعول، إلا(١) أن «ماذا» وحده منصوب بـ «انظروا» فتكون «ماذا» موصولةً، و «انظروا» بصرية لما تقدم» يعني لِما تقدم مِنْ أنه لو كانت بصرية لتعدَّتْ بـ «إلى».

و «النُّذُر» يجوز أن يكونَ جمعَ نذير، المراد به المصدر فيكونَ التقدير: وما تُغْني الآيات والإنذارات، وأن يكونَ جمعَ «نذير» مراداً به اسمَ الفاعل بمعنى مُنْذِر فيكون التقدير: والمنذرون وهم الرسل.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿ثم نُنَجِّي﴾: قال الزمخشري(٢): «هو معطوفٌ على كلامٍ محذوف يدلُّ عليه «إلا مثلَ أيامِ الذين خَلَوا من قبلهم» كأنه قيل: نُهْلك الأمم ثم ننجِّي رسلَنا، معطوفٌ على حكايةِ الأحوال الماضية.

قوله: «كذلك» في هذه الكاف وجهان، أظهرهُما: أنه في محلِّ نصب تقديرُه: مثلَ ذلك الإنجاء الذي نَجَّينا الرسلَ ومؤمنيهم ننجي مَنْ آمن بك يا محمد. والثاني: أنها في / محل رفع على خبر ابتداء مضمر، وقدَّره ابن عطية(٣) وأبو البقاء(٤) بقولك: الأمر كذلك. [٤٧٩/أ]

قوله: «حقاً» فيه أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً بفعل مقدر أي: حَقَّ ذلك حقاً. والثاني: أن يكون بدلاً من المحذوف النائب عنه الكافُ تقديره: إنجاءً مثل ذلك حقاً. والثالث: أن يكونَ «كذلك» و «حقاً» منصوبين بـ «نُنْجِ»(٥) الذي بعدهما. والرابع: أن يكونَ «كذلك» منصوباً بـ «نُنَجِّي»

---

(١) عبارة البحر: «لأنَّ ماذا».
(٢) الكشاف ٢٥٥/٢.
(٣) المحرر ٩٨/٩، ولم يزد في تقديره على قوله: «يصح أن تكون في موضع رفع».
(٤) الإملاء ٣٤/٢.
(٥) التزمنا هنا بالرسم العثماني.

الأولى، و«حقاً» بـ«نُنْج» الثانية. وقال الزمخشري[1]: «مثلَ ذلك الإنجاء ننجي المؤمنين منكم ونهلك المشركين، و«حَقّاً علينا» اعتراض، يعني حَقَّ ذلك علينا حقاً».

وقرأ الكسائي[2] وحفص «نُنْجي المؤمنين» مخففاً مِنْ أَنْجىٰ يقال: أَنْجىٰ ونجَّىٰ كأَبْدَلَ وبَدَّل، وجمهورُ القراء لم ينقلوا الخلافَ إلا في هذا دون قوله: «فاليومَ نُنَجِّيك ببدنك»[3] ودونَ قوله: «ثم ننجِّي رُسَلَنا». وقد نقل أبو علي[4] الأهوازي الخلافَ فيهما أيضاً، ورُسِم في المصاحف «نُنْجِ» بجيمٍ دون ياء.

آ. (١٠٤) **قوله تعالى: ﴿فلا أعبد﴾**: جواب الشرط، والفعل خبر ابتداء مضمر تقديره: فأنا لا أعبد، ولو وقع المضارعُ منفياً بـ«لا» دون فاء لَجُزِمَ، ولكنه مع الفاءِ يُرْفَع على ما ذكرت لك، وكذا لو لم يُنْفَ بـ«لا» كقوله تعالىٰ: «ومَنْ عاد فينتقمُ الله منه»[5]. أي: فهو ينتقم.

قوله: «وأُمِرْتُ أن أكونَ»، قال الزمخشري[6]: «أصله بأن أكـونَ، فحُذِفَ الجارُّ، وهذا الحذفُ يحتمل أن يكونَ مِنَ الحذف المطَّرد الذي هو حَذْفُ الحروفِ الجارَّةِ مع أَنْ [وأَنَّ][7]، وأن يكونَ مِن الحذفِ غيرِ المطرد وهو قوله[8]:

٢٦٣٢ـ أَمَرْتُكَ الخيرَ ....

(١) الكشاف ٢/٢٥٥.
(٢) السبعة ٣٣٠؛ الحجة لأبي زرعة ٣٣٧؛ التيسير ١٢٣؛ البحر ٥/١٩٥.
(٣) الآية ٩٢ من سورة يونس.
(٤) الحسن بن علي، ثقة، مقرىء دمشق، قرأ على العنبري، توفي سنة ٤٤٦. انظر: طبقات القراء ١/٢٢٠.
(٥) الآية ٩٥ من سورة المائدة.
(٦) الكشاف ٢/٢٥٥.
(٧) زيادة من الكشاف.
(٨) تقدم برقم ٢٢١.

«فاصدَعْ بما تؤمَرْ»[1]. قلت: يعني بغيرِ المطَّرد أنَّ حذفَ حرف الجر مسموعٌ في أفعالٍ لا يجوز القياسُ عليها وهي: أمر واستغفر، وقد ذكرتُها فيما تقدَّم، وأشار بقوله: «أمرتك» إلى البيت المشهور:

أَمَرْتُك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرت به ....

وقد قاس ذلك بعضُ النحويين، ولكن يُشترط أن يتعيَّن ذلك الحرف ويتعيَّن موضعُه أيضاً، وهو رأي علي بن سليمـان[2] فيُجيز «بـريتُ القلمَ السكين» بخلاف «صَكَكْت الحجرَ بالخشبة».

آ. (١٠٥) **قوله تعالى: ﴿وأَنْ أَقِمْ﴾**: يجوزُ أن يكونَ على إضمار فعل أي: وأُوحي إليَّ أَنْ أقم. ثم لك في «أنْ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ تفسيريةً لتلك الجملةِ المقدرة، كذا قاله الشيخ[3] وفيه نظرٌ، إذا المفسَّرُ لا يجوز حَذْفُه، وقد رَدَّ هو بذلك في موضعٍ غير هذا. والثاني: أن تكونَ المصدرية فتكون هي وما في حَيِّزها في محل رفع بذلك الفعل المقدر. ويحتمل أن تكون «أن» مصدريةً فقط، وهي على هذا معمولةٌ لقوله: «أمِرْتُ» مراعى فيها معنى الكلام، لأنَّ قوله: «أن أكون» كونٌ من أكوان المؤمنين، ووصْلُ «أَنْ» بصيغة الأمرِ جائزٌ، وقد تقدم تحرير ذلك.

وقال الزمخشري[4]: «فإن قلت: عَطْفُ قوله: «وأَنْ أقم» على «أن أكونَ» فيه إشكالٌ؛ لأن «أنْ» لا تخلو: إمَّا أَنْ تكونَ التي للعبارة، أوالتي تكونُ مع الفعل في تأويل المصدر، فلا يَصِحُّ أن تكونَ التي للعبارة وإن كان الأمر ممَّا يتضمَّن معنى القول؛ لأن عطفَها على الموصولة يأبى ذلك، والقولُ بكونِها موصولةً مثلَ الأولى لا يساعدُ عليه لفظُ الأمر وهو «أَقِمْ»؛ لأنَّ الصلة

---

(١) الآية ٩٤ من سورة الحجر.
(٢) وهو الأخفش الصغير وتقدَّمت ترجمته.
(٣) البحر ١٩٦/٥.
(٤) الكشاف ٢٥٥/٢.

حقُّها أن تكونَ جملةً تحتمل الصدق والكذب. قلت: قد سَوَّغ سيبويه[1] أن توصلَ «أنْ» بالأمر والنهي، وشَبَّهَ ذلك بقـولهم: «أنت الذي تفعـل» على الخطابِ لأن الغرضَ وَصْلُها بما تكونُ معه في تأويل المصدر، والأمرُ والنهيُ دالَّان على المصدر دلالةَ غيرهما من الأفعال». قلت: قد قدَّمْتُ الإِشكال في ذلك وهو أنه إذا قُدِّرَتْ بالمصدرِ فاتت الدلالةُ على الأمر والنهي.

ورجَّح الشيخُ كونَها مصدريةً على إضمار فعل[2] كما تقدم تقريره قال: «ليزولَ قَلَقُ العطفِ لوجود الكاف، إذ لو كان «وأنْ أَقِمْ» عطفاً على «أن أكون» لكان التركيب «وجهي» بياء المتكلم، ومراعاةُ المعنىٰ فيه ضَعْفٌ، وإضمارُ الفعل أكثر».

قوله: «حَنيفاً» يجوز أن يكونَ حالاً من «الذين»، وأن يكون حالاً من فاعل «أَقِمْ» أو مفعوله.

آ. (١٠٦) **قوله تعالى: ﴿ولا تَدْعُ﴾**: يجوز أن تكونَ هذه الجملةُ استئنافيةً، ويجوز أن تكونَ عطفاً على جملة الأمر وهي: «أَقِمْ» / فتكونَ [٤٧٩/ب] داخلةً في صلة «أنْ» بوجهيها، أعني كونَها تفسيريةً أو مصدريةً وقد تقدَّم تحريره. وقوله: «ما لا يَنْفعك» يجوز أن تكون نكرةً موصوفةً، وأن تكونَ موصولةً.

قوله: «فإنك» هو جواب الشرط و«إذن» حرفُ جوابٍ توسَّطت بين الاسمِ والخبر، ورُتْبَتُها التأخيرُ عن الخبر، وإنما وُسِّطَتْ رَعْياً للفواصل. وقال الزمخشري[3]: «إذن» جواب الشرط وجوابٌ لسؤال مقدر، كأن سائلاً سأل عن تَبِعة عبادة الأوثان». وفي جَعْله «إذن» جزاءً للشرط نظرٌ، إذ جوابُ الشرط محصورٌ في أشياءَ ليس هذا منها.

---

(١) الكتاب ١/٤٧٩. وقوله «قلت» الكلام للزمشخري.
(٢) عبارته في البحر لا تفيد ذلك «وإضمار الفعل أولى ليزول...» البحر ٥/١٩٦.
(٣) الكشاف ٢/٢٥٦.

آ. (١٠٧) **قوله تعالى: ﴿وإن يَمْسَسْك﴾**: قد تقدَّم ما في ذلك من صناعة البديع في سورة الأنعام[١]. وقال هنا في جواب الشرط الأول بنفي عام وإيجاب[٢]، وفي جواب الثاني[٣] بنفي عام دونَ إيجاب، لأنَّ ما أراده لا يَرُدُّه رادٌّ، لا هو ولا غيره؛ لأن إرادتَه قديمةٌ لا تتغيَّر، فلذلك لم يَجِيْء التركيب فلا رادَّ له إلا هو، هذه عبارةُ الشيخ[٤]، وفيها نظرٌ، وكأنه يقول بخلاف الكشف فإنه هو الفاعل لذلك وحدَه دون غيره بخلافِ إرادته تعالىٰ، فإنها لا يُتَصَوَّر فيها الوقوعُ على خلافها، وهي مسألةٌ خلافية بين أهل السنة والاعتزال. قال الزمخشري[٥]: «فإن قلت: لِمَ ذُكِر المَسُّ في أحدهما والإرادةُ في الثاني؟ قلت: كأنه أراد أن يذكر الأمرين جميعاً: الإرادة والإصابة في كلِّ واحد من الضُّر والخير، وأنه لا رادَّ لِما يريده منهما، ولا مُزيلَ لما يُصيب به منهما، فأوجزَ الكلام بأنْ ذكرَ المَسَّ وهو الإصابةُ في أحدهما والإرادة في الآخر ليدلَّ بما ذَكَرَ على ما تَرَك، على أنه قد ذَكَر الإصابة في الخير في قوله: ﴿يُصيب به مَنْ يشاء﴾».

آ. (١٠٨) **وقوله تعالى: ﴿مِنْ ربكم﴾**: يجوز أن يتعلَّقَ بـ «جاءكم» و «مِنْ» لابتداء الغاية مجازاً، ويجوز أن يكونَ حالاً من «الحق».

قوله: «فَمَن اهْتدى» «ومَنْ ضَلَّ» يجوز أن تكون «مَنْ» شرطاً، فالفاءُ واجبةُ الدخول، وأن تكونَ موصولةً فالفاءُ جائزتُه.

قوله: «وما أنا»، يجوزُ أن تكون الحجازية أو التميميةً؛ لخفاء النصب في الخبر. وباقيها واضح.

* * *

---

(١) الآية ١٧.
(٢) فقال: «فلا كاشف له إلا هو».
(٣) فقال: «فلا رادّ لفضله».
(٤) البحر ١٩٦/٥.
(٥) الكشاف ٢٥٦/٢.

[٤٧٩/ب]

/ سورة هود

يجوز في «هود» مراداً به السورة الصرفُ وتَرْكُه، وذلك باعتبارين: وهما أنَّك إن عَنَيْتَ أنه اسمٌ للسورة تعيَّن مَنْعُه من الصرف، وهذا رأيُ الخليل وسيبويه[1]، وكذلك نوح ولوط إذا جعلتهما اسمين للسورتين المذكورَيْن هما فيهما، فتقول: قَرأْتُ هودَ ونوحَ، وتبرَّكْتُ بهودَ ونوحَ ولوط. فإن قلت قد نصُّوا على أن المؤنثَ الثلاثيَّ الساكنَ الوسطِ نحو: هند ودعد، والأعجميَّ الثلاثيَّ الساكنَ الوسطِ نحو: هند ودعد، والأعجميَّ الثلاثيَّ الساكنَ الوسطِ نحو: نوح ولوط [حكمُه][2] الصرفُ وتَرْكُه، مع أن الصحيحَ وجوبُ صرفِ نوح. فالجواب أن شَرْطَ ذلك أن لا يكونَ المؤنثُ منقولاً مِنْ مذكرٍ إلى مؤنث، فلو سَمَّيْتَ امرأةً بـ«زيد» تحتَّم مَنْعُه، وشرطُ الأعجميِّ أن لا يكونَ مؤنثاً، فلو كان مؤنثاً تحتَّم مَنْعُه نحو: ماه وجَوْر، وهود ونوح من هذا القبيلِ فإنَّ «هود» في الأصل لمذكر وكذلك نوح، ثم سُمِّي بهما السورةُ وهي مؤنثةٌ، وإن كان تأنيثُها مجازياً، وإن اعتبرْتَ أنها على حَذْف مضاف وَجَبَ صَرْفُه، فتقول: «قرأتُ هوداً ونوحاً» يعني سورة هود وسورة

---

(١) الكتاب: ٣٠/٢، وقال: «لم تصرفها لأنها تصير بمنزلة امرأة سميتها بعمرو، والسور بمنزلة النساء والأرضين».

(٢) سقط سهواً من الأصل ونقلناه من ش.

نوح. وقد جَوَّزَ الصرفَ بالاعتبار الأول عيسىٰ بن عمـر، ورأيُه ضعيف، ولا خفاءَ أنك إذا قَصَدْتَ بـ «هود» و «نوح» النبـيَّ نفسه صَرَفْتَ فقط عند الجمهور في الأعجمي، وأما «هود» فإنه عربـيٌّ فيتحتَّم صَرْفُه.

وقد عقد النحويون لاسماءِ السُّور والألفاظ والأحياء والقبائلِ والأماكنِ باباً في مَنْع الصرفِ وعدمِه، حاصلُه: أنك إنْ عَنَيْتَ قبيلةً أو أمًّا أو بقعةً أو سورة أو كلمة مَنَعْتَ وإن عَنَيْتَ حَيًّا أو أباً أو مكاناً أو غيرَ سورةٍ أو لفظاً صَرَفْتَ بتفصيلٍ كثيرٍ وأمثلةٍ طويلة حَقَّقْتُها في «شرح التسهيل».

آ. (١) **قوله تعالى: ﴿كتابٌ﴾**: يجوز أن يكون خبراً لـ «ألر» أَخْبر عن هذه الأحرفِ بأنها كتابٌ موصوفٌ بـ كيتَ وكيتَ / وأن يكون خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ [٤٨٠/أ] تقديرُه: ذلـك كتابٌ، يـدلُّ على ذلك ظهـوره في قولـه تعالىٰ: «ذلـك الكتابُ»[١]، وقد تقدَّم في أولِ هذا التصنيف ما يكفيك في ذلك.

قوله: «أُحْكِمَتْ آياتُه» في محلِّ رفعٍ صفةً لـ «كتاب»، والهمزةُ في «أُحْكِمَتْ» يجوز أن تكونَ للنقل مِنْ «حَكُمَ» بضم الكاف، أي: صار حكيماً بمعنىٰ جُعِلَتْ حكيمة، كقوله تعالىٰ: «تلك آياتُ الكتابِ الحكيم»[٢]. ويجوز أَنْ يكونَ من قولهم: «أَحْكَمْتُ الدابة» إذا وَضَعْتَ عليها الحَكَمَةَ لمَنْعِها من الجِماح كقول جرير[٣]:

٢٦٣٣ـ أبني حَنِيْفَةَ أَحْكِموا سُفَهاءَكمْ ... إني أخافُ عليكمُ أَنْ أَغْضبا

فالمعنى أنها مُنِعَتْ من الفساد. ويجوز أَنْ يكونَ لغير النقل، مِن الإحكام وهو الإتقان كالبناء المُحْكَمِ المُرْصَفِ، والمعنى: أنها نُظِمَتْ نَظْماً رصيناً متقناً.

---

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.
(٢) الآية ٢ من سورة لقمان.
(٣) تقدم برقم ٣٥٠.

قوله: «ثم فُصِّلَتْ» «ثم» على بابها مِن التراخي لأنها أُحكمَتْ ثم فُصِّلَتْ بحسب أسبابِ النزول. وقرأ[1] عكرمة والضحاك والجحدري وزيد ابن علي وابن كثير في روايةٍ «فَصَلَتْ» بفتحتين خفيفةَ العين. قال أبو البقاء[2]: «والمعنىٰ: فَرَقَتْ، كقوله: «فلمَّا فَصَلَ طالوتُ»[3]، أي: فارق». وفَسَّر هنا غيرُه بمعنى فَصَلَتْ بين المُحِقِّ والمُبْطِل وهو أحسنُ. وجعل الزمخشري[4] «ثم» للترتيب في الإخبار لا لترتيب الوقوع في الزمان فقال: «فإن قلت: ما معنىٰ «ثم»؟ قلت: ليس معناها التراخي في الوقت ولكن في الحال، كما تقول: هي مُحْكَمَةٌ أحسنَ الإحكام ثم مُفَصَّلةٌ أحسنَ التفصيل، وفلانٌ كريمُ الأصل ثم كريمُ الفعل» وقُرِىء[5] أيضاً: «أَحْكَمْتُ آياتِه ثم فَصَّلْتُ» بإسناد الفعلين إلى تاء المتكلم ونَصْبِ «آياته» مفعولاً بها، أي: أحكمتُ أنا آياتِه ثم فَصَّلْتُها، حكى هذه القراءةَ الزمخشري[6].

قوله: «مِنْ لَدُن» يجوز أن تكونَ صفةً ثانية لـ«كتاب»، وأن تكون خبراً ثانياً عند مَنْ يرى جوازَ ذلك، ويجوز أن تكون معمولةً لأحد الفعلين المتقدِّمين أعني «أُحْكِمَتْ» أو «فُصِّلَتْ» ويكون ذلك من بابِ التنازع، ويكون من إعمال الثاني، إذ لو أَعْمل الأولَ لأضمر في الثاني، وإليه نحا الزمخشري[7] في [قوله]: «وأن يكون صلةَ «أُحْكِمت» و«فُصِّلَتْ»، أي: من عندِه أحكامُها وتفصيلُها، وفيه طباق حسن لأن المعنىٰ: أحكمها حكيم وفصَّلها، أي: شَرَحها

(١) الشواذ: ٥٩؛ البحر: ٥/٢٠٠؛ القرطبي: ٩/٣.
(٢) الإملاء: ٢/٣٤.
(٣) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.
(٤) الكشاف: ٢/٢٥٨.
(٥) البحر: ٥/٢٠٠؛ الكشاف: ٢/٢٥٨، من دون نسبة.
(٦) الكشاف: ٢/٢٥٨.
(٧) الكشاف: ٢/٢٥٨.

وبيَّنها خبيرٌ بكيفيات الأمور». قال الشيخ[1]: «لا يريد أنَّ «مِنْ لدن» متعلقٌ بالفعلين معاً من حيث صناعةُ الإِعراب بل يريد أن ذلك من بابِ الإِعمال فهي متعلقةٌ بهما من حيث المعنىٰ» وهو معنىٰ قولِ أبـي البقاء[2] أيضاً «ويجوز أن يكونَ مفعولاً، والعاملُ فيه «فُصِّلَتْ».

آ. (٢) قوله تعالى: ﴿أن لا تَعْبُدوا﴾: فيها أوجهٌ، أحدُها: أن تكون مخففةً من الثقيلة، و«لا تَعْبُدوا» جملةُ نهيٍ في محلِّ رفعٍ خبراً لـ «أنْ» المخففةِ، واسمُها على ما تقرَّر ضميرُ الأمرِ والشأنِ محذوفٌ. والثاني: أنها المصدريةُ الناصبة، ووُصِلَتْ هنا بالنهي ويجوزُ أَنْ تكون «لا» نافيةً، والفعلُ بعدها منصوبٌ بـ «أَنْ» نفسها، وعلى هذه التقادير فـ «أَنْ»: إمَّا في محل جر أو نصب أو رفع، فالنصبُ والجرُّ على أنَّ الأصل: لأنْ لا تَعْبدوا، أو بأن لا تعبـدوا، فلمَّا حُـذِفَ الخافضُ جـرىٰ الخلافُ المشهـور، والعـامـل: إمَّا «فُصِّلَتْ» وهو المشهور، وإمَّا «أُحْكِمَتْ» عند الكوفيين، فتكون المسألة من الإِعمال، لأن المعنىٰ: أُحْكِمَتْ لئلا تَعْبدوا أو بأن لا تعبدوا أو فُصِّلَتْ لأنْ لا تعبدوا، أو بأن لا تعبدوا. وقيل: نصب بفعلٍ مقدر تقديره ضَمَّن آيَ الكتابِ أن لا تعبدوا، فـ «أنْ لا تعبدوا» هو المفعولُ الثاني لـ «ضَمَّن» والأولُ قام مقام الفاعل.

والرفعُ فمِنْ أوجه، أحدها: أنها مبتدأٌ، وخبرُها محذوفٌ فقيل: تقديرُه: مِن النظر أن لا تعبدوا إلا اللَّه. وقيل: تقديره: في الكتابِ أن لا تعبدوا إلا اللَّهَ. والثاني: خبرُ مبتدأ محذوف، فقيل: تقديرُه: تفصيلُه أن لا تعبدوا إلا اللَّه. وقيل: تقديرُه: هي أن لا تعبدوا إلا اللَّه. والثالث: أنه مرفوعٌ على البدل من «آياته» قال الشيخ[3]: «وأما مَنْ أعربه أنه بدل من لفظ «آيات» أو مِنْ

---

(١) البحر: ٥/٢٠٠.
(٢) الإملاء: ٢/٣٤.
(٣) البحر: ٥/٢٠١.

موضعها»(١) قلت: يعني أنها في الأصل مفعولٌ بها / فموضعُها نصبٌ وهي [٤٨٠/ب] مسألةُ خلاف: هل يجوز أن يُراعىٰ أصلُ المفعولِ القائمِ مقامَ الفاعلِ فيُتبعَ لفظُه تارة وموضعُه أخرىٰ فيُقال: «ضُرِبَتْ هندٌ العاقلة» بنصب «العاقلة» باعتبار المحلِّ، ورفعِها باعتبار اللفظ، أم لا، مذهبان، المشهورُ مراعاةُ اللفظِ فقط.

والثالث: أن تكونَ تفسيريةً؛ لأن في تفصيلِ الآيات معنى القول، فكأنه قيل: لا تعبدوا إلا اللَّه أو أَمَرَكم، وهذا أظهرُ الأقوال؛ لأنه لا يُحْوج إلى إضمار.

قوله: «منه» في هذا الضمير وجهان: أحدهما ــ وهو الظاهرُ ــ أنه يعودُ على اللَّه تعالىٰ، أي: إنني لكم مِنْ جهة اللَّه نذيرٌ وبشير. قال الشيخ(٢): «فيكون في موضع الصفةِ فيتعلَّقُ بمحذوفٍ، أي: كائن من جهته». وهذا على ظاهره ليس بجيد؛ لأن الصفةَ لا تتقدمُ على الموصوف فكيف تُجعل صفةً لـ «نذير»؟ وكأنه يريد أنه صفةٌ في الأصلِ لو تأخَّر، ولكنْ لمَّا تقدَّم صارَ حالًا، وكذا صَرَّح به أبو البقاء(٣)، فكان صوابه أن يقول: فيكون في موضع الحال، والتقدير: كائناً مِنْ جهته. الثاني: أنه يعودُ على الكتاب، أي: نذيرٌ لكم مِنْ مخالفته وبشيرٌ منه لمَنْ آمن وعمل صالحاً.

وفي متعلَّقِ هذا الجارِّ أيضاً وجهان، أحدهما: أنه حال من «نذير»، فيتعلَّق بمحذوف كما تقدم. والثاني: أنه متعلق بنفس «نذير» أي: أُنْذركم مِنْه ومِنْ عذابِه إنْ كفرتم، وأبشِّرُكم بثوابه إنْ آمنتم. وقدَّم الإنذار لأنَّ التخويف أَهَمُّ إذ يحصُل به الانزجار.

آ. (٣) **قوله تعالى: ﴿وأَنِ اسْتَغْفِروا﴾**: فيها وجهان: أحدهما: أنه عطفٌ على «أنْ» الأولى سواءً كانت «لا» بعدها نفياً أو نهياً، فتعودُ الأوجهُ المنقولةُ فيها إلى «أَنْ» هذه. والثاني: أن تكونَ منصوبةً على الإغراء. قال

---

(١) تمام عبارة البحر: «فهو بمعزل عن علم الإعراب».

(٢) البحر: ٥/٢٠١.

(٣) الإملاء: ٢/٣٤.

الزمخشري[1] في هذا الوجه: «ويجوز أن يكونَ كلاماً مبتدأً منقطعاً عَمَّا قبلَه على لسان النبي صلى اللَّه عليه وسلم إغراءً منه على اختصاص اللَّه تعالىٰ بالعبادة، ويدل عليه قولُه: إني لكم منه نذيرٌ وبشير كأنه قال: تركَ عبادةَ غيرِ اللَّه إنني لكم منه نذيرٌ كقوله تعالىٰ: «فَضَرْبَ الرقاب»[2].

قوله: «ثم توبوا» عطفٌ على ما قبلَه من الأمر بالاستغفار و«ثم» على بابِها من التراخي لأنه يستغفرُ أولاً ثم يتوبُ ويتجرَّدُ من ذلك الذنبِ المستغفَرِ منه. قال الزمخشري[3]: «فإن قلتَ: ما معنى «ثم» في قوله «ثم توبوا إليه»؟ قلت: معناه: استغفروا من الشرك ثم ارجعوا إليه بالطاعة، أو استغفروا ـ والاستغفارُ توبةٌ ـ ثم أَخْلِصوا التوبةَ واستقيموا عليها كقوله تعالىٰ: «ثم استقاموا»[4]. قلت: قوله: «أو استغفروا» إلى آخره يعني أن بعضَهم جَعَلَ الاستغفارَ والتوبةَ بمعنى واحد، فلذلك احتاج إلى تأويل «توبوا» بـ«أَخْلِصوا التوبة».

قوله: «يُمَتِّعْكم» جوابُ الأمر. وقد تقدَّم الخلافُ في الجازم: هل هو نفسُ الجملةِ الطلبية أو حرفُ شرطٍ مقدَّر. وقرأ[5] الحسن وابن هرمز وزيد بن علي وابن محيصن «يُمْتِعْكم» بالتخفيف مِنْ أَمْتَع، وقد تقدَّم أن نافعاً وابن عامر قرأ «فَأُمْتِعُه قليلاً»[6] في البقرة بالتخفيف كهذه القراءة.

قوله: «متاعاً» في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منصوب على المصدرِ

---

(١) الكشاف: ٢/٢٥٨.
(٢) الآية ٤ من سورة محمد صلى الله عليه وسلم.
(٣) الكشاف: ٢/٢٥٨.
(٤) الآية ١٣ من سورة الأحقاف: «إن الذين قالوا ربنا اللَّه ثم استقاموا فلا خوف عليهم».
(٥) الشواذ: ٥٩؛ الإتحاف: ٢٥٥؛ البحر: ٥/٢٠١.
(٦) الآية ١٢٦ من سورة البقرة. وانظر: الدر المصون ٢/١١٠.

بحذفِ الزوائد، إذ التقدير: تمتيعاً فهو كقوله: «أَنْبتكم من الأرض نباتاً»(١). والثاني: أنه ينتصبَ على المفعول به، والمرادُ بالمتاعِ اسمُ ما يُتَمَتَّع به فهو كقولك: «متَّعْتُ زيداً أثواباً».

قوله: «كلَّ ذي فَضْلٍ فَضْلَه» «كلَّ» مفعول أول، و «فضلَه» مفعولٌ ثانٍ، وقد تقدَّم للسهيلي خلافٌ في ذلك. والضمير في «فضله» يجوز أن يعودَ على اللَّه تعالىٰ، أي: يعطي كلَّ صاحب فضلٍ فضلَه، أي: ثوابَه، وأن يعودَ على لفظ كل، أي: يعطي كلَّ صاحبِ فضلٍ جزاءَ فَضْلِه، لا يَبْخَسُ منه شيئاً أي: جزاء عمله.

قوله: «وإنْ تَوَلَّوا» قرأ الجمهور «تَـوَلَّوا» بفتـح التاء والـواو واللامِ المشددة، وفيها احتمالان، أحدهما: أن الفعلَ مضارعُ تَوَلَّى، وحُذِف منه إحـدىٰ التـاءين تـخفـيفـاً نـحـو: تَنَـزَّلُ، وقـد تـقـدَّم: أيـتُـهـمـا المحذوفةُ، وهذا هو الظاهر، ولـذلك جـاء الخطاب في قـوله «عليكم». والثاني: أنه فعلٌ ماضٍ مسندٌ لضمير الغائبين، وجاء الخطابُ على إضمار القول، أي: فقل لهم: إني أخاف عليكم، ولولا ذلك لكان التركيب: فإني أخاف عليهم.

وقرأ(٢) اليماني وعيسى بن عمر: «تُوَلُّوا» بضم التاء وفتح الواو وضم اللام، وهو مضارعُ ولَّى كقولك زكَّى يزكِّي. ونقل صاحب «اللوامح» عن اليماني وعيسىٰ: «وإن تُوُلُّوا» بثلاث ضمَّات مبنياً للمفعول. قلت: ولم يُبَيِّن ما هو ولا تصريفَه؟ وهو فعلٌ ماضٍ، ولما بُني للمفعول ضُمَّ أولُه على الفاعل، وضُمَّ ثانيه أيضاً؛ لأنه مفتتحٌ بتاءِ مطاوَعَةٍ / وكلُّ ما افْتُتِح بتاءِ مطاوعةٍ ضُمَّ أولُه [٤٨١/أ] وثانيه، وضُمَّت اللام أيضاً وإن كان أصلُها الكسرَ لأجل واو الضمير، والأصل «تُوُلِّيُوا» نحو: تُدُحْرِجوا، فاسْتُثْقِلت الضمةُ على اليـاء، فحُذِفت فـالتقى

(١) الآية ١٧ من سورة نوح.

(٢) الشواذ: ٥٩؛ البحر: ٥/٢٠١؛ الكشاف: ٢/٢٥٨.

ساكنان، فحُذِفت الياءُ لأنها أولهما، فبقي ما قبل واوِ الضمير مكسوراً فَضُمَّ لمجانسة الضميرَ، فصار وزنُه تُفْعُوا بحَذْف لامِه، والواوُ قائمةٌ مقامَ الفاعل.

وقرأ الأعرج[1] «تُوْلُوا» بضم التاء وسكون الواو وضم اللام مضارعَ أَوْلَى، وهذه القراءةُ لا يظهر لها معنى طائلٌ هنا، والمفعولُ محذوفٌ يُقَدَّر لائقاً بالمعنى.

و«كبير» صفةٌ لـ «يوم» مبالغةً لما يقع فيه من الأهوال وقيل: بل «كبير» صفةٌ لـ «عذاب» فهو منصوبٌ وإنما خُفِضَ على الجِوار كقولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بجرِّ «خَرِبٍ» وهو صفةٌ لـ «جُحر» وقولِ امرىء القيس[2]:

٢٦٣٤ـ كأنَّ ثَبِيراً في عَرانين وَبْلِه كبيرُ أناسٍ في بِجادٍ مُزَمَّلِ

بجر «مُزَمَّل» وهو صفةٌ لـ «كبيرُ». وقد تقدَّمَ القولُ في ذلك مشبعاً في سورة المائدة[3].

أ. (٥) قوله تعالى: ﴿يَثْنُونَ﴾: قراءةُ الجمهورِ بفتح الياء وسكونِ الثاءِ المثلثةِ، وهو مضارعُ ثَنَى يَثْني ثَنْياً، أي: طوى وزَوَى، و«صدورَهم» مفعولٌ به والمعنى: «يَحْرِفون صدورَهم ووجوهَهم عن الحق وقبولِه» والأصل: يَثْنِيُون يَفْعِلُون بحذفِ الضمةِ عن الياء، ثم تُحْذَفُ الياءُ لالتقاءِ الساكنين.

وقرأ[4] سعيد بن جبير «يُثْنُون» بضم الياء وهو مضارع أَثْنَى كأكرم.

---

(١) البحر ٥/٢٠١.
(٢) تقدم برقم ١٧٠٣.
(٣) انظر: الورقة ٢٣٦ ب.
(٤) انظر في أوجه قراءاتها: الشواذ: ٥٩، الكشاف: ٢/٢٥٩؛ المحرر: ٩/١٠٧؛ القرطبي: ٩/٥؛ البحر: ٥/٢٠٢.

واستشكل الناسُ هذه القراءةَ فقال أبو البقاء[1]: «ماضيه أَثْنى، ولا يُعرف في اللغة، إلا أن يُقالَ: معناه عَرَضوها للانثناء، كما يُقال: أَبَعْتُ الفرسَ، إذا عَرَضْتَه للبيع». وقال صاحب «اللوامح»[2]: «ولا يُعرف الإثناء في هذا الباب، إلا أن يُرادَ بها: وَجَدْتُها مَثْنِيَّة، مثل: أَحْمَدْتُه وأَمْجَدْتُه، ولعله فتح النون[3]، وهذا ممَّا فُعِل بهم فيكون نصب «صدورَهم» بنزع الجارِّ، ويجوز على ذلك أن يكون «صدورهم» رَفْعاً على البدلِ بدلِ البعض من الكل». قلت: يعني بقوله: «فلعله فتح النون»، أي: ولعل ابنَ جبير قرأ ذلك بفتح نونِ «يُثْنَون» فيكون مبنياً للمفعول، وهو معنى قوله «وهذا مما فُعِل بهم، أي: وُجِدوا كذلك، فعلى هذا يكون «صدورَهم» منصوباً بنزع الخافض، أي: في صدورهم، أي: يوجد الثَّنْيُ في صدورهم، ولذلك جَوَّز رفعَه على البدل كقولك: «ضُرِب زيدٌ الظهرُ». ومَنْ جوَّز تعريفَ التمييز لا يَبْعُدُ عنده أن ينتصبَ «صدورَهم» على التمييز بهذا التقديرِ الذي قدَّره.

وقرأ ابن عباس وعلي بن الحسين وابناه زيد ومحمد وابنه جعفر ومجاهد وابن يعمر وعبدالرحمن بن أبزىٰ[4] وأبو الأسود: «تَثْنَوْنَىٰ» مضارع «إثْنَوْنَىٰ» على وزن افْعَوْعَل من الثَّنْي كاحْلَوْلىٰ من الحَلاوة وهو بناءُ مبالغةٍ، «صدورُهم» بالرفع على الفاعلية. ونُقِل عن ابن عباس وابن يعمر ومجاهد وابن أبي إسحاق: «يَثْنَوْنَىٰ صدورُهم» بالتاء والياء، لأن التأنيثَ مجازيٌّ، فجاز تذكيرُ الفعلِ باعتبار تأوُّل فاعلِه بالجمع، وتأنيثُه باعتبار تأْويل فاعلِه بالجماعة.

(١) الإملاء: ٢/٣٤ ـ ٣٥.
(٢) انظر: البحر: ٥/٢٠٢.
(٣) أي نون أثنى فقرأ «يُثْنَون».
(٤) عبدالرحمن بن أبزىٰ الخزاعي، صحابي، كان في عهد عمر رجلاً، وكان على خراسان لعليّ، ولم تذكر وفاته. تقريب التهذيب: ١/٤٧٢.

وقرأ ابن عباس أيضاً وعروة[١] وابن أبزىٰ[٢] والأعشى[٣] «تَثْنَونٌّ» بفتح التاء وسكونِ الثاء وفتح النون وكسر الواو وتشديد النون الأخيرة، والأصلُ: تَثْنَوْنِنُ بوزن تَفْعَوْعِلُ وهو الثَّنُّ وهو ما هشَّ وضَعُفَ مِن الكلأ، يريد مطاوعةَ نفوسِهم للثَّني كما يُثْنى الهشُّ من النبات، أو أراد ضَعْفَ إيمانهم ومرض قلوبهم. و «صدورُهم» بالرفع علىٰ الفاعلية.

وقرأ مجاهد وعروة أيضاً كذلك، إلا أنهما جَعَلا مكانَ الواوِ المكسورة همزةً مكسورةً فأخرجاها مثل «تطمئن». وفيها تخريجان، أحدهما: أنَّ الواوَ قُلِبَتْ همزةً لاستثقال الكسرة عليها، ومثله إعاء وإشاح في وِعاء ووشاح، لَمَّا استثقلوا الكسرةَ على الواو أبدلوها همزةً. والثاني: أن وزنه تَفْعَيِلُّ من الثَّن وهو ما ضَعُف من النبات كما تقدم، وذلك أنه مضارع لـ «اثْنانَّ» مثل احْمارَّ واصْفارَّ، وقد تقدَّم لك أن مِن العرب مَنْ يقلبُ مثلَ هذه الألفِ همزةً كقوله[٤]:

٢٦٣٥ـ . . . . بالعَبيطِ ادْهَأَمَّتِ

فجاء مضارع اثْنَأَنَّ على ذلك كقولك: احْمَأَرَّ يَحْمَئِرُّ كاطمأَنَّ يطمئِنُّ. وأمَّا «صدورُهم» فبالرفع على ما تقدم.

وقرأ الأعشىٰ أيضاً «تَثْنَـؤُوْنَ» بفتح التاء وسكون المثلثة وفتح النون

---

(١) لعله عروة بن الزبير بن العوام أبو عبدالله المدني، ثقة فقيه مشهور مات سنة ٩٤. تقريب التهذيب: ١٩/٢.

(٢) في الأصل «وابن أبي أبزىٰ» بإقحام «أبي» وقد مرَّتْ ترجمته. وكتب على جانب ورقة الأصل بخط مغاير: «صوابه وابن أبزىٰ».

(٣) عثمان بن المغيرة الثقفي الكوفي، ويقال له: ابن أبي زرعة ثقة ولم تذكر وفاته. تقريب التهذيب: ١٤/٢.

(٤) تقدم برقم ٢٥٧٩.

وهمزةٍ مضمومةٍ وواوٍ ساكنةٍ بزنة تَفْعَلُون كتَرْهَبُون. «صدورَهم» بالنصب. قال صاحب «اللوامح» ولا أعرفُ وجهَه لأنه يُقال «ثَنَيْتُ» ولم أسمـعْ «ثَنَأْت»، ويجوز أنه قلبَ الياءَ ألفاً على لغة مَنْ يقول «أَعْطَات» في أَعْطَيْت، ثم هَمَز الألفَ على لغةِ مَنْ يقول «ولا الضَّأَلِّين»(١).

وقرأ ابنُ عباس أيضاً «تَثْنَوي» بفتح التاء وسكون / المثلثة وفَتْحِ النونِ [٤٨١/ب] وكسرِ الواو بعدها ياءٌ ساكنةٌ بزِنَة تَرْعَوي وهي قراءةٌ مُشْكلة جداً حتى قال أبو حاتم: «وهذه القراءةُ غلطٌ لا تتَّجه» وإنما قال: إنها غلط؛ لأنه لا معنى للواو في هذا الفعل إذ لا يُقال: ثَنَوْتُه فانْثَوَىٰ كرَعَوْته، أي: كفَفْتُه فارعوى، أي: فانكفَّ ووزنه افعلَّ كاحمرَّ.

وقرأ نصر بن عاصم وابن يَعْمر وابن أبـي إسحاق «يَنْثُون» بتقديم النون الساكنة على المثلثة.

وقرأ ابنُ عباس أيضاً «لتَثْنَوِنِ» بلام التأكيد في خبر «إنَّ» وفتح التاءِ وسكون المثلثة وفتح النون وسكون الواو بعدها نونٌ مكسورةٌ وهي بزنة تَفْعَوْعِلُ، كما تقدَّم، إلا أنها حُذِفَت التاء التي هي لامُ الفعل تخفيفاً كقولهم: لا أدرِ وما أَدْرِ. و«صدورُهم» فاعلٌ كما تقدم.

وقرأت(٢) طائفةٌ: «تَثْنَــؤُنَّ» بفتح التاء ثم ثاء مثلثة ساكنة ثم نونٍ مفتوحةٍ ثم همزةٍ مضمومةٍ ثم نون مشددة، مثل تَقْرَؤُنَّ، وهو مِنْ ثَنَيْتُ، إلا أنه قَلَبَ الياءَ واواً لأن الضمةَ تنافِرُها، فجُعِلَت الحركةُ على مجانِسها، فصار

---

(١) انظر: الورقة ٩ أ من الدر المصون. وهي قراءة أبـي أيوب السختياني من الآية ٦ من سورة الفاتحة.

(٢) المحتسب: ٣١٩/١؛ الإملاء: ٣٥/٢، وهي لمجاهد وعروة. والمؤلف رسم الحرف الأول تاء وفي الإملاء بالياء.

اللفظُ تَثْنَوْنَ ثم قُلبت الواوُ المضمومةُ همزةً كقولهم: «أُجوه» في «وُجوه» و «أُقِّتَتْ» في «وقِّتت» فصار «تَثْنَـؤُون»، فلمَّا أُكِّد الفعلُ بنونِ التوكيـد حُذِفَتْ نونُ الرفع فالتقى ساكنان: وهما واوُ الضمير والنون الأولى مِنْ نون التوكيد، فحُذِفَتْ الواو وبقيت الضمةُ تدلُّ عليها فصار تَثْنَـؤُنَّ كما ترىٰ. و «صدورَهم» منصوب مفعولاً به فهذه إحدى عشرةَ قراءةً بالغْثُ في ضبطها باللفظ وإيضاح تصريفها؛ لأني رأيتها في الكتب مهملةً من الضبط باللفظ وغالبِ التصريف، وكأنهم اتَّكلوا في ذلك على الضبطِ بالشكل في الكتابة وهذا متعبٌ جداً.

قوله «لِيَسْتَخْفُوا» فيه وجهان، أحدهما: أن هذه اللام متعلقةٌ بـ «يَثْنُون» وكذا قاله الحوفي، والمعنىٰ أنهم يفعلون ثَنْي الصدورِ لهذه العلة. وهذا المعنى منقولٌ في التفسير ولا كُلْفَةَ فيه. والثاني: أن اللام متعلقةٌ بمحذوفٍ، قال الزمخشـري[1]: «لِيَسْتَخْفُوا منـه» يعني ويريـدون: ليستَخْفُوا من اللَّه فلا يُطْلِعُ رسولَه والمؤمنين على ازْوِرارهم، ونظيرُ إضمارِ «يريـدون» لعَوْدِ المعنى إلى إضماره الإِضمارُ في قولِه تعالىٰ: «أن اضْرِب بعصاك البحر فانْفَلَقَ»[2] معناه: «فضرب فانفلق» قلت: ليس المعنى الذي يقودُنا إلى إضمار الفعل هناك كالمعنى هنا؛ لأن ثَمَّ لا بد منْ حذفِ معطوفٍ يُضْطر العقلُ إلى تقديره؛ لأنه ليس مِن لازم الأمر بالضرب انفلاقُ البحر فلا بد أن يُتَعقَّل «فضرب فانفلق»، وأمَّا في هذه فالاستخفـاف علة صالحـةٌ لتَثْنيهم صدورَهم فلا اضطرار بنا إلى إضمار الإِرادة.

والضميرُ في «منه» فيه وجهان، أحدهما: أنه عائد على رسولِ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم وهو ظاهرٌ على تعلُّق اللام بـ «يَثْنون». والثاني: أنه عائدٌ على اللَّه تعالى كما قال الزمخشري[3].

---

(١) الكشاف: ٢/٢٥٨.

(٢) الآية ٦٣ من سورة الشعراء.

(٣) الكشاف ٢/٢٥٨.

قوله: «ألا حينَ يَسْتَغْشُون» في هذا الظرف وجهان، أحدهما: أنَّ ناصبَه مضمرٌ، فقدَّره الزمخشري[1] بـ «يريدون» كما تقدَّم، فقال: «ومعنىٰ ألا حين يَسْتَغْشُون ثيابهم: ويريدون الاستخفاء حين يستغشون ثيابَهم أيضاً كراهةً لاستماع كلامِ اللَّه كقولِ نوحٍ عليه السلام «جَعَلوا أصابعَهم في آذانهم، واستغشَوا ثيابهم»[2]، وقدَّره أبو البقاء[3] فقال: «ألا حين يَسْتَغْشون ثيابهم يَسْتخفون». والثاني: أن الناصبَ له «يَعْلَمُ»، أي: ألا يعلمُ سِرَّهم وعَلَنهم حين يفعلون كذا، وهو معنى واضح، وكأنهم إنما جوَّزوا غيره لئلا يلزم تقييد علمه تعالى بسرِّهم وعَلَنِـهم بهذا الوقت الخاص، وهو تعالىٰ عالمٌ بذلك في كل وقت. وهذا غيرُ لازمٍ، لأنه إذا عُلِم سِرُّهم وعلنُهم في وقتِ التغشية الذي يَخْفَىٰ فيه السرُّ فأَوْلى في غيره، وهذا بحسب العادةِ وإلا فاللَّهُ تعالىٰ لا يتفاوتُ عِلْمُه. و «ما» يجوز أن تكونَ «مصدريةً»، وأن تكونَ بمعنى الذي، والعائد محذوف، أي: تُسِرُّونه وتُعْلِنونه.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿مُسْتَقَرَّها ومُسْتَوْدَعها﴾**: يجوز أن يكونا مصدرَيْن، أي: استقرارها واستيداعها، ويجوز أن يكونا مكانين، أي: مكان استقرارها واستيداعها. ويجوز أن يكون مستودعها اسمَ مفعول لتعدِّي فِعْلِه، ولا يجوز ذلك في «مستقر» لأنَّ فعلَه لازمٌ، ونظيـرُه في المصدريـة قولُ الشاعر[4]:

٢٦٣٦ـ ألم تعلمْ مُسَـرَّحِيَ القـوافي ....

أي: تَسْريحي.

---

(١) الكشاف: ٢/٢٥٨.
(٢) الآية ٧ من سورة نوح.
(٣) الإملاء: ٢/٣٥.
(٤) تقدم برقم ١٢٤٠.

قوله: «كلٌّ» المضافُ إليه محذوفٌ تقديرُه: كل دابةٍ ورزقُها ومستقرُّها ومستودَعُها في كتاب مبين.

آ. (٧) **قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكم﴾**: في هذه اللام وجهان، أحدهما: أنها متعلقةٌ بمحذوفٍ فقيل: تقديرُه: أَعْلَمَ بذلك ليبلوَكم. وقيل: ثَمَّ جملٌ محذوفةٌ والتقدير: وكان خلقُه لهما لمنافعَ يعودُ عليكم نفعُها في الدنيا دون الآخرة وفَعَل ذلك لِيَبْلُوَكم. وقيل: / تقديرُه: وخلقكم ليبلوَكم. والثاني: أنها متعلقةٌ بـ «خلق»[1] قال الزمخشري[2]: «أي: خلقهُنَّ لحكمةٍ بالغةٍ وهي أَنْ يَجْعَلَها مساكنَ لعباده وينعمَ عليهم فيها بصنوف النِّعَم ويُكَلِّفهم فعلَ الطاعاتِ واجتنابَ المعاصي، فَمَنْ شكر وأطاع أثابه، ومَنْ كفر وعصىٰ عاقبه، ولمَّا أَشْبَهَ ذلك اختبارَ المُخْتبر قال «ليبلوَكم»، يريد: ليفعلَ بكم ما يفعل المبتلي لأحوالكم.

[٤٨٢/أ]

قوله: «أيُّكم أَحْسَنُ» مبتدأٌ وخبر في محل نصب بإسقاط الخافض؛ لأنه مُعَلِّقٌ لقوله «ليبلوكم». قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: كيف جاز تعليقُ فعلِ البَلْوىٰ؟ قلت: لما في الاختيار من معنى العلم؛ لأنه طريقٌ إليه فهو ملابسٌ له كما تقول: «انظر أيُّهم أحسنُ وجهاً، واسمع أيُّهم أحسنُ صوتاً» لأن النظر والاستماع من طرق العلم». وقد واخذه الشيخُ في تمثيله بقوله «واسمع» قال: «لم أعلمْ أحداً ذكر أنَّ «استمع» يُعَلِّق، وإنما ذكروا من غيرِ أفعالِ القلوب «سَلْ» و «انظر»، وفي جواز تعليق «رأىٰ» البصريةِ خلافٌ».

قوله: «ولَئِنْ قلت»: هذه لامُ التوطئة للقسم، و «ليقولُنَّ» جوابُه، وحُذِفَ

---

(١) الأصل «بخلقكم» وهو سهو.

(٢) الكشاف: ٢/٢٥٩.

(٣) الكشاف: ٢/٢٥٩.

جوابُ الشرط لدلالة جواب القسم عليه، و«إنكم» محكيٌّ بالقول، ولذلك كُسِرت في قراءة الجمهور. وقُرِىء[1] بفتحها، وفيها تأويلان ذكرهما الزمخشري[2]، أحدهما: أنها بمعنى لعلَّ، قال: «مِنْ قولهم: «ائت السُّوق أنك تشتري لحماً»، أي: لعلك، أي: ولئن قلت لهم: لعلكم مبعوثون بمعنىٰ توقَّعوا بَعْثَكم وظُنُّوه، ولا تَبُتُّوا القولَ بإنكاره، لقالوا»[3]. والثاني: أن تُضَمِّنَ «قلتَ» معنى «ذَكَرْتَ» يعني فتفتح الهمزة لأنها مفعول «ذكرْتَ».

قوله: «إن هذا إلا سحرٌ» قد تقدم أنه قُرِىء[4] «سِحْر» و«ساحر»، فَمَنْ قَرَأَ «سِحْر» فـ«هذا» إشارةٌ إلى البعث المدلولِ عليه بما تقدَّم، أو إشارةٌ إلى القرآن لأنه ناطق بالبعث. ومَنْ قرأ «ساحر» فالإشارةُ بـ«هذا» إلى النبي صلى اللَّه عليه وسلم ويجوز أن يُرادَ بـ«هذا» في القراءة الأولى النبيُّ صلى اللَّه عليه وسلم أيضاً، ويكون جَعَلوه سِحْراً مبالغةً، أو على حذف مضاف، أي: إلا ذو سحر. ويجوز أن يُراد بـ«ساحر» نفسُ القرآنِ مجازاً كقولهم «شعرٌ شاعرٌ» و«جَدَّ جَدُّه».

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿ليقولُنَّ﴾**: هذا الفعلُ معربٌ على المشهور لأن النونَ مفصولةٌ تقديراً، إذا الأصلُ: ليقولونَنَّ: النون الأولى للرفع، وبعدها نونٌ مشددة، فاستثقلَ توالي ثلاثةِ أمثال، فحُذِفَتْ نونُ الرفع لأنها لا تدلُّ مِن المعنىٰ على ما تدل عليه نون التوكيد، فالتقى ساكنان، فحذفت الواوُ التي هي ضميرُ الفاعل لالتقائِهما، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك.

---

(١) البحر: ٥/٢٠٥؛ الكشاف: ٢/٢٦٠؛ وقال في الشواذ: ٥٩ «حكاه عيسى».
(٢) الكشاف: ٢/٢٦٠.
(٣) تمام عبارته «لقالوا إن هذا إلا سحر مبين باتِّين القولَ ببطلانه».
(٤) قرأ الجمهور «سحر» وقرأ حمزة والكسائي وخلف «ساحرٌ». انظر: التيسير: ١٠١؛ النشر: ٢/٢٥٦؛ الإتحاف: ٢٥٥؛ البحر: ٥/٢٠٥.

و «ما يَحْبِسُه» استفهامٌ، فـ «ما» مبتدأ، و «يحبسُه» خبره، وفاعلُ الفعل ضميرُ اسم الاستفهام، والمنصوب يعود على العذاب، والمعنىٰ: أيُّ شيءٍ من الأشياء يَحْبِسُ العذاب؟.

قوله: «يومَ يأتيهم» منصوبٌ بـ «مصروفاً» الذي هو خبر «ليس»، وقد استدلَّ به جمهور البصريين على جواز تقديم خبر «ليس» عليها، ووجهُ ذلك أن تقديمَ المعمول يُـؤْذن بتقديم العامل، و «يومَ» منصوب بـ «مصروفاً» وقد تقدَّم على «ليس» فليَجُزْ تقديمُ الخبرِ بطريق الأولى؛ لأنه إذا تقدَّم الفرعُ فأَوْلَىٰ أن يتقدَّم الأصلُ. وقد رَدَّ بعضهم هذا الدليلَ بشيئين، أحدهما: أن الظرفَ يُتوسَّع فيه ما لا يُتوسَّع في غيره. والثاني: أن هذه القاعدةَ منخرمةٌ، إذ لنا مواضعُ يتقدم فيها المعمولُ ولا يتقدم فيها العامل، وأوردَ مِنْ ذلك نحوَ قوله تعالىٰ: «فأمَّا اليتيمَ فلا تقهـرْ، وأمَّا السـائلَ فـلا تَنْهَرْ»[1] فـاليتيـمَ منصوب بـ «تقهرْ»، و «السائلَ» منصوبٌ بـ «تَنْهَـرْ» وقد تَقَـدَّما على «لا» النـاهية، ولا يتقدَّمُ العاملُ ــ وهو المجزوم ــ على «لا»، وللبحث في هذه المسألة موضعٌ هو أليقُ به. قال الشيخ[2]: «وقد تَتَبَّعْتُ جملةً من دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر «ليس» عليها ولا بمعموله إلا ما دلَّ عليه ظاهرُ هذه الآية وقولِ الشاعر[3]:

٢٦٣٧ــ فيأبـىٰ فما يَزْدادُ إلا لَجاجَـةً   وكنتُ أَبِيّاً في الخَفَا لستُ أُقْدِمُ

واسمُ «ليس» ضميرٌ عائد على «العذاب»، وكذلك فاعل «يَأْتيهم»، والتقدير: ألا ليسَ العـذاب مصروفـاً عنهم يوم يـأتيهم العذاب. وحكى

---

(١) الأيتان ٩ ــ ١٠ من سورة الضحى.

(٢) البحر: ٢٠٦/٥.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٢٠٦/٥. فقوله «في الخفا» معمول الخبر «أُقْدِم».

أبو البقاء[1] عن بعضهم أن العاملَ في «يومَ يأتيهم» محذوف، تقديره: أي: لا يُصْرَفُ عنهم العذابُ يوم يأتيهم، ودلَّ على هذا المحذوفِ سياق الكلام.

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿لَفَرِحٌ﴾**: قرأ الجمهور بكسرِ الراء، وهوقياسُ اسمِ الفاعل من فَعِل اللازم بكسر العين نحو: أَشِرَ فهوأَشِرٌ، وبَطِرَ فهو بَطِرٌ. وقرئ[2] شاذاً «لَفَرُح» بضم الراء نحو: يَقِظ ويَقُظ، ونَدِس[3] ونَدُس.

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿إلا الذين صَبَروا﴾**: فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الاستثناء المتصل؛ إذ المرادُ به جنس / الإنسانِ [٤٨٢/ب] لا واحدٌ بعينه. والثاني: أنه منقطعٌ، إذ المراد بالإنسان شخصٌ معين، وهو على هذين الوجهين منصوبُ المحل. والثالث: أنه مبتدأ، والخبرُ الجملةُ من قوله «أولئك لهم مغفرة» وهو منقطعٌ أيضاً. وقوله: «مغفرةٌ» يجوز أن يكونَ مبتدأ، و«لهم» الخبر، والجملةُ خبرُ «أولئك»، ويجوز أن يكونَ «لهم» خبرَ «أولئك» و«مغفرة» فاعلٌ بالاستقرار.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿فلعلَّك﴾**: الأحسنُ أن تكونَ على بابها من الترجِّي بالنسبة إلى المخاطب. وقيل: هي للاستفهام كقوله عليه السلام: «لعلنا أعجلناك»[4].

قوله: «وضائقٌ» نسقٌ على «تارك». وعَدَلَ عن «ضَيِّق» وإن كان أكثر من

---

(١) الإملاء: ٢/٣٥.

(٢) الشواذ: ٥٩؛ القرطبي: ٩/١١؛ البحر: ٥/٢٠٦ وقال: «نسبها يعقوب القارىء إلى بعض أهل المدينة».

(٣) الندس: الرجل الفَهِم.

(٤) رواه مسلم (الحيض: ٢١) ١/٢٦٠؛ ابن ماجة (الطهارة: ١١٠) ١/١٩٩.

«ضائق» قال الزمخشري[1]: «ليدلَّ على أنه ضيِّق عارضٌ غيرُ ثابت، ومثلُه سَيِّد وجَواد، فإذا أردْتَ الحدوثَ قلت: سائدٌ وجائد». قال الشيخ[2]: «وليس هذا الحكمُ مختصاً بهذه الألفاظ، بـل كلُّ مـا بُني من الثلاثي للثبـوتِ والاستقرارِ على غير فاعِلٍ رُدَّ إليه إذا أريد به معنى الحدوث تقول: حاسِن وثاقِل وسامِن في حَسُن وثَقُل وسَمُنَ» وأنشد[3]:

٢٦٣٨ـ بمنــزلـةٍ أمَّــا اللئيمُ فسـامِنٌ بها وكرامُ الناسِ بادٍ شُحوبُها

وقيل: إنما عَدَل عن ضيِّق إلى ضائق ليناسب وزن تارك.

والهاءُ في «به»[4] تعود على «بعض». وقيل: على «ما». وقيل: على التكذيب. و«صدرُك» فاعل بـ«ضائق». ويجوز أن يكون «ضائقٌ» خبـراً مقدماً، و«صدرك» مبتدأٌ مؤخرٌ، والجملة خبرٌ عن الكاف في «لعلك»، فيكون قد أخبر بخبرين، أحدهما مفرد، والثاني جملة عُطِفت على مفرد، إذ هي بمعناه، فهو نظير: «إنَّ زيداً قائم وأبوه منطلق»، أي: إن زيداً أبوه منطلق.

قوله: «أَنْ يقولوا» في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ على الخلاف المشهور في «أنْ» بعد حَذْف حرف الجر أو المضاف، تقديره: كراهة أو مخافةَ أَنْ يقولوا، أو لئلا يقولوا، أو بأن يقولوا. وقال أبو البقاء[5]: «لأن يقولوا، أي: لأَنْ قالوا، فهو بمعنى الماضي» وهذا لا حاجة إليه، وكيف يُدَّعىٰ ذلك فيه ومعه ما هو نصٌّ في الاستقبال وهو الناصب؟ و«لولا» تحضيضيةٌ، وجملةُ التحضيضِ منصوبةٌ بالقول.

---

(١) الكشاف: ٢/٢٦١.
(٢) البحر: ٥/٢٠٧.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٥/٢٠٧.
(٤) في قوله «وضائق به صدرك».
(٥) الإملاء: ٢/٣٥.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿أم يقولون﴾**: في «أم» هذه وجهان، أحدهما: أنها منقطعةٌ فتقدَّر بـ «بل» والهمزة، فالتقدير: بل أتقولون افتراه. والضمير في «افتراه» لما يُوحَىٰ. والثاني: أنها متصلة، فقدَّروها بمعنىٰ: أيكتفون بما أوحينا إليك من القرآن أم يقولون إنه ليس من عند اللَّه؟.

قوله: «مثلِه» نعت لـ «سُوَر» و «مثل» وإن كانت بلفظ الإفراد فإنها يُوصف بها المثنى والمجموعُ والمؤنث، كقوله تعالىٰ: «أنؤمن لبشَرَيْنِ مثلِنا»[1]، ويجوز المطابقةُ قال تعالىٰ: «وحورٌ عِيْنٌ كأمثالِ»[2]، وقال تعالىٰ: «ثم لا يكونوا أمثالكم»[3] والهاءُ في «مثلِه» تعود لما يوحي أيضاً، و «مفتريات» صفة لـ «سُوَر» جمع مُفْتراة كمُصْطَفَيات في «مصطفاة» فانقلبت الألفُ ياءً كالتثنية.

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿إنما أُنْزِل﴾**: «ما» يجوز أن تكون كافةً مهيِّئة. وفي «أُنْزِل» ضميرٌ يعود على ما يوحَىٰ إليك، و «بعلمٍ» حال أي: ملتبساً بعلمِه، ويجوزُ أن تكونَ موصولةً اسميةً أو حرفية اسماً لـ «إنَّ» فالخبرُ الجارُّ تقديرُه: فاعلموا أن تنزيلَه، أو أنَّ الذي أُنْزِل ملتبسٌ بعلمٍ.

وقرأ[4] زيد بن علي «نَزَّل» بفتح النون والزاي المشددة، وفاعل «نَزَّل» ضميرُ اللَّه تعالىٰ، و «أنْ لا إله إلا هو» نسقٌ على «أنَّ» قبلها، ولكن هذه مخففةٌ فاسمُها محذوفٌ، وجملةُ النفي خبرُها.

قوله: «نُوَفِّ» الجمهورُ على «نُوَفِّ» بنون العظمة وتشديد الفاء مِنْ وَفَّى

---

(١) الآية ٤٧ من سورة المؤمنون.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الواقعة.

(٣) الآية ٣٨ من سورة محمد صلى اللَّه عليه وسلم.

(٤) البحر: ٥/٢٠٩.

يُوَفِّي، وطلحة وميمون[1] بياء الغيبة، وزيد بن علي كذلك إلا أنه خَفَّفَ الفاءَ مِنْ أوفىٰ يوفي، والفاعلُ في هاتَيْن القراءتين ضميرُ اللَّه تعالى. وقرىء «تُوَفَّ» بضم التاء وفتح الفاء مشددةً مِنْ وفّىٰ يُوَفِّي مبنياً للمفعول. «أعمالُهم» بالرفع قائماً مقام الفاعل. وانجزم «نُوَفِّ» على هذه القراءاتِ لكونه جواباً للشرط، كما في قوله تعالىٰ «مَنْ كان يريد حَرْثَ الآخرة نَزِدْ له [في حَرْثه]، وَمَنْ كان يريدُ حَرْث الدنيا نُـؤْته»[2].

وزعم الفراء[3] أن «كان» زائدة قال[4]: «ولذلك جَزَم جوابَه» ولعلَّ هذا لا يصح إذ لو كانت زائدةً لكان «يريد» هو الشرط، ولو كان شرطاً لانجزم، فكان يُقال: مَنْ كان يُرِدْ».

وزعم بعضُهم أنه لا يُـؤْتىٰ بفعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً إلا مع «كان» خاصة، ولهذا لم يَجِىءْ في القرآن إلا كذلك، وهذا ليس بصحيحٍ لوروده في غير «كان» قال زهير[5]:

٢٦٣٩ـ ومَنْ هاب أسبابَ المنايا يَنَلْنَه ... ولو رام أسبابَ السماء بسُلَّمِ

وأما القرآن فجاء من باب الاتفاق أنه كذلك.

[٤٨٣/أ] وقرأ الحسن البصري «نُوفِي» بتخفيف الفاء / وثبوتِ الياء مِنْ أوفى، ثم هذه القراءةُ محتمِلَةٌ: لأن يكـون الفعل مجزوماً، وقُدِّر جزمُه بحذفِ الحركة

---

(١) في الأصل: «وطلحة بن ميمون» والسمين ينقل هذا الـوهم عن صاحب البحـر: ٢٠٩/٥، وقد صوَّبنا العبارة من ابن عطية: ١١٩/٥؛ والشواذ: ٥٩. وطلحة هو ابن مصرف، وميمون هو ابن مهران وتقدمت ترجمتها وانظر في قراءات الكلمة: البحر: ٢٠٩/٥؛ الكشاف: ٢٦٢/٢؛ الشواذ: ٥٩.

(٢) الآية ٢٠ من سورة الشورى.

(٣) معاني القرآن: ٥/٢.

(٤) لم يرد هذا القول في «معاني القرآن» وإنما قرر زيادتها من حيث المعنى.

(٥) تقدم برقم ٨٠٤.

المقدَّرة كقوله[1]:

٢٦٤٠ـ ألم يَـأْتيـك والأنبـاءُ تَنْمي   بمـا لاقَتْ لَبُـونُ بني زيـاد

على أن ذلك قد يأتي في السَّعَةِ نحو: «إنه مَنْ يَتَّقي»[2]، وسيأتي محرَّراً في سُورته، ولأن[3] يكون الفعلُ مرفوعاً لوقوع الشرط ماضياً كقوله[4]:

٢٦٤١ـ وإنْ شُلَّ رَيْعانُ الجميعِ مخافةً   نقولُ جِهاراً ويْلَكُمْ لا تُنَفِّروا

وكقول زهير[5]:

٢٦٤٢ـ وإنْ أتـاه خليلٌ يـومَ مَسْـألـةٍ   يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وهل الرفعُ لأنه على نيةِ التقديمِ وهومذهبُ سيبويه[6] أوعلى نية الفاءِ، كما هو مذهب المبرد[7]؟ خلافٌ مشهور.

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿وحَبِطَ ما صنعوا فيها﴾**: يجوز أن يتعلَّقَ «فيها» بـ«حَبِط»، والضميرُ على هذا يعود على الآخرة، أي: وظهر حبوطُ ما صنعوا في الآخرة. ويجوز أن يتعلَّقَ بـ«صنعوا» فالضمير على هذا يعود على الحياة الدنيا كما عاد عليها في قوله «نُوَفِّ إليهم أعمالَهم فيها». و«ما» في «ما صنعوا» يجوز أن تكون بمعنى الذي فالعائدُ محذوفٌ، أي: الذي صنعوه، وأن تكونَ مصدريةً، أي: وحَبِط صُنْعُهم.

---

(١) البيت لقيس بن زهير وهو في الكتاب: ٥٩/٢؛ والإنصاف: ١٧؛ سر الصناعة: ٨٨/١؛ ابن يعيش: ٢٤/٨؛ العيني: ٢٣٠/١؛ الخزانة: ٥٣٤/٣؛ الدرر: ٢٨/١.

(٢) وهي قراءة قنبل عن ابن كثير. انظر: السبعة: ٣٥١؛ والآية ٩٠ من سورة يوسف.

(٣) معطوف على قوله «لأن يكون الفعل مجزوماً».

(٤) تقدم برقم ١٢٣٤.

(٥) تقدم برقم ١٢٣١.

(٦) الكتاب: ٤٣٦/١.

(٧) المقتضب: ٦٩/٢، ٧٢. وانظر المسألة في المغني: ٤٨/٢؛ وشرح الكافية: ٢٣٤/٢.

قوله: «وباطلٌ ما كانوا» الجمهورُ قرؤوا برفع الباطل، وفيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكونَ «باطل» خبراً مقدماً، و«ما كانوا يعملون» مبتدأٌ مؤخرٌ. و«ما» تحتمل أن تكون مصدريةً، أي: وباطلٌ كونُهم عاملين، وأن تكونَ بمعنى الذي والعائد محذوف، أي: يعملونه، وهذا على أنَّ الكلامَ من عطفِ الجمل، عَطَفَ هذه الجملةَ على ما قبلها. الثاني: أن يكونَ «باطل» مبتدأً و«ما كانوا يعملون» خبرُه، هكذا قال مكي[1] بن أبي طالب وهو لا يَبْعُدُ على الغلط، والعجبُ أنه لم يَذْكر غيره. الثالث: أن يكونَ «باطل» عطفاً على الأخبارِ قبله، أي: أولئك باطلٌ ما كانوا يعملون، و«ما كانوا يعملون» فاعلٌ بـ«باطل»، ويرجح هذا ما قرأ به زيد بن علي[2]: «وبَطَل ما كانوا يعملون» جعله فعلاً ماضياً معطوفاً على «حَبِط».

وقرأ[3] أُبَيّ وابن مسعود ـ قال مكي[4]: «وهي في مصحفهما كذلك» ـ ونقلها الزمخشري[5] عن عاصم «وباطلاً» نصباً وفيها ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أنه منصوبٌ بـ«يعملون» و«ما» مزيدة، وإلى هذا ذهب مكي[6] وأبو البقاء[7] وصاحب «اللوامح»، وفيه تقديمُ معمولِ خبرِ «كان» على «كان» وهي مسألة خلاف، والصحيحُ جوازُها كقوله تعالىٰ: «أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون»[8] فالظاهرُ أن «إياكم» منصوب بـ«يعبدون». والثاني: أن تكونَ «ما»

(١) المشكل: ١/٣٩٤.
(٢) البحر: ٥/٢١٠؛ ونسبها في الشواذ: ٥٩ إلى يحيى بن يعمر.
(٣) المحتسب: ١/٣٢٠؛ الشواذ: ٥٩؛ القرطبي: ٩/١٥؛ البحر: ٥/٢١٠.
(٤) المشكل: ١/٣٩٤.
(٥) الكشاف: ٢/٢٦٢.
(٦) المشكل: ١/٣٩٤ ـ ٣٩٥.
(٧) الإملاء: ٢/٣٥.
(٨) الآية ٤٠ من سورة سبأ.

إبهاميةً، وتنتصب بـ «يعملون» ومعناه: «باطلاً أيَّ باطلٍ كانوا يعملون». والثالث: أن يكون «باطلاً» بمعنىٰ المصدر على بَطَل بُطْلاناً ما كانوا يعملون، ذكر هذين الوجهين الزمخشري[1]، ومعنىٰ قوله «ما» إبهامية أنها هنا صفةٌ للنكرة قبلها، ولذلك قَدَّرها بـ «باطلاً أيَّ باطل» فهو كقوله[2]:

٢٦٤٣ـ .... وحـديثٌ مـا على قِـصَـرِهْ

و «لأمرٍ ما جَدَعَ قصيرٌ أَنْفَه»[3]، وقد قدَّم هو ذلك في قوله تعالىٰ: «مثلاً ما بعوضةً»[4].

آ. (١٧) **قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كان﴾** فيه وجهان، أحدهما: أنه مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، تقديره: أفَمَنْ كان على هذه الأشياء كغيره، كذا قدَّره أبو البقاء[5]، وأحسنُ منه «أَفَمَنْ كان كذا كمن يريد الحياة الدنيا وزينتها»، وحَذْفُ المعادلِ الذي دخلت عليه الهمزةُ كثيرٌ نحو: «أفمن زُيِّن له سُوءُ عمله»[6] «أم مَنْ هو قانِتٌ»[7] إلى غير ذلك. وهذا الاستفهام بمعنىٰ التقرير. الثاني: ـ وإليه نحا الزمخشري[8] ـ أن هذا معطوفٌ على شيءٍ محذوفٍ قبله، تقديره: أمَّن كان يريد الحياة الدنيا وزينتها كمَنْ كان على بَيِّنَة، أي: لا يعقبونهم في المنزلة ولا يقاربونهم، يريد أنَّ بين الفريقين تفاوتاً، والمراد مَنْ آمَن مِن اليهود كعبدالله بن سلام، وهذا

---

(١) الكشاف: ٢/٢٦٢.
(٢) تقدم برقم ٣٠٤.
(٣) مجمع الأمثال: ٢/١٩٦.
(٤) الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٥) الإملاء: ٢/٣٦.
(٦) الآية ٨ من سورة فاطر «أفمن زُيِّن له سوء عمله فرآه حسناً فإن الله يضل من يشاء».
(٧) الآية ٩ من سورة الزمر.
(٨) الكشاف: ٢/٢٦٢.

على قاعدتِه مِنْ تقديره معطوفاً بين همزة الاستفهام وحرفِ العطف، وهو مبتدأٌ أيضاً، والخبرُ محذوفٌ كما تقدَّم تقريرُه.

قوله: «ويتلوه» اختلفوا في هذه الضمائر، أعني في «يتلوه»، وفي «منه»، وفي «قبله»: فقيل: الهاء في «يتلوه» تعود / على «مَنْ»، والمرادُ به النبيُّ صلى الله عليه وسلم وكذلك الضميران في «منه» و«قبله» والمرادُ بالشاهد لسانُه عليه السلام، والتقدير: ويتلو ذلك الذي على بَيِّنة، أي: ويتلو محمداً ـ أي صِدْقَ محمدٍ ـ لسانُه، ومِنْ قبلِه، أي: قبل محمد. وقيل: الشاهدُ هو جبريلُ، والضمير في «منه» للَّه تعالىٰ، و«من قبله» للنبي. وقيل: الشاهدُ الإِنجيلُ و«كتاب موسىٰ» عطف على «شاهد»، والمعنىٰ أن التوراة والإِنجيل يتلوان محمداً في التصديق، وقد فَصَلَ بين حرفِ العطف والمعطوف بقوله: «من قبله»، والتقدير: شاهدٌ منه، وكتاب موسىٰ من قبله، وقد تقدَّم الكلامُ على الفصل بين حرف العطفِ والمعطوفِ مُشْبعاً في النساء. [٤٨٣ب]

وقيل: الضمير في «يتلوه» للقرآن وفي «منه» لمحمد عليه السلام. وقيل: لجبريل، والتقدير: ويتلو القرآنَ شاهدٌ من محمدٍ وهو لسانُه، أو مِن جبريلَ. والهاءُ في «من قبلِه» أيضاً للقرآن. وقيل: الهاءُ في «يَتْلوه» تعود على البيان المدلولِ عليه بالبيِّنة. وقيل: المرادُ بالشاهدِ إعجازُ القرآن، فالضمائر الثلاثة للقرآن. وهذا كافٍ، ووراء ذلك أقوالٌ مضطربةٌ غالبُها يَرْجِع لما ذكرْتُ.

وقرأ[1] محمد بن السائب الكلبي[2] «كتابَ موسىٰ» بالنصب وفيه

---

(١) الشواذ ٥٩؛ القرطبي: ١٧/٩؛ البحر: ٢١٠/٥.

(٢) محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي، أبو النضر، نسَّابة راوية مفسّر للقرآن، وهو ضعيف الحديث. انظر: الوافي بالوفيات: ٨٣/٣، تهذيب التهذيب: ١٧٨/٩؛ الأعلام: ١٣٣/٦.

وجهان، أحدهما ــ وهو الظاهر ــ أنه معطوف على الهاء في «يتلوه»، أي: يتلوه ويتلو كتابَ موسىٰ، وفصلَ بالجارِّ بين العاطفِ والمعطوف. والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ فعلٍ. قال أبو البقاء[1]: «وقيل: تمَّ الكلامُ عند قولِه «منه» و «كتابَ موسىٰ»، أي: ويتلو كتابَ موسىٰ» فقدَّر فعلاً مثلَ الملفوظِ به، وكأنه لم يرَ الفصلَ بين العاطفِ والمعطوفِ فلذلك قَدَّر فعلاً.

و «إماماً ورحمةً» منصوبان على الحال من «كتاب موسىٰ» سواءً أقرىء رفعاً أم نصباً.

والهاءُ في «به» يجوز أن تعودَ على «كتاب موسىٰ» وهو أقربُ مذكورٍ. وقيل: بالقرآن، وقيل: بمحمد، وكذلك الهاء في «به»[2].

والأَحْزاب: الجماعةُ التي فيها غِلْظَةٌ، كأنهم لكثرتهم وُصِفوا بذلك، ومنه وَصْفُ حمارِ الوحش بـ «حَزَابِيَة» لغِلَظِه[3]. والأحزاب: جمع حِزْب وهو جماعةُ الناس.

و «المِرْية» بكسر الميم وضَمِّها الشكُّ، لغتان أشهرُهما الكسرُ، وهي لغة أهل الحجاز، وبها قرأ جماهيرُ الناس، والضمُّ لغةُ أسد وتميم، وبها قرأ[4] السُّلمي وأبو رجاء وأبو الخطاب السدوسي. و «أولئك» إشارةٌ إلى مَنْ كان على بَيِّنة، جُمِع على معناها، وهذا إنْ أريد بـ «مَنْ كان» النبيُّ وصحابتُه، وإن أريدَ هو وحدَه فيجوز أن يكونَ عظَّمه بإشارة الجمع كقوله[5]:

---

(١) الإملاء: ٢/٣٦.
(٢) أي الثانية في قوله «ومن يكفر به».
(٣) انظر: اللسان حزب.
(٤) الشواذ ٥٩ ونسبها إلى عليّ، ابن عطية: ٩/١٢٤؛ الإتحاف ٢٥٥، البحر: ٥/٢١١.
(٥) تقدم برقم ١٠٢٤.

٢٦٤٤ـ فإن شِئْتِ حَرَّمْتُ النساءَ سواكمُ   وإن شِئْتِ لم أَطْعَمْ نُقاخاً ولا بَرْدا

و «موعده» اسمُ مكانِ وَعْدِه، قال حسان رضي اللَّه عنه[1]:

٢٦٤٥ـ أورَدْتُموها حِياضَ الموتِ ضاحيةً   فالنارُ موعدُها والموتُ ساقيها

آ. (١٨) والأَشْهاد جمعُ شاهد كصاحب وأَصْحاب، أو جمعُ شهيد كشريف وأشراف.

آ. (١٩) **وقوله تعالى: ﴿وهم بالآخرةِ هم﴾**: «هم» الثانية توكيدٌ للأولى توكيداً لفظياً.

آ. (٢٠) **قوله تعالى: ﴿ما كانوا يَسْتطيعون﴾**: يجوز في «ما» هذه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن تكونَ نافيةً، نفى عنهم ذلك لمَّا لم ينتفعوا به، وإن كانوا ذوي أسماع وأبصار، أو يكونُ متعلَّقُ السمعِ والبصرِ شيئاً خاصاً. والثاني: أن تكون مصدريةً، وفيها حينئذٍ تأويلان، أحدهما: أنها قائمة مقامَ الظرف، أي: مدةَ استطاعتهم، وتكون «ما» منصوبةً بـ «يُضاعف»، أي: يضاعف لهم العذاب مدةَ استطاعتهم السمعَ والأبصار. والتأويل الثاني: أنها منصوبةُ المحلِّ على إسقاط حرف الجر، كما يُحذف من أنْ وأنَّ أختيها، وإليه ذهب الفراء[2]، وذلك الجارُّ متعلقٌ أيضاً بـ «يُضاعَف»، أي: يضاعف لهم بكونهم كانوا يسمعون ويبصرون ولا يَنْتفعون. الثالث: أن تكون «ما» بمعنى الذي، وتكونَ على حذف حرف الجر أيضاً، أي: بالذي كانوا، وفيه بُعْدٌ لأنَّ حَذْفَ الحرفِ لا يَطَّرد.

والجملةُ من قوله «يُضاعف» مستأنفة. وقيل: إنَّ الضمير في قوله:

---

(١) ديوانه ١/١٦٦، والبحر: ٥/٢١١.

(٢) معاني القرآن: ٢/٨.

«ما كانوا» يعودُ على «أولياء» وهم آلهتُهم، أي: فما كان لهم في الحقيقة مِنْ أولياء»، وإن كانوا يعتقدون أنهم أولياءُ، فعلى هذا يكون «يضاعف لهم العذاب» معترضاً.

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿لا جَرَمَ﴾**: في هذه اللفظةِ خلافٌ بين النحويين، ويتلخص ذلك في خمسة أوجه، أحدها: ـ وهو مذهب / الخليلِ [٤٨٤أ] وسيبويه[١] وجماهير الناس ـ أنهما رُكِّبَتَا من «لا» النافيةِ و«جَرَم»، وبُنِيَتَا على تركيبهما تركيبَ خمسةَ عشرَ، وصار معناهما معنى فِعْلٍ وهو «حقَّ»، فعلى هذا يرتفعُ ما بعدهما بالفاعلية، فقوله تعالىٰ: «لا جَرَمَ أنَّ لهم النارَ»[٢]، أي: حَقَّ وثَبَتَ كونُ النار لهم، أو استقرارها لهم. الوجه الثاني: أنَّ «لا جَرَمَ» بمنزلة لا رجل، في كون «لا» نافيةً للجنس، و«جَرَم» اسمُها مبنيٌّ معها على الفتح وهي واسمُها في محلِّ رفعٍ بالابتداء وما بعدهما خبرُ «لا» النافية، وصار معناها: لا محالة ولا بُدَّ.

الثالث: ـ كالذي قبله ـ إلا أن «أنَّ» وما بعدها في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ بعد حذف الجار، إذ التقدير: لا محالةَ في أنهم في الآخرة، أي: في خسرانهم. الرابع: أن «لا» نافيةٌ لكلامٍ متقدمٍ تكلَّم به الكفرة، فردَّ اللَّه عليهم ذلك بقوله: «لا»، كما تَرُدُّ «لا» هذه قبل القسم في قوله: «لا أُقْسِم»[٣]، وقوله تعالىٰ: «فلا وربِّك لا يؤمنون»[٤] وقد تقدَّم تحقيقه، ثم أتىٰ بعدها بجملةٍ فعليةٍ وهي «جرم أنَّ لهم كذا». وجَرَمَ فعلٌ ماضٍ معناه كسب، وفاعله مستتر يعود على فعلهم المدلولِ عليه بسياقِ الكلام، و«أنَّ» وما في حيِّزها في

---

(١) الكتاب: ١/٤٦٩.
(٢) الآية ٦٢ من سورة النحل.
(٣) الآية ١ من سورة القيامة.
(٤) الآية ٦٥ من سورة النساء.

موضع المفعول به لأنَّ «جَرَمَ» يتعدى إذ هو بمعنىٰ كَسَبَ. قال الشاعر[1]:

٢٦٤٦ـ نَصَبْنا رأسَه في جِذْعِ نَخْلٍ بما جَرَمَتْ يداه وما اعتـدَيْنا

أي: بما كسبَتْ، وقد تقدَّم تحقيقُ ذلك في المائدة[2]. وجريمةُ القومِ كاسبُهم، قال[3]:

٢٦٤٧ـ جريمةُ ناهِضٍ في رأسِ نِيْقٍ ترى لعظامِ ما جَمَعَتْ صَليبا

فتقديرُ الآية: كَسَبَهم ـ فِعْلُهم أو قولُهم ـ خسرانَهم، وهذا هو قولُ أبـي إسحاق الزجاج، وعلى هذا فالوقف على قوله: «لا» ثم يُبتدأ بـ «جَرَمَ» بخلاف ما تقدَّم.

الوجه الخامس: أنَّ معناها لا صَدَّ ولا مَنْعَ، وتكون «جَرَمَ» بمعنى القطع، تقول: جَرَمْتُ، أي: قطعت، فيكون «جرم» اسمَ «لا» مبنيٌّ معها على الفتح كماتقدم، وخبرها «أنَّ» وما في حيِّزها، أو على حَذْف حرف الجر، أي: لا منع من خسرانهم، فيعود فيه الخلافُ المشهور.

وفي هذه اللفظةِ لغاتٌ: يُقال لا جِرَمَ بكسر الجيم، ولا جُرَم بضمِّها، ولا جَرَ بحذف الميم، ولا ذا جَرَم، ولا إنَّ ذا جَرَم، ولا ذو جَرَم، ولا عن ذا جَرَم، ولا أنْ جَرَم، ولا عن جَرَم، ولا ذا جَرَ واللَّهِ لا أفعل ذلك.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الزاهر لابن الأنباري: ١/٣٧٥؛ والقرطبـي: ٩/٢٠؛ والبحر: ٥/٢١٣.

(٢) انظر إعرابه للآية ٢ من سورة المائدة.

(٣) البيت لأبـي خراش الهذلي، وهو في اللسان جرم، وابن عطية: ٩/١٢٨؛ والبحر: ٥/٢١٣؛ والبيت في وصف عُقاب تكسب لفرخها، والناهض هو فرخها، والنيق: رأس الجبل.

وعن أبـي عمروٍ[1]: «لا جَرُم أنَّ لهم النار» على وزن لا كَرُم، يعني بضم الراء، ولا جَرَ، قال: «حَذَفوه لكثرة الاستعمال كما قالوا: «سَوْ ترىٰ» يريدون: سوف.

وقوله: «وهم الأخسرون» يجوز أن يكون «هم» فَصْلاً وأن يكونَ توكيداً، وأن يكونَ مبتدأً وما بعده خبره، والجملة خبرُ «أنَّ».

آ. **(٢٣) قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين آمنوا﴾**: الموصولُ اسمُ إنَّ، والجملة مِنْ قوله: «أولئك أصحابُ الجنة» خبرها.

والإِخباتُ: الاطمئنان والتذلُّل والتواضع، وأصله من الخَبْت وهو المكانُ المطمئنُّ، أي: المنخفضُ من الأرض، وأَخْبَتَ الرجلُ: دخل في مكان خَبْت، كأَنْجَدَ وأَتْهَمَ إذا دخل في أحد هذين المكانين، ثم تُوُسِّع فيه فقيل: خَبَتَ ذِكْرُه، أي: خمد، ويقال للشيء الدنيء الخبيت، قال الشاعر[2]:

٢٦٤٨ـ ينفع الطيِّبُ القليلُ من الرِّزْ قِ ولا يَنْفَعُ الكثيرُ الخبيتُ

هكذا يُنْشدون هذا البيتَ في هذه المادة، الزمخشري[3] وغيره، والظاهر أن يكونَ بالثاءِ المثلثة ولا سيما لمقابلته بالطيِّب، ولكن الظاهر من عبارتهم أنه بالتاء المثنَّاة لأنهم يَسُوقونه في هذه المادة، ويدلُّ على أن معنىٰ البيت إنما هو على الثاء المثلثة قولُ الزمخشري[3]: «وقيل: التاءُ فيه بدل من

---

(١) البحر: ٥/٢١٣.
(٢) البيت للسموءل وهو في اللسان خبت، وفيه أن أبا منصور صحّف البيت قال: لأن الشيء الحقير الرديء يقال له الختيت، والكشاف: ٢/٢٦٤.
(٣) الكشاف: ٢/٢٦٤.

الثاء». ومن مجيء الخَبْت بمعنى المكان المطمئن قــولــه(١):

٢٦٤٩ـ أفاطمُ لو شَهِدْتِ ببطنِ خَبْتٍ ـ وقد قتل الهزبرَ ـ أخاكِ بشرا

وفي تركيب البيتِ قَلَقٌ، وحَلُّه: لو شهدْتِ أخاك بِشْرا وقد قتل الهزبرَ، ففاعل «قتل» ضمير يعودُ على «أخاك». وأخبت يتعدىٰ بإلىٰ كهذه الآية، وباللام كقوله تعالىٰ: «فَتُخْبِتَ له قلوبُهم»(٢).

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الفريقين﴾**: مبتدأ، و«كالأعمىٰ» خبره، ثم هذه الكافُ يحتمل أن تكونَ هي نفسَ الخبر، فتقدَّر بـ«مثل»، تقديرُه: مَثَلُ الفريقين مثلُ الأعمى. ويجوز أن تكون «مثل» بمعنى «صفة»، ومعنى الكاف معنى مِثْلِ، فيقدَّر مضافٌ محذوفٌ، أي: كمثل الأعمىٰ. وقوله: «مَثَلُ الفريقين كالأعمى» يجوز أن / يكونَ من باب تشبيه شيئين بشيئين، فقابل العمىٰ بالبصَر، والصمم بالسمع وهو من الطِّباق، وأن يكونَ من تشبيهِ شيءٍ واحد بوصفَيْهِ بشيءٍ واحدٍ بوصفَيْهِ، وحينئذٍ يكون قولُه: «كالأعمى والأصمِّ» وقوله «والبصير والسميع» من باب عطف الصفات كقــولــه(٣): [٤٨٤ب]

٢٦٥٠ـ إلى المَلِكِ القَرْمِ وابنِ الهُمامِ ولَيْثِ الكتيبــةِ في المُـزْدَحَمْ

وقد أحسنَ الزمخشريُّ(٤) في التعبير عن ذلـك فقال: «شبَّـه فريق الكافرين بالأَعْمى والأصمِّ، وفريقَ المؤمنين بالبصير والسميع، وهو من اللَّفِّ والطِّباق، وفيه معنيان: أن يُشَبِّه الفريقين تشبيهين اثنين، كما شبَّه امرؤالقيس قلوبَ الطير بالحَشَفِ والعُنَّاب، وأن يُشَبِّهَ بالذي جمع بين العمىٰ والصَّمَم، والذي جمع بين البصر والسمع، على أن تكونَ الواوُ في «والأصمِّ» وفي

(١) البيت لبشر بن عوانة وهو في أمالي الشجري ٢/١٩٢.
(٢) الآية ٥٤ من سورة الحج. (٣) تقدم برقم ١٢١.
(٤) الكشاف: ٢/٢٦٤.

«والسميع» لعطفِ الصفة على الصفةِ كقوله(١):

٢٦٥١ـ .... الـ صَابحِ فالغانِمِ فالآئِبِ

قلت: يريد بقوله «اللفّ» أنه لفَّ المؤمنين والكافرين اللذين هما مشبهان بقوله «الفريقين»، ولو فسَّرهما لقال: مَثَلُ الفريق المؤمن كالبصير والسميع، ومثل الكافر كالأعمى والأصم، وهي عبارةٌ مشهورة في علم البيان: لفظتان متقابلتان: اللفُّ والنشر، وأشارَ لقول امرىء القيس وهو(٢):

٢٦٥٢ـ كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابِساً لدى وكرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

أصلُ الكلامِ: كأن الرَّطْبَ من قلوب الطير: العُنَّابُ، واليابسَ منها: الحَشَفُ، فلفَّ ونشر، واللف والنشر في علم البيان تقسيمٌ كبير، ليس هذا موضعَه.

وأشار بقوله «الصابح فالغانم» إلى قوله(٣):

٢٦٥٣ـ يا ويحَ زَيَّابَةَ للحارثِ الـ صابحِ فالغانم فالآئبِ

وقد تقدَّم ذلك أولَ البقرة وتحريرُه.

فإن قلت: لِمَ قَدَّم تشبيهَ الكافر على المؤمن؟ أجيب بأن المتقدِّمَ ذِكْرُ الكفار فلذلك قدَّم تمثيلهم. فإن قيل: ما الحكمةُ في العدولِ عن هذا التركيب لو قيل: كالأعمى والبصير والأصم والسميع لتتقابلَ كلُّ لفظةٍ مع ضدها، ويظهرَ بذلك التضادُّ؟ أجيب: بأنه تعالىٰ لمَّا ذكر انسدادَ العين أتبعه بانسداد الأذن، ولمَّا ذكر انفتاح العين أتبعه بانفتاح الأذن، وهذا التشبيهُ أحدُ

---

(١) تقدم برقم ١٢٢.
(٢) ديوانه ٣٤؛ المغني ٢٨٨؛ العيني: ٣/٢١٦، والحشف البالي: يابس التمر.
(٣) تقدم برقم ١٢٢.

الأقسام وهو تشبيهُ أمرٍ معقول بأمرٍ محسوس: وذلك أنه شبَّه عَمَىٰ البصيرة وصَمَمها بعمى البصر وصمم السمع، ذاك متردِّدٌ في ظُلَم الضلالات، كما أن هذا متحيِّر في الطرقات. وهذه فوائد علم البيان.

قوله: «مَثَلًا» تمييز، وهو منقولٌ من الفاعلية، والأصل: هل يَسْتوي مَثَلُهما، كقوله تعالىٰ: «واشتعل الرأسُ شيباً[1]». وجوَّز ابنُ عطية[2] ـ رحمه اللَّه ـ أن يكون حالاً، وفيه بُعْدٌ صناعةً ومعنى؛ لأنه على معنى «مِنْ» لا على معنىٰ «في».

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿إنِّي لكم﴾**: قرأ[3] ابن كثير وأبو عمرو والكسائي «أني» بفتح الهمزة، والباقون بكسرها. فأمَّا الفتح فعلى إضمار حرفِ الجر، أي: بأني لكم. قال الفارسي[4]: «في قراءة الفتح خروجٌ من الغَيْبة إلى المخاطبةِ». قال ابن عطية[5]: وفي هذا نظر، وإنما هي حكايةُ مخاطبتِهِ لقومه، وليس هذا حقيقة الخروج من غَيْبةٍ إلى مخاطبة، ولو كان الكلام أن أَنْذِرْهم ونحوه لصح ذلك». وقد قال بهذه المقالة ـ أعني الالتفات ـ مكي[6] فإنه قال: «الأصل: بأني والجارُّ والمجرور في موضع المفعول الثاني، وكان الأصلُ: أنه، لكنه جاء على طريقة الالتفات». انتهى، ولكن هذا الالتفاتَ غيرُ الذي ذكره أبو علي، فإنَّ ذاك من غيبة إلى خطاب، وهذا من غيبةٍ إلى تكلُّم، وكلاهما غير محتاج إليه، وإن كان قولُ مكي أقربَ.

---

(١) الآية ٤ من سورة مريم.
(٢) المحرر: ٩/١٢٩.
(٣) السبعة ٣٣٢؛ التيسير ١٢٤؛ البحر: ٥/٢١٤.
(٤) الحجة (خ): ٣/١٩٠.
(٥) المحرر: ٩/١٣٠.
(٦) الكشف: ١/٥٢٥.

وقال الزمخشري[1]: «الجارُّ والمجرور صلةٌ لحالٍ محذوفة، والمعنىٰ: أرسلناه ملتبساً بهذا الكلام، وهو قوله: «إني لكم نذيرٌ مبين» بالكسر، فلما اتصل به الجارُّ فُتِح كما فتح في «كأنَّ» والمعنى على الكسر في قولك: «إنَّ زيداً كالأسد». وأما الكسرُ[2] فعلى إضمار القول، وكثيراً ما يُضْمر، وهو غني عن الشواهد.

آ. (٢٦) **وقوله تعالى: ﴿أن لا تعبدوا﴾**: كقوله: «أن لا تعبدوا»[3] في أول السورة، ونزيد هنا شيئاً آخر، وهو أنها على قراءة مَنْ فتح «أني» تحتمل وجهين، أحدُهما: أن تكون بدلاً من قوله: أني لكم»، أي: أَرْسَلْناه بأن لا تعبدوا. والثاني: / أن تكون مفسِّرة، والمفسَّر بها: إمَّا أرسلنا، [٤٨٥أ] وإمَّا نذير. وأمَّا على قراءة مَنْ كسر فيجوز أن تكونَ المصدرية، وهي معمولةٌ لأرسلنا، ويجوز أن تكونَ المفسرةَ بحالَيْها.

قوله: «أليم» إسناد الألم إلى اليوم مجازٌ لوقوعه فيه لا به، وقال الزمخشري[4]: «فإذا وُصِفَ به العذابُ قلت: مجازٌ مثلُه؛ لأنَّ الأليمَ في الحقيقة هو المعذِّب، فنظيرها قولك: نهارك صائم». قال الشيخ[5]: «وهذا على أن يكون «أليم» صفةُ مبالغةٍ وهو مَنْ كَثُرَ ألمه، وإن كان أليم بمعنى مُـؤْلم فنسبتُه لليوم مجازٌ وللعذاب حقيقة».

آ. (٢٧) **قوله تعالى: ﴿ما نراك﴾**: يجوز أن تكون قلبيةً، وأن تكون بصريةً. فعلى الأول تكون الجملةُ من قوله «اتَّبعك» في محل نصب مفعولاً

---

(١) الكشاف: ٢/٢٦٤، ولم يرد قوله «صلة لحال محذوفة» في المطبوعة.

(٢) أي على قراءة كسر «إني».

(٣) الآية ٢ من سورة هود.

(٤) الكشاف: ٢/٢٦٥.

(٥) البحر: ٥/٢١٤.

ثانياً، وعلى الثاني في محلِّ نصب على الحال، و«قد» مقدرةٌ عند مَنْ يشترط ذلك.

والأراذِلُ فيه وجهان، أحدهما: أنه جمعُ الجمع، والثاني: جمعٌ فقط. والقائلون بالأول اختلفوا فقيل: جمع لـ «أَرْذُل»، وأَرْذُل جمع لرَذْل نحو: كَلْب وأَكْلُب وأَكَالب. وقيل: بل جمع لأرْذال، وأَرْذَال جمع لرَذْل أيضاً. والقائلون بأنه ليس جمعَ جمعٍ، بل جمعٌ فقط قالوا: هو جَمْعٌ لأَرْذُل، وإنما جاز أن يكونَ جمعاً لأَرْذُل لجريانه مَجْرى الأسماءِ من حيث إنه هُجِر موصوفُه كالأَبْطح والأبرق وقال بعضهم: هو جمع أَرْذَل الذي للتفضيل، وجاء جمعاً كما جاء «أكابر مجرميها»[1] و«أحاسِنُكم أخلاقاً»[2]. ويُقال[3]: رجل رَذْل ورُذال، كـ «رَخْل» و«رُخال»[4] وهو المرغوبُ عنه لرداءته.

قوله: «باديَ الرَّأْي» قرأ[5] أبو عمرو من السبعة وعيسى الثقفي «بادِئَ» بالهمز، والباقون بياءٍ صريحةٍ مكانَ الهمزة. فأمَّا الهمزُ فمعناه: بادئَ الرأي، أي: أولَ الرأي بمعنى أنه غيرُ صادرٍ عن رَوِيَّة وتَأَمُّل، بل من أولِ وَهْلة. وأمَّا مَنْ لم يهمز فيحتمل أن يكونَ أصلُه كما تقدَّم، ويحتمل أن يكونَ مِنْ بدا يَبْدو أي ظهر، والمعنى: ظاهر الرأي دون باطنه، أي: لو تُـؤُمِّل لعُرِفَ باطنُه، وهو في المعنى كالأول.

وفي انتصابهِ على كلتا القراءتين سبعةُ أوجه، أحدها: أنه منصوبٌ على الظرف، وفي العاملِ فيه على هذا ثلاثة أوجه، أحدُها: «نراك»، أي:

---

(١) «وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها» الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٢) سبق تخريجه عند إعرابه الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.

(٣) انظر: اللسان «رذل».

(٤) يعني بهذا التمثيل ضبط الكلمة ولا يعني شيئاً ذا معنى لأن الرِّخْل والرَّخِل تجمع على رُخال ورِخال (الأنثى من الضأن) ولم أقف على فتح الراء.

(٥) السبعة ٣٣٢؛ الحجة ٣٣٨؛ البحر: ٥/٢١٥؛ الكشاف: ٢/٢٦٥.

وما نراك في أول رأينا، على قراءة أبـي عمرو، أو فيما يَظْهر لنا من الرأي في قراءة الباقين. والثاني من الأوجه الثلاثة: أن يكونَ منصوباً بـ «اتَّبعك»، أي: ما نراك اتبعك أولَ رأيهم، أو ظاهرَ رأيهم، وهذا يحتمل معنيين، أحدهما: أن يريدوا اتَّبعوك في ظاهر أمرهم، وبواطنهم ليست معك. والثاني: أنهم اتَّبعوك بأول نظرٍ، وبالرأي البادي دون تثبُّت، ولو تثبَّتوا لَمَا اتبعوك. الثالث من الأوجه الثلاثة: أنَّ العاملَ فيه «أراذِلُنا» والمعنىٰ: أراذِلُنا بأولِ نظرٍ منهم، أو بظاهر الرأي نعلم ذلك، أي: إنَّ رذالَتَهم مكشوفةٌ ظاهرةٌ لكونهم أصحابَ حِرَفٍ دنيَّة.

ثم القول بكونِ «باديَ» ظرفاً يحتاج إلى اعتذار فإنه اسمُ فاعلٍ وليس بظرفٍ في الأصل، فقال مكي[1]: «وإنما جاز أن يكون فاعِل ظرفاً كما جاز ذلك في فعيل نحو: قريب ومليء، وفاعل وفعيل يتعاقبان كراحِم ورحيم، وعالم وعليم، وحَسُن ذلك في فاعِلٍ لإضافته إلى الرأي، والرأي يُضاف إليه المصدر، وينتصبُ المصدرُ معه على الظرف نحو: «أما جَهْدَ رأيٍ فإنك منطلقٌ»، أي: في «جَهْد». وقال الزمخشري[2]: «وانتصابه على الظرف، أصلُه: وقتَ حدوثِ أول أمرهم، أو وقت حدوثِ ظاهرِ رأيهم، فَحُذِفَ ذلك وأقيم المضافُ إليه مُقامه».

الوجه الثاني من السبعة: أن ينتصبَ على المفعول به، حُذف معه حرفُ الجر مثل «واختار موسىٰ قومَه»[3] كذا قاله مكي[4]. وفيه نظرٌ من حيث إنه ليس هنا فعلٌ صالحٌ للتعدي إلى اثنين، إلى ثانيهما بإسقاط الخافض.

الثالث من السبعة: أن ينتصبَ على المصدر، ومجيءُ المصدر على

---

(١) المشكل: ٣٩٧/١.
(٢) الكشاف: ٢٦٥/٢.
(٣) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.
(٤) المشكل: ٣٩٧/١.

فاعلٍ أيضاً ليس بالقياسِ[1]، والعاملُ في هذا المصدرِ كالعامل في الظرف كما تقدم، ويكون من باب ما جاء فيه المصدرُ من معنى الفعل لا من لفظه، تقديرُه: رؤيةَ بَدْءٍ أو ظهـور، أو اتباعَ بَدْءٍ أو ظهور، أو رَذالة بَدْءٍ أو ظهور.

[٤٨٥ب] الرابع من السبعة: أن يكونَ نعتاً لبشر، أي: ما نراك إلا بشراً مثلنا / باديَ الرأي، أي: ظاهرَه، أو مبتدِئاً فيه. وفيه بُعْـدٌ للفصلِ بين النعت والمنعوت بالجملة المعطوفة. الخامس: أنه حالٌ من مفعول «اتَّبَعَكَ»، أي: وأنت مكشوفُ الرأي ظاهرَه لا قوةَ فيه ولا حصافةَ لك. السادس: أنه منادىٰ والمرادُ به نوحٌ عليه السلام، كأنهم قالوا: يا باديَ الرأي، أي: ما في نفسِك ظاهرٌ لكلِّ أحدٍ، قالوا ذلك على سبيل الاستهزاء به والاستقلال له. السابع: أن العاملَ فيه مضمر[2]، تقديره: أتقول ذلك بادي الرأي، ذكره أبو البقاء[3]، والأصلُ عدم الإِضمار مع الاستغناء عنه، وعلى هذه الأوجهِ الأربعةِ الأخيرة هو اسمُ فاعلٍ من غير تأويل، بخلاف ما تقـدَّم من الأوجه فـإنه ظـرفٌ أو مصدر.

واعلم أنك إذا نَصَبْتَ «باديَ» على الظرف أو المصدر بما قبل «إلا» احتجْتَ إلى جوابٍ عن إشكال وهو أنَّ ما بعد «إلا» لا يكون معمولاً لما قبلها، إلا إن كان مستثنى منه نحو: «ما قام إلا زيداً القوم» أو مستثنىٰ نحو: «قام القومُ إلا زيداً»، أو تابعاً للمستثنىٰ منه نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ أخيرٌ من عمرو» و«بادي الرأي» ليس شيئاً من ذلك. وقال مكي[4]: «فلو قلت في

---

(١) كالعافية والعاقبة.

(٢) لعله يعني بهذا الوجه الظرفية كما هو مذهب أبـي البقاء ٢/٣٧ وكان من حقه أن يفرعه على الأول، لا أن يخصه بوجه سابع.

(٣) الإملاء: ٢/٣٧.

(٤) المشكل: ١/٣٩٨.

الكلام: «ما أعطيت [أحداً][1] إلا زيداً درهماً] فأوقعتَ اسمين مفعولين بعد «إلا» لم يَجُزْ؛ لأن الفعلَ لا يصلُ بـ «إلا» إلى مفعولين، إنما يصل إلى اسمٍ واحد كسائر الحروف، ألا ترى أنك لو قلت: «مررت بزيدٍ عمروٍ» فأوصلْتَ الفعلَ إليهما بحرفٍ واحدٍ لم يَجُزْ، ولذلك لو قلت: «استوى الماءُ والخشبة الحائط» فتنصب اسمين بواو «مع» لم يجز إلا أن تأتيَ في جميعِ ذلك بواو العطف فيجوز وصولُ الفعل».

والجوابُ الذي ذكروه هو أنَّ الظروف يُتَّسع فيها ما لا يُتَّسع في غيرِها. وهذا جماعُ القولِ في هذه المسألة باختصار.

والرأي: يجوز أن يكونَ من رؤيةِ العين أو من الفكرة والتأمُّل. وقوله «بيِّنة مِنْ ربي» «مِنْ ربي» نعتٌ لـ «بيِّنة»، أي: بيِّنَةٌ من بَيِّنات ربي.

آ. (٢٨) **وقوله تعالى: ﴿رحمةً من عنده﴾**: يجوز في الجارِّ أيضاً أن يكونَ نعتاً لـ رحمة» وأن يكونَ متعلقاً بـ «آتاني».

قوله: «فعُمِّيَتْ» قرأ الأخوان وحفص[2] بضم العين وتشديد الميم، والباقون بالفتح والتخفيف. فأما القراءة الأولى فأصلها: عَمَاها اللَّهُ عليكم، أي: أَبْهمها عقوبةً لكم، ثم بُني الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه، فحُذِفَ فاعلُه للعلمِ به وهو اللَّه تعالىٰ، وأقيم المفعولُ وهو ضميرُ الرحمة مُقامه، ويدل على ذلك قراءةُ أُبَـيّ بهذا الأصل «فعماها اللَّهُ عليكم»، ورُوي عنه أيضاً وعن الحسن وعليّ والسُّلَمي «فعماها» من غير ذِكْرِ فاعلٍ لفظي، ورُوي عن الأعمش وابن وثاب «وعُمِّيَتْ» بالواو دون الفاء.

---

(١) زيادة ضرورية من مكي ولم تَرِدْ في الأصل.

(٢) السبعة ٣٣٢؛ التيسير ١٢٤؛ البحر: ٥/٢١٦؛ الحجة ٣٣٩؛ الشواذ ٥٩.

وأمَّا القراءة الثانية فإنه أسند الفعل إليها مجازاً. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: ما حقيقته؟ قلت: حقيقته أنَّ الحجةَ كما جُعِلَتْ بصيرةً ومُبْصِرة جُعلت عمياء؛ لأنَّ الأعمى لا يَهْتدي ولا يَهْدي غيرَه، فمعنى «فَعَمِيَتْ عليكم البَيِّنَةُ»: فلم تَهْدِكم كما لو عَمِي على القوم دليلُهم في المفازَةِ بقُوا بغيرِ هادٍ».

وقيل: هذا من باب القلب، وأصلها فَعَمِيْتُم أنتم عنها كما تقول: أدخلت القلنسوة في رأسي، وأدخلت الخاتم في إصبعي وهو كثيرٌ، وتقدم تحريرُ الخلافِ فيه، وأنشدوا على ذلك[2]:

٢٦٥٤ــ ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظلِّ رأسَه . . . .

قال أبو علي[3]: «وهذا مما يُقْلَبُ، إذ ليس فيه إشكال، وفي القرآن «فلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وعدِه رسلَه»[4]، وبعضهم يُخَرِّج البيت على الاتساعِ في الظرف. وأمَّا آيةُ إبراهيم فَأَخْلَفَ يتعدَّى لاثنين، فأنت بالخيار: أن تضيفَ إلى أيِّهما شِئْتَ فليس من باب القلب. وقد رَدَّ بعضُهم كونَ هذه الآية من باب المقلوب بأنه لو كان كذلك لتعدَّى بـ «عن» دون «على»، ألا ترى أنك تقول: «عَمِيْتُ عن كذا» لا «على كذا».

واختُلِفَ في الضمير في «عُمِّيَتْ» هل هو عائد على البيِّنة فيكونَ قولُه: «وآتاني رحمة» جملةً معترضة بين المتعاطفين، إذ حقُّه «على بيِّنة من ربي فَعُمِّيت». وإن قيل بأنه عائد على الرحمة فيكون قد حُذف من الأول للدلالة

---

(١) الكشاف: ٢/٢٦٦.

(٢) لم أهتد إلى قائله، وعجزه:

وسائرُه بادٍ إلى الشمس أجمعُ

وهو في الكتاب: ١/٩٢؛ الهمع: ٢/١٢٣؛ والدرر: ٢/١٥٦.

(٣) الحجة (خ): ٣/١٩٦.

(٤) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم.

الثاني، والأصل: على بينة من ربي فَعُمِّيَتْ. قال الزمخشري(1): «وآتاني رحمة بإتيان البيِّنة، على أن البيِّنة في نفسها هي الرحمة. ويجوز أن يريدَ بالبينة المعجزة، وبالرحمة النبوَّةَ. فإن قلت: فقوله: «فعُمِّيَتْ» ظاهر على الوجه الأول فما وجهُه على الوجه الثاني، وحقُّه أن يقال: فَعَمِيَتَا؟ قلت: الوجهُ أن يُقَدَّر: فعُمِّيَتْ بعد البينة، وأن يكون حَذَفَه / للاقتصار على ذِكْرِه مرةً». انتهىٰ. [٤٨٦أ]

وقد تقدَّم الكلامُ على «أرأيتم» هذه في الأنعام(2)، وتلخيصُه هنا أنَّ «أَرَأَيْتُم» يطلب البينة منصوبةً، وفعل الشرط يطلبُها مجرورةً بـ «على»، فأعمل الثاني وأضمر في الأول، والتقدير: أرأيتم البيِّنَةَ من ربي إن كنتُ عليها أَنُلْزِمكموها، فحذف المفعولُ الأول، والجملةُ الاستفهامية هي في محل الثاني، وجواب الشرط محذوفٌ للدلالة عليه.

وقوله: «أَنُلْزِمُكموها» أتى هنا بالضميرين متصلين، وتقدم ضمير الخطاب لأنه أخصُّ، ولو جيء بالغائب أولاً لا نفصل الضميرُ وجوباً. وقد أجاز بعضُهم الاتِّصال(3)، واستشهد بقول عثمان «أراهُمُني الباطل شيطاناً». وقال الزمخشري(4): «يجوز أن يكون الثاني منفصلاً كقوله: «أَنُلْزِمكم إياها» ونحوه: «فَسَيَكْفيكهمُ اللَّهُ»(5) ويجوز «فسيكفيك إياهم». وهذا الذي قاله الزمخشريُّ ظاهرُ قول سيبويه(6) وإن كان بعضُهم مَنَعه.

---

(1) الكشاف: ٢/٢٦٥.

(2) انظر الآية ٤٠ من سورة الأنعام.

(3) أي مع تقدُّم الغائب. قال سيبويه ١/٣٨٤: «فإن بدأت بالغائب فقلت أعطاهوك فهو قبيح، وأما قول النحويين قد أعطاهوك فهو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب».

(4) الكشاف: ٢/٢٦٦.

(5) الآية ١٣٧ من سورة البقرة.

(6) الكتاب: ١/٣٨٤ ـ ٣٨٥.

وإشباعُ الميم في مثل هذا التركيب واجبٌ، ويضعف سكونُها، وعليه «أراهُمني الباطل». وقال أبو البقاء[1]: «وقرىء بإسكان الميم فِراراً من توالي الحركات» فقوله هذا يحتمل أن يكون أراد سكونَ ميم الجمع[2]؛ لأنه قد ذكر ذلك بعدما قال: «ودَخَلَتِ الواوُ هنا تتمةً للميم، وهو الأصل في ميم الجمع، وقرىء بإسكان الميم». انتهى. وهذا إن ثَبَتَ قراءةً فهو مذهبٌ ليونس: يُجَوِّزُ «الدرهمَ أعطيتكمْه» وغيرُه يأباه. ويحتمل أَنْ يريد[3] سكونَ ميم الفعل، ويدل عليه ما قال الزجاج «أجمع النحويون البصريون على أنه لا يجوز إسكانُ حركةِ الإعرابِ إلا في ضرورة الشعر، فأمَّا ما روي عن أبي عمرو فلم يَضْبطه عنه القرَّاء، ورَوَىٰ عنه سيبويه[4] أنه كان يُخِفُّ الحركةَ ويختلِسُها، وهذا هو الحقُّ، وإنما يَجُوز الإسكانُ في الشعرِ نحو قولِ امرىء القيس[5]:

٢٦٥٥ــ فاليَومَ أشـرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ ....

وكذا قال الزمخشري[6] أيضاً: «وحُكِي عن أبي عمرو إسكانُ الميم، ووجهُه أنَّ الحركةَ لم تكن إلا خِلْسةً خفيفةً، فظنَّها الراوي سكوناً، والإسكانُ الصريحُ لحنٌ عند الخليل وسيبويه وحُذَّاقِ البصريين؛ لأن الحركةَ الإعرابيةِ لا يُسَوَّغ طَرْحُها إلا في ضرورةِ الشعر».

---

(١) الإملاء: ٣٧/٢.

(٢) ولكن عبارة مطبوعة«الإملاء»: الميم الأولى. ولعل نسخة المؤلف من كتاب الإملاء ناقصة.

(٣) أي أبو البقاء في عبارته السابقة.

(٤) الكتاب: ٢٩٧/٢ وذلك في تعليقه على قراءة أبي عمرو «بارئكم» الآية ٥٤ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون ٣٦٢/١.

(٥) تقدم برقم ٤٧٠.

(٦) الكشاف: ٢٦٦/٢.

قلت: وقد حكى الكسائي والفراء[1] «أَنُلْزِمْكموها» بسكون هذه الميم، وقد تقدم[2] القول في ذلك مشبعاً في سورة البقرة، أعني تسكينَ حركةِ الإعراب فكيف يَجْعلونه لحناً؟.

و «ألزم» يتعدَّى لاثنين، أوَّلهُما ضمير الخطاب، والثاني ضمير الغيبة. و «وأنتم لهـا كارهـون» جملة حاليـة، يجوز أن تكـون للفاعـلِ أو لأحد المفعولين. وقدَّم الجارَّ لأجل الفواصل. وفي الآية قراءاتٌ[3] شاذَّةٌ مخالِفَةٌ للسَّواد أَضْرِبُ عنها لذلك.

آ. **(٢٩)** والضمير في «عليه» يجوز أن يعودَ على الإنذار المفهوم من «نذير»، وأن يعودَ على الدين الـذي هو المِلَّة، وأن يعـود على التبليغ. وقُرِىء[4] «بطاردٍ الذين» بتنوين «طاردٍ» قال الزمخشري[5]: «على الأصل». يعني أن أصل اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال العملُ، وهو ظاهرُ قولِ سيبويه[6]. قال الشيخ[7]: «ويمكن أن يُقال: الأصلُ الإضافةُ لا العملُ؛ لأنه قد اعتوره شَبَهان، أحدهما: لشَبَهه بالمضارع وهو شَبَهٌ بغير جنسه، والآخر: شَبَهُه بالأسماء إذا كانت فيه الإضافة، فكان إلحاقُه بجنسه أَوْلى».

وقوله «إنهم مُلاقو» استئنافٌ يفيدُ التعليل. وقوله: «تَجْهلون» صفةٌ لا بُدَّ منها؛ إذ الإتيانُ بهذا الموصوفِ دون صفتِه لا يفيد، وأتى بها فعلاً ليدلَّ على التجدُّد كلَّ وقت.

---

(١) معاني القرآن: ٢/١٢.

(٢) انظر: الدر المصون: ١/٣٦٢.

(٣) انظر: معجم القراءات: ٣/١٠٨.

(٤) البحر: ٥/٢١٨؛ الكشاف: ٢/٢٦٦، ونسبها في «الشواذ» ٢٩ إلى أبي حيوة.

(٥) الكشاف: ٢/٢٦٦.

(٦) الكتاب: ١/٨٢.

(٧) البحر: ٥/٢١٨.

آ. (٣١) و «تَزْدَري» تَفْتَعِل مِنْ زَرَىٰ يَزْري، أي: حَقَرَ، فأُبدلت تاءُ الافتعال دالاً بعد الزاي وهو مُطَّرِد، ويقال: «زَرَيْتُ عليه» إذا عِبْتَه، و «أَزْرَيْتُ به»، أي: قَصَّرت به. وعائدُ الموصولِ محذوفٌ، أي: تَزْدَريهم أعينُكم، أي: تحتقرهم وتُقَصِّر بهم، قال الشاعر[١]:

٢٦٥٦ـ تَرَى الرجلَ النحيفَ فَتَزْدَريه ... وفي أثـوابـهِ أسـدٌ هَصُـورُ

وقال أيضاً[٢]:

٢٦٥٧ـ يبـاعِـدُه الصَّـديقُ وتَـزْدريـهِ ... حَلِيْلَتُـه ويَـنْهَـرُهُ الـصغيـرُ

واللام في «للذين» للتعليل، أي: لأجل الذين، ولا يجوز أن تكونَ التي للتبليغ إذ لو كانت لكان القياس «لن يؤتيكم» بالخطاب.

وقوله: «ولا أَعْلَمُ الغيبَ» الظاهر أن هذه الجملةَ لا محلَّ لها عطفاً على قوله «ولا أَقُول لكم» كأنه أخبر عن نفسه بهذه [الجمل الثلاث][٣]. وقد تقدَّم في الأنعام [أن هذا هو المختار][٤] وأن الزمخشري قال[٥]: «إنَّ قوله تعالىٰ: «ولا أعلمُ الغيب» معطوفٌ على «عندي خزائن»، أي: لا أقولُ: عندي خزائن اللَّه، ولا أقول: أنا أعلمُ الغيب». / [٤٨٦ب]

آ. (٣٢) **وقوله تعالى: ﴿جِدَالَنا﴾**: قرأ ابن عباس[٦] «جَدَلنا» كقوله:

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٥/٢١٨.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي: ٩/٢٧؛ والبحر: ٥/٢١٨.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في فيلم الأصل.
(٥) الكشاف: ٢/٢٠، والآية ٥٠ من سورة الأنعام: «قل لا أقول لكم عندي خزائن اللَّه ولا أعلم الغيب ولا أقول لكم إني مَلَك».
(٦) البحر: ٥/٢١٨؛ الكشاف: ٢/٢٦٧.

«أكثرَ شيءٍ جَدَلاً»[1]. ونقل أبو البقاء[2] أنه قُرىء «جَدَلْتنا فأَكْثرت جَدَلَنا» بغير ألفٍ فيهما قال: وهو بمعنى غَلَبْتَنا بالجدل».

وقوله: «بما تَعِدُنا» فيجوز أن تكـونَ «ما» بمعنى الـذي، فالعـائدُ محذوفٌ، أي: تَعِدَناه. ويجوز أن تكونَ مصدريةً، أي: بوعدك إيانا. وقوله: «إنْ كنت» جوابُه محذوف أو متقدِّم وهو «فَأْتِنا».

آ. (٣٤) **قوله تعالى: ﴿إن أَرَدْت أَنْ أَنْصَحَ لكم إن كان﴾**: قد تقدم حُكْمُ توالي الشرطين وأنَّ ثانيَهما قيدٌ في الأول، وأنه لا بد من سَبْقه للأول. وقال الزمخشريُّ[3] هنا: «إن كان اللَّه» جزاؤه ما دلَّ عليه قولُه: «لا ينفعكم نُصْحي»، وهذا الدليلُ في حكم ما دلَّ عليه، فوُصِل بشرطٍ، كما وُصِل الجزاء بالشرط في قوله «إنْ أَحْسَنْتَ إليَّ أحسنتُ إليك إنْ أمكنني».

وقال أبو البقاء[4]: «حكمُ الشرطِ إذا دَخَل على الشرط أن يكون الشرطُ الثاني والجواب جواباً للشرط الأول نحو: «إنْ أَتَيْتني إنْ كلَّمتني أَكْرَمْتك»، فقولُك «إنْ كَلَّمْتني أكرمتُك»: جوابُ «إن أتيتني» جميعُ ما بعده[5]، وإذا كان كذلك صار الشرطُ الأول في الذِّكْرِ مؤخَّراً في المعنىٰ، حتى إنْ أتاه ثم كلَّمه لم يجب الإكرام، ولكن إنْ كلَّمه ثم أتاه وَجَبَ الإكرام، وعلةُ ذلك أن الجواب صار مُعَوَّقاً بالشرط الثاني، وقد جاء في القرآن منه «إن وَهَبَتْ نفسَها للنبـيِّ إنْ أرادَ النبـيُّ»[6].

---

(١) الآية ٥٤ من سورة الكهف «وكان الإنسان...».
(٢) الإملاء: ٢/٣٨.
(٣) الكشاف: ٢/٢٦٧.
(٤) الإملاء: ٢/٣٨.
(٥) قوله: «جميع ما بعده» لم يرد في الإملاء. وقول المؤلف «جوابُ» مبتدأ ثان.
(٦) الآية ٥٠ من سورة الأحزاب.

قلت: أمَّا قولُه: «إنْ وَهَبَتْ. . . أن أراد» فظاهره ـ وظاهرُ القصةِ المَرْوِيَّةِ ـ يدل على عدم اشتراطِ تقدُّم الشرط الثاني على الأول، وذلك أن إرادتَه عليه السلام للنكاح إنما هو مُرَتَّبٌ على هِبة المرأةِ نفسَها له، وكذا الواقعُ في القصة لمَّا وَهَبَت أراد نكاحَها، ولم يُرْوَ أنه أراد نكاحَها فوهبت، وهو يحتاج إلى جوابٍ، وسيأتي هذا إن شاء اللَّهُ في موضِعِه.

وقال ابن عطية[1] هنا: «وليس نُصحي لكم بنافع، ولا إرادتي الخيرَ لكم مُغْنيةً إذا أراد اللَّه تعالىٰ بكم الإغواء، والشرطُ الثاني اعتراض بين الكلام، وفيه بلاغةٌ من اقتران الإرادتين، وأن إرادة البشرِ غيرُ مُغْنيةٍ، وتعلُّقُ هذا الشرطِ هو «بنصحي»، وتعلُّقُ الآخر بـ «لا ينفع».

وتلخص من ذلك أن الشرطَ مدلولٌ على جوابه بقوله: «ولا ينفعكم» لأنه عَقِبُه، وجوابُ الثاني أيضاً ما دلَّ على جواب الأول، وكأنَّ التقدير: وإنْ أَرَدْتُ أن أنصحَ لكم إن كان اللَّه يريد أن يُغْوِيَكم فلا يَنْفعكم نصحي. وهو مِنْ حيث المعنى كالشرط إذا كان بالفاء نحو: إن كان اللَّهُ يريدُ أن يُغْويكم فإن أَرَدْتُ أن أنصح لكم فلا ينفعكم نُصْحي.

وقرأ الجمهور «نُصْحي» بضم النون وهو يحتمل وجهين، أحدهما: المصدريةُ كالشُّكر والكُفْر. والثاني: أنه اسمٌ لا مصدر. وقرأ عيسى[2] ابن عمر «نَصْحي» بفتح النون، وهو مصدرٌ فقط.

وفي غضون كلام الزمخشري[3]: «إذا عرف اللَّهُ» وهذا لا يجوز؛ لأنَّ اللَّهَ تعالىٰ لا يُسْنَدُ إليه هذا الفعلُ ولا يُوصف بمعناه، وقد تقدَّم علةُ ذلك غيرَ

---

(١) المحرر: ٩/١٣٩.

(٢) البحر: ٥/٢١٩.

(٣) الكشاف: ٢/٢٦٧ «إذا عرف اللَّهُ من الكافر الإصرار فخلَّاه وشأنه ولم يلجئه سمَّى ذلك إغواءً. . .».

مرة. وفي غضون كلام الشيخ[1] «وللمعتزليِّ أن يقول: لا يتعيَّن أن تكون «إنْ» شرطيةً بل هي نافيةٌ، والمعنىٰ: ما كان اللَّه يريد أن يُغْويكم». قلت: لا أظنُّ أحداً يرضى بهذه المقالة وإن كانت توافق مذهبه.

آ. **(٣٥) قوله تعالى: ﴿فعليَّ إجْرامي﴾**: مبتدأ وخبرٌ أو فعلٌ وفاعل. والجمهورُ على كسرِ همزة «إجرامي» وهو مصدر أجرم، وأجرم هو الفاشي، ويجوز جَرَمَ ثلاثياً وأنشدوا[2]:

٢٦٥٨ـ طَريدُ عشيرةٍ ورهينُ ذَنْبٍ ... بما جَرَمت يَدي وجَنَى لساني

وقُرِىء في الشاذ[3] «أجرامي» بفتحها، حكاه النحاس[4]، وخَرَّجه على أنه جمعُ جُرْم كقُفْل وأَقْفال، والمراد آثامي.

آ. **(٣٦) قوله تعالى: ﴿وأُوحي﴾**: الجمهور على «أُوحي» مبنياً للمفعول، والقائمُ مقامَ الفاعل «أنه لن يؤمن» أي: أُوحي إليه عدمُ إيمان بعض. وقرأ أبو البرهسم[5] «أوحىٰ» مبنياً للفاعل وهو اللَّه تعالىٰ، «إنه» بكسر الهمزة. وفيها وجهان أحدهما: ـ وهو أصلٌ للبصريين ـ أنه على إجراء الإيحاء مُجْرى القول.

وقوله: «فلا تَبْتئس» هو تَفْتَعِل من البُـؤْس ومعناه الحزنُ في استكانة،

---

(١) البحر: ٥/٢١٩.

(٢) البيت لأحد لصوص بني سعد واسمه الهَيْرُدان وترجمته في معجم المرزباني: ٤٨٨. والبيت في اللسان جرم؛ ومجاز القرآن: ١/٢٨٨؛ والقرطبي ٩/٢٩. وجَرَم من باب ضرب.

(٣) قال في الشواذ: ٦٠ «حكاه الفراء».

(٤) في إعراب النحاس: ٢/٨٩ ذكر «أجرام» لغةً ولم يقل إنها قراءة شاذة.

(٥) البحر: ٥/٢٢٠.

ويقال: ابتأَسَ فلانٌ أي: بلغه ما يَكْرهه قال(١):

٢٦٥٩ـ ما يَقْسِمِ اللَّهُ أَقْبَلْ غيرَ مُبْتَئِسٍ منه وأَقْعُدْ كريماً ناعمَ البالِ

[٤٨٧/أ] / وقال آخر(٢):

٢٦٦٠ـ وكم مِنْ خليلٍ أو حَميمٍ رُزِئْتُه فلم نَبْتَئِسْ والرُّزْء فيه جَليـل

آ. (٣٧) قوله تعالى: ﴿بأعيننا﴾: حالٌ من فاعل «اصنع» أي: محفوظاً بأعيننا، وهو مجازٌ عن كلام اللَّه له بالحفظ. وقيل: المراد بهم الملائكة تشبيهاً لهم بعيونِ الناس أي: الذين يتفقَّدون الأخبار، والجمع حينئذ حقيقةٌ. وقرأ طلحة(٣) بن مصرف «بأعيُنَّا» مدغمة.

آ. (٣٨) قوله تعالى: ﴿وكلما مرَّ﴾: العامل في «كلما» «سَخِر»، و «قال» مستأنف؛ إذ هو جوابٌ لسؤال سائل. وقيل: بل العامل في «كلما»: «قال»، و «سخروا» على هذا: إمَّا صفة لَمَلأ، وإمَّا بدلٌ مِنْ «مرَّ»، وهو بعيدٌ جداً، إذ ليس «سَخِرَ» نوعاً من المرور ولا هو هو فكيف يُبدل منه؟ والجملةُ من قوله «كلما» إلى آخره في محلِّ نصب على الحال أي: يصنع الفلك والحالُ أنه كلما مرَّ.

آ. (٣٩) قوله تعالى: ﴿مَنْ يأتيه﴾: في «مَنْ» وجهان، أحدهما: أن تكونَ موصولةً. والثاني: أن تكونَ استفهاميةً، وعلى كلا التقديرين فـ «تعلمون»: إمَّا من باب اليقين فتتعدَّى لاثنين، وإمَّا من باب العرفان فتتعدَّى لواحد. فإذا كانت هذه عرفانيةً و «مَنْ» استفهامية كانت «مَنْ» وما بعدها سادَّة مسدَّ مفعولٍ واحد، وإن كانَتْ متعديةً لاثنين كانت سادَّة مَسَدَّ المفعولين، وإذا

---

(١) البيت لحسان وهو في ديوانه ٣١٤/١؛ واللسان بئس؛ والبحر ٢٢٠/٥.

(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي: ٣٠/٩؛ والبحر: ٢٢٠/٥.

(٣) المحرر: ١٤٤/٩؛ البحر: ٢٢٠/٥.

كانت «تعلمون» متعديةً لاثنين و«مَنْ» موصولة كانت في موضع المفعول الأول، والثاني محذوف. قال ابن عطية[1]: «وجائز أن تكونَ المتعديةَ إلى مفعولين، واقتصر على الواحد» وهذه العبارةُ ليست جيدةً؛ لأن الاقتصَارَ في هذا الباب على أحد المفعولين لايجوز؛ لِما تقرَّر غيرَ مرة من أنهما مبتدأٌ وخبر في الأصل، وأمَّا حَذْفُ الاختصار فهو ممتنعٌ أيضاً، إذ لا دليلَ على ذلك. وإن كانت متعديةً لواحد و«مَنْ» موصولةٌ فأمرُها واضح.

وحكى الزهراوي: «ويَحُلُّ» بضم الحاء بمعنى يجب.

و «التنور» معروفٌ. وقيل: هو وجهُ الأرض. وهل أل فيه للعهدِ أو للجنس؟ ووزنَ تَنُّور قيل: تَفْعُول مِنْ لفظ النور فقُلبت الواوُ الأولى همزةً لانضمامِها، ثم حُذِفت تخفيفاً، ثم شددوا النون كالعوضِ عن المحذوف، ويُعْزَى هذا لثعلب. وقيل: وزنه فَعُّول ويُعْزىٰ لأبي علي الفارسي. وقيل: هو أعجمي وعلى هذا فلا اشتقاقَ له. والمشهورُ أنه مما اتَّفق فيه لغة العرب والعجم كالصابون.

آ. (٤٠) **قوله تعالى: ﴿مِنْ كل زوجين﴾**: قرأ العامة بإضافة «كل» لزوجين. وقرأ حفص[2] بتنوين «كل». فأمَّا العامَّة فقيل: إن مفعول «احمل» «اثنين» و«من كلِّ زوجين» في محل نصب على الحال من المفعول لأنه كان صفةً للنكرة فلما قُدِّم عليها نُصب حالاً. وقيل: بل «مِنْ» زائدة، و«كل» مفعول به، و«اثنين» نعت لزوجين على التأكيد، وهذا إنما يتمُّ على قول مَنْ يرى زيادةَ «مِنْ» مطلقاً، أو في كلامٍ موجب. وقيل: قوله: «زوجين» بمعنى العموم أي: من كل ما لَه ازدواجٌ، هذا معنى قوله: «من كلِّ زوجين» وهو قول

---

(١) المحرر: ١٤٧/٩.

(٢) السبعة: ٣٣٣؛ البحر ٢٢٢/٥؛ التيسير: ١٢٤؛ الحجة: ٣٣٩.

الفارسي[1] وغيره. قال ابن عطية[2]: «ولو كان المعنىٰ: احمل فيها من كل زوجين حاصلين اثنين لوجب أن يَحْمل من كلِّ نوعٍ أربعةً، والزوج في مشهور كلامهم للواحد مما له ازدواجٌ».

وأمَّا قراءة حفص فمعناها من كل حيوان، و«زوجين» مفعـول به، و«اثنين» نعتٌ على التأكيد، و«مِنْ كلٍ» على هذه القراءة يجوز أن يتعلق بـ «احمل» وهو الظاهر، وأن يتعلق بمحذوف على أنها حال من «زوجين» وهذا الخلافُ والتخريجُ جاريان أيضاً في سورة «قد أفلح»[3].

قوله: «وأهلَك» نسق على «اثنين» في قراءة مَنْ أضاف «كل» لزوجين، وعلى «زوجين» في قراءة مَنْ نوَّن «كلًّا» وقولُه: «إلا مَنْ سَبَق» استثناءٌ متصل في موجَب، فهو واجبُ النصب على المشهور.

وقوله: «ومَنْ آمن» مفعول به نسقاً على مفعول «احمِلْ».

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿وقال﴾**: يجوز أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ نوح عليه السلام، ويجوز أن يكونَ ضمير الباري تعالىٰ أي: وقال اللَّه لنوح ومَنْ معه. و«فيها» متعلقٌ بـ «اركبوا» وعُدِّي بـ «في» لتضمُّنه معنىٰ «ادخلوا فيها راكبين» أو سيروا فيها. وقيل: تقديره: اركبوا الماء فيها. وقيل: «في» زائدةٌ للتوكيد.

قوله: «بسم اللَّه» يجوز أن يكونَ هذا الجار والمجرور حالاً من فاعل «اركبوا» أو مِنْ «ها» في «فيها»، ويكون «مجراها» و«مرساها» فاعلين بالاستقرار الذي تَضَمَّنه الجارُّ لوقوعه حالاً. ويجوز أن يكونَ «بسم اللَّه» خبراً مقدماً،

---

(١) الحجة (خ): ٣/٢٠٠.

(٢) المحرر: ٩/١٤٩.

(٣) الآية ٢٧ من سورة «المؤمنون». وانظر: السبعة ٤٤٥.

و «مَجْراها» / مبتدأً مؤخراً، والجملة أيضاً حالٌ مما تقدَّم، وهي على [٤٨٧/ب] كلا التقديرين حالٌ مقدَّرةٌ كذا أعربه أبو البقاء[١] وغيرُه. إلا أنَّ مكيَّاً[٢] منع ذلك لخلوِّ الجملة من ضمير يعود على ذي الحال إذا أَعْرَبْنا الجملةَ أو الجارَّ حالاً من فاعل «اركبوا» قال: «ولا يَحْسُنُ أن تكونَ هذه الجملةُ حالاً من فاعل «اركبوا» لأنه لا عائدَ في الجملةِ يعودُ على المضمر في «اركبوا»؛ لأن المضمرَ في «بسم اللَّه» إنْ جَعَلْتَه خبراً لـ«مَجْراها» فإنما يعود على المبتدأ وهو مجراها، وإن رَفَعْتَ «مجراها» بالظرفِ لم يكن فيه ضميرُ الهاء في «مجراها» وإنما[٣] تعود على الضمير في «فيها»، وإذا نَصَبْتَ «مجراها» على الظرفِ عَمِل فيه «بسم اللَّه»، وكانت الجملةُ حالاً من فاعل «اركبوا».

وقيل: «بسم اللَّه» حال من فاعل «اركبوا» ومَجْراها ومُرْساها في موضع الظرف المكاني أو الزماني، والتقدير: اركبوا فيها مُسَمِّين موضعَ جريانها ورُسُوِّها، أو وقتَ جريانِها ورسوِّها. والعامل في هذين الظرفين حينئذٍ ما تضمَّنه «بسم اللَّه» من الاستقرار، والتقدير: اركبوا فيها متبرِّكين باسم اللَّه في هذين المكانين أو الوقتين. قال مكي[٤]: «ولا يجوزُ أن يكونَ العاملُ فيهما «اركبوا» لأنه لم يُرِدْ: اركبوا فيها في وقت الجَرْي والرسُوِّ، إنما المعنى: سَمُّوا اسمَ اللَّه في وقت الجَرْي والرسوِّ».

ويجوزُ أيضاً أن يكون «مَجْراها ومُرْساها» مصدرين، و«بسم اللَّه» حالٌ كما تقدَّم، رافعاً لهذين المصدرين على الفاعلين أي: استقرَّ بسم اللَّه إجراؤها وإرساؤها، ولا يكون الجارُّ حينئذٍ إلا حالاً من «ها» في «فيها» لوجود

---

(١) الإملاء: ٣٨/٢. وقوله: «أعربه أبو البقاء» مخروم في الأصل.
(٢) المشكل: ٤٠١/١.
(٣) عبارة المشكل: «والهاء في مجراها إنما تعود».
(٤) المشكل: ٤٠١/١، بعبارة قريبة.

الرابط، ولا يكون حالاً من فاعل «اركبوا» لعدمِ الرابط. وعلى هذه الأعاريبِ يكون الكلامُ جملةً واحدةً. ويجوز أن يكون «بسم اللَّه مَجْرَاها ومُرْساها» جملةً مستأنفة لا تعلُّق لها بالأولى من حيث الإعراب، ويكون قد أمرهم في الجملة الأولى بالركوب، وأخبر أن مجراها ومُرْساها باسم اللَّه، وفي التفسير: كان إذا قال: «بسم اللَّه» وقَفَتْ، وإذا قالها جَرَتْ عند إرادته ذلك، فالجملتان محكيَّتان بـ «قال».

وقرأ[1] الأخوان وحفص «مَجْراها» بفتح الميم والباقون بضمها. واتفق السبعة على ضمِّ ميم «مُرْساها». وقد قرأ[2] ابن مسعود وعيسىٰ الثقفي وزيد بن علي والأعمش «مَرْساها» بفتح الميم أيضاً. فالضمُّ فيهما لأنهما مِنْ أَجْرى وأرسى، والفتح لأنهما مِنْ جَرَتْ ورَسَتْ وهما: إمَّا ظرفا زمان أو مكان أو مصدران، على ما سبق من التقادير.

وقرأ[3] الضحاك والنخعي وابن وثاب ومجاهد وأبو رجاء والكلبي والجحدري وابن جندب[4] «مُجْرِيها ومُرْسِيها» بكسر الراء[5] بعدهما ياء صريحة، وهما اسما فاعلَيْن مِنْ أجرى وأَرْسى، وتخريجُهما على أنهما بدلان من اسم اللَّه. وقال ابن عطية[6] وأبو البقاء[7] ومكي[8]: إنهما نعتان للَّه تعالىٰ، وهذا الذي ذكروه إنما يتمُّ على تقديرِ كونهما معرفتين بتمحض

---

(١) السبعة: ٣٣٣؛ التيسير: ١٢٤؛ البحر: ٥/٢٢٥؛ الحجة: ٣٤٠.
(٢) الإتحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٥/٢٢٥؛ الكشاف: ٢/٢٦٩.
(٣) الإتحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٥/٢٢٥؛ الكشاف: ٢/٢٦٩.
(٤) وهو مسلم بن جندب وتقدمت ترجمته.
(٥) في مجريها، وكسر السين في مرسيها.
(٦) المحرر: ٩/١٥٣.
(٧) الإملاء: ٢/٣٩.
(٨) المشكل: ١/٤٠٣.

الإضافة وقد قال الخليل: «إنَّ كلَّ إضافةٍ غيرُ محضةٍ قد تُجْعل مَحْضة إلا إضافةَ الصفةِ المشبهة فلا تتمحَّض».

وقال مكي[1]: «ولو جُعِلت «مجراها» و«مرساها» في موضع اسم الفاعل لكانت حالاً مقدرة، ولجازَ ذلك ولَجَعَلْتَها في موضع نصبٍ على الحال من اسم اللَّه تعالىٰ» قلت: وقد طَوَّل مكي ـ رحمه اللَّه تعالىٰ ـ كلامه في هذه المسألة، وقال[2] في آخرها: «وهذه المسألةُ يُوقف فيها على جميع ما كان في الكلام والقرآن مِنْ نظيرها، وذلك لمَنْ فَهمها حقَّ فَهْما وتدبَّرها حَقَّ تدبُّرها فهي من غُرَر المسائِل المُشْكلة».

قوله: «وهي تَجْري» في هذه الجملة ثلاثة أوجه، أحدها: أنها مستأنفةٌ أخبر اللَّه تعالى عن السفينة بذلك. والثاني: أنها في محلٍّ نصبٍ على الحال من الضمير المستتر في «بسم اللَّه» أي: جريانها استقرَّ بسم اللَّه حالَ كونها جارية. والثالث: أنها حالٌ مِنْ شيءٍ محذوفٍ تضمَّنته جملةٌ دَلَّ عليها سياقُ الكلام. قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: بِمَ اتصل قوله: «وهي تجري بهم»؟ قلت: بمحذوفٍ دلَّ عليه قوله «اركبوا فيها بسم اللَّه» كأنه قيل: فركبوا فيها يقولون: بسم اللَّه وهي تجري بهم».

وقوله: «بهم» يجوزُ فيه وجهان، أحدهما: أن يتعلَّق بـ«تَجْري». والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوفٍ أي: تجري ملتبسةً بهم، ولذلك فَسَّره الزمخشري[4] بقوله: «أي: تجري وهم فيها».

---

(١) المشكل: ١/٤٠٢.
(٢) المشكل: ١/٤٠٢.
(٣) الكشاف: ٢/٢٧٠.
(٤) الكشاف: ٢/٢٧٠.

والرُّسُوُّ: الثبات والاستقرار، يقال: رَسَا يَرْسُو وأَرْسَيْتُه أنا. قال[1]:

٢٦٦١ـ فَصَبَرْتُ نَفْساً عند ذلك حُرَّةً   تَرْسُو إذا نفسُ الجبان تَطَلَّعُ

أي: تثبت وتستقرُّ عندما تضطربُ وتتحرك نفسُ الجبان.

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿كالجبال﴾**: صفةٌ لـ «مَوْج». قوله: «نوحُ ابنَه» الجمهورُ على كسر تنوين «نوح» لالتقاء الساكنين. وقرأ[2] وكيع / بضمِّه اتباعاً [٤٨٨/أ] لحركة الإعراب. واسْتَرْذَلَ أبو حاتم هذه القراءة وقال: «هي لغة سوء لا تُعرف».

وقرأ العامة «ابنه» بوصل هاء الكناية بواو، وهي اللغةُ الفصيحةُ الفاشية. وقرأ ابن[3] عباس بسكون الهاء. قال بعضهم: «هذا مخصوصٌ بالضرورة وأنشد[4]:

٢٦٦٢ـ وأَشْربُ الماء ما بيْ نحوَه عَطَشٌ   إلا لأنَّ عيونَهْ سيلُ واديها

وبعضُهم لا يَخُصُّه بها. وقال ابن عطية[5]: إنها لغةٌ لأَزْد السراة ومنه قوله[6]:

٢٦٦٣ـ . . . .   ومِطْوايَ مُشْتاقان لَهْ أَرِقانِ

وقال بعضهم: «هي لغة عُقَيل وبني كلاب».

---

(١) البيت لعنترة وهو في ديوانه: ٢٦٤؛ والمحرر: ٩/١٥٣؛ والبحر: ٥/٢٢٤.
(٢) البحر: ٥/٢٢٦؛ المحرر: ٩/١٥٥. ووكيع بن الجراح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي ثقة حافظ عابد. توفي سنة ٩٧. انظر: تقريب التهذيب: ٥٨١.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر: ٥/٢٢٦؛ الكشاف: ٢/٢٧٠؛ الشواذ: ٦٠.
(٤) تقدم برقم: ١٣٣٦.
(٥) المحرر: ٩/١٥٤.
(٦) تقدم برقم: ١٣٣٧.

وقرأ السدي: «ابناهْ» بألف وهاء السكت. قال ابن جني[1]: «وهو على النداء». وقال أبو البقاء[2]: «ابناه: على التَرَثِّي[3] وليس بندبة، لأنَّ الندبةَ لا تكون بالهمزة» وهو كلامٌ مُشْكِلٌ في نفسه، وأين الهمزةُ هنا؟ إن عَنَىٰ همزةَ النداءِ فلا نسلِّم أن المقدَّرَ مِنْ حروف النداء هو الهمزة، لأنَّ النحاةَ نصُّوا على أنه لا يُضْمر من حروف النداء إلا «يا» لأنها أمُّ الباب. وقوله: «الترثّي» هو قريب في المعنى من الندبة. وقد نَصُّوا على أنه لا يجوز حَذْفُ النداء من المندوب وهذا شبيه به.

وقرأ عليٌّ عليه السلام: «ابنها» إضافة إلى امرأته كأنه اعتبرَ قولَه «ليس من أهلك»، وقوله: «ابني» و«من أهلي» لا يدلُّ له لاحتمالِ أن يكونَ ذلك لأجل الحنوّ، وهو قول الحسن وجماعة.

وقرأ محمد بن علي وعروة والزبير: «ابْنَهَ» بهاء مفتوحة دون ألف، وهي كالقراءةِ قبلَها، إلا أنه حَذَفَ ألف «ها» مُجْتزئاً عنها بالفتحة، كما تُحذف الياءُ مُجْتَزَأً عنها بالكسرة. قال ابن عطية[4]: «هي لغة» وأنشد[5]:

٢٦٦٤ــ أمَا تقودُ بها شاةً فتأكلُها أو أنْ تبيعَهَ في بعض الأراكيبِ

يريد: «تبيعَها» فاجتزأ بالفتحة عن الألف، كما اجتزأ الآخر عنها في قوله[6]: ــ أنشده ابن الأعرابي على ذلك ــ.

---

(١) المحتسب: ٣٢٢/١.
(٢) الإملاء: ٣٩/٢.
(٣) ضرب من ندبة الميت. وفي الحديث: أنه نهى عن الترثي. انظر: اللسان «رثا».
(٤) المحرر: ١٥٤/٩.
(٥) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان ركب والخزانة: ٤٠٢/٢؛ وشواهد الشافية: ٢٤٠؛ ورصف المباني: ١٥.
(٦) تقدم برقم: ٤٦٨.

٢٦٦٥ـ فلستُ براجعٍ ما فاتَ مني بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَانّي

يريد: يا لَهْفا، فحذف، وهذا يخصُّه بعضهم بالضرورة، ويمنع في السَّعة يا غلامَ في يا غلاما. قلت: وسيأتي في نحو: «يا أبتَ» بالفتح: هل ثَمَّ ألفٌ محذوفة أم لا؟ وتقدم لنا خلاف في نحو: يابنَ أمَّ ويابنَ عَمَّ: هل ثَمَّ ألفٌ محذوفة مجتزَأً عنها بالفتحة أم لا؟ فهذا أيضاً كذلك، ولكن الظاهرَ عدمُ اقتياسه. وقد خطَّأ النحاس[1] أبا حاتم في حَذْفِ هذه الألفِ، وفيه نظرٌ.

قوله: «وكان في مَعْزِل» جملةٌ في موضع نصب على الحال، وصاحبُها هو «ابنه»، والحالُ تأتي مِن المنادى لأنه مفعول. والمَعْزِل بكسر الزاي اسم مكان العزلة، وكذلك اسم الزمان أيضاً، وبالفتح هو المصدر. قال أبو البقاء[2]: «ولم أعلم أحداً قرأ بالفتح». قلت: لأنَّ المصدر ليس حاوياً له ولا ظرفَه، فكيف يُقرأ به إلا بمجاز بعيد؟

وقرأ[3] البزي وقالون وخلَّاد بإظهار ياء «اركب» قبل ميم «معنا» بخلافٍ عنهم، والباقون بالإدغام. وقرأ عاصم هنا «يا بنيَّ» بفتح الياء. وأمَّا في غير هذه السورة فإن حفصاً عنه فَعَلَ ذلك، والباقون بكسر الياء في جميع القرآن إلا ابنَ كثير فإنه في الأول من لقمان[4] وهو قوله: «لا تُشْرِكْ باللَّه» فإنه سكَّنه وصلاً ووقفاً، وفي الثاني[5] كغيره أعني أنه يكسر ياءه، وحفص على أصله من فتحه. وفي الثالث وهو قولُه: «يا بني أقم الصلاة»[6] اختُلِف عنه، فروى

---

(١) إعراب القرآن: ٢/٩٢.
(٢) الإملاء: ٢/٣٩.
(٣) النشر: ٢/١١؛ الإتحاف: ٢٥٦؛ الكشف لمكي: ١/٥٢٩.
(٤) الآية ١٣.
(٥) الآية ١٦.
(٦) الآية ١٧.

عنه البزي كحفصٍ ، وروىٰ عنه قنبل السكون كالأول. هذا ضبطُ القراءة.

وأمَّا تخريجُها فَمَنْ فتح فقيل: أصلها: يا بُنَيًّا بالألف فحُذِفت الألفُ تخفيفاً، اجْتَزَأ عنها بالفتحة، وقد تقدَّم من ذلك أمثلةٌ كثيرة. وقيل بل حُذِفت لالتقاء الساكنين؛ لأنها وقع بعدها راءُ «اركب» وهذا تعليلٌ فاسدٌ جداً، بدليل سقوطها في سورة لقمان في ثلاثة مواضعَ حيث لا ساكنان. وكأن هذا المُعَلِّلَ لم يَعْلم بقراءة عاصم في غيرِ هذه السورة، ولا بقراءةِ البزي للأخير في لقمان[1]، وقد نَقَل ذلك أبو البقاء[2] ولم يُنْكِرْه.

وأمَّا مَنْ كَسَرَ فحُذِفَت الياءُ أيضاً: إمَّا تخفيفاً وهو الصحيح، وإمَّا لالتقاءِ الساكنين، وقد تقدَّم فسادُه. وأمَّا مَنْ سكَّن فلِما رأىٰ مِنْ الثِّقَل مع مطلق الحركة، ولا شك أن السكونَ أخفُّ مِنْ أخفِّ الحركات، ولا يقال: فلِم / وافق ابنُ كثير غيرَ حفصٍ في ثاني لقمان[3]، ووافق حفصاً في الأخيرة[4] في رواية البزي عنه، وسكَّن الأول[5]؟ لأنَّ ذلك جَمَعَ بين اللغات، والمفرِّق آتٍ بمُحالٍ. [٤٨٨/ب]

وأصلُ هذه اللفظةِ بثلاثِ ياءات: الأولى للتصغير، والثانيةُ لامُ الكلمة، وهل هي ياءٌ بطريق الأصالة أو مُبْدَلةٌ من واو؟ خلافٌ تقدَّم تحقيقُه أولَ هذا الموضوعِ في لام «ابن» ما هي؟، والثالثةُ ياءُ المتكلم مضافٌ إليها، وهي التي طَرَأَ عليها القلبُ ألفاً ثم الحذفُ، أو الحذفُ وهي ياءٌ بحالِها.

---

(١) أي للآية ١٧ من سورة لقمان.
(٢) الإملاء: ٣٩/٢.
(٣) آ. ١٦.
(٤) آ. ١٧.
(٥) آ. ١٣.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿لا عاصمَ اليوم. . .﴾**: فيه أقوالٌ، أحدها: أنه استثناءٌ منقطع، وذلك أن تَجْعَلَ عاصماً على حقيقته، ومَنْ رَحِم هو المعصوم، وفي «رَحِم» ضميرٌ مرفوعٌ يعود على اللَّه تعالىٰ، ومفعولُه ضميرُ الموصولِ وهو «مَنْ» حُذِف لاستكمالِ الشروط، والتقدير: لا عاصمَ اليومَ البتةَ مِنْ أمر اللَّه، لكن مَنْ رَحِمه اللَّه فهو معصوم. الثاني: أن يكونَ المرادُ بـ «مَنْ رَحِم» هو الباري تعالى كأنه قيل: لا عاصمَ اليومَ إلا الراحمَ. الثالثُ: أن عاصماً بمعنى مَعْصوم، وفاعِل قد يجيءُ بمعنىٰ مفعول نحو: ماء دافق، أي: مدفوق، وأنشدوا[1]:

٢٦٦٦ـ بطيءُ القيامِ رخيمُ الكـلا م أَمْسى فؤادي بـه فـاتِنـا

أي مفتوناً، و «مَنْ» مرادٌ بها المعصومُ، والتقدير: لا معصومَ اليومَ مِنْ أَمْرِ اللَّه إلا مَنْ رحمه اللَّه فإنه يُعْصَم. الرابع: أن يكون «عاصم» هنا بمعنى النَّسَب، أي: ذا عِصْمة نحو: لابن وتامر، وذو العصمة ينطلق على العاصم وعلى المعصوم، والمرادُ به هنا المَعْصوم.

وهو على هذه التقاديرِ استثناءٌ متصلٌ، وقد جعله الزمخشري[2] متصلاً لِمَدْرك آخَرَ، وهو حذفُ مضافٍ تقديرُه: لا يعصمك اليومَ معتصِمٌ قط مِنْ جبلٍ ونحوِه سوى معتصمٍ واحد، وهو مكان مَن رحمهم اللَّه ونجَّاهم، يعني في السفينة».

وأمَّا خبرُ «لا» فالأحسنُ أن يُجْعل محذوفاً، وذلك لأنه إذا دلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ حذفُه عند تميم، وكَثُر عند الحجاز، والتقدير: لا عاصمَ موجودٌ. وجَوَّز الحوفي وابن عطية[3] أن يكون خبرُها هو الظرف وهو اليوم. قال الحوفي:

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر: ٥/٢٢٧.
(٢) الكشاف: ٢/٢٧١.
(٣) المحرر: ٩/١٥٧.

«ويجوز أن يكونَ «اليوم» خبراً فيتعلَّق بالاستقرار، وبه يتعلق «من أمر اللَّه». وقد رَدَّ أبو البقاء ذلك فقال[1]: «فأمَّا خبرُ «لا» فلا يجوز أن يكونَ «اليوم»؛ لأنَّ ظرفَ الزمان لا يكون خبراً عن الجثة، بل الخبر «من أمر اللَّه» و «اليوم» معمولُ «مِنْ أمر اللَّه».

وأمَّا «اليومَ» و «مُنْ أمر اللَّه» فقد تَقدَّم أن بعضهم جَعَلَ أحدَها خبراً، فيتعلَّقُ الآخر بالاستقرار الذي يتضمنَّه الواقعُ خبراً. ويجوز في «اليوم» أن يتعلَّقَ بنفس «مِنْ أمر اللَّه» لكونِـه بمعنىٰ الفعل. وجَوَّز الحوفي أن يكونَ «اليوم» نعتاً لـ «عاصم»، وهو فاسدٌ بما أفسدَ بوقوعِه خبراً عن الجثث.

وقُرىء «إلا مَنْ رُحِم»[2] مبنياً للمفعول، وهي مقويةٌ لقولِ مَنْ يَدَّعي أنَّ «مَنْ رَحِم» في قراءة العامة المرادُ به المرحوم لا الراحم، كما تقدَّم تأويلُه. ولا يجوز أن يكون «اليوم» ولا «مِنْ أمر اللَّه» متعلِّقين بـ «عاصم» وكذلك الواحد منهما؛ لأنه كان يكون الاسمُ مطوَّلاً، ومتى كان مطوَّلاً أُعْرِبَ، ومتى أُعرب نُوِّن، ولا عبرةَ بخلاف الزجاج: حيث زعم أن اسمَ «لا» معربٌ حُذِف تنوينُه تخفيفاً.

آ. (٤٤) **قوله تعالى**: ﴿ابلعي﴾: البَلْع معروفٌ. والفعل منه مكسورُ العين ومفتوحُها: بَلِع وبَلَع حكاهما الكسائي والفراء. والإقلاع: الإمساك، ومنه «أَقْلَعَت الحُمَّىٰ». وقيل: أقلع عن الشيء، أي: تركه وهو قريبٌ من الأول. والغَيْضُ: النقصان وفعله لازم ومتعدٍ، فمِن اللازمِ قولُه تعالىٰ: «وما تَغِيضُ الأرحامُ»[3]، أي: تَنْقُص. وقيل: بل هو هنـا متعدٍّ أيضـاً وسيأتي، ومن

---

(١) الإملاء: ٢/٣٩.

(٢) البحر: ٥/٢٢٧؛ الكشاف: ٢/٢٧١.

(٣) الآية ٨ من سورة الرعد.

المتعدِّي هذه الآيةُ؛ لأنه لا يُبنى للمفعول مِنْ غير واسطة حرف جر إلا المتعدي بنفسه.

والجُودِيُّ: جبلٌ بعينه بالمَوْصل. وقيل: بل كل جبل يقال له جُودي ومنه قولُ عمرو بن نفيل(١): / [٤٨٩/أ]

٢٦٦٧ـ سبحانَه ثم سُبْحاناً نعوذُ به وقبلَنا سَبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ

ولا أدري ما في ذلك مِن الدلالة على أنه عامٌّ في كل جبل. وقرأ الأعمش(٢) وابن أبي عبلة بتخفيف «الجُوْدِيْ». قال ابن عطية(٣): «وهما لغتان». والصواب أن يقال: خُفِّفَتْ ياءُ النسب، وإن كان لا يجوزُ ذلك في كلامهم الفاشي.

قوله «بُعْداً» منصوبٌ على المصدر بفعلٍ مقدر، أي: وقيل: ابعدوا بُعْداً، فهو مصدرٌ بمعنى الدعاء عليهم نحو: جَدْعاً(٤)، يُقال(٥): بَعِد يَبْعَد بَعَداً(٦) إذا هلك، قال(٧):

٢٦٦٨ـ يقولون لا تَبْعَدْ وهم يَدْفِنونه ولا بُعْدَ إلا ما تُواري الصَّفائحُ

واللام إمَّا [أن] تتعلق بفعل محذوف، ويكون على سبيل البيان كما تقدَّم في نحو «سَقْياً لك ورَعْياً»، وإمَّا أن تتعلقَ بقيل، أي: لأجلهم هذا القولَ.

---

(١) البيت لأمية وتقدم برقم ٣٤٩.
(٢) الإتحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٥/٢٢٩؛ المحتسب: ١/٣٢٣.
(٣) المحرر: ٩/١٦٠.
(٤) الجدع: دعاء بقطع الأنف أو الأذن.
(٥) الكشاف: ٢/٢٧١.
(٦) وله ضبطٌ ثان بضم عينه في الماضي والمضارع، وضم فائه وتسكين عينه في المصدر.
(٧) لم أقف عليه.

قال الزمخشري[1]: «ومجيءُ إخبارِه على الفعلِ المبني للمفعول للدلالة على الجلال والكبرياء، وأن تلك الأمورَ العظامَ لا تكون إلا بفعلِ قادرٍ وتكوينِ مكوِّنٍ قاهرٍ، وأنَّ فاعلَ هذه الأفعال فاعـل واحد لا يُشـارَكُ في أفعالـه، فلا يذهبُ الوهمُ إلى أن يقول غيره: يا أرضُ ابلعي ماءك، ولا أن يَقْضي ذلك الأمر الهائل إلا هو، ولا أَنْ تَسْتوي السفينة على الجوديِّ وتستقر عليه إلا بتسويته وإقرارِه، ولِما ذَكَرْنا من المعاني والنُّكَت استفصح علماءُ البيان هذه الآيةَ ورقصوا لها رؤوسَهم لا لتجانُس الكلمتين وهما قوله: ابلعي وأقلعي، وذلك وإن كان الكلامِ لا يخلو مِنْ حُسْنٍ فهو كغير الملتفَتِ إليه بإزاء تلك المحاسن التي هي اللُّبُّ وما عداها قشورٌ». يعني أن بعض الناس عَدَّ من فصاحة الآية التجانسَ فقال: إن هذا ليس بطائل بالنسبة إلى ما ذكر من المعاني، ولعَمْري لقد صَدَق.

ولمَّا حكى الشيخ[2] عنه هذا الكلام الرائع لم يكن جزاؤه عنده إلا «وأكثرُه خَطابة».

وقول الزمخشري «ورقَصوا لها رؤوسهم» يحتمل أن يُريد ما يُحكى أن جماعةً من بلغاء زمانهم اجتمعوا في الموسم بعرفةَ وتفرَّقوا على أن يُعارِض كلٌّ منهم شيئاً من القرآن ليروزوا[3] قواهم في الفصاحة، فتفرَّقوا على أن يجتمعوا في القابل ففتح أحدهم ـ قيل هو ابن المقفَّع ـ المصحف فَوَجَد هذه الآية، فكعَّ[4] لها وأَذْعَنَ، وقال: «لا يقدر أحدٌ أن يَصْنَعَ مثلَ هذا».

---

(١) الكشاف: ٢٧١/١.
(٢) البحر: ٢٢٨/٥.
(٣) راز: اختبر.
(٤) كعَّ: ضَعُف.

آ. (٤٥) قـوله تعـالى: ﴿فقال﴾: عـطفٌ على «نـادى» قـال الزمخشري[1] «فإن قلت: وإذا كان النداءُ هو قوله «رَبّ» فكيف عطف «فقال ربِّ» على «نادىٰ» بالفاء؟ قلت: أريد بالنداء إرادةُ النداء، ولو أريد النداءُ نفسه لجاء ـ كما جاء في قوله «إذا نادَىٰ ربَّه نداءً خفيًّا»[2] ـ «قال ربِّ» بغير فاء».

آ. (٤٦) قوله تعالى: ﴿عَمَلٌ غيرُ صالح﴾: قرأ الكسائي[3] «عَمِل» فعلاً ماضياً، و«غيرَ» نصباً، والباقون «عَمَلٌ» بفتح الميم وتنوينهِ على أنه اسمٌ، و«غيرُ» بالرفع. فقراءةُ الكسائي: الضمير فيها يتعيَّنُ عَـوْدُه على ابن نوح، وفاعل «عمل» ضميرٌ يعودُ عليه أيضاً، و«غيرَ» مفعول به. ويجوز أن يكونَ نعتاً لمصدرٍ محذوف، تقديرُه: عَمل عملاً غيرَ صالحٍ كقوله «واعمَلوا صالحاً»[4].

وأمَّا قراءةُ الباقين ففي الضمير أوجه، أظهرها: أنه عائدٌ على ابنِ نوح، ويكونُ في الإِخبار عنه بالمصدر المذاهبُ الثلاثةُ في «رجل عدل». والثاني: أنه يعود على النداء المفهوم مِنْ قوله «ونادىٰ»، أي: نداؤك وسؤالُك. وإلى هذا ذهب أبو البقاء[5] ومكي[6] والزمخشري[7]. وهذا فيه خطرٌ عظيم، كيف يُقال ذلك في حقِّ نبي من الأنبياء، فضلاً عن أول رسولٍ أُرْسِل إلى أهل الأرض من بعدِ آدم عليهما السلام؟ ولما حكاه أبو القاسم قال[8]: «وليس

---

(١) الكشاف: ٢/٢٧٢.
(٢) الآية ٣ من سورة مريم.
(٣) الإتحاف: ٢٥٦؛ البحر: ٥/٢٢٩؛ السبعة: ٣٣٤؛ التيسير: ١٢٥.
(٤) الآية ٥١ من سورة المؤمنون.
(٥) الإملاء: ٢/٤٠.
(٦) المشكل: ١/٤٠٥.
(٧) الكشاف: ٢/٢٧٣.
(٨) الكشاف: ٢/٢٧٣.

بذاك» ولقد أصاب. واستدلَّ من قال بذلك أنَّ في حرف عبداللَّه بن مسعود «إنه عملٌ غيرُ صالحٍ أن تسألني ما ليس لك به علمٌ» وهذا مخالِفٌ للسَّواد.

الثالث: أنه يعودُ على ركوب ابنِ نوح المدلولِ عليه بقوله «اركب معنا». الرابع: أنَّه يعودُ على تركه الركوب وكونِه مع المؤمنين، أي: إنَّ تَرْكَه الركوبَ مع المؤمنين وكونَه مع الكافرين عملٌ غيرُ صالح، وعلى الأوجهِ الثلاثةِ لا يُحتاج في الإخبارِ بالمصدر [إلى] تأويلٍ، لأنَّ كليهما معنى من المعاني، وعلى الوجه الرابع يكون من كلامِ نوح عليه السلام، أي: إنَّ نوحاً قال: إنَّ كونَك مع الكافرين وتَرْكَك الركوبَ معنا غيرُ صالح، بخلاف ما تقدَّم فإنه مِنْ قول اللَّه تعالى فقط، هكذا قال مكي[1] وفيه نظرٌ، بل الظاهرُ أنَّ الكلَّ مِنْ كلام اللَّه تعالى. قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: هلا قيل: إنه عملٌ فاسِدٌ. قلت: لَمَّا نفاه عن أهله نَفَىٰ عنه صفتَهم بكلمةِ النفي التي يستبقي معها لفظَ المنفي، وآذن بذلك أنه إنما أَنْجى مَنْ أَنْجى لصلاحهم لا لأنهم أهلُك.

قوله: «فلا تَسْأَلْني» قرأ نافع[3] وابن عامر «فلا تسأَلَنِّ» بتشديدِ النون مكسورةً من غير ياء. وابنُ كثير بتشديدها / مع الفتح، وأبو عمرو والكوفيون [٤٨٩/ب] بنونٍ مكسورةٍ خفيفة، وياءٍ وصلاً [لأبي عمرو][4]، ودون ياء في [الحالين][5] للكوفيين. وفي الكهف[6] «فلا تسألْني عن شيء» قرأه أبو عمرو

(١) المشكل: ١/٤٠٥ ـ ٤٠٦.
(٢) الكشاف: ٢/٢٧٣.
(٣) البحر: ٥/٢٣٠؛ النشر: ٢/٢٩٢؛ الإتحاف: ٢٥٧؛ التيسير: ١٢٥؛ السبعة: ٣٣٥؛ الكشف: ١/٥٣٢.
(٤) لم يظهر في الأصل.
(٥) لم يظهر في الأصل، والحالان: الوصل والوقف.
(٦) الآية ٧٠ «فلا تسألني عن شيء حتى أُحْدِثَ لك منه ذكرا» وانظر السبعة: ٣٩٤.

والكوفيون كقراءتهم هنا، ووافقهم ابنُ كثير في الكهف، وأمَّا نافعٌ وابن عامر فكقراءتهما هنا، ولابن ذكوان[1] خلافٌ في ثبوتِ الياء وحَذْفها، وإنما قرأ ابن كثير التي في هود بالفتح دونَ التي في الكهف؛ لأنَّ الياء في هود ساقطة في الرسم، فكانت قراءتُه بفتحِ النون محتملةً بخلاف الكهف فإنَّ الياءَ ثابتةٌ في الرسم فلا يُوافِق فيه فَتْحُها. وقد تقدَّم خلافُ ابن ذكوان في ثبوتِ الياء في الكهف.

فَمَنْ خَفَّف النونَ فهي نونُ الوقاية وحَدَها، ومَنْ شدَّدها فهي نون التوكيد. وابنُ كثير لم يَجْعل في هود الفعلَ متصلاً بياء المتكلم، والباقون جعلوه، فَلَزِمهم الكسرُ. وقد تقدَّم أنَّ «سأل» يتعـدى لاثنين أوَّلُهما يـاء المتكلم، والثاني «ما ليس لك به عِلْمٌ».

قوله «أن تكونَ» على حذف حرف الجر، أي: مِنْ أن تكون أو لأجلِ أن، وقوله «ما ليس لك به علم» يجوزُ في «به» أن يتعلَّق بـ «عِلْم». قال الفارسي: «ويكونُ مثلَ قوله[2]:

٢٦٦٩ـ كان جَزائي بالعَصا أن أُجْلَدا

ويجوز أن يتعلَّقَ بالاستقرار الذي تَعَلَّق به «لك»[3]. والباء بمعنى «في»، أي: ما ليس لك به عِلْمٌ. وفيه نظرٌ.

آ. **(٤٧) قوله تعالى: ﴿وإنْ لا تَغْفِرْ﴾**: لم تَمْنَعْ «لا» من عمل الجـازم كما لم تمنـعْ مِنْ عمل الجـارِّ في نحو: «جِئْتُ بـلا زادٍ». قـال أبو البقاء[4]: «لأنها كالجزء من الفعل وهي غيرُ عاملة في النفي، وهي تنفي

---

(١) وهو راوٍ عن ابن عامر.

(٢) تقدم برقم ٧٢٩.

(٣) انظر: البحر: ٥/٢٣٠.

(٤) الإملاء: ٢/٤٠.

ما في المستقبل، وليس كذلك «ما» فإنها تنفي ما في الحال، فلذلك لم يَجُزْ أَنْ تَدْخُلَ «إنْ» عليها[1]».

آ. (٤٨) **قوله تعالى: ﴿قيل يا نوحُ﴾**: الخلافُ المتقدم في قوله «وإذا قيل: لهم آمِنوا»[2] وشبهِه عائدٌ هنا، أي: في كونِ القائمِ مقامَ الفاعل الجملةَ المحكيةَ أو ضميرَ مصدرِ الفعل.

قوله: «بسلام» حال من فاعل «اهبط»، أي: ملتبساً بسلام. و «منا» صفةٌ لـ «سلام» فيتعلَّق بمحذوف أو هو متعلقٌ بنفسِ سلام، وابتداءُ الغايةِ مجازٌ، وكذلك «عليك» يجوز أن يكونَ صفةً لبركات أو متعلقاً بها.

قوله: «مِمَّن مَعَكَ» يجوزُ في «مِنْ» أن تكونَ لابتداء الغاية، أي: ناشئة من الذين معك، وهم الأمم المؤمنون إلى آخر الدهر. ويجوزُ أن تكونَ «مِنْ» لبيان الجنس، فيراد الأمم الذين كانوا معه في السفينة، لأنهم كانوا جماعاتٍ. وقُرِىء[3] «اهبُط» بضم الباء، وقد تقدم أول البقرة. وقرأ الكسائي[4] ـ فيما نُقِل عنه ـ «وبركة» بالتوحيد.

قوله: «وأُمَمٌ» يجوزُ أَنْ يكونَ مبتدأ، و «سنمتِّعهم» خبره، وفي مسوِّغ الابتداءِ وجهان، أحدهما: الوصفُ التقديري، إذ التقديرُ: وأممٌ منهم، أي: ممَّن معك كقولهم «السَّمْن مَنَوان بدرهم» فمنوان مبتدأٌ وُصِف بـ «منه» تقديراً. والثاني: أنَّ المسوِّغ لذلك التفصيلُ نحو: «الناسُ رجلان: رجلٌ أَهَنْتُ، وآخَرُ

---

(١) وزاد في الإملاء: «لأن» إن الشرطية تختصُّ بالمستقبل و «ما» لنفي الحال».

(٢) الآية ١٣ من سورة البقرة.

(٣) البحر: ٥/٢٣١؛ الكشاف: ٢/٢٧٤؛ ونسبه في الشواذ: ٦٠ إلى عيسى.

(٤) قال في الشواذ: ٦٠: «حكاه عبدالعزيز بن يحيى الكناني» ولم ينسبها في الكشاف: ٢/٢٧٤، وأثبتها رواية عن الكسائي صاحب البحر: ٥/٢٣١.

أكرمتُ» ومنه قولُ امرئ القيس[1]:

٢٦٧٠ـ إذا ما بكى مِنْ خَلْفِها انحرفَتْ له بشقٍّ وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّل

ويجوز أن يكونَ مرفوعاً بالفاعلية عطفاً على الضمير المستتر في «اهبط» وأغنى الفصلُ عن التأكيد بالضمير المنفصل، قاله أبو البقاء[2] قال الشيخ[3]: «وهذا التقديرُ والمعنى لا يصلحان، لأن الذين كانوا مع نوح في السفينة إنما كانوا مؤمنين لقوله: «ومَنْ آمنَ» ولم يكونوا كفَّاراً ومؤمنين، فيكون الكفار مأمورِين بالهبوط، إلا إنْ قُدِّر أنَّ مِن المؤمنين مَنْ يكفر بعد الهبوط، وأخبر عنهم بالحال التي يَؤُولون إليها فيمكن على بُعْدٍ». قلت: وقد تقدَّم أنَّ مثل ذلك لا يجوز، في قوله «اسكُنْ أنت وزوجك»[4] لأمرٍ صناعي، و«سنمتِّعُهم» على هذا صفةٌ لـ «أمم»، والوُ يجوز أن تكونَ للحال. قال الأخفش[5]: «كما تقول: «كلَّمْتُ زيداً وعمروٌ جالس» ويجوز أن تكونَ لمجردِ النَّسَق».

آ. (٤٩) وقوله تعالى: ﴿تلك مِنْ أنباء الغيب﴾: كقوله: «ذلك من أنباء الغيب»[6] في آل عمران. قوله: «ما كنت تعلَمُها» يجوز في هذه الجملةُ أن تكونَ حالاً من الكاف في «إليك»، وأن تكون حالاً من المفعول في «نُوحيها» وأن تكونَ خبراً بعد خبر.

آ. (٥٠) قوله تعالى: ﴿وإلى عادٍ أخاهم هوداً﴾: معطوفان على قوله «ولقد أرسَلْنـا نوحاً إلى قومه»[7]: مرفوعٌ على مرفوع، ومجرور على مجرور،

---

(١) تقدم برقم ٢٢٢.
(٢) الإملاء: ٢/٤٠.
(٣) البحر: ٥/٢٣١.
(٤) الآية ٣٥ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ١/٢٧٩.
(٥) قدَّرها في «معاني القرآن» للعطف. انظر: ٢/٣٥٤.
(٦) الآية ٤٤ من سورة آل عمران.
(٧) الآية ٢٥.

كقولك: «ضرب زيد عمراً وبكر خالداً»، وليس من باب ما فُصِل فيه بين حرف العطف والمعطوف بالجارِّ / والمجرور نحو: «ضربت زيداً وفي السوق [٤٩٠/أ] عمراً» فيجيءُ الخلاف المشهور. وقيل: بل هو على إضمـارِ فعلٍ، أي: وأَرْسَلْنا هوداً، وهذا أوفق لطول الفصل. و«هوداً» بدلٌ أو عطفُ بيان لأخيهم.

وقرأ ابن محيصن(٥) «يا قومُ» بضم الميم، وهي لغةٌ للعرب يَبْنونَ المضافَ للياء على الضم كقوله تعالىٰ: «قال رَبُّ احكُمْ»(٢) بضمِّ الباء، ولا يجوزُ أن يكونَ غيرَ مضاف للياء لما سيأتي في موضعه إن شاء الله.

وقوله: «مِنْ إلهٍ غيرُه» قد ذُكر في الأعراف(٣) ما يتعلق به قراءةً وإعراباً.

آ. (٥١) **قوله تعالى: ﴿فَطَرَنِي﴾**: قرأ(٤) نافع والبزي بفتح الياء، وأبوعمرو وقنبل بإسكانها.

آ. (٥٢) **قوله تعالى: ﴿مِدْراراً﴾**: منصوبٌ على الحال، ولم يؤنِّثْه وإن كانَ مِنْ مؤنث(٥) لثلاثةِ أوجه، أحدُهما: أن المراد بالسماء السحاب فذكَّر على المعنىٰ. والثاني: أن مِفْعالاً للمبالغة فيستوي فيه المـذكر والمؤنث كصبور وشكور(٦) وفعيل(٧). الثالث: أن الهاء حُذِفَتْ مِنْ مِفْعال على طريق النَّسَب قاله مكي(٨)، وقد تقدَّم إيضاحُه في الأنعام.

---

(١) البحر: ٢٣٢/٥.

(٢) الآية ١١٢ من سورة الأنبياء. وهي قراءة أبـي جعفر وابن محيصن. انظر: البحر: ٣٤٥/٦؛ الإتحاف: ٣١٢.

(٣) الآية ٥٩. وقرأ هنا بالجر الكسائي وأبوجعفر. البحر: ٢٣٢/٥؛ الإتحاف: ٢٥٧.

(٤) الإتحاف: ٢٥٧؛ التيسير: ١٢٦؛ النشر: ٢٩٢/٢.

(٥) أي: «السماء».

(٦) أي: فعول بمعنى فاعل.

(٧) أي: فعيل بمعنى مفعول.

(٨) المشكل: ٤٠٦/١.

قوله: «إلى قوَّتكم» يجوز أن يتعلَّقَ بـ «يَزِدْكم» على التضمين، أي: يُضِف إلى قوتكم قوةً أخرى، أو يُجعل الجار والمجرور صفةً لـ «قوة» فيتعلَّق بمحذوف. وقدَّره أبو[1] البقاء «مضافةً إلى قوتكم» وهذا يأباه النحاة لأنهم لا يقدِّرون إلا الكونَ المطلقَ في مثله، أو تُجْعل «إلى» بمعنى مع أي: مع قوتكم كقوله تعالى: «إلى أموالكم»[2].

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿ببيِّنةٍ﴾**: يجوز أن تكونَ الباء للتعدية، فيتعلَّق بالفعل قبلها، أي: ما أظهرْتَ لنا بينةً قط. والثاني: أن يتعلَّق بمحذوف على أنها حالٌ، إذ التقدير: مستقراً أو ملتبساً ببينة.

قوله: «عن قولِك» حالٌ من الضمير في «تاركي»، أي: وما نترك آلهَتنا صادرين عن قولك. ويجوز[3] أن تكون «عن» للتعليل، كهي في قوله تعالى: «إلا عن موعدةٍ وعدها إياه»[4]، أي: إلا لأجل موعدة. والمعنى هنا: بتاركي آلهتِنا لقولك، فيتعلَّق بتاركي. وقد أشار إلى التعليل ابنُ عطية[5]، ولكنَّ المختارَ الأول، ولم يذكر الزمخشري[6] غيره.

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿إلا اعتراك﴾**: الظاهرُ أن ما بعد «إلا» مفعول بالقول قبله، إذ المرادُ: إن نقول إلا هذا اللفظَ فالجملةُ محكيةٌ نحو قولك: «ما قلت إلا زيد قائم». وقال أبو البقاء[7]: «الجملةُ مفسرةٌ لمصدرٍ محذوف،

---

(١) الإملاء: ٢/٤١.
(٢) «ولا تأكلوا أموالَهم إلى أموالكم» الآية ٢ من سورة النساء.
(٣) قوله «ويجوز» مخروم في الأصل.
(٤) الآية ١١٤ من سورة التوبة.
(٥) المحرر: ٩/١٧٠.
(٦) الكشاف: ٢/٢٧٥.
(٧) الإملاء: ٢/٤١.

التقدير: إن نقول إلا قولاً هو اعتراك، ويجوز أن يكونَ موضعُها نصباً، أي: ما نذكر إلا هذا القول» وهذا غير مُرْضٍ؛ لأن الحكاية بالقول معنى ظاهر لا يَحْتاج إلى تأويل، ولا إلى تضمينِ القولِ بالذِّكْر.

وقال الزمخشري[1]: «اعتراك: مفعول «نقول» و«إلا» لغوٌ، أي: ما نقول إلا قولنا «اعتراك». انتهى. يعني بقوله «لَغْو» أنه استثناءٌ مفرغ، وتقديره بعد ذلك تفسيرُ معنى لا إعراب، إذ ظاهرُه يقتضي أن تكونَ الجملةُ منصوبةً بمصدر محذوف، ذلك المصدرُ منصوبٌ بـ«نقول» هذا الظاهر. ويُقال: اعتراه بكذا يَعْتريه، وهو افتعلَ مِنْ عَراه يَعْرُوه إذا أصابَه، والأصل: اعْتَرَوَ من العَرَوْ، مثل: اغتَزَوا مِن الغَزْو، فتحرك حرفُ العلة وانفتح ما قبله فقُلب ألفاً، وهو يتعدَّى لاثنين ثانيهما بحرف الجر.

قوله: «إني بَرِيءٌ» يجوز أن يكون من باب الإعمال لأنَّ «أُشْهِدُ» يطلبُه، و«اشْهدوا» يطلبه أيضاً، والتقدير: أُشْهد اللَّه على أنه بريء، واشهدوا أنتم عليه أيضاً، ويكون من إعمال الثاني، لأنه لو أَعْمل الأول لأضمر في الثاني، ولا غَرْو في تنازع المختلفين في التعدي واللزوم.

و«مِمَّا تُشْركون» يجوز أن تكونَ «ما» مصدريةً، أي: مِنْ إشراككم آلهةً مِنْ دونه، أو بمعنى الذي، أي: مِن الذين تشركونه مِن آلهةٍ مِن دونه، أي: أنتم الذين تجعلونها شركاءَ.

آ. **(٥٥) وقوله تعالى: ﴿جميعاً﴾**: حالٌ من فاعل «فكيدون». وأثبت سائرُ القراء ياء «فكيدوني» في الحالين[2]، وحَذَفوها في المرسلات[3].

---

(١) الكشاف: ٢/٢٧٥.

(٢) أي: في الوصل والوقف.

(٣) الآية ٣٩: «فإن كان لكم كيد فكيدون».

آ. (٥٦) والناصِيَةُ مَنْبِتُ الشَّعْر في مُقَدَّم الرأس، ويُسَمَّى الشعرُ النَّابِتُ أيضاً «ناصِيةً» باسم محلِّه، ونَصَوْتُ الرجل: أَخَذْتُ بناصِيته، فلامُها واو، ويقال: ناصاة بقَلْبِ يائها ألفاً، وفي الْأَخْذِ بالناصية عبارةٌ عن الغَلَبة والتسلُّط وإن لم يكن آخذاً بناصيته، ولذلك كانوا إذا مَنُّوا على أسيرٍ جَزُّوا ناصيتَه.

آ. (٥٧) **قوله تعالى: ﴿فإنْ تَوَلَّوا﴾**: أي: تَتَوَلَّوا فحذف إحدى التاءَيْن، ولا يجوز أن يكونَ ماضياً كقوله: «أَبْلَغْتكم»، ولا يجوزُ أن يُدَّعَىٰ فيه الالتفات، إذ هو رَكاكَةٌ في التركيب وقد جَوَّزَ ذلك ابنُ عطية فقال[1]: «ويُحْتمل أن يكون «تولَّوا» ماضياً، ويجيءُ في الكلام رجوعٌ من غَيْبة إلى خطاب». قلت: ويجوزُ أن يكونَ ماضياً لكن لمَدْرَكٍ آخرَ غيرِ الالتفات: وهو أن يكونَ على إضمار القول[2]، أي: فقل لهم: قد أبلغْتُكم. ويترجَّح كونُه ماضياً بقراءة[3] عيسى والثقفي والأعرج «فإن تُوَلُّوا» بضم التاء واللام، مضارعَ وَلَّىٰ بضم التاءِ واللام مضارعَ وَلي، والأصل تُوَلِّيُوا فأُعِلَّ.

قال الزمخشري[4]: «فإن قلتَ: الإبلاغ كان قبل التولِّي فكيف وقع جزاءً للشرط؟ قلت: معناه فإنْ تتولَّوا لم أعاتِبْ على تفريطٍ في الإبلاغ، وكنتم محجوجين بأنَّ ما أَرْسَلْتُ به إليكم قد بلغكم فأبيتم إلا التكذيب.

قوله: «يَسْتَخْلِفُ» العامَّةُ على رفعِه استئنافاً. وقال أبو البقاء[5]: «هو معطوفٌ على الجواب بالفاء». وقرأ[6] عبدالله بن مسعود بتسكينه، وفيه

---

(١) المحرر: ٩/١٧٢.
(٢) أي: في الجواب.
(٣) البحر: ٥/٢٣٤.
(٤) الكشاف: ١/٢٧٧.
(٥) الإملاء: ٢/٤١.
(٦) البحر: ٥/٢٣٤.

وجهان: أحدهما: أن يكون سُكِّن تخفيفاً لتوالي الحركات. والثاني: أن يكونَ مجزوماً عطفاً على الجواب المقترن بالفاء، إذ مَحَلُّه الجزمُ وهو نظيرُ قولِه[1]: «فلا هاديَ له ويَذَرْهم» وقد تقدَّم تحقيقُه، إلا أن القراءتين ثَمَّ في المتواتر.

قوله: «ولا تَضُرُّونه» العامَّة على النون[2]، لأنه مرفوعٌ على ما تقدَّم، وابنُ مسعودٍ بحذفها[3]، وهذا يُعَيِّن أن يكونَ سكونُ «يستخلف» جزماً، ولذلك لم يذكر الزمخشري[4] غيره؛ لأنه ذكر جزمَ الفعلين، ولمَّا لم يذكرْ أبو البقاء[5] الجزم في «تَضُرُّونه» جَوَّز الوجهين في «يَسْتخلف».

و «شيئاً» مصدرٌ، أي: شيئاً من الضرر.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿جَحَدوا﴾**: جملةٌ مستأنفة سِيقت للإخبار عنهم بذلك، وليسَتْ حالاً مِمَّا قبلها، و «جَحَد» يتعدى بنفسه، ولكنه ضُمِّن معنى كفر، فيُعدَّىٰ بحرفه، كما ضَمَّن «كفر» معنىٰ «جحد» فتعدى بنفسه في قوله بعد ذلك في قوله: «كفروا ربَّهم»[6]. وقيل: إنَّ «كفر» كـ «شكر» في تعدِّيه بنفسِه تارةً وبحرف الجر أخرىٰ.

والجبَّار تقدَّم اشتقاقه[7]. والعنيد: / الطاغي المتجاوزُ في الظلم مِنْ [٤٩٠/ب]

---

(١) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف: «مَنْ يُضْلل اللّٰه فلا هادي له ويذرهم» والجزم قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة: ٢٩٨.
(٢) نون الأفعال الخمسة.
(٣) البحر: ٥/٢٣٤.
(٤) الكشاف: ٢/٢٧٧.
(٥) الإملاء: ٢/٤١.
(٦) في الآية ٦٠.
(٧) لم يسبق له أن تحدَّث في ذلك.

قولهم «عَنَد يَعْنِد» إذا حادَ عن الحق من جانبٍ إلى جانب. قيل: ومنه «عندي» الذي هو ظرف؛ لأنه في معنى جانِب، من قولك: عندي كذا، أي في جانبي. وعن أبي عبيد: العنيد والعنود والعاند والمُعاند كلُّه المعارِض بالخلاف.

آ. (٦١) **قوله تعالى: ﴿وإلى ثمودَ أخاهم﴾**: كالذي قبله[١]. والعامَّة على مَنْع «ثمود» الصرفَ هنا لعلتين: وهما العلمية والتأنيث، ذهبوا به مذهبَ القبيلة، والأعمش[٢] ويحيى بن وثاب صرفوه[٣]، ذهبا به مذهب الحيّ. وسيأتي بيان الخلاف في غير هذا الموضع.

قوله: «من الأرض»: يجوز أن تكونَ لابتداء الغاية، أي: ابتداء إنشائكم منها: إمَّا إنشاءُ أصلكم وهو آدم، أو لأن كلَّ واحد خُلق مِنْ تُرْبته، أو لأن غذاءَهم وسببَ حياتهم من الأرض. وقيل: «مِن» بمعنى «في» ولا حاجة إليه.

آ. (٦٢) **قوله تعالى: ﴿وإننا﴾**: هذا هو الأصل، ويجوز «وإنَّا» بنونٍ واحدة مشددة كما في السورة الأخرى[٤]. وينبغي أن يكون المحذوفُ النونَ الثانية من «إنَّ» لأنه قد عُهِد حَذْفُها دون اجتماعِها مع «نا» فَحَذْفُها مع «نا» أولى، وأيضاً فإنَّ حَذْف بعضِ الأسماء ليس بسهلٍ. وقال الفراء: «مَنْ قال «إننا» أَخْرج الحرفَ على أصله؛ لأنَّ كتابةَ المتكلمين «نا» فاجتمع ثلاثُ نونات، ومَنْ قال: «إنَّا» استثقل اجتماعَها فأسقط الثالثة، وأبقى الأوَّلَيْن». انتهى. وقد تقدَّم الكلامُ في ذلك أولَ هذا الموضوع.

---

(١) في الآية ٥٠: «وإلى عادٍ أخاهم هوداً».
(٢) الإتحاف: ٢٥٧؛ البحر: ٥/٢٣٨.
(٣) قوله: «صرفوه» على تقدير المثنى بالجمع.
(٤) الآية ٩ من سورة إبراهيم: «وإنَّا لفي شك مما تدعوننا إليه مريب».

قوله: «مُريب» اسم فاعل مِنْ أراب، و «أراب» يجوز أن يكونَ متعدِّياً مِنْ «أرابه»، أي: أوقعه في الريبة أو قاصراً مِنْ «أراب الرجلُ»، أي: صار ذا ريبة. ووُصِف الشكُّ بكونه مُريباً بالمعنيين المتقدمين مجازاً.

آ. (٦٣) **قوله تعالى: ﴿أرأيتم﴾**: إلى آخره: قد تقدَّم نظيره[١]، والمفعول الثاني هنا محذوفٌ تقديره: أأَعْصيه. ويدلُّ عليه «إن عصيته». وقال ابن عطية[٢]: «هي مِنْ رؤية القلب، والشرط الذي بعده وجوابه يَسُدُّ مَسَدَّ مفعولَيْنِ لـ «أرأيتم». قال الشيخ[٣]: «والذي تقرَّر أنَّ «أرأيت» ضُمِّن معنى أخبِرْني، وعلى تقدير أن لا يُضَمَّن، فجملةُ الشرط والجواب لا تسدُّ مسدَّ مفعولَيْ علمت وأخواتها.

قوله: «غيرَ تَخْسير» الظاهرُ أنَّ «غيرَ» مفعولٌ ثانٍ لتَزيدونني. قال أبو البقاء[٤]: «الأقوىٰ هنا أن تكون «غير» استثناءً في المعنىٰ، وهي مفعولٌ ثانٍ لـ «تزيدونني»، أي: فما تزيدونني إلا تخسيراً». ويجوز أن تكون «غير» صفةً لمفعولٍ محذوف، أي: شيئاً غير تخسير، وهو جيد[٥] في المعنىٰ. ومعنى التفعيل هنا النسبةُ، والمعنىٰ: غيرَ أن أُخَسِّركم، أي: أَنْسبكم إلى التخسير، قاله الزمخشري[٦]. وقيل: هو على حَذْفِ مضافٍ، أي: غير بضارَّه تخسيركم، قاله ابن عباس.

---

(١) انظر إعرابه للآيات: ٤٦ من سورة الأنعام، ٥٠، ٥٩ من سورة يونس.
(٢) المحرر: ١٧٦/٩.
(٣) البحر: ٢٣٩/٥.
(٤) الإملاء: ٤١/٢.
(٥) في حين وصفه أبو البقاء بأنه ضد المعنى. الإملاء: ٤١/٢.
(٦) الكشاف: ٢٧٩/٢.

آ. (٦٤) قوله تعالى: ﴿آيةً﴾: نصب على الحال بمعنى علامة، والناصب لها: إمَّا ها التنبيه أو اسمُ الإشارة؛ لِما تضمَّناه من معنى الفعل، أو فعلٍ محذوف.

قوله: «لكم» في محلِّ نصبٍ على الحال من «آية»؛ لأنه لو تأخَّر لكان نعتاً لها، فلما قُدِّم انتصبَ حالاً. قال الزمخشري[١]: «فإن قلت بم تتعلَّقُ «لكم»؟قلت: «بآية» حالاً منها متقدمة، لأنها لو تأخَّرَتْ لكانت صفة لها، فلما تقدَّمت انتصبت على الحال». قال الشيخ[٢]: «وهذا متناقض لأنه من حيث تعلَّق «لكم» بـ «آية» كان معمولاً لـ «آية»، وإذا كان معمولاً لها امتنع أن يكون حالاً منها، لأنَّ الحال تتعلَّق بمحذوف». قلت: ومثل هذا كيف يُعترض به على مِثْل الزمخشري بعد إيضاحه المعنى المقصودَ بأنه التعلُّقُ المعنويُّ؟

وقرأت فرقة[٣]: «تأكلُ» بالرفع: إمَّا على الاستئناف، وإمَّا على الحال.

آ. (٦٥) قوله تعالى: ﴿في داركم﴾: قيل: هو جمعُ «دارَة» كساحة وساح وسُوح، وأنشدوا لأمية بن أبـي الصلت[٤]:

٢٦٧١ـ لـه داعٍ بمكـةَ مُشْمَعِـلٌّ   وآخـرُ فـوق دارَتِـه يُنـادي

قوله: «مكذوب» يجوز أن يكونَ مصدراً على زِنة مفعول، وقد جاء منه أُلَيْفاظ نحو: «المَجْلود[٥] والمَعْقول والميسور والمفتون، ويجوز أن يكونَ اسمَ مفعولٍ على بابه، وفيه حينئذ تأويلان، أحدُهما: غيرُ مكذوبٍ فيه، ثم حُذف

---

(١) الكشاف: ٢/٢٧٩.
(٢) البحر: ٥/٢٣٩.
(٣) البحر: ٥/٢٣٩.
(٤) وينسب أيضاً لعبدالله بن الزبعرى، وهو في ديوان أمية: ٣٨١ واللسان دور؛ والبحر: ٥/٢٤٠. والمشمعل: النشيط السريع.
(٥) المجلود: مصدر جَلُد. انظر: اللسان جلد.

حرف الجر فاتصل الضمير مرفوعاً مستتراً في الصفةِ، ومثلُه «يوم مشهود»[1] وقوله[2]:

٢٦٧٢ـ ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْمىٰ وعامراً قليلٌ سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نوافلُهْ

والثاني: أنه جُعل هو نفسُه غيرَ مكذوب، لأنه قد وُفِّي به فقد صُدِّق.

آ. (٦٦) **قوله تعالى: ﴿ومِنْ خِزْيِ يومئذٍ﴾**: متعلقٌ بمحذوفٍ، أي: ونَجَّيْناهم مِنْ / خزي. وقال الزمخشري[3]: «فإن قلت: علام عُطِف؟ [٤٩١/أ] قلت: على «نَجَّيْنا» لأنَّ تقديرَه: ونجَّيْناهم من خزيِ يومئذ كما قال: «ونجَّيناهم من عذابٍ غليظ»[4]، أي: وكانت التنجيةُ مِنْ خزي: وقال غيره: «إنه متعلقٌ بـ «نَجَّيْنا» الأول». وهذا لا يجوزُ عند البصريين غيرَ الأخفش، لأن زيادةَ الواوِ غيرُ ثابتة.

وقرأ نافع والكسائي[5] بفتح ميم «يومئذ» على أنها حركةُ بناء لإِضافته إلى غير متمكن كقوله[6]:

٢٦٧٣ـ على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا
فقلت ألمَّا أَصْحُ والشيبُ وازع

وقرأ الباقون بخفض الميم. وكذلك الخلافُ جارٍ في «سأل سائلٌ[7]».

---

(١) الآية ١٠٣ من سورة هود.
(٢) تقدم برقم ٤٣٥.
(٣) الكشاف: ٢/٢٧٩.
(٤) الآية ٥٨ من سورة هود.
(٥) السبعة: ٣٣٦؛ الإتحاف: ٢٥٧؛ البحر: ٥/٢٤٠؛ الحجة: ٣٤٤؛ التيسير: ١٢٥.
(٦) تقدم برقم ١١٧٢.
(٧) وهي الآية ١١ من سورة المعارج: «مِنْ عذاب يومئذ».

وقرأ طلحة وأبان بن تغلب بتنوين «خزي» و«يومئـذ» نصب على الظرف بالخزي.

وقرأ الكوفيون ونافع في النمل[1] «من فزع يومَئـذ» بالفتـح أيضاً، والكوفيون وحدهم بتنوين «فزع» ونصب «يومئذ» به.

ويحتمل في قراءة مَنْ نوَّن ما قبل «يومئذ» أن تكون الفتحةُ فتحةَ إعرابٍ أو فتحةَ بناء، و«إذ» مضافةٌ لجملة محذوفة عُوِّض منها التنوينُ تقديرُه: إذْ جاء أمرُنا. وقال الزمخشري[2]: «ويجوز أن يُرادَ يومُ القيامة، كما فُسِّر العذاب الغليظ بعذاب الآخرة». قال الشيخ[3]: «وهذا ليس بجيدٍ؛ لأنه لم يتقدَّم ذِكْرُ يومِ القيامة، ولا ما يكون فيها، فيكون هذا التنوين عوضاً من الجملةِ التي تكون في يوم القيامة». قلت: قد تكون الدلالةُ لفظيةً، وقد تكون معنويةً، وهذه من المعنوية.

آ. (٦٧) **قوله تعالى: ﴿وأخذ الذين﴾**: حُذِفت تاءُ التأنيث: إما لكونِ المؤنث مجازياً، أو للفصل بالمفعول، أو لأنَّ الصيحةَ بمعنى الصياح، والصَّيْحة: فَعْلة تدل على المَرَّة من الصياح، وهي الصوتُ الشديد: صاح يصيح صِياحاً، أي: صوَّت بقوة.

آ. (٦٨) وقرأ حمزة[4] وحفص: «ألا إن ثمودَ» هنا، وفي الفرقان[5]: «وعاداً وثمود»، وفي العنكبوت[6]: «وعاداً وثمـود وقد تَبيَّن لكم»، وفي

---

(١) الآية ٨٩: «من فزع يومئذ». وانظر: السبعة: ٤٨٧.
(٢) الكشاف: ٢/٢٧٩.
(٣) البحر: ٥/٢٤٠.
(٤) السبعة: ٣٣٧؛ الإتحاف: ٢٥٨؛ البحر: ٥/٢٤٠؛ التيسير: ١٢٥؛ النشر: ٢/٢٨٩.
(٥) «وعاداً وثمودَ وأصحابَ الرس»، الآية ٣٨.
(٦) «وعاداً وثمودَ»، الآية ٣٨.

النجم[1]: «وثمودَ فما أبقىٰ» جميعُ ذلك بمنعِ الصرفِ، وافقهم أبو بكر على الذي في النجم.

وقوله: «ألا بُعْداً لثمود» منعه القراءُ الصرفَ إلا الكسائيَّ[2] فإنه صَرَفَه. وقد تقدم أنَّ مَنْ منع جعله اسماً للقبيلة، ومَنْ صَرَف جعله اسماً للحيّ، وأنشد على المنع[3]:

٢٦٧٤ـ ونـادىٰ صالحٌ يا ربِّ أنـزِلْ بـآلِ ثمـودَ منـك عـذابـاً

وأنشد على الصرف[4]:

٢٦٧٥ـ دَعَتْ أمُّ عمروٍ أمرَ شرٍّ علمتُه بـأرضِ ثمودٍ كلِّهـا فأجـابها

وقد تقدَّم الكلامُ على اشتقاق هذه اللفظة في سورة الأعراف[5].

آ. (٦٩) **قوله تعالى: ﴿قالوا سلاماً﴾**: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه مفعول به، ثم هو محتملٌ لأمرين، أحدهما: أن يراد قالوا هذا اللفظ بعينه، وجاز ذلك لأنه يتضمَّن معنى الكلام. والثاني: أنه أراد قالوا معنى هذا اللفظ، وقد تقدم ذلك في نحو قوله تعالىٰ: «وقولوا حِطَّة»[6]. وثاني الوجهين: أن يكون منصوباً على المصدر بفعل محذوف، وذلك الفعل في محل نصب بالقول، تقديرُه: قالوا: سَلَّمْنا سلاماً، وهو من باب ما ناب فيه المصدرُ عن العامل فيه، وهو واجبُ الإضمار.

---

(١) الآية ٥١.
(٢) السبعة: ٣٣٧؛ البحر: ٥/٢٤٠؛ النشر: ٢/٢٩٠.
(٣) لم أقف عليه، والتفعيلة الأخيرة مكسورة.
(٤) لم أقف عليه.
(٥) الآية ٧٣.
(٦) الآية ٥٨ من سورة البقرة.

قوله: «قال سلامٌ» في رفعه وجهان، أحـدهما: أنـه مبتدأٌ وخبـرُه محذوفٌ، أي: سلامٌ عليكم. والثاني: أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: أمري أو قولي سلام. وقد تقدَّم أولَ هذا الموضوعِ أن الرفعَ أدلُّ على الثبوت من النصب، والجملة بأسرها ـ وإن كان أحدُ جُزْأيها محذوفاً ـ في محل نصب بالقول كقوله[1]:

٢٦٧٦ـ إذا ذُقْتُ فاها قلت طعمُ مُدامةٍ . . . .

وقرأ الأخوان: «قال سِلْم» هنا وفي سورة الذاريات[3] بكسر السين وسكون اللام. ويلزم بالضرورة سقوطُ الألف فقيل: هما لغتان كحِرْم وحَرام وحِلٍّ وحَلال، وأنشد[4]:

٢٦٧٧ـ مَرَرْنا فقُلنا إيه سِلْمٌ فسَلَّمَتْ كما اكْتَلَّ بالبرق الغمامُ اللوائحُ

يريد: سلام، بدليل: فسلَّمت. وقيل: «السِلْم» بالكسر ضد الحرب، وناسَب ذلك لأنه نَكِرَهم فقال: أنا مسالمكم غيرُ محارِب لكم.

قوله: «فما لَبِث» يجوزُ في «ما» هذه ثلاثة أوجه، أظهرها: أنها نافيةٌ، وفي فاعل «لَبث» حينئذ وجهان، أحدهما: أنه ضميرُ إبراهيم عليه السلام، أي: فما لبث إبراهيم، وإن جاء على إسقاطِ الخافض، فقدَّروه بالباء وبـ «عن» وبـ «في»، أي: فما تأخر في أَنْ، أو بأن، أو عن أن. والثاني: أن

---

(١) لم أهتد إلى قائله وتمامه، وهو في البحر: ٥/٢٤١.
(٢) السبعة: ٣٣٧؛ البحر: ٥/٢٤٠؛ التيسير: ١٢٥.
(٣) الآية ٢٥.
(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان كلل، والبحر: ٥/٢٤١؛ وابن عطية: ٩/١٨٣؛ والطبري: ١٥/٣٨٢.
واكتلَّ: اتخذ إكليلاً. واللوائح: التي لاح برقها.

الفاعل قوله: «أن جاء»، والتقدير: فما لبث، أي: ما أبطأ ولا تأخَّر مجيئُه بعجل سمين.

وثاني الأوجه: أنها مصدريةٌ، وثالثها: أنها بمعنى الذي. وهي في الوجهين الأخيرين مبتدأ، وإن جاء خبرُه على حَذْف مضاف تقديره: فلُبْثُه ــ أو الذي لَبِثه ــ قَدْرَ مجيئه.

والحَنيذ(1): المَشْويُّ بالرضْف في أخدود. حَنَذْتُ الشاةَ أَحْنِذُها حَنْزاً فهي حَنيذ، أي: محنوذة. وقيل: حنيذ بمعنى يَقْطُرُ دَسَمُه من قولهم: حَنَذْتُ الفرس، أي: سُقْتُه شوطاً أو شوطين وتضع عليه الجُلَّ في الشمس ليَعْرَق.

آ. (٧٠) **قوله تعالى: ﴿نكِرهم﴾**: أي: أنكرهم، فهما بمعنى وأنشدوا(2):

٢٦٧٨ــ وأَنْكَرَتْني وما كان الذي نَكِرَتْ ... من الحوادثِ إلا الشَّيْبَ والصَّلعا

وفرَّق بعضهم بينهما فقال: / الثلاثي فيما يُرىٰ بالبصر، والرباعي فما [٤٩١/ب] لا يُرى من المعاني، وجعل البيتَ من ذلك، فإنها أَنْكَرَتْ مودتَه وهي من المعاني التي لا ترىٰ، ونَكِرَتْ شيبتَه وصَلَعه، وهما يُبْصَران، ومنه قـولُ أبـي ذؤيب(3):

٢٦٧٩ــ فَنَكِـرْنَه فَنَفَـرْنَ وامْتَرَسَتْ بـه ... هَوْجاءُ هادِيَـةٌ وهادٍ جُـرْشُعُ

والإيجاس: حديث النفس، وأصلُه من الدخول كأن الخوفَ داخله.

---

(1) انظر: المفردات ١٣٣.

(2) البيت للأعشىٰ وهو في ديوانه: ١٠١؛ والبحر: ٢٤٢/٥؛ واللسان: نكر.

(3) ديوان الهذليين: ٨/١؛ ابن عطية: ١٨٥/٩؛ البحر: ٢٤٢/٥.

احترست: دَنَتْ الأتان بالحمار، والهادية: المتقدمة، والجرشع: منتفخ الجبين. والبيت في وصف صائد.

وقال الأخفش: «خامَرَ قلبه». وقال الفراء: «استشعر وأحسَّ». والوجيس: ما يَعْتري النفس أوائل الفزع، ووَجَسَ في نفسه كذا أي: خَطَر بها، يَجِسُ وَجْساً ووُجوساً ووَجيساً، ويَوْجَس ويَجِس بمعنى يسمع، وأنشدوا[1]:

٢٦٨٠ـ وصادقتا سَمْعِ التوجُّسِ للسُّرى   لِلَمْحِ خَفِيٍّ أو لصوتٍ مُنَدَّدِ

فخيفةً مفعول به أي: أحسَّ خيفة أو أضمر خيفة.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿وامرأته قائمةٌ﴾: في محلِّ نصب على الحال** من مرفوع «أُرْسِلْنا». وقال أبو البقاء[2]: «من ضمير الفاعل في «أرسلنا» وهي عبارةٌ غيرُ مشهورة، إذ مفعولُ ما لم يُسَمَّ فاعلُه لا يُطْلَقُ عليه فاعلٌ على المشهور، وعلى الجملة فَجَعْلُها حالاً غيرُ واضح بل هي استئنافُ إخبار، ويجوز جَعْلُها حالاً من فاعل «قالوا» أي: قالوا ذلك في حال قيام امرأته.

قوله: «فضحِكَتْ» العامَّة على كسر الحاء، وقرأ[3] محمد بن زياد الأعرابي ـ رجل من مكة ـ بفتحها، وهي لغتان، يقال: ضَحِك وضَحَكَ. وقال المهدوي: «الفتح غير معروف». والجمهور على أن الضحك على بابه. واختلف أهلُ التفسير في سببه، وقيل: بمعنى حاضَتْ، ضحكت الأرنب: أي: حاضَتْ، وأنكره أبو عبيدة وأبو عبيد والفراء[4]. وأنشد غيرهم على ذلك[5]:

---

(١) البيت لطرفة، وهو في ديوانه: ٢٤؛ واللسان ندد؛ والبحر: ٥/٢٣٦. والمندد: الصوت البيّن. التوجُّس: الحذر؛ والصادقتان: الأذنان.

(٢) الإملاء: ٢/٤٢.

(٣) البحر: ٥/٢٤٣؛ القرطبي: ٩/٦٧؛ ولم أهتد إلى ترجمة القارىء.

(٤) معاني القرآن: ٢/٢٢.

(٥) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان ضحك، والقرطبي: ٩/٦٦.

٢٦٨١ـ وضِحْكُ الأرانبِ فوق الصَّفا كمثلِ دمِ الجَوْفِ يوم اللِّقا

وقال آخر[١]:

٢٦٨٢ـ وعهدي بسَلْمىٰ ضاحكاً في لَبانةٍ ولم يَعْدُ حُقَّاً ثَدْيُها أن يُحَمَّلا

أي: حائضاً. وضحِكت الكافورة[٢]: تَشَقَّقت. وضحكت الشجرة: سال صمغُها. وضَحِك الحوضُ: امتلأ وفاض. وظاهرُ كلام أبي البقاء[٣] أن ضَحَك بالفتح مختص بالحيض فإنه قال: «بمعنى حاضت، يقال: ضحَكت الأرنب بفتح الحاء».

قوله: «يعقوب» قرأ[٤] ابن عامر وحمزة وحفص عن عاصم بفتح الباء، والباقون برفعها. فأمَّا القراءةُ الأولىٰ فاختلفوا فيها: هل الفتحةُ علامةُ نصب أو جر؟ والقائلون بأنها علامة نصب اختلفوا: فقيل: هو منصوبٌ عطفاً على قوله: «بإسحاق» قال الزمخشري[٥]: «كأنه قيل: ووهَبْنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب على طريقة قوله[٦]:

٢٦٨٣ـ .... ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعِبٍ ....

يعني أنه عطف على التوهم فنصب، كما عطف الشَّاعرُ على توهُّم وجود الباء في خبر«ليس» فجرَّ، ولكنه لا ينقاس. وقيل: هو منصوبٌ بفعلٍ مقدر تقديرُه: ووهبْنا يعقوب، وهو على هذا غيرُ داخلٍ في البشارة. ورجَّح

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٥/٢٣٧. واللبانة: ضرب من الثياب. والحُق: المنحوت من عاج وغيره.

(٢) الكافورة: قشرة الطلعة.

(٣) الإملاء: ٢/٤٢.

(٤) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٥/٢٤٤؛ الإتحاف: ٢٥٨؛ الحجة: ٣٤٧؛ التيسير: ١٢٥.

(٥) الكشاف: ٢/٢٨١.

(٦) تقدم برقم ١٣٥٣.

الفارسيُّ[1] هذا الوجه. وقيل: هو منصوبٌ عطفاً على محل «بإسحاق» لأن موضعَه نصب كقوله: «وأرجلكم»[2] بالنصب عطفاً على «برؤوسكم». والفرق بين هذا والوجه الأول: أن الأولَ ضمَّن الفعل معنى: «وَهَبْنا» توهُّماً، وهنا باقٍ على مدلوله من غير توهُّم.

ومن قال بأنه مجرورٌجعله عطفاً على «بإسحاق» والمعنى: أنها بُشِّرت بهما. وفي هذا الوجه والذي قبله بحثٌ: وهو الفصلُ بالظرف بين حرف العطف والمعطوف، وقد تقدَّم ذلك مستوفى في النساء فعليك بالالتفات إليه.

ونسب مكي[3] الخفضَ للكسائي ثم قال: «وهو ضعيف إلا بإعادة الخافض، لأنك فَصَلْت بين الجار والمجرور بالظرف»[4]. قوله: «بإعادة الخافض» ليس ذلك لازماً، إذ لو قُدِّم ولم يُفْصَل لم يُلْتزم الإتيان به.

وأمَّا قراءةُ الرفع ففيها أوجه، أحدها: أنه مبتدأ وخبره الظرف السابق فقدَّره الزمخشري[5] «مولود أو موجود» وقدّره غيره بكائن. ولمَّا حكى النحاس[6] هذا قال: «والجملة حالٌ داخلةٌ في البشارة أي: فَبَشَّرْناها بإسحاق متصلاً[7] به يعقوبُ». والثاني: أنه مرفوع على الفاعلية بالجارِّ قبله، وهذا يجيء

---

(١) الحجة (خ): ٣/٢٢٦.

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة. وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي. انظر: السبعة: ٢٤٢.

(٣) المشكل: ١/٤٠٩.

(٤) وقال: «وحق المجرور أن يكون ملاصقاً للجار، والواو قامت مقام حرف الجر، ألا ترى أنك لو قلت: مررت بزيدٍ وفي الدار عمروٍ قَبُح، وحق الكلام مررت بزيد وعمروٍ في الدار، وبشّرناها بإسحاق ويعقوب من ورائه».

(٥) الكشاف: ٢/٢٨١.

(٦) إعراب القرآن: ٢/١٠١.

(٧) النحاس: مقابلاً له يعقوب.

على رَأْي الأخفش. والثالث: أن يرتفع بإضمار فعل أي: ويحدث من وراء إسحاق يعقوب، ولا مَدْخَلَ له في البشارة. والرابع: أنه مرفوعٌ على القطع يَعْنُون الاستئناف، وهو راجع لأحد ما تقدَّم مِنْ كونه مبتدأ وخبراً، أو فاعلاً بالجارِّ بعده، أو بفعل مقدر.

آ. (٧٢) **قوله تعالى: ﴿يا وَيْلتا﴾**: الظاهرُ كون الألف بدلاً من ياء المتكلم / ولذلك أمالها[١] أبو عمرو وعاصم في روايةٍ، وبها قرأ الحسن[٢] [٤٩٢/أ] «يا ويلتي» بصريح الياء. وقيل: هي ألف الندبة، ويوقف عليها بهاء السكت.

قوله: «وأنا عجوز، وهذا بعلي شيخاً» الجملتان في محل نصب على الحال من فاعل «أَلِدُ» أي: كيف تقع الولادة في هاتين الحالتين المنافيتين لها؟

والجمهورُ على نصب «شيخاً» وفيه وجهان، المشهور: أنه حال والعامل فيه: إمَّا التنبيهُ وإمَّا الإشارة، وإمَّا كلاهما. والثاني: أنه منصوبٌ على خبر التقريب عند الكوفيين، وهذه الحالُ لازمةٌ عند مَنْ لا يجهل الخبرَ، أمَّا مَنْ جهله فهي غير لازمة. وقرأ[٣] ابن مسعود والأعمش وكذلك في مصحف ابن مسعود «شيخٌ» بالرفع، وذكروا فيه أوجهاً: خبرٌ بعد خبر، أو خبران في معنى خبر واحد نحو: هذا حلو حامض، أو خبر «هذا» و«بعلي» بيان أو بدل، أو «شيخ» بدل من «بعلي»، أو «بعلي» مبتدأ و«شيخ» خبره، والجملة خبرُ الأول، أو «شيخ» خبرُ مبتدأ مضمر أي هو شيخ.

والشيخ يقابله عجوز، ويقال شَيْخة قليلاً، كقوله[٤]:

---

(١) الإتحاف: ٢٥٨.
(٢) البحر: ٣٤٤/٥؛ الكشاف: ٢٨١/٢.
(٣) الإتحاف: ٢٥٩؛ البحر: ٢٤٤/٥؛ المحتسب: ٣٢٤/١.
(٤) تقدم برقم ٦.

٢٦٨٤ـ وتَضْحك مني شَيْخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ....

وله جموعٌ كثيرة، فالصريح منها: أَشْياخ وشُيوخ وشِيخان، وشِيْخَة عند مَنْ يَرىٰ أن فِعْلَة جمعٌ لا اسم جمع كغِلْمة وفِتْيَة. ومن أسماءِ جَمْعه[١] مَشِيخَة[٢] وشِيَخَة ومَشْيُوخاء.

آ. (٧٣) قوله تعالى: ﴿أهلَ البيت﴾: في نصبه وجهان، أحدهما: أنه منادىٰ. والثاني: أنه منصوبٌ على المدح. وقيل: على الاختصاص، وبين النصبين فرق: وهو أن المنصوب على المدح لفظ يتضمن بوضعه المدح كما أن المذمومَ لفظٌ يتضمن بوضعه الذمَّ.

والمنصوبُ على الاختصاص لا يكون إلا لمدحٍ أو ذم، لكن لفظَه لا يتضمَّن بوَضْعِه المدحَ ولا الذمَّ كقوله[٣]:

٢٦٨٥ـ بنا تميماً يُكْشَفُ الضبابُ

كذا قاله الشيخ[٤]، واستند إلى أن سيبويه[٥] جعلهما في بابين، وفيه نظر.

والمجيد: فَعيل، مثالُ مبالغة[٦] مِنْ مَجَد يَمْجُد مَجْداً ومَجادة، ويقال: مَجُد كشَرُف وأصلُه الرِّفْعَة. وقيل: من مَجَدَتِ الإبلُ تَمْجُد مَجادة

---

(١) يبدو أن أسماء الجمع هذه خالفت أوزان الجموع أو ساوت الواحد.
(٢) لم يضبطها المؤلف، وأورد صاحبُ اللسان من هذا اللفظ: مَشْيَخَة ومِشْيَخَة ومَشِيْخَة.
(٣) تقدم برقم ٥٨٧.
(٤) البحر ٥/٢٤٥.
(٥) انظر الاختصاص عند سيبويه في: ١/٣٢٦ ـ ٣٢٨. وانظر: المدح والذم في أبواب متفرقة من الكتاب، انظرها في فهارس الكتاب للشيخ عضيمة: ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
(٦) انظر: اللسان: مجد.

ومَجْداً أي: شَبِعت، وأنشدوا لأبـي حية النميري[1]:

٢٦٨٦ـ تزيدُ على صـواحبِها وليسَتْ ... بماجدةِ الـطعامِ ولا الشـراب

أي: ليسَتْ بكثيـرةِ الطعـامِ ولا الشـراب. وقيـل: مَجَـد الشيءُ: أي حَسُنَتْ أوصافُه. وقال الليث: «أمجد فلانٌ عطاءَه ومَجَّده أي: كثَّره».

آ. (٧٤): والرَّوْع: الفزع، قال الشاعر[2]:

٢٦٨٧ـ إذا أخَذَتْها هِزَّةُ الرَّوْعِ أَمْسَكَتْ ... بمَنْكِبِ مِقْدامٍ على الهَوْلِ أَرْوَعا

يقال: راعَه يَرُوْعُه أي: أفزعه، قال عنترة[3]:

٢٦٨٨ـ مـا راعني إلا حَمولـةُ أهلِهـا ... وسطَ الديار تَسِفُّ حَبَّ الخِمْخِمِ

وارتاع: افتعل منه. قال النابغة[4]:

٢٦٨٩ـ فارتاعَ من صَوْتِ كَلَّابٍ فباتَ له ... طَوْعَ الشَّوامِتِ من خوفٍ ومن صَرَدِ

وأمَّا الرُّوْعُ ـ بالضم ـ فهي النفسُ لأنها محلُّ الرَّوْع، ففرَّقوا بين الحالِّ والمَحَلِّ. وفي الحديث: «إنَّ رُوْحَ القدس نفث في رُوْعي»[5].

قوله: «وجاءَتْه البُشْرى» عطف على «ذَهَب»، وجوابُ «لَمَّا» على هذا محذوفٌ أي: فلما كان كيت وكيت اجترأ على خطابهم، أو فَطِن لمجادلتهم، وقوله: «يُجادلنا» على هذا جملةٌ مستأنفة، وهي الدالَّةُ على ذلك الجوابِ المحذوفِ. وقيل: تقديرُ الجواب: أقبل يجادِلُنا، فيجادلُنا على هذا حالٌ من فاعـل

---

(١) البحر: ٢٣٧/٥؛ اللسان مجد. والبيت في وصف امرأة.
(٢) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٢٣٧/٥. (٣) تقدم برقم ٢١٠١.
(٤) ديوانه: ٨؛ والقرطبي: ٧٢/٩؛ والبحر: ٢٣٧/٥. والكلاب: صاحب الكلاب. الشوامت: القوائم. والصرد: الريح الباردة.
(٥) انظر: النهاية ٢٧٧/٢.

«أَقبل». وقيل: جوابها قوله: «يجادِلُنا» وأوقع المضارعَ موقعَ الماضي. وقيل: الجوابُ قولُه «وجاءته البُشْرىٰ»، هو الجوابُ والواوُ زائـدةٌ. وقيل: «يجادلنا» حال من «إبراهيم»، وكذلك قولُه: «وجاءَتْه البشرى» و«قد» مقدرةٌ. ويجوز أن يكونَ «يجادِلُنا» حالاً من ضمير المفعول في «جاءَتْه». و«في قوم» أي: في شأنهم.

آ. (٧٥) **قوله تعـالى: و﴿أوَّاهٌ﴾**: فعَّال مِنْ أوَّهَ، وقد تقدم اشتقاقه[1].

آ. (٧٦) **قوله تعالى: ﴿آتِيْهم عذاب﴾**: يجوز أن يكون جملةً من مبتدأ وخبر في محلِّ رفع خبراً لـ«إنهم». ويجوز أن يكون «آتيهم» الخبر و«عذاب» المبتدأ، وجاز ذلك لتخصُّصِه بالـوصف، ولتنكير «آتيهم» لأنَّ إضافتَه غيرُ محضة. ويجوز أن يكون «آتيهم» خبرَ «إنَّ» و«عذاب» فاعلٌ به، ويدل على ذلك قراءةُ عمرو بن هَرِم[2]: «وإنهم أتاهم» بلفظ الفعل الماضي.

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿سِيْءَ﴾**: فعلٌ مبنيٌّ للمفعول. والقائمُ مقامُ الفاعل ضميرُ لوط مِنْ قولك «ساءني كذا» أي: حَصَل / لي سُوْءٌ[3]. و«بهم» [٤٩٢/ب] متعلقٌ بـه أي: بسببهم. و«ذَرْعاً» نصبٌ على التمييـز، وهو في الأصـل مصدر[4] ذَرَعَ البعير يَذْرَع بيديه في سَيْره إذا سار على قَدْر خَطْوِه، اشتقاقاً من الذِّراع، ثم تُوُسِّع فيه فوُضِعَ مَوْضِعَ الطاقة والجهد فقيل: ضاق ذَرْعُه أي: طاقتُه قال[5]:

(١) انظر: الآية ١١٤ من سورة التوبة. (الدر المصون ٦/١٣١).
(٢) البحر ٥/٢٤٥. وهو الأزدي البصري ثقة من السادسة مات قبل قتادة. تقريب التهذيب: ٤٢٨.
(٣) الأصل «سوءاً» وهو سهو.
(٤) انظر: اللسان «ذرع».
(٥) تقدم برقم ٦٤٥.

٢٦٩٠ـ . . . . فاقدِرْ بذَرْعِك وانظر أين تَنْسَلِكُ

وقد يقع الذِّراعُ موقِعَه قال[1]:

٢٦٩١ـ إذا التَّيَّازُ ذو العَضَلاتِ قُلْنا إليك إليك ضاقَ بها ذِراعا

قيل: هو كنايةٌ عن ضِيق الصدر.

وقوله: «عَصِيْب» العَصِيْبُ والعَصَبْصَبُ والعَصُوب: اليوم الشديد، الكثير الشرِّ الملتفُّ بعضُه ببعض قال[2]:

٢٦٩٢ـ وكنت لِزازَ خَصْمِكَ لم أُعَرِّدْ وقد سَلكوك في يومٍ عصيبِ

وعن أبي عُبَيْد: «سُمِّي عَصِيباً لأنه يعصب الناسَ بالشرِّ». والعِصَابَةُ: الجماعة من الناس سُمُّوا بذلك لإحاطتهم إحاطةَ العِصابة[3].

قوله: «يُهْرَعون» في محل نصب على الحال. والعامَّة على «يُهرعون» مبنياً للمفعول. والإهراع: الإسراع ويقال: هو المَشْيُ بين الهَرْوَلة والجَمَز. وقال الهروي: هَرَع وأَهْرَعَ: اسْتَحَثَّ. وقرأت[4] فرقة: «يَهْرعون» بفتح الياء مبنياً للفاعل مِنْ لغة «هَرَع».

قوله: «هؤلاء بناتي» جملةٌ برأسها، و«هنَّ أطهرُ لكم» جملةٌ أخرى، ويجوز أن يكونَ «هؤلاء» مبتدأ، و«بناتي» بدلٌ أو عطفُ بيان، و«هنَّ» مبتدأ،

---

(١) البيت للقطامي وهو في ديوانه: ٤٠؛ والزاهر: ١/٥٦١؛ والبحر: ٥/٢٣٧. والتياز: الكثير اللحم.

(٢) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه: ٣٩؛ والطبري: ١٥/٤٠٩؛ ومجاز القرآن: ١/٢٩٤؛ والبحر: ٥/٢٣٧؛ واللسان: سلك لم أعرد: لم أحجم، ولزازه: ملازمه. وأقحمت «في» بعد «وكنت» في الأصل.

(٣) العصابة: العمامة.

(٤) البحر: ٥/٢٤٦.

و «أَطْهَرُ» خبره، والجملةُ خبر الأول. ويجوز أن يكونَ «هنَّ» فَصْلاً، و «أطهر» خبر: إمَّا لـ «هؤلاء»، وإمَّا لـ «بناتي»، والجملةُ خبر الأول.

وقرأ[1] الحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير وعيسىٰ بن عمر والسدي: «أطهرَ» بالنصب. وخُرِّجت على الحال. فقيل: «هؤلاء» مبتدأ، و «بنـاتي هُنَّ» جملةٌ في محلِّ خبره، و «أطهر» حال، والعاملُ: إمَّا التنبيهُ وإمَّا الإشارةُ. وقيل: «هنَّ» فَصْلٌ بين الحال وصاحبها، وجُعِل من ذلك قولُهم: «أكثرُ أكلي التفاحةَ هي نضيجةً». ومنعه بعض النحويين، وخرَّج الآيةَ على أن «لكم» خبر «هن» فلزمه على ذلك أن تتقدَّم الحالُ على عاملها المعنوي، وخرَّجَ المَثَلَ المذكور على أن «نضيجة» منصوبة بـ «كان» مضمرة.

قوله: «ولا تُخْزوني في ضيفي»: الضيف في الأصل مصدرٌ، ثم أطلق على الطارق لميلانه إلى المُضيف، ولذلك يقع على المفرد والمذكر وضدَّيهما بلفظٍ واحدٍ، وقد يُثنَّى فيقال: ضَيْفان، ويُجْمع فيقال: أضيـاف وضُيوف كأبيات وبُيوت وضِيفان كحَوْض وحِيضان.

آ. (٧٩) **قوله تعالى: ﴿مِنْ حق﴾**: يجوز أن يكون مبتدأ، والجارُّ خبره، وأن يكونَ فاعلاً بالجارِّ قبله لاعتماده على نفي، و «مِنْ» مزيدةٌ على كلا القولين.

قوله: «ما نريدُ» يجوز أن تكونَ مصدريةً، وأن تكونَ موصولةً بمعنى الذي. والعلم عرفانٌ، فلذلك يتعدَّى لواحدٍ أي: لتعرف إرادتنا، أو الذي نريده. ويجوز أن تكونَ «ما» استفهامية وهي مُعَلِّقة للعلم قبلها.

---

(١) البحر: ٥/٢٤٧؛ المحتسب: ١/٣٢٥.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿لو أنَّ﴾**: جوابُها محذوف تقديره: لفعلتُ بكم وصنعْتُ كقوله: «ولو أنَّ قرآناً سُيِّرَتْ»[1].

قوله: «أو آوي» يجوز أن يكونَ معطوفاً على المعنىٰ، تقديره: أو أني آوي، قاله أبو البقاء[2] والحوفي. ويجوز أن يكون معطوفاً على «قوة» لأنه منصوبٌ في الأصل بإضمار أن فلمَّا حُذِفَتْ «أن» رُفع الفعل كقوله: «ومِنْ آياتِه يُريكم»[3].

واستضعف أبو البقاء[4] هذا الوجهَ بعدم نصبِه. وقد تقدم جوابه. ويدلُّ على اعتبار ذلك قراءةُ[5] شيبة وأبي جعفر «أو آويَ» بالنصب كقوله[6]:

٢٦٩٣ـ ولولا رجالٌ من رِزامٍ أعـزَّةٍ وآلُ سبيعٍ أو أسُوْءَكَ عَلْقما

وقولها[7]:

٢٦٩٤ـ لَلُبْسُ عباءةٍ وتقـرَّ عَيْني أحبُّ إليَّ من لُبْس الشُّفوف

ويجوز أن يكون عَطْفُ هذه الجملةِ الفعلية على مثلها إن قدَّرْتَ أنَّ «أنَّ» مرفوعة بفعل مقدرٍ بعد «لو» عند المبرد[8]، والتقدير: لو يستقر ـ أو يثبت ـ استقرار القوة أو آوي، ويكون هذان الفعلان ماضيَيْ المعنى؛

---

(١) الآية ٣١ من سورة الرعد.
(٢) الإملاء: ٢/٤٣.
(٣) الآية ٢٤ من سورة الروم.
(٤) الإملاء: ٢/٤٣.
(٥) البحر: ٥/٢٤٧؛ المحتسب: ١/٣٢٦.
(٦) تقدم برقم ١٠١٦.
(٧) تقدم برقم ٧٠١.
(٨) المقتضب: ٣/٧٧.

لأنها تَقلب المضارع إلى المضيِّ. وأمَّا على رأي سيبويه[١] في كونِ أنَّ «أنَّ» في محل الابتداء، فيكون هذا مستأنفاً. وقيل: «أو» بمعنى بل وهذا عند الكوفيين.

و «بكم» متعلق بمحذوفٍ لأنه حالٌ من «قوة»، إذ هو في الأصل صفةٌ للنكرة، ولا يجوز أن يتعلَّق بـ «قوة» لأنها مصدر[٢].

والرُّكُنْ بسكون الكاف وضمها الناحية من جبل وغيره، ويُجمع على أركان وأَرْكُن قال[٣]:

[٤٩٣/أ] **٢٦٩٥ـ** وزَحْمُ رُكْنَيْكَ شديدُ الأَرْكُنِ /

آ. **(٨١) قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ﴾**: قرأ[٤] نافع وابن كثير: «فاسْرِ بأهلك» هنا وفي الحجر[٥]، وفي الدخان[٦]: «فاسْر بعبادي»، وقوله: «أنَ اسْرِ» في طه[٧] والشعراء[٨]، جميع ذلك بهمزة الوصل تسقط دَرْجاً وتَثْبُتُ مكسورة ابتداءً. والباقون «فَأَسْر» بهمزة القطع تثبت مفتوحةً دَرْجاً وابتداء، والقراءتان مأخوذتان من لُغَتي هذا الفعل فإنه يُقال: سَرَى، ومنه «والليلِ إذا يَسْر»[٩]، وأَسْرى، ومنه: «سبحانَ الذي أَسْرى»[١٠] وهل هما بمعنى واحدٍ

---

(١) الكتاب: ١/٤١٠، ٤٦٢.
(٢) يبدو أن سبب المنع أن معمول المصدر لا يتقدم عليه.
(٣) البيت لرؤبة وهو في ديوانه: ١٦٤؛ والكتاب: ٢/١٨١؛ واللسان: ركن.
(٤) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٥/٢٤٨؛ النشر: ٢/٢٩٠؛ الحجة: ٣٤٧.
(٥) «فاسر بأهلك» الآية ٦٥.
(٦) «فاسر بعبادي» الآية ٢٣.
(٧) الآية ٧٧.
(٨) الآية ٥٢.
(٩) الآية ٤ من سورة الفجر.
(١٠) الآية ١ من سورة الإسراء.

أو بينهما فرقٌ؟ خلافٌ مشهور. فقيل: هما بمعنى واحدٍ، وهو قول أبـي عبيد. وقيل: بل أَسْرى لأولِ الليل، وسَرَى لآخره، وهو قولُ الليث، وأمَّا سار فمختص بالنهار، وليس مقلوباً مِنْ سَرى.

قوله: «بأهلك» يجوز أَنْ تكونَ الباءُ للتعدية، وأن تكونَ للحال أي: مصاحباً لهم. وقوله: «بقِطْعٍ» حال من «أهلك» أي: مصاحبين لقِطْع، على أن المرادَ به الظلمة. وقيل: الباء بمعنىٰ «في». والقِطْع هنا نصف الليل، لأنه قطعةٌ منه مساويةٌ لباقيه، وأنشدوا[1]:

٢٦٩٦ـ ونـائحـةٍ تَنُـوْحُ بقِـطْعِ ليـلٍ ... على رَجُـلٍ بقارعـةِ الصعيـد

وقد تقدَّم الكلامُ على القِطْع في يونس[2] بأشبع من هذا.

قوله: «إلا امرأتك» ابن كثير[3] وأبو عمرو برفـع «امرأتك» والباقون بنصبها. وفي هذه الآية الكريمة كلامٌ كثيرٌ لا بد من استيفائه. أمَّا قراءةُ الرفع ففيها وجهان، أشهرُهما عند المعربين: أنَّه على البدل من «أحد» وهو أحسن من النصب، لأنَّ الكلام غيرُ موجَب. وهذا الوجهُ قد رَدَّه أبو عبيد بأنه يَلْزَمُ منه أنهم نُهوا عن الالتفات إلا المرأة، فإنها لم تُنْهَ عنه، وهذا لا يجوزُ، ولو كان الكلامُ «ولا يلتفت» برفع «يلتفت» يعني على أنْ تكونَ «لا» نافيةً، فيكون الكلام خبراً عنهم بأنهم لم يَلْتفتوا إلا امرأته فإنها تلتفت، لكان الاستثناء بالبدلية واضحاً، لكنه لم يقرأ برفع «يلتفت» أحد.

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٥/٢٤٨؛ والقرطبـي: ٩/٨٠، وذكر محقق القرطبـي أنه لمالك بن كنانة.

(٢) الآية ٢٧.

(٣) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٥/٢٤٨؛ التيسير: ١٢٥؛ الحجة: ٣٤٧.

وقد استحسن ابنُ[1] عطيةَ هذا الإلزامَ من أبـي عبيد، وقال: «إنه واردٌ على القول باستثناءِ المرأة من «أحد» سواءً رَفَعْتَ المرأة أو نَصَبْتَها». قلت: وهذا صحيحٌ، فإن أبا عبيد لم يُرِد الرفعَ لخصوصِ كونه رفعاً، بل لفسادِ المعنىٰ، وفسادُ المعنىٰ دائر مع الاستثناء من «أحد»، وأبو عبيد يُخَرِّج النصبَ على الاستثناء من «بأهلك»، ولكنه يَلْزم من ذلك إبطالُ قراءة الرفع، ولا سبيلَ إلى ذلك لتواترها.

وقد انفصل المبردُ عن هذا الإشكالِ الذي أورده أبو عبيد بأن النهيَ في اللفظ لـ «أحد» وهو في المعنى للوط عليه السلام، إذ التقدير: لا تَدَعْ منهم أحداً يلتفت، كقولك لخادمك: «لا يَقُمْ أحدٌ» النهيُ لأحد، وهو في المعنىٰ للخادم، إذ المعنى: «لا تَدَعْ أحداً يقوم». قلت: فآل الجواب إلى أنَّ المعنىٰ: لا تَدَعْ أحداً يلتفت إلا امرأتك فَدَعْها تلتفت، هذا مقتضى الاستثناء كقولك: «لا تَدَعْ أحداً يقوم إلا زيداً، معناه: فَدَعْه يقوم. وفيه نظر؛ إذ المحذور الذي قد فرَّ منه أبو عبيد موجودٌ هو أو قريب منه هنا.

والثاني[2]: أن الرفعَ على الاستثناءِ المنقطع، والقائلُ بهذا جعل قراءةَ النصبِ أيضاً من الاستثناء المنقطع، فالقراءتان عنده على حَدٍّ سواء، ولنسْرُدْ كلامه لنعرفَه فقال: «الذي يظهر أن الاستثناءَ على كلتا القراءتين منقطع، لم يُقْصَدْ به إخراجُها من المـأمور بـالإسراء معهم، ولا من المنهيين عن الالتفاتِ، ولكن استؤنف الإخبار عنها، فالمعنىٰ: لكن امرأتَك يَجْري لها كذا وكذا، ويؤيد هذا المعنى أن مثلَ هذه الآية جاءت في سورة الحجر[3]، وليس فيها استثناءٌ البتةَ، قال تعالىٰ: «فأسْرِ بأهلك» الآية. فلم تقع العنايةُ في ذلك

(١) المحرر: ٩/٢٠١.
(٢) من وجهي قراءة الرفع.
(٣) الآية ٦٥ «فأسر بأهلك بقطع من الليل واتَّبع أدبارهم».

إلا بذكر مَنْ أنجاهم اللّه تعالىٰ، فجاء شرح حالِ امرأتِه في سورة هود تبعاً لا مقصوداً بالإخراج مما تقدم، وإذا اتضح هذا المعنى عُلم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع، وفيه النصب والرفع، فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر، والرفع لغة تميم وعليه اثنان من القراء». قال الشيخ[1]: «وهذا الذي طوَّل به لا تحقيقَ فيه، فإنه إذا لم يُقْصَدْ إخراجُها من المأمور بالإسراء بهم ولا من / المَنْهِيِّين عن الالتفاتِ، وجُعل استثناءً منقطعاً، [٤٩٣/ب] كان من المنقطع الذي لم يتوجَّهْ عليه العاملُ بحال، وهذا النوع يجب فيه النصبُ على كلتا اللغتين، وإنما تكون اللغتان في ما جاز توجُّهُ العاملِ عليه، وفي كلا النوعين يكون ما بعد «إلا» من غير الجنس المستثنىٰ، فكونُه جازَ فيه اللغتان دليل على أنه يمكن أن يتوجَّه عليه العامل، وهو قد فرض أنه لم يُقْصَدْ بالاستثناء إخراجُها من المأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات، فكان يجب فيه إذ ذاك النصبُ قولاً واحداً».

[قلت: القائل بذلك هو الشيخ شهاب الدين أبو شامة][2]. وأمَّا قولُه: «إنه لم يتوجَّهْ عليه العامل» ليس[3] بمسلَّم، بل يتوجَّه عليه في الجملة، والذي قاله النحاة ممَّا لم يتوجَّهْ عليه العاملُ من حيث المعنى نحو: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر، وهذا ليس مِنْ ذاك، فكيف يُعْترض به على أبي شامة؟.

وأمَّا النصبُ ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مستثنىٰ مِنْ «بأهلك»، واستَشْكلوا عليه إشكالاً من حيث المعنى: وهو أنه يلزم ألَّا يكونَ سَرَى بها، لكن الفرضِ أنه سرىٰ بها، يدلُّ عليه أنها التفتَتْ، ولو لم تكن معهم لمَا حَسُن

---

(١) البحر: ٥/٢٤٩.

(٢) ما بين معقوفين لم يظهر في المصورة عن الأصل واضحاً.

(٣) لعل الأفصح «فليس».

الإخبار عنها بالالتفات، فالالتفاتُ يدلُّ على كونها سَرَتْ معهم قطعاً. وقد أُجيب عنه بأنه لم يَسْرِ هو بها، ولكن لمَّا سَرَى هو وبنتاه تَبِعَتْهم فالتفتت، ويؤيِّد أنه استثناء من الأهل ما قرأ به عبداللَّه[1] وسقط مِنْ مصحفه «فَأَسْر بأهلك بقطع من الليل إلا امرأتك» ولم يذكر قوله «لا يلتفت منكم أحد».

والثاني: أنه مستثنىً مِنْ «أحد» وإن كان الأحسنُ الرفعَ إلا أنه جاء كقراءة ابن عامر «ما فعلوه إلا قليلاً منهم»[2] بالنصبِ مع تقدُّم النفي الصريح. وقد تقدَّم لك هناك تخريجٌ آخرُ لا يمكن ههنا.

والثالث: أنه مستثنىً منقطعٌ على ما قدَّمْتُه عن أبي شامة. وقال الزمخشري[3]: «وفي إخراجها مع أهله روايتان، روي أنه أخرجها معهم، وأُمِرَ أَنْ لا يلتفتَ منهم أحد إلا هي، فلما سَمِعَتْ هِدَّة العذاب التفَتَتْ وقالت: يا قوماه، فأدركها حجرٌ فقتلها، ورُوي أنه أُمِر بأن يُخَلِّفَها مع قومها فإنَّ هواها إليهم ولم يَسْرِ بها، واختلاف القراءتين لاختلاف الروايتين».

قال الشيخ[4]: «وهذا وهمٌ فاحشٌ، إذ بنىٰ القراءتين على اختلاف الروايتين مِنْ أنه سَرَىٰ بها أو لم يَسْرِ بها، وهذا تكاذُبٌ في الإخبار، يستحيل أن تكون القراءتان ـ وهما مِنْ كلام اللَّه تعالىٰ ـ يترتبان على التكاذب». قلت: وحاشَ للَّه أن تترتب القراءتان على التكاذُب، ولكن ما قاله الزمخشري صحيحٌ، الفرض أنه قد جاء في التفسير القولان، ولا يَلْزم من ذلك التكاذبُ، لأنَّ مَنْ قال إنه سَرَىٰ بها يعني أنها سَرَتْ هي بنفسها مصاحِبةً لهم في أوائل الأمر، ثم أخذها العذاب فانقطع سُراها، ومن قال إنه لم يَسْرِ بها، أي:

---

(١) البحر: ٢٤٨/٥.

(٢) الآية ٦٦ من سورة النساء. انظر: السبعة: ٢٣٥.

(٣) الكشاف: ٢/٢٨٤.

(٤) البحر: ٢٤٨/٥.

لم يَأْمرها ولم يأخذها وأنه لم يَدُم سُراها معهم بل انقطع فَصَحَّ أن يقال: إنه سَرَى بها ولم يَسْرِ بها، وقد أجاب الناسُ بهذا وهو حسنٌ.

وقال الشيخ أبو شامة: «ووقع لي في تصحيح ما أعربه النحاةُ معنى حسنٌ، وذلك أن يكون في الكلام اختصارٌ نَبَّهَ عليه اختلافُ القراءتين فكأنه قيل: فَأَسْرِ بأهلِك إلا امرأتك، وكذا روى أبو عبيدة وغيره أنها في مصحف عبدالله هكذا، وليس فيها «ولا يلتفتْ منكم أحدٌ» فهذا دليلٌ على استثنائها مِن السُّرى بهم، ثم كأنه قال سبحانه: فإن خرجَتْ معكم وتَبِعَتْكم ـ غيرَ أن تكونَ أنت سَرَيْتَ بها ـ فانْهَ أهلك عن الالتفات غيرَها، فإنها ستلتفت فيُصيبها ما أصاب قومها، فكانت قراءةُ النصبِ دالَّةً على المعنى المتقدم، وقراءةُ الرفع دالَّةً على المعنى المتأخر، ومجموعُهما دالٌّ على جملة المعنى المشروح» وهو كلامٌ حسنٌ شاهدٌ لِما ذكرته.

قوله: «إنَّه مُصِيبها» الضميرُ ضمير الشأن، و«مُصيبها» خبرٌ مقدم، و«ما أصابهم» مبتدأ مؤخر وهو موصولٌ بمعنى الذي، والجملة خبرُ إنَّ؛ لأن ضمير الشأن يُفَسَّر بجملةٍ مُصَرَّحٍ بجزْأَيْها.

وأعرب الشيخ[1] «مُصيبها» مبتدأً، و«ما أصابهم» الخبر، وفيه نظرٌ من حيث الصناعة: فإن الموصولَ معرفة، فينبغي أن يكونَ المبتدأ و«مُصيبها» نكرةً لأنَّه عامل تقديراً فإضافتُه غيرُ محضةٍ، ومن حيث المعنى: إنَّ المراد الإِخبار عن الذي أصابهم أنه مُصِيبها من غيرِ عكسٍ، ويجوز عند الكوفيين أن يكونَ «مصيبُها» مبتدأً، و«ما» / الموصولةُ فاعلٌ لأنهم يُجيزون أن يُفَسَّر ضميرُ الشأنِ بمفرد عاملٍ فيما بعده نحو: «إنه قائمٌ أبواك». [٤٩٤/أ]

(١) البحر: ٥/٢٤٩.

قوله: «إنَّ موعدَهم»، أي: موعد هلاكهم. وقرأ عيسى بن[1] عمر «الصبح» بضمتين فقيل: لغتان، وقيل: بل هي إتباعٌ، وقد تقدَّم البحثُ في ذلك.

آ. (٨٢) **قوله تعالى: ﴿عاليَها سافلَها﴾**: مفعولا الجعل الذي بمعنى التصيير، و«سِجِّيل» قيل: هو في الأصل مركَّب من: «سكر كل» وهو بالفارسية حجر وطين فعُرِّب وغُيِّرت حروفهُ. وقيل: سِجِّيل اسمٌ للسماء وهو ضعيف أو غلط؛ لوصفه بمَنْضود. وقيل: مِنْ أَسْجَلَ، أي: أرسل فيكون فِعِّيلاً، وقيل: هو مِن التسجيل، والمعنى: أنه مِمَّا كتب اللَّهُ وأَسْجل أن يُعَذِّب به قوم لوط، وينصرُ الأولَ تفسيرُ ابن عباس أنه حجرٌ وطين كالآجرّ المطبوخ، وعن أبي عبيد[2] هو الحجر الصُّلْب. و«منضود» صفةٌ لسِجِّيل. والنَّضْدُ: جَعْلُ الشيءِ بعضَه فوقَ بعضٍ، ومنه «وطَلْحٍ منضود»[3]، أي: متراكب، والمرادُ وصفُ الحجارة بالكثرة.

آ. (٨٣) و «مُسَوَّمة» نعتٌ لحجارة، وحينئذ يلزمُ تقدُّمُ الوَصْفِ غيرِ الصريح على الصريح لأنَّ «مِنْ سجيل» صفةٌ لحجارة، والأَوْلى أن يُجْعل حالاً من حجارة، وسوَّغ مجيئَها مِن النكرة تخصُّصُ النكرة بالوصف. والتَّسْويم: العلامَةُ. قيل: عُلِّم على كلِّ حجرٍ اسمُ مَنْ يُرْمَىٰ به، وتقدَّم اشتقاقُه في آل عمران[4]. و «عند»: إمَّا منصوبٌ بـ «مُسَوَّمة»، وإمَّا بمحذوفٍ على أنها صفة لـ «مُسَوَّمة».

قوله: «وما هي» الظاهرُ عَوْدُ هذا الضمير على القرىٰ المُهْلَكة. وقيل:

---

(١) البحر: ٥/٢٤٩؛ القرطبي: ٩/٨١.
(٢) لعلها «وعن أبي عبيدة» انظر المجاز: ١/٢٩٦.
(٣) الآية ٢٩ من سورة الواقعة.
(٤) الآية ١٢٥.

يعودُ على الحجارة وهي أقربُ مذكور. وقيل: يعودُ على العقوبة المفهومة من السياق. ولم يُـؤَنِّث «ببعيد»: إمَّا لأنه في الأصلِ نعتٌ لمكانٍ محـذوف تقديره: وما هي بمكان بعيدٍ بل هو قريبٌ، والمـرادُ به السمـاء أو القرى المهلَكة، وإمَّا لأن العقوبةَ والعقابَ واحد، وإمَّا لتأويـل الحجارة بعـذاب أو بشيءٍ بعيد.

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿ولا تَنْقُصُوا﴾**: «نَقَصَ» يتعدَّى لاثنين، إلى أولهما بنفسه، وإلى ثانيهما بحرف الجر، وقد يُحْذَفُ، تقول: نَقَصْت زيداً مِنْ حقه، وحقَّه، وهو هنا كذلك؛ إذ المرادُ: ولا تَنْقُصوا الناسَ من المكيال، ويجوز أن يكون متعدِّياً لواحدٍ على المعنىٰ، والمعنىٰ: لا تُقَلِّلوا وتُطَفِّفوا، ويجوز أن يكون «المكيالَ» مفعولاً أول والثاني محذوف، وفي ذلك مبالغةٌ، والتقدير: ولا تَنْقُصوا المكيالَ والميزانَ حَقَّهما الذي وَجَبَ لهما وهو أبلغُ في الأمر بوفائهما.

قوله: «محيط» صفة لليوم، ووُصِف به من قولهم: أحاط به العدوُّ، وقوله: «وأُحيط بثمره»(١). قال الزمخشري(٢): «إنَّ وَصْفَ اليوم بالإِحاطة أبلغُ مِنْ وصف العذاب بهـا» قال: «لأنَّ اليومَ زمانٌ يشتمل على الحوادث، فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمعذَّب ما اشتمل عليه منه كما إذا أحاط بنعيمه».

وزعم قومٌ أنه جُرَّ على الجِوار، لأنـه في المعنى صفةٌ للعـذاب، والأصلُ: عذاب يوم محيطاً. وقال آخرون: التقدير: عذاب يومٍ محيطٍ عذابُه. قال أبو البقاء(٣): «وهو بعيدٌ؛ لأنَّ محيطاً قد جَرَى على غير مَنْ هوله، فيجب إبرازُ فاعله مضافاً إلى ضمير الموصوف».

---

(١) الآية ٤٢ من سورة الكهف.
(٢) الكشاف: ٢/٢٨٥.
(٣) الإملاء: ٢/٤٤.

آ. (٨٦) **قوله تعالى: ﴿إنْ كنتم مؤمنين﴾**: قال ابن عطية[١]: «وجواب هذا الشرط متقدم» يعني على مذهب مَنْ يراه لا على [مذهب][٢] جمهور البصريين. والعامَّة على تشديد ياء «بقيَّة». وقرأ إسماعيل[٣] بن جعفر ــ من أهل المدينة ــ بتخفيفها. قال ابن عطية[٤]: «وهي لغةٌ». وهذا لا ينبغي أن يُقال، بل يُقال: إنْ لم يُقْصد الدلالةُ على المبالغة جيء بها مخففةً، وذلك أن فَعِل بكسر العين إذا كان لازماً فقياسُ الصفة منه فَعِل بكسر العين نحو: سَجِيَت المرأة[٥] فهي سَجِيَة فإن قَصَدْت المبالغة قيل: سَجِيَّة لأنَّ فعيلاً من أمثلة المبالغة فكذلك بقيَّة وبَقِية أي بالتشديد والتخفيف[٦].

آ. **(٨٧)**: وتقدَّم الخلاف في قوله «أصلاتك» بالنسبة إلى الإفراد والجمع في سورة براءة[٧].

قوله «أو أن نفعلَ» العامة على نون الجماعة أو التعظيم في «نفعل» و «نشاء». وقرأ[٨] زيد بن علي وابن أبي عبلة والضحاك بن قيس بتاء الخطاب فيهما. وقرأ أبو عبدالرحمن وطلحة الأول بالنون والثاني بالتاء، فَمَنْ قرأ بالنون

---

(١) المحرر: ٢٠٨/٩.

(٢) من ش.

(٣) البحر: ٢٥٢/٥. وهو إسماعيل بن جعفر المدني، جليل ثقة، قرأ على شيبة بن نصاح، وروى عنه الكسائي والدوري. توفي سنة ١٨٠. طبقات القراء: ١٦٣/١.

(٤) المحرر: ٢٠٨/٩.

(٥) امرأة ساجية: فاترة الطرف، والذي في كتاب الأفعال لابن القطاع: ١٧٠/٢ «سَجَت العينُ فَتَر لَحْظُها، وسَجِيت الناقة سكنت عند الحلب» ولم أقف على نَقْلٍ يُثبت «سَجِيت المرأة».

(٦) بعد قوله «بالتخفيف» جملة من بضعة كلمات مخرومة في الأصل وأسقطتها النسخ كافة وقد كُتِبت على طرف الورقة.

(٧) الآية ١٠٣. وانظر معجم القراءات: ١٢٩/٣.

(٨) البحر: ٢٥٣/٥؛ القرطبي: ٨٧/٩.

فيهما عَطفه على مفعول «نترك» وهو «ما» الموصولةُ / ، والتقدير: أصلواتُك [٤٩٤/ب] تأمرك أن نَتْرُكَ ما يعبُد آباؤنا، أو أن نترك أن نفعلَ في أموالِنا ما نشـاء، وهو بَخْسُ الكَيْل والوَزْنِ المقدَّم ذكرُهما. و «أو» للتنويع أو بمعنى الواو، قولان، ولا يجوز عَطْفُه علىٰ مفعول «تأمـرك»؛ لأن المعنىٰ يتغير، إذ يصير التقدير: أصلواتُك تأمُرك أن نفعلَ في أموالنا.

ومَنْ قرأ بالتاء فيهما جاز أن يكونَ معطوفاً على مفعول «تأمرك»، وأن يكونَ معطوفاً على مفعول «نترك»، والتقدير: أصلواتك تأمرك أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت، أو أن نترك ما يعبد آباؤنا، أو أن نترك أن تفعل أنت في أموالنا ما تشاء أنت.

ومَنْ قرأ بالنون في الأول[١] وبالتاء في الثاني[٢] كان «أن نفعل» معطوفاً على مفعول «تأمرك»، فقد صار ذلك ثلاثةَ أقسام، قسمٍ يتعيَّن فيه العطفُ على مفعول «نترك» وهي قراءةُ النونِ فيهما، وقسمٍ يتعيَّن فيه العطفُ على مفعول «تأمرك»، وهي قراءةُ النون في «نفعل» والتاء في «تشاء»، وقسمٍ يجوزُ فيه الأمران وهي قراءةُ التاء فيهما. والظاهرُ من حيث المعنىٰ في قراءة التاء فيهما أو في «تشاء» أن المراد بقولهم ذلك هو إيفاءُ المكيال والميزان؛ لأنه كان يأمرهم بهما. وقال الزمخشري[٣]: «المعنىٰ: تأمرك بتكليف أن نترك، فحذف المضاف[٤] لأنَّ الإنسان لا يُـؤْمَرُ بفعل غيره».

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ﴾**: قد تقدَّم ذلك غيرَ مرة[٥]. وقال

---

(١) أي: نفعل.
(٢) أي: تشاء.
(٣) الكشاف: ٢/٢٨٦.
(٤) وهو تكليف.
(٥) الآية ٤٦ من سورة الأنعام، الآية ٥٠ من سورة يونس.

الزمخشري[1] هنا: «فإنْ قلت: أين جوابُ «أرأيتم» وما له لم يَثْبت كما ثبت في قصة نوح وصالح[2]؟ قلت: جوابُه محذوفٌ، وإنما لم يَثْبُتْ لأن إثباتَه في القصتين دلَّ على مكانه، ومعنى الكلام ينادي عليه، والمعنىٰ: أخبروني إن كنت على حجة واضحةٍ ويقين مِنْ ربي و[كنت][3] نبياً على الحقيقة، أيصحُّ أنْ لا آمرَكم بترك عبادة الأوثان والكفِّ عن المعاصي، والأنبياءُ لا يُبْعَثون إلا لذلك؟».

قال الشيخ[4]: «وتَسْمِيَةُ هذا جواباً لـ «أرأيتم» ليس بالمصطلح، بل هذه الجملةُ التي قَدَّرها في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتم» [لأن أرأيتم][5] إذا ضُمِّنَتْ معنى أخبرني تعدَّتْ إلى مفعولين، والغالبُ في الثاني أن يكون جملةً استفهاميةً ينعقد منها ومن المفعول الأول في الأصل جملةٌ ابتدائية كقول العرب: «أرأيتك زيداً ما صنع» وقال الحوفي: «وجوابُ الشرط محذوفٌ لدلالة الكلام عليه تقديره: أأَعْدِل[6] عَمَّا أنا عليه». وقال ابن عطية[7]: «وجوابُ الشرط الذي في قوله «إن كنت» محذوفٌ تقديره: أَضِلُّ[8] كما ضَلَلْتُمْ أو أترك تَبْليغ الرسالة، ونحو هذا ممَّا يليق بهذه المحاجَّة». قال الشيخ[9]: «وليس قوله «أضلّ» جواباً للشرط؛ لأنه إن كان مثبتاً فلا يمكن أن يكونَ جواباً لأنه لا يترتَّب على الشرط، وإن كان استفهاماً حُذف منه الهمزةُ

(١) الكشاف: ٢/٢٨٧.
(٢) الكشاف: ولوط.
(٣) زيادة من الكشاف.
(٤) البحر: ٥/٢٥٤.
(٥) من البحر.
(٦) البحر: فأعدل.
(٧) المحرر: ٩/٢١١.
(٨) المحرر: أأضل.
(٩) البحر: ٥/٢٥٤.

فهو في موضع المفعول الثاني لـ «أرأيتم»، وجوابُ الشرط محذوفٌ يدل عليه الجملةُ السابقة مع متعلَّقها»[1].

قوله: «أَنْ أُخالِفَكم» قال الزمخشري[2]: «خالفني فلان إلى كذا: إذا قصده وأنت مُوَلٍّ عنه، وخالفني عنه: إذا وَلَّىٰ عنه وأنت قاصدُه، ويلقاك الرجل صادراً عن الماء فتسأله عن صاحبه فيقول: «خالَفَني إلى الماء»، يريد أنه ذاهب إليه وارداً، وأنا ذاهبٌ عنه صادراً، ومنه قولُه تعالىٰ: «وما أريد أن أخالفَكم إلى ما أنهاكم عنه» يعني أن أسْبِقَكم إلى شهواتكم التي نَهَيْتُكم عنها لأستبدَّ بها دونكم». وهذا الذي ذكره أبو القاسم معنى حسنٌ لطيف ولم يتعرَّض لإعرابِ مفرداته، لأنَّ[3] بفهم المعنى يُفهم الإعراب ولنذكر ما فيه:

فأقول: يجوز أن يكونَ «أن أخالفَكم» في موضع مفعولٍ بـ «أريد»، أي: وما أريدُ مخالفتَكم، ويكون فاعَلَ بمعنى فَعَل نحو: جاوَزْتُ الشيءَ وجُزْته، أي: وما أريد أن أخالفكم، أي: أكونَ خَلَفاً منكم. وقولُه: «إلى ما أنهاكم» يتعلَّق بـ «أخالفكم»، ويجوز أن يتعلَّق بمحذوف على أنه حال، أي: مائلاً إلى ما أنهاكم عنه، ولذلك قدَّر بعضُهم محذوفاً يتعلَّق به هذا الجارُّ تقديرُه: وأميل إلى أن أخالفكم، ويجوز أن يكونَ «أن أخالفكم» مفعولاً من أجله، وتتعلق «إلى» بقوله «أريد» بمعنى: وما أقصد لأجل مخالفتكم إلى ما أنهاكم عنه، ولذلك قال الزجاج: «وما أقصد بخلافكم إلى ارتكاب ما أنهاكم عنه. ويجوز أن يُراد بأن أخالفكم معناه من المخالفة، وتكون في موضع المفعول به بأريد، ويقدَّر مائلاً إلى.

---

(١) انتهى الآن هذا الاقتباس الطويل من البحر.
(٢) الكشاف: ٢/٢٨٧.
(٣) اسم أنَّ هنا ضمير الشأن.

قوله: «ما استَطعت» يجوز في «ما» هذه وجوه، أحدها: أن تكـونَ مصدريةً ظرفيةً أي: مدة استطاعتي. الثاني: أن تكون «ما» موصولة بمعنى الذي بدلاً من «الإصلاح» والتقدير: إنْ أريد إلا المقدارَ الذي أستطيعه من الصلاح. الثالث: أن يكونَ على حَذْف مضاف، أي: إلا الإصلاحَ إصلاحَ ما استطعت، وهو أيضاً بدل. الرابع: / أنها مفعول بها بالمصدرِ المُعَرَّف، [٤٩٥/أ] أي: إنْ أريد إلا أن أُصْلح ما استطعت إصلاحَه كقوله[١]:

٢٦٩٧ـ ضعيفُ النِّكـايـةِ أعـداءَه يخـالُ الفِرارَ يُـراخي الأجَـلْ

ذَكَرَ هذه الأوجهَ الثلاثةَ الزمخشري[٢]، إلا أن إعمال المصدر المعرَّف قليلٌ عند البصريين، ممنوعٌ إعمالُه في المفعول به عند الكوفيين. وتقدم الجـارَّان في «عليه» و«إليه» للاختصاص أي: عليه لا على غيره، وإليه لا إلى غيره.

آ. (٨٩) **قوله تعالى: ﴿لا يَجْرِمَنَّكم﴾**: العامَّةُ على فَتْح ياءِ المضارعة من جَرم ثلاثياً. وقرأ[٣] الأعمشُ وابنُ وثاب بضمِّها مِنْ أجرم. وقد تقدم[٤] أنَّ «جَرَمَ» يتعدَّى لواحدٍ ولاثنين مثل كسب، فيقال: جَرَمَ زيدٌ مالاً نحـو: كَسَبه، وجَـرَمْتُه ذَنْبـاً، أي: كَسَبْتُه إيـاه فهومثـلُ كَسَـب، وأنشـد الزمخشري[٥] على تعدِّيه لاثنين قولَ الشاعر[٦]:

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في الكتاب: ١/٩٩؛ والخزانة: ٣/٤٣٩؛ الهمع: ٢/٩٣؛ الدرر: ٢/٥٢.
(٢) الكشاف: ٢/٢٨٧.
(٣) البحر: ٥/٢٥٥؛ النشر: ٢/٢٤٦؛ القرطبي: ٩/٩٠.
(٤) الآية ٢ من سورة المائدة؛ والآية ٨ من سورة المائدة.
(٥) الكشاف: ٢/٢٨٨.
(٦) البيت لأبـي أسماء بن الضَّريبة وهو في اللسان: جرم، وشَرَحَه بقوله: أي حقَّت لها الغضبَ.

٢٦٩٨ـ ولقـد طَعَنْتُ أبا عُيَيْنَـة طعنَةً جَرَمَتْ فَزارةُ بعدها أن يَغْضَبوا

فيكون الكاف والميم هو المفعول الأول، والثاني هو: أن يُصيبكم أي: لا تَكْسِبَنَّكُم عداوتي إصابةَ العذاب. وقد تقدم أن جَرَم وأَجْرم بمعنىً، أو بينهما فرق. ونسب الزمخشري[١] ضمَّ الياءِ مِنْ أجرم لابن كثير.

والعامَّةُ أيضاً علـى ضم لام «مثلُ» رفعاً على أنه فاعل «يُصيبكم». وقرأ[٢] مجاهد والجحدري بفتحها، وفيها وجهان، أحدهما: أنها فتحة بناء وذلك أنَّه فاعل كحاله في القراءة المشهورة، وإنما بُني على الفتح لإضافته إلى غير متمكن كقوله تعالىٰ: «إنه لحقٌّ مثلَ ما[٣] أنكم» وكقوله[٤]:

٢٦٩٩ـ لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أَنْ نَطقَتْ حَمامةٌ في غُصون ذاتِ أَوْقالِ

وقد تقدَّم تحقيقُ هذه القاعدةِ في الأنعام. والثاني: أنه نعتٌ لمصدر محذوف فالفتحة للإعراب، والفاعلُ على هذا مضمرٌ يفسره سياقُ الكلام، أي: يصيبكم العذاب إصابةً مثلَ ما أصابَ.

قوله: «ببعيد» أتىٰ بـ «بعيد» مفرداً وإن كان خبراً عن جمعٍ لأحد أوجهٍ: إمَّا لحَذف مضاف تقديرُه: وما إهلاك قومٍ، وإمَّا باعتبار زمان، أي: بزمانٍ بعيد، وإما باعتبار مكان، أي: بمكان بعيد، وإمَّا باعتبار موصوفٍ غيرِهما، أي: بشيءٍ بعيد، كذا قدَّره الزمخشري[٥]، وتبعه الشيخ[٦]، وفيه إشكالٌ من

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٨٨.
(٢) البحر: ٥/ ٢٥٥، وقال الزمخشري: ٢/ ٢٢٨ «ورويت عن نافع».
(٣) الآية ٢٣ من سورة الذاريات.
(٤) تقدم برقم ١٩٩٠.
(٥) الكشاف: ٢/ ٢٨٨.
(٦) البحر: ٥/ ٢٥٧.

حيث إنَّ تقديرَه بزمانٍ يلزم فيه الإخبارُ بالزمان عن الجثَّة. وقال الزمخشري[1] أيضاً: «ويجوز أن يُسَوَّىٰ في «قريب» و«بعيد» و«قليل» و«كثير» بين المذكر والمؤنث لورودِها على زِنَةِ المصادر التي هي كالصَّهيل والنهيق ونحوهما».

آ. (٩٠): والوَدُود بناءُ مبالغة مِنْ وَدَّ الشيءَ يَوَدُّه وُدَّاً، ووِداداً، ووِدادَةً ووَدادة أي أَحبَّه وآثره. والمشهور وَدِدْت بكسر العين، وسمع الكسائي وَدَدْت بفتحها، والوَدود بمعنىٰ فاعل أي يَوَدُّ عبادَه ويرحمهم. وقيل: بمعنى مفعول بمعنى أن عبادَه يحبُّونه ويُوادُّون أولياءَه، فهم بمنزلة «المُوادُّ» مجازاً.

آ. (٩١) والرَّهْط جماعةُ الرجل. وقيل: الرَّهْط والرَّاهط لِما دون العشرة من الرجال، ولا يقع الرَّهْطُ والعَصَب والنَّفَر إلا على الرجال. وقال الزمخشري[2]: «من الثلاثة إلى العشرة، وقيل: إلى السبعة» ويُجْمع على أَرْهُط، وأَرْهُط على أراهِط قال[3]:

٢٧٠٠ـ يــا بُـؤْسَ لـلـحَــرْب الـتــي وَضَعَتْ أراهِطَ فــاسـتـراحــوا

قال الرمَّاني: «وأصلُ الكلمة من الرَّهْط، وهو الشدُّ، ومنه «التَّرْهيط» وهو شدَّةُ الأكل» والرَّاهِطاء اسم لجُحْر من جِحَرة اليَرْبوع لأنه يَتَوَثَّقُ به ويَخْيا فيه أولادُه.

قوله: «وما أنت علينا بعزيز» قال الزمخشري[4]: «وقد دلَّ إيلاءُ ضميرِه حرفَ النفي على أنَّ الكلامَ واقعٌ في الفاعل لا في المفعول[5] كأنه قيل:

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٨٨.

(٢) الكشاف: ٢/ ٢٨٩.

(٣) البيت لسعد بن مالك وهو في الكتاب: ١/ ٣١٥، واللسان رهط؛ والخصائص: ٣/ ١٠٢؛ والمحتسب: ٢/ ٩٣؛ وأمالي الشجري: ١/ ٢٥٧؛ وابن يعيش: ٢/ ١٠.

(٤) الكشاف: ٢/ ٢٨٩.

(٥) الكشاف: لا في الفعل.

وما أنت بعزيزٍ علينا بل رَهْطُك هم الأعزَّة علينا، فلذلك قال في جوابهم: «أرهْطي أعزُّ عليكم من اللَّه» ولو قيل: «وما عَزَزْتَ علينا» لم يصحَّ هـذا الجواب».

آ. (٩٢) **قوله تعالى: ﴿اتخذْتُموه﴾**: يجوز أن تكونَ المتعدية لاثنين، أولهما الهاء، والثاني «ظِهْرِيًّا». ويجوز أنْ يكونَ الثاني هو الظرف و «ظِهْرِيًّا» حالٌ، وأن تكونَ المتعدية لواحد، فيكون «ظِهْرِيًّاً» حالاً فقط. ويجوز في «وراءكم» أن يكونَ ظرفاً للاتخاذ، وأن يكونَ حالاً مِنْ «ظهريًّاً»، والضمير في «اتخذتموه» يعود على اللَّه؛ لأنهم ـ يجهلون صفاتِه، فجعلوه ـ أي: جعلوا أوامره ـ ظِهْرِيًّاً، أي: منبوذَةً وراء ظهورهم.

والظِهْرِيُّ: هو المنسوبُ إلى الظَّهْر وهو مِنْ تغييرات النسب كما قالوا في أَمْس: إمْسِيّ بكسر الهمزة، وإلى الدَّهْر: دُهْرِيّ بضم الدال.

وقيل: الضمير يعودُ على العصيان، أي: واتخذتم العصيان عوناً على عداوتي، فالظِّهْرِيُّ على هذا بمعنى المُعِين المُقَوِّي.

آ. (٩٣) **قوله تعالى: ﴿مَنْ يأتيه﴾**: قد تقدَّم نظيرُه في قصة نوح. قال ابن عطيـة[١] بعد أن حكى عن الفراء[٢] أن تكون مـوصولـةً مفعولـةً بـ «تَعْلمون»، وأن تكونَ استفهاميةً مبتدأة مُعَلِّقة لـ «تعلمون»: «والأول أحسن» ثم قال: «ويَقْضي بصلتها أن المعطوفة عليها موصـولة لا محـالة». قـال الشيخ[٣]: «لا يتعيَّن ذلك، إذ من الجائز أن تكونَ الثانيةُ استفهاميةً أيضاً معطوفةً على الاستفهامية قبلها، والتقدير: سوف تعلمون أيُّنا يأتيه / عذابٌ، [٤٩٥/ب]

---

(١) المحرر: ٢١٦/٩.
(٢) معاني القرآن: ٢٦/٢ ـ ٢٧.
(٣) البحر: ٢٥٧/٥ بعبارة قريبة.

وأيُّنا هو كاذبٌ. وقال الزمخشري[1]: «فإن قلت: أيُّ فَرْقٍ بين إدخالِ الفاء ونَزْعها في «سوف تعلمون»؟ قلت: إدخالُ الفاءِ وَصْلٌ ظاهر بحرفٍ موضوعٍ للوصل، ونَزْعُها وَصْلٌ خفيٌّ تقديريٌّ بالاستئناف الذي هو جوابٌ لسؤال مقدر كأنهم قالوا: فماذا يكون إذا عَمِلْنا نحن على مكانتنا وعَمِلْتَ أنت على مكانتك؟ فقيل: سوف تعلمون، فَوَصَلَ تارةً بالفاء وتارةً بالاستئناف للتفنن في البلاغة، كما هو عادةُ البلغاء من العرب، وأقوى الوصلين وأبلغُهما الاستئنافُ، وهو بابٌ من علم البيان تتكاثرُ محاسِنُه».

آ. (٩٤) **قوله تعالى: ﴿ولَمَّا جاء أَمْرُنا﴾**: قال الزمخشري[2]: «فإن قلت: ما بال ساقَتَي قصة عاد وقصة مَدْين جاءتا بالواو، والساقتان الوُسْطَيان بالفاء[3]؟ قلت: قد وقعتْ الوُسْطَيان بعد ذِكْر الوعد، وذلك قوله «إنَّ موعدَهم الصُّبْحُ»، «ذلك وعدٌ غيرُ مكذوب» فجاء بالفاء التي للتسبُّب كما تقول: «وعدته فلما جاء الميعاد كان كيت وكيت»، وأمَّا الأُخْرَيان فلم تقعا بتلك المنزلة، وإنما وقعتا مبتدأتين فكان حقُّهما أن تُعْطَفا بحرف الجمع على ما قبلهما، كما تُعْطَفُ قصة على قصــة»، وهذا من غُرَر كلام الزمخشري.

آ. (٩٥) **قوله تعالى: ﴿كما بَعِدت﴾**: العامَّة على كَسْر العين من بَعِد يَبْعَد بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع بمعنى هَلَكَ. قال[4]:

٢٧٠١ـ يَقُولون لا تَبْعَدْ وهم يَدْفِنونه ... ولا بُعْدَ إلا ما تُواري الصفائحُ

أرادت العرب أن تُفَرِّق بين المعنيين بتغيير البناء فقالوا: بَعُد بالضم ضد القرب، وبَعِد بالكسر ضد السَلامة، والمصدرُ البَعَد بالفتح في العين.

---

(١) الكشاف: ٢/ ٢٨٩.

(٢) الكشاف: ٢/ ٢٩٠.

(٣) الآية ٥٨ بالواو. والآية ٦٦ بالفاء. والآية ٨٢ بالفاء. والآية ٩٤ بالواو.

(٤) تقدم برقم ٢٦٦٨.

وقرأ[1] السلمي وأبو حيوة «بَعُدت» بالضم أَخَذَه مِنْ ضدِّ القرب؛ لأنهم إذا هلكوا فقد بَعُدوا. ومِنْ هذا قولُ الشاعر[2]:

٢٧٠٢ـ مَنْ كان بينك في الترابِ وبينَه　　　شِبْـــران فهـو بغـايـة البُعْـــدِ

وقال النحاس[3]: «المعروفُ في اللغة «بَعِد يَبْعَد بَعَداً وبُعْداً إذا هلك، وبَعُد يَبْعُد في ضد القرب». وقال ابن قتيبة: «بَعِد يَبْعَد إذا كان بعدَه هَلَكة، وبَعُد يَبْعُد إذا نَأَىٰ» فهو موافقٌ للنحاس. وقال المهدويُّ: «بَعُد يُسْتعمل في الخير والشر وبَعِد في الشرِّ خاصةً». وقال ابن الأنباري: «مِن العرب مَنْ يُسَوِّي بين الهلاك والبُعْد الذي هو ضدُّ القرب فيقول فيهما: بَعُد يَبْعُد، وبَعِد يَبْعَدُ وأنشدوا قولَ مالك[4]:

٢٧٠٣ـ يقولون لا تَبْعدْ وهم يَدْفِنونني　　　وأين مكـانُ البُعْدِ إلا مكـانيا

قيل: يروى «لا تبعد» بالوجهين.

وفي هذه الآيةِ نوعٌ من علم البيان يُسَمَّى الاستطراد، وهو أن تمدحَ شيئاً أو تَذُمَّه، ثم تأتي آخر الكلام بشيءٍ هو غَرَضُك في أوله، قالوا: ولم يأتِ في القرآن غيره، وأنشدوا في ذلك قولَ حسان رضي اللَّه عنه[5]:

٢٧٠٤ـ إن كنتِ كاذبةَ الذي حَدَّثْتِني　　　فَنَجَوْتِ مَنْجَىٰ الحارثِ بن هشام
تَــرَكَ الأحِبَّـةَ أَنْ يُقـاتِلَ دونَهمْ　　　ونجـا برأسِ طِمِـرَّةٍ ولِجـامِ

---

(١) البحر: ٢٥٧/٥؛ القرطبي: ٩٢/٩.
(٢) لم أقف عليه، وهومن الكامل وجاءت التفعيلة الأخيرة فَعْلن وهذا جائز في الكامل.
(٣) إعراب القرآن: ١٠٩/٢، والجملة الثانية لم ترد في المطبوعة، والمصدر الأول جاء بتسكين العين فيها، والصواب ما ورد هنا.
(٤) وهو مالك بن الريب. والبيت في اللسان «بعد»؛ والمحرر: ٢١٧/٩؛ والبحر: ٢٥٨/٥.
(٥) ديوانه: ٢٩/١؛ والبحر: ٢٥٨/٥. الطمرة: أنثى الفرس الجواد.

آ. (٩٨) **قوله تعالى: ﴿فَأَوْرَدَهم﴾**: يجوز أن تكونَ هذه المسألةُ من باب الإعمال، وذلك أنَّ «يَقْدُمُ» يَصْلُح أن يتسلَّط على «النار» بحرف الجر، أي: يَقْدم قومَه إلى النار، وكذا «أَوْرَدَهم» يَصِحُّ تسلُّطه عليها أيضاً، ويكون قد أعمل الثاني للحذف مِن الأول، ولو أعمل الأولَ لتعدَّىٰ بـ إلى، ولأضمر في الثاني، ولا محلَّ لـ «أَوْرَدَ» لاستئنافِه، وهو ماضٍ لفظاً مستقبلٌ معنًى؛ لأنه عَطَفَ على ما هو نصٌّ في الاستقبال. والهمزة في «أَوْرَدَ» للتعدية، لأنه قبلها يتعدَّى لواحد. قال تعالىٰ: «ولمَّا ورد ماء مدين»[1]. وقيل: أوقع الماضي هنا لتحقُّقه. وقيل: بل هو ماضٍ على حقيقته، وهذا قد وقع وانفصل وذلك أنه أوردهم في الدنيا النار. قال تعالىٰ: «النارُ يُعْرَضون عليها»[2]. وقيل: أوردهم مُوْجِبَها وأسبابها، وفيه بُعْدٌ لأجلِ العطف بالفاء.

والوِرْد: يكون مصدراً بمعنى الوُرود، ويكون بمعنى الشيء المُوْرَد كالطِّحن والرِّعي. ويُطلق أيضاً على الوارد، وعلى هذا إنْ جَعَلْت الوِرْد مصدراً أو بمعنى الوارد فلا بدَّ مِنْ حذف مضاف تقديره: وبئس مكانُ الورد المورود، وهو النار، وإنما احتيج إلى هذا التقدير لأنَّ تَصادُقَ فاعل نِعْمَ وبِئْسَ ومخصوصِها شرطٌ، لا يُقال: نِعْم الرجلُ الفرسَ. وقيل: بل المورود صفةٌ للوِرْد، والمخصوصُ بالذم محذوف تقديره: بئس الوِرْدُ المورود النارُ، جوَّز ذلك أبو البقاء[3] وابن عطية[4]، وهو ظاهرُ كلامِ الزمخشري[5]. وقيل: التقدير: بئسَ القومُ الموروُدُ بهم هم، فعلى هذا «الورد» مرادٌ به الجمعُ

---

(١) الآية ٢٣ من سورة القصص.
(٢) الآية ٤٦ من سورة غافر.
(٣) الإملاء: ٢/٤٥.
(٤) لم أقف على هذا الرأي في «المحرر» وإنما أشار إلى المضاف المحذوف، وإلى تقدُّم الخبر، أي: المورود بئس الورد. انظر: المحرر ٩/٢١٩.
(٥) الكشاف: ٢/٢٩١.

الواردون، والمَوْرود صفةٌ لهم، والمخصوص بالذمِّ الضميرُ المحذوف وهو «هم»، فيكون ذلك للواردين لا لموضع الوِرْد / كذا قاله الشيخ[1]. وفيه نظر [٤٩٦/أ] لا يَخْفى: كيف يُراد بالوِرْد الجمع الواردون، ثم يقول والمورود صفةٌ لهم؟ وفي وصف مخصوص نعم وبئس خلافٌ بين النحويين منعه ابن السراج[2] وأبو علي.

آ. (٩٩) و «بئس الرِّفْدُ المرفود» كالذي قبله. وقوله: «ويومَ القيامة» عطفٌ على موضع «في هذه» والمعنى: أنهم أُلْحِقُوا لعنةً في الدنيا وفي الآخرة، ويكون الوقف على هذا تاماً، ويُبتدأ بقوله «بِئْس».

وزعم جماعة[3] أن التقسيم: هو أنَّ لهم في الدنيا لعنة، ويومَ القيامة بِئْس ما يُرْفَدون به، فهي لعنة واحدة أولاً وقُبْح إرفاد آخِرا[4]. وهذا لا يصحُّ لأنه يؤدي إلى إعمال «بئس» فيما تقدَّم عليها وذلك لا يجوز لعدم تصرُّفها، أمَّا لو تأخَّر لجاز كقوله[5]:

٢٧٠٥ـ ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنت إذا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

وأصلُ الرِّفْد كما قال الليث: العطاء والمعونة، ومنه رِفادة قريش، رَفَدْتُه أَرْفِدُه رِفْداً ورَفْداً بكسر الراء وفتحها: أعطيتَه وأَعَنْتَه. وقيل: بالفتح مصدر، وبالكسر اسم، كأنه نحو: الرِّعْي والذِّبْح. ويقال: رَفَدْت الحائط، أي: دَعَمْتُه، وهو من معنى الإعانة.

---

(١) البحر: ٥/٢٥٩.

(٢) الأصول: ١/١٢٠، وانظر: المغني: ٦٥٠؛ والخزانة: ٤/١١٢.

(٣) انظر: البحر: ٥/٢٥٩، وهذه المسألة مبنية على السؤال التالي: هل يتبعهم لعنتان أو لعنة واحدة؟.

(٤) كذا في الأصل والبحر، لعلها «أخرى»، أي: لعنة أخرى على الرأي الثاني.

(٥) البيت لزهير في ديوانه ٨٩؛ والكتاب: ٢/ ٣٧؛ والمقتضب: ٣/٣٧٠؛ وأمالي الشجري: ٢/١١١؛ وابن يعيش: ٤/٢٦؛ والخزانة: ٣/٦١. الذعر: الفزع، ونزال: انزل.

آ. (١٠٠) **قوله تعالى: ﴿ذلك مِنْ أنباء القرىٰ نَقُصُّه﴾**: يجوز أن يكون «نقصُّه» خبراً، و«مِنْ أنباء» حال، ويجوز العكس، قيل: وثَمَّ مضافٌ محذوف، أي: من أنباء أهل القرىٰ ولذلك أعاد الضمير عليهم في قوله: «وما ظلمْناهم».

قوله: «منها قائمٌ وحصيد»: «حصيد» مبتدأ محذوفُ الخبر، لدلالةِ خبر الأول عليه، أي: ومنها حصيد وهذا لضرورةِ المعنىٰ.

وهل لهذه الجملةِ محلٌّ من الإعراب؟ فقال الزمخشري[١]: «لا محلَّ لها لأنها مستأنفةٌ». وقال أبو البقاء[٢]: «إنها في محلِّ نصبٍ على الحال من مفعول «نَقُصُّه».

ويجوز في «ذلك» أوجه، أحدها: أنه مبتدأ وقد تقدم. والثاني: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدر يفسِّره «نقصُّه» فهو من باب الاشتغال، أي: نَقُصُّ ذلك في حال كونه من أنباء القرىٰ، وقد تقدَّم في قوله: «ذلك من أنباء الغيب نوحيه إليك»[٣] أوجه، وهي عائدةٌ هنا.

و«الحَصِيد» بمعنى محصود، وجمعه: حَصْدَىٰ وحِصاد مثل مريض ومَرْضَىٰ ومِراض، وهذا قول الأخفش، ولكن باب فعيل وفَعْلَى أن يكونَ في العقلاء نحو: قتيل وقَتْلَى.

قوله تعالى: ﴿لَمَّا جاء أمرُ﴾: قال الزمخشري[٤]: «لما» منصوب بـ «أَغْنَتْ». وهو بناءً منه على أنَّ «لمَّا» ظرفية. والظاهر أنَّ «ما» نافية، أي:

---

(١) الكشاف: ٢/٢٩١.
(٢) الإملاء: ٢/٤٥.
(٣) الآية ٤٤ من سورة آل عمران.
(٤) الكشاف: ٢/٢٩٢.

لم تُغْن. ويجوز أن تكونَ استفهاميةً، و«يَدْعون» حكاية حال، أي: التي كانوا يَدْعون، و«ما زادوهم» الضميرُ المرفوع للأصنام، والمنصـوبُ لعَبَـدَتِها، وعبَّر عنهم بواوِ العقلاء لأنهم نَزَّلوهم منزلتَهم.

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿وكذلك﴾**: خبرٌ مقدم، و«أَخْذُ» مبتدأ مؤخر، والتقدير: ومثْلُ ذلك الأَخْذِ أَخْذِ اللَّهِ الأمم السالفة أَخْذُ ربك. و«إذا» ظرف مُتَمَحِّض، ناصبُه المصدر قبله وهو قريبٌ مِنْ حكاية الحال، والمسألةُ من باب التنازع فإنَّ الأَخْذَ يَطْلب «القرى»، و«أَخَذَ» الفعل أيضاً يطلبها، وتكون المسألة من إعمال الثاني للحذف من الأول.

وقرأ[1] أبو رجاء والجحدري: «أَخَذَ ربك، إذ أَخَذَ» جَعَلَهما فعلين ماضيين، و«ربُّك» فاعل. وقرأ طلحة بن مصرف كذلك، إلا أنه بـ«إذا» كالعامَّة قال ابن عطية[2]: «وهي قراءةٌ متمكنة المعنىٰ، ولكن قراءة الجماعة تُعْطي الوعيد واستمراره في الزمان، وهو الباب في وَضْع المستقبل مَوْضِعَ الماضي».

وقوله: «وهي ظالمةٌ» جملةٌ حالية.

والتَّتْبيب[3]: التَّخْسيرُ يقال: تَبَّبَ غيرُه فتبَّ هو بنفسه، فيُستعمل لازماً ومتعدياً، ومنه «تَبَّتْ يدا أبي لهب وتبَّ»[4]. وتَبَّبْتُه تَتْبِيباً، أي: خَسَّـرْته تخسيراً. قال لبيد[5]:

٢٧٠٦ـ ولقد بَلِيْتُ وكلُّ صاحبِ جِدَّةٍ لِبِلىً يعـودُ وذاكمُ التَّتْبيـبُ

---

(١) البحر: ٢٦١/٥؛ القرطبي: ٩٥/٩.

(٢) المحرر: ٢٢١/٩ ـ ٢٢٢.

(٣) عاد إلى الآية ١٠١.

(٤) الآية ١ من سورة المسد.

(٥) ذيل ديوانه (بيروت) ٢٣١؛ والقرطبي: ٩٥/٩؛ والبحر: ٢٥١/٥.

آ. (١٠٣) قوله تعالى: ﴿ذلك يومٌ﴾: «ذلك» إشارةٌ إلى يوم القيامة، المدلولِ عليه بالسياق من قوله: «عذابَ الآخرة». و«مجموع» صفةٌ لـ «اليوم» جَرَتْ على غير مَنْ هي لـه فلذلك رَفَعَت الـظاهرَ وهـو«الناس، وهـذا هو الإعراب نحو: مررت برجلٍ مضروبٍ غلامُه». وأعرب ابن عـطية[1] «الناس» مبتدأ مؤخراً[2]، و«مجموع» خبره مقدماً عليه. وفيه ضعف؛ إذ لو كان كذلك لقيل: مجموعون، كما يقال: الناس قائمون ومضروبون، ولا يقال: قـائم ومضروب إلا بضعف. وعلى إعـرابه يحتـاج إلى حذف[3] عـائـد، إذ الجملةُ صفة لليوم، وهو الهاء في له، أي: الناس مجموع له، و«مشهود» متعيِّنٌ لأن يكونَ صفة فكذلك ما قبله.

[٤٩٦/ب] وقوله: «مشهود» من بابِ الاتساعِ في الظرف / بأنْ جَعَلَه مشهوداً، وإنما هو مشهودٌ فيه، وهو كقوله[4]:

٢٧٠٧ـ ويومٍ شَهِدْنـاه سُلَيْماً وعـامِراً قليلٌ سوى الطعنِ النِّهالِ نوافلُهْ

والأصل: مشهود فيه، وشَهِدْنا فيه، فاتُّسِع فيه بأنْ وَصَل الفعلُ إلى ضميره من غير واسطة، كما يصل إلى المفعول به. قال الزمخشري[5]: «فإنْ قلت: أيُّ فائدة في أن أوثر اسمُ المفعول على فِعْله؟ قلت: لِما في اسم المفعول من دلالته على ثبات معنى الجمع لليوم، وأنَّه لا بد أن يكونَ ميعاداً مضروباً لجمع الناس له، وأنه هو الموصوفُ بذلك صفةً لازمة».

---

(١) المحرر: ٢٢٢/٩.
(٢) الأصل «مؤخر» وهو سهو.
(٣) الأنسب: إلى تقدير.
(٤) تقدم برقم ٤٣٥.
(٥) الكشاف: ٢٩٢/٢.

آ. (١٠٤) والضمير في «نُـؤَخِّره» يعودُ على «يوم». وقال الحوفي: «على الجزاء». وقرأ الأعمش[١]: «وما يُـؤَخِّره»، أي اللَّه تعالىٰ.

آ. (١٠٥) وقرأ[٢] أبو عمرو والكسائي ونافع «يأتي» بإثبات الياء وصلاً وحَذْفِها وقفاً. وقرأ ابن كثير بإثباتها وصلاً ووقفاً، وباقي السبعة قرؤوا بحذفها وصلاً ووقفاً. وقد وَرَدَت المصاحف بإثباتها وحذفها: ففي مصحف أُبَـيٍ إثباتُها، وفي مصحف عثمان حَذْفُها، وإثباتُها هو الوجه لأنها لام الكلمة وإنما حذفوها في القوافي والفواصل لأنها محلُّ وقوف وقالوا: لا أَدْرِ، ولا أبالِ. وقال الزمخشري[٣]: «والاجتزاءُ بالكسرة عن الياءِ كثيرٌ في لغة هُذَيْل» وأنشد ابن جرير في ذلك[٤]:

٢٧٠٨ـ كفَّـاك كفٌّ مـا تُليقُ دِرْهمـاً جُوْداً وأخرى تُعْطِ بالسيف الدَّما

والناصبُ لهذا الظرف فيه أوجه، أحدها: أنه «لا تَكَلَّمُ» والتقدير: لا تَكَلَّمُ نفسٌ يومَ يأتي ذلك اليوم. وهذا معنى جيد لا حاجةَ إلى غيره. والثـاني: أن ينتصب بـ«واذكر» مقـدراً. والثالث: أن ينتصبَ بـالانتهـاءِ المحذوفِ في قوله: «إلا لأجل»، أي: ينتهي الأجل يوم يأتي. والرابع: أنه منصوبٌ بـ«لا تَكَلَّم» مقدَّراً، ولا حاجةَ إليه.

والجملةُ من قوله: «لا تَكَلَّمُ» في محلِّ نصبٍ على الحال من ضميرِ اليوم المتقدم في «مشهود»، أو نعتاً له لأنه نكرة. والتقدير: لا تَكَلَّم نفسٌ فيه

---

(١) البحر: ٥/٢٦١؛ الكشاف: ٢/٢٩٣.
(٢) السبعة: ٣٣٨؛ البحر: ٥/٢٦١؛ الحجة: ٣٤٨؛ التيسير: ١٢٧.
(٣) الكشاف: ٢/٢٩٣.
(٤) تفسير الطبري ١٥/٤٧٩، اللسان ليق، معاني القرآن للفراء: ٢/٢٧. تليق: تحبس. يمدح رجلاً بالكرم وشدة البأس.

إلا بإذنه، قاله الحوفي وقال ابن عطية[1]: «لا تكلَّم نفسٌ» يَصِحُّ أن تكون جملةً في موضع الحال من الضمير الذي في «يأتي» وهو العائد على قوله: «ذلك يومٌ»، ويكون على هذا عائدٌ محذوف تقديره: لا تَكَلَّم نفسٌ فيه، ويصح أن يكون قوله: «لا تَكَلَّم نفسٌ» صفةً لقوله: «يوم يأتي».

وفاعلُ «يأتي» فيه وجهان، أظهرهما: أنه ضميرُ «يوم» المتقدِّم. والثاني: أنه ضمير اللَّه تعالىٰ كقوله: «هل يَنْظرون إلا أن يأتيهم اللَّه»[2] وقوله: «أو يَأْتِيَ ربُّك»[3]. والضميرُ في قوله: «فمنهم» الظاهر عَوْدُه على الناس في قوله: «مجموعٌ له الناس». وجعله الزمخشري[4] عائداً على أهلِ الموقف وإن لم يُذْكَروا، قال: «لأنَّ ذلك معلومٌ؛ ولأن قوله: «لا تَكَلَّم نفسٌ» يدلُّ عليه»، وكذا قال ابنُ عطية[5].

قوله: «وسعيدٌ» خبره محذوف: أي: ومنهم سعيدٌ، كقوله: «منها قائمٌ وحَصيد»[6].

آ. (١٠٦) **قوله تعالى: ﴿شَقُوا﴾**: الجمهورُ على فتح الشين لأنه مِنْ شَقِي فعلٌ قاصِر. وقرأ[7] الحسن بضمها فاستعمله متعدياً، فيقال: شَقاه اللَّه، كما يقال أشقاه اللَّه.

وقرأ[8] الأخوان وحفص «سُعِدُوا» بضم السين، والباقونَ بفتحها،

---

(١) المحرر: ٩/٢٢٣.
(٢) الآية ٢١٠ من سورة البقرة.
(٣) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.
(٤) الكشاف: ٢/٢٩٣.
(٥) المحرر: ٩/٢٢٤.
(٦) الآية ١٠٠ من سورة هود.
(٧) البحر: ٥/٢٦٤؛ الإتحاف ٢٦٠.
(٨) السبعة ٣٣٩؛ البحر: ٥/٢٦٤؛ التيسير ١٢٦؛ الحجة ٣٤٩.

فالأولى مِنْ قولهم «سَعَدَه اللَّه»، أي: أسعده، حكى الفراء عن هُذَيل أنها تقول: سَعَده اللَّه بمعنى أَسْعده. وقال الجوهري[1]: «سَعِد فهو سعيد كسَلِمَ فهو سليم، وسُعِد فهو مسعود». وقال ابن القشيري: «وَرَدَ سَعَده اللَّه فهو مَسْعود، وأسعده فهو مُسْعَد». وقيل: يُقال: سَعَده وأَسْعده فهو مَسْعود، استَغْنوا باسم مفعول الثلاثي. وحُكي عن الكسائي أنه قال: «هما لغتان بمعنىً»، يعني فَعَل وأَفْعل. وقال أبو عمرو بن العلاء: «يُقال: سُعِد الرجل كما يُقال جُنَّ». وقيل: سَعِده لغة.

وقد ضَعَّف جماعةٌ قراءةَ الأخَوين، قال المهدوي: مَنْ قرأ «سُعِدوا» فهو محمولٌ على مَسْعود، وهو شاذ قليل، لأنه لا يُقال: سَعَده اللَّه، إنما يقال: أسعده اللَّه. وقال بعضُهم: احتجَّ الكسائي[2] بقولهم: «مسعود». قيل: ولا حُجَّةَ فيه، لأنه يُقال: مكان مسعود فيه ثم حُذِف «فيه» وسُمِّي به. وكان عليّ بن سليمان يتعجَّب مِنْ قراءة الكسائي: / «سُعِدوا» مع علمه بالعربية، والعجبُ مِنْ تعجُّبه. وقال مكي[3]: «قراءةُ حمزةَ والكسائي «سُعِدوا» بضم السين حملاً على قولهم: «مسعود» وهي لغةٌ قليلة شاذة، وقولهم: «مَسْعود» إنما جاء على حذف الزوائد كأنه مِنْ أسعده اللَّه، ولا يُقال، سَعَدَه اللَّه، وهو مثل قولهم: أجنَّه اللَّه فهو مجنون، أتىٰ على جَنَّه اللَّه، وإنْ كان لا يُقال ذلك، كما لا يقال: سَعَده اللَّه». [٤٩٧/أ]

وضَمُّ السين بعيدٌ عند أكثر النحويين إلا على حذف الزوائد. وقال أبو البقاء[4]: «وهذا غيرُ معروفٍ في اللغة ولا هو مقيسٌ».

---

(١) الصحاح: «سعد».

(٢) وهو صاحب القراءة.

(٣) المشكل: ١/٤١٤ ـ ٤١٥.

(٤) الإملاء: ٢/٤٦.

وقوله: «لهم فيها زَفير»[1]: هذه الجملةُ فيها احتمالان، أحدهما: أنها مستأنفة، كأن سائلاً سأل حين أَخْبَرَ أنهم في النار: ماذا يكون لهم؟ فقيل: لهم كذا. الثاني: أنها منصوبةُ المحلِّ[2]، وفي صاحبها وجهان، أحدهما: أنه الضمير في الجارِّ والمجرور وهي[3] «ففي النار». والثاني: أنها حالٌ من «النار».

والزَّفير: أولُ صوت الحمار، والشَّهيق: آخره، قال رؤبة[4]:

٢٧٠٩ـ حَشْرَجَ في الصدر صَهِيْلاً وشَهَقْ ‌ ‌ ‌ حتى يُقالَ ناهِقٌ وما نَهَقْ

وقال ابن فارس[5]: «الشَّهيق ضد[6] الزفير؛ لأنَّ الشهيق ردُّ النفَس، والزَّفير: إخراج النفَس مِنْ شدة الحزن مأخوذ من الزِّفْرِ وهو الحِمْل على الظهر، لشدته. وقال الزمخشري[7] نحوه، وأنشد للشماخ[8]:

٢٧١٠ـ بعيدٌ مَدَىٰ التَّطْريْبِ أولُ صوته ‌ ‌ ‌ زفيـر ويَتْلوه شهيق مُحَشْـرِجِ

وقيل: الشَّهيق: النَّفَس الممتدُّ، مأخوذ مِنْ قولهم «جبل شاهق أي

---

(١) عاد إلى الآية ١٠٦.
(٢) أي: على الحال.
(٣) كذا في الأصل والنسخ، لعل الأنسب: وهو.
(٤) ديوانه: ١٠٦؛ والبحر: ٥/٢٥١؛ واللسان: حشرج؛ والطبري: ١٥/٤٧٩.
وحشرج: ردَّد الصوت في حلقه ولم يُخرجه. وقوله «صهيلاً» ورد في رواية ثانية «سحيلاً» وهو صوت الحمار.
(٥) المجمل في اللغة لابن فارس: ١/٥١٤.
(٦) الأصل: «الزفير صدر الزفير» وهو سهو، والتصحيح من المجمل لابن فارس: ١/٥١٤.
(٧) الكشاف: ٢/٢٩٣.
(٨) ديوانه: ٨٨ برواية: سحيلٌ وأُخراه خفيُّ المُحَشْرَجِ، والكشاف: ٢/٢٩٣؛ والبحر: ٥/٢٥١.

عالٍ. وقال الليث: «الزَّفير: أن يملأَ الرجلُ صدرَه حالَ كونه في الغمِّ الشديد من النفَس ويُخْرِجُه، والشهيق أن يُخْرِجَ ذلك النفَس، وهو قريبٌ مِنْ قولهم: «تنفَّس الصعداء». وقال أبو العالية والربيع بن أنس[1]: «الزفير في الحَلْق والشَّهيقُ في الصدر». وقيل: الزفير للحمار والشهيق للبَغْل.

آ. (١٠٧) **وقوله تعالى: ﴿خالدين﴾**: منصوبٌ على الحال المقدرة. قلت: ولا حاجةَ إلى قولهم مقدرة، وإنما احتاجوا إلى التقدير في مثل قوله: «فادْخُلوها خالدين»[2]؛ لأنَّ الخلودَ بعد الدخول، بخلافِ هنا.

قوله: «ما دامَتْ» «ما» مصدرية وقتية، أي: مدة دوامهما. و«دام» هنا تامةٌ لأنها بمعنىٰ بَقِيت.

قوله: «إلا ما شاءَ ربُّك» فيه أقوال كثيرة منتشرة لخَّصتها في أربعةَ عشرَ وجهاً، أحدها: ـ وهو الذي ذكره الزمخشريُّ[3] فإنه قال: «فإنْ قلت: ما معنى الاستثناء في قوله: «إلا ما شاء ربك» وقد ثَبَتَ خلودُ أهلِ الجنة والنار في الأبد مِنْ غير استثناء؟ قلت: هو استثناء مِن الخلود في عذاب النار، ومن الخلود في نعيم أهل الجنة، وذلك أنَّ أهل النار لا يُخَلَّدون في عذابها وحدَه، بل يُعَذَّبون بالزمهرير، وبأنواعٍ أُخَرَ من العذاب، وبما هو أشدُّ من ذلك وهو سُخْط اللَّه عليهم، وكذا أهل الجنة لهم مع نعيم الجنة ما هو أكبرُ منه كقوله: «ورضوانٌ من اللَّه أكبرُ»[4]، والدليل عليه قوله: «عَطاءً غيرَ مَجْذوذ»[5]، وفي مقابله «إن ربَّك فعَّال لِما يريد»[6]، أي: يَفْعل بهم ما يريد

---

(١) الربيع بن أنس البكري بصري، نزل خراسان، مات سنة أربعين أو قبلها. انظر: تقريب التهذيب: ٢٠٥.
(٢) الآية ٧٣ من سورة الزمر.
(٣) الكشاف: ٢/٢٩٤.
(٤) الآية ٧٢ من سورة التوبة.
(٥) الآية ١٠٨ من سورة هود.
(٦) الآية ١٠٧ من سورة هود.

من العذاب، كما يعطي أهل الجنة ما لا انقطاعَ له». قال الشيخ[1]: «ما ذكره في أهل النار قد يتمشىٰ لأنهم يَخْرُجون من النار إلى الـزمهريـر فيصحُّ الاستثناء، وأما أهل الجنة فلا يخرجون من الجنة فلا يصحُّ فيهم الاستثناء».
قلت: الظاهر أنه لا يصحُّ فيهما؛ لأنَّ أهلَ النار مع كونهم يُعَذَّبون بالزمهرير هم في النار أيضاً.

الثاني: أنه استثناءٌ من الزمان الدالِّ عليه قوله: «خالدين فيها ما دامَتِ السمواتُ والأرضُ» والمعنى: إلا الزمان الذي شاءه اللَّه فلا يُخَلَّدون فيها.

الثالث: أنه مِنْ قوله: «ففي النار» و«ففي الجنة»، أي: إلا الزمان الذي شاءَه اللَّهُ فلا يكون في النار ولا في الجنة، ويمكن أن يكون هذا الزمانُ المستثنىٰ هو الزمان الذي يَفْصِل اللَّهُ فيه بين الخلق يومَ القيامة إذا كان الاستثناءُ مِن الكون في النار أو في الجنة، لأنه زمانٌ يخلو فيه الشقيُّ والسعيدُ مِنْ دخول النار والجنة، وأمَّا إن كان الاستثناءُ مِن الخلود فيمكن ذلك بالنسبة إلى أهل النار، ويكون الزمانُ المستثنىٰ هو الزمان الذي فات أهلَ النارِ العصاةَ من المؤمنين الذين يَخْرجون من النار ويَدْخلون الجنة فليسوا خالدين في النار، إذ قد أخرجوا منها وصاروا إلى الجنة. وهذا المعنى مَرْوِيٌّ عن قتادة والضحاك وغيرهما، والذين شَقُوا على هذا شامل للكفار والعصاة، هذا في طرفِ الأشقياء العُصاة ممكنٌ، وأمَّا حقُّ الطرف الآخر فلا يتأتَّى هذا التأويلُ فيه؛ إذ ليس منهم مَنْ يدخلُ الجنةَ ثم لا يُخَلَّد فيها.

[٤٩٧/ب] قال الشيخ[2]: «يمكن ذلك / باعتبار أن يكونَ أريد الزمان الذي فاتَ أهلَ النار العصاة من المؤمنين، أو الذي فات أصحابَ الأعراف، فإنه بفوات تلك المدة التي دخلَ المؤمنون فيها الجنة وخُلِّدوا فيها صَدَقَ على العصاة

(١) البحر: ٢٦٤/٥.
(٢) البحر: ٢٦٣/٥.

المؤمنين وأصحابِ الأعراف أنهم ما خُلِّدوا في الجنة تخليدَ مَنْ دخلها لأولِ وَهْلة».

الرابع: أنه استثناءٌ من الضمير المستتر في الجار والمجرور وهو قوله: «ففي النار» و«ففي الجنة»؛ لأنه لمَّا وقع خبراً تحمَّل ضميرَ المبتدأ.

الخامس: أنه استثناءٌ من الضمير المستتر في الحال وهو «خالدين»، وعلى هذين القولين تكون «ما» واقعةً على مَنْ يعقل عند مَنْ يرىٰ ذلك، أو على أنواع مَنْ يعقل كقوله: «ما طاب لكم من النساء»[1] والمراد بـ«ما» حينئذٍ العصاةُ من المؤمنين في طرفِ أهل النار، وأمَّا في طرف أهل الجنة فيجوز أن يكونوا هم أو أصحابُ الأعراف، لأنهم لم يدخلوا الجنة لأولِ وهلة ولا خُلِّدوا فيها خلودَ مَنْ دَخَلها أولاً.

السادس: قال ابن عطية[2]: «قيل: إنَّ ذلك على طريقِ الاستثناء الذي نَدَبَ الشارعُ إلى استعماله في كل كلامٍ فهو كقوله: «لتَدْخُلُنَّ المسجدَ الحرام إنْ شاء اللَّه آمنين»[3]، استثناء في واجب، وهذا الاستثناء هو في حكم الشرط، كأنه قال: إنْ شاء اللَّه، فليس يحتاج أن يُوْصَفَ بمتصل ولا منقطع».

السابع: هو استثناءٌ من طول المدة، ويروى عن ابن مسعود وغيره، أنَّ جهنمَ تخلو مِن الناس وتَخْفِق أبوابُها فذلك قولُه: «إلا ما شاء ربُّك». وهذا مردودٌ بظواهر الكتابِ والسنة، وما ذكرته عن ابن مسعود فتأويله[4] أنَّ جهنم هي الدَّرَك الأَعْلى، وهي تَخْلو من العُصاة المؤمنين، هذا على تقديرِ صحةِ ما نُقِل عن ابن مسعود.

---

(١) الآية ٣ من سورة النساء.
(٢) المحرر: ٢٢٥/٩.
(٣) الآية ٢٧ من سورة الفتح.
(٤) انظر: المحرر ٢٢٦/٩.

الثامن: أن «إلا» حرفُ عطفٍ بمعنى الواو، فمعنى الآية: وما شاءَ ربُّك زائداً على ذلك.

التاسع: أن الاستثناءَ منقطعٌ، فيقدَّر بـ «لكن» أو بـ «سوىٰ»، ونَظَّروه بقولك: «لي عليك ألفا درهم، إلا الألفَ التي كنت أسلفتك» بمعنىٰ سوى تلك، فكأنه قيل: خالدين فيها ما دامت السمواتُ والأرضُ سوى ما شاء ربك زائداً على ذلك. وقيل: سوى ما أعدَّ لهم مِنْ عذابٍ غيرِ عذابِ النار كالزَّمْهرير ونحوِه.

العاشر: أنه استثناءٌ من مدة السموات والأرض التي فَرَطَت لهم في الحياة الدنيا.

الحادي عشر: أنه استثناءٌ من التدرُّج الذي بين الدنيا والآخرة.

الثاني عشر: أنه استثناءٌ من المسافات التي بينهم في دخول النار، إذ دخولُهم إنما هو زُمَراً بعد زُمَر.

الثالث عشر: أنه استثناءٌ من قوله: «ففي النار» كأنه قال: إلا ما شاء ربُّك مِنْ تأخُّر قوم عن ذلك، وهذا القولُ مرويٌّ عن أبي سعيد الخدري وجابر.

الرابع عشر: أنَّ «إلا ما شاء» بمنزلة كما شاء، قيل: كقوله: «ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف»[1]، أي: كما قَدْ سَلَفَ.

آ. (١٠٨) **قوله تعالى: ﴿عطاءً﴾** نُصِبَ على المصدر المؤكد من معنىٰ الجملةِ قبله؛ لأن قوله: «ففي الجنة خالدين» يقتضي إعطاء وإنعاماً فكأنه قيل: يُعْطيهم عَطاءً، وعطاء اسم مصدر، والمصدر في الحقيقة الإعطاء

---

(١) الآية ٢٢ من سورة النساء.

على الإفعال، أو يكونُ مصدراً على حذف الزوائد كقوله: «أَنْبتكم من الأرض نباتاً»[1]، أو هو منصوب بمقدَّرٍ موافِقٍ له، أي: فَنَبَتُّم نباتاً، وكذلك هنا يقال: عَطَوْتُ بمعنى تناولْت.

و«غيرَ مَجْذوذ» نَعْتُه. والمجذوذ: المقطوع، ويقال لِفُتات الذهب والفضة والحجارة: «جُذاذ» من ذلك، وهو قريب من الجَدِّ بالمهملة في المعنىٰ، إلا أن الراغب[2] جَعَل جَدَّ بالمهملة بمعنى قَطْع الأرضِ المستوية، ومنه «جَدَّ في سيره يَجِدُّ جَدًّا»، ثم قال: «وتُصُوِّر مِنْ جَدَدْتُ [الأرضَ][3] القَطْعُ المجردُ فقيل: جَدَدْتُ الثوب إذا قطعتَه على وجهِ الإصلاح، وثوبٌ جديد أصله المقطوع، ثم جُعل لكل ما أُحْدِث إنشاؤه». والظاهرُ أن المادتين متقاربتان في المعنىٰ، وقد ذكرْتُ لهما نظائرَ نحو: عَتَا وعَثا[4] وكثب وكتب[5].

آ. (١٠٩) **قوله تعالى: ﴿مِمَّا يعبدُ﴾**: «ما» / في «ممَّا يعبد» وفي «كما يَعْبُد» مصدريةٌ. ويجوز أن تكونَ الأولى اسميةً دونَ الثانية. [٤٩٨/أ]

قوله: «لَمُوَفُّوهم» قرأ العامة بالتشديد مِنْ وفَّاه مشدداً، وقرأ[6] ابن محيصن «لَمُوْفُوْهم» بالتخفيف مِنْ أَوْفَى، كقوله: «وأَوْفُوا بعهدي»[7]، وقد تقدَّم في البقرة أنَّ فيه ثلاثَ لغات.

قوله: «غيرَ منقوص» حالٌ مِنْ «نصيبهم». وفي ذلك احتمالان،

---

(١) الآية ١٧ من سورة نوح.
(٢) المفردات: ٨٨.
(٣) من الراغب.
(٤) عتا وعثا: بمعنى فسد واستكبر: اللسان: عتو.
(٥) الكَتْبُ والكَثْب: الجمع. الصحاح: كتب وكثب.
(٦) البحر: ٢٦٥/٥؛ الإتحاف: ٢٦٠.
(٧) الآية ٤٠ من سورة البقرة. وانظر: الدر المصون: ٣١٢/١.

أحدهما: أن تكونَ حالاً مؤكدة، لأنَّ لفظ التوفية يُشْعر بعدم النقص، فقد استفيد معناها مِنْ عاملها وهو شأنُ المؤكدة. والثاني: أن تكونَ حالاً مُبَيِّنة. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: كيف نُصِبَ «غيرَ منقوص» حالاً عن النصيب المُوَفَّى؟ قلت: يجوز أن يُوَفَّى وهو ناقصٌ ويوفَّى وهو كاملٌ، ألا تَراك تقول: «وَفَّيْتُه شطرَ حَقِّه، وثلثَ حقِّه، وحقَّه كاملاً وناقصاً»، فظاهر هذه العبارة أنها مبيِّنة؛ إذ عاملُها محتملٌ لمعناها ولغيره. إلا أن الشيخ[2] قال بعد كلامه هذا: «وهذه مَغْلَطَة، إذا قال: «وفَّيته شطرَ حَقِّه» فالتوفيةُ وَقَعَتْ في الشطر، وكذا في الثلث، والمعنىٰ: أعطيته الشطرَ والثلثَ كاملاً لم أنقصه شيئاً، وأمَّا قوله: «وحقَّه كاملاً وناقصاً» أمَّا كاملاً فصحيح، وهي حالٌ مؤكدة؛ لأن التوفيةَ تقتضي الإِكمالَ، وأمَّا «وناقصاً» فلا يقال لمنافاته التوفيه». وفي مَنْع الشيخ أَنْ يُقال: «وَفَّيْتُه حقَّه ناقصاً» نظر، إذ هو شائعٌ في تركيبات الناسِ المعتبرِ قولهم؛ لأن المرادَ بالتوفية مطلقُ التَّأْدية».

آ. (١١٠) **قوله تعالى: ﴿فاختُلِفَ فيه﴾**: أي في الكتاب، و«في» على بابها من الظرفية، وهو هنا مجاز، أي: في شأنه. وقيل: هي سببية، أي: هو سببُ اختلافهم، كقوله تعالىٰ: «يَذْرَؤكم فيه»[3]، أي: يُكَثِّركم بسببه. وقيل: هي بمعنى على، ويكون الضمير لموسى عليه السلام، أي: فاخْتُلِف عليه.

و«مُرِيْب» مِنْ أراب إذا حَصَلَ الرَّيْب لغيره، أو صار هو في نفسه ذا رَيْب، وقد تقدم.

آ. (١١١) **قوله تعالى: ﴿وإنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم﴾**: هذه الآيةُ الكريمة

---

(١) الكشاف: ٢/٢٩٥.
(٢) البحر: ٥/٢٦٦.
(٣) الآية ١١ من سورة الشورى.

مما تَكَلَّم الناسُ فيها قديماً وحديثاً، وعَسُر على أكثرِهم تلخيصُها قراءةً وتخريجاً، وقد سَهَّل اللَّه تعالىٰ، فذكرْتُ أقاويلهم وما هو الراجحُ منها.

فقرأ[1] نافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم: «وإنْ» بالتخفيف، والباقون بالتشديد. وأمَّا «لمَّا» فقرأها مشددةً هنا وفي يس[2]، وفي سورة الزخرف[3]، وفي سورة «والسماء والطارق[4]»، ابنُ عامر وعاصمٌ وحمزةُ، إلا أن عن ابن عامر في الزخرف خلافاً: فروَىٰ عنه هشامٌ وجهين، وروىٰ عنه ابن ذكوان التخفيفَ فقط، والباقون قرؤوا جميع ذلك بالتخفيف. وتلخص من هذا: أنَّ نافعاً وابن كثير قرآ: «وإنْ» و«لَمَا» مخففتين، وأنَّ أبا بكر عن عاصم خَفَّفَ «إنَّ» وثَقَّل «لمَّا»، وأن ابن عامر وحمزة وحفصاً عن عاصم شددوا «إنَّ» و«لمَّا» معاً، وأن أبا عمرو والكسائي شدَّدا «إنَّ» وخَفَّفا «لَمَّا». فهذه أربعُ مراتب للقراء في هذين الحرفين.

هذا في المتواتر، وأمَّا في الشاذ، فقد قرىء أربعُ قراءاتٍ أُخَر، إحداها: قراءةُ أُبَيّ والحسن وأبان بن تغلب «وإنْ كل» بتخفيفها، ورفع «كل»، «لَمَّا» بالتشديد. الثانية: قراءة اليزيدي وسليمان بن أرقم[5]: «لمَّاً» مشددة منونة، ولم يتعرَّضوا لتخفيف «إنَّ» ولا لتشديدها. الثالثة: قراءة الأعمش وهي في حرف ابن مسعود كذلك: «وإنْ كلٌ إلا» بتخفيفِ «إنْ» ورفع

---

(١) السبعة: ٣٣٩؛ البحر: ٥/٢٦٦؛ التيسير: ١٢٦؛ الإتحاف: ٢٦٠؛ النشر: ٢/٢٩٠؛ الكشف: ١/٥٣٦؛ الشواذ: ٦١.

(٢) الآية ٣٢: «وإنْ كلٌ لَمَّا جميع لدينا مُحْضَرون». وانظر: الكشف لمكي: ٢/٢١٥.

(٣) الآية ٣٥: «وإنْ كلُّ ذلك لَمَّا متاعُ الحياة الدنيا». وانظر: السبعة: ٥٨٦.

(٤) الآية ٤: «إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها حافظ». وانظر: السبعة: ٦٧٨.

(٥) سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري، روى قراءة الحسن البصري وهو ضعيف. ولم تذكر وفاته. انظر: طبقات القراء: ١/٣١٢.

«كل». الرابعة: قال أبو حاتم: «الذي في مُصْحف أبي «وإنْ مِنْ كلٍ إلا لَيُوَفِّيَنَّهم».

هذا ما يتعلَّق بها من جهة التلاوة، أمَّا ما يتعلق بها من حيث التخريجُ فقد اضطرب الناسُ فيه اضطراباً كثيراً، حتى قال أبو شامة: «وأمَّا هذه الآيةُ فمعناها على القراءات من أشكلِ الآيات، وتسهيلُ ذلك بعون اللَّه أنْ أذكرَ كلَّ قراءةٍ على حِدَتِها وما قيل فيها.

[٤٩٨/ب] فأمَّا / قراءةُ الحَرَمِيَّيْن[1] ففيها إعمال إنْ المخففة، وهي لغة ثانية عن العرب. قال سيبويه[2]: «حَدَّثَنا مَنْ نثق به أنه سَمع مِن العرب مَنْ يقول: «إنْ عمراً لمنطلقٌ» كما قالوا[3]:

٢٧١١ـ .... كأن ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

قال: «ووجهُه مِن القياس أنَّ «إنْ» مُشْبِهَةٌ في نصبها بالفعل، والفعلُ يعمل محذوفاً كما يَعْمل غيرَ محذوف نحو: «لم يكُ زيد منطلقاً» «فلا تَكُ في مِرْيَة»[4] وكذلك لا أَدْرِ». قلت: وهذا مذهبُ البصريين، أعني أنَّ هذه الأحرفَ إذا خُفِّف بعضُها جاز أن تعملَ وأن تُهْمَلَ كـ «إنْ»، والأكثرُ الإهمالُ، وقد أُجْمع عليه في قوله[5]: «وإنْ كلٌّ لمَّا جميعٌ لدينا [مُحْضَرون] »، وبعضُها يجب إعمالُه كـ «أنْ» بالفتح و «كأنْ»، ولكنهما لا يَعْملان في مُظْهَرٍ ولا ضميرٍ بارزٍ إلا ضرورةً، وبعضُها يَجِبُ إهمالُه عند الجمهور كـ «لكن». وأمَّا الكوفيون فيُوجبون الإهمالَ في «إنْ» المخففةِ، والسَّماعُ حُجَّةٌ عليهم، بدليل هذه

---

(١) «وإنْ كلاًّ لَمَا».

(٢) الكتاب: ٢٨٣/١، بعبارة قريبة.

(٣) تقدم برقم ١٦٠٥.

(٤) الآية ١٠٩ من سورة هود.

(٥) الآية ٣٢ من سورة يس.

القراءة المتواترة. وقد أنشدَ سيبويهِ على إعمالِ هذه الحروفِ مخففةً قولَه[1]:

٢٧١٢ـ . . . . كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ

قال الفراء: «لم نَسْمَعِ العربَ تُخَفِّفُ وتَعْمل إلا مع المكنىٰ كقوله[2]:

٢٧١٣ـ فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاء سَأَلْتِني طلاقَكِ لم أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ

قال: «لأنَّ المُكْنَىٰ لا يَظْهر فيه إعرابٌ، وأمَّا مع الظاهر فالرفع». قلت: وقد تقدَّم ما أنشده سيبويهِ وقولُ الآخر[3]:

٢٧١٤ـ . . . . كـأنْ ثَـدْيَـيْـه حُـقَّـانِ

و [قوله][4]:

٢٧١٥ـ كـأنْ وَرِيْـدَيْـه رِشـاءُ خُلْبِ

هذا ما يتعلق بـ «إنْ». وأمَّا «لَمَا» في هذه القراءة[5] فاللامُ فيها هي لامُ «إنْ» الداخلةُ في الخبر. و«ما» يجوز أن تكونَ موصولةً بمعنىٰ الذي واقعةً على مَنْ يَعْقل كقوله تعالىٰ: «فانكِحُوا ما طابَ لكم مِن النساء»[6] فأوقع «ما» على العاقل. واللام في «ليوفِّيَنَّهم» جوابُ قسمٍ مضمر، والجملةُ مِن القسم وجوابِه صلةٌ للموصول، والتقدير: وإنْ كلاً لَلذين واللَّه ليوفينَّهم. ويجوز أن

---

(١) تقدم برقم ١٦٠٦. وانظر: الكتاب: ٢٨١/١. واسمها مضمر تقديره: كأنها.

(٢) تقدم برقم ١٦٦٢.

(٣) تقدم برقم ١٦٠٥.

(٤) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٦٩؛ وابن يعيش: ٨٢/٨؛ والخزانة: ٣٥٦/٤؛ واللسان: خلب. والوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق، الرشاء: الحبل. والخلب: الليف.

(٥) قراءة الحرميين بالتخفيف في «لَمَا».

(٦) الآية ٣ من سورة النساء.

تكونَ هنا نكرةً موصوفةً، والجملةُ القسميةُ وجوابُها صفةٌ لـ «ما» والتقدير: وإنْ كلاًّ لخَلْقٌ أو لفريقٌ واللَّهِ ليوفِّيَنَّهم، والموصولُ وصلتُه أو الموصوفُ وصفتُه خبرٌ لـ «إنْ».

وقال بعضُهم: اللامُ الأولى هي الموطِّئةُ للقسَم، ولمَّا اجتمع اللامان، واتفقا في اللفظ فُصِل بينهما بـ «ما» كما فُصِل بـالألف بين النونين في «يَضْرِبْنانِّ»[1]، وبين الهمزتين في نحو: أأنت. فظاهرُ هذه العبارة أنَّ «ما» هنا زائدةً جي بها للفصل إصلاحاً لِلَّفظ، وعبارةُ الفارسي[2] مُـؤْذِنَةٌ بهذا، إلا أنه جَعَلَ اللامَ الأولى لامَ «إنْ» فقال: «العُرْفُ أن تُدْخِل لامَ الابتداء على الخبر، والخبرُ هنا هو القَسَمُ وفيه لام تَدْخل على جوابه، فلمَّا اجتمع اللامان والقسمُ محذوفٌ، واتفقا في اللفظ وفي تَلَقِّي القسم، فَصَلوا بينهما كما فَصَلوا بين إنَّ واللام».

وقد صَرَّح الزمخشري[3] بذلك فقال: «واللامُ في «لَمَا» موطِّئةٌ للقسم و «ما» مزيدةٌ» ونَصَّ الحوفيُّ على أنها لام «إنْ». وقال أبو شامة: «واللامُ في «لَمَا» هي الفارقة بين المخففة من الثقيلة والنافية» وفي هذا نظرٌ؛ لأنَّ الفارقةَ إنما يُـؤْتَىٰ بها عند التباسِها بالنافية، والالتباسُ إنما يجيء عند إهمالها نحو: «إنْ زيدٌ لقائم» وهي في الآية الكريمة مُعْمَلة[4] فلا التباسَ بالنافية، فلا يُقال إنها فارقة.

فتلخَّص في كلٍ من اللام و «ما» ثلاثة أوجه، أحدها: في اللام: أنها للابتداء الداخلة على خبر «إنْ». الثاني: لامٌ موطئة للقسم. الثالث: أنَّها

---

(١) هذا حكم اجتماع نون النسوة ونون التوكيد المشددة، وذلك كراهية اجتماع النونات.
(٢) الحجة (خ): ٣/٢٤٠.
(٣) الكشاف: ٢/٢٩٥.
(٤) لعل الأنسب: «عاملة» ولا ضرورة لتقديرها مِنْ أعمل.

جوابُ القسم كُرِّرَتْ تأكيداً. وأحدها في «ما»: أنها موصولة. الثاني: أنها نكرة. الثالث: أنها مزيدة للفصل بين اللامين.

وأمَّا[1] قراءةُ أبي بكر ففيها أوجه / ، أحدها: ما ذهب إليه الفراء[2] [٤٩٩/أ] وجماعة من نحاة البصرة والكوفة، وهو أن الأصل: لَمِنْ ما، بكسر الميم على أنها مِنْ الجارة دخلت على «ما» الموصولة» أو الموصوفة كما تقرَّر، أي: لَمِنَ الذين واللَّهِ ليوفِّيَنَّهم، أو لَمِنْ خَلْقٍ واللَّهِ ليوفِّيَنَّهم، فلمَّا اجتمعت النونُ ساكنةً قبل ميم «ما» وجب إدغامُها فيها فقُلِبَتْ ميماً، وأُدْغمت فصار في اللفظ ثلاثةُ أمثال، فخُفِّفَتْ الكلمةُ بحذف إحداها فصار اللفظُ كما ترىٰ «لمَّا». قال نصر ابن علي الشيرازي[3]: «وَصَلَ «مِنْ» الجارة بـ«ما» فانقلبت النون أيضاً ميماً للإدغام، فاجتمعت ثلاث ميمات فَحُذِفت إحداهن، فبقي «لمَّا» بالتشديد». قال: «وما» هنا بمعنى «مَنْ» وهو اسم لجماعة الناس كما قال تعالى: «فانكِحوا ما طاب لكم مِن النساء» أي مَنْ طاب، والمعنى: وإنْ كلاً مِن الذين ليوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالهم، أو جماعة ليوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم».

وقد عَيَّن المهدويُّ الميمَ المحذوفة فقال: «حُذِفت الميمُ المكسورة، والتقدير: لَمِنْ خلقٍ ليوفِّيَنَّهم».

الثاني: ما ذهب إليه المهدويُّ ومكي[4] وهو: أن يكونَ الأصل: لَمَنْ ما بفتح ميم «مَنْ» على أنها موصولة أو موصوفة، و«ما» بعدها مزيدةٌ فقال:

---

(١) بتخفيف «إنْ» وتثقيل «لمَّا».

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٢٩.

(٣) انظر: البحر: ٥/٢٦٧. وهو نصرالله بن علي الشيرازي الفارسيّ خطيب شيراز وعالمها، أخذ عن الكرماني. له التفسير، شرح الإيضاح. توفي بعد سنة ٥٦٥. البغية: ٢/ ٣١٤.

(٤) المشكل: ١/ ٤١٥ بعبارة قريبة.

«فقلبت النونُ ميماً، وأُدْغمت في الميم التي بعدها، فاجتمع ثلاثُ ميمات، فحُذِفَت الوُسْطى منهن، وهي المبدلةُ من النون، فقيل «لَمَّا». قال مكي[1]: «والتقدير: وإنْ كلاً لَخَلْقٌ لَيوفينّهم ربك أعمالهم»، فترجعُ إلى معنىٰ القراءة الأولى بالتخفيف، وهذا الذي حكاه الزجاج عن بعضهم فقال: «زَعَمَ بعضُ النحويين أن أصله لمَنْ ما، ثم قلبت النون ميماً، فاجتمعت ثلاثُ ميمات، فَحُذِفت الوسطى» قال: «وهذا القولُ ليس بشيءٍ، لأنَّ «مَنْ» لا يجوز حَذْفُ بعضها لأنها اسمٌ على حرفين».

وقال النحاس[2]: «قال أبو إسحاق: هذا خطأ، لأنه تُحْذف النونُ مِنْ «مَنْ» فيبقى حرفٌ واحد». وقد رَدَّه الفارسيُّ[3] أيضاً فقال: «إذا لم يَقْوَ الإدغام على تحريك الساكن قبل الحرف المدغم في نحو «قدم مالك» فأَنْ لا يجوزَ الحَذْفُ أَجْدَرُ» قال: «على أنَّ في هذه السورة ميماتٍ اجتمعَتْ في الإدغام أكثرَ ممَّا كانَتْ تجتمع في «لَمَنْ ما» ولم يُحذفْ منها شيءٌ. وذلك في قوله تعالى: «وعلى أُمَمٍ ممَّن معك»[4]، فإذا لم يُحْذَفْ شيءٌ مِنْ هذا فأن لا يُحْذَفَ ثَمَّ أَجْدَرُ». قلت: اجتمع في «أمم ممَّن مَعَك» ثمانيةَ ميماتٍ وذلك أن «أمماً» فيها ميمان وتنوين، والتنوين يُقْلب ميماً لإدغامه في ميم «مِنْ» ومعنا نونان: نونُ مِنْ الجارة ونون مَنْ الموصولة فيقلبان أيضاً ميماً لإدغامهما في الميم بعدهما، ومعنا ميم «معك»، فحَصَّل معنا خمسُ ميماتٍ ملفوظٌ بها، وثلاثٌ منقلبةٌ إحداها عن تنوين، واثنتان نون.

واستدلَّ الفراء على أن أصل «لَمَّا» «لمِنْ ما»[5] بقول الشاعر[6]:

---

(١) المشكل: ٤١٥/١.
(٢) إعراب القرآن: ١١٥/٢.
(٣) الحجة (خ): ٢٤٢/٣.
(٤) الآية ٤٨ من سورة هود.
(٥) هذا رأيٌ يخالف الفرض السابق، مِنْ هنا بكسر فسكون، والفرض السابق بفتح فسكون.
(٦) تقدم برقم ١٥٩٨.

٢٧١٦ـ وإنَّا لمِنْ ما نَضْرِبُ الكبشَ ضَرْبَةً على رأسِه تُلقي اللسانَ من الفم

وبقول الآخر(١):

٢٧١٧ـ وإني لَمِنْ ما أُصْدِرُ الأمرَ وجهَه إذا هـو أَعْيا بالسبيل مصـادِرُهْ

قلت: وقد تقدَّم في سورة آل عمران في قراءة مَنْ قرأ «وإذ أخذ اللَّهُ ميثاقَ النبيين لَمَّا آتَيْتُكم»(٢) بتشديد «لمَّا» أن الأصل: «لمن ما» فَفُعل فيه ما تقدَّم، وهذا أحد الأوجه المذكورة في تخريج هذا الحرف في سورته، وذكرْتُ ما قاله الناسُ فيه، فعليك بالنظر فيه.

وقال أبو شامة: «وما قاله الفراء استنباطٌ حسنٌ وهو قريبٌ من قولهم: «لكنَّا هو اللَّه ربـي»(٣) إن أصله: لكن أنا، ثم حُذِفت الهمزة، وأُدْغِمَتِ النونُ في النون، وكذا قولهم: «أمَّا أنت منطلقاً انطلقت، قالوا: المعنىٰ لِأَنْ كنتَ منطلقاً». قلت: وفيما قاله نظرٌ؛ لأنه ليس فيه حَذْفُ البتةَ، وإنما كان يَحْسُنُ التنظيرُ أن لو كان فيما جاء به إدغامٌ، ثم حُذف، وأمَّا مجرَّدُ التنظير بالقلبِ والإدغامِ فغيرُ طائلٍ.

ثم قال أبو شامة: «وما أحسنَ ما استخرج الشاهد من البيت» يعني الفراء، ثم الفراء(٤) أراد أن يجمع بين قراءتَي / التخفيفِ والتشديدِ مِنْ «لمَّا» [٤٩٩/ب] في معنى واحد فقال: «ثُمَّ تُخَفَّفُ كما قرأ بعض القراء «والبَغْيْ يَعِظكم»(٥)

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن: ٢/ ٢٩؛ الطبري: ١٥/ ٤٩٤.
(٢) الآية ٨١، وهي قراءة سعيد والحسن. انظر: الدر المصون: ٣/ ٢٨٤. والأصل: «آتيناكم» وهو سهو.
(٣) الآية ٣٨ من سورة الكهف.
(٤) معاني القرآن: ٢/ ٢٩.
(٥) الآية ٩٠ من سورة النحل. ولم أقف على صاحب هذه القراءة.

بحذف الياء عند الياء، أنشدني الكسائي[1]:

٢٧١٨ـ وأَشْمَتَّ العُـداةَ بنا فـأَضْحَوا   لَـدَيْ يَتبـاشَـرُون بمـا لَقِينـا

فحذف ياءَه لاجتماع الياءات». قلت: الأَوْلى أن يُقال: حُذِفت ياءُ الإِضافة مِنْ «لديّ» فبقيت الياءُ الساكنةُ قبلَها المنقلبةُ من الألف في «لدى» وهو مِثْلُ قراءةِ مَنْ قرأ «يا بُنَـيْ»[2] بالإِسكان على ما سَبَق، وأمَّا الياء مِنْ «يتباشرون» فثابتةٌ لدلالتها على المضارعة.

ثم قال الفراء: «ومثلُه[3]:

٢٧١٩ـ كـأنَّ مِنْ آخِـرِهـا إلقـادِمِ

يريد: إلى القادم، فحذف اللام عند اللام». قلت: توجيهُ قولهم: «من آخرها إلقادم» أن ألف «إلى» حُذِفَتْ لالتقاء الساكنين، وذلك أن ألف «إلى» ساكنة ولام التعريف من «القادم» ساكنةٌ، وهمزةُ الوصل حُذِفت دَرْجاً، فلمَّا التقيا حُذِف أولهما فالتقى لامان: لامُ «إلى» ولامُ التعريف، فحُذِفت الثانيةُ على رأيه[4]، والأَوْلى حَذْفُ الأُوْلى؛ لأنَّ الثانيةَ دالة على التعريف فلم يَبْقَ مِنْ حرف «إلى» غير الهمزة فاتصلت بلام «القادم» فبقِيَتِ الهمزةُ على كسرها، فلهذا تَلَفَّظ بهذه الكلمة مِنْ آخرها: «ءِ القادم» بهمزة مكسورةٍ ثابتة درجاً لأنها همزةُ قطع.

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في معاني القرآن للفراء: ٢/٢٩ برواية: لديَّ تباشرون؛ والطبري: ١٥/٤٩٥.

(٢) الآية ٤٢ من سورة هود وهي قراءة المطوّعي. انظر: الإتحاف: ٢٥٦.

(٣) لم أهتد إلى قائله وبعده: مَخْرِمَ نَجْدٍ فارعِ المَخارِمِ وهو في اللسان قدم، والفراء: ٢/٢٩؛ والطبري: ١٥/٤٩٥. والمَخْرِم: الطريق في الجبل. والفارع: العالي.

(٤) ليس ثمة ما يدل على أن الفراء يرى حذف الثانية.

قال أبو شامة: «وهذا قريبٌ مِنْ قولهم «مِلْكذب» و«عَلْماءِ بنو فلان» و«بَلْعنبر» يريدون: من الكذب، وعلى الماء بنو فلان، وبنو العنبر». قلت: يريد قوله[1]:

٢٧٢٠ـ أبْلِغْ أبـا دَخْتنـوسَ مَـأْلُكَـةً غيرُ الذي [قد] يُقال مِلْكذب

وقول الآخر[2]:

٢٧٢١ـ فما سَبَقَ القَيْسِيَّ مِن سُوءِ فِعْلِهِ ولكنْ طَفَتْ عَلْماءِ غُرْلَةُ خالدِ

وقد ردَّ بعضُهم قولَ الفراء بأنَّ نونَ «مِنْ» لا تُحْذف إلا في ضرورة وأنشد: مِلكذبِ.

الثالث: أنَّ أصلَها «لَمـا» بالتخفيف ثم شُـدِّدت، وإلى هذا ذهب أبو عثمان. قال الزجاج: «وهذا ليس بشيءٍ لأنَّا لَسْنا نُثَقِّل ما كـان على حرفين، وأيضاً فلغةُ العرب على العكس من ذلك يُخَفِّفون ما كان مثقَّلاً نحو: «رُبَ» في «رُبَّ». وقيل في توجيهه: إنما يكونُ في الحرف إذا كان آخراً، والميم هنا حشوٌ لأن الألف بعدها، إلا أن يقال: إنه أجرىٰ الحرف المتوسط مُجرى المتأخر كقوله[3]:

٢٧٢٢ـ مثـلَ الحـريقِ وافَقَ القَصَبَّـا

---

(١) تقدم برقم ٣٢٨.

(٢) البيت للفرزدق، وهو في ديوانه: ٢١٦؛ وابن يعيش: ١٠/١٥٥؛ وابن الشجري: ٢/٤. والغُرْلة: القُلْفَة.

(٣) البيت لرؤبة، وفي ملحق ديوانه: ١٦٩؛ والمحتسب: ١/٧٥؛ ابن يعيش: ٣/٩٤. وقبله:

لقـد خشيـتُ أن أرىٰ جَـدَبَّـا

والجدب: نقيض الخصب.

يريد: القصبَ، فلمَّا أشبع الفتحة تولَّد منها ألف، وضعَّف الحرف، وكذلك قوله[1]:

٢٧٢٣ـ ببــازِلٍ وَجْنــاءَ أو عَـيْهَـلِّي

شدَّد اللام مع كونِها حَشْواً بياء الإطلاق. وقد يُفَرَّق بأن الألف والياء في هذين البيتين في حكم المطَّرح، لأنهما نشآ من حركةٍ بخلافِ ألف «لما» فإنها أصليةٌ ثابتة، وبالجملة فهو وجهٌ ضعيفٌ جداً.

الرابع: أن أصلَها «لَمّاً» بالتنوين ثم بُني منه فَعْلى، فإنْ جَعَلْتَ ألفَه للتأنيث لم تصرِفْه، وإنْ جَعَلْتَها للإِلحاق صَرَفْتَه، وذلك كما قالوا في «تَتْرى» بالتنوين وعدمِه، وهو مأخوذٌ مِنْ قولك لَمَمْتُه أي: جَمَعْته، والتقدير: وإنْ كلاًّ جميعاً ليوفِّيَنَّهم، ويكون «جميعاً» فيه معنى التوكيد ككل، ولا شك أن «جميعاً» يفيد معنى زائداً على «كل» عند بعضهم. قال: «ويدل على ذلك قراءةُ مَنْ قرأ «لمَّاً» بالتنوين».

الخامس: أن الأصل «لَمَّاً» بالتنوين أيضاً، ثم أَبْدل التنوينَ ألفاً وقفاً، ثم أَجْرى الوصل مُجْرى الوقف. وقد مَنَع من هذا الوجهِ أبو عبيد قال: «لأن ذلك إنما يجوز في الشعر» يعني إبدالَ التنوين ألفاً وصلاً إجراءً له مُجْرى الوقف، وسيأتي توجيهُ قراءةِ «لَمَّاً» بالتنوين بعد ذلك.

وقال أبو عمرو ابن الحاجب[2]: «استعمالُ «لَمَّا» في هذا المعنى بعيد، وحَذْفُ التنوين مِن المنصرف في الوصل أبعدُ، فإن قيل: لَمَّا فَعْلى من اللَّمِّ، ومُنِعَ الصرف لأجل ألف التأنيث، والمعنىٰ فيه مثل معنى «لمَّاً» المنصرف

---

(١) البيت لمنظور بن مرثد وهو في الكتاب: ٢/٢٨٢، والخصائص: ٢/٣٥٩؛ والمحتسب: ١/١٠٢؛ ابن يعيش: ٩/٦٨؛ الخزانة: ٢/٢٨٣.
والبازل: الناقة في التاسعة. والوجناء: الشديدة. العيهل: السريعة.

(٢) الأمالي: ١/٦٧.

فهو أبعدُ، إذ لا يُعرف «لمَّا» فَعْلَى بهذا المعنى ولا بغيره، ثم كان يلزَمُ هؤلاء أن يُميلوا كمَنْ أمال، وهو خلافُ الإجماع، وأن يكتبوها بالياء[1]، وليس ذلك بمستقيم».

السادس: أنَّ «لَمَّا» زائدة كما تزاد «إلا» قاله أبو الفتح[2] وغيرُه، وهذا وجهٌ لا اعتبارَ به فإنه مبنيٌّ على وجه ضعيف أيضاً، وهو أنَّ «إلا» تأتي زائدةً.

السابع: أنَّ «إنْ» نافيةٌ بمنزلة «ما»، و«لمَّا» بمعنى «إلا» فهي كقوله: «إنْ كلُّ نفسٍ لَمَّا عليها»[3] أي: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها، «وإن كـلُّ ذلك لَمَّا متاعُ»[4] أي: ما كل ذلك إلا متاع / . واعتُرِض على هذا الوجه بأنَّ «إنْ» [٥٠٠/أ] النافية لا تَنْصِبُ الاسمَ بعدها، وهذا اسمٌ منصوب بعدها. وأجاب بعضهم عن ذلك بأن «كلًّا» منصوبٌ بإضمار فعلٍ، فقدَّره قومٌ منهم أبو عمرو ابن الحاجب[5]: وإنْ أرى كلاً، وإن أعلمُ، ونحوه، قال: «ومِنْ ههنا كانت أقلَّ إشكالاً مِنْ قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجهَ الذي هو غيرُ مستبعَدٍ ذلك الاستبعاد، وإن كان في نصب الاسم الواقع بعد حرف النفي استبعادٌ، ولذلك اختُلِف في مثلِ قوله[6]:

٢٧٢٤ـ ألا رجلاً جزاه اللَّه خيراً ‌‌ ‌ يَــدُلُّ عـلى مُحَصِّلةٍ تَـبيتُ

هل هو منصوب بفعلٍ مقدَّر أو نُوِّن ضرورةً؟ فاختار الخليلُ إضمارَ الفعلِ، واختار يونس التنوين للضرورة»[7]، وقدَّره بعضهم بعد «لمَّا» مِنْ لفظ

---

(١) لأنها أكثر من ثلاثة أحرف ولكنها كتبت بالممدودة.
(٢) المحتسب: ٣٢٨/١.
(٣) الآية ٤ من سورة الطارق.
(٤) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.
(٥) الأمالي: ٦٨/١.
(٦) تقدم برقم ٩٥.
(٧) انظر: الكتاب: ٣٥٩/١.

«لَيُوَفِّينَّهم» والتقدير: وإن كلاً إلا ليوفِّيَنَّ ليوفِّينّهم. وفي هذا التقدير بُعْدٌ كبيرٌ أو امتناع؛ لأنَّ ما بعد «إلا» لا يعمل فيما قبلها. واستدلَّ أصحابُ هذا القول ـ أعني مجيء «لَمَّا» بمعنى «إلا»ـ بنص الخليل وسيبويه[1] على ذلك، ونصره الزجاج، قال بعضهم: «وهي لغة هُذَيْل يقولون: سألتك باللَّه لمَّا فعلت أي: إلا فعلت». وقد أنكر الفراء[2] وأبو عبيد ورودَ «لمَّا» بمعنى إلا، قال: أبو عبيد: «أمَّا مَنْ شدَّد «لمَّا» بتأويل «إلا» فلم نجدْ هذا في كلامِ العرب، ومَنْ قال هذا لزمه أن يقولَ: «قام القوم لمَّا أخاك» يريد: إلا أخاك، وهذا غيرُ موجودٍ». وقال الفراء: «وأمَّا مَنْ جَعَلَ «لَمَّا» بمنزلة «إلا» فهو وجهٌ لا نعرفه، وقد قالت العربُ في اليمين: «باللَّه لمَّا قمت عنا»، و«إلا قمت عنا»، فأمَّا في الاستثناء فلم نَقُلْه[3] في شعر ولا في غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعْتَ في الكلام: ذهب الناس لمَّا زيداً».

فأبو عبيد أنكر مجيء «لمَّا» بمعنى «إلا» مطلقاً، والفراء جَوَّز ذلك في القسم خاصةً، وتبعه الفارسي[4] في ذلك فإنه قال في تشديد «لمَّا» في هذه الآية: «لا يصلح أن تكون بمعنى «إلا»؛ لأن «لَمَّا» هذه لا تفارق القسم» وردَّ الناس قوله بما حكاه الخليل وسيبويه[5]، وبأنها لغة هُذَيْل مطلقاً، وفيه نظرٌ، فإنهم لمَّا حَكَوا اللغة الهذيلية[6] حَكَوْها في القسم كما تقدم مِنْ نحو: «نَشَدْتُك باللَّه لمَّا فعلت» و«أسألك باللَّه لمَّا فعلت». وقال[7] أبو علي أيضاً

---

(١) الكتاب: ١/٤٥٥، ونَصُّ الخليل وسيبويه في مسألة ورودها في سياق القسم وليس على إطلاق ذلك.

(٢) معاني القرآن: ٢/٢٩.

(٣) الفراء: يقولوه.

(٤) الحجة (خ): ٣/٢٤٢.

(٥) بل إن حكاية الخليل وسيبويه في سياق القسم فحسب.

(٦) الأفصح: الهُذَلية.

(٧) الحجة (خ): ٣/٢٤٢.

مستشكلاً لتشديد «لمَّا» في هذه السورة على تقدير أن «لمَّا» بمعنى «إلا» لا تختص بالقسم ما معناه: أن تشديد «لمَّا» ضعيف سواء شددت «إن» أم خَفَّفْت، قال: «لأنه قد نُصِب بها «كلاَّ»، وإذا نُصب بالمخففة كانت بمنزلة المثقلة، وكما لا يَحْسُن: «إنَّ زيداً إلا منطلق»، لأن الإيجابَ بعد نفي، ولم يتقدَّمْ هنـا إلا إيجابٌ مؤكد، فلذا لا يَحْسُن: إن زيداً لَمَّا مُنْطلق» لأنه بمعناه، وإنما ساغ: «نَشَدْتُك اللَّهَ إلا فعلت ولمَّا فعلت» لأنَّ معناه الطلب، فكأنه قال: ما أطلب منك إلا فِعْلك، فحرفُ النفي مرادٌ مثل: «تاللَّهِ تَفْتَأ»[1]، ومَثَّل ذلك أيضاً بقولهم: «شَرٌّ أهرَّ ذاناب»[2] أي: ما أهرَّه إلا شرٌّ، قال: «وليس في الآية معنى النفي ولا الطلبِ. وقال الكسائي: «لا أعرف وجه التثقيل في لمَّا». قال الفارسي: «ولم يُبْعِدْ فيما قال». ورُوي عن الكسائي أيضاً أنه قال: «اللَّه عَزَّ وجَلَّ أعلمُ بهذه القراءة، لا أعرف لها وجهاً».

الثامن: قال الزجاج: «قال بعضهم قولاً ولا يجوزُ غيرُه: «إنَّ «لمَّا» في معنى إلا، مثل «إنْ كل نفسٍ لمَّا عليها حافِظ»[3] ثم أَتْبَع ذلك بكلام طويل مشكل حاصِلُه يَرْجِع إلى أن معنىٰ «إنْ زيدٌ لمنطلق»: ما زيد إلا منطلق، فَأَجْرَيْتَ المشددة كذلك في هذا المعنىٰ إذا كانت اللام في خبرها، وعملُها النصبَ في اسمها باقٍ بحاله مشددةً ومخففةً، والمعنىٰ نفيٌ بـ «إنْ» وإثباتٌ باللام التي بمعنى إلا، ولَمَّا بمعنى إلا». قلت: قد تقدَّم إنكارُ أبـي علي على جوازِ «إلا» في مثلِ هذا التركيب فكيف يجوز «لمَّا» التي بمعناها؟

وأمَّا قراءةُ ابنِ عامر وحمزة وحفص[4] ففيها وجوه، أحدها: أنها «إنَّ»

---

(١) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٢) مجمع الأمثال: ١/٣٧٠، وذو الناب: السبع، يُضرب في ظهور أمارات الشر.

(٣) الآية ٤ من سورة الطارق.

(٤) بتشديد «إنَّ» و «لمَّا» معاً.

المشددةَ على حالها، فلذلك نُصب ما بعدها على أنه اسمُها، وأمَّا «لمَّا» فالكلامُ فيها كما تقدم مِنْ أنَّ الأصلَ «لَمِنْ ما» بالكسر أو «لَمَنْ ما» بالفتح، وجميعُ تلك الأوجهِ التي ذكرْتُها تعودُ ههنا[1]. والقولُ بكونها بمعنى «إلا» مُشْكِلٌ كما تقدَّم تحريرُه عن أبي علي هنا.

الثاني: قال المازنيُّ: «إنَّ» هي المخففة ثُقِّلَتْ، وهي نافيةٌ بمعنىٰ «ما» كما خُفِّفَتْ «إنَّ» ومعناها المثقلة و «لَمَّا» بمعنى «إلا». وهذا قولٌ ساقطٌ جداً لا اعتبارَ به، لأنه لم يُعْهَدْ تثقيلُ «إنْ» النافية، وأيضاً فـ «كلًّا» بعدها منصوبٌ، والنافيةُ لا / تَنْصِبُ. [٥٠٠/ب]

الوجه الثالث: أنَّ «لَمَّا» هنا هي[2] الجازمة للمضارع حُذِف مجزومُها لفهم المعنىٰ. قال الشيخ أبوعمرو ابـن الحاجب[3] في أماليه: «لمَّا» هذه هي الجازمةُ فحُذِف فِعْلُها للدلالةِ عليه، لِما ثبت من جواز حَذْفِ فِعْلِها في قولهم: «خَرَجْتُ ولمَّا» و «سافرتُ ولمَّا» وهو شائعٌ فصيح، ويكون المعنىٰ: وإنَّ كلاً لمَّا يُهْمَلوا أو يُتْركوا لِما تقدَّم من الدلالةِ عليه مِنْ تفصيل المجموعين بقوله «فمنهم شقيٌّ وسعيد»[4]، ثم فَصَّل الأشقياءَ والسعداء، ومجازاتَهم، ثم بَيَّن ذلك بقولِه «ليوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم»، قال: «وما أعرفُ وجهاً أشبهَ مِنْ هذا، وإن كانت النفوسُ تستبعده مِنْ جهةِ أنَّ مثلَه لم يَرِدْ في القرآن»، قال: «والتحقيقُ يأبـىٰ استبعادَه». قلت: وقد نَصَّ النحويون على أن «لمَّا» يُحذف

---

(١) قوله: «تعود ههنا» غير واضح في الأصل.

(٢) أصل العبارة: «هنا بمعنى هي» وشطب على قوله: «بمعنى».

(٣) الأمالي النحوية: ١/٦٨.

(٤) الآية ١٠٥.

مجزومُها باطِّراد، قالوا: لأنها لنفيِ قد فَعَلَ[١]، وقد يُحذف بعدها الفعل كقوله[٢]:

٢٧٢٥ـ أَفِدُ الترحلُ غيرَ أن رِكابَنا   لَمَّا تَزُل برحالِنا وكأنْ قَدِ

أي: وكأن قد زالت، فكذلك مَنْفِيُّه، وممَّن نَصَّ عليه الزمخشري[٣]، عَلى[٤] حَذْفِ مجزومها، وأنشد يعقوب على ذلك في كتاب «معاني الشعر» له قولَ الشاعر[٥]:

٢٧٢٦ـ فجِئْتُ قبورَهُمْ بَدْءاً ولمَّا   فنادَيْتُ القبورَ فلم يُجِبْنَهْ

قال: «قوله «بدءاً»، أي: سيداً، وبَدْءُ[٦] القوم سيِّدهم، وبَدْءُ الجَزْور خيرُ أَنْصِبائها»، قال: «وقوله «ولما»، أي: ولما أكنْ سَيِّداً إلا حينَ ماتوا فإني سُدت بعدهم، كقول الآخر[٧]:

٢٧٢٧ـ خَلَتِ الدِّيارُ فسُدْتُ غيرَ مُسَوَّدِ   ومن العَناءِ تَفُّردي بالسُّؤْدُدِ

قال: «ونظيرُ السكوتِ على «لمَّا» دونَ فعلها السكوتُ على «قد» دونَ فعلِها في قول النابغة: أَفِدَ الترحُّل: البيت». قلت: وهذا الوجهُ لا خصوصيةَ له بهذه القراءة، بل يجيءُ في قراءة مَنْ شدَّد «لمَّا» سواءً شدَّد «إن» أو خفَّفها.

---

(١) انظر: رصف المباني: ٢٨١.

(٢) تقدم برقم ٥٢٧. ولعل وجه الاستشهاد أنَّ «لما» نظيرة لـ «قد» في جواز حذف فعلها لأنها تأتي جواباً لفعل مصدَّرٍ بـ قد.

(٣) لم ينص الزمخشري على شيء من ذلك في هذا الموضع.

(٤) قوله «على حذف» بدل من قوله «عليه».

(٥) تقدم برقم ٢١٦.

(٦) انظر: اللسان «بدأ».

(٧) تقدم برقم ٢١٨٤.

وأمَّا قراءةُ أبي عمرو والكسائي[1] فواضحةٌ جداً، فإنها «إنَّ» المشددة عَمِلَتْ عملها، واللام الأولى لام الابتداء الداخلة على خبر «إنَّ»، والثانية جواب قسم محذوف، أي: وإنَّ كلاً للذين واللَّهِ ليوفِّيَنَّهم، وقد تقدَّم وقوعُ «ما» على العقلاء مقرَّراً، ونظيرُ هذه الآيةِ قولُه تعالىٰ: «وإنَّ منكم لَمَنْ ليبطِّئَنَّ»[2] غير أنَّ اللامَ في «لَمَنْ» داخلة على الاسم، وفي «لمَّا» داخلة على الخبر. وقال بعضهم: «ما» هذه زائـدة زِيْدت للفصل بين اللامَيْن: لامِ التوكيد ولامِ القسم. وقيل: اللام في «لَمَا» موطئةٌ للقسم مثلَ اللامِ في قوله تعالىٰ: «ولَئِنْ أَشْرَكْتَ ليحبطنَّ عملك»[3]، والمعنىٰ: وإنَّ جميعهم واللَّه ليوفِّيَنَّهم ربُّك أعمالَهم مِنْ حُسْنٍ وقُبْحٍ وإيمانٍ وجُحود.

وقال الفراء[4] عند ذكره هذه القراءة: «جَعَل «ما» اسماً للناس كما جاز «فانكِحوا ما طابَ لكم من النساء»[5]، ثم جَعَلَ اللامَ التي فيها جواباً لإنَّ، وجعل اللامَ التي في «ليوفِّيَنَّهم» لاماً دَخَلَتْ على نيةِ يمينٍ فيما بين «ما» وصلتِها كما تقول: «هذا مَنْ لَيَذْهَبَنَّ» و«عندي ما لَغَيْرُه خيرٌ منه» ومثلُه: «وإنَّ منكم لَمَنْ ليبطِّئَنَّ»[6]. ثم قال[7] بعد ذلك ما يدلُّ على أن اللامَ مكررةٌ فقال: «إذا عَجَّلَت العربُ باللام في غيرِ موضعِها أعادُوها إليه نحو: إنَّ زيداً لإليك لَمُحْسن، ومثله[8]:

---

(١) «وإنَّ كلاً لَمَا».
(٢) الآية ٧٢ من سورة النساء.
(٣) الآية ٦٥ من سورة الزمر.
(٤) معاني القرآن: ٢/٢٨.
(٥) الآية ٣ من سورة النساء.
(٦) الآية ٧٢ من سورة النساء.
(٧) معاني القرآن: ٢/٣٠.
(٨) لم أهتد إلى قائله وهو في معاني القرآن: ٢/٣٠؛ والطبري: ١٥/٤٩٨؛ ورصف المباني: ٢٥١. وقوله «لبعد» وردت في الأصل: «لبعض» وهو سهو.

٢٧٢٨ـ ولو أنَّ قومي لم يكونوا أعِزَّةً   لبَعْدُ لَقَد لاقيتُ لا بُدَّ مَصْرَعا

قال: «أَدْخَلها في «بَعْد»، وليس بموضعِها، وسمعت أبا الجراح يقول: «إني لبحمد اللَّه لصالحٌ».

وقال الفارسي(١) في توجيهِ هذه القراءة: «وجهُها بيِّن وهو أنه نَصَب «كلًّا» بإنَّ، وأدخل لامَ الابتداء في الخبر، وقد دَخَلَتْ في الخبر لامٌ أخرىٰ، وهي التي يُتَلقَّى بها القسم، وتختص بالدخول على الفعل، فلمَّا اجتمعت اللامان فُصِل بينهما كما فُصِل بين «إنَّ» واللامَ، فدخَلَتْها وإن كانَتْ زائدةً للفصل، ومثلُه في الكلام: «إن زيداً لَمَا لينطلقَنَّ».

فهذا ما تلخَّص لي من توجيهاتِ هذه القراءات الأربع، وقد طعن بعض الناس في بعضها بما لا تَحَقُّق له، فلا ينبغي أن يُلْتفت إلى كلامِه، قال المبرد: ـ وهي جرأةٌ منه ـ «هذا لحنٌ» يعني تشديدَ «لمَّا» قال: «لأن العرب لا تقول: «إن زيداً لَمَّا خارج». وهذا مردودٌ عليه. قال الشيخ(٢): «وليس تركيبُ الآية كتركيبِ المثال الذي قال وهو: «إنَّ زيداً لَمَّا خارج»، هذا المثالُ لحنٌ» / . [٥٠١/أ]

قلت: إنْ عنىٰ أنه ليس مثلَه في التركيب من كل وجه فمُسَلَّم، ولكن ذلك لا يفيد فيما نحن بصددِه، وإن عنى أنه ليس مثلَه في كونه دخلت «لمَّا» المشددةُ على خبر إنَّ فليس كذلك بل هو مثلُه في ذلك، فتسليمُه اللحنَ في المثال المذكور ليس بصوابٍ، لأنه يَسْتلزم ما لا يجوز أن يقال.

وقال أبو جعفر(٣): «القراءةُ بتشديدهما عند أكثر النحويين لحن، حُكِيَ عن محمد بن يزيد أنه قال: «إنَّ هذا لا يجوز، ولا يقال: «إنَّ زيداً إلا

---

(١) الحجة (خ): ٢٤٢/٣.

(٢) البحر: ٢٦٧/٥.

(٣) وهو النحاس في إعراب القرآن: ١١٥/٢.

لأضربنَّه»، ولا «لَمَّا لأضربنَّه». قال: «وقال الكسائي: «اللَّهُ عَزَّ وجلَّ أعلم، لا أعرف لهذه القراءة وجهاً» وقد تقدَّم ذلك، وتقدَّم أيضاً أن الفارسي قال: «كما لا يحسن: «إنَّ زيداً إلا لمنطلق»؛ لأنَّ «إلا» إيجاب بعد نفي، ولم يتقدم هنا إلا إيجابٌ مؤكَّد، فكذا لا يحسن «إنَّ زيداً لما منطلق»، لأنه بمعناه، وإنما ساغ «نَشَدْتُك باللَّه لمَّا فعلت» إلى آخر ما ذكرته عنه. وهذه كلُّها أقوالٌ مرغوبٌ عنها لأنها معارِضة للمتواترِ القطعي.

وأمَّا القراءات الشاذة فأوَّلُها قراءةُ أُبَـيّ ومَنْ تبعه: «وإنْ كلٌّ لمَّـا» بتخفيف «إنْ» ورفع «كل» على أنها إنْ النافية و«كلٌّ» مبتدأ، و«لمَّا» مشددة بمعنى إلاَّ، و«لَيُوَفِّيَنَّهم» جوابُ قسمٍ محذوفٍ، وذلك القسمُ وجوابُه خبرُ المبتدأ. وهـي قراءةٌ جليَّة واضحةٌ كما قرؤوا كلُّهم: «وإنْ كلٌّ لَمَّا جميع»[1] ومثلُه: «وإنْ كلُّ ذلك لمَّا مَتاع»[2]، ولا التفاتَ إلى قولِ مَنْ نفى أنَّ «لمَّا» بمنزلةِ إلاَّ فقد تقدَّمَتْ أدلتُه.

وأمَّا قراءةُ اليزيدي وابن أرقم «لَمًّا» بالتشديد منونةً فـ«لمًّا» فيها مصدرٌ مِنْ قولهم: «لَمَمْتُه ــ أي جمعته ــ لمًّا، ومنه قولُه تعالىٰ: «وتأكلون التراثَ أكلاً لَمًّا»[3] ثم في تخريجه وجهان، أحدُهما ما قاله أبو الفتح[4]، وهو أن يكونَ منصوباً بقوله: «ليوفينَّهم» على حَدِّ قولِهم: «قياماً لأقومَنَّ، وقعوداً لأقعدَنَّ» والتقدير: توفيةً جامعةً لأعمالهم ليوفِّيَنَّهم، يعني أنه منصوبٌ على المصدر الملاقي لعاملِه في المعنىٰ دون الاشتقاق.

---

(١) الآية ٣٢ من سورة يٓس.
(٢) الآية ٣٥ من سورة الزخرف.
(٣) الآية ١٩ من سورة الفجر.
(٤) المحتسب: ٣٢٨/١.

والثاني: ما قاله أبو عليّ الفارسي[1] وهو: أن يكونَ وصفاً لـ «كل» وصفاً بالمصدر مبالغةً، وعلى هذا فيجب أن يقدَّرَ المضافُ إليه «كل» نكرةً[2] ليصحَّ وَصْفُ «كل» بالنكرة، إذ لو قُدِّر المضافُ معرفةً لتعرَّفَتْ «كل»، ولو تَعَرَّفَتْ لامتنع وَصْفُها بالنكرة فلذلك قُدِّر المضافُ إليه نكرةً، ونظيرُ ذلك قولُه تعالىٰ: «وتأكلون التراثَ أَكْلاً لَمّاً»[3]، فوقع «لمّاً» نعتاً لـ «أكلاً» وهو نكرة.

قال أبو عليّ: «ولا يجوزُ أن يكونَ حالاً لأنه لا شيءَ في الكلامِ عاملٌ في الحال».

[وظاهر عبارة الزمخشري[4] أنه تأكيدٌ تابعٌ لـ «كلاً» كما يتبعها أجمعون، أو أنه منصوبٌ على النعت لـ «كلاً»][5] فإنه قال: «وإنْ كلاً لَمّاً ليوفِّيَنَّهم» كقوله «أكلاً لمّاً» ملمومين بمعنى مجموعين، كأنه قيل: وإنْ كلاً جميعاً، كقوله تعالىٰ: «فسجدَ الملائكةُ كلُّهم أجمعون»[6] انتهىٰ. لا يريد بذلك أنه تأكيدٌ صناعيٌّ، بل فَسَّر معنى ذلك، وأراد أنه صفةٌ لـ «كلاً»، ولذلك قَدَّره بمجموعين. وقد تقدَّم لك في بعضِ توجيهات «لَمّا» بالتشديد من غير تنوين أن المنون أصلُها، وإنما أُجري الوصلُ مُجْرىٰ الوقف، وقد عُرِف ما فيه. وخبرُ «إنْ» على هذه القراءة هي جملة القسم المقدَّر وجوابه سواءً في ذلك تخريجُ أبـي الفتح وتخريجُ شيخه.

---

(١) الحجة (خ): ٣/٢٤٤.
(٢) لعله يعني أن التنوين في «كل» عوض عن المضاف إليه النكرة المحذوف والتقدير: وإنْ كلَّ فرد.
(٣) الآية ١٩ من سورة الفجر.
(٤) الكشاف: ٢/٢٩٥.
(٥) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل، كتب على جانب الورقة.
(٦) الآية ٣٠ من سورة الحجر.

وأمَّـا قراءةُ الأعمش[1] فـواضحةٌ جـداً وهي مفسرةٌ لقـراءة الحسنِ المتقدمة، لولا ما فيها مِنْ مخالفة سواد الخط.

وأمَّا قراءةُ ما في مصحفِ أُبـي كما نقلها أبو حاتم[2] فإنْ فيها نافية، و «مِنْ» زائدةٌ في النفي، و «كل» مبتدأ، و «ليوفِّينَّهم» مع قَسَمه المقدَّر خبرُها، فتَـؤُول إلى قراءة الأعمش التي قبلها، إذ يصير التقديرُ بدون «مِنْ»: «وإنْ كلٌّ إلا ليوفِّينَّهم».

والتنوين في «كلًّا» عوضٌ من المضافِ إليه. قال الـزمخشري[3]: «يعني: وإنَّ كلَّهم، وإنَّ جميعَ المختلفين فيه». وقد تقدَّم أنه على قراءةِ «لَمًّا» بالتنوين في تخريج أبـي علي له لا يُقَدَّر المضافُ إليه «كل» إلا نكرةً لأجل نعتِها بالنكرة.

وانظر إلى ما تضمَّنَتْه هذه الآيةُ الكريمة من التأكيد، فمنها: التوكيد بـ «إنَّ» وبـ «كل» وبلام الابتداء الداخلة على خبر «إنَّ» وزيادةِ «ما» على رأيٍ، وبالقسمِ المقدر وباللامِ الواقعةِ جواباً له، وبنون التوكيد، وبكونها مشددةً، وإردافِها بالجملة التي بعدها من قوله «إنه بما يَعْملون خبير» فإنه يتضمَّن وعيداً شديداً للعاصي ووعداً صالحاً للطائع.

[٥٠١/ب] وقرأ / العامَّةُ «يعملون» بياء الغيبـة، جرياً على ما تقدَّم مِن المختلفين. وقرأ[4] ابن هرمز «بما تعملون» بالخطاب فيجوز أن يكونَ التفاتاً من غَيْبة إلى خطاب، ويكون المخاطبون هم الغيب المتقدِّمون، ويجوز أن يكونَ التفاتاً إلى خطاب غيرهم.

---

(١) «وإنْ كلٌ إلا».
(٢) «وإنْ من كل إلا».
(٣) الكشاف: ٢/٢٩٥.
(٤) البحر: ٥/٢٦٨.

آ. (١١٢) **قوله تعالى: ﴿كما أُمِرْتَ﴾**: الكافُ في محل النصب: إمَّا على النعتِ لمصدرٍ محذوفٍ، كما هو المشهورُ عند المعربين. قال الزمخشري[١] «أي: استقمْ استقامةً مثلَ الاستقامة التي أُمِرْتَ بها على جادَّة الحقِّ غيرَ عادلٍ عنها»، وإمَّا على الحال من ضمير ذلك المصدر. واستَفْعَل[٢] هنا للطلب كأنه قيل: اطلبْ الإقامةَ على الدين، قال[٣]: «كما تقول: استغفر، أي: اطلب الغفران».

قوله: «ومَنْ تابَ معك» في «مَنْ» وجهان أحدهُما: أنَّه منصوبٌ على المفعول معه، كذا ذكره أبو البقاء[٤]، ويصير المعنىٰ: استقم مصاحباً لمَنْ تاب مصاحباً لك، وفي هذا المعنىٰ نُبُوٌّ عن ظاهرِ[٥] اللفظ. الثاني: أنه مرفوعٌ، فإنه نسق[٦] على المستتر في «استقم»، وأغنىٰ الفصلُ بالجارِّ عن تأكيده بضميرٍ منفصل في صحةِ العطف، وقد تقدَّم لك هذا البحثُ في قوله «اسكنْ أنت وزوجُك»[٧] وأنَّ الصحيحَ أنه من عطفِ الجمل لا من عطف المفردات، ولذلك قدَّره الزمخشري[٨]: «فاستقم أنت وليستقم مَنْ تاب» فقدَّر الرافعَ له فعلاً لائقاً برفعِه الظاهرَ.

وقرأ العامَّةُ «بما تعملون بصير» بالتاء جرياً على الخطاب المتقدم.

---

(١) الكشاف: ٢/٢٩٥.
(٢) انظر: البحر: ٥/٢٦٨.
(٣) أي: قال صاحب هذا القول.
(٤) الإملاء: ٢/٤٧.
(٥) قوله «ظاهر» مخروم في الأصل.
(٦) قوله: نسق» مخروم في الأصل.
(٧) الآية ٣٥ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ١/٢٧٩.
(٨) الكشاف: ٢/٢٩٥.

وقرأ[1] الحسن والأعمش وعيسى الثقفي بالياء للغيبة، وهو التفاتٌ من خطابٍ لغيبةٍ عكسَ ما تقدم في «بما يَعْملون خبير»[2].

آ. (١١٣) **قوله تعالى: ﴿ولا تَرْكَنوا﴾**: قرأ العامَّةُ بفتح التاء والكاف، والماضي من هذا رَكِن بكسر العين كعَلِمَ، وهذه هي الفصحى، كذا قال الأزهري[3]. قال غيره: «وهي لغةُ قريش». وقرأ[4] أبو عمرو في روايةٍ «تِرْكَنوا»، وقد تقدَّم إتقانُ ذلك أولَ هذا الموضوع[5].

وقرأ[6] قتادة وطلحة والأشهب بن رميلة[7] ــ ورُوِيَتْ عن أبي عمرو ــ «تَرْكُنوا» بضم العين، وهو مضارع رَكَن بفتحها كقَتَل يَقْتُل. وقال بعضهم: «هو من التداخل» يعني أنَّ مَنْ نطق بـ«رَكِنَ» بكسر العين قال: «يَرْكُن» بضمها، وكان مِنْ حقه أَنْ يفتح، فلما ضَمَّ عَلِمْنا أنه اسْتَغْنى بلغةِ غيره في المضارع عن لغتِه، وأمَّا في هذه القراءةِ فلا ضرورة بنا إلى ادِّعاء التداخُل بل نَدَّعي أنَّ مَنْ فَتَحَ الكافَ أخذه مِنْ رَكِن بالكسر، ومَنْ ضَمَّها أَخَذَه مِنْ ركَن بالفتح، ولذلك قال الراغب[8]: «والصحيحُ أَنْ يُقالَ رَكِنَ يَـرْكَن، ورَكَنَ يَرْكُن، بالكسر في الماضي مع الفتح في المضارع، وبالفتح في الماضي مع الضم في المضارع». وشَذَّ أيضاً قولُهم رَكَن يَرْكَن بالفتح فيهما وهو من التداخُل، فتحصَّل مِنْ هذا أن يُقَالَ: رَكِن بكسر العين وهي اللغةُ العاليةُ

---

(١) البحر: ٥/٢٦٩.
(٢) في الآية ١١١.
(٣) تهذيب اللغة: ١٠/١٨٩.
(٤) البحر: ٥/٢٦٩؛ الكشاف: ٢/٢٩٦.
(٥) الدر المصون: ١/٦٠.
(٦) البحر: ٥/٢٦٩؛ القرطبي: ٩/١٠٨؛ المحتسب: ١/٣٢٩.
(٧) لم أقف على ترجمته.
(٨) المفردات: ٢٠٣.

كما تقدَّم، ورَكَن بفتحها وهي لغةُ قيسٍ وتميم، زاد الكسائي «ونَجْد»، وفي المضارع ثلاثٌ: الفتحُ والكسرُ والضمُّ.

وقرأ[1] ابنُ أبـي عبلة «تُرْكَنوا» مبنياً للمفعول مِنْ أَرْكَنه إذا أماله، فهو من باب «لا أُرَيَنَّك ههنا» و «فلا يكنْ في صدرك حَرَج»[2] وقد تقدَّم.

والرُّكُون: المَيْل، ومنه الرُّكْنُ للاستناد إليه.

قوله: «فتمَسَّكم» هو منصوبٌ بإضمار أنْ في جوابِ النهي. وقرأ[3] ابن وثاب وعلقمة والأعمش في آخرين «فتِمَسَّكم» بكسرِ التاء وقد تقدَّم.

قوله: «وما لكم» هذه الجملةُ يجوز أن تكونَ حاليةً، أي: تَمَسَّكم حالَ انتفاءِ ناصركم. ويجوز أن تكون مستأنفة. و «مِنْ أولياء»: «مِنْ» فيه زائدةٌ: إمَّا في الفاعل، وإما في المبتدأ؛ لأن الجارَّ إذا اعتمد على أشياءَ ــ أحدُها النفي ــ رفع الفاعل.

قوله: «ثم لا تُنْصَرُون» العامَّةُ على ثبوتِ نون الرفعِ لأنه فعلٌ مرفوع، إذ هو من بابِ عطفِ الجمل، عَطَفَ جملةً فعليةً على جملةٍ اسميةٍ. وقرأ[4] زيد بن علي ــ رضي اللَّه عنهما ــ بحذفِ نون الرفع، عطفه على «تمسَّكم»، والجملةُ على ما تقدَّم من الحاليةِ أو الاستئناف فتكون معترضةً. وأتى بـ «ثمَّ» تنبيهاً على تباعد الرتبة.

آ. (١١٤) **قوله تعالى: ﴿طَرَفي النهار﴾**: ظرفٌ لـ «أَقِمْ». ويضعف أن يكون ظرفاً للصلاة، كأنه قيل: أي: أقم الصلاة الواقعة في هذين الوقتين،

---

(١) البحر: ٥/٢٦٩؛ الكشاف: ٢/٢٩٦.
(٢) الآية ٢ من سورة الأعراف.
(٣) البحر: ٥/٢٦٩؛ المحتسب: ١/٣٣٠.
(٤) البحر: ٥/٢٦٩.

والطَّرَف وإن لم يكن ظرفاً، ولكنه لمَّا أضيف إلى الظرف أُعْرب بإعرابه، وهو كقولك: «أتيته / أولَ النهار وآخرَه ونصفَ الليل» بنصبِ هذه كلِّها على الظرفِ لمَّا أضيفَتْ إليه، وإن كانت ليسَتْ موضوعةً للظرفية. [٥٠٢/أ]

وقرأ العامَّةُ «زُلَفاً» بضم الزاي وفتح اللام، وهي جمعُ «زُلْفة» بسكون اللام، نحو: غُرَف في جمع غُرْفة، وظُلَم في جمعِ ظُلْمة. وقرأ[1] أبو جعفر وابن أبـي إسحاق بضمها، وفي هذه القراءةِ ثلاثةُ أوجه، أحدها: أنه جمع زُلْفة أيضاً، والضمُّ للإتباع، كما قالوا بُسْرة وبُسُر بضم السين إتباعاً لضمة الباء. والثاني: أنه اسمٌ مفرد على هذه الزِّنة كعُنُق ونحوه: الثالث: أنه جمع زَلِيف، قال أبو البقاء[2]: «وقد نُطِق به»، يعني أنهم قالوا: زَليف، وفَعيل يُجمع على فُعُل نحو: رَغِيف ورُغُف، وقَضِيب وقُضُب.

وقرأ مجاهد وابن محيصن بإسكان اللام. وفيها وجهان، أحدهما: أنه يُحتمل أَنْ تكونَ هذه القراءةُ مخففةً مِنْ ضم العين فيكون فيها ما تقدَّم. والثاني: أنه سكونُ أصلٍ من باب اسمِ الجنس نحو: بُسْرة وبُسْر مِنْ غير إتباع.

وقرأ مجاهد وابن محيصن أيضاً في روايةٍ «وزُلْفَى» بزنة «حُبْلَى»، جَعَلُوها على صفةِ الواحدة المؤنثة اعتباراً بالمعنىٰ، لأنَّ المعنىٰ على المنزلة الزلفى، أو الساعة الزُّلْفىٰ، أي: القريبة. وقد قيل: إنه يجوز أن يكونَ أَبْدلا التنوين[3] ألفاً ثم أَجْرَيـا الوصل مُجرىٰ الوقف، فإنهما يقرآن بسكون[4] اللام

---

(١) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٦١؛ البحر: ٥/٢٧٠؛ القرطبي: ٩/١٠٨.

(٢) الإملاء: ٢/٤٧، وفي المطبوعة «هو جمع زلف، وقد نُطِق به» وهو تحريف.

(٣) قوله: «التنوين» مخروم في الأصل.

(٤) قوله: «بسكون اللام» مخروم في الأصل.

وهو محتمَلٌ. وقال الزمخشري[1]: «والزُّلْفى بمعنى الزُّلْفَة، كما أن القُرْبى بمعنى القُرْبة»، يعني أنه مما تَعَاقَبَ فيه تاءُ التأنيث وألفه.

وفي انتصاب «زُلَفاً» وجهان، أظهرهما: أنه نسقٌ على «طرفي» فينتصب الظرف، إذ المرادُ بها ساعات الليل القريبة. والثاني: أن ينتصبَ انتصابَ المفعول به نسقاً على الصلاة. قال الزمخشري[2]: ـ بعد أن ذكر القراءاتِ المتقدمة ـ «وهو ما يقرب مِنْ آخر النهار ومن[3] الليل، وقيل: زُلَفاً من الليل وقُرْباً من الليل، وحَقُّها على هذا التفسير أن تعطف على الصلاة، أي: أقم الصلاة طرفي النهار، وأقم زُلَفاً من الليل، على معنى: صلوات[4] تتقرَّب بها إلى الله عز وجل في بعض الليل».

والزُّلْفَةُ: أولُ ساعات الليل، قاله ثعلب. وقال الأخفش[5] وابن قتيبة[6]: «الزُّلَف: ساعاتُ الليل وآناؤه، وكل ساعةٍ منه زُلْفَة» فلم يُخَصِّصاه بأول الليل. وقال العجَّاج[7]:

٢٧٢٩ــ ناجٍ طواه الأَيْنُ مِمَّا وَجَفا طَيَّ الليالي زُلَفاً فَزُلَفا
سَماوَةَ الهِلالِ حتى احْقَوْقَفا

وأصلُ الكلمة مِنْ «الزُّلْفَى» وهو القُرْب، يقال: أَزْلَفه فازْدَلَفَ، أي: قَرَّبه فاقتربَ. قال تعالىٰ: «وأَزْلَفْنا ثَمَّ الآخَرِين»[8] وفي الحديث[9]:

---

(١) الكشاف: ٢/٢٩٧.
(٢) الكشاف: ٢/٢٩٧.
(٣) الكشاف: «مِنْ» بسقوط الواو.
(٤) الكشاف: وأقم الصلاة.
(٥) قال في معاني القرآن: ٢/٣٥٩: «لأنها جماعة تقول: زُلْفَة وزُلُفات وزُلَف».
(٦) تفسير غريب القرآن ٢١٠.
(٧) تقدم برقم ٢٣٠.
(٨) الآية ٦٤ من سورة الشعراء.
(٩) انظر: النهاية: ٢/٣٠٩.

«ازْدَلِفوا إلى اللَّه بركعتين». وقال الراغب(١): «والزُّلْفَةُ: المَنْزِلَةُ والحُظْوَة، وقد اسْتُعْمِلت الزُّلْفَة في معنىٰ العذاب كاستعمال البِشارة ونحوها، والمزالِفُ: المَراقي، وسُمِّيَتْ ليلةَ المزدلفة لقُرْبهم مِنْ مِنى بعد الإفاضة».

وقوله: «مِن الليل» صفةٌ لـ «زُلَفاً».

آ. (١١٦) **قوله تعالى: ﴿فلولا كان﴾**: «لولا» تحضيضيةٌ دخلها معنىٰ التفجُّع عليهم، وهو قريبٌ مِنْ مجازِ قوله تعالى(٢): «يا حسرةً على العباد». وما يُرْوَىٰ عن الخليل أنه قال: «كلُّ «لولا» في القرآن فمعناها «هَلاَّ» إلا التي في الصافَّات: «فلولا أنه [كان مِن المُسَبِّحِين(٣)]» الآية، لا يصح عنه لورودها كذلك في غير الصافات: «لولا أنْ تَدَاركه(٤)» «ولولا أنْ ثَبَّتْناك(٥)»، «ولولا رجالٌ(٦)».

و «مِن القُرون»: يجوزُ أن يتعلق بـ «كان» لأنها هنا تامة، إذ المعنىٰ: فهلاَّ وُجِد من القرون، أو حَدَث، ونحو ذلك، ويجوز أن يتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «أُولو بَقِيَّة» لأنه لو تأخَّر عنه لجاز أن يكون نعتاً له. و «مِنْ قبلكم» حال من «القرون» و «يَنْهَوْن» حالٌ من «أولو بقية» لتخصُّصه بالإضافة، ويجوز أن يكون نعتاً لـ «أُولو بقية» وهو أَوْلىٰ.

ويَضْعُفُ أن تكونَ «كان» هذه ناقصةً(٧) لبُعد المعنىٰ مِنْ ذلك، وعلىٰ تقديرِه يتعيَّن تَعَلُّق «من القرون» بالمحذوف على أنه حالٌ، لأنَّ «كان» الناقصة لا تعمل عند جمهور النحاة، ويكون «يَنْهَوْن» في محل نصب خبراً لـ «كان».

---

(١) المفردات ٢١٤.
(٢) الآية ٣٠ من سورة يس.
(٣) الآية ١٤٣ من سورة الصافات.
(٤) الآية ٤٩ من سورة القلم.
(٥) الآية ٧٤ من سورة الإسراء.
(٦) الآية ٢٥ من سورة الفتح.
(٧) في قوله: «كان من القرون».

وقرأ العامَّة: «بَقِيَّة» بفتح الباء وتشديد الياء، وفيها وجهان، أحدهما: أنها صفةٌ على فَعيلة للمبالغة بمعنى فاعل، ولذلك دخلت التاءُ فيها، والمرادُ بها حينئذٍ جُنْدُ الشيء وخياره، وإنما قيل لجنده وخياره «بقيَّة» في قولهم: فلان بقيةُ الناس، وبقيةُ الكرام، لأن الرجلَ يَسْتَبْقي ممَّا يُخْرِجه أجودَه وأفضلَه، وعليه حُمل بيت الحماسة[1]:

٢٧٣٠ـ إنْ تُذْنِبُوا ثم تَأْتِيني بقيَّتُكم ....

وفي المثل «في الزوايا خبايا، وفي الرجال بقايا».

والثاني: أنها مصدرٌ بمعنى البَقْوىٰ. قال الزمخشري[2]: «ويجوز أن تكونَ البقيَّة بمعنى البَقْوىٰ، كالتقيَّة[3] بمعنى التقوىٰ، أي: فهلا كان منهم ذوو إبقاءٍ على أنفسهم وصيانةٍ لها من سخط الله وعقابه».

وقرأت[4] فرقةٌ / «بَقِيَة» بتخفيف الياء وهي اسمُ فاعلٍ مِنْ بقي كشَجِيَة مِنْ شَجِي، والتقدير: أولو طائفةٍ بَقِيةٍ أي: باقية. وقرأ أبو جعفر وشيبة «بُقْيَة» بضم الفاء وسكون العين. وقُرىء «بَقْيَة» على المَرَّة من المصدر. و«في الأرض» متعلقٌ بالفَساد، والمصدرُ المقترن بأل يعمل في المفاعيل الصريحة فكيف في الظروف؟ ويجوز أن يتعلَّق بمحذوفٍ على أنه حالٌ من «الفساد». [٥٠٢/ب]

قوله: «إلا قليلاً» فيه وجهان، أحدهما: أن يكون استثناءً منقطعاً، وذلك أن يُحمل التحضيضُ على حقيقته، وإذا حُمل على حقيقته تعيَّن أن يكونَ الاستثناء منقطعاً لئلا يفسُدَ المعنىٰ. قال الزمخشري[5]: «معناه: ولكن قليلاً

---

(١) تقدم برقم ١٦٤٨.
(٢) الكشاف: ٢/٢٩٧.
(٣) الكشاف «كالتعقبة» وهو تحريف.
(٤) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٦١؛ النشر: ٢/٢٩٢؛ البحر: ٥/٢٧١.
(٥) الكشاف: ٢/٢٩٨.

ممَّن أَنْجَيْنا مِن القرون نُهوا عن الفساد، وسائرُهم تاركو النهي». ثم قال. «فإنْ قُلْتَ: هل لوقوع هذا الاستثناء متصلاً وجهٌ يُحْمَلُ عليه؟ قلت: إن جَعَلْته متصلاً على ما عليه ظاهرُ الكلام كان المعنىٰ فاسداً؛ لأنه يكون تحضيضاً لأولي البقية على النهي عن الفساد إلا للقليل من الناجين منهم، كما تقول: هلا قرأ قومُك القرآن إلا الصلحاءَ منهم، تريد استثناء الصلحاء من المُحَضَّضين على قراءة القرآن». قلت: لأن الكلام يَؤُول إلى أنَّ الناجين لم يُحَضُّوا على النهي عن الفساد، وهو معنىً فاسدٌ.

والثاني: أن يكونَ متصلاً، وذلك بأن يُؤَوَّل التحضيضُ بمعنى النفي فيصحَّ ذلك، إلا أنه يؤدِّي إلى النصب في غير الموجَب، وإن كان غيرُ النصب أَوْلىٰ. قال الزمخشري[1]: «فإن قلت: في تحضيضهم على النهي عن الفسادِ معنىٰ نَفْيه عنهم فكأنه قيل: ما كان من القرونِ أولو بقيةٍ إلا قليلاً كان استثناءً متصلاً ومعنى صحيحاً، وكان انتصابُه على أصلِ الاستثناء، وإن كان الأفصحُ أن يُرْفعَ على البدل» قلت: ويؤيد أن التحضيض هنا في معنى النفي قراءةُ[2] زيد بن علي «إلا قليلٌ» بالرفع، لاحظ معنى النفي فأبدل على الأفصح، كقوله: «ما فعلوه إلا قليلٌ منهم»[3]. وقال الفراء[4]: «المعنىٰ: فلم يكن، لأن في الاستفهام ضرباً من الجَحْد» سَمَّى التحضيض استفهاماً. ونُقِل عن الأخفش أنه كان يرى تعيُّنَ اتصال هذا الاستثناء، كأنه لَحَظَ النفيَ.

و «مِنْ» في «مِمَّنْ أَنْجَيْنا» للتبعيض. ومنع الزمخشري[5] أن تكونَ

---

(١) الكشاف: ٢/٢٩٨.

(٢) البحر: ٥/٢٧٣.

(٣) الآية ٦٦ من سورة النساء.

(٤) لم يرد في «معاني القرآن» غير قوله: «لم يكن منهم أحد كذلك» انظر: ٢/٣٠.

(٥) الكشاف: ٢/٢٩٨.

للتبعيض، بل للبيان فقال: «حقُّها أن تكون للبيان لا للتبعيض؛ لأن النجاة إنما هي للناهين وحدهم، بدليل قوله عز وجل: «أَنْجَيْنا الذين يَنْهَوْن عن السُّوء، وأَخَذْنا الذين ظلموا بعذابٍ بئيس»[1]. قلت: فعلىٰ الأول يتعلَّق بمحذوفٍ على أنها صفةٌ لـ«قليلاً»، وعلى الثاني: يتعلَّق بمحذوف على سبيل البيان، أي: أعني.

قوله: «واتَّبَعَ» العامَّةُ على «اتَّبع» بهمزة وصل وتاءٍ مشددة، وباء، مفتوحتين، فعلاً ماضياً مبنيـاً للفاعل، وفيه وجهان، أحدهما: أنه معطوفٌ على مضمر، والثاني: أن الـواوَ للحال لا للعـطف، ويتضح ذلـك بقول الزمخشري[2]: «فإن قلت: علامَ عَطَف قوله: «واتَّبع الذين ظلموا»؟ قلت: إنْ كان معناه: «واتَّبعوا الشهواتِ كان معطوفاً على مضمرٍ؛ لأن المعنىٰ: إلا قليلاً مِمَّن أنجينا منهم نُهُوا عن الفساد، واتَّبع الذين ظلموا شَهواتِهم، فهو عطفٌ على «نُهوا» وإن كان معناه: واتَّبعوا جزاء الإتراف، فالواو للحال، كأنه قيل: أَنْجَيْنا القليل، وقد اتَّبَعَ الذين ظَلَموا جزاءهم».

قلت: فجوَّز في قوله: «ما أُتْرِفوا» وجهين أحدُهما: أنه مفعولٌ مِنْ غيرِ حذفِ مضاف، و«ما» واقعة على الشهوات وما بَـطِروا بسببه من النِّعَم، والثاني: أنه على حَذْفِ مضاف، أي: جزاء ما أترفوا، ورتَّب على هذين الوجهين القولَ في «واتَّبع» كما عرفت.

والإتراف: إفعالٌ من التَّرف وهو النعمة يُقال: صبـيٌّ مُتْرَفٌ، أي: مُنْعَم البدن، وأُتْرِفوا: نَعِموا. وقيل: التُّرْفة: التوسُّع في النِّعْمة.

---

(١) الآية ١٦٥ من سورة الأعراف.
(٢) الكشاف: ٢/٢٩٨.

وقرأ[1] أبو عمرو في روايةِ الجعفي وجعفر «وأُتْبِع» بضم همزة القطعِ وسكونِ التاء وكسر الباء مبنياً للمفعول، ولا بد حينئذٍ مِنْ حَذْفِ مضاف، أي: أُتْبِعوا جزاء ما أُتْرفوا فيه. و«ما» يجوز أن تكونَ بمعنى الذي، وهو الظاهرُ لعَوْد الضمير في «فيه» عليه، ويجوز أن تكونَ مصدريةً، أي: جزاءَ إتْرافهم.

قوله: «وكانوا مُجْرمين» فيه ثلاثةُ أوجه، أحدها: أن تكونَ عطفاً على «أُتْرِفُوا» إذا جعلنا «ما» مصدريةً، أي: اتَّبَعوا إترافهم وكونَهم مجرمين. والثاني: أنه عطفٌ على «اتَّبع»، أي: اتَّبعوا شهواتِهم وكانوا مجرمين بذلك؛ لأنَّ / تابعَ الشهوات مغمورٌ بالآثام. الثالث: أن يكونَ اعتراضاً وحكماً عليهم بأنهم قومٌ مجرمون، ذكر ذلك الزمخشريُّ[2]. قال الشيخ[3]: «ولا يُسَمَّى هذا اعتراضاً في اصطلاح النحو؛ لأنه آخرُ آيةٍ فليس بين شيئين يحتاج أحدُهما إلى الآخر». [٥٠٣/أ]

آ. (١١٧) **قوله تعالى: ﴿لِيُهْلِكَ﴾**: فيه الوجهان المشهوران، وهما زيادةُ اللامِ في خبر كان دلالةً على التأكيد ـ كما هو رأي الكوفيين ـ أو كونُها متعلقةً بخبر كان المحذوف، وهو مذهبُ البصريين. و«بظلمٍ» متعلق بـ «يُهْلك» والباءُ سببيةٌ. وجوَّز الزمخشري[4] أن تكونَ حالاً من فاعل «ليُهْلِكَ». وقوله: «وأهلُها مُصْلحون» جملة حالية.

آ. (١١٩) **قوله تعالى: ﴿إلا مَنْ رَحِمَ﴾**: ظاهرُه أنه متصلٌ وهو استثناءٌ مِنْ فاعل «يَزالون» أو من الضمير في «مختلفين»[5]. وجوَّز الحوفي أن يكون استثناءً منقطعاً، أي: لكن مَنْ رَحِمَ لم يختلفوا، ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك. و«لذلك» في المشار إليه أقوال كثيرة أظهرها: أنه الاختلافُ المدلولُ عليه بمختلفين كقوله[6]:

---

(١) البحر: ٥/٢٧٢.
(٢) الكشاف: ٢/٢٩٨.
(٣) البحر: ٥/٢٧٢.
(٤) الكشاف: ٢/٢٩٨.
(٥) أي المستتر فيها.
(٦) تقدم برقم ١٣٨٧.

٢٧٣١ـ إذا نُهي السَّفيـهُ جَـرَىٰ إليـه وخالفَ، والسَّفيهُ إلى خلافِ

رَجَعَ الضميرُ من «إليه» على السَّفَه المدلولِ عليه بلفظ «السَّفيه»، ولا بدَّ مِنْ حذفِ مضافٍ على هذا، أي: ولثمرة الاختلاف خَلَقَهم. واللامُ في الحقيقة للصيرورة، أي: خَلَقَهم ليصير أكثرهم إلى الاختلاف. وقيل: المراد به[١] الرحمة المدلول عليها بقوله: «رحم» وإنما ذُكِّر ذهاباً بها إلى الخير. وقيل: المرادُ به المجموعُ منهما، وإليه نحا ابنُ عباس كقوله: «عَوانٌ بين ذلك»[٢]. وقيل: إشارةٌ إلى ما بعده من قوله: «وتَمَّت كلَّمة ربك، ففي الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ، وهو قول مرجوح؛ لأن الأصلَ عدمُ ذلك. وقوله: «أجمعين» تأكيد، والأكثر أن تُسْبَقَ بـ «كل» وقد جاء هنا دونَها.

والجِنَّةُ والجِنُّ: قيل: واحد، والتاءُ فيه للمبالغة. وقيل: الجنَّة جمع جِنّ، وهو غريبٌ، فيكون مثل كَمْء للجمع وكَمْأة للواحد

آ. (١٢٠) **قوله تعالى: ﴿وكُلًّا نَقُصُّ﴾**: في نصبه أوجه، أحدها: أنه مفعولٌ به والمضاف إليه محذوفٌ، عُوِّض منه التنوين، تقديره: وكل نبأ نَقُصُّ عليك. و «مِنْ أنباء» بيانٌ له أو صفة إذا قُدِّر المضاف إليه نكرة. وقوله: «ما نُثَبِّتُ» يجوز أن يكونَ بدلاً من «كلًّا»، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ مضمر، أي: هو ما نثبِّت، أو منصوبٌ بإضمار أعني.

الثاني[٣]: أنه منصوبٌ على المصدرِ، أي: كلَّ اقتصاصٍ نَقُصُّ، و «مِنْ أنباء» صفةٌ أو بيان، و «ما نُثَبِّت» هو مفعول «نَقُصُّ».

الثالث: كما تقدَّم، إلا أنه بجَعْل «ما» صلةً[٤]، والتقدير: وكلًّا نَقُصُّ

(١) أي: بالمشار إليه في «لذلك».
(٢) الآية ٦٨ من سورة البقرة.
(٣) في إعراب «كلًّا».
(٤) أي زائدة.

من أنباء الرسل نُثَبِّت به فؤادك، كذا أعربه الشيخ[1] وقال: كهي في قوله: «قليلاً ما تذكَّرون»[2].

الرابع: أن يكون «كلًّا» نصباً على الحال من «ما نُثَبِّت» وهي في معنى جميعاً. وقيل: بل هي حال من الضمير في «به». وقيل: بل هي حال من «أنباء»، وهذان الوجهان إنما يجوزان عند الأخفش، فإنه يُجيز تقديم حالِ المجرورِ بالحرف عليه، كقوله تعالىٰ: «والسمواتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينه»[3] في قراءةِ مَنْ نصب «مَطْويات» وقول الآخر[4]:

٢٧٣٢ـ رَهْطُ ابنِ كُوْزٍ مُحْقبي أَدْراعهم فيهم ورَهْطُ ربيعـةَ بنِ حُذار

وإعراب باقي السورة واضح ممَّا تقدم.

آ. (١٢٣) وقرأ[5] نافع وحفص «يُرجع» مبنياً للمفعول، والباقون مبنياً للفاعل. ونافع[6] وابن عامر وحفص على «تَعْملون» بـالخطاب لأنَّ قبله «اعملوا» والباقون بالغيبة رجوعاً على قوله: «للذين لا يؤمنون»، وهذا الخلاف أيضاً في آخر النمل[7].

* * *

---

(١) البحر: ٥/٢٧٤.
(٢) الآية ٣ من سورة الأعراف.
(٣) الآية ٦٧ من سورة الزمر وهي قراءة عيسى والجحدري انظر: البحر: ٧/٤٤٠.
(٤) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٩٩ برواية: مُحْقبو، والعيني: ٣/١٧٠. وأحقب زاده خلفه على راحلته: إذا جعله وراءه؛ والأدراع: جمع درع الحديد.
(٥) السبعة ٣٤٠؛ النشر: ٢/٢٠٨؛ الحجة ٣٥٣.
(٦) السبعة ٣٤٠؛ التيسير ١٢٦؛ البحر: ٥/٢٧٥.
(٧) «وما ربك بغافل عمَّا تعملون» الآية ٩٣، وانظر: السبعة ٤٨٨؛ البحر: ٧/١٠٣.

سورة يوسف عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

آ. (١): قد تَقَدَّم الكلامُ على نحوِ قولِه «تلك آياتُ» في أول يونس[1].

آ. (٢) **قوله تعالى: ﴿قُرْآناً﴾**: يجوز فيه ثلاثةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكونَ بدلاً من ضمير «أنْزَلْناه»، أو حالاً مُوَطِّئةً منه، والضميرُ في «أَنْزَلْناه» على هذين القولين يعودُ على «الكتاب». وقيل: «قُرْآناً» مفعولٌ به والضميرُ في «أَنزلْناه» ضميرُ المصدر.

و«عربيًّا» نعتٌ للقرآن. وجَوَّز أبو البقاء[2] أن يكونَ حالاً مِنَ الضمير في «قُرْآناً» إذا تحمَّل ضميراً، يعني إذا جَعَلْناه حالاً مُؤَوَّلاً بمشتق، أي: أَنْزَلْناه مُجْتَمِعاً في حال كونِه عربيّاً. والعربيُّ منسوب للعرب لأنه نَزَلَ بلغتِهم. وواحدُ العَرَبِ عربيّ، كما أن واحدَ الرومِ روميٌّ. وعَرَبةُ ـ بفتح الراء ـ ناحيةُ دارِ إسماعيلَ النبيِّ عليه السلام. قال الشاعر[3]:

---

(١) الآية ١.

(٢) الإملاء: ١/٤٨.

(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان «عرب»؛ والبحر: ٤/٢٧٧. واللوذعيّ: الذكيُّ، الفصيح. والحلاحل: السيد الشجاع، ويعني بالممدوح النبيَّ صلى الله عليه وسلم حيث أُحِلَّت له مكة وقتاً من النهار.

٢٧٣٣ـ وعَرْبَةُ أرضٌ ما يُحِلُّ حرامَها ... مِنَ الناسِ إلا اللَّوْذَعِيُّ الحُلاحِلُ

سكَّن راءَها ضرورةً، فيجوز أن يكونَ العربيُّ منسوباً إلى هذه البقعة.

آ. (٣) قوله تعالى: ﴿أَحْسَنَ القَصَصِ﴾: في انتصاب «أحسنَ» وجهان، [أحدهما]: أن يكونَ / منصوباً على المفعول به، ولكنْ إذا جَعَلْتَ القصصَ مصدراً واقعاً موقعَ المفعولِ كالخَلْق بمعنى المَخْلوق، أو جعَلْتَه فَعَلاً بمعنى مفعول كالقَبَضِ[١] والنَّقَص[٢] بمعنى المَنْقُوص والمقبوض، أي: نَقُصُّ عليك أَحْسَنَ الأشياءِ المقتصَّة. والثاني: أن يكونَ منصوباً على المصدرِ المُبَيِّنِ، إذا جَعَلْتَ القصصَ مصدراً غيرَ مرادٍ به المفعولُ، ويكون المقصوصُ على هذا محذوفاً، أي: نَقُصُّ عليك أحسنَ الاقتصاص. و«أَحْسَنَ» يجوز أن تكونَ أَفْعَل تفضيلٍ على بابها، وأن تكونَ لمجرَّدِ الوصفِ بالحُسْن، وتكون من بابِ إضافة الصفةِ لموصوفِها، أي: القصص الحسن. [٥٠٣/ب]

قوله: «بما أَوْحَيْنا» الباءُ سببيةٌ، وهي متعلقةٌ بـ«نَقُصُّ» و«ما» مصدريةٌ، أي: بسبب إيحائنا.

قوله: «هذا القرآنَ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهرُ ـ أن ينتصبَ على المفعولِ به بـ«أَوْحَيْنا». والثاني: أن تكون المسألةُ من بابِ التنازع، أعني بين «نَقُصُّ» وبين «أَوْحَيْنا» فإنَّ كلاًّ منهما يطلبُ «هذا القرآنَ»، وتكونُ المسألةُ من إعمال الثاني، وهذا إنما يتأتَّى على جَعْلِنا «أَحْسَنَ» منصوباً على المصدرِ، ولم نُقَدِّرْ لـ«نَقُصُّ» مفعولاً محذوفاً.

---

(١) القَبَض بمعنى المقبوض: ما جُمع من الغنيمة قبل أن تُقْسَم. اللسان: قبض.
(٢) لم أقف على «النَّقَص» بمعنى المنقوص، وإنما أثبتوا نَقْصاً ونَقْضاً بمعنى مَفْعول. وقد يكون ضبط اللفظتين بتسكين العين فيكون التمثيل واقعاً بالمعنى لا من حيث اتحاد الوزن.

قوله: «وإنْ كنتَ» إلى آخره تقدَّم نظيرُه[1].

آ. (٤) **قوله تعالى: ﴿إذ قال﴾**: في العاملِ فيه أوجهٌ، أظهرها: أنه منصوبٌ بـ «قال يا بُنَيَّ»[2]، أي: قال يعقوب: يا بُنَيَّ، وقتَ قولِ يوسفَ له كيت وكيت، وهذا أسهلُ الوجوهِ، إذ فيه إبقاءُ «إذ» على كونِها ظرفاً ماضياً. وقيل: الناصبُ له «الغافلين» قاله مكي[3]. وقيل: هو منصوبٌ بـ «نَقُصُّ»، أي: نَقُصُّ عليك وقتَ قولِه كيت وكيت، وهذا فيه إخراجُ «إذ» عن المضيِّ وعن الظرفية، وإن قَدَّرْتَ المفعولَ محذوفاً، أي: نَقُصُّ عليك الحالَ وقتَ قولِه، لزم إخراجها عن المُضِيِّ. وقيل: هو منصوبٌ بمضمر، أي: اذكر. وقيل: هو منصوب على أنه بدلٌ مِنْ «أَحْسنَ القصص» بدلُ اشتمال. قال الزمخشري[4]: «لأنَّ الوقتَ يَشْتمل على القصص وهو المقصوص».

قوله: «يا أَبَتِ» قرأ[5] ابن عامر بفتح التاء، والباقون بكسرِها. وهذه التاءُ عوضٌ من ياء المتكلم، ولذلك لا يجوز الجمعُ بينهما إلا ضرورةً، وهذا يختصُّ بلفظتين: يا أبت، ويا أَمَتِ ولا يجوز في غيرهما من الأسماء لو قلت: «يا صاحِبَتِ» لم يَجُز البتة، كما اختصَّتْ لفظةُ الأمِّ والعمِّ بحكمٍ[6] في نحو «يا بن أُمّ». ويجوز الجمعُ بين هذه التاءِ وبين كلٍ مِنَ الياءِ والألفِ ضرورةً

---

(١) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران.
(٢) في الآية ٥.
(٣) المشكل: ٤١٨/١.
(٤) الكشاف: ٣٠١/٢.
(٥) السبعة: ٣٤٤؛ النشر: ٣٩٣/٢؛ الحجة: ٣٥٣؛ البحر: ٢٧٩/٥.
(٦) الحكم هو: أن الأكثرَ الاجتزاء بالكسرة عن الياء أو أن يُفْتحا للتركيب المزجي. أوضح المسالك: ٥٢٨، وثمة أوجه أخرى انظرها في: ابن يعيش: ١٢/٢.

كقوله[1]:

٢٧٣٤ـ يـا أَبَتـا عَلَّكَ أو عَسـاكـا

وقول الآخر[2]:

٢٧٣٥ـ أيـا أَبَتـا لا تَـزَلْ عنـدَنـا فـإنَّا نخـافُ بـأنْ نُخْتَـرَمْ

وقول الآخر[3]:

٢٧٣٦ـ أيـا أبتي لا زِلْتَ فينا فـإنَّما لنا أَمَلٌ في العيشِ ما دُمْتَ عائِشا

وكلام الزمخشري[4] يُـؤْذِنُ بأنَّ الجمعَ بين التاءِ والألفِ ليس ضرورةً فإنه قال: «فإن قلت: فما هذه الكسرةُ[5]؟ قلت: هي الكسرةُ التي كانت قبل الياءِ في قولك «يا أبـي» فَزُحْلِقَتْ إلى التاء لاقتضاءِ تاءِ التأنيثِ أن يكونَ ما قبلها مفتوحاً. فإن قُلْتَ: فما بالُ الكسرةِ لم تَسْقُطْ بالفتحة التي اقْتَضَتْها التاءُ، وتبقى التاءُ ساكنة؟ قلت: امتنع ذلك فيها لأنها اسمٌ، والأسماءُ حقُّها التحريكُ لأصالتِها في الإعراب، وإنما جاز تسكينُ الياء وأصلُها أن تُحَرَّكَ تخفيفاً لأنها حرف لين، وأمَّا التاءُ فحرفٌ صحيحٌ نحو كاف الضمير، فلزم تحريكُها. فإنْ قلت: يُشْبه الجمعُ بين هذه التاءِ وبين هذه الكسرةِ الجمعَ بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه؛ لأنها في حكم الياءِ إذا قلتَ: يا غلامِ، فكما لا يجوزُ «يا أبتي» لا يجوز «يا أبتِ». قلت: الياء والكسرةُ قبلها شيئان، والتاءُ

---

(١) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه: ١٨١؛ والكتاب: ١/٣٨٨؛ والخصائص: ٢/٩٦؛ والمحتسب: ٢/٢١٣؛ وابن يعيش: ٢/١٢؛ والخزانة: ٢/٤٤١؛ والهمع: ١/١٣٢؛ والدرر: ١/١١٠.

(٢) لم أقف عليه. ونخترم: مِنْ اخترمته المنية. وقوله «أيا أبتا» ورد في الأصل من غير همزة.

(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في العيني: ٤/٢٥١؛ والتصريح: ٢/٧٨.

(٤) الكشاف: ٢/٣٠١.

(٥) أي الكسرة في «يا أبتِ».

عوضٌ من أحد الشيئين وهو الياءُ، والكسرةُ غيرُ مُتَعَرَّضٍ لها، فلا يُجْمَعُ بين العِوَض والمُعَوَّض منه، إلا إذا جُمِعَ بين التاءِ والياءِ لا غير. ألا ترى إلى قولهم: «يا أبتا» مع كونِ الألفِ فيه بدلاً من الياء كيف جاز الجمعُ بينها وبين التاء، ولم يُعَدَّ ذلك جمعاً بين العوض والمعوض منه؟ فالكسرة أبعدُ من ذلك. فإن قلتَ: قد دَلَّتِ الكسرةُ في «يا غلامِ» على الإضافة لأنها قرينةُ الياءِ ولصيقتُها، فإن دَلَّت على مِثْلِ ذلك في «يا أبت» فالتاءُ المعوَّضَةُ لَغْوٌ، وجودُها كعَدَمِها. قلت: بل حالُها مع التاءِ كحالِها مع الياءِ إذا قلت: يا أبـي».

وكذا عبارة الشيخ[1] فإنه قال: «وهذه التاءُ عوضٌ من ياء الإضافة فلا تجتمعان، وتجامعُ الألفَ التي هي بدلٌ من الياء قال[2]:

٢٧٣٧ـ يـا أَبَتـا عَلَّكَ أو عَسَـاكـا

/ وفيه نظرٌ من حيث إنَّ الألفَ كالياءِ لكونها بدلاً منها، فينبغي أن لا يُجْمَعَ بينهما. [٥٠٤/أ]

وهذه التاءُ أصلُها للتأنيث قال الزمخشري[3]: «فإن قلت: ما هذه التاءُ؟ قلت: تاءُ تأنيثٍ وقعت عوضاً من ياء الإضافة، والدليلُ على أنَّها تاءُ تأنيثٍ قَلْبُها هاءً في الوقف». قلت: وما ذَكَرَه مِنْ كونها تُقْلَبُ هاءً في الوقف قرأ[4] به ابنُ كثير وابنُ عامر، والباقون وقفوا عليها بالتاء، كأنهم أَجْرَوْها مُجْرى تاء الإلحاق في بنت وأخت. ومِمَّنْ نَصَّ على كونها للتأنيث سيبويه فإنه قال[5]: «سألتُ الخليل عن التاء في «يا أبت» فقال: «هي بمنزلة التاء في تاء خالة

---

(١) البحر: ٢٧٩/٥.

(٢) تقدم برقم ٢٧٣٤.

(٣) الكشاف: ٣٠١/٢.

(٤) الإتحاف: ٢٦٢؛ البحر: ٢٧٩/٥؛ التيسير: ١٢٧؛ النشر: ١٣١/٢؛ الحجة: ٣٥٣.

(٥) الكتاب: ٣١٧/١.

وعمَّة» يعني أنها للتأنيث، ويدلُّ على كونها للتأنيث أيضاً كَتْبُهم إياها هاءً، وقياس مَنْ وَقَفَ بالتاءِ أن يكتَبها تاءً كبنت وأخت.

ثم قال الزمخشـري[1]: «فإن قلت: كيف جـاز إلحاق تاء التأنيث بالمذكر؟ قلت: كما جاز نحو قولك: حمامة ذَكَر وشاةٌ ذَكَر ورجلٌ رَبْعَة[2] وغلام يَفَعَة[3]». قلت: يعني أنها جِيْءَ بها لمجردِ تأنيث اللفظ كما في الألفاظِ المستشهد بها. ثم قال الزمخشري: «فإن قلتَ: فلِمَ ساغ تعويضُ تاءِ التأنيث من ياءِ الإضافة؟ قلت: لأنَّ التأنيثَ والإضافةَ يتناسبان في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما زيادةٌ مضمومةٌ إلى الاسم في آخره». قلت: وهذا قياسٌ بعيدٌ لا يُعمل به عند الحُذَّاق، فإنه يُسَمَّى الشَّبَه الطردي، يعني أنه شَبَهٌ في الصورة.

وقال الزمخشري: «إنه قُرِىء «يا أَبت» بالحركات الثلاث». فأمَّا الفتحُ والكسر فقد عَزَيْتُهما[4] لقارئهما، وأمَّا الضمُّ فغريبٌ جداً، وهو يُشْبِهُ مَنْ يَبْني المنادى المضافَ لياء المتكلم على الضم كقراءةِ مَنْ قرأ ـ وستأتي إن شاء اللَّه ـ «قل ربُّ احكم»[5] بضم الباء، ويأتي توجيهها هناك، ولِمَ قُلْنا إنه مضافٌ للياء ولم نجعلْه مفرداً من غير إضافة؟.

وقد تقدَّم توجيهُ كَسْرِ هذه التاء بما ذكره الزمخشري[6] من كونها هي الكسرةَ التي قبل الياء زُحْلِقَتْ إلى التاء. وهذا أحد المَذْهَبَيْنِ، والمذهب

---

(١) الكشاف: ٢/٣٠١.
(٢) رجل ربعة: الوسيط القامة.
(٣) غلام يفعة: شاب.
(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب: عَزَوْتُها.
(٥) الآية ١١٢ من سورة الأنبياء وهي قراءة أبي جعفر كما في البحر: ٦/٣٤٥.
(٦) الكشاف: ٢/٣٠١.

الآخر: أنها كسرةٌ أجنبية جيء بها لتدلَّ على الياء المعوَّض منها، وليس بخلافٍ طائل.

وأمَّا الفتحُ[1] ففيه أربعةُ أوجه، ذكر الفارسي[2] منها وجهين، أحدهما: أنه اجْتَزَأَ بالفتحة عن الألف، يعني عن الألف المنقلبة عن الياء، كما اجتزأ عنها الآخر بقوله[3]:

٢٧٣٨ـ ولَسْتُ براجعٍ ما فاتَ منِّي   بلَهْفَ ولا بلَيْتَ ولا لَوَنِّي

وكما اجتُرِىء بها[4] عنها في يا بن أمَّ، ويا بنَ عمَّ كما تقدم. والثاني: أنَّه رُخِّم بحذف التاء، ثم أقحمت التاء مفتوحة، وهذا كما قال النابغة[5]:

٢٧٣٩ـ كِليْني لِهَمٍّ يا أُمَيمَةَ ناصِبِ   وليلٍ أقاسِيه بطيءِ الكواكبِ

بفتح تاء «أُمَيْمة» على ما ذَكَرْت لك.

الثالث: ما ذكره الفراء[6] وأبو عبيد وأبو حاتم وقطرب في أحد قوليه وهو أنَّ الألفَ في «يا أبتا» للندبة، ثم حَذَفها مُجْتَزِئاً عنها بالفتحة. وهذا قد يَنْفَعُ في الجواب عن الجمع بين العِوَض والمُعَوَّض منه. وقد ردَّ بعضُهم هذا المذهبَ بأنَّ الموضع ليس موضعَ ندبة.

الرابع: أنَّ الأصلَ: يا أبةً بالتنوين، فحذف التنوين لأنَّ النداءَ بابُ

---

(١) وهي قراءة ابن عامر كما تقدم.
(٢) الحجة (خ): ٣/٢٤٤.
(٣) تقدم برقم ٤٦٨.
(٤) أي بالفتحة عن الألف.
(٥) ديوانه: ٥٤؛ والكتاب: ١/٣١٥؛ والخزانة: ١/٣٧٠، وكليني: دعيني.
(٦) معاني القرآن: ٢/٣٢.

حَذْفٍ، وإلى هذا ذهب قطرب في القول الثاني. وقد رُدَّ هذا عليه بأن التنوينَ لا يُحْذَفُ من المنادى المنصوب نحو: «يا ضارباً رجلًا».

وقرأ أبو جعفر «يا أبي» بالياء[1]، ولم يُعَوِّض منها التاء.

وقرأ[2] الحسن[3] وطلحة بن سليمان: «أحدَ عْشر» بسكون العين، كأنهم قصدوا التنبيه بهذا التخفيفِ على أنَّ الاسمين جُعِلا اسماً واحداً.

وقوله: « الشمسَ والقمرَ» يجوز فيه وجهان، أحدهما: أن تكونَ الواوُ عاطفةً، وحينئذ يحتمل أن يكون ذلك من باب ذِكْر الخاص بعد العام تفصيلاً؛ لأن الشمسُ والقمر دخلا في قوله «أحدَ عشرَ كوكباً» فهو كقوله: «وجبريلَ وميكالَ»[4] بعد قوله: «وملائكتِه»، ويُحْتمل أن لا يكون كذلك، وتكون الواوُ لعطفِ المُغَاير، فيكون قد رأى الشمس والقمر زيادةً على الأحدَ عشرَ بخلاف الأول، فإنه يكون رأى الأحدَ عشرَ، ومِنْ جملتها الشمس والقمر، والاحتمالان منقولان عن أهل التفسير، وممَّنْ نَقَلهما الزمخشري[5].

والوجه الثاني: أن تكونَ الواوُ بمعنىٰ مع، إلا أنه مرجوحٌ، لأنه متى أمكن العطفُ من غير ضعفٍ ولا إخلالِ معنىً رَجَح على المعيَّة، وعلىٰ هذا فيكون كالوجه الذي قبله بمعنى أنه رأى الشمسَ والقمرَ زيادةً على الأحد عشر كوكباً.

وقوله: «رأيتُهُمْ لي ساجدين» يحتمل وجهين، أحدهما: أنها جملةٌ كُرِّرَتْ للتوكيد لمَّا طال الفصلُ بالمفاعيل كُرِّرَتْ كما كُررت «أنكم» في قوله:

---

(١) لم أر من نصَّ على هذه القراءة.

(٢) الإتحاف: ٢٦٢؛ البحر: ٥/٢٧٩؛ النشر: ٢/٢٧٩.

(٣) قوله «الحسن» تكرر في الأصل، ولعله سهو.

(٤) الآية ٩٨ من سورة البقرة.

(٥) الكشاف: ٢/٣٠٢.

«أيَعِدُكم أنكم / إذا مِتُّمْ وكنتمْ تراباً وعظاماً أنكم مُخْرَجون»[1] كذا قـاله [٥٠٤/ب] الشيخ[2]، وسيأتي تحقيق هذا إن شاء اللّه تعالىٰ. والثاني: أنه ليس بتأكيدٍ، وإليه نحا الزمخشري[3]: فإنه قال: «فإن قُلْتَ: ما معنى تكرارِ «رأيتُهم»؟ قلت: ليس بتكرارٍ، إنما هو كلامٌ مستأنفٌ على تقديرِ سؤالٍ وقع جواباً له، كأنَّ يعقوبَ عليه السلام قال له عند قوله: «إني رأَيتْ أحدَ عشرَ كوكباً، والشمسَ والقمرَ» كيف رأيتها؟ سائلاً عن حال رؤيتها، فقال: رأيتهم لي ساجدين». قلت: وهذا أظهرُ لأنه متى دار الكلامُ بين الحَمْل على التأكيد أو التأسيس فَحَمْلُه على الثاني أَوْلَىٰ.

و «ساجدين» صفةُ جُمِعَ جَمْعَ العقلاء. فقيل: لأنه لمَّا عامَلَهم معاملةَ العقلاء في إسنادِ[4] فِعْلَهم إليهم جَمَعَهم جَمْعَهم، والشيءُ قد يُعامَلُ معاملَةَ شيءٍ آخرَ إذا شاركه في صفةٍ ما.

والرؤيةُ هنا منامِيَّةٌ، وقد تقدَّم أنها تنصب مفعولين كالعِلْمية، وعلى هذا يكون قد حَذَفَ المفعولَ الثاني من قوله «رَأَيْتُ أحدَ عَشَرَ كوكباً» ولكنَّ حَذْفَه اقتصاراً ممتنعٌ، فلم يَبْقَ إلا اختصاراً، وهو قليل أو ممتنع عند بعضهم.

آ. (٥) **قوله تعالى: ﴿لا تَقْصُصْ﴾**: قرأ العامَّة بفكِّ الصادَيْن وهي لغةُ الحجاز. وقرأ[5] زيد بن علي بصادٍ واحدة مشدَّدة، والإدغامُ لغةُ تميمٍ. وقد تقدَّم تحقيقُ هذا في المائدة عند قوله «مَنْ يَرْتَدَّ منكم»[6].

---

(١) الآية ٣٥ من سورة المؤمنون.

(٢) البحر: ٥/٢٨٠.

(٣) الكشاف: ٢/٣٠٢.

(٤) أي: إسناد فعل العقلاء وهو السجود إلى الكواكب.

(٥) البحر: ٥/٢٨٠.

(٦) الآية ٥٤ من سورة المائدة.

والرؤيا مصدرٌ كالبُقْيا. وقال الزمخشري[1]: «الرؤيا بمعنى الرؤية، إلا أنها مختصةٌ بما كان في النوم دون اليقظة، فرَّق بينهما بحَرْفَي التأنيث كماقيل: القُرْبَةُ والقُرْبَىٰ».

وقرأ العامَّة «الرُّؤْيا» بهمزٍ مِنْ غير إمالة، وقرأها الكسائي[2] في رواية الدُّوري عنه بالإمالة. وأمَّا الرؤيا[3] ورؤياي الاثنتان في هذه السورة فأمالهما الكسائي من غير خلافٍ في المشهور[4]، وأبو عمرو يُبْدِلُ هذه الهمزةَ واواً[5] في طريق السوسي. وقال الزمخشري[6]: «وسمع الكسائي «رُيَّاك» و «رِيَّاك» بالإدغام وضم الراء وكسرها، وهي ضعيفةٌ لأنَّ الواو في تقدير الهمزة فلم يَقْوَ إدغامها كما لم يَقْوَ إدغام «اتَّزر» من الإزار واتَّجَرَ من الأَجْر» يعني أنَّ العارض لا يُعْتَدُّ به، وهذا هو الغالب. وقد اعتدَّ القُرَّاءُ بالعارض في مواضع ستقف بها على أشياءَ إن شاء اللَّهُ نحو «رِيًّا» في قوله «أَثَاثاً وَرِئْيا»[7] عند حمزة، و «عاداً الأولى»[8].

---

(١) الكشاف: ٢/٣٠٣.

(٢) لم يذكر المؤلف هنا أن الكسائي قرأ أيضاً بغير الهمز وهذا ما نصَّ عليه في البحر: ٥/٢٨٠، أمَّا صاحب السبعة فقد ذكر رواية الدوري بالإمالة ولم ينصَّ على مسألة الهمز. السبعة: ٣٤٤.

(٣) الرؤيا في الآية ٥، ورؤياي في الآية ١٠٠.

(٤) قال في السبعة: ٣٤٤ «وروى أبو الحارث الليث بن خالد عن الكسائي أنه لم يُمل هذا الحرف «لا تقصص رؤياك» وحده وأمال سائر القرآن».

(٥) الكشاف: ٢/٣٠٣؛ الإتحاف: ٢٦٢.

(٦) الكشاف: ٢/٣٠٣.

(٧) الآية ٧٤ من سورة مريم «وكم أهلكنا قَبْلهم مِنْ قرن هم أحسنُ أثاثاً ورِئْياً» وسوف يأتي للمؤلف بحث في مذهب حمزة، وأن له أكثر مِنْ وجهٍ في إعْرابه لسورة مريم. وانظر الإتحاف: ٣٠٠.

(٨) الآية ٥٠ من سورة النجم.

وأمَّا كسرُ «رِيَّاك» فلئلَّا يؤدِّي إلى ياء ساكنة بعد ضمة، وأمَّا الضمُّ فهو الأصل، والياءُ قد اسْتُهْلِكَتْ بالإدغام.

قوله: «فيكيدوا» منصوبٌ في جواب النهي وهو في تقدير شرط وجزاء، ولذلك قدَّره الزمخشري[1] بقوله: «إنْ قصصتها عليهم كادوك». و «كَيْداً» فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنه مصدرٌ مؤكدٌ، وعلى هذا ففي اللام في قوله «لك» خمسةُ أوجهٍ، أحدُها: أن يكون «يكيد» ضُمِّن معنى ما يتعدَّى باللام؛ لأنه في الأصل متعدٍّ بنفسه قال: «فكيدوني جميعاً»[2] والتقدير: فيحتالوا لك بالكيد. قال الزمخشري[3] مقرراً لهذا الوجه: «فإنْ قلتَ: هلاَّ قيل: فيكيدوك كما قيل فيكيدوني. قلت: ضُمِّن معنى فعلٍ يتعدَّىٰ باللام ليفيدَ معنى فعلِ الكيد مع إفادة معنى الفعل المضمَّن فيكون آكدَ وأَبْلَغَ في التخويف وذلك نحو: فيحتالوا لك، ألا ترى إلى تأكيده بالمصدر».

الوجه الثاني من أوجهِ اللام: أن تكونَ مُعَدِّيةً، ويكون هذا الفعلُ ممَّا يتعدَّىٰ بحرفِ الجر تارةً، وبنفسهِ أخرى كنصح وشكر، كذا قاله الشيخ[4] وفيه نظرٌ، لأنَّ ذاك بابٌ لا يَنْقاس إنما يُقْتصر فيه على ما ذكره النحاةُ ولم يَذْكروا منه «كاد».

الثالث: أن اللامَ زائدةٌ في المفعول به كزيادتها في قوله «رَدِفَ لكم»[5] قاله أبو البقاء[6] وهو ضعيف؛ لأنَّ اللامَ لا تُزاد إلا بأحد شرطين: تقديم المعمولِ أو كونِ العاملِ فرعاً.

---

(١) الكشاف: ٢/٣٠٣.
(٢) الآية ٥٥ من سورة هود.
(٣) الكشاف: ٢/٣٠٣.
(٤) البحر: ٥/٢٨٠.
(٥) الآية ٧٢ من سورة النمل.
(٦) الإملاء: ٢/٤٩.

الرابع: أن تكونَ اللامُ للعلة، أي: فيكيدوا من أجلك، وعلى هذا فالمفعولُ محذوفٌ اقتصاراً أو اختصاراً. / [٥٠٥/أ]

الخامس: أن تتعلَّق بمحذوفٍ، لأنها حالٌ مِنْ «كَيْداً» إذ هي في الأصلِ يجوزُ أن تكونَ صفةً لو تأخَّرَتْ.

الوجه الثاني مِنْ وَجْهَيْ «كَيْداً» أن يكونَ مفعولاً به، أي: فيصنعوا لك كيداً، أي: أمراً يكيدونَك به، وهو مصدرٌ في موضع الاسمِ ومنه «فَأَجْمعوا كيدَكم»[١]، أي: ما تكيدون به، ذكره أبو البقاء[٢] وليس بالبيِّن، وعلى هذا ففي اللامِ في «لك» وجهان فقط: كونُها صفةً في الأصل ثم صارَتْ حالاً، أو هي للعلة، وأمَّا الثلاثةُ الباقيةُ فلا تتأتَّىٰ وامتناعُها واضح.

آ. (٦) **قوله تعالى: ﴿وكذلك يَجْتبيك ربُّك﴾**: الكاف في موضع نصبٍ أو رفعٍ، فالنصبُ: إمَّا على الحال من ضمير المصدر المقدَّر، وقد تقدم أنه رأيُ سيبويه[٣]، وإمَّا على النعتِ لمصدرٍ محذوف والمعنىٰ: مثلَ ذلك الاجتباء العظيم يَجْتبيك. والرفعُ على خبر ابتداء مضمر أي: الأمرُ كذلك. وقد تقدَّم له نظائر.

قوله: «ويُعَلِّمُكَ» مستأنفٌ ليس داخلاً في حَيِّز التشبيه، والتقدير: وهو يُعَلِّمك. والأحاديث: جمع تكسير، فقيل: لواحدٍ ملفوظٍ به وهو «حديث» ولكنه شَذَّ جمعُه على أحاديث، وله أخواتٌ في الشذوذ كأباطيل وأقاطيع وأعاريض في باطل وقطيع وعَرُوض. وزعم أبو زيد أن لها واحداً مقدراً وهو أُحْدُوثة ونحوه، وليس باسم جمعٍ؛ لأنَّ هذه الصيغةَ مختصة بالتكسير،

---

(١) الآية ٦٤ من سورة طه.

(٢) الإملاء: ٢/٤٩.

(٣) الكتاب: ١/١١٦.

وإذا كانوا قد التزموا ذلك فيما لم يُصَرَّح له بمفردٍ مِنْ لفظه نحو: عباديد وشماطيط وأبابيل ففي «أحاديث» أَوْلى، ولهذا[1] رُدَّ على الزمخشري[2] قولُه: «وهي اسم جمعٍ للحديث وليس بجمعِ أُحْدوثة» بما ذكرته، ولكنَّ قولَه «ليس بجمعِ أُحْدوثة» صحيحٌ؛ لأن مذهبَ الجمهور خلافُه، على أنَّ كلامَه قد يريد به غيرَ ظاهرِه مِنْ قوله اسم جمع.

وقوله: «عليك» يجوز أَنْ يتعلَّق بـ «يُتِمَّ»، وأن يتعلَّقَ بـ «نعمته». وكرَّر «على» في قوله: «وعلى آل» ليمكنَ العطفُ على الضمير المجرور. هذا مذهبُ البصريين، وتقدَّم بيانه[3]. وقوله: «مِنْ قبلُ» أي مِنْ قبلك.

قوله: «إبراهيمَ وإسحاقَ» يجوز أن يكونَ بدلاً من «أبويك» أو عطف بيان، أو على إضمارِ أَعْني.

آ. (٧): وقرأ ابن كثير[4] «آية» بالإفراد، والمرادُ بها الجنسُ، والباقون بالجمع تصريحاً بالمرادِ لأنها كانت علاماتٍ كثيرة. وزعم بعضُهم أنَّ ثَمَّ معطوفاً محذوفاً تقديرُه: للسائلين ولغيرهم، ولا حاجةَ إليه. و«للسائلين» متعلقٌ بمحذوف نعتاً لآيات.

آ. (٨) **قوله تعالى: ﴿أَحَبُّ إلىٰ أبينا﴾**: «أحبُّ» أفعل تفضيل، وهو مبنيٌّ مِنْ «حُبَّ» المبني للمفعول وهو شاذ. وإذا بَنَيْتَ أفعل التفضيل مِنْ مادة الحب والبغض تعدَّى إلى الفاعل المعنوي بـ «إلى»، وإلى المفعولِ المعنويِّ باللام أو بـ «في»، فإذا قلت: «زيدٌ أحبُّ إليَّ مِنْ بكر» يعني أنك

---

(١) انظر: البحر: ٥/٢٨١.

(٢) الكشاف: ٢/٣٠٣.

(٣) انظر: الدر المصون: ٢/٣٩٤.

(٤) السبعة: ٣٣٤؛ البحر: ٥/٢٨٢؛ التيسير: ١٢٧؛ الحجة: ٣٥٥.

تحب زيداً أكثر من بكر فالمتكلم هو الفاعلُ، وكذلك: «هو أبغض إليَّ منه» أنت المُبْغِض، وإذا قلت: زيدٌ أحبُّ لي مِنْ عَمْرٍو، أو أَحَبُّ فيَّ منه، أي: إنَّ زيداً يحبُّني أكثرَ من عمرو. وقال امرؤ القيس[1]:

٢٧٤٠ـ لَعَمْري لَسَعْدٌ حيث حُلَّت ديارُه أحبُّ إلينا منكَ فافرسٍ حَمِرْ

وعلى هذا جاءَتِ الآيةُ الكريمة، فإنَّ الأبَ هو فاعل المحبَّة. واللام في «ليوسف» لامُ الابتداء أفادَتْ توكيداً لمضمون الجملة، وقوله: «أحبُّ» خبر المثنىٰ، وإنما لم يطابِقْ لِما عَرَفْتَ مِنْ حكم أفعلَ التفضيل[2].

والواو في «ونحن عصبةٌ» للحال، فالجملةُ بعدها في محل نصب على الحال. والعامَّةُ على رفع «عُصْبة» خبراً لـ «نحن». وقرأ[3] أمير المؤمنين بنصبها على أن الخبر محذوف، والتقدير: نحن نُرى أو نجتمع فيكون «عصبة» حالاً، إلا أنه قليلٌ جداً، وذلك لأن الحال لا تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر إلا بشروطٍ ذكرها النحاة[4] نحو «ضَرْبي زيداً قائماً»، و «أكثر شُرْبي السَّوِيْقَ ملتوتاً». قال ابن الأنباري: «هذا كما تقول العرب: «إنما العامريُّ عِمَّتَه» أي: يتعمَّم عِمَّته».

قال الشيخ[5]: «وليس مثلَه لأنَّ «عصبة» ليس بمصدرٍ ولا هيئةٍ، فالأجودُ أن يكونَ من باب «حُكْمُك مُسَمَّطاً»[6]. قلت: ليس مرادُ ابنِ الأنباري إلا التشبيهَ من حيث إنه حَذَف الخبر وسَدَّ شيءٌ آخرُ مَسَدَّه في غير المواضع

---

(١) ديوانه: ١١٣. عيَّره الفم لأن الفرس إذا حَمِر أنتن فوه، فناداه بذلك وعيَّره.
(٢) أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة يكون مفرداً مذكراً دائماً.
(٣) البحر: ٥/٢٨٣. وقال في الشواذ: «رواية النزال بن سبرة عن علي، ونفى ابن مجاهد أن يكون عليّ قرأ بذلك». الشواذ: ٦٢.
(٤) انظر: أوضح المسالك: ١١٦.
(٥) البحر: ٥/٢٨٣.
(٦) أي لا اعتراض عليه.

المنقاسِ فيها ذلك، ولا نَظَر لكونِ المنصوب مصدراً أو غيرَه. وقال المبرد[1]: «هو من باب «حُكْمُك مُسَمَّطاً» أي: / لك حكمُك مُسَمَّطاً، قال الفرزدق[2]: [٥٠٥/ب] «يا لَهْذَمُ حُكمك مُسَمَّطاً» أراد: لك حكمُك مُسَمَّطاً، قال: «واسْتُعْمل هذا فَكَثُرَ حتى حُذِف استخفافاً لعلم ما يريد القائل كقولك: «الهلالُ واللَّهِ» أي: هذا الهلال». والمُسَمَّط: المُرْسَلُ غير المردودِ. وقدَّره غيرُ المبرد: حُكْمُك ثَبَتَ مُسَمَّطاً. وفي هذا المثالِ نظرٌ؛ لأنَّ النحويين يجعلون مِنْ شَرْط سَدِّ الحالِ مَسَدَّ الخبرِ أن لا يَصْلُحَ جَعْلُ الحال خبراً لذلك المبتدأ نحو: «ضربي زيداً قائماً» بخلاف: «ضربي زيداً شديدٌ»، فإنها تُرْفع على الخبرية، وتَخْرج المسألة من ذلك، وهذه الحال أعني مُسَمَّطاً يَصْلُحُ جَعْلُها خبراً للمبتدأ، إذ التقديرُ: حُكْمُكَ مُرْسَلٌ لا مَرْدُود، فيكون هذا المَثَلُ على ما قَرَّرْتُه مِنْ كلامهم شاذاً.

والعُصْبة: ما زاد على عشرة، عن ابن عباس، وعنه: ما بين عشرةٍ إلى أربعين. وقيل: الثلاثة نفـر، فإذا زاد على ذلك إلى تسعة فهم رَهْط، فإذا بلغوا العشرة فصاعداً فعُصْبة. وقيل: ما بين الواحد إلى العشرة. وقيل من عشرة إلى خمسة عشر. وقيل: ستة. وقيل: سبعة. والمادة تدلُّ على الإِحاطة من العِصابة لإِحاطتها بالرأس.

آ. (٩) **قوله تعالى: ﴿أَرْضاً﴾**: فيه ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون منصوبة على إسقاط الخافض تخفيفاً أي: في أرضٍ كقوله: «لَأَقْعُدَنَّ لهم صراطَك»[3]، وقوله[4]:

---

(١) الكامل: ٢/٤٣٥.

(٢) انظر: الخبر في الكامل: ٢/٤٣١، وقول الفرزدق هنا نثري.

(٣) الآية ١٦ من سورة الأعراف.

(٤) تقدم برقم ٢١٥٣.

٢٧٤١ـ ... . كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ

وإليه ذهب الحوفيُّ وابن عطية[١]. والثاني: النصب على الظرفية. قال الزمخشري[٢]: «أرضاً منكورةً مجهولةً بعيدةً من العمران، وهو معنى تنكيرها وإخلائِها من الناس، ولإبهامِها من هذا الوجه نُصِبَتْ نَصْبَ الظروفِ المبهمة». وقد رَدَّ ابن عطية هذا الوجه فقال[٣]: «وذلك خطأ؛ لأنَّ الظرفَ ينبغي أن يكون مبهماً، وهذه ليست كذلك بل هي أرضٌ مقيَّدة بأنها بعيدة أو قاصِيَةٌ أو نحو ذلك، فزال بذلك إبهامُها ومعلومٌ أنَّ يوسفَ لم يَخْلُ مِن الكون في أرضٍ، فتبيَّن أنهم أرادوا أرضاً بعيدة غيرَ التي هو فيها قريبٌ مِنْ أبيه».

واستحسن الشيخ هذا الردَّ وقال[٤]: «وهذا الردُّ صحيح لو قلت: جلست داراً بعيدة أو مكاناً بعيداً لم يصحَّ إلا بواسطة «في»، ولا يجوز حَذْفُها إلا في ضرورةِ شعرٍ، أو مع «دَخَلْت» على الخلاف في «دَخَلْت» أهي لازمةٌ أم متعديةٌ؟».

قلت: وفي الكلامَيْن نظرٌ؛ إذ الظرفُ المبهم عبارة عَمَّا ليس له حدودٌ تَحْصُره ولا أقطارٌ تحويه، و«أرضاً» في الآية الكريمة من هذا القبيل.

الثالث: أنها مفعولٌ ثانٍ، وذلك إنْ تَضَمَّن «اطرحوه» أَنْزِلوه، وأَنْزِلوه يتعدَّى لاثنين قال تعالى[٥]: «أَنْزِلْني مُنْزلاً مباركاً». وتقول: أَنْزَلْت زيداً الدار.

---

(١) المحرر: ٩/٢٥٣.
(٢) الكشاف: ٢/٣٠٥.
(٣) المحرر: ٩/٢٥٣.
(٤) البحر: ٥/٢٨٣.
(٥) الآية ٢٩ من سورة المؤمنون.

والطَّرْح: الرَّمْي، ويُعَبَّر به عن الاقتحام في المخاوف. قال عُرْوة ابن الورد[1]:

٢٧٤٢ـ ومَنْ يَكُ مثلي ذا عيالٍ ومُقْتِراً   من المال يَطْرَحْ نفسَه كلَّ مَطْرَحِ

و «يَخْلُ لكم» جوابُ الأمر، وفيه الإدغام والإظهار، وقد تقدَّم تحقيقُهما عند قوله: «يَبْتَغِ غيرَ الإسلام»[2].

آ. (١٠) **قوله تعالى: ﴿في غيابة﴾**: قرأ نافع[3] «غَيابات بالجمع في الحرفين[4] مِنْ هذه السورة، جُعِل ذلك المكانُ أجزاءً، وسُمِّي كلُّ جزء غَيَابَة، والباقون بالإفراد وهو واضحٌ. وابن هرمز. كنافع إلا أنه شَدَّد الياءَ. والأظهرُ في هذه القراءة أن يكون سُمِّي باسم الفاعل الذي للمبالغة فهو وصفٌ في الأصل. وألحقه الفارسيُّ[5] بالاسم الجائي على فَعَّال نحو ما ذكر سيبويه[6] من «الفَيَّاد». قال ابن جني[7]: «ووجَدْت من ذلك «الفَخَّار»: الخَزَف». وقال صاحب «اللوامح»: «يجوز أن يكون على فَعَّالات كحَمَّامات، ويجوز أن يكونَ على فَيْعالات كشيطانات جمع شَيْطانة، وكلٌّ للمبالغة».

وقرأ الحسن: «غَيَبَة» بفتح الياء، وفيها احتمالان، أحدهما: أَنْ تكونَ

---

(١) ديوانه ٤٤٥؛ والبحر المحيط: ٥/٢٧٦؛ والمحرر: ٩/٢٥٣.
(٢) الآية ٨٥ من سورة آل عمران. وانظر: الدر المصون: ٣/٢٩٩.
(٣) السبعة: ٣٤٥؛ البحر: ٥/٢٨٤؛ الإتحاف: ٢٦٢؛ التيسير: ١٢٧؛ الحجة: ٣٥٥؛ الشواذ: ٦٢.
(٤) الموضع الثاني في الآية ١٥.
(٥) لم يشر إلى ذلك في «الحجة» وإنما ذكر ما أسلفه السمين قبلاً في الفرق بين القراءتين.
(٦) لم أقف على هذه اللفظة في «الكتاب»، ومعناها المتبختر وذَكَر البوم، كما في اللسان: فيد وعبارة ابن جني في المحتسب: ١/٣٣٣. «وكان أبو علي يضيف إلى ما حكاه سيبويه...» فقد تكون هذه اللفظة مما أضافه أبو علي وليست في الكتاب.
(٧) انظر: المحتسب: ١/٣٣٣؛ والبحر: ٥/٢٨٤.

في الأصل مصدراً كالغَلَبة. والثاني: أن يكونَ جمع غائب نحو: صانع وصَنَعَة. قال الشيخ[1]: «وفي حرف أُبَـيّ «غَيْبة» بسكون الياء، وهي ظلمة الرَّكِيَّة»[2]. قلت: والضبطُ أمرٌ حادثٌ فكيف يُعرف ذلك في المصحف؟ وقد تقدَّم نحوٌ من ذلك فيما تقدم.

والغَيَابة: قال الهرويُّ: «شِبْهُ لَجَفٍ[3] أو طاقٍ في البئر فُوَيْق الماء يغيب ما فيه عن العيون. وقال الكلبـي: «الغَيَابة تكون في قَعْر الجُبِّ؛ لأنَّ أسفله واسعٌ ورأسَه ضيق فلا يكاد الناظر يرىٰ ما في جوانبه». وقال الزمخشري[4]: «هي غَوْرُه وما غابَ منه عن عَيْن الناظر وأظلمُ مِنْ أسفلِه، قال المنخل[5]: / [٥٠٦/أ]

٢٧٤٣ـ فإنْ أنا يَـوْماً غَيَّبَتْني غَيـابتي ... فسِيْروابسَيْري في العَشيرة والأهلِ

أراد: غَيَابةَ حُفْرته التي يُـدْفن فيها. والجُبُّ: البئـر التي لم تُطْوَ، وتَسْمِيتُه بذلك: إمَّا لكونه محفوراً في جَبُوب الأرض أي: ما غَلُظ منها، وإمَّا لأنه قُطِعَ في الأرض، ومنه الجَبُّ في الذَّكَر.

وقال الأعشىٰ[6]:

٢٧٤٤ـ لَئِنْ كنت في جُبٍّ ثمانين قامَةً ... ورُقِّيْتَ أَسْبابَ السماء بسُلَّمِ

ويُجْمع على جِبَبَة وجِباب وأَجْباب.

قوله: «يَلْتَقِطْهُ بعضُ [السَّيَّارة»] قرأ العامَّة «يَلْتَقِطْه» بالياء من تحت

---

(١) البحر: ٢٨٤/٥.
(٢) أي: قعر البئر.
(٣) اللجف: الناحية من البئر. وانظر: القرطبـي: ١٣٢/٩.
(٤) الكشاف: ٣٠٥/٢.
(٥) البيت في المحرر: ٢٥٤/٩؛ ومجاز القرآن: ٣٠٢/١؛ والبحر: ٢٨٤/٥.
(٦) تقدم برقم ٢٣٤٩.

وهو الأصل. وقرأ[1] الحسن ومجاهد وأبو رجاء وقتادة بالتاء مِنْ فوق لتأنيث المعنى، ولإضافته إلى مؤنث، وقالوا: «قُطِعت بعض أصابعه»، وقال الشاعر[2]:

٢٧٤٥ـ إذا بعضُ السنينَ تَعَرَّقَتْنا كفىٰ الأيتامَ فَقْدَ أبي اليتيمِ

وقد تقدَّمَ الكلامُ بأوسعَ مِنْ هذا في الأنعام والأعراف. ومفعول «فاعلين» محذوفٌ أي: فاعلين ما يُحَصِّل غَرَضَكم.

والسَّيَّارة: جمع «سَيَّار»، وهو مثالُ مبالغة.

والالتقاط: تَنَاوُلُ الشيءِ المطروحِ، ومنه: «اللُّقَطَة» واللَّقِيط. وقال الشاعر[3]:

٢٧٤٦ـ ومَنْهَلٍ وَرَدْتُهُ التِقاطا

آ. (١١) **قوله تعالى: ﴿لا تَأْمَنَّا﴾**: حالٌ وتقدَّم نظيرُه. وقرأ العامَّة[4] «تأمَنَّا» بالإخفاء، وهو عبارةٌ عن تضعيفِ الصوت بالحركة والفصل بين النونين، لا أنَّ النونَ تُسَكَّن رَأْساً، فيكون ذلك إخفاءً لا إدغاماً. قال الداني[5]: «وهو قولُ عامَّةِ أئمَّتنا وهو الصوابُ لتأكيد دلالته وصحته في القياس».

---

(١) الإتحاف: ٢٦٢؛ البحر: ٢٨٤/٥؛ القرطبي: ١٣٣/٩.

(٢) البيت لجرير في ديوانه: ٥٠٧؛ والكتاب: ٢٥/١؛ والمقتضب: ١٩٨/٤؛ وابن يعيش ٩٦/٥؛ والخزانة: ١٦٧/٢. وكفىٰ بمعنى أغنى، الأيتامَ وفَقْدَ: مفعولاه أي: كفى الأيتام فقد آبائهم لأنه أعطاهم، وأراد: فقد أبيهم فلم يمكنه. وتعرَّقتنا: آذَتْنا.

(٣) البيت لنِقادة الأسدي وبعده:

لم أَلْقَ إذْ وَرَدْتُه فُرَّاطا

وهو في اللسان لقط، والبحر: ٢٧٦/٥.

(٤) انظر في قراءتها: الإتحاف: ٢٦٢؛ البحر: ٢٨٥/٥؛ السبعة: ٣٤٥.

(٥) التيسير: ١٢٨.

وقرأ بعضُهم ذلك بالإشمام، وهوعبارةٌ عن ضمِّ الشفتين إشارةً إلى حركة الفعل مع الإدغامِ الصريح كما يشير إليها الواقف، وفيه عُسْرٌ كبير قالوا: وتكون الإشارة إلى الضمة بعد الإدغام أو قبل كمالِه، والإشمامُ يقع بإزاء معانٍ هذا مِنْ جُمْلتها، ومنها إشراب الكسرةِ شيئاً مِن الضم نحو: «قيل»[1] و «غِيْض»[2] وبابه، وقد تقدم أولَ البقرة. ومنها إشمامُ أحدِ حرفين شيئاً من الآخر كإشمام الصاد زاياً في «الصراط»[3]: «ومَنْ أَصْدَق»[4] وبابهما، وقد تقدم ذلك أيضاً في الفاتحة والنساء، فهذا خَلْطُ حرفٍ بحرف، كما أنَّ ما قبله خَلْطُ حركة بحركة. ومنها الإشارةُ إلى الضمة في الوقفِ خاصةً، وإنما يراه البصير دونَ الأعمىٰ.

وقرأ أبو جعفر بالإدغامِ الصريح من غير إشمامٍ. وقرأ الحسن ذلك بالإظهار مبالغةً في بيان إعراب الفعل وللمحافظة على حركة الإعراب. اتفق الجمهورُ على الإخفاء أو الإشمام كما تقدم تحقيقه.

وقرأ ابن هرمز «لا تَأْمُنَّا» بضم الميم، نَقَل حركةَ النون الأولى عند إرادةِ إدغامها بعد سَلْب الميمِ حركَتها، وخطُّ المصحف بنون واحدة، ففي قراءة الحسن مخالفة لها.

وقرأ أبو رزين وابن وثاب «لا تِيْمَنَّا» بكسر حرف المضارعة، إلا أنَّ ابنَ وثَّابٍ سَهَّل الهمزةَ. قال الشيخ[5]: «ومجيئُه بعد «مالك» والمعنى يُرْشد إلى أنه نَفْيٌ لا نَهْيٌ وليس كقولهم «ما أَحْسَنَنا» في التعجب؛ لأنه لو أدغم لالتبسَ

---

(١) الآية ١١ من سورة البقرة.
(٢) الآية ٤٤ من سورة هود.
(٣) الآية ٥ من سورة الفاتحة. وانظر: الدر المصون ١/٦٤.
(٤) الآية ٧٨ من سورة النساء.
(٥) البحر: ٥/٢٨٥.

بالنفي». قلت: وما أبعد هذا عن تَوَهُّم النهي حتى يَنُصَّ عليه. وقوله: «لالتبس بالنفي» صحيح.

آ. (١٢) **قوله تعالى: ﴿يَرْتَعْ ويَلْعَبْ﴾**: فيها أربعَ عَشَرَةَ قراءةً[1] إحداها: قراءةُ نافعٍ بالياء مِنْ تحت وكسرِ العين. الثانية: قراءةُ البزي عن ابن كثير «نَرْتَع ونلعب» بالنونِ وكسرِ العين. الثالثة: قراءةُ قنبل، وقد اخْتُلِفَ عليه فنُقِل عنه ثبوتُ الياء بعد العين وَصْلاً وَوَقْفاً وحَذْفُها وصلاً ووقفاً، فيوافق البزيَّ في أحد الوجهين عنه، فعنه قراءتان. الخامسة: قراءة أبي عمرو وابن عامر «نرتَعْ ونلعبْ» بالنون وسكون العين والباء. السادسة: قراءة الكوفيين: «يرتعْ ويلعبْ» بالياء من تحت وسكون العين والباء.

وقرأ جعفر بن محمد «نرتع» بالنون و«يلعب» بالياء، ورُوِيَتْ عن ابن كثير. وقرأ العلاء بن سيابة «يَرْتَعِ ويلعبُ» بالياء فيهما وكسر العين وضم الباء. وقرأ مجاهد وقتادة وابن محيصن «نُرْتَعْ» بضم النون وسكون العين والباء. وقرأ أبو رجاء كذلك، إلا أنه بالياء مِنْ تحت فيهما. والنخعي ويعقوب «نرتع» بالنون و«يلعب» بالياء. والفعلان في هذه القراءات كلها مبنيٌّ للفاعل.

وقرأ زيد بن علي «يُرْتَع ويُلْعَب» بالياء مِنْ تحت مبنيّين للمفعول. وقرىء «نرتعي ونلعبُ» بثبوت الياء ورفع الباء. وقرأ ابن أبي عبلة «نَرْعي ونلعب» فهذه أربعَ عشرةَ قراءةً، منها ستٌّ في السبع المتواتِر وثمانٍ في الشاذ.

فَمَنْ قرأ بالنون أسند الفعلَ إلى إخوة يوسف، ومَنْ قرأ بالياء أسند الفعل إليه دونهم، ومَنْ كسَر العين اعتقد أنه جزم بحذف حرفِ العلة، وجعله مأخوذاً [مِنْ][2] يَفْتَعِل من الرَّعْي كيرتمي مِن الرمي. ومَنْ سَكَّن العينَ اعتقد

---

(١) انظر في قراءاتها: السبعة: ٣٤٥؛ التيسير: ١٢٨؛ الحجة: ٣٥٦؛ البحر: ٥/٢٨٥.
(٢) زيادة من (ش).

أنه جَزَمَه بحذف الحركة وجعله مأخوذاً مِنْ رتعَ يَرْتَعُ إذا اتَّسع في الخِصْب قال(1):

٢٧٤٧ــ .... وإذا يَخْلُو لــه لَحْمي رَتَــعْ

ومَنْ سكَّن الباءَ جعله مجزوماً، ومَنْ رفعها جعله مرفوعاً على الاستئناف أي: وهو يلعب، ومَنْ غاير بين الفعلين فقرأ بالياء مِنْ تحت في «يلعب» دون «نرتع» فلأنَّ اللعبَ مُناسب للصغار. ومَنْ قَرَأَ: «نُرْتِع» رباعياً جعل مفعوله محذوفاً، أي: نُرْعي مواشِيَنا، ومَنْ بناها للمفعول فالوجهُ أنه أضمر / المفعولَ [٥٠٦/ب] الذي لم يُسَمَّ فاعلُه وهو ضمير الغد، والأصل: نرتع فيه ونلعب فيه، ثم اتُّسع فيه فَحُـذِفَ حرفُ الجر فتعدَّى إليه الفعلُ بنفسه فصار: نرتعه ونلعبه، فلمَّا بناه للمفعول قام الضمير المنصوب مقام فاعله فانقلب مرفوعاً واستتر في رافعه، فهو في الاتساع كقوله(2):

٢٧٤٨ــ ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْمى وعامراً ....

ومَنْ رفع الفعلين جعلَهما حالَيْن، وتكون حالاً مقدرة. وأمَّا إثبات الياء في «نَرْتعي» مع جزم «نلعب» وهي قراءةُ قنبل فقد تجرأ بعض الناس وردَّها، وقال ابن عطية(3): «هي قراءةٌ ضعيفة لا تجوز إلا في الشعر» وقيل: هي لغةُ مَنْ يجزم بالحركة المقدرة وأنشد(4):

٢٧٤٩ــ ألم يَــأْتِيــك والأنبــاءُ تَنْمي ....

---

(1) لم أهتد إلى قائله، وصدره:

وحــبـيــبٌ لي إذا لاقَــيْـتُــه

وهو في اللسان «رتع».

(2) تقدم برقم ٤٣٥.

(3) المحرر: ٢٥٨/٩.

(4) تقدم برقم ٢٦٤٠.

وقد تقدَّمَتْ هذه المسألةُ مستوفاةً.

و «نَرْتع» يحتمل أنْ يكونَ وزنُه تَفْتَعِلْ[1] مِن الرعي وهو أَكْلُ المَرْعَى، ويكون على حَذْف مضاف: نرتع مواشينا، أو من المراعاة للشيء قال[2]:

٢٧٥٠ـ تَرْتَعِي السَّفْحَ فالكَثيبَ فَذَاقا   رٍ فَرَوْضَ القطا فَذَاتَ الرِّئالِ

ويحتمل أن يكونَ وزنُه نَفْعَل مِنْ: رَتَعَ يَرْتَعُ إذا أقام في خِصْب وسَعَة، ومنه قول[3] الغضبان بن القبعثرى: «القَيْدُ والرَّتَعَةُ وقِلَّةُ المَنَعَة» وقال الشاعر[4]:

٢٧٥١ـ أكفراً بعد رَدِّ الموت عني   وبعد عطائِك المِئَةَ الرِّتاعا

قوله: «وإنَّا له لحافِظُون» جملة حالية، والعامل فيها أحدُ شيئين: إمَّا الأمر، وإمَّا جوابه. فإن قلت: هل يجوز أن تكونَ المسألةُ من الإعمال لأنَّ كلًّا من العاملين يصحُّ تَسَلُّطُه على الحال؟ فالجواب: ذلك لا يجوز، لأن الإعمالَ يَسْتَلْزِم الإضمار، والحال لا تُضْمر؛ لأنها لا تكون إلا نكرةً أو مؤولةً بها.

آ. (١٣) **قوله تعالى: ﴿أَنْ تَذْهبوا﴾**: فاعل «يَحْزُنني»، أي: يَحْزنني ذهابُكم. وفي هذه الآيةِ دلالةٌ على أنَّ المضارعَ المقترن بلام الابتداء لا يكون حالاً[5]، والنحاةُ جَعَلوها مِن القرائن المخصصة للحال، ووجه الدلالة أنَّ «أَنْ تَذْهبوا» مستقبلٌ لاقترانه بحرفِ الاستقبال وهي «أنْ»، وما في حيزها فاعلٌ،

---

(١) هذا على تمامه قبل حذف لامه.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه: ٣؛ والبحر: ٥/٢٧٦.

(٣) قاله للحجاج يوم رآه قد سَمِن. انظر: اللسان رتع.

(٤) تقدم برقم ٣١٧.

(٥) الحال هنا الزمني لا الإعرابي.

فلو جَعَلْنا «لَيَحْزُنني» حالاً لزم سَبْقُ الفعل[1] لفاعله[2] وهو محالٌ. وأجيب عن ذلك بأنَّ الفاعلَ في الحقيقة مقدرٌ حُذِف هو وقام المضافُ إليه مَقامه، والتقدير: ليحزنني تَوَقُّعُ ذهابِكم.

وقرأ[3] زيد بن علي وابن هرمز وابن محيصن: «لَيَحْزُنِّي» بالإدغام. وقرأ زيد[4] بن علي وحده «تُذْهِبوا» بضم التاء مِنْ أذهب، وهو كقوله: «تُنْبت بالدهن»[5] في قراءة مَنْ ضم التاء فتكون الباءُ زائدةً أو حالية.

و «الذئب» يُهْمَز ولا يُهْمز، وبعدم الهمز قرأ[6] السوسي والكسائي وورش، وفي الوقف لا يهمزه حمزة. قالوا: وهو مشتقٌّ مِنْ «تذاءَبَتِ الرِّيح»: إذا هَبَّتْ مِنْ كل جهة لأنه يأتي كذلك، ويُجْمع على ذِئاب وذُؤبان وأَذْؤُب قال[7]:

٢٧٥٢ـ وأَزْوَرَ يَمْطُو في بلادٍ بعيدةٍ ... تَعاوَى به ذُؤْبانه وثعالِبُهْ

وأرضٌ مَذْأَبة: كثيرة الذئاب، وذُؤابة الشعر لتحرُّكِها وتَقَلُّبها، مِنْ ذلك.

وقوله: «وأنتم عنه غافِلون» جملة حالية العامل فيها «يأكله».

آ. (١٤) **قوله تعالى: ﴿ونحن عصبة﴾**: جملةٌ حالية أو معترضة، و «إنا إذاً لخاسِرُون» جواب القسم وحُذِف جوابُ الشرط. و «إذن» حرفُ

---

(١) وهو الحزن.
(٢) وهو الذهاب.
(٣) البحر: ٥/٢٨٦.
(٤) البحر: ٥/٢٨٦.
(٥) الآية ٢٠ من سورة المؤمنون، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو كما في السبعة: ٤٤٥.
(٦) السبعة: ٣٤٦؛ الإتحاف: ٢٦٣؛ البحر: ٥/٢٨٦؛ التيسير: ١٢٨.
(٧) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر: ٥/٢٧٦.

جوابٍ، وقد تَقَدَّم القولُ في ذلك مُشْبعاً. ونقل أبو[1] البقاء أنه قُرِىء «عُصْبَةً» بالنصب، وقدَّر ما قدَّمْتُه في الآية الأولى.

آ. (١٥) **قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبوا﴾**: يجوز في جوابها أوجه، أحدها: أنه محذوفٌ، أي: عَرَّفْناه وأَوْصَلْنا إليه الطمأنينة. وقدَّره الزمخشري[2]: «فَعَلُوا به ما فَعَلوا مِن الأذىٰ» وذكر حكايةً طويلة. وقدَّره غيرُه: عَظُمَتْ فِتْنَتُهم. وآخرون «جَعَلوه فيها». وهذا أَوْلَى لدلالة الكلام عليه.

الثاني: أنَّ الجوابَ مثبتٌ، وهو قولُه «قالوا يا أبانا إنَّا ذَهَبْنا»، أي: لمَّا كان كيت وكيت قالوا. وهذا فيه بُعْدٌ لبُعْدِ الكلامِ مِنْ بعضه.

والثالث: أنَّ الجوابَ هو قولُه «وأَوْحَيْنا» والواو فيه زائدةٌ، أي: فلمَّا ذهبوا به أَوْحَيْنا، وهو رأيُ الكوفيين، وجعلوا مِنْ ذلك قولَه تعالىٰ «فَلَمَّا أَسْلَما وتَلَّه»[3]، أي: تَلَّه. وقوله: «حتى إذا جاؤوها وفُتِحت»[4] وقولَ امرىء القيس[5]:

٢٧٥٣ ـ فلمَّا أَجَزْنا ساحةَ الحيِّ وانتحىٰ بنا بَطْنَ حِقْفٍ ذي رُكامٍ عَقَنْقَلِ

أي: فلمَّا أَجَزْنَا انتحىٰ. وهو كثيرٌ عندهم بعدَ «لَمَّا».

وقوله: «أَنْ يَجْعَلُوه» مفعول «أَجْمعوا»، أي: عَزَموا على أن يَجْعلوه، أو عَزَموا أَنْ يجعلوه، لأنه يتعدى بنفسه وبعلى، فـ «أَنْ» يُحْتمل أن تكونَ على

---

(١) الإملاء: ٢/ ٥٠.
(٢) الكشاف: ٢/ ٣٠٦.
(٣) الآية ١٠٣ من سورة الصافات. وانظر: الإنصاف ٤٥٦.
(٤) الآية ٧١ من سورة الزمر.
(٥) تقدم برقم ٤٥٠.

حذف الحرف، وأن لا تكون، فعلى الأولِ يَحْتمل موضعَها النصبُ والجرُّ، وعلى الثاني يتعيَّن النصبُ.

والجَعْل يجوز أن يكونَ بمعنى الإلقاء، وأن يكونَ بمعنى التصيير، فعلى الأولِ يتعلَّق «في غيابة» بنفس الفعل قبله، وعلى الثاني بمحذوفٍ. والفعلُ مِنْ قوله: «وأَجْمعوا» يجوزُ أن يكونَ معطوفاً على ما قبله، وأن يكون حالاً، و«قد» معه مضمرةٌ عند بعضهم. والضمير في «إليه» الظاهر عَوْدُه على يوسف. وقيل: يعود على يعقوب.

وقرأ العامَّةُ: «لَتُنَبِّئَنَّهُمْ» بتاء الخطاب. وقرأ[1] ابن عمر بياء الغيبة، أي: اللَّه تعالىٰ. قال الشيخ[2]: «وكذا في بعض مصاحف البصرة» وقد تقدَّم أن النَّقْطَ حادثٌ، فإن قال: مصحفٌ حادثٌ غيرُ مصحفِ عثمان فليس الكلام في ذلك.

وقرأ سَلَّام: «لَنُنَبِّئَنَّهم» بالنون. و«هذا» صفةٌ لأَمْرهم. وقيل: بدلٌ. وقيل: بيان.

قوله: «وهم لا يَشْعرون» جملةٌ حالية، يجوز أن يكونَ العاملُ فيها «أَوْحَيْنا» /، أي: أوحينا إليه من غير شعور بالوحي، وأن يكونَ العاملُ فيها «لَتُنَبِّئَنَّهم»، أي: تُخْبِرهم وهم لا يعرفونك لبُعْد المدَّة وتغيُّرِ الأحوال. [٥٠٧/أ]

آ. (١٦) **قوله تعالى: ﴿عِشاءً﴾**: يجوز فيه وجهان، أحدهما: ـ وهو الذي لا ينبغي أن يُقال غيرُه ـ أنه ظرف زمان، أي: جاؤوه في هذا الوقت و«يبكون» جملة حالية، أي: جاؤوه باكين. والثاني: أن يكون «عشاء»

---

(١) البحر: ٥/٢٨٨.

(٢) البحر: ٥/٢٨٨.

جمع عاشٍ[1] كقائم وقيام. قال أبو البقاء[2]: «ويُقرأ[3] بضم العين، والأصل: عُشاة مثل غازٍ وغُزاة، فَحُذِفَتْ الهاءُ وزِيْدت الألف عوضاً منها، ثم قُلبت الألفُ همزةً، وفيه كلامٌ قد ذُكر في آل عمران عند قوله: «أو كانوا غُزًّى»[4]، ويجوز أن يكون جمعَ فاعِل على فُعال، كما جُمع فعيل على فُعال لقُرْب ما بين الكسر والضم، ويجوز أن يكون كنُؤام ورُباب[5] وهو شاذٌّ». قلت: وهذه القراءة قراءةُ الحسن البصري، وهي من العِشْوة والعُشْوَة وهي الظلام.

وقرأ الحسن أيضاً: «عُشَا» على وزن دُجَى نحو: غازٍ وغُزاة، ثم حُذف منه تاءُ التأنيث، وهذا كما حذفوا تاء التأنيث مِنْ «مَأْلُكة»، فقالوا: مَأْلُك، وعلى هذه الأوجهِ يكون منصوباً على الحال. وقرأ الحسن أيضاً «عُشِيًّا» مصغَّراً.

آ. (١٧) **وقوله تعالى: ﴿نَسْتَبق﴾**: نَتَسابق، والافتعال والتفاعل يشتركان نحو قولهم: نَنْتَضِل ونتناضَلُ[6]، ونَرْتمي ونترامىٰ. و«نَسْتبق» في محل نصب على الحال. و«تَرَكْنا» حال مِنْ «نَسْتبق» و«قد» معه مضمرةٌ عند بعضهم.

قوله: «ولو كنَّا صادقين» جملة حالية، أي: ما أنت مصدقاً لنا في كل حال حتى في حال صِدْقِنا لِما غَلَبَ على ظنِّك في تُهْمتنا ببغضِ يوسفَ وكراهتنا له.

---

(١) العاشي: مَنْ ساء بصره ليلاً.
(٢) الإملاء: ٢/٥٠. وانظر في قراءاتها: البحر ٥/٢٨٨، والإتحاف ٢٦٣.
(٣) وهي قراءة الحسن والمطوعي. انظر: الإتحاف: ٢٦٣.
(٤) الآية ١٥٦.
(٥) الرُّبَّى: النعمة، والجمع رُباب وهو نادر.
(٦) ننتضل: نتسابق.

آ. (١٨) قوله تعالى: ﴿على قميصه﴾: في محل نصبٍ على الحال من «الدم». قال أبو البقاء[١]: «لأنَّ التقدير: جاؤوا بدمٍ كذبٍ على قميصه»، يعني أنه لو تأخَّر لكان صفةً للنكرة. وهذا الوجهُ قد ردَّه الزمخشري[٢] فقال: «فإن قلت: هل يجوز أن تكون حالاً متقدمة؟ قلت: لا، لأنَّ حال المجرور لا تتقدَّم عليه». وهذا الذي رَدَّ به الزمخشريُّ أحدُ قولَي النحاة، وقد صَحَّح جماعةٌ جوازَه وأنشدوا[٣]:

٢٧٥٤ـ .... فَلَنْ يذهبوا فَرْغاً بقَتْلِ حِبال

وقولَ الآخر[٤]:

٢٧٥٥ـ لَئِنْ كان بَرْدُ الماءِ هَيْمانَ صادِياً إليَّ حبيباً إنَّها لحبيبُ

وقول الآخر[٥]:

٢٧٥٦ـ غافلاً تَعْرِضُ المنيَّةُ لِلْمَرْ ءِ فيُدْعَىٰ ولاتَ حينَ إباءُ

وقال الحوفي: «إنَّ «على قميصه» متعلقٌ بـ«جاؤوا»». وفيه نظر؛ لأن مجيئَهم لا يصحُّ أن يكونَ على القميص.

وقال الزمخشري[٦]: «فإن قلتَ «على قميصه» ما محلُّه؟ قلت: محلُّه النصبُ على الظرف، كأنه قيل: وجاؤوا فوق قميصه بدم، كما تقول: جاء على جِماله بأَحْمال». قال الشيخ[٧]: «ولا يساعد المعنىٰ على نصب «على»

---

(١) الإملاء: ٢/٥٠.
(٢) الكشاف: ٢/٣٠٨.
(٣) تقدم برقم ٤٠٦.
(٤) تقدم برقم ١٩٤٥.
(٥) تقدم برقم ١٩٤٤.
(٦) الكشاف: ٢/٣٠٨.
(٧) البحر: ٥/٢٨٩.

على الظرف بمعنى فوق، لأنَّ العامل فيه إذ ذاك «جاؤوا»، وليس الفوقُ ظرفاً لهم، بل يستحيل أن يكونَ ظرفاً لهم». وهذا الردُّ هو الذي رَدَدْت به على الحوفي قولَه إنَّ «على» متعلقةٌ بـ «جاؤوا». ثم قال الشيخ: «وأمَّا المثال الذي ذكره الزمخشري وهو «جاء على جِماله بأَحْمال» فيمكن أن يكونَ ظرفاً للجائي لأنه تمكُّن الظرف فيه باعتبار تبدُّلِه مِنْ جملٍ إلى جمل، وتكون «بأَحْمال» في موضع الحال، أي: مضموماً[1] بأحمال».

وقرأ العامَّةُ: «كَذِب» بالذال المعجمة، وهو من الوصف بالمصادر فيمكن أن يكونَ على سبيل المبالغة نحو: رجلٌ عَدْلٌ أو على حَذْفِ مضافٍ، أي: ذي كذب، نَسَبَ فِعْلَ فاعله إليه. وقرأ[2] زيد بن علي «كَذِباً» فاحتمل أن يكون مفعولاً من أجله واحتمل أن يكونَ مصدراً في موضع الحال، وهو قليلٌ أعني مجيءَ الحالِ من النكرة.

وقرأت[3] عائشة والحسن: «كَدِب» بالدال المهملة. قال صاحبُ اللوامح: «معناه: ذي كَدِب، أي: أثر؛ لأنَّ الكَدِبَ هو بياضٌ يَخْرُجُ في أظافير الشباب ويؤثِّر فيها، فهو كالنقش، ويُسَمَّىٰ ذلك البياضُ «الفُوْف» فيكون هذا استعارةً لتأثيره في القميص كتأثير ذلك في الأظافير». وقيل: هو الدمُ الكَدِر. وقيل: الطريُّ. وقيل: اليابس.

قوله: «بل سَوَّلَتْ» قبل هذه الجملةِ جملةٌ محذوفة تقديره: لم يأكلْه الذئب، بل سَوَّلَتْ. وسوَّلت، أي: زيَّنَتْ وسَهَّلَتْ.

قوله: «فصبرٌ جميل» يجوز أن يكونَ مبتدأً وخبره محذوفٌ، أي: صبر

---

(١) البحر: مصحوباً.

(٢) البحر: ٥/٢٨٩.

(٣) الإتحاف: ٢٦٣؛ البحر: ٥/٢٨٩؛ القرطبي: ٩/١٤٩.

جميل أَمْثَلُ بي. ويجوز أن يكون خبراً محذوفَ المبتدأ، أي: أمري صبرٌ جميل. وهل يجب حَذْفُ مبتدأ هذا الخبر / أو خبر هذا المبتدأ؟ وضابطُه أن [٥٠٧/ب] يكونَ مصدراً في الأصل بدلاً مِن اللفظ بفعله، وعبارة بعضِهم تقتضي الوجوبَ، وعبارة آخرين الجواز. ومن التصريح بخبر هذا النوعِ، ولكنه في ضرورة شعر قولُه(١):

٢٧٥٧ـ فقالَتْ على اسمِ اللّهِ أَمْرُكِ طاعةٌ وإن كنتُ قد كُلِّفْتُ ما لم أُعَوَّدِ

وقولُ الشاعر(٢):

٢٧٥٨ـ يَشْكو إليَّ جَمَلي طولَ السُّرى صَبْـرٌ جميـلٌ فكِـلانـا مُبْتَلَى

يحتمل أن يكونَ مبتدأً أو خبراً كما تقدَّم.

وقرأ(٣) أُبَـيّ وعيسى بن عمر: «فصبراً جميلاً» [نصباً، ورُويت عن الكسائي، وكذلك هي في](٤) مصحف أنس بن مالك، وتخريجها على المصدر الخبري، أي: أصبرُ أنا صبراً، وهذه قراءة ضعيفة إن خُرِّجَتْ هذا التخريجَ، فإن سيبويه(٥) لا ينقاس ذلك عنده إلا في الطلب، فالأَوْلى أن يُجعل التقدير: إنَّ يعقوب رَجَعَ وأَمَر نفسَه فكأنه قال: اصبري يا نفسُ صبراً. ورُوي البيتُ أيضاً بالرفع والنصب على ما تقدَّم، والأمر فيه ظاهر.

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ملحقات ديوانه: ٤٨٢؛ والخصائص: ٢/٣٦٢؛ والخزانة: ٢/١٥٠.
(٢) تقدم برقم ٤٨٤.
(٣) القرطبي: ٩/١٥١؛ البحر: ٥/٢٨٩.
(٤) ما بين معقوفين مخروم في الأصل، أثبتناه من ش.
(٥) هذا النقل عن سيبويه فيه نظر، فقد عرض لمثل هذه الأساليب وأجاز فيها الوجهين. انظر: الكتاب: ١/١٦١ ـ ١٦٢.

آ. (١٩) **قوله تعالى: ﴿فَأَدْلَىٰ دَلْوَه﴾**: يُقال: أَدْلَىٰ دَلْوَه، أي: أرسلها في البئر. و«دَلاها» إذا أَخْرجها مَلأَىٰ، قال[1]:

٢٧٥٩ـ لا تَقْلَوهـا وادْلُـواهـا دَلْـوا إنَّ مـع اليـوم أخـاه غَـدْوا

والدَّلْوُ مؤنثةٌ فتصغَّر على دُلَيَّة، وتُجمع على دِلاء وأَدْلٍ[2] والأصل: دِلاو فقُلبت الواوُ همزةً نحو كساء، وأَدْلِوٌ فأُعِلَّ إعلالَ قاضٍ، ودُلُوْوٌ بواوين فَقُلِبتا ياءَيْن نحو: عِصِيّ.

قوله: «يا بُشْرَايَ»[3] قرأ الكوفيون[4] بحذف ياء الإضافة، وأمال ألفَ فُعْلىٰ الأخوان، وأمالها ورش بين بين على أصله، وعن أبـي عمرو الوجهان، ولكن الأشهرَ عنه عدمُ الإمالة، وليس ذلك مِنْ أصله على ما قُرِّر في علم القراءات. وقرأ الباقون «يا بشراي» مضافة لياء المتكلم، ونداء البشرىٰ على حدِّ قولِه: «يا حَسْرتا على»[5] «يا حسرةً على العباد»[6] كأنه يقول: يا بشرىٰ هذا وقتُ أوانِ أن تُناديْ ويُصاحَ بكِ. ومَنْ زعم أنَّ «بشرىٰ» اسم رجل كالسدِّي فقد أَبْعَدَ.

وقرأ ورش عن نافع «يا بُشْرأيْ» بسكون الياء، وهو جمعٌ بين ساكنين في الوصل، وهذا كما تقدم في «مَحْياي»[7]، فعليك بالالتفات إليه. وقـال

---

(١) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان «دلو» والبحر: ٢٧٦/٥ وساق صاحب اللسان البيت على «دلوت الناقة والإبل دَلْواً سُقْتها سوقاً رفيقاً رُوَيْداً».

(٢) ودُلِيٌّ.

(٣) أثبتها المؤلف على القراءة الثانية.

(٤) انظر في قراءاتها: السبعة: ٣٤٧؛ التيسير: ١٢٨؛ الحجة: ٣٥٧؛ البحر: ٢٩٠/٥؛ الإتحاف: ٢٦٣. والكوفيون عاصم وحمزة والكسائي. والأخوان حمزة والكسائي.

(٥) الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٦) الآية ٣٠ من سورة يس.

(٧) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام.

الزمخشري(١): «وليس بالوجه لما فيه من التقاء الساكنين على غير حَدِّه إلا أن يَقْصِدَ الوقف».

وقرأ الجحدري وابن أبـي إسحاق والحسن: «يا بُشْرَيَّ» بقلبِ الألفِ ياءً وإدغامها في ياء الإضافة وهي لغة هُذَلِيَّة تقدَّم الكلامُ عليها في البقرة عند قوله: «فَمَنْ تَبعَ هُدَيَّ»(٢). وقال الزمخشري(٣): «وفي قراءة الحسن يا بُشْرَيَّ بالياء مكان الألف جُعِلَتْ الياءُ بمنزلة الكسرة قبل ياء الإضافة وهي لغة للعرب مشهورة، سمعت أهلَ السروات يقولون في دعائهم: يا سيدي ومَوْلَيَّ».

قوله: «وأَسَرُّوه» الضمير المرفوع الظاهر أنه يعود على «السَّيَّارة». وقيل: هو ضميرُ إخوته. و«بضاعةً» نصب على الحال، أو مفعول ثانٍ على أن يُضَمَّن «أَسَرُّوه» معنىٰ صَيَّروه بالسرِّ. والبضاعة قطعةٌ من المال تُعَدُّ للتجارة مِنْ «بَضَعْت»، أي: قَطَعْتُ، ومنه المِبْضع لِما يُقْطَعُ به.

آ. (٢٠) **قوله تعالى: ﴿وشَرَوْه﴾**: شَرَىٰ بمعنى اشترىٰ، ومنه قول الشاعر(٤):

٢٧٦٠ـ ولو أنَّ هذا الموتَ يَقْبَلُ فِدْيَةً ... شَرَيْتُ أبا زيدٍ بما مَلَكَتْ يَدي

وبمعنى باع ومنه قولُ الشاعر(٥):

٢٧٦١ـ وشَـرَيْـتُ بُـرْداً لـيـتـنـي ... مِنْ بعـدِ بُـرْدٍ كنتُ هـامَـهْ

---

(١) الكشاف: ٣٠٩/٢.

(٢) الآية ٣٨ من سورة البقرة. وهي قراءة الجحدري وابن أبـي إسحاق. انظر: الشواذ: ٥، والدر المصون ٣٠٣/١.

(٣) الكشاف: ٣٠٨/٢.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في البحر: ٢٩١/٥. (٥) تقدم برقم ٩٠٤.

فإن جَعَلْنا الضمير في «شَرَوْه» عائداً على إخوة يوسف كان «شرىٰ» بمعنى باع، وإن جَعَلْناه عائداً على السيارة كانت بمعنى اشتروا.

والبَخْسُ: النَّاقصُ، وهو في الأصل مصدرٌ وُصِف به مبالغةً. وقيل: هو بمعنى مفعول. و«دراهم» بدل مِنْ «بثمن» و«فيه» متعلقٌ بما بعده، واغْتُفِر ذلك للاتساع في الظروف والجار، أو بمحذوفٍ وتقدَّم مثلُه.

آ. (٢١) **قوله تعالى: ﴿من مصرَ﴾**: يجوز فيه أوجه، أحدها: أن يتعلق بنفسِ الفعل قبله، أي: اشتراه مِنْ مصر كقولك: اشتريت الثوب مِنْ بغداد فهي لابتداء الغاية، وقولُ أبي البقاء[1]: «أي: فيها، أو بها» لا حاجةَ إليه. والثاني: أنه متعلقٌ بمحذوف على أنه حالٌ من «الذي». والثالث: أنه حالٌ من الضمير المرفوع في «اشتراه» فيتعلَّق بمحذوفٍ أيضاً. وفي هذين نظر إذ لا طائل في هذا المعنىٰ. و«لامرأتِه» متعلقٌ بـ «قال» فهي للتبليغ، وليست متعلقةً بـ «اشتراه».

قوله: «وكذلك» الكاف كما تقدم في نظائره حال من ضميرِ المصدر أو نعتٌ له، أي: ومثلَ ذلك الإِنجاء والعطف مكَّنَّا له، أي: كما أَنْجَيْناه وعَطَفْنا عليه العزيز مكَّنَّا له في أرض مصر.

قوله: «ولِنُعَلِّمَه» فيه أوجه، أحدُها: أن يتعلق بمحذوف قبله، أي: وفَعَلْنا ذلك لنعلِّمه. والثاني: أن يتعلَّق بما بعده، أي: ولنعلِّمه فَعَلْنا كيت وكيت. الثالث: أن يتعلقَ بـ «مكَّنَّا» على زيادة الواو. والهاء في «أمره» يجوز أن تعود على الجلالة، وأن تعودَ على يوسف، فالمعنىٰ على الأول: لا نُمْنَعُ عمَّا نشاء، ولا نُنازَعُ عَمَّا نريد، وعلى الثاني: نُدَبِّره ولا نَكِلُه إلى غيره فقد كادوه[2] إخوتُه فلم يَضُرُّوه بشيء.

---

(١) الإملاء: ٢/٥١.

(٢) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

آ. (٢٢) **قوله تعالى: ﴿أَشُدَّه﴾**: فيه ثلاثة أقوال، أحدها: ـ وهو قول سيبويه[١] ـ أنه جمعٌ مفردُه «شِدَّة» نحو: نِعْمة وأَنْعُم. الثاني: قول الكسائي: أن مفردَه «شَدّ» بزنةِ فَعْل نحو صَكّ وأَصُكّ، ويؤيِّده قولُ الشاعر[٢]:

٢٧٦٢ـ عَهْدي به شَدَّ النهارِ كأنما ... خُضِبَ البَنانُ ورأسُه بالعِظْلِمِ

[٥٠٨/أ] / الثالث: أنه جمعٌ لا واحدَ له من لفظه قاله أبو عبيدة[٣]، وخالفه الناسُ في ذلك، إذ قد سمع «شِدَّة» و«شَدّ» وهما صالحان[٤] له وهو مِن الشَّدِّ وهو الربطُ على الشيء والعقدُ عليه. قال الراغب[٥]: «وقولُه تعالى «حتى إذا بَلَغَ أَشُدَّه» فيه تنبيهٌ أن الإِنسان إذا بلغ هذا القَدْرَ يتقوَّى خُلُقُه الذي هو عليه فلا يكاد يزايله، وما أحسنَ ما تنبَّه له الشاعرُ حيث يقول[٦]:

٢٧٦٣ـ إذا المَرْءُ وافَى الأربعينَ ولم يكنْ ... له دونَ ما يَهْوى حَياءٌ ولا سِتْرُ
فَدَعْه ولا تَنْفِسْ عليه الذي مضى ... وإنْ جَرَّ أسبابَ الحياةِ له العُمْرُ

وقوله: «وكذلك» إمَّا نعتٌ لمصدر محذوف أو حالٌ من ضمير المصدر وتقدَّم نظائره.

آ. (٢٣) **قوله تعالى: ﴿وراوَدَتْه﴾**: أي: طالَبَتْه برفقٍ ولينِ قولٍ، والمُراوَدَةُ المصدر، والرِّيادة: طَلَبُ النِّكاح، ومَشَى رُوَيْداً، أي: ترفَّق في

---

(١) الكتاب: ٢/١٨٣.
(٢) تقدم برقم ٢١٢١.
(٣) المجاز: ١/٣٠٥.
(٤) قوله: «صالحان» مخرومة من الأصل، أثبتناها من ش.
(٥) المفردات: ٢٥٦.
(٦) لم أهتد إلى قائلها، وهما في المفردات: ٢٥٦ ـ ٢٥٧.

مِشْيتِه، والرَّوْدُ: الرِّفْقُ في الأمور والتأنِّي فيها، ورادَتِ المرأةُ في مَشْيها تَرُودُ رَوَدَاناً من ذلك، والمِرْوَدُ[1] هذه الآلةُ منه، والإرادةُ منقولةٌ مِنْ راد يرود إذا سعىٰ في طلب حاجة، وقد تقدَّم ذلك في البقرة، وتعدَّىٰ هنا بـ «عن» لأنه ضُمِّن معنى خادَعَتْ، أي: خادَعَتْه عن نفسه، والمفاعلةُ هنا من الواحد نحو: داوَيْتُ المريض، ويحتمل أن تكون على بابها، فإنَّ كلاً منهما كان يطلبُ مِنْ صاحبه شيئاً برفق، هي تطلُب منه الفعلَ وهو يطلبُ منها التركَ. والتشديد في «غَلَّقَتْ» للتكثير لتعدُّد المجال.

قوله: «هَيْتَ لك» اختلف أهلُ النحوِ في هذه اللفظة: هل هي عربيةٌ أم معرَّبةٌ، فقيل: معربةٌ من القبطية بمعنى هلمَّ لك، قاله السدي. وقيل: من السريانية، قاله ابن عباس والحسن. وقيل: هي من العبرانية وأصلها هَيْتَلَخ، أي: تعالَه فأعربه القرآن، قاله أبو زيد الأنصاري. وقيل: هي لغة حَوْرانية وقعت إلى أهل الحجاز فتكلَّموا بها ومعناها تعال، قاله الكسائي والفراء[2]، وهو منقولٌ عن عكرمة. والجمهور على أنها عربية، قال مجاهد: «هي كلمة حَثٍّ وإقبال، ثم هي في بعض اللغات تَتَعَيَّن فعليَّتُها، وفي بعضها اسميتُها، وفي بعضها يجوز الأمران، وستعرف ذلك من القراءات المذكورة فيها[3]:

فقرأ نافع وابن ذكوان «هِيْتَ» بكسر الهاء وياء ساكنة وتاء مفتوحة. وقرأ «هَيْتُ» بفتح الهاء وياءٍ ساكنةٍ وتاء مضمومة ابنُ كثير. وقرأ «هِئْتَ» بكسر الهاء وهمزةٍ ساكنة وتاءٍ مفتوحةٍ أو مضمومةٍ هشامٌ. وقرأ «هَيْتَ» بفتح الهاء وياءٍ ساكنةٍ وتاءٍ مفتوحةٍ الباقون، فهذه خمس قراءات في السبع.

---

(١) المرود: أداة من المعدن أو العاج يُكتحل بها.

(٢) معاني القرآن: ٢/ ٤٠.

(٣) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٤٧؛ التيسير ١٢٨؛ الحجة ٣٥٨؛ البحر: ٥/ ٢٩٤؛ الشواذ ٦٣؛ الإتحاف ٢٦٣؛ القرطبي: ٩/ ١٦٣.

وقرأ ابن عباس وأبو الأسود والحسن وابن محيصن بفتح الهاء وياء ساكنة وتاء مكسورة. وحكى النحاس[1] أنه قُرِىء بكسر الهاء والتاء بينهما ياء ساكنة. وقرأ ابن عباس أيضاً «هُيِيْتُ» بضم الهاء وكسر الياء بعدها ياء ساكنة ثم تاء مضمومة بزنة حُيِيْتُ. وقرأ زيد بن علي وابن أبي إسحاق بكسر الهاء وياء ساكنة وتاء مضمومة. فهذه أربع في الشاذ فصارت تسع قراءات. فيتعيَّن كونُها اسمَ فعل في غير قراءة ابن عباس «هُيِيْتُ» بزنة حُيِيْتُ. وفي غيرِ قراءة كسر الهاء سواءً كان ذلك بالياء أم بالهمز: فَمَنْ فَتَحَ التاء بناها على الفتح تخفيفاً نحو: أيْنَ وكَيْفَ، ومَنْ ضَمَّها كابن كثير فتشبيهاً بـ «حيث»، ومَنْ كسر فعلىٰ أصلِ التقاء الساكنين كجَيْرِ، وفَتْحُ الهاء وكَسْرُها لغتان.

ويَتَعَيَّنُ فعليَّتُها في قراءة ابن عباس «هُيِيْتُ» بزنة «حُيِيْت» فإنها فيها فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول مسندٌ لضمير المتكلم مِنْ هَيَّأْتُ الشيءَ، ويحتمل الأمرين في قراءةِ مَنْ كسر الهاء وضمَّ التاء، فيحتملُ أن تكونَ فيه اسمَ فعلٍ بُنِيَتْ على الضمِّ كحَيْثُ، وأن تكونَ فعلاً مسنداً لضمير المتكلم مِنْ هاءَ الرجلُ يَهِيءُ كجاء يَجيء وله حينئذٍ معنيان، أحدهما: أن يكون بمعنىٰ حَسُنَ هَيْئَةً. والثاني: أن يكونَ بمعنىٰ تهيَّأ، يُقال: هِئْتُ، أي: حَسُنَتْ هيئتي أو تهيَّأْتُ. وجوَّز أبو البقاء[2] أن تكون «هِئْتُ» هذه مِنْ: هاءَ يَهاء، كشاء يشاء.

وقد طعن جماعةٌ على قراءة هشام التي بالهمز وفتح التـاء، فقال الفارسي[3]: «يشبه أن [يكون][4] الهمز وفَتْحُ التاء وَهْماً من الراوي، لأنَّ الخطاب مِن المرأة ليوسف ولم يتهيَّأْ لها بدليـل قولـه: «وراوَدَتْه» و «أنِّي

---

(١) ليست هذه الحكاية في «إعراب القرآن» له.

(٢) الإملاء: ٢/٥١.

(٣) الحجة (خ): ٣/٢٦٦.

(٤) زيادة من «الحجة».

لم أَخُنْهُ بالغيب»[1] وتابعه علىٰ ذلك جماعة. وقال مكي بن أبـي طالب[2]: «يجب أن يكون اللفظُ «هِئْتِ لي» ولم يَقْرأ بذلك أحدٌ» وأيضاً فإن المعنى على خلافِه لأنه لم يَزَلْ / يَفِرُّ منها ويتباعد عنها، وهي تراوِدُه وتطلبه وتَقُدُّ [٥٠٨/ب] قميصه، فكيف يُخْبر أنه تهيَّأ لها؟

وقـد أجاب بعضُهم عن هـذين الإشكالين بـأن المعنىٰ: تهيَّـأ لي أمرُك، لأنها لم تكنْ تقدِر على الخَلْوَة به في كل وقت، أو يكون المعنى: حَسُنَتْ هيئتك.

و «لك» متعلقٌ بمحذوف على سبيل البيان كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لك، كهي في «سقياً لك ورعياً لك». قلت: واللامُ متعلقةٌ بمحذوف على كل قراءة إلا قراءةً ثبت فيها كونُها فعلاً، فإنها حينئذٍ تتعلَّقُ بالفعل، إذ لا حاجةَ إلى تقديرِ شيءٍ آخرَ.

وقال أبو البقاء[3]: «والأشبهُ أن تكونَ الهمزةُ بدلاً من الياء، أو تكونَ لغةً في الكلمة التي هي اسم للفعل، وليست فعلاً لأن ذلك يوجب أن يكونَ الخطابُ ليوسف عليه السلام، وهو فاسدٌ لوجهين، أحدهما: أنه لم يتهيَّأ لها وإنما هي تهيَّأَتْ له. والثاني: أنه قال لك، ولو أرادَ الخطابَ لكان هِئْتَ لي». قلت: قد تقدَّم جوابُه. وقوله: «إن الهمزة بدلٌ من الياء» هذا عكسُ لغة العرب إذ قد عَهِدْناهم يُبْدلون الهمزة الساكنة ياءً إذا انكسر ما قبلها نحو: بير وذيب، ولا يَقْبلون الياءَ المكسورَ ما قبلها همزةً نحو: مِيل ودِيك، وأيضاً فإن غيرَه جعل الياءَ الصريحةَ مع كسر الهاء ـ كقراءة نافع وابن ذكوان[4] ـ

---

(١) الآية ٥٢.

(٢) المشكل: ١/٤٢٦.

(٣) الإملاء: ٢/٥١ قال هذا وهو يعلق على قراءة هِئْتَ.

(٤) هِيْتَ.

محتملةً لأَنْ تكونَ بدلاً من الهمزة، قالوا: فيعود الكلام فيها كالكلام في قراءة هشام[1]. واعلم أنَّ القراءةَ التي استشكلها الفارسي هي المشهورةُ عن هشام، وأمَّا ضمُّ التاءِ فغيرُ مشهورٍ عنه، وهذا قد أَتْقَنْتُه في شرح «حِرْز الأماني».

قوله: «مَعاذَ اللَّه» منصوبٌ على المصدر بفعلٍ محذوف، أي: أعوذُ باللَّه مَعاذاً. يُقال: عاذ يَعُوذ عِياذاً وعِياذة ومَعاذاً وعَوْذاً، قال[2]:

٢٧٦٤ـ معاذَ الإله أن تكـونَ كظَبْيَـةٍ ولا دُمْيَــةٍ ولا عَقِيْلَةِ رَبْـرَبِ

قوله: «إنه» يجوز أن تكونَ الهاءُ ضميرَ الشأن وما بعده جملةٌ خبريةٌ له، ومرادُه بربه سيِّدُه، ويحتمل أن تكونَ الهاء ضمير الباري تعالى. و «ربِّـي» يحتمل أن يكونَ خبرَها، و «أَحْسَنَ» جملةٌ حاليةٌ لازمة، وأن تكون مبتدأً، و «أحسن» جملة خبرية له، والجملةُ خبرٌ لـ «إنَّ». وقد أنكر حماعةٌ الأولَ، قال مجاهد والسدي وابن إسحاق: يبعد جداً أن يُطْلِق نبـيٌّ كريمٌ على مخلوقٍ أنه ربه، ولا بمعنى السيد لأنه ليس مملوكاً في الحقيقة.

وقرأ[3] الجحدري وأبو الطفيل الغنوي[4] «مَثْوَيَّ» بقَلْبِ الألف ياءً وإدغامها كبُشْرَيّ وهُدَيّ.

و «إنه لا يفلح» هذه الهاءُ ضمير الشأن ليس إلا.

آ. (٢٤) **قوله تعالى: ﴿لولا أنْ رأى﴾**: جوابُ لولا: إمَّا متقدِّمٌ عليها وهو قوله: «وَهَمَّ بها» عند مَنْ يُجيز تقديمَ جوابِ أدواتِ الشـرط عليها،

---

(١) هِئْتَ.

(٢) تقدم برقم ٢٦.

(٣) البحر: ٥/٢٩٤.

(٤) عامر بن واثلة وُلد عام أحد وله صحبة توفي سنة ١١٠ وهو آخر من مات من الصحابة. انظر: تقريب التهذيب ٢٨٨.

وإمَّا محذوفٌ لدلالة هذا عليه عند مَنْ لا يَرَىٰ ذلك، وقد تقدَّم تقريرُ المذهبينِ ومَنْ عُزِيا إليه غيرَ مرة كقولهم: «أنت ظالمٌ إن فعلْتَ»، أي: إنْ فَعَلْتَ فأنت ظالمٌ، ولا تقول: إنَّ «أنت ظالمٌ» هو الجوابُ بل دالٌّ عليه، وعلى هذا فالوقفُ عند قوله: «برهان ربه»، والمعنىٰ: لولا رؤيتُه برهانَ ربه لهمَّ بها لكنه امتنع هَمُّه بها لوجودِ رؤيةِ برهان ربه، فلم يَحْصُل منه هَمٌّ البتة كقولك: «لولا زيدٌ لأكرمتك» فالمعنىٰ أن الإكرام ممتنعٌ لوجود زيد، وبهذا يُتَخَلَّص من الأشكال الذي يورَدُ وهو: كيف يليق بنبيٍّ أن يَهُمَّ بامرأة؟.

قال الزمخشري[(١)]: «فإن قلت: قوله «وهمَّ بها» داخلٌ تحت القَسَم في قوله: «ولقد هَمَّتْ به» أم خارجٌ عنه؟ قلت: الأمران جائزان، ومِنْ حَقِّ القارىء إذا قَصَدَ خروجَه من حكم القَسَم وجَعَلَه كلاماً برأسه أن يَقِفَ على قوله: «ولقد هَمَّتْ به» ويبتدىء قولَه: «وهَمَّ بها لولا أنْ رأىٰ برهانَ ربه» وفيه أيضاً إشعارٌ بالفرق بين الهَمَّيْن. فإن قُلْتَ: لِمَ جَعَلْتَ جوابَ «لولا» محذوفاً يدلُّ عليه «وهَمَّ بها» وهَلاَّ جَعَلْتَه هو الجوابَ مقدَّماً. قلت: لأنَّ «لولا» لا يتقدَّم عليها جوابُها مِنْ قِبَلِ أنه في حكم الشرط، وللشرط صدرُ الكلام وهو [مع][(٢)] ما في حَيِّزه من الجملتين مثلُ كلمةٍ واحدة، ولا يجوز تقديمُ بعضِ الكلمة على بعض، وأمَّا حَذْفُ بعضها إذا دَلَّ عليه الدليل فهو جائز».

قلت: قوله «وأمَّا حَذْفُ بعضها» إلى آخره جواب عن سؤالٍ مقدرٍ وهو[(٣)]: فإذا كان جوابُ الشرط مع الجملتين بمنزلةِ كلمةٍ فينبغي أنْ لا يُحْذَفَ منهما شيءٌ، لأن الكلمةَ لا يُحذف منها شيءٌ. فأجاب بأنه يجوز إذا دلَّ دليلٌ على ذلك. وهو كما قال.

---

(١) الكشاف: ٣١١/٢.

(٢) زيادة من الكشاف.

(٣) الأصل «وهو أن فإذا» بإقحام «أنْ» وسقطت من (ش).

ثم قال(1): «فإن قلت: لِمَ جَعَلْتَ «لولا» متعلقةً بـ «هَمَّ بها» وحدَه، ولم تَجْعَلْها متعلقةً بجملةِ قوله: «ولقد هَمَّتْ به وهمَّ بها»؟ لأنَّ الهمَّ لا يتعلَّق بالجواهر ولكن بالمعاني، فلا بد من تقديرِ المخالطة، والمخالطةُ لا تكون إلا بين اثنين معاً، فكأنه قيل: / ولقد هَمَّا بالمخالطة لولا أنْ مَنَعَ مَانِعُ [509/أ] أحدِهما. قلت: نِعْم ما قلت، ولكن اللَّه سبحانه قد جاء بالهمَّين على سبيل التفصيل حيث قال: «ولقد هَمَّتْ به وهمَّ بها».

قلت: والزَّجَّاج لم يرتضِ هذه المقالة، أعني كون قوله: «لولا» متعلقةً بـ «همَّ بها» فإنه قال: «ولو كان الكلامُ «ولهمَّ بها» لكان بعيداً، فكيف مع سقوط اللام»؟ يعني الزجاج أنه لا جائزٌ أن يكونَ «وهمَّ بها» جواباً لـ «لولا»؛ لأنه لو كان جوابَها لاقترن باللام لأنه مثبت، وعلى تقدير أنه كان مقترناً باللام كان يَبْعُدُ مِنْ جهةٍ أخرىٰ وهي تقديمُ الجوابِ عليها. وجواب ما قاله الزجاج ما قدَّمْتُه عن الزمخشري من أَنَّ الجوابَ محذوف مدلولٌ عليه بما تقدَّم. وأمَّا قولُه: «ولو كان الكلام «ولهمَّ بها» فغيرُ لازمٍ»؛ لأنه متى كان جوابُ «لو» و «لولا» مثبتاً جاز فيه الأمران: اللامُ وعَدَمُها، وإن كان الإتيان باللامِ هو الأكثر.

وتابع ابنُ عطية(2) الزجاجَ أيضاً في هذا المعنى فقال: «قولُ مَنْ قال: إنَّ الكلام قد تَمَّ في قوله: «ولقد هَمَّتْ به» وإنَّ جوابَ «لولا» في قوله: «وهمَّ بها»، وإن المعنى: لولا أن رأىٰ البرهانَ لهَمَّ بها، فلم يَهُمَّ يوسفُ عليه السلام» قال: «وهذا قول يردُّه لسان العرب وأقوال السلف» أمَّا قولُه: «يردُّه لسان العرب» فليس كذا؛ لأنَّ وِزانَ هذه الآية وِزانُ قولِه: «إن كادَتْ لَتُبْدي به

---

(1) الكشاف: 2/311.

(2) المحرر: 9/281.

لولا أن رَبَطْنا على قَلْبها»[1] فقوله إن كادَتْ: إمَّا أن يكون جواباً عند مَنْ يرى ذلك، وإمَّا أن يكونَ دالاً على الجواب، وليس فيه خروجٌ عن كلام العرب. هذا معنى ما ردَّ به عليه الشيخ[2]. قلت: وكأن ابن عطية إنما يعني بالخروج عن لسانِ العرب تجرُّدَ الجوابِ من اللام على تقدير جواز تقديمِه، والغرض أن اللامَ لم تُوْجد.

قوله: «كذلك لِنَصْرِف» في هذه الكافِ أوجهٌ أحدُها: أنَّها في محلِّ نصب، فقدَّره الزمخشري[3]: «مثل ذلك التثبيت ثَبَّتناه». وقَدَّره الحوفي: «أَرَيْناه البراهين بذلك» وقَدَّره ابن عطية[4]: «جَرَتْ أفعالُنا وأقدارُنا كذلك لِنَصْرِفَ»، وقدَّره أبو البقاء[5] «نُراعيهِ كذلك».

الثاني: أن الكاف في محلِّ رفعٍ، فقدَّره الزمخشري[6] وأبو البقاء[7]: «الأمر مثل ذلك». وقدَّره ابن عطية[8] «عِصْمَتُه كذلك»[9]. وقال الحوفي: «أَمْرُ البراهين كذلك»، ثم قال: «والنصبُ أجودُ لمطالبة حروف الجرِّ للأفعال أو معانيها».

الثالث: أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً، تقديره: هَمَّتْ به وهمَّ بها كذلك، ثم قال: «لولا أن رأىٰ برهان ربه لنصرِفَ عنه ما همَّ بها» هذا نصُّ

---

(١) الآية ١٠ من سورة القصص.
(٢) البحر: ٥/٢٩٥.
(٣) الكشاف: ٢/٣١٢.
(٤) المحرر: ٩/٢٨١.
(٥) الإملاء: ٢/٥٢.
(٦) الكشاف: ٢/٣١٢.
(٧) الإملاء: ٢/٥١.
(٨) المحرر: ٩/٢٨١.
(٩) عبارة المطبوعة: «عصمتُنا له».

ابن عطية[1]. وليس بشيءٍ، إذ مع تسليمِ جواز التقديم والتأخير لا معنى لِما ذكره.

وقال الشيخ[2]: «وأقولُ إن التقدير: مثلَ تلك الرؤية أو مثل ذلك الرأي نُري براهينَنا لِنَصْرِفَ عنه، فتجعل الإشارة إلى الرأي أو الرؤية، والناصبُ للكاف ممَّا دَلَّ عليه قولُه: «لولا أنْ رأىٰ برهانَ ربه» ولِنَصْرِفَ متعلِّقٌ بذلك الفعلِ الناصب للكاف. ومصدرُ «رأىٰ» رُؤْية ورَأْي. قال[3]:

٢٧٦٥ـ ورَأْيُ عَيْنَيَّ الفتىٰ أباكا يُعطي الجزيلَ فعليك ذاكا»

وقرأ[4] الأعمش «لِيَصْرِفَ» بياء الغَيْبة، والفاعلُ هو اللَّه تعالىٰ.

قوله: «المُخْلصين» قرأ[5] هذه اللفظةَ حيث وَرَدَتْ إذا كانت معرَّفةً بـ أل مكسورةَ اللامِ ابنُ كثير وأبو عمرو وابن عامر، والباقون بفتحها، فالكسرُ على اسم الفاعل، والمفعولُ محذوف تقديره: المخلِصين أنفسَهم أو دينَهم، والفتح على أنه اسم مفعول مِنْ أَخْلصهم اللَّه، أي: اجتباهم واختارهم، أو أَخْلصهم مِنْ كل سوء.

وقرأ الكوفيون في مريم «إنه كان مُخْلَصاً»[6] بفتح اللام بالمعنى المتقدم، والباقون بكسرها بالمعنى المتقدم.

آ. (٢٥) **قوله تعالى: ﴿واستبقا الباب﴾**: منصوب: إمَّا على إسقاط

---

(١) لم أجد هنا هذا النص في «المحرر».
(٢) البحر: ٥/٢٩٦.
(٣) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٨١ والكتاب: ١/٩٨؛ والهمع: ١/١٠٧؛ والدرر: ١/٧٧.
(٤) البحر: ٥/٢٩٦.
(٥) السبعة ٣٤٨؛ الحجة ٣٥٨؛ البحر: ٥/٢٩٦؛ التيسير ١٢٨.
(٦) الآية ٥١ من سورة مريم. وانظر: السبعة ٤١٠.

الخافض اتِّساعاً، إذ أصلُ «استبق» أن تتعدَّى بـ إلىٰ، وإمَّا على تضمين «استبقا» معنى «ابتدرا» فتنصب مفعولاً به.

قوله: «وقدَّتْ» يحتمل أن تكون الجملة نسقاً على «استبقا»، أي: اسْتَبَقَا وقَدَّتْ، ويحتمل أن تكون في محل نصب على الحال، أي: وقد قَدَّتْ. والقَدُّ: الشَّقُّ مطلقاً. وقال بعضهم: «القَدُّ فيما كان يُشَقُّ طولاً، والقَطُّ فيما كان يُشَقُّ عَرْضاً».

آ. (٢٦) وقال ابن عطية[١]: «وقرأت[٢] فرقة «قُطَّ[٣]»». قال أبو الفضل ابن حرب[٤]: «رأيت في مصحفٍ «قُطَّ مِنْ دُبُر»، أي: شُقَّ». قال يعقوب: «القَطُّ في الجلدِ الصحيح والثوبِ الصحيح». وقال الشاعر[٥]:

٢٧٦٦ـ تَقُدُّ السُّلُوقِيَّ المُضاعَفَ نَسْجُهُ ... وتُوْقِدُ بالصُّفَّاحِ نارَ الحُبَاحِبِ

[٥٠٩/ب] / قوله[٦]: «ما جزاءُ» يجوز في «ما» هذه أن تكونَ نافيةً، وأن تكونَ استفهاميةً، و«مَنْ» يجوز أن تكونَ موصولةً أو نكرةً موصوفةً، وقوله: «إلا أَنْ يُسْجَنَ» خبرُ المبتدأ، ولمَّا كان «أَن يُسجن» في قوة المصدر عَطَف عليه المصدر وهو قوله: «أو عذاب أليم». و«أو» تُحْتمل معانيها، وأظهرُها التنويع.

---

(١) المحرر: ٢٨٤/٩ وفي المطبوعة «عطًّ».
(٢) البحر: ٢٩٧/٥.
(٣) الأصل «وقط» بإقحام الواو سهواً.
(٤) في البحر: ٢٩٧/٥ والقرطبي: ١٧١/٩: المفضل بن حرب، ولم أهتد إلى ترجمته.
(٥) البيت للنابغة وهو في ديوانه ٦١؛ والبحر: ٢٩٧/٥؛ والقرطبي: ١٠٣/٩ والبيت في وصف السيوف. والسلوقي: الدرع المنسوب إلى هذه القرية. والمضاعف: المنسوج حلقتين، والصفاح: الحجارة العراض. والحباحب: ذباب له شعاع بالليل أو هو ما اقْتُدح من الشرر بتصادم حجرين.
(٦) عاد إلى الآية ٢٥.

وقرأ[1] زيد بن علي: «أو عذاباً أليماً» بالنصب. وخرَّجه الكسائي على إضمار فعلٍ، أي: أو أَنْ يُعَذَّبَ عذاباً أليماً.

قوله: «هي» ولم يَقُل «هذه» ولا «تلك» لفرط استحيائه وهو أدبٌ حسن، حيث أتىٰ بلفظ الغيبة دون الحضور. و«مِنْ أهلها» صفة لـ «شاهد»، وهو المُسَوِّغ لمجيءِ الفاعل من لفظِ الفعل إذ لا يجوزُ: قام القائم، ولا قعد القاعد لعدم الفائدة.

قوله: «إن كان» هذه الجملةُ الشرطيةُ: إمَّا معمولةٌ لقولٍ مضمر تقديرُه: فقال: إن كان، عند البصريين، وإمَّا معمولة لـ «شَهِد» لأنه بمعنى القول عند الكوفيين.

آ. **(٢٧) قوله تعالى: ﴿مِنْ دُبُر﴾ و ﴿مِنْ قُبُل﴾**: قرأ العامَّة جميع ذلك بضمتين والجرِّ والتنوين، بمعنى مِنْ خلف ومن قُدَّام أي: مِنْ خلف القميص وقدَّامه، أو يوسف. وقرأ[2] الحسن وأبو عمرو في روايةٍ بتسكين العين تخفيفاً وهي لغة الحجاز وأسد. وقرأ ابن يعمر وابن أبي إسحاق والعطاردي والجارود بثلاث ضمات، ورُوي عن الجارود وابن أبي إسحاق وابن يعمر أيضاً بسكون العين وبنائهما على الضم، ووجه ضمِّهما أنهم جعلوهما كقبل وبعد في بنائهما على الضم عند قطعهما عن الإضافة، فجعلوهما غاية، ومعنى الغاية أن يُجعل المضافُ غايةَ نفسِه بعدما كان المضافُ إليه غايتَه، والأصلُ إعرابُهما لأنهما اسمان متمكنان وليسا بظرفَيْن. قال أبو حاتم: «وهذا رديءٌ في العربية وإنما يقع هذا البناءُ في الظروف».

وقال الزمخشري[3]: «والمعنى: مِنْ قُبُل القميص ومِنْ دُبُره، وأمَّا التنكير

---

(١) البحر: ٥/٢٩٧.

(٢) الإتحاف ٢٦٤؛ البحر: ٥/٢٩٨. (٣) الكشاف: ٢/٣١٤.

فمعناه مِنْ جهةٍ يُقال لها قُبُل ومِنْ جهة يُقال لها دُبُر، وعن ابن أبـي إسحاق[1] أنه قرأ «مِنْ قبلَ ومِنْ دبرَ» بالفتح كأنه جعلهما عَلَمَيْن للجهتين، فَمَنْعُهما الصرفَ للعلمية والتأنيث». وقد تقدَّم الخلافُ في «كان» الواقعة في حَيِّز الشرط: هل تبقى على معناها مِن المُضيّ وإليه ذهب المبرد، أم تنقلب إلى الاستقبال كسائر الأفعال، وأن المعنى على التبيين؟

وقوله: «فَكَذَبَتْ» و«فَصَدَقَتْ» على إضمار «قد» لأنها تُقَرِّب الماضي من الحال، هذا إذا كان الماضي متصرِّفاً، أما إذا كان جامداً فلا يحتاج إلى «قد» لا لفظاً ولا تقديراً.

آ. **(٢٩) قوله تعالى: ﴿يوسفُ﴾** منادى محذوفٌ منه حرفُ النداء. قال الزمخشري[2]: «لأنه منادَىٰ قريبٌ مُفاطِن للحديث، وفيه تقريبٌ له وتلطيف بمحلِّه» انتهىٰ. وكلُّ منادىٰ يجوز حَذْفُ حرفِ النداء منه إلا الجلالةَ المعظمة واسمَ الجنس غالباً والمستغاثَ والمندوبَ واسمَ الإشـارة عند البصـريين والمضمَر إذا نُودي.

والجمهور على ضمِّ فاء «يوسف» لكونه مفرداً معرفة. وقرأ[3] الأعمش بفتحها. وقيل: لم تَثْبُتْ هذه القراءةُ عنه، وعلى تقدير ثبوتها فقال أبو البقاء[4] فيها وجهين[5]، أحدهما: أن يكون أخرجه على أصل المنادى كما جاء في الشعر[6]:

---

(١) البحر: ٢٩٨/٥.
(٢) الكشاف: ٣١٥/٢.
(٣) الإملاء: ٥٢/٢. وانظر: الألوسي: ٢٢٤/١٢.
(٤) الإملاء: ٥٢/٢.
(٥) قوله: «وجهين» مفعول لـ قال.
(٦) البيت لمهلهل وهو في المقتضب: ٢١٤/٤؛ وأمالي الشجري: ٩/٢؛ والخزانة: ٣٠٠/١
وصدره: ضربَتْ صدرَهـا إليَّ وقالَتْ

٢٧٦٧ـ . . . .   يـا عَدِيّـاً لقد وَقَتْـكَ الأوَاقي

يريد بأصل المنادىٰ أنه مفعولٌ به فَحَقُّه النصبُ كالبيت الذي أنشده، واتفق أن يوسُفَ لا يَنْصرف فَفَتْحَتُه فتحةُ إعراب. والثاني ـ وجعله الأَشْبَهَ ـ: أن يكونَ وقف على الكلمة ثم وَصَل وأَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقف، فألقى حركة الهمزة على الفاء وحَذَفَها فصار اللفظ بها «يوسُفَ اعْرِض» وهذا كما حُكِي «اللَّهَ اكبرَ اشْهدَ الَّا» بالوصل والفتح. قلت: يعني بالفتح في الجلالة، وفي أكبر، وفي اشهد، وذلك أنه قدَّر الوقفَ على كل كلمة مِنْ هذه الكلم، وألقى حركة الهمزة من كلٍ من الكلمِ الثلاثِ على الساكن قبله، وأجرى الوصلَ مُجْرى الوقف في ذلك، والذي حَكَوه[1] الناس إنما هو في «أكبر» خاصة لأنها مَظِنَّةُ الوقف، وقد تقدَّم ذلك في أول آل عمران[2].

وقُـرِىء[3] «يوسُفُ أَعْـرَضَ» بضم الفاء و«أعرض» فعلاً مـاضيـاً، وتخريجُها أن يكون «يوسف» مبتدأً، و«أَعْرض» جملة مِنْ فعل وفاعل خبره. قال أبو البقاء[4]: «وفيه ضعف لقوله «واستغفِري» وكان الأشبـهُ أن يكون بالفاء: فاستغفري».

آ. (٣٠) **قوله تعالى: ﴿وقال نسوةٌ﴾** النسوةُ فيها أقوالُ، المشهور أنها جمعُ تكسير للقلة على فِعْلة كالصِّبْيَة والغِلْمَة. ونصَّ بعضُهم على عَدَمِ اطِّرادها وليس لها واحدٌ مِنْ لفظها. والثاني: أنها اسمٌ مفردٌ لجمع المرأة، قاله الزمخشري[5]. والثالث: أنها اسمُ جمعٍ / قاله أبو بكر بن السراج[6] [٥١٠/أ]

---

(١) كذا على لغة أكلوني البراغيث.

(٢) انظر الدر المصون: ٦/٣.

(٣) الإملاء: ٥٢/٢.

(٤) الإملاء: ٥٢/٢.

(٥) الكشاف: ٣١٦/٢.

(٦) الأصول: ١٧٤/١.

وكذلك أخواتها كالصِّبْيَة والفِتْية. وعلى كل قولٍ فتأنيثها غير حقيقي باعتبار الجماعة، ولذلك لم يلحق فعلَها تاءُ التأنيث، والمشهورُ كسرُ نونها، ويجوز ضمُّها في لغةٍ، ونقلها أبو البقاء[1] قراءةً ولم أَحْفَظْه، وإذا ضُمَّتْ نونُه كان اسمَ جمع بلا خلاف، ويُكسَّر في الكثرة على نِسْوان، والنساء جمع كثرة أيضاً ولا واحدَ له من لفظه، كذا قال الشيخ[2]، ومقتضى ذلك أن لا يكونَ النساءُ جمعاً لنسوة لقوله: «لا واحد له من لفظه».

و «في المدينة» يجوز تعلُّقه بمحذوفٍ صفةً لنسوة وهو الظاهر، وبـ «قال» وليس بظاهر.

قوله: «تُراوِدُ» خبر «امرأة العزيز»، وجيء بالمضارع تنبيهاً على أن المراوَدَةَ صارَتْ سَجِيَّةً لها ودَيْدَناً، دون الماضي، فلم يَقُلن «راوَدَتْ». ولام «الفتىٰ» ياء لقولهم الفتيان وفُتَيّ، وعلى هذا فقولُهم «الفتوَّة» في المصدر شاذ.

قوله: «قد شَغَفَها» هذه الجملةُ يجوز أن [تكون] خبراً ثانياً، وأن تكونَ مستأنفة، وأن تكونَ حالاً: إمَّا من فاعل «تُراوِدُ» وإمَّا مِنْ مفعوله. و «حبَّاً» تمييزٌ، وهومنقولٌ من الفاعلية، والأصل: قد شَغَفها حبُّه. والعامَّة على «شَغَفها» بالغين المعجمة مفتوحةً بمعنى خَرَقَ شِغاف قلبها، وهو مأخوذ من الشِّغاف والشِّغاف: حجاب القلب جُلَيْدَة رقيقة. وقيل: سويداء القلب. وقيل: داءٌ يَصل إلى القلب من أجل الحب. وقيل: جُلَيْدَةٌ رقيقة يقال لها لسان القلب ليسَتْ محيطةً به، ومعنى شَغَفَ قلبَه، أي: خرق حجابَه أو أصابه فأحرقه بحرارة الحبِّ، وهو مِنْ شَغَفَ البعيرَ بالهِناء إذا طَلاَه بالقَطِران فأحرقه. والمَشْغوف: مَنْ وصل الحبُّ لقلبه، قال الأعشىٰ[3]:

---

(١) الإملاء: ٢/٥٢. وهي قراءة الأعمش والمفضل والسلمي كما في القرطبي: ٩/١٧٦.

(٢) البحر: ٥/٢٩٩.

(٣) ديوانه ١٠١؛ والبحر: ٥/٢٩٩.

٢٧٦٨ـ تَعْصِي الوُشاةَ وكان الحُبُّ آوِنَةً   مِمَّا يُزَيِّنُ للمَشْغوف ما صنعا

وقال النابغة الذبياني(١):

٢٧٦٩ـ وقد حالَ هَمٌّ دونَ ذلك والِجٌ   مكانَ الشَّغافِ تَبْتَغيه الأصابعُ

وقرأ ثابت(٢) البناني بكسر الغين. قيل: وهي لغة تميم.

وقرأ(٣) أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وعلي بن الحسين وابنه محمد وابنه جعفر والشعبي وقتادة بفتح العين المهملة، وروي عن ثابت البناني وأبي رجاء كَسْرُ المهملة أيضاً. واختلف الناس في ذلك فقيل: هو مِنْ شَعَفَ البعيرَ إذا هَنَأه فأحرقه بالقَطِران، قاله الزمخشري(٤)، وأنشد(٥):

٢٧٧٠ـ . . . .   كما شَعَفَ المَهْنُوْءَةَ الرجلُ الطالي

والناسُ إنما يَرْوونه بالمعجمة ويُفَسِّرونه بأنه أصاب حبي شَغَافَ قلبها أي أحرق حجابَه، وهي جُلَيْدَة رقيقة دونه، «كما شَعَفَ»، أي: كما أَحْرق وبالَغ المهنوءة، أي: المَطْلِيَّة بالهِناء وهو القَطِران، ولا ينشدونه بالمهملة.

وقال أبو البقاء(٦) لمَّا حكى هذه القراءة: «مِنْ قولك: فلان مَشْعوفٌ

---

(١) ديوانه ٤٥؛ والقرطبي: ١٧٦/٩؛ واللسان «شغف».

(٢) ثابت بن أسلم البناني المصري، وردت عنه الرواية في حروف من القرآن. توفي سنة ١٢٧. طبقات القراء: ١٨٨/١. وانظر: في قراءته البحر: ٣٠١/٥.

(٣) الإتحاف ٢٦٤؛ البحر: ٣٠١/٥؛ القرطبي: ١٧٦/٩.

(٤) الكشاف: ٣١٦/٢.

(٥) البيت لامرىء القيس وصدره:

لتقتلَني، وقد شَعَفْتُ فؤادَها

وهتو في ديوانه ٣٣؛ واللسان «شعف».

(٦) الإملاء: ٥٢/٢.

بكذا، أي: مُغْرىٰ به[1]، وعلى هذه الأقوال فمعناهما متقارب. وفـرَّق بعضُهم بينهما فقال ابن زيد: «الشَّغَف ـ يعني بالمعجمة ـ في الحب، والشَّعَفُ في البغض». وقال الشعبي: «الشَّغَف والمَشْغوف بالغين منقوطةً في الحُبِّ، والشَّعَفُ الجنون، والمَشْعوف: المجنون».

قوله: «مُتَّكَأً» العامَّةُ على ضم الميم وتشديدِ التاءِ وفَتْحِ الكاف والهمز، وهو مفعولٌ به بأَعْتَدَتْ، أي: هَيَّأَتْ وأَحْضَرَتْ. والمتَّكأ الشيءُ الذي يُتَّكَأُ عليه من وسادةٍ ونحوها. وقيل: المتكأ: مكان الاتِّكاء. وقيل: طعام يُحَزُّ حَزّاً وهو قول مجاهد. قال القتبيُّ[2]: «يُقال: اتَّكَأْنا عند فلانٍ، أي: أَكَلْنا».

قال الزمخشري[3]: «مِنْ قولك: اتَّكَأْنا عند فلان: طَعِمنا، على سبيل الكناية؛ لأنه مِنْ «دَعَوْتَه لِيَطْعَمَ عندك»: اتخذتَ له تُكَأَة يتكِيء عليها. قال جميل[4]:

٢٧٧١ـ فَـظَلِلْنـا بنعـمـةٍ واتَّكـأْنـا ... وشَـرِبْنا الحَـلالَ مِنْ قُلَلِهْ»

انتهىٰ. قلت: فقوله: «وشَرِبْنا» مُرَشِّح لمعنى اتَّكَأْنا بأكلنا.

وقرأ[5] أبو جعفر والزهري «مُتَّكَا» مشدد التاء دون همزٍ وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ أصلُه مُتَّكأ كقراءة العامَّة وإنما خُفِّفَ همزُه كقولهم تَوَضَّيْتُ في تَوَضَّأْتُ، فصار بزنة مُتَّقَى. والثاني: أن يكونَ مُفْتَعَلاً مِنْ أَوْكَيْتُ القِرْبة إذا شَدَدْتَ فاها بالوِكاء، فالمعنى: أَعْتَدَتْ شيئاً يَشْتَدِدْن عليه: إمَّا بالاتِّكاء وإمَّا

---

(١) عبارة المطبوعة: أي: مغرم به ومولع.

(٢) تفسير غريب القرآن ٢١٦.

(٣) الكشاف: ٣١٦/٢.

(٤) ديوانه ١٠٦؛ والقرطبي: ١٧٨/٩. والقلل: ج قلة وهي الجرة العظيمة.

(٥) انظر في قراءاتها: الإتحاف ٢٦٤؛ البحر ٣٠٢/٥؛ المحتسب: ٣٣٩/١؛ الشواذ ٦٣.

بالقطع بالسكين، وهذا الثاني تخريج أبي الفتح(1).

وقرأ الحسن وابن هرمز «مُتَّكاءً» بالتشديد والمدّ، وهي كقراءةِ العامَّة إلا أنه أشبع الفتحة فتولَّد منها ألفٌ كقوله(2):

٢٧٧٢ــ .... ومِنْ ذَمِّ الرجالِ بمنتزاحِ

وقوله(3):

٢٧٧٣ــ يَنْباع مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ ....

وقوله(4):

٢٧٧٤ــ أَعوذُ باللَّه مِنَ العَقْرابِ الشَّائِلاتِ عُقَدَ الأَذْنابِ

أي: بمنتزح ويَنْبَع والعقرب الشائلة.

[٥١٠/ب] وقرأ ابن عباس وابن عمر ومجاهد وقتادة / والضحاك والجحدري وأبان بن تغلب «مُتْكاً» بضم الميم وسكون التاء وتنوين الكاف، وكذلك قرأ ابن هرمز وعبدالله ومعاذ(5)، إلا أنهما فتحا الميم. والمُتْكُ بالضم والفتح الأُتْرُجُّ، ويقال الأُتْرُنْجُ لغتان، وأنشدوا(6):

٢٧٧٥ــ فَأَهْدَتْ مُتْكَةً لبني أبيها تَخُبُّ بها العَثْمَثَمَةُ الوَقاحُ

---

(١) المحتسب: ١/٣٣٩.

(٢) تقدم برقم ١٤٢٤.

(٣) تقدم برقم ١٤٢٢.

(٤) تقدم برقم ١٤٦٢.

(٥) الأصل وعبدالله ابن معاذ، وليس ثمة قارىء بهذا الاسم، والتصحيح من البحر: ٥/٣٠٢.

(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في الكشاف: ٢/٣١٦، والعثمثم: الجمل القوي الشديد، والوقاح: الصلب.

وقيل: بل هو اسم لجميع ما يُقطع بالسكين كالأُتْرُجِّ وغيره من الفواكه، وأنشدوا[1]:

٢٧٧٦ـ نَشْرَبُ الإثمَ بالصُّواعِ جِهاراً وترىٰ المُتْكَ بيننا مُسْتعارا

قيل: وهو مِنْ مَتَك بمعنىٰ بَتَك الشيءَ، أي: قطعه، فعلى هذا يحتمل أن تكونَ الميم بدلاً من الباء وهو بدل مُطَّرد في لغة قومٍ، واحتُمِل أن يكونَ من مادةٍ أخرىٰ وافَقَتْ هذه. وقيل: بالضم العسلُ الخالص عند الخليل، والأُتْرُجُّ عند الأصمعي. ونقل أبو عمرو فيه اللغات الثلاث، أعني ضَمَّ الميمِ وفتحَها وكسرَها قال: وهو الشرابُ الخالص. وقال المفضل: هو بالضم المائدة، أو الخمر في لغة كِنْدة.

وقوله: «لَهُنَّ مُتَّكَأً»: إمَّا أَنْ يريدَ كل واحدةٍ مُتَّكَأً، ويَدُلُّ له قوله: «وآتَتْ كلَّ واحدةٍ منهنَّ سِكِّيناً»، وإمَّا أن يريدَ الجنس.

والسِّكِّين يُذَكَّرُ ويؤنَّثُ، قاله الكسائي والفراء[2]، وأنكر الأصمعي تأنيثه. والسَّكِينة فَعِيلة من السكون. وقال الراغب[3]: «سُمِّي به لإزالتِه حركةَ المذبوح».

قوله: «أَكْبَرْنَه» الظاهر أن الهاء ضمير يوسف. ومعنى أَكْبَرْنَه عَظَّمْنه ودُهِشْن مِنْ حُسْنه. وقيل: هي هاء السكت. قال الزمخشري[4]: «وقيل: أَكْبَرْنَ بمعنى «حِضْنَ» والهاء للسكت، يقال: أَكْبَرَتِ المرأةُ إذا حاضَتْ، وحقيقتُه: دَخَلَتْ في الكِبَر؛ لأنها بالحيض تخرُجُ مِنْ حَدِّ الصِّغَرِ إلى الكِبَرِ،

---

(١) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر: ٥/٢٩٩؛ والقرطبي: ٩/١٧٨؛ والمحرر: ٩/٢٨٨.
(٢) عبارته في «المذكر والمؤنث» ٩٦: «ذكر وربما أُنِّث في الشعر».
(٣) المفردات ٢٣٧.
(٤) الكشاف: ٢/٣١٧.

وكأنَّ أبا الطيب أخذ من هذا التفسير قولَه[1]:

٢٧٧٧ـ خَفِ اللَّهَ واسْتُرْ ذا الجمالَ بِبُرْقُعٍ
فإنْ لُحْتَ حاضَتْ في الخُدورِ العواتِقُ

انتهى. وكونُ الهاء للسكتِ يَرُدُّه ضمُّ الهاءِ، ولو كانت للسكت لَسَكَنَتْ وقد يقال: إنه أَجْراها مُجْرى هاء الضمير، وأَجْرى الوصلَ مُجْرى الوقف في إثباتها. قال الشيخ[2]: «وإجماعُ القُرَّاء على ضمِّ الهاء في الوصل دليلٌ على أنها ليسَتْ هاءَ السكت؛ إذ لو كانت هاءَ السكت وكان من إجراء الوصلِ مُجْرى الوقفِ لم يضمَّ الهاء». قلت: وهاء السكت تُحَرَّك بحركةِ هاءِ الضمير إجراءً لها مُجْراها، وقد حَقَّقْتُ هذا في الأنعام، وقد قالوا ذلك في قول المتنبي أيضاً[3]:

٢٧٧٨ـ واحَرَّ قلباهُ مِمَّنْ قَلْبُه شَبِمُ ....

فإنه رُوِي بضمِّ الهاء في «قلباه» وجعلوها هاءَ سكتٍ. ويمكن أن يكون «أَكْبَرْنَ» بمعنىٰ حِضْنَ ولا تكون الهاءُ للسَّكْت، بل تُجْعل ضميرَ المصدرِ المدلولِ عليه بفعله أي: أَكْبَرْنَ الإكبار، وأنشدوا على أن الإكبارَ بمعنى الحيض قولَه[4]:

٢٧٧٩ـ يأتي النساءَ على أَطْهارِهِنَّ ولا يأتي النساءَ إذا أَكْبَرْن إكبارا

قال الطبري[5]: «البيت مصنوعٌ».

(١) ديوان المتنبي: ٢/٣٤٩.
(٢) البحر: ٥/٣٠٣.
(٣) تقدم برقم ١٩٧٩.
(٤) لم أهتد إلى قائله، وهو في اللسان كبر، والمحرر: ٩/٢٩٠؛ والبحر: ٥/٣٠٣.
(٥) تفسير الطبري (البابي الحلبي): ١٢/٢٠٥.

قوله: «حاشَ للَّه» «حاشىٰ» عَدَّها النحويون من الأدوات المترددةِ بين الحرفية والفعلية فإنْ جَرَّتْ فهي حرفٌ، وإنْ نَصَبَتْ فهي فعلٌ، وهي من أدواتِ الاستثناء ولم يَعْرف سيبويه[1] فعليَّتها وعَرَفَها غيرُه، وحَكَوا عن العرب «غَفَر اللَّه لي ولِمنْ سمع دعائي حاشىٰ الشيطانَ وابنَ الأصبغ»[2] بالنصب، وأنشدوا[3]:

٢٧٨٠ـ حَشَىٰ رَهْطَ النبيِّ فإنَّ منهمْ ... بُحوراً لا تكدِّرُها الدِّلاءُ

بنصب «رَهْط». و«حَشَىٰ» لغةٌ في حاشىٰ كما سيأتي. وقال الزمخشري[4]: «حاشَىٰ كلمةٌ تفيد التنزيه في باب الاستثناء تقول: أساءَ القومُ حاشى زيدٍ قال[5]:

٢٧٨١ـ حاشىٰ أبي ثوبانَ إنَّ بهِ ... ضِنَّاً عنِ المَلْحاة والشَّتْم

وهي حرفٌ من حروف الجر فوُضِعَتْ موضعَ التنزيه والبراءة، فمعنى حاشَىٰ اللَّهِ: براءة اللَّهِ وتنزيه اللَّه، وهي قراءة[6] ابن مسعود». قال الشيخ[7]: «وما ذكر أنها تفيد التنزيهَ في باب الاستثناء غير معروف عند النحويين، لا فرقَ بين قولك: «قام القومُ إلا زيداً» و«قام القوم حاشى زيدٍ»، ولَمَّا مَثَّل بقوله:

---

(١) الكتاب: ١/٣٧٧ قال: «وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده».
(٢) ابن يعيش: ٢/٨٥.
(٣) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان «حشا» والمقرب: ١/١٧٢؛ ورصف المباني ١٧٩.
(٤) الكشاف: ٢/٣١٧.
(٥) البيت ملفق من بيتين ـ كما سيذكر المؤلف ـ من قصيدة للجُمَيْح الأسدي في المفضليات ٣٦٧؛ والأصمعيات ٢١٨؛ والمحتسب: ١/٣٤١؛ وابن يعيش: ٢/٨٤.
(٦) انظر في قراءات: «حاش للَّه»: السبعة ٣٤٨؛ التيسير ١٢٨؛ الإتحاف ٢٦٤؛ البحر: ٥/٣٠٣؛ الشواذ ٦٣؛ الحجة ٣٥٩؛ الكشاف: ٢/٣١٧.
(٧) البحر: ٥/٣٠٠.

«أساء القومُ حاشى زيدٍ» وفَهِم هو من هذا التمثيلِ براءةَ زيدٍ من الإساءة جعل ذلك مستفاداً منها في كل موضعٍ، وأمَّا ما أنشده مِنْ قوله: حاشا أبي ثوبان، فهكذا ينشده ابن عطية[1] وأكثرُ النحاة، وهو بيتٌ ركَّبوا فيه صدرَ بيتٍ على عجز آخَرَ وَهْماً من بيتين، وهما[2]: / [٥١١/أ]

٢٧٨٢ـ حاشىٰ أبي ثَوْبان إنَّ أبا ... ثَوْبانَ ليس ببُكْمَةٍ فَدْمِ
عمرَو بنَ عبدِاللَّه إنَّ به ... ضِنَّاً عن المَلْحاةِ والشَّتْمِ

قلت: قوله «إنَّ المعنى الذي ذكره الزمخشري لا يعرفه النحاة لم ينكروه وإنما لم يذكروه في كتبهم؛ لأنهم غالبُ فنهم في صناعة الألفاظ دون المعاني، ولمَّا ذكروا مع أدواتِ الاستثناء «ليس» و«لا يكون» و«غير» لم يذكروا معانيَها، إذ مرادُهم مساواتُها لـ «إلا» في الإخراج وذلك لا يمنعُ من زيادةِ معنىً في تلك الأدوات.

وزعم المبرد[3] وغيره كابن عطية[4] أنها تتعيَّنُ فعليَّتُها إذا وقع بعدها حرفُ جر كالآية الكريمة، قالوا لأن حرفَ الجرِّ لا يدخل على مثله إلا تأكيداً كقوله[5]:

٢٧٨٣ـ .... ولا لِلِما بهم أبداً دواءُ

---

(١) المحرر: ٩/٢٩٢.
(٢) وعلى هذا روايتا المفضليات والأصمعيات المشار إليهما في الحاشية السابقة. والبكمة: الأبكم. والفَدْم: الثقيل في كلامه مع قلة الفهم. والملحاة: مِنْ لَحَوْتُ ولَحَيْتُ إذا ألححت عليه باللائمة.
(٣) المقتضب: ٤/٣٩١.
(٤) المحرر: ٩/٢٩١.
(٥) تقدم برقم ١٣٨٣.

وقول الآخر[1]:

٢٧٨٤ـ فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنني عن بما به ....

فتعيَّن أن تكونَ فعلًا، فاعلُه ضمير يوسف أي: حاشى يوسف، و «للَّه» جارٌّ ومجرورٌ متعلقٌ بالفعل قبله، واللامُ تفيد العلةَ أي: حاشىٰ يوسفَ أن يقارِفَ ما رَمَتْه به لطاعة اللَّه ولمكانـه منه أو لترفيع اللَّه أن يُرمَىٰ بما رَمَتْه به، أي: جانَبَ المعصيةَ لأجل اللَّه.

وأجاب الناسُ عن ذلك بأنَّ حاشى في الآية الكريمة ليست حرفاً ولا فعلًا، وإنما هي اسمُ مصدرٍ بدلٌ من اللفظة بفعله كأنه قيل: تنزيهاً للَّه وبراءةً له، وإنما لم يُنَوَّنْ مراعاةً لأصله الذي نُقِل منه وهو الحرف، ألا تراهم قالوا: مِنْ عن يمينه فجعلوا «عن» اسماً ولم يُعْربوه، وقـالوا «مِنْ عليـه» فلم يُثْبتوا ألفه مع المضمر، بل أَبْقَوا «عن» على بنائه، وقلبوا ألف «على» مع المضمر، مراعاةً لأصلها، كذا أجاب الزمخشري[2]، وتابعه الشيخُ[3] ولم يَعْزُ له الجواب. وفيه نظر.

أمَّا قوله: «مراعاة لأصله» فيقتضي أنه نُقِل من الحرفية إلى الاسمية، وليس ذلك إلا في جانب الأعلام، يعني أنهم يُسَمُّون الشخصَ بالحرف، ولهم في ذلك مذهبان: الإعرابُ والحكاية، أمَّا أنَّهم ينقلون الحرف إلى الاسم، أي: يجعلونه اسماً فهذا غيرُ معروفٍ. وأمَّا استشهـادُه بـ «عن» و «على» فلا يفيده ذلك؛ لأنَّ «عن» حالَ كونِها اسماً إنما بُنيت لشبهها بالحرفِ في الوضع على حرفين لا أنها باقيةٌ على بنائها. وأمَّا قَلْبُ ألفِ

---

(١) تقدم برقم ٩١٦.
(٢) الكشاف: ٢/٣١٧.
(٣) البحر: ٥/٣٠٤.

«علىٰ» مع الضمير فلا دلالة فيه لأنَّا عَهدنا ذلك فيما هو ثابتُ الاسمية بالاتفاق كـ «لدىٰ».

والأَوْلى أن يقال: الذي يظهر في الجواب عن قراءةِ العامة أنها اسمٌ منصوبٌ كما تقدَّم تقريره، ويدلُّ عليه قراءة[1] أبـي السَّمال «حاشـاً للَّه» منصوباً، ولكنهم أَبْدلوا التنوين ألفاً كما يبدلونه في الوقف، ثم إنهم أَجْروا الوصل مجرى الوقف كما فعلوا ذلك في مواضعَ كثيرةٍ تقدَّم منها جملةٌ وسيمر بك مثلها.

وقيل في الجواب عن ذلك: بل بُنيت «حاشا» في حال اسميتها لشبهها بـ «حاشا» في حال حرفيَّتها لفظاً ومعنىٰ، كما بُنِيَتْ «عن» و «على» لما ذكرنا.

وقال بعضُهم: إنَّ اللامَ زائدةٌ. وهذا ضعيفٌ جداً بابُه الشعرُ. واسْتَدَلَّ المبرد وأتباعُه على فعليتها بمجيء المضارعِ منها. قال النابغة الذبياني[2]:

٢٧٨٥ـ ولا أَرىٰ فاعِلاً في الناسِ يُشْبِهُهُ ولا أُحاشي من الأقوامِ مِنْ أَحَدِ

قـالوا: وتَصَـرُّفُ الكلمةِ من المـاضي إلىٰ المستقبل دليـلُ فعليَّتها لا محالةَ.

وقد أجاب الجمهور عن ذلك: بأنَّ ذلك مأخوذٌ من لفظِ الحرفِ كما قالوا: «سَوَّفْتُ بزيد» و «لَوْلَيْت له»، أي: قلت له: سوف أفعلُ. وقلت له: لو كان ولو كان، وهذا من ذلك، وهو محتمل.

وممَّن رَجَّح جانبَ الفعلية أبو علي الفارسي[3] قال: «لا تَخْلو «حاش»

---

(١) البحر: ٥/٣٠٣.

(٢) ديوانه ١٣، ابن يعيش: ٢/٨٥؛ الإنصاف ٢٧٨؛ الخزانة: ٢/٤٤؛ الهمع: ١/٢٣٣؛ الدرر: ١/١٩٨.

(٣) الحجة (خ): ٣/٢٦٨.

في قوله: «حاش للَّه» من أن تكونَ الحرفَ الجارَّ في الاستثناء، أو تكون فعلاً على فاعَل، ولا يجوز أن تكونَ الحرفَ الجارَّ لأنه لا يدخل على مثله، ولأن الحروفَ لا يُحْذَفُ منها إذا لم يكن فيها تضعيف، فثبت أنه فاعَل مِن الحشا الذي يُراد به الناحية، والمعنى: أنه صار في حَشَاً، أي في ناحية، وفاعل «حاش» «يوسف» والتقدير: بَعُدَ من هذا الأمرِ للَّه، أي: لخوفِه».

قوله: «حرفُ الجر لا يدخل على مثله» مُسَلَّم، ولكن ليس هو هنا حرفَ جر كما تقدَّم تقريرُه. وقوله: «لا يُحْذف من الحرفِ إلا إذا كان مضعفاً» ممنوع، ويدلُّ له قولهم «مُنْ» في «منذ» إذا جُرَّ بها، فحذفوا عينها ولا تضعيفَ. قالوا: ويدلُّ على أنَّ أصلَها «منذ» بالنون تصغيرُها على «مُنَيْذ» وهذا مقرَّر في بابه.

وقرأ أبو عمرو وحده «حاشىٰ» بألفين: ألفٍ بعد الحاء، وألف بعد الشين في كلمتي هذه السورة[1] وصلاً، وبحذفها وقفاً إتباعاً للرسم كما سننبِّه عليه. والباقون بحذف الألفِ الأخيرةِ وصلاً ووقفاً.

فأمَّا قراءةُ أبـي عمرٍو فإنه جاء فيها بالكلمة على أصلها. وأمَّا الباقون فإنهم اتَّبعوا في ذلك الرسمَ ولمَّا طال اللفظ حَسُن تخفيفُه بالحذف ولا سيما على قول مَنْ يَدَّعي فعليَّتَها، كالفارسي. قال الفارسي[2]: «وأمَّا حذفُ الألف فعلى «لم يَـكُ» و «لا أَدْرِ» و «أصاب النـاسَ جُهْدٌ، ولَوْ تَرَ أهـلَ مكـة»، و [قوله][3]:

٢٧٨٦ـ وصَّانيَ العجَّاجُ فيما وَصَّني / [٥١١/ب]

---

(١) الآية الثانية هي الآية ٥١.

(٢) الحجة (خ): ٣/٢٦٨.

(٣) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه ١٨٧؛ والحجة (خ): ٣/٢٧٠؛ والخصائص: ٢/٩٣.

في شعر رؤبة، يريد: لم يكن، ولا أدري، ولو ترىٰ، ووصَّاني. وقال أبو عبيد: «رأيتُها في الذي يقال: إنه الإمام مصحف عثمان رضي اللَّه عنه: «حاش للَّه» بغير ألف، والأخرى[1] مثلُها». وحكى الكسائي أنها رآها في مصحف عبداللَّه كذلك، قالوا: فعلى ما قال أبو عبيد والكسائي تُرَجَّح هذه القراءةُ، ولأنَّ عليها ستةً من السبعة، ونقل الفراء[2] أن الإتمامَ لغةُ بعض العرب، والحذفُ لغة أهلِ الحجاز قال: «ومِن العرب من يقول: «حَشَىٰ زيد» أراد حشىٰ لزيد». فقد نقل الفراءُ أن اللغاتِ الثلاثَ مسموعةٌ، ولكنَّ لغةَ الحجازِ مُرَجَّحَةٌ عندهم.

وقرأ الأعمش[3] في طائفة «حَشَىٰ للَّه» بحذف الألفين[4] وقد تقدَّم أن الفراء حكاها لغةً عن بعض العرب، وعليه قوله[5]:

٢٧٨٧ـ حَشَىٰ رَهْطِ النبـيِّ ....

البيت. وقرأ[6] أُبَـي وعبداللَّه «حـاشىٰ اللَّهِ» بجرِّ الجـلالة، وفيهـا وجهان، أحدهما: أن تكونَ اسماً مضافاً للجلالة [نحو: «سبحـان اللَّه» وهو اختيارُ الزمخشري[7]. الثاني: أنه حرفُ استثناء جُرَّ به ما بعده، وإليه ذهب الفارسي،][8] وفي جَعْلِهِ «حاشى» حرفَ جرٍّ مُراداً به الاستثناءُ نظرٌ،

---

(١) في الآية ٥١.
(٢) لم يرد هذا النقل في «معاني القرآن» له.
(٣) البحر: ٣٠٣/٥.
(٤) ألف حاشىٰ وألف الوصل من لفظ الجلالة.
(٥) تقدم برقم ٢٧٨٠.
(٦) البحر: ٣٠٣/٥؛ القرطبي: ١٨١/٩.
(٧) الكشاف: ٣١٧/٢.
(٨) ما بين معقوفين غير واضح في الأصل حققناه من (ش).

إذ لم يتقدَّم في الكلام شيءٌ يُستثنىٰ منه الاسمُ المعظَّم بخلافِ «قام القومُ حاشىٰ زيد».

واعلمْ أنَّ النحويين لمَّا ذكروا هذا الحرفَ جعلوه من المتردد بين الفعلية والحرفية، عند مَنْ أثبتَ فعليَّتَه، وجعله في ذلك كخلا وعدا، عند مَنْ أثبت حرفيَّة «عدا»، وكان ينبغي أن يذكروه من المتردد بين الاسميةِ والفعليـة والحرفية، كما فعلوا ذلك في «على» فقالوا: يكون حرف جر في «عليك»، واسماً في قوله: «مِنْ عليه»، وفعلاً في قوله[1]:

٢٧٨٨ـ عَلاَ زيدُنا يومَ النَّقا . . . .

وإن كان فيه نظرٌ ذكرتُه مستوفىً في غير هذا المكان، ملخصُه أن «على» حالَ كونها فعلاً غير «على» حال كونها غيرَ فعل، بدليل أنَّ ألف الفعلية منقلبة عن واو، ويدخلها التصريف والاشتقاق دون ذَيْنَك. وقد يتعلَّق مَنْ ينتصر للفارسي بهذا فيقول: لو كانت «حاشىٰ» في قراءة العامَّة اسماً لذكر ذلك النحويون عند تردُّدِها بين الحرفية والفعلية، فلمَّا لم يذكروه دَلَّ على عدمِ اسميتها.

وقرأ الحسن[2] «حاشْ» بسكون الشين وصلاً ووقفاً كأنه أجرىٰ الوصلَ مُجْرَىٰ الوقف. ونقل ابن عطية[3] عن الحسن أنه قرأ: «حاشىٰ الإله» قال: «محذوفاً مِنْ حاشىٰ» يعني أنه قرأ بحذف الألف الأخيرة، ويدلُّ على ذلك ما صرَّح به صاحب «اللوامح» فإنه قال: «بحذف الألف» ثم قال: وهذا يدلُّ

---

(١) تمامه:

علا زيدُنا يوم النَّقا رأس زيدكم بـأبيض مـاضي الشفـرتـين يمـاني

وهو لرجل من طيء، في المغني: ٧٥؛ وابن يعيش: ١/٤٤؛ والخزانة: ١/٣٢٧.

(٢) البحر: ٥/٣٠٣؛ القرطبي: ٩/١٨١؛ المحتسب: ١/٣٤١.

(٣) المحرر: ٩/٢٩١.

على أنه حرفُ جرٍ يَجُرُّ ما بعده، فأما «الإله» فإنه فكَّه عن الإدغام، وهو مصدرٌ أقيم مُقام المفعول، ومعناه المعبود، وحُذِفت الألف من «حاشىٰ» للتخفيف».

قال الشيخ[1]: «وهذا الذي قاله ابن عطية وصاحبُ «اللوامح» من أنَّ الألف في «حاشىٰ» في قراءة الحسن محذوفةُ الألف[2] لا يتعيَّنُ، إلا إنْ نَقَل عنه أنه يقف في هذه القراءةِ بسكون الشين، فإن لم يُنْقَلْ عنه في ذلك شيءٌ فاحتمل أن تكونَ الألفُ حُذِفت لالتقاء الساكنين؛ إذ الأصلُ: «حاشى الإله» ثم نَقَل فحذف الهمزة وحَرَّك اللام بحركتها، ولم يَعْتَدَّ بهذا التحريك لأنه عارض، كما تنحذف في «يَخْشى الإله»، ولو اعتدَّ بالحركة لم تُحْذف الألف».

قلت: الظاهر أن الحسنَ يقف في هذه القراءة بسكون الشين، ويُسْتأنس له بأنه سكَّن الشين في الرواية الأخرىٰ عنه، فلمَّا جِيءَ بشيءٍ يُحْتَمَلُ ينبغي أن يُحْمَلَ على ما صُرِّح به. وقول صاحب «اللوامح»: «وهذا يدلُّ على أنه حرف جر يُجَرُّ به ما بعده» لا يصحُّ لِما تقدم مِنْ أنه لو كان حرفَ جر لكان مستثنىٰ به ولم يتقدَّمْ ما يستثنىٰ منه بمجروره.

واعلمْ أنَّ اللامَ الداخلةَ على الجلالة متعلقة بمحذوف على سبيل البيان، كهي في «سقياً لك ورعياً لزيد» عند الجمهور، وأمَّا عند المبرد[3] والفارسي[4] فإنها متعلقة بنفس «حاشى» لأنها فعلٌ صريحٌ عندهما، وقد تقدم أن بعضَهم ادَّعىٰ زيادتَها.

قوله: «ما هذا بشراً» العامَّة على إعمال «ما» على اللغة الحجازية،

---

(١) البحر: ٣٠٣/٥.
(٢) كذا بإقحام «الألف» في الأصل، ولم ترد في البحر.
(٣) المقتضب: ٣٩١/٤.
(٤) الحجة (خ): ٢٦٨/٣.

وهي اللغة الفصحى، ولغةُ تميم الإهمالُ، وقد تقدَّم تحقيق هذا أول البقرة[1] وما أنشدتُه عليه من قوله[2]:

٢٧٨٩ـ وأنـا الـنـذيـرُ بحَـرَّةٍ مُسْـوَدَّةٍ ....

البيتين. ونقل ابن عطية[3] أنه لم يَقْرأ أحد إلا بلغة الحجاز. وقال الزمخشري[4]: «ومَنْ قرأ على سليقته من بني تميم قرأ «بشرٌ» بالرفع وهي قراءةُ ابن مسعود». قلت: فادِّعاء ابن عطية أنه لم يُقرأ به غير مُسَلَّم.

وقرأ العامَّة «بَشَراً» بفتح الباء على أنها كلمة واحدة. وقرأ الحسن وأبو الحويرث الحنفي[5] «بِشِرىً» بكسر الباء، وهي باء الجر دخلت على «شِرى» فهما كلمتان جار ومجرور، وفيها تأويلات، أحدُهما: ما هذا بمشترى، فوضع المصدرَ موضع المفعول به كضَرْب الأمير. الثاني: ما هذا بمُباعٍ، فهو أيضاً مصدر واقع موقع المفعول به إلا أن المعنى يختلف. الثالث: ما هذا بثمن، يَعْنِين أنه أَرْفَعُ مِنْ أنْ يُجْرىٰ عليه شيءٌ من هذه الأشياء.

وروى عبدالوارث عن أبي عمرو[6] كقراءة الحسن وأبي الحويرث إلا أنه قرأ عنه «إلا مَلِك» بكسر اللام واحد الملوك، نَفَوا عنه ذُلَّ المماليك / وأثبتوا له عِزَّ الملوك. [٥١٢/أ]

---

(١) انظر: الدر المصون: ١٢٢/١.
(٢) تقدم برقم ١٧١.
(٣) المحرر: ٢٩٣/٩.
(٤) الكشاف: ٣١٧/٩.
(٥) لعله عبدالرحمن بن معاوية الأنصاري مشهور بكنيته، مات سنة ٣٠. تقريب التهذيب: ٣٥٠.
(٦) لم أقف على توثيق لهذه القراءة.

وذكر ابن عطيـة[1] كسرَ الـلام عن الحسن وأبـي الحويـرث. وقال أبو البقاء[2]: «وعلى هذا قُرِىء «مَلِك» بكسر اللام» كأنه فهم أنَّ مَنْ قرأ بكسر الباء قرأ بكسر اللام أيضاً للمناسبة بين المعنيين، ولم يذكر الزمخشريُّ هذه القراءةَ مع كسر الباء البتة، بل يُفهم من كلامِه أنه لم يَطَّلع عليها فإنه قال[3]: «وقرىء: ما هذا بشرىً أي ما هو بعبدٍ مملوكٍ لئيم، إنْ هذا إلا مَلَك كريم، تقول: «هذا بشرىً» أي: حاصلٌ بشِرىً بمعنى يُشْتَرَىٰ، وتقول: هذا لك بشِرىً أم[4] بِكِرا؟ والقراءةُ هي الأَوْلى لموافقتها المصحف ومطابقة «بشر» لـ «ملك».

قوله: «لموافقتها المصحفَ» يعني أنَّ الرسم «بشراً» بالألف لا بالياء، ولو كان المعنى على «بِشِرىً» لَرُسِمَ بالياء. وقوله: «ومطابقة» دليلٌ على أنه لم يَطَّلِعْ على كسر اللام عن مَنْ قرأ بكسر الباء.

آ. **(٣٢) قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ﴾**: مبتدأ والموصول خبره، أشارت إليه إشارة البعيد وإن كان حاضراً تعظيماً له ورفعاً منه لتُظْهِرَ عُذْرَها في شَغَفِها.

وجَوَّز ابنُ عطية[5] أن يكونَ «ذلك» [إشارةً إلى][6] حُبِّ يوسف، والضميرُ في «فيه» عائدٌ على الحبِّ فيكون «ذلك» إشارة إلى غائب على بابه. قلت: يعني بالغائب البعيدَ، وإلا فالإشارةُ لا تكون إلا لحاضر مطلقاً.

---

(١) المحرر: ٢٩٣/٩.
(٢) الإملاء: ٥٢/٢.
(٣) الكشاف: ٣١٧/٢.
(٤) الأصل: «أي» وهو سهو، والتصحيح من الكشاف.
(٥) المحرر: ٢٩٤/٩.
(٦) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، أثبتناه من (ش).

قوله: «ما آمُرُه» في «ما» وجهان، أحدُهما: أنها مصدرية. والثاني: أنها موصولةٌ، وهي مفعولٌ بها بقوله: «يفعلْ» والهاءُ في «آمُرُه» تحتمل وجهين، أحدُهما: العَوْد على «ما» الموصولة إذا جعلناها بمعنى الذي. والثاني: العَوْد على يوسف. ولم يُجَوِّزْ الزمخشري[1] عَوْدَها على يوسف إلا إذا جُعِلت «ما» مصدرية» فإنه قال: «فإنْ قلت: الضمير في «آمُره» راجعٌ إلى الموصول أم إلى يوسف؟ قلت: بل إلى الموصول والمعنى: ما آمُرُ به فحذف الجارَّ كما في قوله[2]:

٢٧٩٠ـ أَمَرْتُكَ الخيرَ . . . .

ويجوز أن تُجْعَلَ «ما» مصدريةً فيعود على يوسف، ومعناه: ولَئِنْ لم يفعلْ أمري إياه، أي: مُوْجِبَ أمري ومقتضاه». قلت: وعلى هذا فالمفعولُ الأولُ محذوفٌ تقديره: ما آمُره به وهو ضميرُ يوسف.

والسين في «استعصم» [فيها وجهان، أحدهما: أنها][3] ليست على بابها مِن الطلب، بل استفعل هنا بمعنى افتعل، فاستعصم واعتصم واحد. وقال الزمخشري[4]: «الاستعصامُ بناءُ مبالغةٍ يدلُّ على الامتناع البليغ والتحفُّظِ الشديدِ، كأنه في عِصْمةٍ وهو يجتهدُ في الاستزادةِ منها، ونحو: استمسك واستوسع الفَتْقُ، واستجمع الرأيَ، واستفحل[5] الخطبُ»، فردَّ السين إلى بابها من الطلب وهو معنىً حسنٌ، ولذلك قال ابن عطية[6]: «طلب العِصْمة واستمسك بها وعصاني».

---

(١) الكشاف: ٢/٣١٨.
(٢) تقدم برقم ٢٢١.
(٣) ما بين معقوفين لم يظهر في الأصل، أثبتناه من (ش).
(٤) الكشاف: ٢/٣١٨.
(٥) الأصل: «واستحفل» وهو سهو.
(٦) المحرر: ٩/٢٩٤.

قال الشيخ(١): «والذي ذكره التصريفيون في «استعصم» أنه موافقٌ لـ «اعتصم» فاستفعل فيه موافقٌ لـ «افتعل»، وهذا أجودُ مِنْ جَعْلِ استفعل فيه للطلب لأنَّ «اعتصم» يدلُّ على وجود اعتصامه، وطلب العصمة لا يدلُّ على حصولها، وأمَّا أنه بناءُ مبالغةٍ يَدُلُّ على الاجتهاد في الاستزادة من العصمة فلم يذكر التصريفيون هذا المعنىٰ لـ «استفعل»، وأمَّـا استمسك واستوسع واستجمع الرأي فاستفعل فيه لموافقة افْتَعَل، والمعنىٰ: امتسك واتَّسع واجتمع، وأمَّا «استفحل الخطبُ» فاستفعل فيه موافِقَةٌ لتفعَّل، أي: تَفَحَّل الخطب، نحو استكبر وتكبَّر».

وقرأ العامَّةُ بتخفيف نون «وليَكونَنْ»، ويَقِفون عليها بالألف إجراءً لها مُجْرىٰ التنوين، ولذلك يَحْذفونها بعد ضمةٍ أو كسرةٍ نحو: «هل تقومون» و «هل تقومين» في: «هل تَقُومُن» و «هل تقومِن»، والنونُ الموجودةُ في الوقف نونُ الرفعِ رَجَعوا بها عند عدمِ ما يقتضي حَذْفَها، وقد قَرَّرْتُ ذلك فيما تقدم.

وقرأت(٢) فرقةٌ بتشديدها، وفيها مخالفةٌ لسواد المصحف لكَتْبِها فيه ألفاً، لأنَّ الوقفَ عليها كذلك كقوله(٣):

٢٧٩١ـ وإيـاكَ والمَيْتاتِ لا تَقْـرَبَنَّهـا ... ولا تَعْبُدِ الشيطانَ واللَّهَ فاعبدا

أي: فاعبدَنْ فَأَبْدَلها ألفاً، وهو أحدُ الأقوال في قول امرىء القيس(٤):

٢٧٩٢ـ قِفا نَبْكِ ....

---

(١) البحر: ٣٠٦/٥.
(٢) البحر: ٣٠٦/٥.
(٣) تقدم برقم ١٦٩٤.
(٤) صدر معلقته، في ديوانه: ٨. وتمامه:
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزلِ ... بسِقْط اللِّوىٰ بـين الـدَّخـولِ فَحَـوْمَـلِ

وأجرى الوَصْل مُجْرىٰ الوقفِ.

آ. **(٣٣) قوله تعالى: ﴿رَبِّ السجنُ﴾**: العامَّة على كسر الباء لأنه مضافٌ لياء المتكلم، اجتُزِىءَ عنها بالكسرةِ وهي الفصحى. و«السجن» بكسر السين ورفعِ النون على أنه مبتدأ، والخبر «أحبُّ». والسِّجْن الحبس، والمعنىٰ: دخول السجن.

وقرأ بعضهم[1]: «رَبُّ» بضمِّ الباء وجَرِّ النون على أنَّ «ربُّ» مبتدأ و«السجنِ» خفض بالإضافة، و«أحبُّ» خبرُه، والمعنى: ملاقاةُ صاحبِ السجن ومقاساتُه أحبُّ إليّ.

وقرأ[2] عثمان ومولاه طارق[3] وزيد بن علي والزهري وابن أبي إسحاق وابن هرمز ويعقوب بفتح السين، وفي الباقي كالعامَّة. والسَّجْن مصدر، أي: الحَبْس أحبُّ إلي، و«إليَّ» متعلقٌ بـ«أحبُّ» وقد تقدَّم أن الفاعل[4] هنا يُجَرُّ بـ«إلى» والمفعول باللام، / وفي الحقيقة ليست هنا أَفْعَل على بابها من [٥١٢/ب] التفضيل لأنه لم يُحبَّ ما يدعونه إليه قط، وإنما هذان شَرَّان فآثر أحدَ الشَّرين على الآخر.

قوله: «أَصْبُ» قرأ العامة بتخفيف الباء مِنْ صَبا يَصْبو أي: رَقَّ شَوْقُه. والصَّبْوة: المَيْلُ إلى الهوىٰ، ومنه «الصَّبا» لأنَّ النفوس تَصْبو إليها أي: تميل، لطيب نسيمِهاورَوْحِها يقال: صَبَا يَصْبُو صَباءً وصُبُوَّاً، وصَبِيَ يُصْبَىٰ صَباً، والصِّبا بالكسر اللَّهْوُ واللعب.

---

(١) لم أقف على نسبة هذه القراءة وإنما أشار إليها في تفسير الألوسي: ١٢/٢٣٥.
(٢) الإتحاف: ٢٦٤؛ البحر: ٥/٣٠٦؛ القرطبي: ٩/١٨٤.
(٣) طارق بن عمرو الأموي مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه. سمع من جابر وروى عنه الأعرج، وثَّقه أبو زرعة. ولم تذكر وفاته. تهذيب الكمال: ٢/٦٢٢.
(٤) يعني به الفاعل في المعنى. وانظر: المسألة في إعرابه للآية ٨ من سورة يوسف.

وقرأت[1] فرقة «أَصَبُّ» بتشديدها مِنْ صَبَبْتُ صَبابة فأنا صَبٌّ، والصَّبابَةُ: رِقَّةُ الشوق وإفراطه كأنه لفرط حبه ينصبُّ فيما يَهْواه كما ينصبُّ الماء.

آ. **(٣٥) قوله تعالى: ﴿ثم بدا﴾**: في فاعله أربعة أوجه، أحسنها: أنه ضمير يعود على السَّجن بفتح السين أي: ظهر لهم حَبْسُه، ويدل على ذلك لفظة «السِّجن» في قراءة العامة، وهو بطريق اللازم، ولفظُ «السَّجن» في قراءة مَنْ فتح السين. والثاني: أن الفاعل ضمير المصدر المفهوم مِن الفعل وهو «بدا» أي: بَدا لهم بداءٌ، وقد صَرَّح الشاعرُ به في قوله[2]:

٢٧٩٣ـ .... بَدا لك في تلك القَلوص بداءُ

والثالث: أن الفاعلَ مضمرٌ يدلُّ عليه السياق، أي: بدا لهم رأيٌ. والرابع: أنَّ نفسَ الجملة مِنْ «لَيَسْجُنُنَّه» هي الفاعل، وهذا من أصول الكوفيين.

و «حتى» غايةٌ لما قبله. وقوله: «لَيَسْجُنُنَّه» على قول الجمهور جوابٌ لقسم محذوف، وذلك القسمُ وجوابه معمول لقولٍ مضمر، وذلك القولُ المضمر في محلِّ نصب على الحال، أي: ظهر لهم كذا قائلين: واللَّه لَيَسْجُنُنَّه حتى حين.

وقرأ[3] الحسن «لَتَسْجُنُنَّه» بتاء الخطاب، وفيه تأويلان، أحدهما: أن يكونَ خاطب بعضُهم بعضاً بذلك. والثاني: أن يكونَ خوطب به العزيز تعظيماً له.

---

(١) البحر: ٣٠٧/٥.
(٢) تقدم برقم ٣٥٤.
(٣) الإتحاف: ٢٦٤؛ البحر: ٣٠٧/٥.

وقرأ[1] ابن مسعود «عَتَّىٰ» بإبدال حاء «حتى» عيناً وأقرأ بها غيرَه فبلغ ذلك عمرَ بن الخطاب فكتب إليه: «إن هذا القرآن نزل بلغة قريش، فَأَقْرِىء الناسَ بلغتهم». قلت: وإبدال الحاء عيناً لغة هُذَلِيَّة.

آ. (٣٦) **قوله تعالى: ﴿قال أحدُهما﴾**: مستأنف لا محل له، ولا يجوز أن يكونَ حالاً؛ لأنهما لم يقولا ذلك حال الدخول. ولا جائز أن تكونَ مقدرةً؛ لأن الدخول لا يَـؤُول إلى الرؤيا. و«إني» وما في حَيِّزه في محلِّ نصب بالقول.

و «أراني» هنا متعديةٌ لمفعولين عند بعضِهم إجراءً للحُلُميَّة مُجْرَىٰ العِلْمِيَّة، فتكون الجملة مِنْ قوله: «أَعْصِرُ» في محلِّ المفعول الثاني، ومَنْ منع كانت عنده في محل الحال. وجرت الحُلُمية مَجْرى العِلْمية أيضاً في اتِّحاد فاعلها ومفعولِها ضميرين متصلين، ومنه الآيةُ الكريمة؛ فإن الفاعلَ والمفعولَ متحدان في المعنى، إذ هما للمتكلم، وهما ضميران متصلان[2]. ومثلُه: «رَأَيْتُك في المنام قائماً» و«زيدٌ رآه قائماً»، ولا يجوز ذلك في غير ما ذُكر، لا تقول: أَكْرَمْتُني، ولا أكرمْتُك، ولا زيد أكرمه، فإن أردت ذلك قل[3]: أكرمتُ نفسي، أو إياي ونفسك، أو إياك ونفسَه، أو إياه، وقد تقدَّم تحقيق هذا.

وإذا دَخَلَتْ همزةُ النقل على هذه الحُلُمِيَّة تعدَّت لثالث، وقد تقدَّم هذا

---

(١) الشواذ: ٦٣؛ البحر: ٣٠٧/٥.

(٢) لعله يعني بالاتصال في الآية أن الأول متصل بالثاني فإن الضمير المستتر العائد على المتكلم تلاه الضمير المتصل الياء العائد على المتكلم أيضاً، وإن لم نُخَرِّج كلامه على هذا التخريج فكيف يكون الأول متصلاً وهو مستتر وجوباً تقديره أنا؟

(٣) على تقدير الفاء أي: فقل.

في قوله تعالىٰ: «إذ يُرِيْكَهُمُ اللَّهُ في منامك قليلاً(١)، ولو أراكهم كثيراً».

والخَمْر: العِنَب أُطلق عليه ذلك مجازاً، لأنه آيل إليه كما يُطْلق الشيءُ على الشيء باعتبار ما كان عليه كقوله: «وآتوا اليَتامىٰ»(٢) ومجازُ هذا أقربُ. وقيل: بل الخمر: العنب حقيقة في لغة غسان وأزد عمان(٣). وعن المعتمر: «لقيت أعرابياً حاملاً عنباً في وعاءٍ فقلت: ما تحمل؟ فقال: خمراً.

وقراءة أُبَـيّ وعبدالله(٤) «أَعْصِر عنباً» لا تدل على الترادف لإرادتها التفسيرَ لا التلاوة، وهذا كما في مصحف عبدالله «فوق رأسي ثريداً» فإنه أراد التفسير فقط.

و «تأكل الطير» صفةٌ لخبزاً. و «فوق» يجوز أن يكون ظرفاً للحمل، وأن يتعلق بمحذوف حالاً من «خبزاً» لأنه في الأصل صفةٌ له. والضمير في قوله: «نَبِّئْنا بتأويله» قال الشيخ(٥): «عائدٌ على ما قَصَّا عليه، أُجري مُجْرى اسم الإشارة كأنه قيل بتأويل ذلك» وهذا قد سبقه إليه الزمخشري(٦)، وجعله سؤالاً وجواباً. وقال غيره: «إنما وَحَّد الضمير لأنَّ كل واحد سأل عن رؤياه، فكأن كل واحد منهما قال: نَبِّئْنا بتأويل ما رأيت.

آ. (٣٧): و «تُرْزَقانه» صفة لـ «طعام». وقوله: «إلا نَبَّأْتُكما» استثناءٌ مفرَّغ. وفي موضع الجملة بعده وجهان أحدُهما: أنها في محل نصبٍ على الحال، وساغ ذلك من النكرة(٧) لتخصُّصها بالوصف. / والثاني: أن تكونَ [٥١٣/أ]

---

(١) الآية ٤٣ من سورة الأنفال.
(٢) الآية ٢ من سورة النساء.
(٣) انظر: لغات القبائل لأبـي عبيد: ١٤٦.
(٤) البحر: ٥/٣٠٨؛ القرطبي: ٩/١٩٠.
(٥) البحر: ٥/٣٠٨.
(٦) الكشاف: ٢/٣٢٠.
(٧) يعني بالنكرة قوله: «طعام».

في محل رفع نعتاً ثانياً لـ «طعام»، والتقدير: لا يأتيكما طعامٌ مرزوقٌ إلا حال كونه منبِّئاً بتأويلهِ أومُنَبَّأً بتأويله. و«قبل» الظاهرُ أنها ظرفُ لـ «نَبَّأْتكما»، ويجوز أن يتعلق بـ «تأويله»، أي: نَبَّأْتكما بتأويله الواقع قبل إتيانِه.

قوله: «أني تَرَكْتُ» يجوز أن تكونَ هذه مستأنفةً أخبر بذلك عن نفسه. ويجوز أن تكونَ تعليلاً لقوله «ذلكما مِمَّا عَلَّمني ربـي»، أي: تَرْكي عبادةَ غيرِ اللَّه سببٌ لتعليمه إياي ذلك، وعلى الوجهين لا محلَّ لها من الإعراب. و «لا يؤمنون» صفة لـ «قوم». وكرَّر «هم» في قوله «وهم بالآخرة هم كافرون» قال الزمخشري[1]: «للدلالةِ على أنهم خصوصاً كافرون بالآخرة، وأن غيرَهم مؤمنون بها». قال الشيخ[2]: «وليست «هم» عندنا تدل على الخصوص». قلت: لم يَقُل الزمخشري إن «هم» تدل على الخصوص، وإنما قال « تكرير «هم» للدلالة، فالتكرير هو الذي أفاد الخصوصَ، وهو معنىً حَسَنٌ فهمه أهلُ البيان.

آ. (٣٨): وسَكَّن الكوفيون[3] الياء من «آبائي»، ورُوِيَتْ عن أبـي عمروٍ أيضاً. و«إبراهيم» وما بعده بدلٌ أو عطفُ بيان، أو منصوب على المدح.

آ. **(٣٩) قوله تعالى: ﴿يا صاحِبَـي السجنِ﴾**: يجوز أن يكون من باب الإضافة للظرف، إذ الأصل يا صاحبـي[4] في السجن. ويجوز أن تكون

---

(١) الكشاف: ٢/٣٢٠.
(٢) البحر: ٥/٣٠٩.
(٣) القراء الكوفيون عاصم وحمزة والكسائي. وانظر: السبعة: ٣٥٣؛ الإتحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٥/٣٠٩؛ التيسير: ١٣١.
(٤) رُسمت في الأصل، «يا حبـي» وهو سهو.

من باب الإضافة إلى المشبه بالمفعول به، والمعنىٰ: يا ساكني السجن كقوله «أصحاب النار»[1].

قوله «مِنْ شيءٍ»[2] يجوز أن يكون مصدراً، أي: شيئاً من الإشراك. ويجوز أن يكون واقعاً على المُشْرَك، أي: ما كان لنا أَنْ نُشْرك شيئاً غيرَه مِنْ مَلَك وإنْسِيّ وجني فكيف بصنم[3]؟ و«مِنْ» مزيدة على التقديرين لوجودِ الشرطين.

قوله: «أم اللَّه» هنا متصلةٌ عطفت الجلالة على «أرباب».

آ. (٤٠) **قوله تعالى: ﴿إلا أسماءً﴾**: إمَّا أن يُراد بها المُسَمَّياتُ أوعلى حذف مضاف، أي: ذوات لمُسَمَّيات[4]. و«سَمَّيْتموها» صفةٌ، وهي متعدية لاثنين حُذِف ثانيهما، أي: سمَّيْتموها آلهة و«ما أنزل» صفةٌ لـ «أسماء» و«مِنْ» زائدة في «مِنْ سلطان»، أي: حُجَّة. و«إنِ الحكم»: «إنْ» نافية. ولا يجوز الإتباعُ لضمة الحاء كقوله: قالتُ اخْرُجْ»[5] ونحوه، لأنَّ الألف واللامَ كلمةٌ مستقلة فهي فاصلةٌ بينهما.

قوله: «أَمَرَ أن لا» يجوز في «أَمَر» أن يكون مستأنفاً، وهو الظاهر، وأن يكون حالاً و«قد» معه مرادةٌ عند بعضهم. قال أبو البقاء[6]: «وهو ضعيفٌ لضعف العامل فيه» قلت: يعني بالعامل ما تضمَّنه الجارُّ في قوله: «إلا للَّه» من الاستقرار.

---

(١) الآية ٣٩ من سورة البقرة.

(٢) عادا إلى الآية ٣٨.

(٣) فتكون «من شيء» على التقدير الثاني مفعولاً به.

(٤) سقطت التاء من «لمسمَّيات» سهواً في الأصل.

(٥) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٦) الإملاء: ٢/٥٣.

آ. (٤١) **قوله تعالى: ﴿فَيَسْقي﴾**: العامَّةُ على فتح الياء، مِنْ سقاه يَسْقيه. وقرأ[1] عكرمة في رواية «فَيُسْقي» بضم حرف المضارعة مِنْ أسقى وهما لغتان، يقال: سَقَاه وأَسْقاه، وسيأتي أنهما قراءتان في السبعة: «نَسْقيكم ـ ونُسْقيكم ـ مما [في] بطونه»[2]. وهل هما بمعنىً أم بينهما فرق؟ ونقل ابن عطية[3] عن عكرمة والجحدري أنهما قرآ «فَيُسقَى ربُّه» مبنياً للمفعول ورفع «ربُّه». ونسبه الزمخشري[4] لعكرمة فقط.

قوله: «قُضي الأمرُ» قال الزمخشري[5]: «ما اسْتَفْتَيَا في أمرٍ واحد. بل في أمرين مختلفين، فما وجه التوحيد؟ قلت: المراد بالأمر ما اتُّهما به من سَمِّ المَلِك وما سُجِنا من أجله».

آ. (٤٢) **قوله تعالى: ﴿للذي ظنَّ﴾**: فاعلُ «ظنَّ» يجوز أن يكون يوسف عليه السلام إن كان تأويلُه بطريقة الاجتهاد، وأن يكون الشَّرابيُّ[6] إن كان تأويله بطريق الوحي، أو يكون الظنُّ بمعنى اليقين، قاله الزمخشري[7].

قلت: يعني أنه إنْ كان الظنُّ على بابه فلا يستقيم إسناده إلى يوسفَ إلا أن يكونَ تأويلُه بطريق الاجتهاد؛ لأنه متى كان بطريق الوحي كان يقيناً فيُنْسَب الظن حينئذ للشَّرابي لا له عليه السلام، وأمَّا إذا كان الظنُّ بمعنى

---

(١) البحر: ٣١١/٥.
(٢) الآية ٦٦ من سورة النحل حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي بضم النون، وقرأ ابن عامر ونافع وأبو بكر بالفتح، وقرأ حفص بالضم. انظر: السبعة: ٣٧٤.
(٣) المحرر: ٣٠٥/٩.
(٤) الكشاف: ٣٢١/٢.
(٥) الكشاف: ٣٢١/٢.
(٦) أي: الساقي.
(٧) الكشاف: ٣٢٢/٢.

اليقين فتصِحُّ نسبتُه إلى يوسف وإن[1] كان تأويله بطريق الوحي، وهو حَسَنٌ وإلى كونِ الظنِّ على بابه ـ وهو مسندٌ ليوسف إن كان تأويله بطريق الاجتهاد ـ ذهب قتادة، فإنه قال: «الظنُّ هنا على بابه لأنَّ عبارة الرؤيا ظنٌّ».

قوله: «منهما» يجوز أن يكونَ صفةً لـ «ناج»، وأن يتعلَّقَ بمحذوف على أنه حال من الموصول. قال أبو البقاء[2]: «ولا يكون متعلقاً بـ «ناجٍ» لأنه ليس المعنى عليه» قلت: لو تعلَّق بـ «ناجٍ» لأَفْهَمَ أنَّ غيرَهما نجا منهما، أي: انفلت منهما، والمعنى: أنَّ أحدهما هو الناجي، وهذا المعنى الذي نبَّه عليه بعيدٌ تَوَهُّمُه. والضمير في «فَأَنْساه» يعود على الشرَّابي. وقيل: على يوسف، وهو ضعيفٌ.

قوله: «بِضْعَ سنين» منصوبٌ على الظرف الزماني وفيه خلافٌ: فقال قتادة: «هو بين الثلاث إلى التسع». وقال أبو عبيد: «البِضْعُ لا يَبْلُغُ العِقْدَ ولا نصفَ العقدِ، وإنما هو من الواحد إلى العشر». وقال مجاهد: «هو من الثلاثة إلى السبعة». وقال الفراء[3]: «لا يُذكر البِضْعُ إلا مع العشرات ولا يُذكر مع مِئَة ولا ألف». وقال الراغب[4]: / «البِضْع: بالكسر المُقْتَطَعُ من العشرة، ويقال ذلك لِما بين الثلاثة إلى العشرة وقيل: بل هو فوق الخمسة ودون العشرة». قلت: فَجَعَلَه مشتقاً مِنْ مادة البَضْع وهي القَطْع، ومنه: بَضَعْتُ اللحمَ، أي: قَطَعْتُه، والبِضاعة: قطعةُ مالٍ للتجارة، والمِبْضَعُ: ما يُبْضَعُ به، والبَعْضُ قد تقدَّم أنه من هذا المعنى عند ذكر «البعوضة»[5]. [٥١٣/ب]

---

(١) أرجِّح زيادة الواو في «وإن».
(٢) الإملاء: ٢/٥٣.
(٣) معاني القرآن: ٢/٤٦.
(٤) المفردات: ٥٠.
(٥) الآية ٢٦ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ١/٢٢٦.

آ. (٤٣) **قوله تعالى: ﴿سِمانٍ﴾**: صفة لبقرات وهو جمع سمينة، ويُجْمع سمين أيضاً عليه يقال: رجال سِمان كما يقال نِساء كِرام ورجال كِرام. و«السِّمَنُ» مصدرُ سَمِن يَسْمَن فهو سمين فالمصدر واسم [الفاعل][1] جاءا على غير قياس، إذ قياسُهما «سَمَن»[2] بفتح الميم، فهو سَمِن بكسرها[3]، نحو فَرِح فَرَحاً فهو فَرِح.

قال الزمخشري[4]: «هل مِنْ فرقٍ بين إيقاع «سمان» صفة للمميِّز وهو «بقراتٍ» دون المُمَيَّز وهو «سبعَ»، وأن يقال: سبعَ بقراتٍ سِماناً؟ قلت: إذا أوقَعْتَها صفةً لـ «بقرات» فقد قَصَدْتَ إلى أَنْ تُمَيِّز السبعَ بنوع من البقرات وهو السِّمانُ منهنَّ لا بجنسهنَّ، ولو وَصَفْتَ بها السبع لَقَصَدْت إلى تمييز السبع بجنس البقرات لا بنوعٍ منها، ثم رَجَعْتَ فَوَصَفْتَ المميَّز بالجنس بالسِّمَنِ. فإن قلت: هَلاَّ قيل «سبعَ عجافٍ» على الإضافة. قلت: التمييزُ موضوعٌ لبيان الجنس، والعِجافُ وصفٌ لا يقع البيانُ به وحدَه. فإن قلت فقد يقولون: ثلاثة فرسان وخمسة أصحاب. قلت: الفارس والصاحب والراكب ونحوها صفاتٌ جَرَتْ مَجْرى الأسماء فأَخَذَتْ حُكْمَها، وجاز فيها ما لم يَجُزْ في غيرها. ألا تراك لا تقول: عندي ثلاثةُ ضخامٍ ولا أربعةُ غلاظٍ. فإن قلت: ذاك مِمَّا يُشْكِلُ وما نحن بسبيلِهِ لا إشكال فيه ألا ترى أنه لم يَقُلْ «وبقرات سبعَ عجافٍ» لوقوع العلم بأن المرادَ البقرات. قلت: تَرْكُ الأصلِ لا يجوز مع وقوع الاستغناء عَمَّا ليس بأصلٍ، وقد وقع الاستغناء عن قولك[5] «سبعَ عجافٍ» عمَّا تقترحه من التمييز بالوصف».

---

(١) سقط من الأصل وثبت في البحر: ٢/ ٣٠٠.

(٢) الأصل: سمنا.

(٣) لأن فَعِل اللازم مصدره على فَعَل (شرح الشافية: ١/ ١٦٠) واسم فاعله على فَعِل (ابن عقيل: ١/ ٤٢٥).

(٤) الكشاف: ٢/ ٣٢٢، ٣٢٣.

(٥) الكشاف: بقولك.

قلت: وهي أسئلة وأجوبة حسنة. وتحقيق السؤال الأول وجوابه: أنه يلزم مِنْ وَصْفِ التمييز بشيء وَصْفُ المميَّز به، ولا يلزم من وصف المُمَيَّز وَصْفُ التمييز بذلك الشيءِ، بيانُه أنك إذا قلت: «عندي أربعةُ رجالٍ حسانٍ» بالجرِّ كان معناه: أربعة من الرجال الحسان، فيلزم حُسْنُ الأربعة؛ لأنهم بعض الرجال الحسان، وإذا قلت: «عندي أربعةُ رجالٍ حسانٌ» برفع «حسان» كان معناه: أربعة من الرجال حِسان، وليس فيه دلالةٌ على وَصْف الرجال بالحُسْن.

وتحقيقُ الثاني وجوابه: أن أسماءَ العدد لا تُضاف إلى الأوصاف إلا في ضرورة، وإنما يُجاء بها تابعةً لأسماء العدد فيقال: «عندي ثلاثة قرشيون» ولا يُقال: ثلاثةُ قرشيين بالإضافة إلا في شعر. ثم اعترض بثلاثة فرسان وأجاب بجريان ذلك مَجْرىٰ الأسماء.

وتحقيق الثالث: أنه إنما امتنع «ثلاثةُ ضِخام» ونحوه لأنـه لا يُعْلَمُ موصوفُه، بخلاف الآية الكريمة فإنَّ الموصوفَ معلومٌ ولذلك لم يُصَرَّحْ به. وأجاب عن ذلك بأن الأصلَ عدمُ إضافةِ العددِ إلى الصفة كما تقدَّم فلا يُتْرك هذا الأصلُ مع الاستغناءِ بالفرع، وعلى الجملة ففي هذه العبارة قلق هذا ملخصها، ولم يذكر الشيخُ نصَّه ولا اعترض عليه، بل لَخَّصَ بعضَ معانيه وتركه على إشكاله.

وجَمْعُ عَجْفاء على عِجاف. والقياس: عُجُف نحو: حمراء وحُمْر، حَمْلاً له على «سِمان» لأنه نقيضُه، ومِنْ دَأْبهم حَمْلُ النظير على النظير والنقيض على النقيض، قاله الزمخشري(١). والعَجَفُ شِدَّة الهُزالِ الذي ليس بعده قال(٢):

---

(١) الكشاف: ٢/٣٢٣.

(٢) تقدم برقم ٢٢٦٨.

٢٧٩٤ـ عمرُو الذي هَشَم الثريدَ لقومِه ورجالُ مكةَ مُسْنِتـون عِجافُ

وقال الراغب[١]: «هومِنْ قولهم نَصْلٌ أعجفُ، أي: دقيق، وعَجَفْتُ نفسي عن الطعام، وعن فلان إذا نَبَتْ عنهما، وأَعْجف الرجلُ، أي: صادف ماشِيَته عِجافاً».

قوله: «وأُخَرَ» «أُخَرَ» نسقٌ على «سبعَ» لا على «سنبلات»، ويكون قد حَذَف اسمَ العددِ من قوله «وأُخَر يابسات» والتقدير: وسبعاً أُخَرَ، وإنما حَذَف لأنَّ التقسيمَ في البقرات يقتضي التقسيمَ في السنبلات.

قال الزمخشري[٢]: «فإنْ قلت: هل في الآية دليل على أنَّ السنبلاتِ اليابسةَ كانت سبعاً كالخضر؟ قلت: الكلامُ مبنيٌّ على انصبابه إلى هذا العدد في البقرات السمان والعِجافِ والسنبلاتِ الخُضْر، فَوَجَبَ أن يتناول معنى الأخر السبع، ويكون قوله «وأُخَرَ يابسات» بمعنى وسبعاً أُخَرَ» انتهى. وإنما لم يَجُزْ عَطْفُ «أخر» على التمييز وهو «سنبلات» فيكون / «أُخَر» مجروراً [٥١٤/أ] لا منصوباً؛ لأنه من حيث العطفُ عليه يكونُ مِنْ جملة مُمَيِّز «سبعَ»، ومِنْ جهةِ كونه آخر يكون مبايناً لـ «سبع» فتدافعا، ولو كان تركيبُ الآية الكريمة: «سبع سنبلاتٍ خضرٍ ويابسات» لصَحَّ العطفُ، ويكون مِنْ توزيع السنبلات إلى هذين الوصفين أعني الاخضرارَ واليُبْس.

وقد أوضح الزمخشري[٣] هذا حيث قال: «فإن قلتَ: هل يجوز أن يُعْطَفَ قولُه «وأُخَرَ يابساتٍ» على «سنبلاتٍ خُضْرٍ» فيكون مجرورَ المحل؟ قلت: يؤدي إلى تدافُعٍ، وهو أنَّ عَطْفَها على «سنبلات خضر» يقتضي أن

---

(١) المفردات: ٣٢٣.
(٢) الكشاف: ٣٢٣/٢.
(٣) الكشاف: ٣٢٣/٢.

يكونَ داخلاً في حكمها، فتكون معها مميِّزاً للسبع المذكور، ولفظُ الْأُخَر يقتضي أن تكونَ غيرَ السبع. بيانُه أنك تقول: «عنده سبعة رجالٍ قيامٍ وقعودٍ بالجرِّ؛ فيصحُّ لأنك مَيَّزْتَ السبعة برجال موصوفين بالقيام والقعود، على أنَّ بعضَهم قيامٌ وبعضَهم قعودٌ، فلو قلت: «عنده سبعةُ رجال قيام وآخرين قعود» تدافعَ ففسد».

قوله «للرُّؤْيا»: فيه أربعة أوجه، أحدها: أن اللام فيه مزيدةٌ فلا تَعَلُّق لها بشيء، وزِيْدت لتقدُّم المعمولِ مقويةً للعامل، كما زِيْدَتْ فيه إذا كان العامل فرعاً كقوله: «فَعَّالٌ لِما يريد»[1]، ولا تُزاد فيما عدا ذينك إلا ضرورةً كقوله[2]:

٢٧٩٥ـ فَلَمَّا أَنْ تَواقَفْنا قليلاً   أَنَخْنا للكلاكلِ فارْتَمَيْنا

يريد: أنخنا الكلاكل، فزيدت مع فقدان الشرطين، هكذا عبارة بعضهم يقول إلا في ضرورة، وبعضُهم يقول: الأكثر ألاَّ تُزادَ، ويُتَحَرَّزُ مِنْ قوله تعالىٰ «رَدِفَ لكم»[3] فإن الأصلَ: رَدِفَكم فزيدت فيه اللام، ولا تَقَدُّم ولا فرعية، ومَنْ أطلق ذلك جَعَل الآية من باب التضمين، وسيأتي في مكانِه، وقد تقدَّم لك من هذا طرفٌ جيدٌ في تضاعيف هذا التصنيف.

الثاني: أن يُضَمَّن «تَعْبُرون» معنى ما يتعدَّىٰ باللام، تقديره: إن كنتم تَنْتَدِبون لعبارة الرؤيا.

الثالث: أن يكونَ «للرُّؤْيا» هو خبر «كنتم» كما تقول: «كان فلان لهذا الأمر» إذا كان مستقلاً به متمكِّناً منه، وعلى هذا فيكون في «تعبرُون» وجهان،

---

(١) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(٢) تقدم برقم ٤١.

(٣) الآية ٧٢ من سورة النمل.

أحدهما: أنه خبرٌ ثانٍ لـ «كنتم» والثاني: أنه حالٌ مِن الضمير المرتفع بالجار لوقوعه خبراً[1].

الرابع: أنْ تتعلَّقَ اللامُ بمحذوفٍ على أنها للبيانِ كقوله تعالىٰ: «وكانوا فيه من الزاهدين»[2] تقديرُه: أعني فيه، وكذلك هذا، تقديرُه: أعني للرؤيا، وعلى هذا فيكون مفعول «تعبُرون» محذوفاً تقديرُه: تعْبُرونها.

وقرأ[3] أبو جعفر «الرُّؤْيا» وبابَها «الرُّيَّا» بالإدغام، وذلك أنه قَلَبَ الهمزةَ واواً لسكونها بعد ضمةٍ فاجتمعت ياءٌ وواو، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون، فَقُلِبَتْ الواوُ ياءً وأُدْغِمَتْ الياءُ في الياء. وهذه القراءةُ عندهم ضعيفةٌ؛ لأنَّ البدلَ غيرُ لازمٍ فكأنه لم تُوْجَدْ واو نظراً إلى الهمزة.

وعَبَرْتُ الرؤيا بالتخفيف ـ قال الزمخشري[4]: «هو الذي اعتمده الأثباتُ، ورَأَيْتُهم يُنْكرون «عَبَّرت» بالتشديد والتعبير والمعبِّر» قال: «وقد عَثَرْتُ على بيت أنشده المبرد في كتاب «الكامل» لبعض الأعراب[5]:

٢٧٩٦ـ رَأَيْتُ رُؤْيا ثم عَبَّرْتُها وكنتُ للأحلام عَبَّارا

قال: «وحقيقةُ عبرت الرؤيا: ذكرتَ عاقبَتها وآخر أمرها كما تقول: عَبَرْتُ النهر إذا قطعتَه حتى تبلغَ آخرَ عَرْضه».

آ. (٤٤) **قوله تعالى: ﴿أَضْغاث﴾**: «أَضْغاث» خبر مبتدأ مضمر، أي: هي أضغاث، يَعْنُون ما قَصَصْته علينا، والجملةُ منصوبةٌ بالقول.

---

(١) انظر الكشاف: ٢/٣٢٣.
(٢) الآية ٢٠ من سورة يوسف.
(٣) الإتحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٥/٣١٢.
(٤) الكشاف: ٢/٣٢٣.
(٥) انظر رغبة الكامل من كتاب الكامل: ٤/١٧٢.

والأضغاث جمع «ضِغْث» بكسر الضاد، وهو ما جُمِع من النبات سواء كان جنساً واحداً أو أجناساً مختلطة وهو أصغرُ مِن الحُزْمة وأكبر من القَبْضة، فمِنْ مجيئه من جنسٍ واحد قوله تعالىٰ: «وخُذْ بيدك ضِغْثاً»[1] رُوِي في التفسير[2] أنه أخذ عِثْكالاً مِنْ نخلة. وفي الحديث[3]: أنه أُتي بمريض وَجَبَ عليه حَدٌّ فَفُعِل به ذلك. وقال ابن مقبل[4]:

٢٧٩٧ـ خَوْدٌ كأن فِراشَها وُضِعَتْ به أضغاثُ رَيْحانٍ غداةَ شَمَالِ

[٥١٤/ب] / ومِنْ مجيئه مِنْ أخلاط النبات قولهم في أمثالهم[5]: «ضِغْثٌ على إبَّالة»، وقد خَصَّصه الزمخشري[6] بما جُمِع مِنْ أخلاط النبات، فقال: «وأصلُ الأَضْغاث ما جُمِع مِنْ أخلاط النبات، وحِزَم الواحدِ ضِغْثٌ». وقال الراغب[7]: «الضِّغْث قَبْضَةُ رَيْحانٍ أو حَشيش أو قُضْبان». قلت: وقد تقدَّم أنه أكثرُ من القَبْضة، واستعمالُ الأَضْغاث هنا من باب الاستعارة. والإضافة في «أَضْغاث أحلام» إضافةٌ بمعنى «مِنْ» إذ التقديرُ: أضغاثٌ من أحلام.

والأَحْلام جمع حُلُم. والباء في «بتأويل» متعلقةٌ بـ «عالمين»، وفي «بعالمين» لا تعلُّقَ لها لأنها زائدةٌ: إمَّا في خبرِ الحجازيَّة أو التميمية.

---

(١) الآية ٤٤ من سورة صٓ.

(٢) وهي رواية عن ابن عباس. البحر: ٤٠١/٧ والعثكال في النخل بمنزلة العنقود من الكرْم وهو العِذْق.

(٣) الحديث رواه أحمد: ٢٢٢/٥ حيث أقيم الحدُّ على الرجل لأنه وُجد على أَمَةٍ يَخْبُث بها. وانظر: النهاية: ١٨٣/٣.

(٤) المحرر: ٣٠٩/٩؛ البحر: ٣٠٠/٥. والخود: الفتاة الشابة الحسنة الخَلْق. والشمال: الريح الباردة.

(٥) مجمع الأمثال: ٤١٩/١، والإبالة: هنا البليَّة، والأصل فيها حُزمة من الحطب وقد تخفف باؤها.

(٦) الكشاف: ٣٢٤/٢.

(٧) المفردات: ٢٩٧.

وقولهم ذلك يُحتمل أن يكونَ نفياً للعلم بالرؤيا مطلقاً، وأن يكونَ نفياً للعلم بتأويل الأضغاث منها خاصةً دونَ المنام الصحيح. وقال أبو البقاء[1]: «بتأويل أضغاث الأحلام لا بد من ذلك [لأنهم لم يَدَّعوا الجهلَ بعبارة[2] الرؤيا» انتهىٰ. وقوله «الأحلام» وإنما كان واحداً، قال الزمخشري[3] كما تقول: «فلان يركب الخيل ويلبس عَمائم الخَزِّ، لِمَنْ لا يركب إلا فرساً واحداً ولا يتعمَّم إلا بعمامة واحدة][4] تَزَيُّداً في الوصف»، ويجوز أن يكونَ قَصَّ عليهم مع هذه الرؤيا غيرها.

آ. (٤٥) **قوله تعالى: ﴿وادَّكَرَ﴾**: فيه وجهان، أظهرهما: أنها جملةٌ حاليةٌ: إمَّا مِن الموصول، وإمَّا مِنْ عائده وهو فاعل «نجا». والثاني: أنها عطفٌ على «نجا» فلا مَحَلَّ لها لنسَقِها على ما لا محلَّ له.

والعامَّةُ على «ادَّكَرَ» بدالٍ مهملة مشددة وأصلها: اذْتَكَرَ افتعل مِنْ الذِّكر، فوقعت تاءُ الافتعال بعد الذال فأُبْدِلت دالاً فاجتمع متقاربان فأُبْدِلَ الأول مِنْ جنس الثاني وأُدغم. وقرأ[5] الحسن البصري بذالٍ معجمة. ووجَّهوها بأنه أبدل التاءَ ذالاً مِنْ جنس الأولى وأدغم، وكذا الحكم في «مُدَّكِر»[6] كما سيأتي في سورته إنْ شاء اللَّه تعالىٰ.

والعامَّةُ على «أُمَّة» بضم الهمزة وتشديد الميم وتاء منونة، وهي المدة الطويلة. وقرأ الأشهب العقيلي[7] بكسر الهمزة، وفسَّروها بالنعمة، أي: بعد

---

(١) الإملاء: ٢/٥٤. (٢) الإملاء: تعبير.

(٣) الكشاف: ٢/٣٢٤.

(٤) ما بين معقوفين لم يظهر في مصورة الأصل، أثبتناه من ش.

(٥) الإتحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٥/٣١٤.

(٦) الآية ١٥ من سورة القمر.

(٧) انظر في قراءاتها: البحر: ٥/٣١٤؛ القرطبي: ٩/٢٠٢؛ الشواذ: ٦٤؛ المحتسب: ١/٣٤٤.

نعمةٍ أنعم بها عليه وهي خَلاصُه من السجن ونجاتُه من القتل، وأنشد الزمخشري[1] لعديّ[2]:

٢٧٩٨ـ ثم بعد الفَلَاح والمُلْكِ والإمْـ ـمَـةِ وارَتْهُمْ هناك القبورُ

وأنشد غيره[3]:

٢٧٩٩ـ ألا لا أرَىٰ ذا إمَّةٍ أصبحَتْ به فَتَترْكه الأيامُ وهي كما هيا

وقرأ ابن عباس وزيد بن علي وقتادة والضحاك وأبو رجاء «أَمَهٍ» بفتح الهمزة وتخفيف الميم وهاء منونة من الأْمَهِ، وهو النسيان، يقال: أَمِهَ يَأْمَهُ أمَهاً وأمْهاً بفتح الميم وسكونها، والسكونُ غيرُ مَقيسٍ.

وقرأ مجاهد وعكرمة وشُبَيْل بن عَزْرَة[4]: «بعد أَمْهٍ» بسكون الميم، وقد تقدَّم أنه مصدرٌ لأَمِه على غير قياس. قال الزمخشري[5]: «ومَنْ قرأ بسكون الميم فقد خُطِّىء». قال الشيخ[6]: «وهذا على عادتِه في نسبته الخطأ إلى القراء» قلت: لم يَنْسِبْ هو إليهم خطأً؛ وإنما حكى أنَّ بعضَهم خطَّأ هذا القارىء فإنه قال: «خُطِّىء» بلفظِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، ولم يقل فقد أخطأ، على أنه إذا صَحَّ أنَّ مَنْ ذكره قرأ بذلك فلا سبيلَ إلى الخطأ إليه البتةَ. و«بعد» منصوب بـ «ادَّكر».

قوله: «أنا أُنَبِّئكم» هذه الجملةُ هي المحكية بالقول. وقرأ العامَّةُ من

---

(١) الكشاف: ٢/٣٢٤.
(٢) ديوانه: ٨٩؛ واللسان أمم.
(٣) لم أهتد إلى قائله، وهو في البحر: ٥/٣١٤.
(٤) شبيل بن عَزْرَة الضُّبَعي أبو عمر البصري صدوق يهم، من الخامسة. تقريب التهذيب: ٢٦٤.
(٥) الكشاف: ٢/٣٢٤.
(٦) البحر: ٥/٣١٤.

الإنباء. والحسن[1] «أنا آتيكم» مضارع آتى من الإتيان، وهو قريبٌ من معنى الأول.

آ. (٤٦) والصِّدِّيق بناء مبالغة كالشِّرِّيب.

آ. (٤٧) **قوله تعالى: ﴿تَزْرَعون﴾**: ظاهرُه أن هذا إخبارٌ من يوسف عليه السلام بذلك. وقال الزمخشري[2]: «تَزْرعون» خبر في معنى الأمر كقوله[3]: «تُـؤْمنون باللَّه ورسولِه وتجاهدون» وإنما يخرج الأمر في صورة الخبر للمبالغة في إيجاب المأمورِ[4] المأمورَ بـه، فيُجعل كـأنه وُجِـد[5] فهو يُخْبر عنه، والدليل على كونه في معنى الأمر قوله: «فَذَرُوه في سُنْبله». قال الشيخ[6]: «ولا يدلُّ الأمرُ بتَرْكِه في سنبلِه على أنَّ «تزرعون» في معنى ازرعوا، بل تَزْرعون إخبار غيبٍ، وأمَّا «فَذَرُوه» فهو أمرُ إشارةٍ بما ينبغي أنْ يَفْعلوه». قلت: هذا هو الظاهرُ، ولا مَدْخَلَ لأمره لهم بالزِّراعة؛ لأنهم يَزْرعون على عادتهم، أَمَرَهم أو لم يأمرهم، وإنما يحتاج إلى الأمر فيما لم يكن من عادة الإنسان أن يفعلَه كتَرْكِه في سُنْبله.

قوله: «دَأَباً» قرأ[7] حفص بفتح الهمزة، والباقون بسكونها، وهما لغتان في مصدر دَأَب يَدْأَبُ، أي: داوَمَ على الشيء ولازَمَه. وهذا كما قالوا: ضَأْن وضَأَن، ومَعْز ومَعَز بفتح العين وسكونها. وفي انتصابه أوجهٌ، أحدها وهو قول

---

(١) الإتحاف: ٢٦٥؛ البحر: ٣١٤/٥؛ القرطبي: ٢٠٢/٩.
(٢) الكشاف: ٣٢٥/٢.
(٣) الآية ١١ من سورة الصف.
(٤) الكشاف: في إيجاب إيجاد المأمور به».
(٥) الكشاف: «يُوْجَد».
(٦) البحر: ٣١٥/٥.
(٧) السبعة: ٣٤٩؛ الحجة: ٣٥٩؛ التيسير: ١٢٩؛ البحر: ٣١٥/٥.

سيبويه(١): أنه منصوبٌ بفعل مقدر تقديره تَدْأَبون. والثاني وهو قول أبي العباس: أنه منصوبٌ بتزرعون لأنه من معناه، فهو من باب «قَعَدْتُ القُرْفُصاء». وفيه نظر لأنه ليس نوعاً خاصاً به بخلاف القرفصاء مع القعود. / والثالث: أنه واقعٌ موقع الحال فيكون فيه الأوجه المعروفة: [٥١٥/أ] إمَّا المبالغةُ، وإمَّا وقوعُه موقعَ الصفة، وإمَّا على حذف مضاف، أي: دائِبين أو ذوي دأب، أو جَعَلهم نفسَ الدَأَب مبالغة. وقد تقدَّم الكلامُ على «الدأب» في آل عمران عند قوله: «كدَأْب آل فرعون»(٢).

قوله: «فما حَصَدْتُم» «ما» يجوز أن تكونَ شرطيةً أو موصولةً. وقرأ(٣) أبو عبدالرحمن «يأكلون» بالغَيْبة، أي: الناس، ويجوز أن يكونَ التفاتاً.

آ. (٤٨) **وقوله تعالى: ﴿سَبْعٌ شِدادٌ﴾**: حُذِف المميِّز وهو الموصوف لدلالة ما تقدَّم عليه. ونَسَبَ الأكلَ إليهنَّ مجازاً كقوله: «والنهارَ مُبْصِراً»(٤) لَمَّا كان الأكلُ والإِبصارُ فيهما جُعِلا كأنهما واقعان فيهما.

آ. (٤٩) **قوله تعالى: ﴿يُغاث الناسُ﴾**: يجوز أن تكون الألف عن واو، وأن تكون عن ياء: إمَّا مِن الغَوْث وهو الفَرَج، وفعلُه رباعيٌّ يُقال: أغاثَنا اللَّه، مِن الغَوْث، وإمَّا مِن الغَيْث وهو المطرُ يُقال: «غِيْثَتِ البلاد»، أي: مُطِرَتْ، وفعلُه ثلاثي يقال: غاثنا اللَّه مِن الغَيْث. وقالت(٥) أعرابية: «غِثْنا ما شِئْنا»، أي: مُطِرْنا ما أَرَدْنا.

---

(١) الكتاب: ١/١٩١ ـ ١٩٢.
(٢) الآية ١١.
(٣) البحر ٥/٣١٥.
(٤) الآية ٦٧ من سورة يونس.
(٥) انظر: الخبر في: اللسان (غيث) عن الأصمعي.

قوله: «يَعْصِرون» قرأ[1] الأخوان «تَعْصِرون» بالخطاب، والباقون بياء الغيبة، وهما واضحتان، لتقدُّم مخاطبٍ وغائب، فكلُّ قراءةٍ تَرْجِعُ إلى ما يليق به. و«يَعْصِرون» يحتمل أوجهاً، أظهرُها: أنه مِنْ عَصَرَ العِنَبَ أو الزيتون أو نحو ذلك. والثاني: أنه مِنْ عَصَر الضَّرْع إذا حَلَبَه. والثالث: أنه من العُصْرة وهي النجاة، والعَصَر: المَنْجى. وقال أبو زبيد في عثمان رضي اللَّه عنه[2]:

٢٨٠٠ــ صادِياً يَسْتغيث غيرَ مُغَاثٍ ولقد كان عُصْرَة المَنْجودِ

ويَعْضُد هذا الوجهَ مطابقةُ قوله «فيه يُغاث الناسُ» يُقال: عَصَره يَعْصِرُه، أي: أنجاه.

وقرأ[3] جعفر بن محمد والأعرج: «يُعْصَرون» بالياء من تحت، وعيسى البصرة بالتاء من فوق، وهو في كلتا القراءتين مبنيٌّ للمفعول. وفي هاتين القراءتين تأويلان، أحدهما: أنها مِنْ عَصَره إذا أنجاه، قال الزمخشري[4]: «وهو مطابِقٌ للإغاثة». والثاني: ــ قاله قطرب ــ أنها من الإعصار، وهو إمطار السحابة الماءَ كقوله: «وأَنْزَلْنا مِن المُعْصِرات»[5]. قال الزمخشري[6]: «وقرىء «يُعْصَرون»: يُمْطَرون مِنْ أَعْصَرَتِ السَّحابة، وفيه وجهان: إمَّا أن يُضَمَّن أَعْصَرت معنىٰ مُطِرَتْ فيُعَدَّى تعديتَه، وإمَّا أن يقال: الأصل: أُعْصِرَتْ

---

(١) السبعة: ٣٤٩؛ التيسير: ١٢٩؛ البحر: ٣١٥/٥؛ الحجة: ٣٥٩.
(٢) البيت لأبي زبيد في رثاء قريبه وليس كما قال المؤلف، من قصيدة في جمهرة أشعار العرب: ٧٣٣؛ وهو في مجاز القرآن: ٣١٣؛ والقرطبي: ٢٠٥/٩؛ واللسان: عصر.
(٣) انظر في قراءاتها: البحر ٣١٦/٥؛ القرطبي: ٢٠٥/٩.
(٤) الكشاف: ٣٢٥/٢.
(٥) الآية ١٤ من سورة النبأ.
(٦) الكشاف: ٣٢٥/٢.

عليهم فَحَذَفَ الجارَّ وأوصل الفعلَ [إلى ضميرهم، أو يُسْنَدُ الإعصارُ إليهم مجازاً فجُعِلوا مُعْصَرين»](1).

وقرأ زيد بن علي: «تِعِصِّرون» بكسر التاء والعين والصادِ مشددةً، وأصلها تَعْتصرون فأدغم التاء في الصاد، وأتبع العينَ للصاد، ثم أتبع التاء للعين، وتقدَّم تحريره في «أمّن لا يَهِدِّي»(2).

ونقل النقاش قراءةَ «يُعَصِّرون» بضم الياء وفتح العين وكسر الصادِ مشددةً مِنْ «عَصَّر» للتكثير. وهذه القراءةُ وقراءةُ زيدٍ المتقدمة تحتملان أن يكونا مِن العَصْر للنبات أو الضرع، أو النجاة كقول الآخر(3):

٢٨٠١ـ لـو بغيـرِ المـاءِ حَلْقي شَـرِقٌ كنت كالغَصَّانِ بالماءِ اعتصاري

أي: نجاتي.

آ. (٥٠) **قوله تعالى: ﴿ما بالُ النِّسوةِ﴾**: العامَّةُ على كسر نون النسوة، وضَمَّها عاصم في روايةِ أبـي بكـرٍ(4) عنه، وليست بـالمشهورة، وكذلك قرأها أبو حيوة. وقُرِىء(5) «اللائي» وكلاهما جمعٌ لـ «التي».

آ. (٥١) والخَطْبُ: الأمر والشأن الذي فيه خطرٌ. قال امرؤ القيس(6):

٢٨٠٢ـ وما المَرْءُ ما دامَتْ حُشاشَةُ نفسِه بمُدْرِكِ أَطْرافِ الخُطوبِ ولا آلِ

---

(١) ما بين معقوفين لم يَرِد في «الكشاف».
(٢) الآية ٣٥ من سورة يونس.
(٣) البيت لعدي بن زيد وهو في ديوانه: ٩٣؛ والكتاب: ٤٦٢/١؛ والخزانة: ٥٩٤/٣؛ والهمع: ٦٦/٢؛ والدرر: ٨١/٢.
(٤) البحر: ٣١٧/٥.
(٥) لم أقف على هذه القراءة، وفي البحر: ٣١٧/٥؛ والمحرر: ٣١٧/٩: بالياء «اللاي».
(٦) تقدم برقم ١٣٩٨.

وهو في الأصلِ مصدرُ خَطَب يَخْطُبُ، وإنما يُخْطب في الأمور العظام.

قوله: «إذ راوَدْتُنَّ» هذا الظرفُ منصوبٌ بقوله «خَطْبُكُنَّ» لأنه في معنى الفعل؛ إذ المعنى: ما فعلتنَّ وما أَرَدْتُنَّ به في ذلك الوقتِ؟

قوله: «الآن حَصْحَصَ» «الآن» منصوبٌ بما بعدَه، وحَصْحَصَ معناه تَبَيَّنَ وظهر بعدَ خَفَاءٍ، قاله الخليل. قال بعضهم: هو مأخوذٌ مِن الحِصَّة والمعنىٰ: بانَتْ حِصَّةُ الحَقِّ مِنْ حِصَّةِ الباطل كما تتميَّز حِصَصُ الأراضي وغيرِها. وقيل: بمعنى ثبت واستقرَّ. وقال الراغب[1]: «حَصْحَصَ الحقُّ، وذلك بانكشافِ ما يَغْمُره[2]، وحَصَّ وحَصْحَصَ نحو: كَفَّ وكَفْكَفَ وكَبَّ وكَبْكَبَ، وحَصَّه: قَطَعه: إمَّا بالمباشرة وإمَّا بالحكم، فمِنَ الأول قولُ / الشاعر[3]: [٥١٥/ب]

٢٨٠٣ـ قدحَصَّتِ البيضةرأسي . . . .

ومنه رَجُلٌ أَحَصُّ: انقطع بعضُ شَعْرِه، وامرأة حَصَّاءُ، والحِصَّة: القطعةُ من الجملة ويُسْتعمل استعمالَ النصيب. وقيل: هو مِنْ «حَصْحَصَ البعير» إذا أَلْقَى ثَفِناتِه للإناخةِ، قال الشاعر[4]:

---

(١) المفردات: ١٢٠.

(٢) في المطبوعة: ما يُقْهره.

(٣) البيت لأبي قيس بن الأسلت وتمامه:

قد حَصَّت البيضة رأسي فما ... أذوق نوماً غيرَ تَهْجاع

وهو في المفردات: ١٢٠؛ واللسان: حصص.

(٤) البيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه: ١٩؛ واللسان والصحاح حصص. ورواية الديوان:

وأثَّر في صُمِّ الصَّفا ثَفِناتِه ... ورام بـ لَمَّا أَمْرَه ثم صَمَّما

والثفنات: ما يقع على الأرض من البعير إذا استناخ ورام بلمَّا: أراد ألا يقوم.

٢٨٠٤ـ فَحَصْحَصَ في صُمِّ الصَّفَا ثَفِناتِه   وناءَ بسَلْمَىٰ نَوْءَةً ثم صَمَّما

آ. (٥٢) **قوله تعالى: ﴿ذلك﴾**: خبر مبتدأ مضمر، أي: الأمر ذلك. و«ليعلم» متعلقٌ بمضمرٍ، أي: أظهر اللَّه ذلك ليعلم، أو مبتدأ وخبره محذوفٌ، أي: ذلك الذي صَرَّحْتُ به عن براءته أمرٌ من اللَّه لا بدَّ منه، و«لِيَعْلَمَ» متعلقٌ بذلك الخبرِ، أو يكون «ذلك» مفعولاً لفعلٍ مقدر يتعلَّقُ به هذا الجارُّ أيضاً، أي: فَعَلَ اللَّه ذلك، أو فَعَلْتُه أنا بتيسير اللَّه ليعلمَ.

قوله: «بالغيب» يجوز أن تكونَ الباءُ ظرفيةً. قال الزمخشري[1]: «أي: بمكان الغَيْب وهو الخَفَاءُ والاستتار وراءَ الأبوابِ السبعة المُغَلَّقة». ويجوز أن تكون الباء للحال: إمَّا مِنَ الفاعل على معنىٰ: وأنا غائب عنه خفيٌّ عن عينه، وإمَّا من المفعول على معنىٰ: وهو غائب عني خفيٌّ عن عيني، وهذا مِنْ كلامِ يوسُفَ، وبه بدأ الزمخشري[2] كالمختار له. وقال غيرُه: إنه مِنْ كلامِ امرأة العزيز وهو الظاهر. وقوله: «وأنَّ اللَّه» نَسَقٌ على «أني» أي ليَعلمَ الأمرين.

آ. (٥٣) **قوله تعالى: ﴿إلا ما رَحِمَ﴾**: فيه أوجه، أحدُها: أنه مستثنىٰ من الضمير المستكنِّ في «أمَّارَةٌ» كأنه قيل: إن النفس لأمَّارة بالسوءِ إلا نَفْساً رحمها ربِّي، فيكون أراد بالنفس الجنسَ، فلذلك ساغ الاستثناء منها كقوله تعالى: «إنَّ الإنسانَ لفي خُسْر إلا الذين آمنوا»[3]، وإلى هذا نحا الزمخشري[4] فإنه قال: «إلا البعضَ الذي رحمه ربي بالعِصْمة كالملائكة» وفيه نظرٌ مِنْ حيث إيقاعُ «ما» على مَنْ يَعْقِلُ والمشهورُ خِلافُه.

---

(١) الكشاف: ٢/٣٢٧.
(٢) الكشاف: ٢/٣٢٧.
(٣) الآية ٢ ـ ٣ من سورة العصر.
(٤) الكشاف: ٢/٣٢٧.

والثاني: أنَّ «ما» في معنى الزمان فيكون مستثنى من الزمن العام المقدَّر، والمعنى: إنَّ النفس لأمَّارَةٌ بالسوء في كلِّ وقتٍ وأوانٍ إلا وقتَ رحمةِ ربي إياها بالعِصْمة. ونظَّره أبو البقاء[1] بقوله تعالى[2] «ودِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إلى أهله، إلا أن يَصَّدَّقُوا». وقد تقدَّم أن الجمهورَ لا يُجيزون أن تكون «أنْ» واقعةً موقعَ ظرفِ الزمان.

والثالث: أنه مستثنىٰ من مفعول «أمَّارة»، أي: لأمَّارةٌ صاحبَها بالسوءِ إلا الذي رَحِمه اللَّه. وفيه إيقاعُ «ما» على العاقل.

والرابع: أنه استثناءٌ منقطعٌ. قال ابن عطية[3]: «وهو قولُ الجمهور». وقال الزمخشري[4]: «ويجوز أن يكونَ استثناءً منقطعاً، أي: ولكنْ رحمةُ ربي هي التي تَصْرِف الإساءةَ كقوله: «ولا هم يُنْقَذُون إلا رحمةً منا»[5].

آ. (٥٤) **قوله تعالى: ﴿فلمَّا كَلَّمه﴾**: يجوز أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ المَلِك، والمفعول ضميرَ يوسفَ عليه السلام وهو الظاهر، ويجوز العكس.

آ. (٥٦) **قوله تعالى: ﴿لِيُوسُفَ﴾**: يجوز في هذه اللام أنْ تكونَ متعلقةً بـ«مَكَّنَّا» على أن يكون مفعولُ «مَكَّنَّا» محذوفاً تقديره: مَكَّنَّا لِيوسفَ الأمورَ، أو على أن يكونَ المفعولُ به «حيث» كما سيأتي. ويجوز أن تكونَ زائدةً عند مَنْ يرىٰ ذلك، وقد تقدم أنَّ الجمهورَ يَأْبَوْن ذلك إلا في موضعين[6].

---

(١) الإملاء: ٢/٥٤.
(٢) الآية ٩٢ من سورة النساء، وقوله: «ودية» ورد في الأصل بالفاء وهو سهو.
(٣) المحرر: ٩/٣٢١.
(٤) الكشاف: ٢/٣٢٧.
(٥) الآية ٢٣ من سورة يس.
(٦) إذا كان العامل فرعاً نحو: «فعَّال لما يريد» أو متأخراً نحو: لربهم يرهبون».

قوله: «يَتَبَوَّأ» جملةٌ حاليةٌ من «يوسف». و«منها» يجوز أنْ تتعلَّق بـ «يَتَبَوَّأ». وأجاز[1] أبو البقاء أَنْ تتعلَّقَ بمحذوفٍ على أنها حالٌ مِنْ «حيث»[2].

و«حيث» يجوزُ أن يكونَ ظرفاً لـ «يَتَبَوَّأ»، ويجوز أنْ يكونَ مفعولاً به وقد تقدَّم تحقيقُه في الأنعام.

وقرأ[3] ابن كثير «نَشَاء»[4] بالنون على أنها نونُ العظمةِ للَّه تعالىٰ. وجَوَّز أبو البقاء[5] أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ يوسف قال: «لأنَّ مشيئته مِنْ مشيئة اللَّه» وفيه نظرٌ لأنَّ نَظْم الكلامِ يَأْباه. والباقون بالياء على أنه ضمير يوسف. ولا خلاف في قوله «نُصيب برحمتنا مَنْ نشاء» أنها بالنون. وجَوَّز الشيخ[6] أن يكونَ الفاعلُ في قراءة الياء ضميرَ اللَّهِ تعالىٰ، ويكون التفاتاً.

آ. (٥٩) **قوله تعالى: ﴿بجَهازِهم﴾**: العامَّةُ على فتح الجيم، وقُرِىء[7] بكسرِها، وهما لغتان فيما يحتاجه الإنسانُ مِنْ زاد ومتاعٍ ومنه «جهاز العروس» و«جهاز البيت».

وقوله: «بأخٍ لكم» ولم يَقُلْ بأخيكم بالإضافة؛ مبالغةً في عَدَم تَعَرُّفِه بهم؛ ولذلك فَرَّقوا بين «مررت بغلامك» و«بغلامٍ لك» فإنَّ الأولَ يَقْتضي عِرْفانك بالغلام، وأن بينك وبين مخاطِبك نوعَ عَهْدٍ، والثاني لا يَقْتضي ذلك،

---

(١) قوله: «وأجاز» مخروم في الأصل.

(٢) في مطبوعة أبي البقاء: ٢/٥٥ خلاف ذلك، قال: «ولا يجوز أن يكون حالاً من «حيث» لأن حيث لا تتم إلا بالمضاف إليه، وتقديم الحال على المضاف إليه لا يجوز».

(٣) انظر إعرابه للآية: ١٢٤.

(٤) السبعة: ٣٤٩؛ الحجة: ٣٦٠؛ التيسير: ١٢٩؛ البحر: ٥/٣٢٠.

(٥) الإملاء: ٢/٥٥.

(٦) البحر: ٥/٣٢٠.

(٧) البحر: ٥/٣٢١؛ ونسبها في الشواذ: ٦٤ إلى يحيى بن يعمر.

وقد تُخْبر عن المعرفة إخبارَ النكرة فتقول: «قال رجل كذا» وأنت تعرفه لصِدْق إطلاقِ النكرةِ على المعرفة.

آ. (٦٠) **قوله تعالى: ﴿ولا تَقْرَبُون﴾**: يُحْتمل أنْ تكونَ «لا» ناهيةً فيكونَ «تَقْربون» مجزوماً، ويُحْتمل أن تكونَ «لا» نافيةً وفيه وجهان، أحدهما: أن يكونَ داخلاً في حَيِّز الجزاء معطوفاً عليه، فيكونَ أيضاً مجزوماً على ما تقدم. والثاني: أنه نفيٌ مستقلٌ غيرُ معطوف على جزاءِ الشرط، وهو خبر في معنى النهي كقوله: «فلا رَفَثَ»[١]. / [٥١٦/أ]

آ. (٦٢) **قوله تعالى: ﴿لفِتْيانه﴾**: قرأ[٢] الأخوان وحفص: «لفتيانه»، والباقون: «لِفِتْيَتِه»، والفِتْيان جمع كثرة، والفِتْية جمعُ قلَّة، فالتكثير بالنسبة إلى المأمورين، والقلَّة بالنسبة إلى المتناوِلين. و«فتىً» يُجْمع على فِتْيان وفِتْيَة وقد تقدَّم: هل فِعْلَة في الجموع اسمُ جمعٍ أو جمعُ تكسير، ومثله «أخ» فإنه جُمِع على إِخْوَة وإخوان.

و«يَرْجِعون» يحتمل أن يكونَ متعدِّياً وحُذِف مفعوله، أي: يَرْجعون البضاعةَ لأنه عَرَف من دينهم ذلك، وأن يكونَ قاصراً بمعنى يرجعون إلينا.

آ. (٦٣) وقرأ[٣] الأخوان «يَكْتَلْ» بالياء من تحت، أي: يكتل أخونا، والباقون بالنون، أي: نكتل نحن، وهو مجزومٌ على جواب الأمر.

ويُحكى أنه جَرَىٰ بحضرةِ المتوكلِ أو وزيره ابنِ الزياتِ بين المازني وابن السكيت مسألةٌ: وهي ما وزنُ «نَكْتَلْ»؟ فقال يعقوب: نَفْتَل، فَسَخِر به

---

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٢) السبعة: ٣٤٩؛ التيسير: ١٢٩؛ الحجة: ٣٦١؛ البحر: ٣٢٢/٥؛ القرطبي: ٢٢٢/٩.

(٣) السبعة: ٣٥٠؛ التيسير: ١٢٩؛ الحجة: ٣٦١؛ البحر: ٣٢٢/٥.

المازني وقال: إنما وزنُها نَفْتَعِل، هكذا رأيتُ في بعض الكتب، وهذا ليس بخطأ؛ لأنَّ التصريفيين نَصُّوا على أنه إذا كان في الكلمة حَذْفٌ[1] أو قَلْبٌ حُذِفَتْ في الزِّنَة وقُلِبَتْ فنقول: وزن بِعْتُ وقُمْتُ: فِعْتُ وفُعْتُ، ووزنُ عِد: عِل، ووزنُ ناءَ: فَلَعَ[2]، وإن شِئْتَ أتَيْتَ بالأصل، فعلى هذا لا خطأً في قوله: وزن نَكْتَلْ نَفْتَلْ، لأنه اعتبر اللفظُ لا الأصلُ. ورأيت في بعض الكتب أنه قال: نَفْعَل بالعين وهذا خطأ مَحْضٌ، على أن الظاهر من أمرِ[3] يعقوب أنه لم يُتْقِنْ هذا، ولو أَتْقَنَه لقال: وزنُه على الأصل كذا، وعلى اللفظ كذا، ولذلك أَنْحَىٰ عليه المازني فلم يَرُدَّ عليه بشيء[4].

آ. (٦٤) **قوله تعالى: ﴿إلا كما أَمِنْتُكم﴾**: منصوبٌ على نعتِ مصدرٍ محذوف أو على الحال منه، أي: ائتماناً كائتِمـاني لكم على أخيه، شبَّه ائتِمانَه لهم على هذا بائتمانِه على ذلك. و «من قبلُ» متعلق بـ «أمِنْتُكم».

قوله: «فاللَّهُ خيرٌ حافظاً» قرأ[5] الأخوان وحفص «حافظاً» وفيه وجهان، أظهرهما: أنه تمييز، قال أبو البقاء[6]: «ومثل هذا يجوز إضافته». قلت: قد قرأ بذلك الأعمش[7]: «فاللَّه خيرُ حافظٍ»، واللَّه تعالىٰ متَّصِفٌ بأنَّ حِفْظَه يزيد على حِفْظِ غيرِه كقولك: هو أفضل عالم. والثاني: أنه حال، ذكر ذلك الـزمخشري[8] وأبـو البقاء[9] وغيـرُهما. قـال الشيـخ[10] ـ وقـد نقله عن

---

(١) قوله: «حذف» مخروم في الأصل.

(٢) لأن الأصل قبل القلب المكاني نَأَى.

(٣) قوله: «من أمر» مخروم في الأصل.

(٤) قوله: «عليه بشيء» مخروم في الأصل.

(٥) السبعة ٣٥٠؛ التيسير ١٢٩؛ الحجة ٣٦٢؛ البحر: ٣٢٢/٥.

(٦) الإملاء: ٥٥/٢.

(٧) الإتحاف ٢٦٦؛ البحر: ٣٢٣/٥.

(٨) الكشاف: ٣٣١/٢. (٩) الإملاء: ٥٥/٢. (١٠) البحر: ٣٢٢/٥ ـ ٣٢٣.

الزمخشري وحده ـ: «وليس بجيد؛ لأنَّ فيه تقييدَ «خير» بهذه الحال». قلت: ولا محذورَ فإن هذه الحالَ لازمةٌ لأنها مؤكدةٌ لا مبيِّنَة، وليس هذا بأولِ حالٍ وَرَدَتْ لازمةً.

وقرأ الباقون «حِفْظاً»، ولم يُجيزوا فيها غير التمييز؛ لأنهم لو جعلوها حالاً لكانت مِنْ صفةِ ما يَصْدُق عليه «خير»، ولا يَصْدُق ذلك على ما يَصْدُق عليه «خير»؛ لأن الحِفْظ معنى من المعاني، ومَنْ يَتَأَوَّلْ «زيدٌ عَدْلٌ» على المبالغة، أو على حذف المضاف، أو على وقوعِ المصدرِ موقعَ الوصفِ يُجِزْ في «حِفْظاً» أيضاً الحالية بالتأويلات المذكورة، وفيه تَعَسُّف.

آ. (٦٥) **قوله تعالى: ﴿رُدَّتْ إليهم﴾**: قرأ[١] علقمة ويحيى والأعمش «رِدَّتْ» بكسر الراء على نَقْلِ حركةِ الدالِ المدغمة إلى الراء بعد تَوَهُّم خُلُوِّها مِنْ حركتها، وهي لغةُ بني ضَبَّة، على أن قطرباً حكى عن العرب نَقْلَ حركةِ العين إلى الفاء في الصحيح فيقولون: «ضِرْب زيدٌ» بمعنى ضُرِب زيد، وقد تقدَّم ذلك في قوله: «ولو رُدُّوا لَعادوا»[٢] في الأنعام.

قوله: «ما نبغي» في «ما» هذه وجهان، أظهرهما: أنها استفهاميةٌ فهي مفعولٌ مقدمٌ واجبُ التقديم؛ لأن لها صدرَ الكلام، أي: أيَّ شيءٍ نبغي. والثاني: أَنْ تكونَ نافيةً ولها معنيان، أحدهما: ما بقي لنا ما نطلب، قاله الزجاج. والثاني: ما نبغي، من البغي، أي: ما افْتَرَيْنا ولا كَذَبْنا على هذا المَلِكِ في إكرامه وإحسانه. قال الزمخشري[٣]: «ما نبغي في القول وما نتزيَّد فيما وَصَفْنا لك من إحسان المَلِك».

---

(١) الإتحاف ٢٦٦؛ البحر: ٥/٣٢٣؛ المحتسب: ١/٣٤٥.

(٢) الآية ٢٨.

(٣) الكشاف: ٢/٣٣١.

وأَثْبَتَ القرَّاءُ هذه الياءَ في «نبغي» وَصْلاً ووقفاً ولم يَجْعلوها من الزوائد بخلاف التي في الكهف كما سيأتي: «قال: ذلك ما كنَّا نَبْغي»[1]. والفرق أنَّ «ما» هناك موصولةٌ فحُذِفَ عائدُها، والحذفُ يُؤْنِسُ بالحذف، وهذه عبارةٌ مستفيضة عند أهلِ هذه الصناعةِ يقولون: التغيير يُؤْنس بالتغيير بخلافها هنا فإنها: إمَّا استفهاميةٌ، وإمَّا نافيةٌ، ولا حَذْفَ على القولين حتى يُؤْنَسَ بالحذف.

وقرأ[2] عبد اللَّه وأبو حيوة ورَوَتْها عائشة عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم «ما تبغي» بالخطاب. و«ما» تحتمل الوجهين أيضاً في هذه القراءة.

والجملةُ مِنْ قوله: «هذه بضاعتُنا» تحتمل أنْ تكونَ مفسِّرةً لقولهم «ما نبغي»، وأن تكونَ مستأنفةً.

قوله: «ونَميرُ» معطوفٌ على الجملة الاسمية قبلها، وإذا كانت «ما» نافيةً جاز أن تُعْطَفَ على «نَبْغي»، فيكونَ عَطْفَ جملةٍ فعلية على مثلِها. وقرأت[3] عائشة وأبو عبدالرحمن: «ونُمير» مِنْ «أماره» إذا جَعَلَ له المِيرة يُقال: ماره يَميره، وأماره يُمِيْره. والمِيرة: جَلْبُ الخير قال[4]:

٢٨٠٥ـ بَعَثْتُكَ مائِراً فمكَثْت حَوْلاً   متى يأتي غِياثُكَ مَنْ تُغِيْثُ

والبعيرُ لغةً يقع على الذَّكر خاصةً، وأطلقه بعضُهم على الناقة أيضاً، وجعله نظيرَ «إنسان»، ويجوز كَسْرُ بائه إتباعاً لعينه، ويُجمع في القلة على أَبْعِرَة، وفي الكثرة على بُعْران.

---

(١) الآية ٦٤ من سورة الكهف وانظر في تفصيل قراءتها وصلاً ووقفاً: السبعة ٣٩١، ٤٠٣؛ البحر: ٦/١٤٧.

(٢) البحر: ٥/٣٢٤.

(٣) البحر: ٥/٣٢٤.

(٤) لم أهتد إلى قائله وهو في القرطبي: ٩/٢٢٤؛ والبحر: ٥/٣١٤؛ والمحرر: ٩/٣٣٤.

آ. (٦٦) **قوله تعالى: ﴿لَتَأْتُنَّنِي به﴾**: هذا جوابٌ للقسم المضمرِ في قوله: «مَوْثِقاً» لأنه في معنى: حتى تحلفوا لي لتأتُنَّني به.

قوله: «إلا أن يُحاطَ بكم» في هذا الاستثناء أوجه أحدُها: أنه منقطع، قاله أبو البقاء[1]، يعني فيكون / تقديرُ الكلام: لكن إذا أحيط بكم خَرَجْتُمْ مِنْ عَتَبي وغضبي عليكم إن لم تَأْتوني به لوضوح عُذْركم. [٥١٦/ب]

الثاني: أنه متصل وهو استثناء مِن المفعول له العامِّ. قال الزمخشري[2]: «فإن قلت أخبرْني عن حقيقة هذا الاستثناء ففيه إشكال. قلت: «أن يُحاط بكم» مفعولٌ له، والكلامُ المثبت الذي هو قولُه «لَتَأْتُنَّني به» في معنى النفي معناه: لا تَمْتنعون من الإتيان به إلا للإحاطة بكم، أو[3] لا تمتنعون منه لعلةٍ من العلل إلا لعلة واحدة وهي أنْ يُحاط بكم، فهو استثناءٌ مِنْ أَعمِّ العامِّ في المفعول له، والاستثناء من أعم العام لا يكون إلا في النفي وحده، فلا بد مِنْ تأويله بالنفي، ونظيرُه في الإثبات المتأوَّل بمعنى النفي قولهم: «أقسمتُ باللَّه لمَّا فعلتَ وإلا فعلت»، تريد: ما أطلبُ منك إلا الفعلَ» ولوضوح هذا الوجهِ لم يذكر غيره.

والثالث: أنه مستثنىً مِنْ أعمِّ العامِّ في الأحوال. قال أبو البقاء[4]: «تقديره: لَتَأْتُنَّني به على كل حال إلا في حال الإحاطة بكم». قلت: قد نَصُّوا على أنَّ «أنْ» الناصبة للفعل لا تقع موقعَ الحال، وإن كانَتْ مؤولةً بمصدر يجوز أن تقع موقع الحال، لأنهم لم يَغْتفروا في المُـؤول ما يَغْتفرونه في

(١) الإملاء: ٢/٥٥.
(٢) الكشاف: ٢/٣٣٢.
(٣) الكشاف: أي.
(٤) الإملاء: ٢/٥٥.

الصريح فيجيزون: جئتُك رَكْضاً، ولا يُجيزون: جئتك أن أركضَ، وإن كان في تأويله.

الرابع: أنه مستثنىً من أعم العام في الأزمان والتقدير: لَتَأْتُنَّني به في كلِّ وقتٍ إلا في وقت الإحاطة بكم. وهذه المسألة تَقدَّم فيها خلافٌ، وأن أبا الفتح أجاز ذلك، كما يُجَوِّزه في المصدر الصريح، فكما تقول: «أتيتُكَ صِياحَ الدِّيك» يُجيز «أنْ يَصيح الديك» وجعل من ذلك قول[1] تأبط شراً:

٢٨٠٦ـ وقـالـوا لا تَنْكِحِيـهِ فـإنَّـه لأِوَّلِ نَصْلٍ أن يُلاقِيَ مَجْمعا

وقولَ أبـي ذؤيب الهذلي[2]:

٢٨٠٧ـ وتاللَّهِ ما إنْ شَهْلَةٌ أمُّ واجـدٍ بأوجدَ مني أن يُهانَ صغيرُها

قال: «تقديره: وقتَ ملاقاتِه الجمعَ، ووقت إهانـةِ صغيرها». قال الشيخ[3]: «فعلَى ما قاله يجوز تخريجُ الآية، ويبقى «لتأتُنَّني به» على ظاهره من الإثبات». قلت: الظاهر من هذا أنه استثناءٌ مفرغ، ومتى كان مفرَّغاً وَجَبَ تأويلُه بالنفي.

ومنع ابن الأنباري مِنْ ذلك في «أنْ» وفي «ما» أيضاً قال: «فيجوز أن تقولَ: خروجُنا صياح الديك، ولا يجوز خروجُنا أن يصيحَ، أو: ما يصيح الديك، فاغتُفِر في الصريح ما لم يُغْتفر في المؤول». وهذا قياس ما قدَّمْتُه في مَنْع وقوع «أنْ» وما في حَيِّزها موقعَ الحال، ولك أَنْ تُفَرِّق ما بينهما بأن الحال تلزمُ التنكيرَ، وأنْ وما في حَيِّزها نَصُّـوا على أنها في رتبـة المضمر في

---

(١) الحماسة: ١/٢٦٣؛ الهمع: ١/٢٣٩؛ الدرر: ١/٢٠٠.

(٢) البيت لساعدة بن جؤية وليس لأبـي ذؤيب، وهوفي ديوان الهذليين: ٢/٢١٤؛ والبحر: ٥/٣٢٥.

(٣) البحر: ٥/٣٢٥.

التعريف، فيُنافي وقوعَها موقعَ الحال بخلاف الظرف، فإنه لا يُشْترط تنكيرُه، فلا يَمْتنع وقوعُ «أَنْ» وما في حيزها موقعَه.

آ. (٦٨) **قوله تعالى: ﴿ولَمَّا دخلوا مِنْ حيث﴾**: في جواب «لمَّا» هذه ثلاثة أوجه، أحدها: ـ وهو الظاهر ـ أنه الجملةُ المنفية من قوله: «ما كان يُغني». وفيه حجةٌ لمَنْ يَدَّعي كونَ «لمَّا» حرفاً لا ظرفاً، إذ لو كانت ظرفاً لعمل فيها جوابُها، إذ لا يَصْلح للعملِ سواه، لكن ما بعد «ما» النافية لا يَعْمل فيما قبلها، لا يجوز: «حين قام أخوك ما قام أبوك»، مع جواز «لمَّا قام أخوك ما قام أبوك».

والثاني: أنَّ جوابَها محذوفٌ، فقدَّره أبو البقاء[1]: «امتثلوا وقَضَوا حاجةَ أبيهم»، وإليه نحَا ابن عطية[2] أيضاً، وهو تَعَسُّفٌ لأنَّ في الكلامِ ما هو جوابٌ صريحٌ كما قَدَّمْتُه.

والثالث: أنَّ الجوابَ هو قولُه: «آوى» قال أبو البقاء[3]: «وهو جوابُ «لمَّا» الأولى والثانية كقولك: «لمَّا جِئْتني، ولمَّا كَلَّمْتك أَجَبْتَني»، وحَسَّن ذلك أنَّ دخولَهم على يوسف عليه السلام يَعْقُبُ دخولهم من الأبواب» يعني أنَّ «آوى» جوابُ الأولى والثانية، وهو واضح.

قوله: «إلا حاجةً» فيه وجهان، أحدهما: أنه استثناءٌ منقطع تقديرُه: ولكنَّ حاجةً في نفس يعقوب قضاها، ولم يذكر الزمخشري[4] غيره. والثاني: أنه مفعولٌ مِنْ أجله، ولم يذكر أبو البقاء[5] غيره، ويكون التقدير: ما كان

---

(١) الإملاء: ٢/٥٥.
(٢) عبارته في المحرر: ٩/٣٣٧: «فجواب «لمَّا» في معنى قوله: «ما كان يغني».
(٣) الإملاء: ٢/٥٥.
(٤) الكشاف: ٢/٣٣٣.
(٥) الإملاء: ٢/٥٦.

يُغْني عنهم لشيء من الأشياء إلا لأجلِ حاجةٍ كانت في نفس يعقوب. وفاعل «يُغْني» ضميرُ التفرقِ المدلولِ عليه من الكلام المتقدم. وفيما أجازه أبو البقاء نظرٌ من حيث المعنىٰ لا يَخْفَى على متأمِّله. و «قضاها» صفةٌ لـ «حاجةً».

آ. (٧) قوله تعالى: ﴿جَعَل السِّقاية﴾: العامَّة على «جَعَل» دون زيادة واو قبلها. وقرأ[1] عبدالله «وجَعَلَ»، وهي تحتمل وجهين، أحدُهما: أنَّ الجوابَ محذوفٌ. والثاني: أن الواوَ مزيدةٌ في الجواب على رأيِ مَنْ يَرى ذلك، وهم الكوفيون[2] والأخفش. / وقال الشيخ[3]: «وقرأ عبدالله ـ فيما [٥١٧/أ] نقل الزمخشري ـ «وجعل السِّقاية في رَحْل أخيه: أمهلهم حتى انطلقوا ثم أذَّن مؤذِّن»، وفي نَقْل ابن عطية[4] «وجعل» بزيادة واوٍ في «جَعَل»، دون الزيادة التي زادها الزمخشري بعد قوله: «في رَحْل أخيه»، فاحتمل أن تكونَ الواوُ زائدةً على مذهب الكوفيين، واحتمل أن يكونَ جوابُ «لمَّا» محذوفاً تقديره: فَقَدها حافظُها، كما قيل: إنما أوحيَ إلى يوسفَ أن يَجْعل السقاية فقط، ثم إنَّ حافِظَها فَقَدَها فنادىٰ برأيه فيما ظهر له، ورجَّحه الطبري[5]، وتفتيشُ الأوعية يَرُدُّ هذا القول».

قلت: لم ينقلِ الزمخشري هذه الزيادةَ كلَّها قراءةً عن عبدالله، إنما جعل الزيادةَ المذكورةَ بعد قوله: «رَحْل أخيه» تقديرَ جوابٍ مِنْ عنده، وهذا نصُّه: قال الزمخشري[6]: «وقرأ ابن مسعود «وجَعَل السِّقاية» على حَذْفِ

---

(١) البحر: ٥/٣٢٩؛ الكشاف: ٢/٣٣٤.
(٢) وهو مذهب الفراء في معاني القرآن: ٢/٥٠. وأجاز الأخفش زيادة الواو في جواب إذا. انظر مذهبه في معاني القرآن له: ٢/٤٥٧.
(٣) البحر: ٥/٣٢٩.
(٤) المحرر: ٩/٣٤٠.
(٥) تفسير الطبري (البابي الحلبي): ١٣/١٧.
(٦) الكشاف: ٢/٣٣٤.

جواب «لمَّا» كأنه قيل: فلمَّا جَهَّزهم بجَهَازهم وجعل السِّقاية في رَحْل أخيه أمهلهم حتى انطلقوا ثم أذَّن مؤذِّن» فهذا من الزمخشري إنما هو تقديرٌ لا تلاوةٌ منقولة عن عبداللَّه، ولعله وقع للشيخ نسخةٌ سقيمة.

والسِّقاية: إناءٌ مستطيل يُسْقَىٰ به وهو الصُّواع، وللمفسرين فيه خلافٌ طويل.

قوله: «أيتُها العِيْرُ» منادَىٰ حُذِفَ منه حرفُ النداء والعِيْر مؤنث، ولذلك أَتَتْ «أيّ» المُتَوَصَّلُ بها إلى ندائه. والعِيْر فيها قولان، أحدهما: أنها في الأصلِ جماعةُ الإبل سُمِّيَتْ بذلك لأنها تَعِيْر، أي: تَذْهَبُ وتجيء به. والثاني: أنها في الأصل قافلة الحمير كأنها جمع عَيْر، والعَيْر: الحمار. قال[1]:

٢٨٠٨ـ ولا يُقيم على ضَيْمٍ يُرادُ به إلا الأذَلَّان عَيْرُ الحَيِّ والوَتِدُ

والأصل: عَيْر وعُيْر بضم العين ثم فُعِل به ما فُعِل بـ «بِيض»، والأصل: بُيْض بضم الأول، ثم أُطْلِقَ العِير على كل قافلة حميراً كنَّ أو غيرَها، وعلى كل تقدير فنسبةُ النداء إليها على سبيل المجاز، لأنَّ المنادى في الحقيقة أهلُها. ونَظَّره الزمخشري[2] بقوله: «يا خيلَ اللَّهِ اركبـي»، إلا أنه في هذه الآية التفت إلى المضاف المحذوف في قوله: «إنكم لسارقون» ولم يَلْتفت إليه في «يا خيل اللَّه اركبـي»، ولو التفت لقال: اركبوا. ويجوزُ أن يُعَبَّر عن أهلها للمجاورة فلا يكونُ مِنْ مجازِ الحَذْف، بل من مجازِ العَلاقة. وتجمعه العرب قاطبةً، على عَيَرات بفتح الياء، وهذا ممَّا اتُّفِقَ على شذوذه[3]؛ لأن فِعْلَة

---

(١) البيت للمتلمس، وهو في ديوانه ٢٠٨، ومعاهد التنصيص: ١/٢٤٥.

(٢) الكشاف: ٢/٣٣٤.

(٣) بل إن الفتح لغة هذيل انظر: الخزانة: ٣/٤٢٩؛ ابن يعيش: ٥/٣٠.

المعتلةَ بالعين حقُّها في جمعها بالألف والتاء أن تُسَكَّن عينُها نحو: قِيمة وقِيْمات ودِيْمة ودِيْمات، وكذلك فَعْل[1] دون ياء إذا جُمِعَ حَقُّه أن تُسَكَّن عينُه. وقال امرؤ القيس[2]:

٢٨٠٩ـ غَشِيْتُ ديارَ الحي بالبَكَـرَاتِ فعـارِمَـةٍ فبُـرْقَـةِ العِيَـراتِ

وقال الأعلم الشنتمري: «العِيَرات هنا: مواضع الأَعْيار وهي الحُمُر» قلت: وفي عِيَرات شذوذٌ آخرُ وهو جَمْعُها بالألف والتاء مع جَمْعِها على «أعْيار» أيضاً جمعَ تكسير، وقد نَصُّوا على ذلك. قيل: ولذلك لُحِّن المتنبي في قوله[3]:

٢٨١٠ـ إذا كان بعضُ الناسِ سَيْفاً لدولةٍ ففي الناسِ بُوْقاتٌ لهم وطبولُ

قالوا: فجمع بوقاً على بوقات مع تكسيرهم له على أبواق.

آ. (٧١) **قوله تعالى: ﴿وأَقْبلوا عليهم﴾**: هذه الجملة حالية من فاعل «قالوا»، أي: قالوا وقد أقبلوا، يعني في حال إقبالهم عليهم.

قوله: «ماذا تَفْقِدون» تقدَّمَ الكلامُ على هذه المسألةِ أولَ هذا الموضوع. وقرأ العامَّةُ «تَفْقِدون» بفتح حرف المضارعة؛ لأنَّ المستعملَ منه «فَقَد» ثلاثياً. وقرأ[4] السُّلَمي بضمِّه مِنْ أَفْقَدْتُه إذا وجدتَه مفقوداً كَأَحْمَدْتُه وأَبْخَلْتُه، أي: وَجَدْتَه محموداً بخيلاً. وضَعَّف أبو حاتم هذه القراءةَ، ووَجْهُها ما ذَكَرْتُه.

آ. (٧٢) **قوله تعالى: ﴿صُواع﴾**: هو المِكْيال وهو السِّقاية المتقدمة

---

(١) نحو: جَوْزة.
(٢) ديوانه ٧٨؛ ورصف المباني ٣٧٨.
(٣) ديوانه: ٢/٨٧؛ والمحتسب: ١/٢٩٥؛ والهمع: ١/٢٣؛ والدرر: ١/٦.
(٤) البحر: ٥/٣٣٠.

سَمَّاه تارةً كذا وتارةً كذا، وإنما اتُّخِذ هذا الإناء مكيالاً لعِزَّة ما يُكال به في ذلك الوقت. وفيه قراءاتٌ[1] كثيرةٌ كلُّها لغاتٌ في هذا الحرفِ، ويذكَّر ويؤنَّث:

فالعامَّةُ «صُواع» بزنة غُراب، والعين مهملة. وقرأ ابن جبير والحسن كذلك إلا أنه بالغين معجمةً. وقرأ يحيى بن يعمر كذلك، إلا أنه حَذَفَ الألف وسكَّن الواو، وقرأ زيد / بن علي «صَوْغ» كذلك، إلا أنه فتح الصاد[2] [٥١٧/ب] جعله مصدراً لصاغ يَصُوغ، والقراءتان قبله مشتقتان منه، وهو واقع موقعَ مفعولٍ، أي: مَصُوغ المَلِك. وقرأ أبو حيوة وابن جبير والحسن في روايةٍ عنهما «صِواع» كالعامَّة إلا أنهم كسروا الفاء.

وقرأ أبو هريرة ومجاهد «صَاعَ» بزنة باب، وألفه كألفه في كونها منقلبةً عن واوٍ مفتوحة. وقرأ أبو رجاء «صَوْعَ» بزنة «قَوْسٍ». وقرأ عبدالله بن عون[3] كذلك إلا أنه ضمَّ الفاءَ فهذه ثمانِ قراءات متواتِرُها واحدةٌ.

آ. (٧٣) **قوله تعالى: ﴿تاللَّهِ﴾**: التاءُ حرفُ قسمٍ، وهي عند الجمهور بدلٌ من واو القسم، ولذلك لا تدخُل إلا على الجلالةِ المقدسة أو الرب مضافاً للكعبة أو الرحمن في قولٍ ضعيف. ولو قلت: تالرحيم لم يَجُزْ. وهي فرع الفرع[4]. هذا مذهبُ الجمهور، وزعم السهيلي أنها أصل

---

(١) انظر في قراءاته: البحر: ٥/ ٣٣٠؛ القرطبي: ٩/ ٢٣٠؛ المحتسب: ١/ ٣٤٦؛ الشواذ ٦٤.

(٢) فتكون قراءة ابن يعمر كقراءة زيد: صَوْغ، وثمة رواية ثانية ليحيى بن يعمر بضم الصاد: صُوْغ. القرطبي: ٩/ ٢٣٠.

(٣) عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون ابصري، ثقة ثبت، من السادسة، مات سنة ٥٠. تقريب التهذب ٣١٧.

(٤) يرى النحاة أن المرتبة الأولى للباء لأنها تدخل على كل مقسم به من الظواهر والمضمرات، والمرتبة الثانية للواو لأنها تدخل على الظواهر. وانظر أوجه المقارنة بين هذه الأحرف في رصف المباني ١٧٢.

بنفسها ويلازِمُها التعجبُ غالباً كقوله تعالىٰ: «تاللَّهِ تَفْتأ»[1].

وقال ابن عطية[2]: «والتاء في «تاللَّه» بدلٌ من واو، كما أُبْدِلت في «تُراث» وفي «التوراة»[3] وفي «التُّخَمَة»[4]، ولا تدخل التاء في القسم، إلا في المكتوبة[5] من أسماء اللَّه تعالى وغير[6] ذلك، لا تقول: تالرحمن، وتالرحيم». وقد عرفْتَ أنَّ السهيلي خالَفَ في كونها بدلاً من واو. وأمَّا قولُه: «وفي التوراة» يريد عند البصريين. وزَعَمَ بعضُهم أنَّ التاء فيها زائدة. وأمَّا قوله: «إلا في المكتوبة» هذا هو المشهور. وقد تقدَّم دخولُها على غير ذلك.

قوله: «وما كُنَّا سارقين» يُحْتمل أن يكونَ جواباً للقسم، فيكونون قد أَقْسموا على شيئين: نَفْيِ الفساد ونَفْيِ السَّرِقة.

وقوله: «ما جِئْنا» يجوز أَنْ يكونَ مُعَلِّقاً للعلم، ويجوز أن يُضَمَّنَ العلمُ نفسُه معنى القسم فيجاب بما يُجاب القسم. وقيل: هذان الوجهان في قولِ الشاعر[7]:

٢٨١١ـ ولقد عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتي إنَّ المَنايا لا تَطيشُ سِهامُها

آ. (٧٤) **قوله تعالى: ﴿فما جزاؤُه﴾**: الهاء تعودُ على الصُّواع، ولا بد

---

(١) الآية ٨٥ من سورة يوسف.
(٢) المحرر: ٣٤٣/٩.
(٣) أصلها وَوْراة، مِنْ وري الزند. انظر: الممتع: ١/٣٨٣.
(٤) من الوخامة. الممتع: ١/٣٨٤.
(٥) وهي لفظ الجلالة: اللَّه، مصطلح لابن عطية.
(٦) عبارة المحرر: «لا في غير ذلك»، ولعلها أقرب إلى مقصود ابن عطية.
(٧) البيت للبيد من معلقته، وهو في الكتاب: ١/٤٥٦؛ والخزانة: ٤/١٣؛ والهمع: ١/١٥٤؛ والدرر: ١/٣٧.

من حَذْفِ مضاف أي: فما جزاءُ سَرِقته. و«إنْ كنتم» يجوز أن يكونَ جوابُه محذوفاً أو متقدِّماً.

آ. (٧٥) **قوله تعالى: ﴿جزاؤُه مَنْ وُجِد﴾**: أربعةُ أوجه، أحدها: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأً والضميرُ للسارق، و«مَنْ» شرطية أو موصولةٌ مبتدأٌ ثانٍ، والفاءُ جوابُ الشرط أو مزيدةٌ في خبر الموصول لشبهه بالشرط، و«مَنْ» وما في حَيِّزها على وَجْهَيْها خبر المبتدأ الأول، قاله ابن عطية[١]، وهو مردودٌ بعدم رابطٍ بين المبتدأ وبين الجملةِ الواقعةِ خبراً عنه، هكذا رَدَّه الشيخُ[٢] عليه. وليس بظاهر؛ لأنه يُجاب عنه بأنَّ هذه المسألةَ من باب إقامة الظاهرِ مُقامَ المضمرِ، وَيَتَّضِحُ هذا بتقرير الزمخشري[٣] قال رحمه اللَّه: «ويجوز أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأ، والجملةُ الشرطية كما هي خبره، على إقامة الظاهر فيها مُقَامَ المضمر، والأصل: جزاؤه مَنْ وُجِدَ في رحله فهو هو، فوضع الجزاء موضِعَ «هو» كما تقول لصاحبك: مَنْ أخو زيد؟ فيقول لك: «أخوه مَنْ يقعد إلى جنبه، فهو هو» يرجع الضمير الأول إلى «مَنْ» والثاني [إلى][٤] الأخ، ثم تقول: فهو أخوه، مقيماً للمظهر مقام المضمر».

والشيخ جعل هذا الذي حكيته عن الزمخشري وجهاً ثانياً بعد الأول ولم يَعْتقدْ أنه هو بعينه، ولا أنَّه جوابٌ عَمَّا رَدَّ به على ابن عطية. ثم قال: «ووَضْعُ الظاهرِ موضعَ المضمر للربط إنما هو فصيح في مواضع التفخيم والتأويل، وغير فصيحٍ فيما سوى ذلك نحو: زيدٌ قام زيد، ويُنَزَّه عنه القرآنُ، قال سيبويه[٥]: «لو قلت: «كان[٦] زيدٌ منطلقاً زيد» لم يكن حَدَّ الكلام، وكان

---

(١) المحرر: ٣٤٣/٩.
(٢) البحر: ٣٣١/٥..
(٣) الكشاف: ٣٣٤/٢.
(٤) من الكشاف.
(٥) الكتاب: ٣٠/١.
(٦) الكتاب «ما زيد».

ههنا ضعيفاً ولم يكنْ كقولِك: ما زيدٌ منطلقاً هو لأنك قد اسْتَغْنَيْتَ عن إظهاره، وإنما ينبغي لك أن تُضْمِرَه». قلت: ومذهب الأخفش أنه جائزٌ مطلقاً وعليه بَنَىٰ الزمخشري.

وقد جَوَّز أبو البقاء(١) ما تَوَهَّم أنه جواب عن ذلك فقال: «والوجه الثالث: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأً، و«مَنْ وُجد» مبتدأ ثان، و«فهو» مبتدأٌ ثالث، و«جزاؤه» خبر الثالث، والعائد على المبتدأ الأول الهاء الأخيرة، وعلى الثاني «هو» انتهىٰ. وهذا الذي ذكره أبو البقاء لا يَصِحُّ، إذ يصير التقديرُ: فالذي وُجِدَ في رَحْله جزاء الجزاء؛ لأنه جَعَل «هو» عبارةً عن المبتدأ الثاني، وهو «مَنْ وُجد في رَحْله»، وجعل الهاءَ الأخيرةَ وهي التي في «جزاؤه» الأخير عائدةً على «جزاؤه» الأولِ، وصار التقديرُ كما ذكَرْتُه لك.

الوجه الثاني من الأوجه المتقدمة: أن يكون «جزاؤه» مبتدأً، والهاءُ تعود على المسروق، و«مَنْ وُجِد في رحله» خبره، و«مَنْ» بمعنىٰ الذي، والتقدير: جزاء الصُّواع الذي وُجد في رَحْله، كذلك كانت شريعتُهم: يُسْتَرَقُّ السارق، فلذلك اسْتُفْتوا في جزائه. وقوله «فهو جزاؤه» تقرير للحكم أي: فَأَخْذُ السارقِ نفسِه هو جزاؤه لا غير كقولك: حَقُّ زيدٍ أن يُكسَىٰ ويُطْعَمَ ويُنْعَمَ عليه، فذلك حَقُّه» أي فهو حَقُّه لِتُقَرِّرَ / ما ذكرْتَه مِن استحقاقه وتُلْزِمَه، قاله الزمخشري(٢). [٥١٨/أ] ولمَّا ذكر أبو البقاء(٣) هذا الوجهَ قال: «والتقدير: استعبادُ مَنْ وُجِد في رَحْله، وقوله: «فهو جزاؤه» مبتدأ وخبر، مؤكِّد لمعنى الأول».

ولمَّا ذَكَر الشيخُ(٤) هذا الوجهَ ناقلاً له عن الزمخشري قال: «وقال معناه

---

(١) الإملاء: ٥٦/٢.
(٢) الكشاف: ٣١٤/٢.
(٣) الإملاء: ٥٦/٢.
(٤) البحر: ٣٣١/٥.

ابن عطية[1]، إلا أنه جعل القول الواحد قولين، قال: «ويَصِحُّ أن يكونَ «مَنْ» خبراً على أن المعنىٰ: جزاءُ السارق مَنْ وُجِد في رَحْله، ـ عائد على «مَنْ» ـ ويكون قوله: «فهو جزاؤه» زيادةَ بيانٍ وتأكيدٍ»، ثم قال[2]: «ويُحتمل أن يكونَ التقدير: جزاؤُه استرقاقُ مَنْ وجِد في رَحْلِه[3]، وفيما قبله لا بد مِنْ تقديره؛ لأنَّ الذاتَ لا تكونُ خبراً عن المصدر، فالتقدير في القول قبله: جزاؤه أَخْذُ مَنْ وُجِد في رَحْله أو استرقاقه، هذا لا بد منه على هذا الإعراب»[4] قلت: وهذا كما قال الشيخُ ظاهره أنه جَعَل القول الواحد قولين.

الوجه الثالث مِن الأوجه المتقدِّمة: أن يكون «جزاؤه» خبرَ مبتدأ محذوفٍ أي: المسؤول عنه جزاؤه، ثم أَفْتَوا بقولهم: «مَنْ وُجِد في رَحْله فهو جزاؤه» كما يقول مَنْ يَسْتفتي في جزاء صيد المُحْرِم: جزاءُ صيد المُحْرِم، ثم يقول: «وَمَنْ قَتَله منكم مُتَعَمِّداً فجزاءٌ مثلُ ما قَتَل من النَّعَم»[5]، قاله الزمخشري[6]. قال الشيخ[7]: «وهو متكلف إذ تصير الجملة من قوله: «المسؤول عنه جزاؤه» على هذا التقدير ليس فيه كبيرُ فائدة؛ إذ قد عُلِمَ مِنْ قوله: «فما جزاؤه» أن الشيء المسؤولَ عنه جزاءُ سَرِقته، فأيُّ فائدةٍ في نُطْقهم بذلك؛ وكذلك القول في المثال الذي مَثَّل به مِنْ قول المستفتي».

قلت: قوله: «ليس فيه كبيرُ فائدة» ممنوعٌ بل فيه فائدةُ الإِضمار المذكور في علم البيان، وفي القرآن أمثالُ ذلك.

---

(١) المحرر: ٩/٣٤٣ ـ ٣٤٤.

(٢) أي ابن عطية.

(٣) بعده في البحر نقلاً عن ابن عطية: «ثم يؤكد بقوله فهو جزاؤه» ثم قال أبو حيان: «وهذا القول هو الذي قبله، غير أنه أبرز المضاف المحذوف في قوله: «استرقاق مَنْ وجد في رحله».

(٤) ينتهي الآن نَقْلُ السمين عن أبي حيان. (٥) الآية ٩٥ من المائدة.

(٦) الكشاف: ٢/٣٣٤ ـ ٣٣٥. (٧) البحر: ٥/٣٣١.

الوجه الرابع: أن يكونَ «جزاؤه» مبتدأً، وخبرُه محذوف تقديره: جزاؤه عندنا كجزائِه عندكم، والهاءُ تعودُ على السارق أو على المسروق، وفي الكلام المتقدم دليلٌ عليهما، ويكون قولُه: «مَنْ وُجِدَ في رَحْله فهو جزاؤه على ما تقدَّم في الوجه الذي قبله[1]، وبهذا الوجه بدأ أبو البقاء[2]، ولم يذكرْه الشيخ، فقد جَعَلَ في الآية الكريمة أربعة أوجهٍ، وتقدَّم أن الأولَ والثاني وَجْهٌ كما بَيَّنْتُه، فإذا ضَمَمْنا هذا الوجهَ الأخيرَ الذي بدأ به أبو البقاء إلى الأربعةِ التي ذكرها الشيخُ صارت خمسةً، ولكن لا تحقيقَ لذلك، وكذلك إذا التفَتْنا إلى قول ابن عطية في جَعْلِه القولَ الواحدَ قولين تصيرُ ستةً في اللفظ، فإذا حَقَّقْتَها لم تجِىءْ إلا أربعةً كما ذكرتها لك[3].

قوله: «كذلك نَجْزي الظالمين» محل الكاف نصب: إمَّا على أنها نعتٌ لمصدر محذوف، وإمَّا حالٌ من ضميره، أي: مثلَ ذلك الجزاءِ الفظيع نجزي الظالمين.

آ. (٧٦): وقرأ العامَّة: «وِعاء» بكسر الواو، وقرأ[4] الحسن بضمها، وهي لغةٌ نُقِلَتْ عن نافع أيضاً. وقرأ[5] سعيد بن جبير «مِنْ إعاء» بإبدالِ الواوِ همزةً، وهي لغة هُذَيْلية: يُبْدلون من الواو المكسورة أولَ الكلمة همزة فيقولون:

---

(١) أي: «مَنْ وُجد» مبتدأ و«فهو» مبتدأثان، وجزاؤه خبر المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول. ا. هـ. من كلام أبي البقاء.

(٢) الإملاء: ٢/٥٦.

(٣) وملخص هذه الأوجه:

١ ـ جزاؤه مبتدأ، و«مَنْ مبتدأ ثان، والجملة خبر الأول.

٢ ـ جزاؤه مبتدأ، و«مَنْ» خبر.

٣ ـ جزاؤه خبر مبتدأ محذوف، و«مَنْ» مبتدأ.

٤ ـ «جزاؤه» مبتدأ خبره محذوف، و«مَنْ» مبتدأ.

(٤) الإتحاف: ٢٦٦؛ البحر: ٥/٣٣٢.

(٥) المحتسب: ١/٣٤٨؛ البحر: ٥/٣٣٢. وانظر في هذا الإبدال: الممتع: ١/٣٣٤.

إشاح وإسادة وإعاء في: وشاحٍ ووِسادة ووِعاء. وقد تقدَّم ذلك في الجلالةِ المعظمة أولَ هذا الموضوع.

قوله: «ثم استخرجها» في الضمير المنصوب قولان، أحدهما: أنه عائدٌ على الصُّواع، لأنَّ فيه التذكيرَ والتأنيثَ كما تقدم. وقيل: بل لأنه حُمِل على معنى السقاية. قال أبو عبيد: «يؤنَّث الصُّواع من حيث يُسَمَّى «سقاية»، ويُذكَّر من حيث هو صُواع». قالوا: وكأنَّ أبا عبيد لم يَحْفظْ في الصُّواع التأنيثَ. وقال الزمخشري[1]: «قالوا: رَجَع بالتأنيث على السِّقاية» ثم قال: «ولعل يوسف كان يُسَمِّيه «سِقاية» وعبيدَهُ «صُواعاً» فقد وقع فيما يتصل به من الكلام سقاية، وفيما يتصل بهم صواع». قلت: هذا الأخيرُ حَسَنٌ.

الثاني: أن الضميرَ عائدٌ على السَّرِقة. وفيه نظر؛ لأن السَّرقة لا تُسْتخرج، إلا بمجازٍ.

قوله: «كذلك كِدْنا» الكلامُ في الكاف كالكلام فيما قبلها[2] أي: مثلَ ذلك الكَيْدِ العظيم كِدْنا ليوسُفَ أي: عَلَّمْناه إياه. وقوله: «ما كان ليأخذَ» تفسيرٌ للكيد وبيان له، وذلك أنه كان في دينِ مَلِك مِصْرَ أن يُغَرَّمَ السارقُ مِثْلَيْ ما أَخَذَ، لا أنه يُلْزَمُ ويُسْتَعْبَدُ.

قوله: «إلا أنْ يشاءَ اللَّه» فيه وجهان أحدهما: أنه استثناءٌ منقطعٌ تقديرُه: ولكن بمشيئة اللَّه أَخَذَه في دين غيرِ الملك، وهو دينُ آلِ / يعقوب: أن الاسترقاقَ جزاءُ السارق. الثاني: أنه مفرغٌ من الأحوال العامة، والتقدير: ما كان ليأخذَه في كل حال إلا في حال التباسِه بمشيئة اللَّه أي إذنه في ذلك. [٥١٨/ب]

---

(١) الكشاف: ٣٣٥/٢.

(٢) في الآية ٧٥.

وكلامُ ابنِ[١] عطية مُحْتَمِلٌ فإنه قال: «والاستثناء حكايةِ حال، التقدير: إلا أن يَشاء اللَّه ما وقع من هذه الحيلة».

وتقدَّم القراءتان في «نَرْفَعُ دَرَجاتٍ مَنْ نشاء» في الأنعام[٢]. وقرأ[٣] يعقوب بالياء مِنْ تحت في «يرفع» و«يشاء»، والفاعل اللَّه تعالى: وقرأ[٤] عيسى البصرة «نَرْفع» بالنون «درجات» منونة، «يشاء» بالياء. قال صاحب «اللوامح»: «وهذه قراءةٌ مرغوبٌ عنها تلاوةً وجملة، وإن لم يمكنْ إنكارُها». قلت: وتوجيهُها: أنه التفتَ في قوله «يشاء» من التكلم إلى الغَيْبة، والمرادُ واحد.

قوله: «وفوق كلِّ ذي عِلْم» قرأ عبداللَّه بن مسعود[٥] «وفوق كل ذي عالم» وفيها ثلاثةُ أوجه، أحدها: أن يكون «عالم» هنا مصدراً، قالوا: مثل «الباطل» فإنه مصدرٌ فهي كالقراءة المشهورة. الثاني: أنَّ ثَمَّ مضافاً محذوفاً تقديرُه: وفوقَ كلِّ ذي مُسَمَّى عالم، كقول لبيد[٦]:

٢٨١٢ــ إلى الحَوْلِ ثم اسمِ السَّلامِ عليكما ....

أي: مُسَمَّى السلام. الثالث: أنَّ «ذو» زائدة، كقول الكميت[٧]:

---

(١) المحرر: ٩/٣٤٥.
(٢) الآية ٨٣.
(٣) الإتحاف: ٢٦٦؛ البحر: ٥/٣٣٢.
(٤) البحر: ٥/٣٣٢.
(٥) المحتسب: ١/٣٤٦؛ البحر: ٥/٣٣٣.
(٦) تقدم برقم ١٨.
(٧) تمامه:
إليكم ذوي آلِ النبيِّ تطلَّعَتْ نوازعُ من قلبي ظِماءٌ وأَلْبُبُ
وهو في الخصائص: ٣/٢٧؛ وابن يعيش: ٣/١٢؛ واللسان: لبب.

٢٨١٣ـ إليكم ذوي آلِ النبيِّ . . . .

البيت.

آ. (٧٧) **قوله تعالى: ﴿فقد سَرَقَ﴾**: الجمهور على «سَرَق» مخففاً مبنياً للفاعل. وقرأ[١] أحمد بن جبير الأنطاكي[٢] وابن أبي شريح عن الكسائي والوليد بن حسان عن يعقوب في آخرين «سُرِّق» مشدداً مبنياً للمفعول أي: نُسِب إلى السَّرِقة. وفي التفسير: أنَّ عَمَّته رَبَّتْه فأخذه أبوه منها، فَشَدَّت في وَسَطِه مِنْطَقَة كانوا يتوارثونها من إبراهيم عليه السلام ففتَّشوا فوجدوها تحت ثيابه. فقالت: هو لي فَأَخَذَتْه كما في شريعتهم، وهذه القراءةُ منطبقة على هذا.

قوله: «فَأَسَرَّها» الضميرُ المنصوبُ مفسَّر بسياق الكلام أي: فَأَسَرَّ الحزازة التي حَصَلَتْ له مِنْ قولهم «فقد سَرَقَ أخ له» كقول الشاعر[٣]:

٢٨١٤ـ أما وِيٍّ ما يُغْني الثَّراء عن الفتى   إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ

والضمير في «حَشْرَجَتْ» يعود على النفس، كذا ذكره الشيخ[٤]، وقد جعل البيتَ مِمَّا فُسِّر فيه الضميرُ بذِكْر ما هو كلٌّ لصاحب الضمير، فلا يكون مما فُسِّر فيه بالسياق. ولتحقيق هذا موضعٌ آخرُ.

وقال الزمخشري[٥]: «إضمارٌ على شريطة التفسير، تفسيره «أنتم شرٌّ

---

(١) البحر: ٥/٣٣٣.

(٢) أحمد بن جبير الكوفي نزيل أنطاكية، أخذ عن الكسائي ويعقوب الأعشى. توفي سنة ٢٥٨. طبقات القراء: ١/٤٢.

(٣) البيت لحاتم الطائي وهو في ديوانه: ١١٨؛ وأمالي الشجري: ١/٥٩؛ والهمع: ١/٦٥؛ والدرر: ١/٤٤؛ واللسان حشرج.

(٤) البحر: ٥/٣٣٣.

(٥) الكشاف: ٢/٣٣٦.

مكاناً»، وإنما أنَّثَ لأنَّ قولَه «شَرٌّ مكاناً» جملة أو كلمةٌ على تسميتهم الطائفة من الكلام كلمة، كأنه قيل: فَأَسَرَّ الجملةَ أو الكلمةَ التي هي قولُه: «أنتم شرٌّ مكاناً»[1]، لأنَّ قولَه: «قال أنتم شرٌّ مكاناً» بدلٌ مِنْ أَسَرَّها». قلت: وهذا عندَ مَنْ يُبْدل الظاهرَ من المضمر في غير المرفوع نحو: ضربته زيداً، والصحيح وقوعه، كقوله[2]:

٢٨١٥ـ فلا تَلُمْهُ أن يَخافَ البائسا

وقرأ[3] عبدالله وابن أبي عبلة: «فَأَسَرَّه» بالتذكير. قال الزمخشري[4]: «يريد القول أو الكلام». وقال أبو البقاء[4]: «المضمر يعود إلى نِسْبتهم إياه إلى السَّرقة، وقد دَلَّ عليه الكلامُ، وقيل: في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ تقديرُه: قال في نفسه: أنتم شرٌّ مكاناً، وأَسَرَّها أيْ هذه الكلمةَ». قلت: ومِثْلُ هذا يَنْبغي أن لا يُقال، فإنَّ القرآنَ يُنَزَّهُ عنه.

قوله: «مكاناً» تمييزٌ أي: منزلةً من غيركم.

آ. (٧٨) **قوله تعالى: ﴿مكانَه﴾**: فيه وجهان أحدهما: ـ وهو الظاهر ـ أنَّ «مكانَه» نصب على الظرفِ، والعامل فيه «خُذْ». والثاني: أنه ضَمَّن «خُذْ» معنى «اجْعَلْ» فيكونُ «مكانَه» في محل المفعول الثاني. وقال الزمخشري[5]: «فَخُذْه بَدَلَه على جهةِ الاسترهان أو الاستعباد».

---

(١) قال الزمخشري بعد ذلك: «والمعنى قال في نفسه: أنتم شر مكاناً».

(٢) قبله:

فأصبحت بقر قرىً كوانسا

وهو للعجاج، وليس في ديوانه، وورد في الكتاب: ١/٢٥٥؛ والمغني: ٥٩٣؛ والدرر: ١/٤٥؛ والهمع: ١/٦٦.

(٣) البحر: ٥/٣٣٣.

(٤) الإملاء ٢/٥٧.

(٥) الكشاف: ٢/٣٣٦.

آ. (٧٩) **قوله تعالى: ﴿إِنَّا إِذَنْ﴾**: هذه حرفُ جوابٍ وجزاء، وتقدم الكلامُ على أحكامِها.

آ. (٨٠) **قوله تعالى: ﴿اسْتَيْئَسُوا﴾**: استفعل هنا بمعنى فَعِل المجرد يقال: يَئِس واستيئس بمعنىً، نحو عَجِب واستعجب، وسَخِر واستخسر. وقال الزمخشري[١]: «وزيادة السين والتاء في المبالغة نحو ما مَرَّ في «استعصم»»[٢].

وقرأ[٣] البزي عن ابن كثير بخلافٍ عنه «اسْتَأْيَسوا» بألفٍ بعد التاء ثم ياء، وكذلك في هذه السورة: «لا تايَسوا»، إنه لا يايَس»[٤] «إذا اسْتايَسَ الرسلُ»[٥]، وفي الرعد[٦]: «أفلم يايَسِ الذين» الخلافُ واحد. فأمَّا قراءةُ العامة فهي الأصل إذ يُقال: يَئِس، فالفاء ياء، والعين همزة، وفيه لغةٌ أخرى وهي القلبُ بتقديم العين على الفاء فيقال: أَيِس، ويدلُّ على ذلك شيئان، أحدُهما: المصدرُ الذي هو اليَأْس. والثاني: أنه لو لم يكنْ مقلوباً لَلَزِم قَلْبُ الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولكنْ مَنَعَ من ذلك كونُ الياء في موضعٍ لا تُعَلُّ فيه ما وقعَتْ موقعَه، وقراءةُ ابن كثير من هذا، ولمَّا قَلَبَ الكلمةَ أَبْدَلَ مِن الهمزة ألفاً لسكونها بعد فتحة إذ صارَتْ كهمزة رَأْس وكأس، / وإنْ لم يكنْ [٥١٩/أ] مِنْ أصله قَلْبُ الهمزة الساكنة حرفَ علة، وهذا كما تقدم[٧] أنه يقرأ «القران» بالألف، وأنه يُحْتمل أنْ يكون نَقَل حركة الهمزة وإن لم يكنْ من أصلِه النقلُ.

---

(١) الكشاف ٢/٣٣٦. وانظر: الكشاف: ٢/٣١٨.

(٢) الآية ٣٢.

(٣) البحر: ٥/٣٣٥؛ السبعة: ٣٥٠؛ الحجة: ٣٦٦؛ التيسير: ١٢٩.

(٤) الآية ٨٧.

(٥) الآية ١١٠.

(٦) الآية ٣١.

(٧) انظر: الدر المصون: ٢/٢٨٠.

وقال أبو شامة ـ بعد أن ذكر هذه الكلماتِ الخمسَ[1] التي وقع فيها الخلافُ ـ: «وكذلك رُسِمَتْ في المصحف» يعني كما قرأها البزي، يعني بألفٍ مكان الياءوبياء مكان الهمزة. وقال أبو عبدالله[2]: «واختلفَتْ هذه الكلمات في الرسم فرُسِمَ «يايَس» «ولا تايَسُوا» بالألف، ورُسِم الباقي بغير ألف» قلت: وهذا هو الصوابُ، وكأنها غَفْلَةٌ حَصَلَتْ من أبي شامة رحمه الله.

قوله: «نَجِيًّا» حال مِنْ فاعل «خَلَصوا» أي: اعتزلوا في هذه الحال، وإنما أُفْرِدَت الحالُ وصاحبُها جَمْعٌ: إمَّا لأنَّ النَّجِيَّ فَعِيل بمعنى مُفاعِل كالعشير والخليط بمعنى المُخالِط والمُعاشِر، كقوله: «وقَرَّبْناه نَجِيًّا»[3] أي: مُناجِياً، وهذا في الاستعمال يُفْرَدُ مطلقاً، يقال: هم خليطُك وعَشيرُك أي: مُخالِطوك ومُعاشِروك، وإمَّا لأنَّه صفةٌ على فَعِيل بمنزلة صَديق، وصديق وبابُه يُوحَّدُ لأنه بزِنَةِ المصادر كالصَّهيل والوَجيب[4] والذَّمِيل[5]، وإمَّا لأنه مصدر بمعنى التناجي كما قيل: النجوى بمعناه، قال تعالى: «وإذ هم نَجْوى»[6]، وحينئذ يكون فيه التأويلاتُ المذكورةُ في «رجل عَدْل» وبابه، ويُجمع على «أَنْجِيَة»، وكان مِنْ حَقِّه إذا جُعِل وصفاً أن يُجْمع على أفْعِلاء كغَنِيّ وأَغْنِياء وشَقِيّ وأَشْقِياء. ومِنْ مجيئه على أَنْجية قولُ الشاعر[7]:

---

(١) استايسوا، لا تايسوا، لا يايس، استايس، يايس، وتقدَّم قبل قليل الإشارةُ إلى سورها وآياتها.

(٢) لا نملك ما يجعلنا نحدِّد أبا عبدالله هذا؛ لأن كثيراً من المصنفين تَسَمَّوا بهذه الكنية.

(٣) الآية ٥٢ من سورة مريم.

(٤) وجب قلبه: اضطرب.

(٥) الذميل: ضرب من سير الإبل: ذَمَل يَذْمُل ويَذْمِلُ.

(٦) الآية ٤٧ من سورة الإسراء.

(٧) البيت لسحيم بن وثيل اليربوعي وبعده:

واضطرب القومُ اضطرابَ الأَرْشِيَهْ

٢٨١٦ـ إنِّي إذا ما القومُ كانوا أَنْجِيَهْ

وقول الآخر ـ هو لبيد ـ[١]:

٢٨١٧ـ وشَهِدْتُ أَنْجِيَةَ الأُفَاقةِ عالياً كَعْبي وأَرْدَافُ المُلوكِ شُهودُ

وجَمْعُه كذلك يُقَوِّي كونَه جامداً، إذ يصير كرغيف وأَرْغِفَة.

قوله: «ومِنْ قَبْلُ ما فَرَّطْتم» في هذه الآيةِ وجوهٌ ستة، أحدها: ـ وهو الأظهر ـ أنَّ «ما» مزيدةٌ، فيتعلَّقُ الظرفُ بالفعل بعدها، والتقدير: ومِنْ قبلِ هذا فَرَّطْتم، أي: قَصَّرْتُمْ في حَقِّ يوسف وشأنِه، وزيادةُ «ما» كثيرةٌ، وبه بدأ الزمخشري[٢] وغيرُه.

الثاني: أن تكونَ «ما» مصدريةً في محلِّ رفع بالابتداء، والخبرُ الظرف المتقدم. قال الزمخشري[٣]: «على أنَّ محلَّ المصدرِ الرفعُ بالابتداء، والخبرُ الظرفُ، وهو «مِنْ قبل»، والمعنىٰ: وقع مِنْ قَبْل تفريطكم في يوسف، وإلى هذا نحا ابنُ عطية أيضاً فإنه قال[٤]: «ولا يجوز أن يكونَ قوله «مِنْ قَبْلُ» متعلقاً بـ «ما فَرَّطْتُمْ»، وإنما تكونُ على هذا مصدريةً، والتقدير: مِنْ قبلُ تفريطُكم في يوسف واقعٌ أو مستقرٌ، وبهذا المقدرِ يتعلَّقُ قولُه «مِنْ قبل». قال الشيخ[٥]: «وهذا وقولُ الزمخشري راجعان إلى معنىً واحد وهو أنَّ «ما فَرَّطْتُمْ» يُقَدَّرُ

= وهو في اللسان «نجا»؛ والبحر: ٣٣٥/٥؛ والقرطبي: ٢٤١/٩. والأرشية: الحبال التي يُستقى بها.

(١) ديوانه (بيروت): ٤٧؛ والمحرر: ٣٥٣/٩؛ والبحر: ٣٣٥/٥. الأفاقة: موضع بعينه. والردف: نائب الملك.

(٢) الكشاف: ٣٣٧/٢.

(٣) الكشاف: ٣٣٧/٢.

(٤) المحرر: ٣٥٣/٩.

(٥) البحر: ٣٣٦/٥.

بمصدرٍ مرفوعٍ بالابتداء، و«مِنْ قبل» في موضعِ الخبرِ، وذَهِلا عن قاعدةٍ عربية ـ وحُقَّ لهما أن يَذْهَلا ـ وهو أن هذه الظروفَ التي هي غاياتٌ إذا بُنِيَتْ لا تقع أخباراً للمبتدأ جَرَّتْ أو لم تجرَّ تقول: «يومُ السبت مباركٌ، والسفر بعده»، ولا تقول: «والسفر بعدُ، وعمرو وزيد خلفَه»، ولا يجوز: «زيد وعمرو خلفُ» وعلى ما ذكراه يكون «تفريطكم» مبتدأً، و«من قبل» خبر [وهو مبني][1] وذلك لا يجوز، وهو مقرر في علم العربية».

قلت: قوله «وحُقَّ لهما أن يَذْهلا» تحاملٌ على هذين الرجلين المعروفِ موضعُهما من العلم. وأمَّا قولُه «إنَّ الظرف المقطوعَ لا يقع خبراً فمُسَلَّمٌ، قالوا لأنه لا يفيد، وما لا يفيد فلا يقع خبراً، ولذا لا يقع صلةً ولا صفةً ولا حالاً، لو قلت: «جاء الذي قبلُ»، أو «مررت برجل قبلُ» لم يجز لِماذكرت. ولقائلٍ أن يقولَ: إنما امتنع ذلك لعدمِ الفائدة، وعدمُ الفائدة لعدمِ العلمِ بالمضاف إليه المحذوف، فينبغي ـ إذا كان المضاف إليه معلوماً مَدْلولاً عليه ـ أن يقع ذلك الظرفُ المضافُ إلى ذلك المحذوفِ خبراً وصفةً وصلةً وحالاً، والآيةُ الكريمة من هذا القبيل، أعني ممَّا عُلِم فيه المضافُ إليه كما مرَّ تقريره. ثم هذا الردُّ الذي رَدَّ به الشيخ سبقه إليه أبو البقاء فقال[2]: «وهذا ضعيفٌ؛ لأنَّ «قبل» إذا وقعت خبراً أو صلة لا تُقْطع عن الإضافة لئلا تبقىٰ ناقصة».

الثالث: أنَّها مصدريةٌ أيضاً في محلِّ رفع بالابتداء، والخبر هو قولُه «في يوسف»، أي: وتفريطكم كائن أو مستقر في يوسف، وإلى هذا ذهب الفارسي، كأنه اسْتَشْعر أن الظرفَ المقطوعَ / لا يقع خبراً فعدل إلى هذا، [٥١٩/ب]

---

(١) زيادة ضرورية من البحر.

(٢) الإملاء: ٢/٥٧.

وفيه نظر؛ لأنَّ السياقَ والمعنى يجريان إلى تعلُّق «في يوسف» بـ «فَرَّطْتُم» فالقولُ بما قاله الفارسي يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقَطْعِه عنه.

الرابع: أنها مصدريةٌ أيضاً، ولكن محلَّها النصبُ على أنها منسوقةٌ على «أنَّ أباكم قد أخذ»، أي: ألم تعلموا أَخْذَ أبيكم الميثاقَ وتفريطَكم في يوسف. قال الزمخشري[1]: «كأنه قيل: ألم تعلموا أَخْذَ أبيكم عليكم موثقاً وتفريطَكم مِنْ قبلُ في يوسف». وإلى هذا ذهب ابن عطية[2] أيضاً.

قال الشيخ[3]: «وهذا الذي ذهبا إليه ليس بجيد، لأنَّ فيه الفصلَ بالجارِّ والمجرور بين حرف العطف الذي هو على حرفٍ واحد وبين المعطوف، فصار نظير: «ضربتُ زيداً وبسيفٍ عمراً»، وقد زعم أبو علي الفارسي أنه لا يجوز ذلك إلا في ضرورة الشعر». قلت: «هذا الردُّ أيضاً سبقه إليه أبو البقاء[4] ولم يَرْتَضِه وقال: «وقيل: هو ضعيف لأنَّ فيه الفصلَ بين حرف العطف والمعطوف، وقد بَيَّنَّا في سورة النساء أنَّ هذا ليس بشيء». قلت: يعني أنَّ مَنْعَ الفصل بين حرف العطف والمعطوف ليس بشيء، وقد تقدَّم إيضاح ذلك وتقريرُه في سورة النساء كما أشار إليه أبو البقاء.

ثم قال الشيخ[5]: «وأمَّا تقديرُ الزمخشري «وتفريطكم من قبل في يوسف» فلا يجوزُ لأنَّ فيه تقديمَ معمولِ المصدر المنحلِّ لحرفٍ مصدري والفعل عليه، وهو لا يجوز». قلت: ليس في تقدير الزمخشري شيءٌ من ذلك؛ لأنه لَمَّا صَرَّح بالمقدَّر أخَّر الجارَّيْن والمجرورَيْن عن لفظِ المصدر المقدر

---

(١) الكشاف: ٢/٣٣٧.
(٢) المحرر: ٩/٣٥٣.
(٣) البحر: ٥/٣٣٦.
(٤) الإملاء: ٢/٥٧
(٥) البحر: ٥/٣٣٦.

كما ترى، وكذا هو في سائر النسخ، وكذا ما نقله الشيخ عنه بخطه، فأين تقديم المعمول على المصدر؟ ولو رَدَّ عليه وعلى ابن عطية بأنه يلزم مِنْ ذلك تقديمُ معمولِ الصلة على الموصول لكان رَدّاً واضحاً، فإنَّ «من قبلُ» متعلقٌ بفَرَّطْتُم، وقد تقدم على «ما» المصدرية، وفيه خلافُ مشهور.

الخامس: أن تكونَ مصدريةً أيضاً، ومحلُّها نصبُ عطفاً على اسم «أنَّ»، أي: ألم تعلموا أنَّ أباكم وأنَّ تفريطكم من قبل في يوسف، وحينئذٍ يكون في خبر «أنَّ» هذه المقدرة وجهان، أحدهما هو «من قبلُ»، والثاني هو «في يوسف»، واختاره أبو البقاء[1]، وقد تقدَّم ما في كلٍ منهما. ويُرَدُّ على هذا الوجه الخامسِ بما رُدَّ به على ما قبله من الفصل بين حرف العطف والمعطوف وقد عُرِف ما فيه.

السادس: أن تكونَ موصولةً اسميةً، ومحلُّها الرفع أو النَصبُ على ما تقدَّم في المصدرية، قال الزمخشري[2]: «بمعنى: ومِنْ قبل هذا ما فرَّطتموه، أي: قَدَّمتموه في حَقِّ يوسف من الجناية، ومحلُّها الرفع أو النصب على الوجهين». قلت: يعني بالوجهين رفعَها بالابتداء وخبرها «من قبل»، ونصبَها عطفاً على مفعول «ألم تعلموا»، فإنه لم يَذْكر في المصدرية غيرَهما. وقد عرَفْتَ ما اعتُرِض به عليهما وما قيل في جوابه. فتحصَّل في «ما» ثلاثة أوجه: الزيادةُ، وكونُها مصدريةً، أو بمعنى الذي، وأنَّ في محلِّها وجهين: الرفعَ أو النصبَ، وقد تقدم تفصيلُ ذلك كلِّه.

قوله: «فلن أَبْرَحَ الأرضَ» «بَرِحَ» هنا تامة ضُمِّنت معنى «أفارق» فـ «الأرض» مفعولٌ به، ولا يجوز أن تكون تامةً من غيرِ تضمين، لأنها إذا

---

(١) الإملاء: ٢/٥٧.

(٢) الكشاف: ٢/٣٣٧.

كانت كذلك كان معناها ظهر أو ذهب، ومنه «بَرِح الخَفاء»، أي: ظهر أو ذهب ومعنى الظهور لا يليق، والذهابُ لا يَصِلُ إلى الظرف المخصوص إلا بواسطة «في» تقول: ذهبت في الأرض، ولا يجوز: ذهبت الأرض، وقد جاء شيءٌ لا يُقاس عليه. وقال أبو البقاء[1]: «ويجوز أن يكونَ ظرفاً». قلت: ويحتمل أن يكونَ سقط من النسخ لفظةُ «لا»، وكان: «ولا يجوز أن تكون ظرفاً».

واعلمْ أنه لا يجوز في «أبرح» هنا أن تكونَ ناقصة لأنه لا يَنْتَظِم من الضمير الذي فيها ومن «الأرض» مبتدأ أو خبر، ألا ترى أنك لو قلت: «أنا الأرض» لم يَجُزْ من غير «في»؛ بخلاف «أنا في الأرض» و «زيد في الأرض».

قوله: «أويَحْكُمَ اللَّهُ» في نصبه وجهان، أحدهما: ـ وهو / الظاهر ـ [٥٢٠/أ] عَطْفُه على «يَأْذَن». والثاني: أنه منصوبٌ بإضمار «أنْ» في جواب النفي وهو قوله «فلن أبرح»، أي: لن أبرحَ الأرضَ إلا أَنْ يَحْكُم كقولهم: «لألْزَمَنَّكَ أو تقضيني حقي»، أي: إلا أن تقضيني. قال الشيخ[2]: «ومعناها ومعنى الغاية متقاربان». قلت: وليس المعنى على الثاني، بل سياقُ المعنى على عطفِه على «يَأْذن» فإنه غَيَّىٰ الأمرَ بغايتين، إحداهما خاصة، وهي إِذْن اللَّه، والثانية عامة؛ لأن إذْنَ اللَّهِ له في الانصراف هو مِنْ حكم اللَّه.

آ. (٨١): وقرأ العامَّةُ «سَرَقَ» مبنياً للفاعل مخففاً، وابن عباس[3] وأبو رزين والكسائي ـ في روايةٍ ـ «سُرِّق» مبنياً للمفعول مشدداً، وقد تقدَّم توجيههُما.

وقرأ[4] الضحاك «سارِق» جعله اسم فاعل.

---

(١) الإملاء: ٢/٥٧.

(٢) البحر: ٥/٣٣٧.

(٣) القرطبي: ٩/٢٤٤؛ البحر: ٥/٣٣٧.

(٤) البحر: ٥/٣٣٧؛ المحرر: ٩/٣٥٥.

آ. (٨٢) **قوله تعالى: ﴿واسألِ القريةَ﴾**: يحتمل ثلاثة أوجه، أحدها: ـ وهو المشهور ـ أنه على حَذْفِ مضاف تقديره: واسأل أهلَ القرية وأهلَ والعير، وهو مجازٌ شائع. قاله ابن عطية[1] وغيره. قلت: وهذا على خلافٍ في المسألة: هل الإضمارُ من باب المجاز أو غيرِه؟ المشهورُ أنه قسم منه وعليه أكثر الناس. قال أبو المعالي[2]: «قال بعض المتكلمين[3]: «هذا من الحذفِ وليس من المجاز، [وإنما المجاز][4]: لفظةٌ استُعِيرَتْ لغير ما هي له» قال: «وحَذْفُ المضاف هو عينُ المجازِ وعُظْمُه[5]، هذا مذهب سيبويه[6] وغيره»، وحَكَىٰ أنه قولُ الجمهور. وقال فخرالدين الرازي[7]: «إنَّ المجازَ والإِضمارَ قسمان لا قسيمان، فهما متباينان».

الثاني: أنه مجازٌ، ولكنه من باب إطلاق اسمِ المحلِّ على الحالِّ للمجاورة كالزاوية.

الثالث: أنه حقيقةٌ لا مجاز فيه، وذلك أنه يجوز أن يسألَ القريةَ نفسَها والإبل فتجيبه، لأنه نبـيٌّ يجوز أن ينطق له الجماد والبهائم.

آ. (٨٣) **قوله تعالى: ﴿بل سَوَّلَتْ﴾**: هذا الإضراب لا بد له من

---

(١) المحرر: ٩/٣٥٥.
(٢) لعله محمد بن أحمد ابن اللبان الدمشقي تلميذ أبـي حيان والعشاب، شيخ الإقراء، وأستاذ ابن الجزري توفي سنة ٧٧٦. طبقات القراء: ٢/٧٢.
(٣) انظر: البحر: ٥/٣٣٧.
(٤) زيادة من البحر.
(٥) عُظْم الشيء: أكثره.
(٦) الكتاب: ١/١٠٨.
(٧) هو أبوعبدالله محمد الرازي في كتابه «المحصول» كما في البحر: ٥/٣٣٧، وليس الفخر. وللفخر الرازي دراسة متقنة في هذه المسألة. انظر كتابه: نهاية الإيجاز: ١٨٤.

كلام قبلَه متقدِّمٍ عليه يُضْرِب هذا عليه، والتقدير: ليس الأمر كما ذكرتُمْ حقيقةً بل سَوَّلَتْ. وتقدَّم تفسيرُ مثلِ هذا وما بعده.

آ. (٨٤) **قوله تعالى: ﴿يا أَسَفَا﴾**: الألف منقلبة عن ياء المتكلم وإنما قُلِبَتْ ألفاً؛ لأن الصوتَ معها أَتَمُّ، ونداؤه على سبيل المجاز، كأنه قال: هذا أوانكَ فاحضر نحو «يا حَسْرتا»[١]. وقيل: هذه ألفُ الندبة، وحُذِفَتْ هاءُ السكت وصلاً. قال الزمخشري[٢]: «والتجانسُ بين لفظَتَي الأسف ويوسف ممَّا يقع مطبوعاً غيرَ مُتَعَمَّل فَيَمْلُح ويَبْدُع، ونحوه: «اثَّاقَلْتُمْ إلى الأرض أَرَضِيتُمْ»[٣] «يَنْهَوْن عنه ويَنْأَون عنه»[٤] «يَحْسَبُون أنهم يُحْسِنُون»[٥] «مِنْ سَبَأ بنَبَأ»[٦]. قلت: ويُسَمَّى هذا النوع «تجنيس التصريف، وهو أن تشترك الكلمتان في لفظٍ ويُفَرَّق بينهما بحرفٍ ليس في الأخرىٰ، وقد تقدَّم.

وقرأ[٧] ابن عباس ومجاهد «مِن الحَزَن» بفتحتين، وقتادة بضمتين، والعامَّةُ بضمة وسكون، فالحُزْن والحَزَن كالعُدْم والعَدَم، والبُخْل والبَخَل. وأمَّا الضمتان فالثانية إتباعٌ.

و«كظيم»: يجوز أن يكونَ مبالغةً بمعنى فاعِل، وأن يكونَ بمعنى مفعول كقولِه: «وهو مَكْظوم»[٨] وبه فسَّره الزمخشري[٩].

---

(١) الآية ٥٦ من سورة الزمر.
(٢) الكشاف: ٢/٣٣٨.
(٣) الآية ٣٨ من سورة التوبة.
(٤) الآية ٢٦ من سورة الأنعام.
(٥) الآية ١٠٤ من سورة الكهف.
(٦) الآية ٢٢ من سورة النمل.
(٧) انظر في قراءاتها: البحر: ٥/٣٣٨؛ والكشاف: ٢/٣٣٩.
(٨) الآية ٤٨ من سورة القلم.
(٩) الكشاف: ٢/٣٣٩.

آ. (٨٥) **قوله تعالى: ﴿تَفْتَأُ﴾**: هذا جوابُ القسم في قوله: «تاللَّهِ» وهو على حذفِ «لا»، أي: لا تَفْتَأ، ويدلُّ على حَذْفها أنه لو كان مثبتاً لاقترن بلامِ الابتداء ونون التوكيد معاً عند البصريين، أو إحداهما عند الكوفيين وتقول: «واللَّهِ أحبُّك» تريد: لا أحبك، وهو من التورية فإن كثيراً من الناسِ مبادِرٌ ذهنَه إلى إثبات المحبة. و«تَفْتأ» هنا ناقصة بمعنى لا تزال فترفع الاسم وهو الضمير، وتنصِبُ الخبر وهو الجملة من قوله «تَذْكُرُ»، أي: لا تزال ذاكراً له، يقال: ما فتِىء زيدٌ ذاهباً. قال أوس بن حجر[1]:

٢٨١٨ـ فما فَتِئَتْ حتى كأنَّ غبارَها ... سُرادِق يومٍ ذي رياحٍ تُرَفَّعُ

وقال أيضاً[2]:

٢٨١٩ـ فما فَتِئَتْ خيلٌ تَثُوبُ وتَدَّعي ... ويَلْحَقُ منها لاحِقٌ وتُقَطَّعُ

وعن مجاهد: «لا تَفْتُر»، قال الزمخشري[3]: «كأنه جعل الفُتوء والفُتور أخوين».

وفيها لغتان[4]: فَتَأَ على وزن ضَرَب، وأَفْتَأَ على وزن أكرم، وتكون تامةً بمعنى سَكَّن وأطفأ كذا قاله ابن مالك، وزعم الشيخ[5] أنه تصحيف منه، وإنما هي هي «فَثَأ» بالثاء المثلثة. ورُسِمَتْ هذه اللفظةُ «تفتؤ» / بالواو والقياس «تفتأ» بالألف، ولذلك يُوْقَفُ لحمزة[6] بالوجهين اعتباراً بالخط الكريم أو القياس. [٥٢٠/ب]

---

(١) ديوانه: ٥٩؛ والقرطبي: ٩/٢٥٠؛ والبحر: ٥/٣٢٦؛ والمحرر: ٩/٣٦٠؛ والكشاف: ٢/٣٣٩.
(٢) ديوانه: ٥٨؛ والبحر: ٥/٣٢٦.
(٣) الكشاف: ٢/٣٣٩.
(٤) أي لغتان، بالإضافة إلى المشهورة وهي فَتِيء على وزن سَمِع. انظر اللسان «فتأ».
(٥) البحر: ٥/٣٢٧. (٦) انظر: الإتحاف: ٢٦٧.

قوله: «حَرَضاً» الحَرَضُ: الإشفاء على الموت يُقال منه: حَـرَضَ الرجلُ يَحْرُض حَرَضاً بفتح الراء، فهو حَرِض بكسرها، فالحَرَضُ مصدر، فيجيء في الآية الأوجهُ في «رجل عَدْل» وقد تقدَّم مراراً، ويُطْلَق المصدر من هذه المادة على الجُثَث إطلاقاً شائعاً، ولذلك يَسْتوي فيه المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث تقول: هو حَرَضٌ، وهما حَرَض، وهم حَرَض، وهنَّ حَرَض، وهي حَرَض. ويقال: رجل حُرُض بضمتين نحو: جُنُب وشُلُل[١] ويقال: أَحْرضه كذا، أي: أهلكه. قال الشاعر[٢]:

٢٨٢٠ـ إني امرؤٌ لَجَّ بـيْ حُبٌّ فَأَحْرَضَني   حتى بَلِيْتُ وحتى شَفَّني السَّقَمُ

فهو مُحْرَض قال[٣]:

٢٨٢١ـ أرىٰ المَرْءَ كالأذْوادِ يُصبح مُحْرَضاً   كإحراض بِكْرٍ في الديار مريضِ

وقرأ[٤] بعضهم: «حَرِضاً» بكسر الراء. قال الزمخشري[٥]: «وجاءَتِ القراءةُ بهما جميعاً». يعني بفتح الراء وكَسْرِها». وقرأ الحسن[٦] بضمتين، وقد تقدم أنه كجُنُب وشُلُل، وزاد الزمخشري[٧] «وغُرُب»[٨] قال الراغب[٩]: «الحَرَض: ما لايُعْتَدُّ به ولا خيرَ فيه، ولذلك يقال لِما أشرف علىٰ الهلاك

---

(١) الشلل: الخفيف السريع.
(٢) تقدم برقم ١٦٢٦.
(٣) البيت لامرىء القيس وهو في ديوانه: ٧٧؛ والبحر: ٥/٣٢٧؛ والقرطبي: ٩/٢٥١. والأذواد: ج ذود وهو القطيع من الإبل الثلاث إلى التسع. والبكر: الفتيّ من الإبل.
(٤) الكشاف: ٢/٣٣٩.
(٥) الكشاف: ٢/٣٣٩.
(٦) الإتحاف: ٢٦٧.
(٧) الكشاف: ٢/٣٣٩.
(٨) الغرب: الغريب. انظر القاموس: غرب.
(٩) المفردات: ١١٣.

حَرِض، قال تعالىٰ: «حتى تكونَ حَرَضاً» وقد أحرضه كذا، قال الشاعر: «إني امرؤ لجَّ»البيت. والحُرْضَةُ: مَنْ لا يأكل إلا لحمَ المَيْسِر لنذالتِه، والتحريض: الحَثُّ على الشيء بكثرةِ التزيين وتسهيل الخَطْبِ فيه كأنه إزالةُ الحَرَضِ نحو: «قَدَّيْتُه، أي: أَزَلْتُ عنه القَذَىٰ، وأحْرَضْتُه: أَفْسَدْتُه نحو: أَقْذَيْتُه، أي: جَعَلْتَ فيه القذىٰ» انتهىٰ.

والحُرُض: الأُشْنان[1] لإزالته الفسادَ، والمِحْرَضَةُ وعاؤه، وشُذوذُها كشذوذ مُنْخُل[2] ومُسْعُط[3] ومُكْحُلَة[4].

آ. (٨٦): والبَثُّ أشدُّ الحزن كأنه لقوته لا يُطاق حَمْلُه فيبثُّه الإنسان، أي: يُفَرِّقُه ويُذيعه، وقد تقدم[5] أنَّ أصلَ هذه المادةِ الدلالةُ على الانتشار. وجَوَّز فيه الراغب[6] هنا وجهين، أحدهما: أنه مصدرٌ في معنىٰ المفعول، قال: «أي غَمِّي الذي بَثَّتُه عن كتمان، فهو مصدر في تقدير مفعول أو يعني غَمِّي الذي بَثَّ فكري فيكون في معنىٰ الفاعل.

وقرأ[7] الحسن وعيسىٰ «وحَزَني» بفتحتين، وقتادة بضمتين وقد تقدم.

آ. (٨٧) **قوله تعالى: ﴿فتحَسَّسُوا﴾**: أي: استقصوا خبره

---

(١) الأُشنان: شجر يُصنع منه مادة تُغْسل بها الثياب، ويقال له حَرُض وحُرُض.

(٢) المُنْخُل والمُنْخَل: ما يُنْخَلُ به. اللسان: نخل.

(٣) المِسْعَط والمُسْعُطُ: الإناء يُجعل فيه السَّعُوط ويصب منه في الأنف. اللسان: سعط.

(٤) المُكْحُلَةُ: الوعاء فيه الكُحْل. اللسان: كحل. ووجه شذوذ هذه الألفاظ ــ كما في اللسان كحل ــ أنَّ ما يُعمل به مكسور الميم مثل مِخرَز إلا هذه الأحرف النوادر جاءت بضم الميم والعين، وعلى هذا فإن المِحْرَضة إذا قلنا إنها اسم آلة لا تكون شاذة، وإذا قلنا إنها اسم مكان تكون شاذة، لأنها ليست على مَفْعَل.

(٥) انظر الدر المصون: ٢/٢٠٥.

(٦) المفردات: ٣٧ بعبارة قريبة.

(٧) الإتحاف: ٢٦٧؛ البحر: ٥/٣٣٩.

بحواسِّكم، ويكون في الخير والشر. وقيل: بالحاء في الخير، وبالجيم في الشر، ولذلك قال هنا «فتحسَّسُوا»، وفي الحجرات[1]: «ولا تَجَسَّسُوا»[1]، وليس كذلك، فإنه قد قرىء بالجيم[2] هنا. وتقـدَّم الخلاف في قـوله «ولا تَيْئَسوا»[3]. وقرأ[4] الأعرج: «تِيْئَسوا».

والعامَّةُ على «رَوْح اللَّه» بالفتح وهو رحمتُه وتنفيسُه وقرأ[5] الحسن وعمر بن عبدالعزيز وقتادة بضم الراء. قال الزمخشري[6]، «أي: مِنْ رحمتِه التي يحيا بها العباد». وقال ابن عطية[7]: «وكأن معنى هذه القراءة: لا تَيْئَسوا مِنْ حَيٍّ معه رُوح اللَّه الذي وهبه، فإنَّ مَنْ بقي روحُه يُرْجَى، ومِنْ هذا قول الشاعر[8]:

٢٨٢٢ـ وفي غيرِ مَنْ قد وارَتِ الأرضُ فاطْمَعِ ....

ومن هذا قول عبيد بن الأبرص[9]:

٢٨٢٣ـ وكلُّ ذي غَيْبَةٍ يَؤُوْبُ وغائبُ الموتِ لا يَؤُوبُ

وقراءة[10] أُبَيّ رحمه اللَّه: «مِنْ رحمة اللَّه» و«عند اللَّه» «من فَضْل اللَّه» تفسيرٌ لا تلاوة.

---

(١) الآية: ١٢.
(٢) البحر: ٣٣٩/٥؛ الكشاف: ٣٤٠/٢؛ ونسبها في الشواذ: ٦٥ إلى النخعي.
(٣) انظر إعرابه للآية ٨٠ من هذه السورة.
(٤) البحر: ٣٣٩/٥.
(٥) الإتحاف: ٢٦٧؛ المحتسب: ٣٤٨/١؛ البحر: ٣٣٩/٥.
(٦) الكشاف: ٣٤٠/٢.
(٧) المحرر: ٣٦٣/٩.
(٨) لم أهتد إلى تمامه، وهو في ابن عطية: ٣٦٣/٩؛ والبحر: ٣٣٩/٥.
(٩) ديوانه: ١٦؛ والبحر: ٣٣٩/٥؛ وابن عطية: ٣٣٩/٥.
(١٠) البحر: ٣٣٩/٥.

وقال أبو البقاء[1]: «الجمهورُ على فتح الراء، وهو مصدر في معنى الرحمة، إلا أنَّ استعمالَ الفعل منه قليل، وإنما يُسْتَعمل بالزيادة مثل أراح وروَّح، ويُقْرأ بضم الراء وهي لغةٌ فيه. وقيل: هو اسمُ مصدرٍ مثل الشِّرْب[2] والشُّرْب».

آ. (٨٨) **قوله تعالى: ﴿مُزْجاة﴾**: أي: مَدْفُوعة يَدْفَعها كلُّ أحدٍ عنه لزهادته فيها، ومنه: «ألم تَرَ أنَّ اللَّه يُزْجي سحاباً»[3]، أي: يَسُوقها بالريح. وقال حاتم الطائي[4]:

٢٨٢٤ـ لِيَبْكِ على مِلْحانَ ضَيْفٌ مُدَفَّعٌ   وأَرمَلَةٌ تُزْجي مع الليل أَرْمَلا

ويقال: أَزْجَيْتُ رديءَ الدرهم فَزُجِيَ، ومنه استعير «زَجَا[5] الخراجُ يَزْجُو زَجَاءً»، وخَراجٌ زاجٍ، وقولُ الشاعر[6]:

٢٨٢٥ـ ....   وحاجةٍ غيرِ مُزْجاةٍ من الحاجِ

[٥٢١/أ] أي: غير يسيرةٍ يمكن دَفْعُها وصَرْفها لقلة الاعتداد بها / فألف «مُزْجاةً» منقلبة عن واو.

---

(١) الإملاء: ٢/٥٨.
(٢) في تسمية مثل هذا اسم مصدر نظر؛ لأن تعريف اسم المصدر هو ما لا يتضمن أحرف فعله، وهذا قد تضمَّن أحرف فعله. قال أهل اللغة: الشِّرب بالكسر الحظ من الماء، أو وقت الشرب، أو المورد، وبالضم والفتح المصدر. انظر اللسان: «شرب».
(٣) الآية ٤٣ من سورة النور.
(٤) البيت في اللسان «رمل»؛ والبحر: ٥/٣٤٠؛ والمحرر: ٩/٣٦٥.
(٥) وهو تَيَسُّر جبايته.
(٦) لم أهتد إلى قائله وهو في اللسان زجا؛ والمجاز: ١/٣١٧؛ والمحرر: ٩/٣٦٥؛ والزاهر: ٢/٩٧، وصدره:

ومُرْسَلٍ ورَسُولٍ غيرِ مُتَّهَمٍ

وقوله: «فَأَوْفِ لنا الكَيْل» يجوز أن يُراد به حقيقته من الآلة، وأن يُرادَ به المَكِيل فيكونَ مصدراً.

آ. (٨٩) **وقوله تعالى: ﴿هل عَلِمْتُمْ﴾**: يجوزُ أن يكونَ استفهاماً للتوبيخ وهو الأظهرُ. وقيل: هو خبر، و«هل» بمعنىٰ قد.

آ. (٩٠) **قوله تعالى: ﴿أإنك﴾**: قرأ ابن كثير[١]، إنَّك» بهمزة واحدة والباقون بهمزتين استفهاماً، وقد عَرَفْتَ قراءاتهم في هاتين الهمزتين تخفيفاً وتسهيلاً وغيرَ ذلك. فأمَّا قراءة ابن كثير فيحتمل أن تكون خبراً محضاً، واستُبْعِد هذا مِنْ حيث تخالُفُ القراءتين مع أن القائلَ واحد، وقد أجيب عن ذلك بأنَّ بعضَهم قاله استفهاماً، وبعضَهم قاله خبراً، ويحتمل أن تكونَ استفهاماً حُذِفَت منه الأداة لدلالة السياق، والقراءةُ الأخرىٰ عليه. وقد تقدَّم لك نحوٌ من هذا في الأعراف. و«لأَنْتَ» يجوز أن تكونَ «أنت» مبتدأً و«يوسف» خبرُه، والجملةُ خبر «إنَّ» دَخَلَتْ عليها لامُ الابتداء. ويجوز أن يكونَ فصلاً، ولا يجوز أن يكونَ تأكيداً لاسم إنَّ؛ لأنَّ هذه اللامَ لا تَدْخُل على التوكيد.

وقرأ أُبَيّ[٢]: «أإنك أو أنت يوسف»، وفيها وجهان، أحدهما ما قاله أبو الفتح[٣]: من أن الأصل أإنك لغيرُ يوسف أو أنت يوسفُ، فحذف خبر «إن» لدلالة المعنى عليه. الثاني ما قاله الزمخشري[٤]: وهو أإنك يوسفُ أو أنت يوسف «فحذف الأول لدلالة الثاني عليه، وهذا كلامُ متعجبٍ مُسْتَغْرِبٍ لِما يَسْمع فهو يكرِّر الاستثباتَ».

---

(١) السبعة: ٣٥١؛ التيسير: ١٣٠؛ الإتحاف: ٢٦٧؛ البحر: ٣٤٢/٥.
(٢) البحر: ٣٤٢/٥؛ المحتسب: ٣٤٩/١.
(٣) المحتسب: ٣٤٩/١.
(٤) الكشاف: ٣٤١/٢.

قوله: «يَتَّقِ» قرأ قنبل(١) «يَتَّقِي» بإثبات الياء وصلاً ووقفاً، والباقون بحذفها فيهما. وأمَّا قراءةُ الجماعة فواضحة لأنه مجزوم. وأما قراءةُ قنبل فاخْتَلَفَ فيها الناسُ على قولين، أجودهما: أنَّ إثباتَ حرفِ العلة في الحركة لغةٌ لبعض العرب، وأنشدوا على ذلك قولَ قيس ابن زهير(٢):

٢٨٢٦ـ ألم يأتيك والأنباء تَنْمي ... بما لاقَتْ لَبونُ بني زيادِ

وقول الآخر(٣):

٢٨٢٧ـ هَجَوْت زَبَّانَ ثم جِئْتَ مُعْتَذِراً ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُو ولم تَدَعِ

وقول الآخر(٤):

٢٨٢٨ـ إذا العجوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... ولا تَرَضَّاها ولا تَمَلَّقِ

ومذهبُ سيبويه(٥) أنَّ الجزمَ بحذف الحركة المقدرة، وإنما تبعها حرفُ العلة في الحذف تَفْرِقةً بين المرفوع والجزوم. واعتُرض عليه بأنَّ الجازم يُبَيِّن أنه مجزوم، وعَدَمَه يبيِّن أنه غير مجزوم. وأجيب بأنه في بعض الصور يُلْبِس فاطَّرَدَ الحَذْفُ، بيانُه أنك إذا قلت: «زُرْني أعطيك» بثبوت الياء احتمل أن يكون «أعطيك» جزاءً لزيارته، وأن يكونَ خبراً مستأنفاً، فإذا قلت: «أُعْطِك»

---

(١) السبعة: ٣٥١؛ التيسير: ١٣١؛ البحر: ٣٤٢/٥؛ الحجة: ٣٦٤. وقنبل راوي ابن كثير.

(٢) تقدم برقم: ٢٦٤.

(٣) تقدم برقم ٢٣٥٨.

(٤) البيت لرؤبة وهو في ملحقات ديوانه: ١٧٩؛ والخصائص: ٣٠٧/١؛ وأمالي الشجري: ٨٦/١؛ وابن يعيش: ١٠٦/١٠؛ والخزانة: ٥٣٣/٣.

(٥) قد يُستفاد هذا من قوله في الكتاب: ٧/١: «واعلم أن الآخر إذا كان يسكن في الرفع حُذِف في الجزم لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع فحذفوا كما حذفوا الحركة».

بحذفها تعيَّن أن يكونَ جزاءً له، فقد وقَع اللَّبْسُ بثبوت حرف العلة وفُقِد بحَذْفِه، فيقال: حرفُ العلة يُحذف عند الجازم لا به. ومذهب ابن السَّراج أن الجازم أَثرَّ في نفسِ الحرف فحذفه، وفيه البحث المتقدم.

الثاني: أنه مرفوعٌ غير مجزومٍ، و «مَنْ» موصولةٌ والفعل صلتُها، فلذلك لم يَحْذف لامَه. واعْتُرِض على هذا بأنه قد عُطِف عليه مجزومٌ وهو قولُه «ويَصْبِرْ» فإنَّ قنبلاً لم يَقْرأه إلا ساكنَ الراء. وأجيب عن ذلك بأنَّ التسكين لتوالي الحركات. وإنْ كان من كلمتين كقراءة أبـي عمرو: «ينصركم»[1] و «يأْمركم»[2]. وأُجيب أيضاً بأنه جُزِم على التوهُّم، يعني لَمَّا كانت «مَنْ» الموصولةُ تُشْبه «مَنْ» الشرطية. وهذه عبارةٌ فيها غَلَطٌ على القرآن فينبغي أن يُقال: فيها مراعاةٌ للشبه اللفظي، ولا يقال للتوهُّم. وأجيب أيضاً بأنه سُكِّن للوقف ثم أُجري الوصلُ مُجْرىٰ الوقفِ. وأُجيب أيضاً بأنه إنما جُزم حملاً لـ «مَنْ» الموصولة على «مَنْ» الشرطية؛ لأنها مثلُها في المعنى ولذلك دَخَلَتِ الفاءُ في خبرها.

قلت: وقد يُقال على هذا: يجوز أن تكونَ «مَنْ» شرطيةً، وإنما ثَبَتَت الياءُ، ولم تَجْزِمْ «مَنْ» لشبهها بـ «مَنْ» الموصولة، ثم لم يُعْتبر هذا الشبهُ في قوله «ويَصْبر» فلذلك جَزَمَه إلا أنه يَبْعُدُ مِنْ جهة أنَّ العامل لم يؤثِّر فيما بعده، ويليه ويؤثِّر فيما هو بعيدٌ منه. وقد تقدَّم الكلامُ على مثل هذه المسألة أولَ السورة في قوله «يَرْتَعْ ويَلْعب»[3].

وقوله «فإنَّ اللَّهَ لا يُضيع» الرابطُ بين جملة الشرط وبين جوابها:

(١) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران. وانظر معجم القراءات: ٢/٨١.
(٢) الآية ٦٧ من سورة البقرة. وانظر الدر المصون: ١/٤١٦.
(٣) الآية ١٢.

إمَّا العمومُ في «المحسنين»، وإمَّا الضميرُ المحذوف، أي: المحسنين منهم، وإمَّا لقيام أل مُقامه والأصل: مُحْسِنيهم، قامَتْ أل مُقام ذلك الضمير.

آ. (٩١) **قوله تعالى: ﴿آثرك﴾**: أي: «تَفَضَّل عليك، والإيثار: التفضيلُ / بجميع أنواع العطايا، آثَره يُؤْثِره إيثاراً، وأصلُه مِن الأَثَر وهو تَتَبُّع الشيءِ فكأنه يَسْتقصي جميعَ أنواع المكارم، وفي الحديث «ستكون بعدي أَثَرة»[1]، أي: يَسْتأثر بعضُكم على بعض، ويقال: استأثر بكذا، أي: اختصَّ به، واستأثر اللَّه بفلانٍ كنايةٌ عن اصطفائه، قال الشاعر[2]: [٥٢١/ب]

٢٨٢٩ــ واللَّه أَسْماك سُماً مبارَكا   آثرك اللَّه به إيثارَكا

آ. (٩٢) **ولـه تعالى: ﴿لا تَثْرِيْبَ عليكم﴾**: «عليكم» يجوز أن يكون خبراً لـ «لا»، و«اليومَ»: يُحتمل أن يتعلَّقَ بما تعلَّق به هذا الخبر، أي: لا تثريبَ مستقرٌّ عليكم اليومَ. ويجوزُ أَنْ يكونَ «اليوم» خبرَ «لا» و«عليكم» متعلقٌ بما تعلَّق به هذا الظرفُ. ويجوز أن يكون «عليكم» صفةً لاسم «لا»، و«اليوم» خبرُها أيضاً، ولا يجوز أن يتعلق كلٌّ مِن الظرف والجارِّ بـ «تَثْريب» لأنه يصير مُطولاً شبيهاً بالمضاف، ومتى كان كذلك أُعْرِب ونُوِّن نحو: «لا خيراً مِنْ زيد عندك»، ويزيدُ عليه الظرفُ: بأنه يَلْزم الفصلُ بين المصدرِ المؤول بالموصولِ ومعموله بأجنبي وهو «عليكم» لأنه: إمَّا خبر وإمَّا صفة.

وقد جَوَّز الزمخشري[3] أن يكونَ الظرفُ متعلقاً بـ «تَثْريب» فقال: «فإنْ قلت: بِمَ يتعلَّق «اليوم»؟ قلت: بالتثريب أو بالمقدَّر في «عليكم» من معنى الاستقرار، أو بـ «يَغْفر». قلت: فَجَعْلُه أنَّه متعلقٌ بـ «تَثْريب» فيه ما تقدم. وقد

---

(١) رواه البخاري: (فتح الباري) ٢: الفتن: ٥/١٣.

(٢) تقدم برقم ٢٢.

(٣) الكشاف: ٢/٣٤٢.

أَجْرَى بعضُهم الاسمَ العاملَ مُجرى المضافِ لشبهه به فَيُنْزَع ما فيه من تنوينٍ أو نون، وجعل الفارسي من ذلك قوله[1]:

٢٨٣٠ـ أراني ولا كُفْـرانَ لـلَّه أيَّـةً   لنفسي، لقد طالَبْتُ غيرَ مُنِيْلِ

قال: «فأيَّةً منصوب بكُفْران، أي: لا أكفر اللَّهَ رحمة لنفسي. ولا يجوزُ أن تُنْصب «أيَّةً» بأَوَيْت مضمراً؛ لئلا يَلْزَمَ الفصلُ بين مفعولي «أرىٰ» بجملتين: أي بـ«لا» وما في حَيِّزها، وبـ «أَوَيْت» المقدرة. ومعنىٰ أَوَيْت رَقَقْت. وجعل منه الشيخ جمال‌الدين بن مالك ما جاء في الحديث «لا صَمْتَ يومٌ إلى الليل»[2] برفع «يومٌ» على أنه مرفوعٌ بالمصدر المنحلِّ لحرفٍ مصدريٍ وفعل مبني للمفعول، وفي بعض ما تقدم خلافٌ لا يَليقُ التعرُّضُ له هنا.

وأمَّا تعليقُه بالاستقرار المقدر فواضِحٌ، ولذلك وقف أكثرُ القراءِ عليه، وابتدأ بـ«يغفرُ اللَّه لكم»، وأمَّا تعليقُه بـ«يَغْفر» فواضِحٌ أيضاً ولذلك وقف بعضُ القرَّاء على «عليكم» وابتدأ «اليوم يَغْفر اللَّه لكم»، وجوَّزوا أن يكونَ «عليكم» بياناً كـ«لك» في نحو «سقياً لك»، فعلى هذا تتعلَّق بمحذوف، ويجوز أن يكونَ خبرُ «لا» محذوفاً، و«عليكم» و«اليوم» كلاهما متعلقان بمحذوفٍ آخر يدل عليه «تثريب»، والتقدير: لا تثريب يَثْرِبُ عليكم اليومَ، كما قَدَّروا في «لا عاصم اليوم من أمر اللَّه»[3] لا عاصمَ يَعْصِم اليومَ. قال الشيخ[4]: «لو قيل به لكان قوياً».

وقد يُفـرَّق بينهما بأنَّ هنا يلزم كثرةُ المجاز، وذلك أنَّك تَحْذف الخبر،

---

(١) تقدم برقم ٢٥٥٤ وانظر: الدر المصون الورقة ٤٥٦ ب.
(٢) نسبه الكسائي إلى العرب كما في اللسان (صمت).
(٣) الآية ٤٣ من سورة هود.
(٤) البحر: ٣٤٤/٥.

وتَحْذف هذا الذي تَعَلَّق به الظرفُ وحرفُ الجر وتَنسِب الفعل إليه؛ لأن التثريب لا يَثْرِب إلا مجازاً كقولهم: «شعرٌ شاعر» بخلاف «عاصم يَعْصِم» فإن نسبة الفعل إلى العاصم حقيقة، فهناك حَذْف شيءٍ واحدٍ من غير مجاز، وهنا حَذْف شيئين مع مجاز.

والتَّثْريبُ العَتْب والتأنيب، وعَبَّر بعضُهم عنه بالتعيير، مِنْ عَيَّرته بكذا إذا عِبْته به، وفي الحديث[1]: «إذا زَنَتْ أَمَةُ أحدِكم فَلْيَجْلِدْها ولا يُثَرِّبْ»، أي: لا يُعَيِّر، وأصله مِن الثَّرْب وهو ما يَغْشى الكَرْش من الشحم، ومعناه إزالة الثَّرْب كما أن التجليدَ إزالة الجِلْد، فإذا قلت: «ثَرَّبْتُ فلاناً» فكأنك لشدة عَيْبَتِك له أَزَلْت ثَرْبَه فضُرِب مَثَلاً في تمزيق الأعراض.

وقال الراغب[2]: «ولا يُعْرف مِنْ لَفْظِه إلا قولُهم «الثَّرْب» وهو شَحْمة رقيقة، وقولُه تعالى: «يا أهلَ يَثْرِبَ»[3] يَصِحُّ أن يكونَ أصلُه من هذا الباب والياءُ فيه مزيدة».

آ. **(٩٣) قوله تعالى: ﴿بقميصي﴾**: يجوز أن يتعلق بما قبله على أنَّ الباءَ مُعَدِّيَةٌ / كهي في «ذهبْتُ به»، وأن تكون للحال فتتعلَّقَ بمحذوفٍ، أي: اذهبوا معكم قميصي. و«هذا» نعت له أو بيان أو بدل، و«بصيراً» حال. و«أجمعين» تأكيدٌ، وقد أُكِّد بها دون «كل»، ويجوز أن تكونَ حالاً. [٥٢٢/أ]

آ. **(٩٤) قوله تعالى: ﴿تُفَنِّدون﴾**: التَّفْنيد: الإفساد، يقال: فَنَّدت فلاناً، أي: أَفْسَدْت رأيه ورَدَدْته، قال[4]:

---

(١) رواه البخاري: (فتح الباري) ٣٦ الحدود: ١٢/١٦٥؛ ابن حنبل: ٢/٢٤٩.

(٢) المفردات ٧٩.

(٣) الآية ١٣ من سورة الأحزاب.

(٤) البيت لهانىء بن شكيم العدويّ وهو في المجاز: ١/٣١٨؛ القرطبي: ٩/٢٦٠؛ والمحرر: ٩/٣٧٢؛ والبحر: ٥/٣٤٠.

٢٨٣١ـ يا صاحِبيَّ دَعَا لَوْمي وتَفْنيدي فليسَ ما قُلْتُ من أمرٍ بمَرْدُوْدِ

ومنه «أَفْنَدَ الدهرُ فلاناً» قال[1]:

٢٨٣٢ـ دَعِ الدهرَ يَفْعَلُ ما أرادَ فإنه إذا كُلِّفَ الإفنادَ بالناسِ أفندا

والفَنَدُ: الفساد، قال النابغة[2]:

٢٨٣٣ـ إلَّا سليمانَ إذ قال الإلـهُ له قُمْ في البرِيَّةِ فاحْدُدْها عن الفَنَد

والفِنْد: شِمْراخ الجبل[3] وبه سُمِّي الرجل فِنْداً، والفِنْدُ الزمانيُّ أحدُ شعراء الحماسة من ذلك. وقال الزمخشري[4]: «يقال: شيخ مُفَنَّد ولا يقال: عجوز مُفَنَّدة لأنهما لم تكن في شبيبتها ذاتَ رأي فتُفَنَّد في كبرها» وهو غريبٌ. وجوابُ «لولا» الامتناعية محذوفٌ تقديرُه لَصَدَّقْتُموني. ويجوز أن يكونَ تقديرُه: لأَخْبَرْتكم.

آ. (٩٦) **وقوله تعالى: ﴿ألقاه﴾**: الظاهر أنَّ الفاعلَ هو ضمير البشير. وقيل: هو ضميرُ يعقوب. وفي «بصيراً» وجهان، أحدهما: أنه حال أي: رَجَع في هذه الحال. والثاني: أنه خبرها لأنها بمعنى صار عند بعضهم. وبَصير مِنْ بَصُر بالشيء، كظريف مِنْ ظَرُف. وقيل: هو مثالُ مبالغةٍ كعليم. وفيه دلالةٌ على أنه لم يذهب بَصَرُه بالكليَّة.

آ. (١٠٠) **وقوله تعالى: ﴿ورَفَع أَبَوَيْه﴾**: من باب التغليب، يريد

---

(١) البيت لابن مقبل، وهو في القرطبي: ٩/٢٦١؛ والبحر: ٥/٣٤٠.

(٢) ديوانه ١٣؛ والقرطبي: ٩/٢٦٠؛ والبحر: ٥/٣٤٠. شبَّه النعمان بسليمان عليه السلام. واحددها: احبسها.

(٣) شمراخ الجبل: القطعة العظيمة منه.

(٤) الكشاف: ٢/٣٤٣.

أباه وأمَّه ـ أو خالتَه ـ. و «سُجَّداً» حال. قال أبو[1] البقاء: «حالٌ مقدرة؛ لأنَّ السجود يكون بعد الخُرور» وفيه نظرٌ لأنه متصلٌ به غيرُ متراخٍ عنه.

قوله: «مِنْ قبلُ» يجوز أنْ يتعلق بـ «رُؤْياي»، أي: تأويل رُؤْياي في ذلك الوقت. ويجوز أنْ يكونَ العاملُ فيه «تأْويل» لأنَّ التأويلَ كان مِنْ حينِ وقوعِها هكذا، والآنَ ظهرَ له، ويجوز أن يكونَ حالاً مِنْ «رُؤْياي» قاله أبو البقاء، وقد تقدم[2] أنَّ المقطوعَ عن الإِضافةِ لا يقع حالاً.

قوله: «قد جَعَلَها رَبِّـي» حالٌ من «رؤياي» ويجوز أن تكون مستأنفة. وفي «حقاً» وجوه أحدُها: أنه حال. والثاني: أنه مفعولٌ ثان. والثالث: أنه مصدرٌ مؤكد للفعل من حيث المعنى، أي: حَقَّقها ربـي حَقَّاً بجَعْلِه.

قوله: «أَحْسَنَ بـي» «أَحْسَنَ» أصله أن يتعدَّى بـ «إلى». قال: «وأَحْسِنْ كما أحسنَ اللَّه إليك»[3] فقيل: ضُمِّن معنىٰ لَطُف فتعدَّىٰ بالباء كقوله: «وبالوالدَيْن إحساناً»[4] وقولِ كثيِّر عَزَّة[5]:

٢٨٣٤ـ أَسِيْئِي بنا أو أَحْسِني لا مَلُوْمَةً لَـدَيْنَا ولا مَقْلِيَّـةً إنْ تَقَلَّتِ

وقيل: بل يَتَعَدَّىٰ بها أيضاً. وقيل: هي بمعنى «إلىٰ». وقيل: المفعولُ محذوفٌ: «أَحْسَنَ صُنْعَه بـي»، فـ «بـي» يتعلَّق بذلك المحذوفِ، وهو تقدير أبـي البقاء[6]. وفيه نظر؛ من حيث حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معموله، وهو ممنوعٌ عند البصريين. و «إذ» منصوبٌ بـ «أَحْسَنَ» أو المصدرِ المحذوف قاله

---

(١) الإملاء: ٢/٥٩.
(٢) انظر: الورقة ٥١٩ أ.
(٣) الآية ٧٧ من سورة القصص.
(٤) الآية ٨٣ من سورة البقرة.
(٥) تقدم برقم ٢٤٩٩.
(٦) الإملاء: ٢/٥٩.

أبو البقاء[١]، وفيه النظر المتقدم.

والبَدْوُ: ضد الحضارة وهو مِن الظهور، بدا يبدو: إذا سكن البادية، «إذا بَدَوْنا جَفَوْنا» يُرْوَىٰ عن عمر، أي: تخلَّقْنا بأخلاقِ البدويين.

قوله: «لَطِيْفٌ لِما يَشاء» لَطُفَ أصلُه أن يتعدَّى بالباء، وإنما تَعَدَّىٰ باللام لتضمُّنِه معنىٰ مُدَبِّر، أي: أنت مُدَبِّر بلطفك لِما تَشاء.

آ. (١٠١) وقرأ[٢] عبداللّه: «آتَيْتَنِ» و «عَلَّمْتَنِ» بغير ياءٍ فيهما، وحكى ابن عطية[٣]: أنَّ أبا ذر قرأ: «أتيتني» بغير ألفٍ بعد الهمزة و «مِنْ» في «مِن المُلْك» وفي «مِنْ تأويل» للتبعيض، والمفعولُ محذوفٌ، أي: عظيماً من الملك فهي صفة لذلك المحذوفِ وقيل: زائدة. وقيل: لبيان الجنس، وهذان بعيدان.

و «فاطر» يجوز أن يكونَ نعتاً لربّ، ويجوز أنْ يكون بدلاً أو بياناً أو منصوباً بإضمار أَعْني أو نداءً ثانياً.

آ. (١٠٢) **قوله تعالى: ﴿ذلك﴾**: مبتدأ، و «من أنباء الغيب» خبره، و «نُوحيه» حال. ويجوز أن يكونَ خبراً ثانياً، أو حالاً من الضمير في الخبر. وجَوَّز الزمخشري[٤] أن يكونَ[٥] موصولاً بمعنى الذي. وقد تقدَّم نظيرُه. و «هم يَمْكُرون» حال.

---

(١) الإملاء: ٢/٥٩.
(٢) البحر: ٥/٣٤٩؛ المحتسب: ١/٣٤٩.
(٣) الذي في المحرر: ٩/٣٨٢ «ابن ذر» وقرأ بغير «قد» فيكون المؤلف قد وهم مرتين: مرةً في اسمه، ومرةً في نقل قراءته فإن مسألة القراءة بغير ألف بعد الهمزة غير واردة، أمَّا ابن ذر فهو عمر بن ذَرّ الهمْداني أبو ذر الكوفي ثقة، رُمِي بالإرجاء، مات سنة ثلاث وخمسين. التقريب ٤١٢.
(٤) الكشاف: ٢/٣٤٥.
(٥) أي قوله: «ذلك».

آ. (١٠٣) [قوله:] ﴿ولو حَرَصْتَ﴾: معترضٌ بين «ما» وخبرها. وجوابُ «لو» محذوفٌ لدلالةِ ما تقدَّم عليه.

آ. (١٠٦) و[قوله]: ﴿إلا وهم مشركون﴾: حال.

آ. (١٠٧) وقوله تعالى: ﴿مِنْ عذاب اللَّه﴾: صفةٌ لـ «غاشية»، و «بَغْتة» حال وهو في الأصلِ مصدر، وتقدَّم نظيره.

والجمهور[١] على جَرِّ «الأرض» عطفاً على «السموات» والضمير في «عليها» للآية فيكون «يمرُّون» صفةً للآية أو حالاً لتخصُّصها بالوصفِ بالجار. وقيل: يعود الضمير في «عليها» على الأرض فيكون «يمرون» حالاً منها. وقال أبو البقاء[٢]: «وقيل منها ومن السموات»، أي: تكون الحال من الشيئين جميعاً، وهذا لا يجوز إذ كان يجب أن يقال «عليهما»، وأيضاً فإنهم لا يَمُرُّون في السموات، / إلا أن يُراد: يمرُّون على آياتهما، فيعودُ المعنى إلى عَوْد الضمير للآية. وقد يُجاب عن الأول بأنه مِنْ باب الحذف كقوله تعالى: «واللَّهُ ورسولُه أحقُّ أنْ يُرْضُوه»[٣]. [٥٢٢/ب]

وقرأ[٤] السدِّي «والأرضَ» بالنصب، ووجهُه أنه من باب الاشتغال، ويُفَسَّر الفعلُ بما يوافقه معنى أي: يطؤون الأرض، أو يسلكون الأرضَ يمرون عليها كقولك: «زيداً مررت به».

وقرأ[٥] عكرمة وعمرو بن فائد: «والأرضُ» بالرفع على الابتداء، وخبرُه الجملةُ بعده، والضمير في هاتين القراءتين يعودُ على الأرض فقط.

---

(١) عاد إلى الآية ١٠٥.
(٢) الإملاء: ٢/ ٥٩.
(٣) الآية ٦٢ من سورة التوبة.
(٤) انظر في قراءاتها: المحتسب: ١/ ٣٤٩؛ والبحر: ٥/ ٣٥١؛ والقرطبي: ٩/ ٢٧٢.
(٥) البحر: ٥/ ٣٥٢.

وقرأ أبو حفص[1] ومبشر بن عبيد: أو «يَأْتِيهم الساعة» بالياء من تحت لأنه مؤنث مجازيٌّ وللفصلِ أيضاً.

آ. (١٠٨) **قوله تعالى: ﴿أدعو إلى اللَّه﴾**: يجوز أن يكونَ مستأنفاً وهو الظاهر، وأن يكونَ حالاً من الياء[2]. و «على بصيرة» حال من فاعل «أدعو» أي: أَدْعو كائناً على بصيرة.

قوله: «ومَنِ اتَّبَعَني» عطفٌ على فاعل «أدعو» ولذلك أكَّد بالضميرِ المنفصل في قوله «أنا»، ويجوز أن يكون مبتدأً والخبرُ محذوف، أي: ومَنِ اتَّبعني يَدْعو أيضاً. ويجوز أن يكون «على بصيرة» خبراً مقدماً، و «أنا» مبتدأ مؤخرٌ، و «ومَن اتَّبعني» عطفٌ عليه، ويجوزُ أن يكونَ «على بصيرة» وحده حالاً، و «أنا» فاعلٌ به، «ومَنِ اتَّبعني» عطف عليه أيضاً. ومفعول «أدعو» يجوز أنْ لا يُراد، أي: أنا مِنْ أهل الدعاء إلى اللَّه، ويجوز أن يُقَدَّر: أنْ أدعوَ الناس.

وقرأ[3] عبداللَّه «هذا سبيلي» بالتذكير وقد تقدَّم[4] أنه يُذَكَّر ويؤنَّث.

آ. (١٠٩) **قوله تعالى: ﴿نوحي﴾**: العامَّةُ على «يُوحَىٰ» بالياء من

---

(١) ثمة إشكال في صاحب هذه القراءة، صاحبها عند ابن عطية (في المحرر: ٣٨٧/٩) واحد فهو أبو حفص مبشر بن عبداللَّه، وليس ثمة قارىء بهذا الاسم. وفي البحر: (٣٥٢/٥) قارئان: أبو حفص وبشر بن عبيد، فأما أبو حفص فثمة أسماء كثيرة بهذه الكنية انظرها في: التقريب ٦٣٣، أما بشر بن عبيد فلم أعثر على قارىء بهذا الاسم. أما الذي في السمين فأرجّح أن تكون الواو مقحمة لأن مبشر بن عبيد هو أبو حفص كوفي الأصل، ثم الحمصي متروك من السابعة روى له ابن ماجة حديثاً. انظر: التقريب ٥١٩؛ وأرجح أن يكون ما في البحر والمحرر تصحيفاً.

(٢) في «سبيلي».

(٣) البحر: ٣٥٣/٥.

(٤) انظر: الدر المصون: ٦٦/٢.

تحت مبنياً للمفعول. وقرأ[1] حفص «نوحي» بالنون مبنياً للفاعل اعتباراً بقوله «وما أَرْسَلْنا» وكذلك قرأ ما في النحل[2] وما في أول الأنبياء[3]، ووافقه[4] الأخَوان على قوله: «نوحي إليه» في الأنبياء على ما سيأتي إن شاء اللَّه تعالىٰ. والجملة صفةٌ لـ «رجالًا». و«من أهل القرىٰ» صفة ثانية، وكان تقديمُ هذه الصفةِ على ما قبلها أكثرَ استعمالاً؛ لأنها أقربُ إلى المفردِ وقد تقدَّم تحريرُه في المائدة.

قوله: «ولَدارُ الآخرةِ» وما بعده قد تقدَّم في الأنعام[5].

آ. (١١٠) **قوله تعالى: ﴿حتى﴾**: ليس في الكلامِ شيءٌ تكون «حتى» غايةً له، فمِنْ ثَمَّ اختلف الناسُ في تقدير شيءٍ يَصِحُّ تَغْيِيَتُه بـ «حتى»: فقدَّره الزمخشري[6]: «وما أَرْسَلْنا مِنْ قبلك إلا رجالاً فتراخى نَصْرُهُمْ حتى». وقَدَّره القرطبي[7]: «وما أَرْسَلْنا من قبلك يا محمدُ إلا رجالاً لم نعاقِب أُمَمَهم بالعقاب حتى إذا». وقدَّره ابن الجوزي[8]: «وما أَرْسَلْنا مِنْ قبلك إلا رجالاً فَدَعَوا قومهم فكذَّبوهم وطال دعاؤهم وتكذيبُ قومِهم حتى إذا». وأَحْسَنُها ما قدَّمْتُه.

---

(١) السبعة ٣٥١؛ التيسير ١٣٠؛ الحجة ٣٦٥؛ البحر: ٥/٣٥٣.

(٢) الآية ٤٣ وانظر: السبعة ٣٧٣.

(٣) الآية ٧، وانظر: السبعة ٤٢٨.

(٤) الآية ٢٥ وانظر: السبعة ٤٢٨.

(٥) الآية ٣٢.

(٦) الكشاف: ٢/٣٤٧.

(٧) تفسير القرطبي: ٩/٢٧٥ والقرطبي محمد بن أحمد الأنصاري الأندلسي أبو عبداللَّه من كبار المفسرين له «الجامع لأحكام القرآن» مطبوع في عشرين جزءاً توفي سنة ٦٧١. انظر: الأعلام: ٥/٣٢٢.

(٨) زاد المسير: ٤/٢٩٦ وهو عبدالرحمن بن علي البغدادي مشهور بسعة تصانيفه منها: الناسخ والمنسوخ وزاد المسير في علم التفسير توفي سنة ٥٩٧. انظر: البداية والنهاية: ١٣/٢٨.

وتَصَيَّد ابن عطية[1] شيئاً من معنى قوله: «أفلم يسيروا» فقال[1]: «ويتضمَّن قولُه «أفلم يسيروا» إلى «مِنْ قبلِهم» أنَّ الرسلَ الذين بعثهم اللَّه من أهل القرىٰ دَعَوْهم فلم يُؤْمنوا بهم حتى نَزَلَتْ بهم المَثُلاتُ فصبروا[2] في حَيِّزِ مَنْ يُعْتبر بعاقبته، فلهذا المُضَمَّنِ حَسُن أن تَدْخُل «حتى» في قوله: «حتى إذا». قال الشيخ[3]: «ولم يتلخَّصْ لنا من كلامِه شيءٌ يكون ما بعد «حتى» غايةً له، لأنه عَلَّق الغايةَ بما ادَّعَى أنه فَهِمَ ذلك مِنْ قوله: «أفلم يَسيروا». الآية». قلت: دَعَوْهم فلم يؤمنوا هو المُغَيَّىٰ.

قوله: «كذبوا» قرأ[4] الكوفيون «كُذِبوا» بالتخفيف والباقون بالتثقيل. فأمَّا قراءةُ التخفيف فاضطربت أقوالُ الناسِ فيها، ورُوي إنكارها عن عائشة رضي اللَّه عنها قالت: «معاذَ اللَّه لم يكنِ الرسلُ لِتَظُنَّ ذلك بربها» وهذا ينبغي أن لا يَصِحَّ عنها لتواتُرِ هذه القراءة.

وقد وَجَّهها الناسُ بأربعة أوجه، أجودُها: أن الضميرَ في «وظنُّوا» عائدٌ على المُرْسَل إليهم لتقدُّمهم في قوله: «كيف كان عاقبةُ الذين مِنْ قبلهم»[5]، ولأن الرسلَ تَسْتدعي مُرْسَلاً إليه. والضمير في «أنهم» و «كُذِبوا» عائد على الرسل، أي: وظنَّ المُرْسَل إليهم أنَّ الرسلَ قد كُذِبوا، أي: كذَّبهم مَنْ أُرْسِلوا إليه بالوحي وبنصرهم عليهم.

الثاني: أنَّ الضمائرَ الثلاثةَ عائدة على الرسل. قال الزمخشري[6] في

---

(١) المحرر: ٩/٣٩٢.

(٢) المحرر: فصاروا.

(٣) البحر: ٥/٣٥٤.

(٤) الكوفيون هم حمزة وعاصم والكسائي وانظر: السبعة ٣٥١؛ والتيسير ١٣٠؛ والبحر: ٥/٣٥٤؛ والحجة ٣٦٧.

(٥) في الآية ١٠٩.

(٦) الكشاف: ٢/٣٤٧.

تقرير هذا الوجه: «حتى إذا اسْتَيْئَسوا من النصر وظنُّوا أنهم قد كُذِبوا، أي: كَذَّبَهم أنفسُهم حين حَدَّثَتْهم أنهم يُنْصَرون أو رجاؤُهم لقولهم[1] رجاءً صادق ورجاءً كاذب، والمعنىٰ: أن مدَّة التكذيب والعداوةِ من الكفار، وانتظارَ النصر من اللَّه وتأميلَه قد تطاولت عليهم وتمادَتْ، حتىٰ استشعروا القُنوط، وتَوَهَّموا ألَّا نَصْرَ لهم في الدنيا فجاءهم نَصْرُنا» انتهىٰ / فقد جعل الفاعلَ المقدر: إمَّا أنفسُهم، وإمَّا رجاؤُهم، وجعل الظنَّ بمعنى التوهم فأخرجه عن معناه الأصلي وهو تَرَجُّحُ أحدِ الطرفين، وعن مجازه وهو استعمالُه في المُتَيَقَّن. [٥٢٣/أ]

الثالث: أنَّ الضمائرَ كلَّها أيضاً عائدة على الرسل، والظنُّ على بابه من الترجيح، وإلى هذا نحا ابن عباس وابن مسعود وابن جبير، قالوا: والرسل بَشَرٌ فَضَعُفوا وساءَ ظَنُّهم، وهذا ينبغي ألَّا يَصِحَّ عن هؤلاء فإنها عبارة غليظة على الأنبياء عليهم السلام، وحاشىٰ الأنبياء من ذلك، ولذلك رَدَّتْ عائشة وجماعةٌ كثيرة هذا التأويلَ، وأعظموا أن تُنْسَبَ الأنبياء إلى شيء مِن ذلك.

قال الزمخشري[2]: «إن صَحَّ هذا عن ابن عباس فقد أراد بالظنِّ ما يَخْطِر بالبال ويَهْجِس في القلب مِنْ شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية، وأمَّا الظنُّ الذي هو ترجيحُ أحدِ الجائزين على الآخر فغير جائز على رجلٍ من المسلمين، فما بالُ رسلِ اللَّه الذين هم أعرفُ بربهم؟» قلت: ولا يجوز أيضاً أن يقال: خَطَر ببالهم شبهُ الوسوسة؛ فإنَّ الوسوسة من الشيطان وهم مَعْصومون منه[3].

وقال الفارسي[4] أيضاً: «إنْ ذهب ذاهب إلى أن المعنىٰ: ظَنَّ الرسلُ

---

(١) الأصل: كقولهم.
(٢) الكشاف: ٢/٣٤٧.
(٣) الأصل «منهم» وهو سهو.
(٤) قوله «الفارسي» مخروم في الأصل. وانظر: الحجة (خ): ٣/٢٨٠.

الذين وعد اللَّه أَمَمَهم على لسانهم قد كُذِبوا فيه فقد أتى عظيماً [لا يجوزُ أَنْ يُنْسَبَ مثلُه][1] إلى الأنبياء ولا إلى صالحي عبادِ اللَّه، وكذلك مَنْ زعم أنَّ ابنَ عباس ذهب إلى أن الرسل قد ضَعُفوا فظنوا أنهم قد أُخْلفوا؛ لأن اللَّه تعالى لا يُخْلف الميعاد ولا مُبَدِّل لكلماته». وقد روي عن ابن عباس أيضاً أنه قال: «معناه وظنُّوا حين ضَعُفوا وغُلبوا أنهم قد أُخْلفوا ما وعدهم اللَّه به من النصر وقال: كانوا بشراً وتلا قوله تعالى: «وزُلْزِلُوا حتى يقولَ الرسول»[2].

الرابع: أن الضمائر كلَّها تَرْجِعُ إلى المرسَل إليهم، أي: وظَنَّ المُرْسَلُ إليهم أنَّ الرسلَ قد كَذبوهم فيما ادَّعوه من النبوَّة وفيما يُوْعِدون به مَنْ لم يؤمنْ بهم من العقاب قبلُ، وهذا هو المشهور من تأويل ابن عباس وابن مسعود وابن جبير ومجاهد قالوا: ولا يجوز عَوْدُ الضمائر على الرسل لأنهم مَعْصومون. ويُحكى أن ابن جبير حين سُئِل عنها قال: نعم إذا استيئسَ الرسل من قومهم أن يُصَدِّقوهم، وظنَّ المُرْسَلُ إليهم أنَّ الرسلَ قد كَذَبوهم» فقال الضحاك بن مزاحم وكان حاضِراً: «لو رَحَلْتُ في هذه إلى اليمن كان قليلاً».

وأمَّا قراءةُ التشديدِ فواضحة وهو أن تعودَ الضمائرُ كلها على الرسل، أي: وظنَّ الرسلُ أنهم قد كَذَّبهم أممُهم فيما جاؤوا به لطول البلاءِ عليهم، وفي صحيح البخاري[3] عن عائشة: «أنها قالت: هم أتباعُ الأنبياءِ الذين آمنوا بهم وصَدَّقوا طال عليهم البلاءُ واستأخر عنهم النصرُ حتى إذا استيئس الرسلُ ممَّن كذَّبهم مِنْ قومهم، وظنَّتْ الرسلُ أن قومَهم قد كَذَّبوهم جاءهم نَصْرُ اللَّهِ عند ذلك». قلت: وبهذا يَتَّحد معنىٰ القراءتين، والظنُّ هنا يجوز أن يكون على

---

(١) ما بين معقوفين مخروم في الأصل.

(٢) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٣) فتح الباري: ٦ تفسير سورة يوسف: ٣٦٧/٨.

بابه، وأن يكونَ بمعنى اليقين وأن يكونَ بمعنى التوهُّم حسبما تقدَّم.

وقرأ[1] ابن عباس والضحاك ومجاهد «كَذَبوا» بالتخفيف مبنياً للفاعل، والضمير على هذه القراءة في «ظنُّوا» عائد على الأمم وفي «أنهم قد كَذَبوا» عائدٌ على الرسل، أي: ظنَّ المُرْسَلُ إليهم أنَّ الرسلَ قد كَذَبوهم فيما وعدوهم به من النصر أو من العقاب، ويجوز أن يعودَ الضميرُ في «ظنُّوا» على الرسل وفي «أنهم قد كَذَبوا» على المُرْسَل [إليهم][2]، أي: وظنَّ الرسلُ أن الأممَ كَذَبَتْهم فيما وعدوهم به مِنْ أنَّهم يؤمنون به، والظنُّ هنا بمعنى اليقين واضح.

ونقل أبو[3] البقاء أنه قُرِىء مشدَّداً مبنياً للفاعل، وأوَّله بأنَّ الرسل ظنُّوا أن الأمم قد كذَّبوهم. وقال الزمخشري[4]: ـ بعد ما حكى قراءة المبني للفاعل ـ «ولو قرىء بهذا مشدَّداً لكان معناه: وظنَّ الرسلُ أنَّ قومَهم كذَّبوهم في موعدهم» فلم يحفظها قراءةً وهي غريبة، وكان قد جَوَّز في القراءة المتقدمة أنَّ الضمائر كلَّها تعود على الرسل، وأن يعودَ الأولُ على المُرْسَل إليهم وما بعده على الرسل فقال[5]: «وقرأ مجاهد «كَذَبوا» بالتخفيف على البناء للفاعل على: وظنَّ الرسلُ أنهم قد كَذَبوا فيما حَدَّثوا به قومهم من النُّصْرة: إمَّا على تأويل ابن عباس، وإمَّا على أنَّ قومهم إذا لم يَرَوا لموعدهم أثراً قالوا لهم: قد كَذَبْتُمونا فيكونون كاذبين عند قومهم أو: وظنَّ المُرْسَلُ إليهم أن الرسلَ قد كَذَبوا».

---

(١) البحر: ٣٥٥/٥؛ القرطبي: ٢٧٦/٩؛ المحتسب: ٣٥٠/١.
(٢) زيادة من ش.
(٣) الإملاء: ٥٩/٢.
(٤) الكشاف: ٣٤٧/٢.
(٥) الكشاف: ٣٤٧/٢.

قوله: «جاءهم» جوابُ الشرط وتقدَّم الكلامُ في «حتى» هذه: ما هي؟

قوله: «فَنُجِّيَ» قرأ[1] ابن عامر وعاصم / بنونٍ واحدة وجيم مشددة وياء [٥٢٣/ب] مفتوحة على أنَّه فعلٌ ماضٍ مبني للمفعول، و «مَنْ» قائمة مقام الفاعل. والباقون بنونين ثانيتهما ساكنةٌ، والجيم خفيفة، والياء ساكنة على أنه مضارع أَنْجَىٰ و «مَنْ» مفعولةٌ، والفاعل ضمير المتكلم نفسِه. وقرأ الحسنُ والجحدري ومجاهد في آخرين كقراءة عاصم، إلا أنهم سَكَّنوا الياء. والأجودُ في تخريجها كما تقدَّم، وسُكِّنَتْ الياءُ تخفيفاً كقراءة «تُطْعِمون أهاليكم»[2] وقد سُكِّن الماضي الصحيح فكيف بالمعتل؟ كقوله[3]:

٢٨٣٥ـ .... قد خُلِطْ بجُلْجُلان

وتقدَّم معه أمثالُه. وقيل: الأصل: ننجي بنونين فأدغم النون في الجيم وليس بشيء، إذ النونُ لا تُدْغم في الجيم. على أنه قد قيل بذلك في قوله «نُنْجي المؤمنين[4]» كما سيأتي بيانه.

وقرأ جماعة كقراءة الباقين إلا أنهم فتحوا الياء[5]. قال ابن عطية[6]: «رواها ابنُ هبيرة عن حفص عن عاصم، وهي غلطٌ من ابن هبيرة» قلت: توهَّم ابن عطية أنه مضارع باقٍ على رفعه فأنكر فتحَ لامِه وغلَّط راويَها، وليس بغلط؛ وذلك أنه إذا وقع بعد الشرط والجزاء معاً مضارعٌ مقرونٌ بالفاء جاز فيه أوجهٌ أحدها: نصبُه بإضمار «أنْ» بعد الفاء وقد تقدَّم عند قوله «وإن تُبْدوا

(١) انظر في قراءاتها: السبعة ٣٥٢؛ الحجة ٣٦٨؛ البحر: ٣٥٥/٥؛ التيسير ١٣٠.
(٢) الآية ٨٩ من سورة المائدة. وانظر: البحر: ١٠/٤ ـ ١١.
(٣) تقدم برقم ١٢٧.
(٤) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء.
(٥) البحر: ٣٥٥/٥.
(٦) المحرر: ٣٩٥/٩.

ما في أنفسكم»[1] إلى أنْ قال: «فيغفر» قرىء بنصبه[2]، وتقدم توجيهه[3]، ولا فرق بين أن تكون أداةُ الشرط جازمةً كآية البقرة أو غيرَ جازمة كهذه الآية. وقرأ الحسن أيضاً «فَنُنَجِّي» بنونين والجيم مشددة والياء ساكنة، مضارع نجَّىٰ مشدداً للتكثير. وقرأ هو أيضاً ونصر بن عاصم وأبو حيوة «فنجا» فعلاً ماضياً مخففاً و«مَنْ» فاعله.

ونقل الداني أنه قرأ لابن محيصن كذلك، إلا أنه شَدَّد الجيم والفاعل ضمير النصر، و«مَنْ» مفعوله، ورجَّح بعضُهم قراءةَ عاصم بأن المصاحف اتفقت على كَتْبها «فنجي» بنونٍ واحدة نقله الداني. وقد نقل مكي[4] أنَّ أكثرَ المصاحفِ عليها، فأشعر هذا بوقوع خلافٍ في الرسم، ورُجِّح أيضاً بأنَّ فيها مناسبةً لِما قبلها من الأفعال الماضية وهي جاريةٌ على طريقةِ كلامِ الملوك والعظماء من حيث بناءُ الفعلِ للمفعول.

وقرأ أبو[5] حيوة «يشاء» بالياء، وقد تقدَّم أنه يقرأ «فنجا» أي فنجا مَنْ يشاء اللَّه نجاته.

وقرأ الحسن[6] «بأسَه»، والضمير للَّه، وفيها مخالفة يسيرةٌ للسواد.

آ. (١١١) **وقرأ أبو عمرو** في رواية عبدالوارث والكسائي في رواية الأنطاكي[7] «قِصصهم» بكسر القاف وهو جمع قِصة، وبهذه القراءة رجَّح الزمخشري[8] عَوْدَ الضمير في «قصصهم» في القراءة المشهورة على الرسل

---

(١) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٢) وهي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة انظر: الدر المصون: ٦٨٧/٢.

(٣) انظر: الدر المصون: ٦٨٧/٢.

(٤) الكشف: ١٧/٢.

(٥) البحر: ٣٥٥/٥.

(٦) البحر: ٣٥٥/٥.

(٧) البحر: ٣٥٦/٥؛ الكشاف: ٣٤٨/٢.

(٨) الكشاف: ٣٤٧/٢.

وحدهم، وحكى أنه يجوز أن يعودَ على يوسُفَ وإخوته. وحكى غيرُه أنه يجوز أن يعودَ على الرسل وعلى يوسف وإخوته جميعاً. قال الشيخ[1]: «ولا تَنْصُره ـ يعني هذه القراءة ـ إذ قصص يوسف وأبيه وإخوته مشتملٌ على قصصٍ كثيرة وأنباء مختلفة».

قوله: «ما كان حديثاً» في «كان» ضميرٌ عائد على القرآن، أي: ما كان القرآنُ المتضمِّنُ لهذه القصة الغريبة حديثاً مختلفاً، وقيل: بل هو عائد على القصص أي: ما كان القصص المذكور في قوله «لقد كان في قَصَصِهم». وقال الزمخشري[2]: «فإن قلت: فإلامَ يَرْجِع الضمير في «ما كان حديثاً يُفْترى» فيمن قرأ بالكسر؟ قلت: إلى القرآن أي: ما كان القرآن حديثاً». قلت: لأنه لو عاد على «قِصصهم» بكسر القاف لوجب أن يكون «كانت» بالتاء لإسناد الفعل حينئذ إلى ضمير مؤنث، وإن كان مجازياً.

قوله: «ولكن تصديق» العامَّةُ على نصب «تصديق»، والثلاثة بعده على أنها منسوقةٌ على خبر كان أي: ولكن كان تَصْدِيْقَ. وقرأ[3] حمران بن أعين وعيسى الكوفي وعيسى الثقفي برفع «تصديق» وما بعده على أنها أخبار لمبتدأ مضمر أي: ولكن هو تصديق، أي: الحديث ذو تصديقٍ، وقد سُمع من العرب مثلُ هذا بالنصب والرفع، قال ذو الرمة[4]:

---

(١) البحر: ٥/٣٥٦.

(٢) الكشاف: ٢/٣٤٨.

(٣) البحر: ٥/٣٥٦؛ المحتسب: ١/٣٥٠. وحمران بن أعين أبو حمزة الكوفي مقرىء كبير أخذ عن يحيى بن وثاب وروى عنه حمزة الزيات توفي سنة ١٣٠. طبقات القراء: ١/٢٦١.

(٤) رواية البيت الأول في الديوان:

نجـائبَ ليست من مُهـور أُشَـابـةٍ ... ولا ديـةٍ كـانت ولا كسبِ مـأثم

وهو في ديوانه: ٢/١١٨٣؛ والبحر: ٥/٣٥٦؛ والمحرر: ٩/٣٩٦. والخضرم: كثير العطاء.

٢٨٣٦ـ وما كان مـالي مِنْ تُراثٍ وَرِثْتُه   ولا ديةً كانَتْ ولا كَسْبَ مأثمِ
ولكنْ عطاءَ اللَّه من كل رحلةٍ   إلى كل محجوبِ السُّرادِقِ خِضْرَمِ

وقال لوط بن عبيد[1]:

٢٨٣٧ـ وإني بحمد اللَّه لا مالَ مسلمٍ   أخذْتُ ولا مُعْطي اليمينِ مُحالِفِ
ولكنْ عطاء اللَّهِ مِنْ مالِ فاجرٍ   قَصِيٍّ المحلِّ مُعْوِرٍ للمَقارِفِ

يُرْوى «عطاء اللَّه» في البَيتين منصوباً على «ولكن كان عطاء» ومرفوعاً على: ولكن هو عطاء اللَّه. وتقدَّم نظيرُ ما بقي من السورة فأغنى عن إعادته.

* * *

(١) البحر: ٥/٣٥٦. والقصي: البعيد. وأَعْوَرَ الفارسُ: بدا فيه موضعُ خَلَلٍ. والمقارف: التُّهَم.

ثَبَت بالشواهد الشعرية
التي تقدَّمت في الأجزاء من ١ ــ ٦

البيت		الأرقام التي ورد فيها
الهمزة المفتوحة		
ملكت بها كفي فأنهرت فتقها	يرى قائم من دونها ما وراءها	٤٥، ٢٩٤
إنَّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً	يلق فيها جآذراً وظباء	١٣٩٥، ٢٤١٧
الهمزة المضمومة		
وهو الرب والشهيد على يو	م الحيارين والبلاء بلاء	٤٤
تؤمل رجعة مني وفيها	كتاب مثل ما لصق الغراء	١٠١
أرونا سبة لا عيب فيها	يسوِّي بيننا فيها السواء	١٤٢، ٦٧٥، ١٣٢١
أتهجوه ولست له بكفء	فشرُّكما لخير كما الفداء	٢٦٦، ٧٥١
لعلك والموعود حق لقاؤه	بدالك في تلك القلوص بداء	٣٥٤، ٢٧٩٣
وإمَّا أن يقولوا قد أبينا	وشرُّ مواطن الحسبِ الإباء	٣٦٣
وما أدري وسوف إخال أدري	أقومٌ آل حصنٍ أم نساء	٤٦٩، ٢٥٢٦
وجبريل رسول الله فينا	وروح القدس ليس له كفاء	٦٠٤، ٦٢٧
إذا أنا لم أومنْ عليك ولم يكن	لقاؤك إلا من وراء وراء	٦١٤
ظاهرات الجمال والحسن ينظر	ن كما ينظر الأراك الظباء	٦٦٩
أرنا إداوة عبدالله نملؤها	من ماء زمزم إن القوم قد ظمئوا	٧٢٦
أمن يهجو رسول الله منكم	ويمدحه وينصره سواء	٧٩٠
بآرزة الفقارة لم يخنها	قطاف في الركاب ولا خلاء	٨٦٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ثلاث بالغداة فهنَّ حسبي	وست حين يدركني العشاء	
فذلك تسعة في اليوم ريي	وشرب المرء فوق الريِّ داء	٨٧٨
وقال الله قد يَسَّرْت جنداً	هم الأنصار عرضتها اللقاء	٩٥٧
آذنتنا ببينها أسماء	رب ثاوٍ يمل منه الثواء	١١١٤
أمن يهجو رسول الله منكم	ويمدحه وينصره سواء	١١٤٩
كيف نومي على الفراش ولما	يشمل الشام غارة شعواء	١٣٥١
فلا والله لا يُلفى لما بي	ولا للما بهم أبداً دواء	١٣٨٣، ١٦٠٣، ٢٧٨٣
وإنَّ كنائني لنساء صدقٍ	فما آلى بنيَّ ولا أساؤوا	١٣٩٩
آنستْ نبأة وأفزعها القنـ	ناص عصراً وقد دنا الإمساء	١٥٤٨
ألم أك جاركم ويكون بيني	وبينكم المودة والإخاء	١٦٦٦، ٢٢٦٥
كأن سلافة من بيت رأسٍ	يكون مزاجها عسل وماء	١٨٢٩، ٢٤١٣، ٢٥٥٩، ٢٥٧١
غافلاً تعرض المنية للمر	ء فيدعى ولات حين إباء	١٩٤٤، ٢٧٥٦
ترى السفيه به عن كل محكمة	زيغ وفيه إلى التشبيه إصغاء	٢٠٣٧
أذلك أم أقبُّ البطن جأب	عليه من عقيقته عفاء	٢٢٥٠
فإن تكن النساء مخبآت	فحقٌّ لكل محصنة هداء	٢٥٢٦
أجمعوا أمرهم بليل فلمَّا	أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء	٢٦٠٧
ملكه ملك رأفة ليس فيه	جبروت منه ولا كبرياء	٢٦١٨
حشىً رهط النبي فإن منهم	بحوراً لا تكدرها الدلاء	٢٧٨٠، ٢٧٨٧

الهمزة المكسورة

فأوِّ لذكراها إذا ما ذكرتها	ومن بعد أرضٍ بيننا وسماء	٥٩
لم يبق هذا الدهر من آيائه	غير أثافيه وأرمدائه	٦٠
لا أقعد الجبن عن الهيجاء	ولو توالت زمر الأعداء	٢٣٦، ١٠٨٤
ألا أيهذا النابح السيد إنني	على نأيها مستبسل من ورائها	٢٥٨
يا قوم قلبي عند زهراء	يعرفه السامع والرائي	

الباء الساكنة

الباء المفتوحة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
هَوَيْنني وهويت الخرَّد العربا	أزمان كنت منوطاً بي هوى وصبا	١٠٥٧
فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي	إذا كان يوماً ذا كواكب أشهبا	١١٣٣
على أنها كانت تأوَّل حبها	تأول ربعيٍّ السقاب فأصحبا	١١٦٧
ألم تعلم مسرِّحي القوافي	فلا عياً بهن ولا اجتلابا	١٢٤٠، ٢٦٣٦
فغض الطرف إنك من نميرٍ	فلا كعباً بلغت ولا كلابا	١٤١٦
وكائن بالأباطح من صديق	يراني لو أصبت هو المصابا	١٤٥٧
وإن مهاجرين تكنفاه	غداتئذ لقد خطئا وحابا	١٥٢٩
رددت بمثل السيد نهد مقلص	كميش إذا عطفاه ماء تحلبا	١٥٤٢
زعمتني شيخاً ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدبُّ دبيبا	١٦٠١
إذا نزل السماء بأرض قوم	رعيناه وإن كانوا غضابا	١٨٦٨، ٢١٨٠
إن لها لركباً إرْزَبَّا	كأنه جبهة ذرَّى حَبَّا	١٨٧٦
أقبل في المستن من سحابه	أسنمة الآبال في ربابه	٢١٧٩
وعمَّ طوفان الظلام الأثأبا		٢٢٨٠
أرى رجلاً منكم أسيفاً كأنما	يضم إلى كشحيه كفاً مخضبا	٢٢٩٩
حتى إذا الكلَّاب قال لها	كاليوم مطلوباً ولا طلبا	٢٥١٣
يسرُّ المرء ما ذهب الليالي	وكان ذهابهن له ذهابا	٢٥٥٧
إن المريب يتبع المريبا	كما رأيت الذيب يتلو الذيبا	٢٥٩٤
لنحن الألى قلتم فأنى ملئتم	برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا	٢٦١٦
جريمة ناهض في رأس نيق	ترى لعظام ما جمعت صليبا	٢٦٤٧
ونادى صالح يا رب أنزل	بآل ثمود منك عذابا	٢٦٧٤
ولقد طعنت أبا عيينة طعنة	جرمت فزارة بعدها أن تغضبا	٢٦٩٨
مثل الحريق وافق القصبا		٢٧٢٢

الباء المضمومة

فإن تألوني بالنساء فإنني	خبير بأدواء النساء طبيب	
إذا شاب رأس المرء أو قل ماله	فليس له في ودهن نصيب	١٠، ٩١٤

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ويلمهـا في هواء الجـو طالبـة	ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب	٣٨
أرب يبـول الثعلبـان بـرأسـه	لقد هان مَنْ بالت عليه الثعالب	٤٢
أأنت الهلالي الذي كنت مـرة	سمعنـا بـه والأرحبيُّ المغلب	٦٦
رعته الفيافي بعد ما كان حقبة	رعاها وماء المزن ينهل ساكبه	٧١
لميـاء في شفتيهـا حـوة لعس	وفي اللثاث وفي أنيابهـا شنب	٧٢، ١٥٧٧
بشـرت عيالي إذ رأيت صحيفة	أتتك من الحجاج يتلى كتابها	١٠٠، ١٢٥٦، ١٨٦٩
وفـراء غرفيـة أثـأى خـوارزهـا	مشلشـل ضيعتـه بينهـا الكتب	١٠٢
ليس في الحق يـا أميمة ريب	إنما الريب مـا يقول الكـذوب	١٠٤، ١٠٥
بثينـة قـالت يـا جميـل أربتني	فقلت كـلانـا يـا بثين مـريب	١٠٦
وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة	لضغمهما ها يقرع العظم نابها	١١٩
فـلا تتـركني بـالـوعيـد كـأنني	إلى الناس مطلي به القار أجرب	١٢٣، ١٦٣٢
أفلح بما شئت فقد يبلغ بـالـ	ـضعف وقـد يخـدع الأريب	١٣٦
وقد توجَّس ركـزاً مقفر نـدس	بنبأة الصوت ما في سمعه كذب	١٥٢
بها جيف الحسرىٰ فأما عظامها	فبيض وأمـا جلدهـا فصـليب	١٥٤، ١١٦٤، ١٣٢٠
ومـا سمي الإنسان إلا لأنسـه	ولا القلب إلا أنـه يتـقـلب	١٦١
وكل أناسٍ قاربوا قيـد فحلهم	ونحن خلعنـا قيده فهو سارب	١٦٣، ١٦٨٢، ١٨١٤
واصل خليلك ما التواصل ممكن	فلأنت أو هو عن قليلٍ ذاهب	١٩٢، ٢٢٨٥
وداع دعا يا من يجيب إلى الندىٰ	فلم يستجبـه عنـد ذاك مجيب	٢١٥، ٨٥٤، ١٨٤٤
أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم	دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه	٢١٨
فلست لإنسيّ ولـكن لـمـلأك	تنـزَّل من جو السمـاء يصـوب	٢٢٧، ٣٣١
فـلا تعد لي بيني وبين مغمَّـر	سقتك روايا المزن حيث تصوب	٢٢٨
وقفت على ربـع لميـة نـاقتي	فما زلت أبكي عنده وأخـاطبه	
وأسقيـه حتى كـاد ممـا أبثُّـه	تكلمـني أحـجـاره ومـلاعبـه	٢٤٥
ألم تـر أن الله أعـطاك سـورة	ترى كل ملك دونهـا يتذبـذب	٢٧٣، ١٦٦٩
تريك القذى من دونها وهي دونه	لوجه أخيهـا في الإناء قطوب	٢٧٥
وما زرت ليلى أن تكون حبيبة	إليَّ ولا دين بهـا أنـا طـالبـه	٢٩٠

البيت		الأرقام التي وردفيها
فبيناه يشري رحله قال قائل	لمن جمل رخو الملاط نجيب	٣٢١
طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب	ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب	٣٣٩، ١٩٦٥، ٢١٠٨، ٢٢٦١
وما أدري أغيَّرهم تناءٍ	وطول العهد أم مال أصابوا	٤٣٦
وقد عاد ماء الأرض بحراً فزادني	إلى مرضي أن أبحر المشرب العذب	٤٥٥
إذا غرقت أرباضها ثني بكرة	بتيهاء لم تصبح رؤوماً سلوبها	٤٥٨
سيروا بني العم فالأهواز منزلكم	ونهر تيرى فما تعرفكم العرب	٤٧١
لدم ضائع تغيب عنه	أقربوه إلا الصبا والجنوب	٥٨١
بنا تميماً يكشف الضباب		٥٨٧، ٢٦٨٥
ولكنني فاديت أمي بعدما	علا الرأس منها كبرة ومشيب	
بعبدين مرضيين لم يك فيهما	لئن عُرضا للناظرين معيب	٥٩٢
فمن يك أمسى بالمدينة رحله	فإني وقيار بها لغريب	٦٢٥، ١٧٢٢، ١٧٧٠، ١٧٧٤
تميم بن مر لا تكونن حاجتي	بظهر فلا يعيا عليَّ جوابها	٦٣٦
بأي كتاب أم بأية سنة	ترى حبها عاراً عليَّ وتحسب	٧٢٤، ١٥٠٨، ٢٠٠١
دعاني إليها القلب إني لأمره	سميع فما أدري أرشد طلابها	٧٣٤، ١٣٩٠
سموت ولم تكن أهلاً لتسمو	ولكن المضيع قد يصاب	٧٥٧
فإياك إياك المراء فإنه	إلى الشر دعاء وللشر جالب	٧٦٩
هذا سراقة للقرآن يدرسه	والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب	٧٧١، ١٩٧٨
وهلا أعدوني لمثلي تفاقدوا	وفي الأرض مبثوثاً شجاع وعقرب	٧٩٤
كأنهم صابت عليهم سحابة	صواعقها لطيرهن دبيب	٧٩٥
عجبت والدهر كثير عجبه	من عنزي سبَّني لم أضربه	٨٩٣، ١٦٤٩
عسى الكرب الذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرج قريب	٩٢٨
يحايي به الجلد الذي هو حازم	بضربة كفيه الملا وهو راكب	٩٨٣، ١٧٤٨
يحفُّ بهم بيض الوجوه وعصبة	كراسي بالأحداث حين تنوب	١٠٣٥
وطائفة قد أكفروني بحبهم	وطائفة قالوا مسيء ومذنب	١٠٤٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
تعفق بالأرطى لها وأرادها	رجال فبذَّت نبلهم وكليب	١٠٥٦، ١٧٦٠، ٢١٠٣، ٢٣٣٩
وفي كل حي قد خبطت بنعمة	فحق لشأس من نداك ذنوب	١٠٩٧
وبالمحض حتى عاداً جعداً عنطنطا	إذا قام ساوىٰ غارب الفحل غاربه	١١٠٤، ١٢٦٦، ٢٢٤٦
يقولون جهلاً ليس للشيخ عيِّل	لعمري لقد أعيلت وأن رقوب	١١٢٤
الخبز واللحم لهم راهن	وقهوة راووقها ساكب	١١٤١
ومطعم الصيد هبال لبغيته	ألفى أباه بذاك الكسب يكتسب	١١٥١
أنى ومن أين آبك الطرب	من حيث لا صبوة ولا ريب	١٢٤٩
كلمته بجفون غير ناطقة	فكان من ردِّه ما قال حاجبه	١٢٧٣
فهذي سيوف يا صديُّ بن مالك	كثير ولكن كيف بالسيف ضاربُ	١٣٥٢، ٢٤٥٤
مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة	ولا ناعبٍ إلا ببينٍ غرابها	١٣٥٣، ١٧٠٨، ٢٦٨٣
لما اتقى بيدٍ عظيم جرمها	فتركت ضاحي كفِّه يتذبذب	١٣٨٠، ١٥١١
كذاك أدِّبْتُ حتى صار من خلقي	إني وجدت ملاك الشيمة الأدبُ	١٤٩٧
فلا يدخلن الدهر قبرك حوب	فإنك تلقاه عليك حسيب	١٥٢٨
أتهجر ليلى بالفراق حبيبها	وما كان نفساً بالفراق تطيب	١٥٤١
فلا تحرمني نائلاً عن جنابة	فإني امرؤ وسط القباب غريب	١٥٨٠، ١٥٨٨
فلما جلاها بالأيام تحيزت	ثباتاً عليها ذلها واكتئابها	١٦٠٤
بيضاء في برج صفراء في غنج	كأنها فضة قد مسَّها ذهب	١٦١٥
قريب ثراه ما ينال عدوه	له نبطا آبي الهوان قطوب	١٦٢٤
فإن تبله يضجر كما ضجر بازل	من الأدم دبرت صفحتاه وغاربه	١٦٢٥
إن تذنبوا ثم تأتيني بقيتكم	فما عليَّ بذنب عندكم حوب	١٦٤٨، ٢٧٣٠
فقلت لها فيئي إليك فإنني	حرام وإني بعد ذاك لبيب	١٦٨٧
وفي الشرائع من جلان مقتنص	بالي الثياب خفي الصوت منزرب	١٧٣٥
ولكن ديافي أبوه وأمه	بحوران يعصرن السليط أقاربه	١٧٨٨
فبت كأن العائدات فرشنني	هراساً به يُعلى فراشي ويقشب	١٨٣٤، ٢١٥١
إذا ذهب القوم الذي كنت فيهم	وخلِّفت في قرن فأنت غريب	١٨٦٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها

الباء المكسورة

البيت		الأرقام التي ورد فيها

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعةٍ	بمغنٍ فتيلاً عن سواد بن قارب	١٣
فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها	فإنك مما أحدثت بالمجرب	١٧، ٢٥٨٨
معاذ الإله أن تكون كظبية	ولا دمية ولا عقيلة ربرب	٢٦، ٢٧٦٤
يا ويح زيابة للحارث الصا	بح فالغانم فالآيب	١٢٢، ٢٦٥١، ٢٦٥٣
تطاللت فاستشرفته فعرفته	فقلت له آأنت زيد الأرانب	١٤٧
إذا قصرت أسيافنا كان وصلها	خطانا إلى أعدائنا فنضارب	١٨٤
فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم	وكان إذا ما يسلل السيف يضرب	١٨٥
أحلامكم لسقام الجهل شافية	كما دماؤكم تشفي من الكلب	١٩٣
ديار التي كانت ونحن على منى	تحلُّ بنا لولا نجاء الركائب	٢١٩
أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	فقد تركتك ذا مالٍ وذا نشب	٢٢١، ٤٢٣، ٢٣٠٩، ٢٦٣٢، ٢٧٩٠
فلو رفع السماء إليه قوماً	لحقنا بالسماء مع السحاب	٢٣١
هما أظلما حاليَّ ثمت أجليا	ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب	٢٤٩، ١٣١٣
فأما القتال لا قتال لديكم	ولكن سيراً في عراض المواكب	٣٠٨، ١٣٧٨
أبلغ أبا دختنوس مألكة	غير الذي قد يقال ملكذب	٣٢٨، ٢٧٢٠
لم تتلفع بفضل مئزرها	دعد ولم تسق دعد في العلب	٥٠٢
سالت هذيل رسول الله فاحشة	ضلَّتْ هذيل بما سالت ولم تصب	٥٠٤
لأصبح رتماً دقاق الحصى	مكان النبي من الكاثب	٥١١
تلك خيلي منه وتلك ركابي	هنَّ صفر أولادها كالزبيب	٥٤٣
ألى الآن لا يبين ارعواء	لك بعد المشيب عن ذا التصابي	٥٤٧
حلفت يميناً غير ذي مثنوية	ولا علم إلا حسن ظنٍ بصاحب	٥٥٦
أرانا موضعين لأمر غيب	ونسحر بالطعام وبالشراب	٦٤٣، ٢٤٩٠
إن السيوف غدوها ورواحها	تركت هوازن مثل قرن الأعضب	٦٤٩، ١٤٧٢
فإنكما إن تنظراني ساعة	من الدهر ينفعني لدى أم جندب	٦٦٨، ٩١٢
نعب الغراب فقلت بَيْن عاجل	ما شئت إذ ظعنوا لبين فانعب	٦٧١
أولئك أولى من يهود بمدحة	إذا أنت يوماً قلتها لم تؤنب	٦٨١

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم	بهن فلول من قراع الكتائب	١٥٦١
أمهتي خندف والياس أبي		١٥٦٤
عيرانة سبح اليدين شملة	عبر الهواجر كالهزف الخاضب	١٥٨٩
أذاعوا به في الناس حتى كأنه	بعلياء نار أوقدت بثقوب	١٦٢٢
إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة	سهيل أذاعت غزلها في القرائب	١٦٥٩، ١٨١١
فعلمت أن ما تتقوه فإنه	جزر لخامعة وفرخ عقاب	١٦٦٣
خيال لأم السلسبيل ودونها	مسيرة شهر للبعير المذبذب	١٦٧٠
يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم	أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب	١٧٠٥
لم يبق إلا أسير غير منفلت	أو موثق في حبال القوم مجنوب	١٧٠٦
إن الكتاب مهيمن لنبينا	والحق يعرفه ذوو الألباب	١٧٣٣
إلى عرق الثرى رسخت عروقي	وهذا الموت يسلبني شبابي	١٨٥٩
أعاذل إن يصبح صداي بقفزةٍ	بعيداً نآني صاحبي وقريبي	١٨٨٧
لدوا للموت وابنوا للخراب	فكلكم يصير إلى ذهاب	١٩٣٢، ٢٠٢٦، ٢٣٤٤، ٢٦٢٢
بعثت إليه من لساني حديقة	سقاها الحيا سقي الرياض السحائب	٢٠٨٤
نجوت وقد بلَّ المرادي سيفه	من ابن أبي شيخ الأباطح طالب	٢٠٩١
كأن نقيق الحب في حاويائه	فحيح الأفاعي أو نقيق العقارب	٢١١٥
إذا افتخرت يوماً تميم بقوسها	وزادت على ما وطدت من مناقب	
فأنتم بذي قار أمالت سيوفكم	عروش الذين استرهنوا قوس حاجب	٢١٤٤
إذا شاب الغراب أتيت أهلي	وصار القار كاللبن الحليب	٢١٩٧
ذهب الذين يعاش في أكنافهم	وبقيت في خلف كجلد الأجرب	٢٣٢٤
إن من لام في بني بنت حسا	ن ألمه وأعصه في الخطوب	٢٤١٨
لقد طوفت في الآفاق حتى	رضيت من الغنيمة بالإياب	٢٤٢٠
جوانح قد أيقن أن قبيله	إذا ما التقى الجمعان أول غالب	٢٤٣٩
يا عام لو قدرت عليك رماحنا	والراقصات إلى منى فالغبغب	٢٤٩٣
مسرة أحقاب تلقيت بعدها	مساءة يوم أريها شبه الصاب	

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فكيف بأن تلقى مسرة ساعة	وراء تقضيها مساءة أحقاب	٢٥٢٢
لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي	أرق وأحفى منك في ساعة الكرب	٢٥٣١
تخيرن من أزمان يوم حليمة	إلى اليوم قد جربن كل التجارب	٢٥٤٤
ولو أصابت لقالت وهي صادقة	إن الرياضة لا تنصبك للشيب	٢٥٦٠
أما تقودُ بـه شـاة فتـأكلها	أو أن تبيعه في بعض الأراكيب	٢٦٦٤
تـزيد على صـواحبهـا وليست	بماجدة الطعام ولا الشراب	٢٦٨٦
وكنت لـزاز خصمك لم أعـرد	وقد سلكوك في يومٍ عصيب	٢٦٩٢
كـأن ور يـديـه رشـاء خلب		٢٧١٥
كليني لهمٍ يا أميمة ناصب	وليل أقاسيه بطيء الكواكب	٢٧٣٩
تقد السلوقي المضاعف نسجه	وتوقد بـالصفّاح نـار الحباحب	٢٧٦٦

التاء الساكنة

دار لسلمى بعد حول قد عفت	بل جوز تيهاء كظهر الجحفت	٩٠٥
الله نـجّـاك بكـفّي مـسلمت	من بعد ما وبعد ما وبعد مت	١٢٤١

التاء المفتوحة

يـا أبجـر بن أبجـر يـا أنتـا	أنت الـذي طلّقت عـام جُعتـا	
قـد أحسن الله وقـد أسـأتـا		٣٥١
وذي ضغن كففت الـودَّ عنه	وكنت عـلى إسـاءتـه مقيتـا	١٦٢٧

التاء المضمومة

ألا رجـلاً جـزاه الله خـيـراً	يـدل عـلى محصلة تـبيـت	٩٥، ٨٨٤، ٢٧٢٤
ليت وهـل ينفـع شيئـاً ليت	ليت شبـابـاً بـوع فـاشتـرتيت	١٨٦
وزبـد الـبحـر لـه كـتيـت	والليـل فـوق المـاء مستميت	٢٤٠
ربـمـا أوفيـت فـي عـلم	تـرفعـن ثـوبي شـمـالات	٤٠٥
وقل لهم بادروا بالعذر والتمسوا	قـولاً يبرئكم إني أنـا المـوت	٧٣٥

البيت		الأرقام التي ورد فيها
يا أيها الراكب المزجي مطيته	سائل بني أسد ما هذه الصوت	٩١٧، ١٩٠٨
ليت شعري وأشعرن إذا ما	قـرّبـوهـا منشـورة ودعيت	
ألي الفضل أم عليَّ إذا حو	سبت إني على الحساب مقيت	١٦٢٨
فلو أن الأطبا كـانُ حـولي	وكـان مـع الأطبـاء الأسـاة	٢١٢٦
ينفع الطيب القليل من الرز	ق ولا ينفع الكثير الخبيت	٢٦٤٨

التاء المكسورة

رحم الله أعظماً دفنوها	بسجستان طلحة الطلحات	٧٣، ١٥٧٩
وللأرض أما سودها فتجللت	بياضاً وأما بيضها فادهأمت	٨٦
بنيتي سيدة البنات	عيشي ولا يؤمن أن تماتي	٢٣٨، ١٤٧٩
وإذا العذارىٰ بالدخان تلفعت	واستعجلت نصب القدور فملت	٢٩٧
إذا لم يكن فيكنَّ ظل ولا جنى	فـأبعدكن الله من شيرات	٣٧٣
زعمت تماضر أنني إما أمت	يسدد أبينوها الأصاغر خلتي	٣٨٩
أرى عيني ما لم تر أياه	كلانا عالم بالترهات	٥٥٠
في سعي دنيا طالما قد مدت		٥٧٧، ٥٩٨
فكأن في العينين حب قرنفل	أو سنبل كحلت به فانهلت	٦٥٣، ١٠٥٢
وما كنت أدري قبل عزة ما البُكا	ولا موجعات القلب حتى تولَّت	٦٦١
صفوح فما تلقاك إلا بحيلة	فمن مَلَّ منها ذلك الوصل ملَّتِ	٦٧٧
قليل الألا يا حافظ ليمينه	إذا صدرت منه الأليَّة برت	٩٦٦
بني أسد إن ابن قيس وقتله	بغير دم دار المذلة حلَّت	٩٩٦
بأيدي رجال لم يشيموا سيوفهم	ولم تكثر القتلى بها حين سلَّت	١٠٥١
عمرو بن يربوع شرار النات	ليسوا بأجيادٍ ولا أكيات	١٠٦٥، ١٥٩٤
تعدُّ لكم جزر الجزور رماحنا	ويرجعن بالأسيافِ منكسرات	١١٠٥
أنعتها إني من نعُاتها	مدارة الأخفاف مجمراتها	
غلب الرقاق وعفرنياتها	كوم الذرى وادقة سراتها	١١٤٢
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة	ورجل رمىٰ فيها الزمان فشلَّت	١١٩١، ١٥١٩

البيت		الأرقام التي ورد فيها
حنَّت نــوار ولات هنَّــا حنَّت	وبـدا الذي كـانت نوار أجنَّت	١٢٥٣
من يـكُ ذا بتٍّ فـهــذا بَتّي	مـقـيِّظ مـصـيِّـف مشـتِّـي	١٢٨٦
لا يعـدلن أتـاويــون تضـربهم	نكباء صر بأصحاب المحـلات	١٣٩٢
عوابس بالشعث الكماة إذا ابتغوا	عـلالتها بـالمحصدات أصـرت	١٤٣١
هنيئاً مريئاً غيـر داء مخـامـر	لعزة من أعراضنـا ما استحلَّت	١٥٤٣
فقلت لها يا عـزُّ كل مصيبة	إذا وطِّنت لـهــا النفس ذلَّت	١٨٩٣
إذا نعتت أشياء قد كـان قبلها	قـديمـاً فـلا تعتـدَّهــا بغتـات	١٨٩٨
خبير بنو لهب فـلا تك ملغياً	مقـالة لهبي إذا الـطيـر مـرَّت	١٩٣٣
وأشعث يشهى النوم قلت له ارتحل	إذا ما النجوم أعرضت واسبكرت	٢٢٣٨
إذا غرَّد المكَّاء في عير روضة	فـويل لأهـل الشاء والحمـرات	٢٤١٢
أسيئي بنا أو أحسني لا ملومة	لـدينـا ولا مقليـة إن تقـلَّت	٢٤٩٩، ٢٥١٩، ٢٨٣٤
ولقـد طعنت مجامـع الربـلات	ربـلات هنـد خيـرة الملكـات	٢٥٢٨
وأنت ابن ليلى خير قومك مشهداً	إذا ما الهوادي بالعبيط احمأرَّت	٢٥٧٩، ٢٦٣٥
غشيت ديـار الحي بـالبكـرات	فعــارمــة فبــرقــة الـعيــرات	٢٨٠٩

الثـاء

فـظلنــا هنــالــك في نعمــة	وكــل اللذاذة غيــر الــرفـثْ	٨٥٨
فتخبــره بـأن العقــل عنــدي	جـراز لا أفــلُّ ولا أنـيــثُ	١٦٥١
بعثــك مـاثــراً فمكثت حـولاً	متى يـأتي غيـاثـك من تغيث	٢٨٠٥

الجيم الساكنة

يـا رب إن كنت قبلت حجتج	فـلا يزال شـاحج يـأتيك بـجْ	٣٧٢

الجيم المفتوحة

متى تأتنا تلمم بنـا في ديارنـا	تجد حطباً جزلاً ونـاراً تأججـا	١٧٣، ٤٤٩، ١١٤٥
عكف النبيط يلعبـون الفنـرجـا		٧١٨

الجيم المضمومة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
شربْن بماء البحر ثم ترفَّعَتْ	متى لجج خضرٍ لهنَّ نئيج	٩، ١٧٠٠، ١٨٠٤
كانوا خساً أوزكاً من دون أربعة	لم يخلقوا وجدود الناس تعتلج	٤٢٠
من يك ذا شك فهذا فلج	ماء رواء وطريق نهج	١٧٣٦

الجيم المكسورة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أما النهار ففي قيد وسلسلة	والليل في بطن منحوت من الساج	٥٠، ٢٢٣١
ليت الغراب غداة ينعب دائباً	كان الغراب مقطع الأوداج	٤٨٩
رأى الناس إلا من رأى مثل رأيه	خوارج تراكين قصد المخارج	١١٩٣
كأنما ضربت قدام أعينها	قطناً بمستحصد الأوتار محلوج	١٧٠١
يا رب بيضاء من العواهج	أم صبي قد حبا أو دارج	٢٠٠٣
كأن أصوات من إيغالهن لنا	أواخر الميس أصوات الفراريج	٢٠٧٦
يفرك حب السنبل الكنافج	بالقاع فَرْكَ القطن المحالج	٢٠٨٠
هل من سبيل إلى خمر فأشربها	أم من سبيل إلى نصر بن حجَّاج	٢٥٣٤
ومرسل ورسول غير متَّهم	وحاجة غير مزجاة من الحاج	٢٨٢٥

الحاء الساكنة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
بين مغلوب تليل خدُّه	وخذول الرجل من غير كسحْ	١٤٨٧
لو خفت هذا منك ما نلتني	حتى ترى خيلاً أمامي تسيح	٢٤٤٧

الحاء المفتوحة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
نحن اللذون صبَّحوا الصباحا	يوم النخيل غارة ملحاحا	٧٥
يا ليت زوجك قد غدا	متقلداً سيفاً ورمحا	١٤٩، ١٢٩٣، ٢٢٠٧، ٢٦١٠
قد كاد من طول البلى أن يمصحا		٢٤٢، ٥٤٩
سأترك منزلي لبني تميم	وألحق بالحجاز فأستريحا	٦٩٨، ١٣٢٨، ١٦٤٣

الحاء المضمومة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
يقولون لا تبعد وهم يدفنونه	ولا بُعْدَ إلا ما تواري الصفائح	٢٦٦٨، ٢٧٠١
مررنا فقلنا إيه سلمٌ فسلَّمت	كما اكتلَّ بالبرق الغمام اللوائح	٢٦٧٧
يا بؤس للحرب التي	وضعت أراهط فاستراحوا	٢٧٠٠
فأهدت متكة لبني أبيها	تخبُّ بها العثمثمة الوقاح	٢٧٧٥

الحاء المكسورة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فضلَّ عن نهج الصراط الواضح		٦٨
تبكي على زيد ولا زيد مثله	بريء من الحمَّى سليم الجوانح	٩٦
فساغ لي الشراب وكنت قبلا	أكاد أغص بالماء القراح	١٢٥، ١٤٤٠
لو أن حياً مدرك الفلاح	أدركه ملاعب الرماح	١٣٣
ألستم خير من ركب المطايا	وأندى العالمين بطون راح	٣٣٤، ١٠٦١
وإذا مررت بقبره فاعقر به	كوم الهجان وكل طرفٍ سابح	
وانضح جوانب قبره بدمائها	فلقد يكون أخادمٍ وذبائح	٦٣٩
فما أدري وظني كل ظن	أسلمني إلى قومي شراحي	٧١٠
بنا أبداً لا غيرنا تُدرك المنى	وتكشف غماء الخطوب الفوادح	٩٣٣
وإن قصائدي لك فاصطنعني	كرائم قد عضلن عن النكاح	٩٨٤
إني زعيم يا نويـ	ـقة إن أمنت من الرِّزاح	
أن تهبطين بلاد قو	مٍ يرتعون من الطلاح	٩٨٩، ١٧٨٣
وليست بسنهاء ولا رجبيَّة	ولكن عرايا في السنين الجوائح	١٠٥٣
فأنت من الغوائل حين تُرمى	ومن ذم الرجال بمنتزاح	١٤٢٤، ٢٧٧٢
أفنى رياحاً وبني رياح	تناسخ الأمساء والأصباح	٢٠٠٦
على صدى أسود المواري	في الترب أمسى وفي الصفيح	٢١٦٤
وإقدامي على المكروه نفسي	وأضرب هامة البطل المشيح	٢٣٨٨
وقولي كلما جشأت وجاشت	مكانك تحمدي أو تستريحي	٢٥٩٠
ومن يكُ مثلي ذا عيال ومقتراً	من المال يطرح نفسه كل مطرح	٢٧٤٢

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا	وعادك ما عاد السليم المسهَّدا	١٠٥٩
آليت لا نعطيه من أبنائنا	رهناً فيفسدهم كرهن أفسدا	١١٣٦
فما كعب بن مامة وابن سعدى	بأجود منك يا عمرو الجوادا	١٢١٨
فما تزدري من حية جبلية	سكات إذا ما عض ليس بأدردا	١٢٥٥
كم من أخٍ لي صالح	بَوَّأته بيديَّ لحدا	١٤١٩
الا أيهذا السائلي أين أصعدت	فإن لها في أهل يثرب موعدا	١٤٦٦
أصبح قلبي صردا	لا يشتهي أن يردا	
إلا عراراً عردا	وصليانا بردا	١٥٣٤، ٢٥٢٤
فآليت لا أرثي لها من كلالة	ولا من وحى حتى تلاقي محمدا	١٥٥٥
فنافذ هداجون حول بيوتهم	بما كان إياهم عطية عودا	١٦٠٢
وما الحب إلا ما تلذ وتشتهي	وإن لام فيه ذو الشنان وفنَّدا	١٦٩٠
وذا النصب المنصوب لا تقربنَّه	ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا	١٦٩٤، ٢٧٩١
وكان وإياها كحران لم يفق	عن الماء إذ لاقاه حتى تقددا	١٧٢٤
أتوعدني بقومك يا بن حجل	أشابات يخالون العبادا	١٧٥٧
قام ولاها فسقوه صرخدا		١٧٥٨
دعاني من نجد فإن سنينه	لعبن بنا شيباً وشيَّبننا مردا	١٧٧٩، ٢٢٦٦
رهبان مدين والذين عهدتهم	يبكون من حذر العقاب قعودا	
لو يسمعون كما سمعت كلامها	خرُّوا لعزَّةَ ركَّعاً وسجودا	١٨٠٠، ٢٢٤٤
ماذا يغير ابنتي ربع عويلهما	لا ترقدان ولا بؤسى لمن رقدا	١٨٣٣، ٢٦٠٣
إذا التف جنح الليل فلتأت ولتكن	خطاك خفافاً إن حرَّاسنا أسدا	١٨٣٨، ٢٢٠٩، ٢٣٦١
منى إن تكن حقاً يكن أحسن المنى	وإلا فقد عشنا بها زمناً رغدا	١٨٩٤
أريت ما جاءت به أملودا	مرجَّلاً ويلبس البرودا	
أقائلن أحضروا الشهودا		١٩١١، ١٩١٨، ١٩٢٠
فزججتها بمزجة	زج القلوص أبي مزاده	٢٠٦٥، ٢٠٦٨، ٢٠٧٨
لا تنجز الوعد إن وعدت وإن	أعطيت أعطيت تافهاً نكدا	٢٢٢٣
نحن الذين بايعوا محمدا	على الجهاد ما بقين أبدا	٢٢٢٥

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ومـدَّ طـوفـان مبيـد مـددا	شهـراً شآبيب وشهـراً بـردا	٢٢٨١
تـزوَّد مثـل زاد أبيـك فينـا	فـنعـم الـزاد زاد أبيـك زادا	٢٣٤٠
فإن تسألي عني فيا رب سائل	حفي عن الأعشىٰ حيث أصعدا	٢٣٥٧
تسمع لـلأحشـاء منه لغـطا	ولـليـديـن جـسـأة ويـددا	٢٣٩٦
دع الدهر يفعـل ما أراد فـإنه	إذا كلف الإفناد بالنـاس أفندا	٢٨٣٢
	الدال المضمومة	
إذا مـا الخبـز تـأدمـه بلحم	فـذاك أمـانـة الله الثـريـد	٩٣
أحبُّ المؤقـدين إليَّ مـوسى	وجعـدة إذا أضاءهمـا الـوقـود	١٢٨، ١٦٧٦
إذا وجدت أوار الحب في كبدي	أقبلت نحـو سقاء القـوم أبترد	٢٥٠، ٢٥٢٥
أتـيـمـاً تـجـعـلون إلـيَّ نـدّاً	ومـا تيم لـذي حسبٍ نـديـد	٢٦٨
سبحـانه ثم سبحـاناً نعـوذ بـه	وقبلنـا سبَّح الجـودي والجمـد	٣٤٩، ٢٦٦٧
ألا حبذا هند وأرض بهـا هند	وهند أتى من دونها النأي والبعد	٤٦٦، ٧٧٩، ١٧٣٧، ١٨٨٦، ٢٠٥٥، ٢٤٨٦
إذا كانت الهيجاء وانشقَّت العصا	فحسبك والضحاك سيف مهنَّد	٤٩٤، ٢٤٤٢
	إني امـرؤ من حبـه هـائـد	٥١٢، ٢٣١٤
أما الفقير الذي كانت حلوبتـه	وفق العيال فلم يترك لـه سبد	٥٧٥
وبـالصريمـة منهم منـزل خلق	عـافٍ تغيَّر إلا النؤي والـوتـد	٥٨٢
أو درَّة صـدفيَّـة غـوَّاصهـا	بهـج متى يرهـا يهلَّ ويسجـد	٨١٨
آلـيت أمـدح مـغـرمـاً أبـداً	يبقى المـديح ويـذهب الـرفـد	٨٤١
وشهـر مستهـل بـعـد شهـر	وحـول بعـده حـول جـديـد	٨٦٥
عـزمت على إقامـة ذي صباح	لأمـرٍ مـا يسـوَّد من يسـود	٩٦٩، ١٠٠٢
نرضى عن الناس إن الناس قد علموا	أن لا يـدانينا من خلقـه أحـد	٩٨٠، ٩٩١، ١٧٨٦
وقال لها الأملاء من كل معشر	وخير أقاويل الرجـال سديـدها	١٠١٩
ألا ما لسلمى اليوم بتَّ جديدها	وضنَّت وما كان النوال يؤودها	١٠٣٧
إن الخليط أجدوا البين فانجردوا	وأخلفوك عِدَ الأمر الذي وعدوا	١١٢٠، ١٧٥٩، ٢٤٨٨

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ولقد سئمت من الحياة وطولها	وسؤال هذا الناس كيف لبيد	١١٣٠
ألا ليت أيام الصفاء جديد	ودهر تولّى يا بثين يعود	١١٧٣
حتى إذا ما استقل النجم في غلسٍ	وغودر البقل ملويٌّ ومحصود	١١٨٩
إن من ساد ثم ساد أبوه	ثم قد ساد قبل جدُّه	١٣١١
وشقوا بمنحوض السنان فؤاده	لهم قترات قد بنين محاتد	١٤٤٥
ولكنما أهلي بوادٍ أنيسه	ذئاب تبغّى الناس مثنى وموحد	١٥٣١
مليك على عرش السماء مهيمن	لعزّته تعنو الوجوه وتسجد	١٧٣٤
أبني لبيني إن أمكم	أمة وإن أباكم عبد	١٧٥٠
جاد الحمى بسط اليدين بوابل	شكرت نداه تلاعه ووهاده	١٧٦٦
فواكبدي من لاعج الحب والهوى		
	إذا اعتاد قلبي من أميمة عيدها	١٨٤٧
عاد قلبي من الطويلة عيد	واعتراني من حبها تسهيد	١٨٤٩
وأبغض من وضعت إليّ فيه	لساني معشر عنهم أذود	٢٠٥٦
فينا معاشر لن يبنوا لقومهم	وإن بنى قومهم ما أفسدوا عادوا	٢٠٥٧
إذا ما أبا حفص أتتك رأيتها	على شعراء الناس يعلو قصيدها	٢٠٨٩
حرام على عيني أن تطعما الكرى	وأن ترقآ حتى ألاقيك يا هند	٢٢٠٨
عشية لا عفراء منك قريبة	فتدنو ولا عفراء منك بعيد	٢٢١٦
قد علمت سلمى وجاراتها	أني من الله لها هائد	٢٣١٣
بأبناء حي من قبائل مالك	وعمرو بن يربوع أقاموا فأخلدوا	٢٣٣٨
ألا كل مولودٍ فللموت يولد	ولست أرى حياً لحي يخلد	٢٣٤٥
يهاب النوم أن يغشى	عيوناً تهابك فهو نفّار شرود	٢٣٨٧
فكيف ولم أعلمهم خذلوكم	على معظم ولا أديمكم قدُّوا	٢٤٥٧
يصيح بالأسحار من كل سادة	كما تأسد الذم الكفيل المعاهد	٢٤٦٩، ٢٤٧٠
نبئت أخوالي بني يزيد	ظلماً علينا لهم فديد	٢٥٤١
ولا يقيم على ضيم يراد به	إلا الأذلان عير الحي والوتد	٢٨٠٨
وشهدت أنجية الأفاقة عالياً	كعبي وأرداف الملوك شهود	٢٨١٧

الدال المكسورة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
إذا ما استحين الماء يعرض نفسه	كرعْنِ بسبتٍ في إناء من الورد	٣٠٢
أهـان دمك فـرغاً بعـد عـزتـه	يا عمرو بغيك إصراراً على الحسد	٣٣٨
من غمر ذي نطف أغنّ منطق	وافى بهـا كـدراهم الأسحـاد	٣٦٠
إلا أواري لأيـاً مـا أبينـهـا	والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد	٣٧٥
وكـتيبـة لبستـهـا بكـتيبـة	حتى إذا التبست نفضت لها يدي	٤١٦، ١٩٤١
فقلت لهم ظنوا بألفي مـدجج	سـراتهم في الفارسي المسـرد	٤٣١، ٩٧٥، ١٤٧٥، ١٥٣٠، ٢٥٥٣
جزى الله رب الناس خير جزائه	رفيقين قـالا خيمتي أم معبد	٤٨١، ٢١٥٢
وخود من اللائي تسمعن بالضحى	قريض الردافى بالغناء المـهـود	٥١٣
ألا أيـهـذا الـزاجـري أن أحـضـر الـوغـى وأن أشـهـد الـلذات هـل أنـت مـخـلدي		٥٢١، ٥٦٨، ١٦١١، ١٧٤٢، ٢٤٣٤، ٢٥٨٢،
قد أترك القـرن مصفرّاً أنـامله	كـأن أثـوابـه مجّتْ بفـرصـاد	٥٢٥، ٧٦١، ١٩٠٣
قدني من نصر الخبيبين قـدي		٥٢٦
أفـد الترحـل غيـر أن ركـابنـا	لمـا تزل بـرحـالنـا وكـأن قـد	٥٢٧، ٢٧٢٥
مـن وحش وجـرة مـوشـي أكـارعـه طـاوى الـمصيـر كسيف الـصيـقـل الـفـرد		٥٤٦
ولـو عن نثـا غيـره جـاءني	وجـرح اللسـان كجـرح اليـد	٥٥٣
وظلم ذوي القربى أشد مضاضة	على الحر من وقع الحسام المهنّد	٥٧٣
وقـربت بالقـربى وجـدك إنـه	متى يـك أمـر للنكيثـة أشهـد	٥٧٤
تـظاهـرتم أستـاه بيت تجمعت	على واحد لا زلتم قرن واحد	٥٨٩
مهـلاً فداء لـك الأقـوام كلهم	ومـا أثمـر من مـال ومن ولـد	٥٩٤
تخب إلى النعمان حتى تنالـه	فدى لك من رب طريفي وتالدي	٥٩٥
على مـا قـام يشتمني لئيم	كخنـزيـر تـمـرَّغ في رمـاد	٦١٦، ١٤٢٠، ١٨٤٥، ٢١٤٧
تعلم رسـول الله أنك مـدركي	وأن وعيداً منك كالأخذ بـاليد	٦٤٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أتنــظران قليــلاً ريث غفلتهم	أم تعدوان فإن الريح للعـادي	٢٤٢٨
كما حميناك يوم النعف من شطط	والفضل للقوم من ريح ومن عدد	٢٤٣٠
ولقد علمت وما إخالك نـاسيا	أن المنيــة للفتى بـالمـرصـد	٢٤٥٢
فــلا والله لا يــلفــى أنــاس	فتى حتَّاك يا بن أبي يـزيـد	٢٤٥٣
أخوك الذي إنْ قمت بالسيف عامداً	لتضربه لم يَسْتغشَّك في الود	٢٥٠٠
جمـوحاً مـروحـاً وإحضـارهـا	كمعمعــة السـعـف المـوقـد	٢٥٠٢
فقل للذي يبقى خلاف الذي مضى	تهيَّأ لأخرى مثلهـا وكـأن قـد	٢٥٢١
فـأسررت الندامـة يـوم نـادى	بـردِّ جمالِ غـاضـرةَ المنادي	٢٦٠٠
لعمـرك مـا أمـري عليَّ بغمَّـة	نهاري ولا ليلي عليَّ بسرمد	٢٦١٤
أعــاذل شكتي بــدني وسيفي	وكــل مـقلَّص سلس القيــاد	٢٦٢٨
ألم يــأتيـك والأنبــاء تنمي	بمــا لاقت لبــون بني زيـاد	٢٦٤٠، ٢٧٤٩، ٢٨٢٦
لــه داعٍ بـمكـة مشـمعــلٌ	وآخــر فــوق دارتــه ينــادي	٢٦٧١
وصادقتا سمع التوجُّس للسرى	للمح خفيّ أو لصـوت مندد	٢٦٨٠
فارتاع من صوت كلَّاب فبات له	طوع الشوامت من خوف ومن صرد	٢٦٨٩
ونسائحـة تنـوح بقــطع ليــل	على رجـل بقـارعــة الصعيـد	٢٦٩٦
من كان بينك في التراب وبينه	شبــران فهـو بغــايــة البعـد	٢٧٠٢
فما سبق القيسي من سوء فعله	ولكن طفت علماء غرلة خالد	٢٧٢١
فقالت على اسم الله أمرك طاعة	وإن كنت قد كلفت ما لم أعود	٢٧٥٧
ولو أن هذا الموت يقبل فديـة	شريت أبا زيد بما ملكت يدي	٢٧٦٠
ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه	وما أحاشي من الأقوام من أحد	٢٧٨٥
صــادياً يستغيث غيــر مغـاث	ولقــد كــان عصــرة المنجـود	٢٨٠٠
يا صاحبيَّ دعا لومي وتفنيدي	فليس ممَّا قلت مِنْ أمرٍ بمردود	٢٨٣١
إلا سليمـان إذ قال الإلـه لـه	قم في البرية فاحددها عن الفند	٢٨٣٣

الراء الساكنة

إلى الحول ثم اسم السلام عليكما	ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذرْ	١٨، ٢٨١٢

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لـمـا رأيت نـبـطاً أنـصـارا	شـمَّـرت عن ركـبتـي الإزارا	
كنت لهم من النصارى جارا		٥١٧
له الويل إن أمسى ولا أم عامر	لديه ولا البسباسة ابنة يشكرا	٥٦٢، ٢٢١٧
يديان بيضاوان عند محلم	قد يمنعانك أن تضام وتقهرا	٥٦٥
سقيناهم كأساً سقونا بمثلها	ولكنهم كانوا على الموت أصبرا	٥٨٣
وقيدني الشعر في بيته	كما قيد الأسرات الحمارا	٥٩١
كأن الحصى من خلفها وأمامها	إذا نجلته رجلها خذف أعسرا	٦٨٨، ١٢٢٠، ١٨٧٢، ٢٦١٩
أطافت به جيلان عند قطاعه	تردَّد فيه العين حتى تحيرا	٧١٦
حراجيج لا تنفك إلا مناخة	على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا	٨١٤
ولقد تكنَّفني الوشاة فصادفوا	حصرك بسرِّك يا أميم حصورا	٨٧٤
الباركين على ظهور نسوتهم	والناكحين بشطء دجلة البقرا	٩٤٨
ويهلك المرئي لغواً	كما ألغيت في الدية الحوارا	٩٦٣
ولا خير في حلم إذا لم تكن له	بوادر تحمي صفوه أن يكدَّرا	٩٦٥
فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة	وكان النكير أن تضيف وتجأرا	٩٩٨
وكان لها في سالف الدهر خلة	يسارق بالطرف الخباء المستَّرا	١٠٣٠
وكيف أنسا وانتحال القوا	في بعد المشيب كفى ذاك عارا	١٠٤١
على لاحب لا يهتدى بمناره	إذا سافه العود النباطي جرجرا	١٠٨٨، ١٤٦٥، ١٨٥٠
لعمرك لا أخشى التصعلك ما بقي	على الأرض قيسيٌّ يسوق الأباعرا	١١١٢
لقد رسخت في القلب مني مدة	لليلى أبت آيساتها أن تغيرا	١١٦٨
وأدلج من طيبة مسرعاً	فجاء إلينا وقد أسحرا	١٢٠٠
ولاح بجانب الجبلين منه	ركام يحفر الأرض احتفارا	١٢٢٦
متى ما تلقني فردين ترجف	روانف أليتيك وتستطارا	١٢٧٤
أيها الرائح المجدُّ ابتكارا	قد قضى من تهامة الأوطارا	١٢٧٧
فألفيته يوماً يبير عدوه	وبحر عطاء يستخف المعابرا	١٢٨٨، ١٩٤٠، ٢٠٠٢
فقلت له لا تبك عينك إنما	نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا	١٣٣٥، ١٤٢٥

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فتــولى غــلامـهم ثـم نــادى	أظليمــاً أصيــدكم أم حمــارا	١٣٦٣
اصبحت لا أحمل السلاح ولا	أملك رأس البعيــر إن نـفــرا	١٣٧٤، ١٧١٨
بسيرٍ يضج العود منه يمنُّه	أخو الجهد لا يلوي على من تعذَّرا	١٤٦٨
اخـاف زياداً أن يكـون عطاؤه	أداهم سوداً أو محدرجة سمرا	١٤٦٩، ٢٤١٠
فسرْ في بلاد الله والتمس الغنى	تعش ذا يسارٍ أو تموت فتعذرا	١٥٥٩
من القاصرات الطرف لودبَّ محول	من الذرِّ فوق الإتب منها لأثَّرا	١٥٨٥
فأركسوا في جحيم النـار إنهم	كانوا عصاة وقالوا الإفك والزورا	١٦٣٣
ألا هل أتاها والحوادث جمـة	بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا	١٦٥٧
وأعــددت لـلحــرب أوزارهــا	رمـاحـاً طـوالاً وخيـلاً ذكـورا	١٨٩٩
ألا يـا صاحبي قفـا المهـارى	نســائـل حيَّ بثنــة أين سـارا	
بــأي تــراهـم الأرضيـن حلُّوا	ألـدبـران أم عسفــوا الكفـارا	٢٠٩٣
وحلت بيـوتي في بقاع ممنَّـع	تخال به راعي الحمولة طائرا	٢١٠٠
إذا مـا شاء ضـروا من أرادوا	ولا يــألــوهــم أحــد ضــرارا	٢١٢٧
وبــإذنــه سجــدوا لآدم كلهم	إلا لعينــاً خـاطئــاً مـدحـورا	٢١٦١
نهانا رسول الله أن نقرب الزنى	وأن نشرب الإثم الذي يوجب الزورا	٢١٨٧
ألا ليت شعري هل إلى أم سالم	سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا	٢٣٢٩، ٢٥٣٣
أيـان نؤمنك تؤمن غيـرنـا وإذا	لم تدركِ الأمن منا لم تزل حذرا	٢٣٥٣
سما لك شوق من بعد ما كان أقفرا	وحَلَّت سليمى بطن قوّ فعرعرا	٢٣٧٦
جعلت السيف بين الجيـد منه	وبين أسيــل خــدِّيـه عــذارا	٢٣٩٠
غـرائر في كنّ وصـون ونعمةٍ	تحلَّين يـاقـوتـاً وشـذرا مفقَّــرا	٢٤٣٣
وأقـنـيــت لـلحــرب آلاتــهــا	وأعــددت لــلســلم أوزارهــا	٢٤٤٠
أكــل امــرىء تحسبيـن امــرأ	ونــارٍ تــوقــد بـالليــل نــارا	٢٤٤٣، ٢٥٨٥، ٢٦١٣
تصلي الضحى ما دهرها بتعبُّد	وقد أثخنت فرعون في كفره كفرا	٢٤٤٥
السنــا أكبــر الثـقليـن رحــلاً	وأعــظمهم ببـطن حــر إنــارا	٢٤٧٨
عقب الـربيع خـلافهم فكأنمـا	بسط الشـواطب بينهن حصيـرا	٢٥٢٠
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	عشيـة قـارعنـا جـذام وحميـرا	٢٥٥٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض العصفور بلله القطر	٣٩٧، ٤٧٩، ٨١٢
أكون مكان البر منه ودونه	وأجعل مالي دونه وأوامره	٤٢٥
فلا تصرميني واسألي ما خليقتي	إذا ردَّ عافي القدر من يستعيرها	٤٦٢
وقاسمها بالله جهداً لأنتم	ألذُّ من السلوى إذا ما نشورها	٤٨٠، ٢١٦٥
فألقت عصاها واستقرَّ بها النوى	كما قرَّ عيناً بالإياب المسافر	٤٩٣
كأنهما ملآن لم يتغيَّرا	وقد مرَّ للدارين من بعدنا عصر	٥٤٨
تغلغل حب عثمة في فؤادي	فباديه مع الخافي يسير	
تغلغل حيث لم يبلغ شراب	ولا حزن ولم يبلغ سرور	
أكاد إذا ذكرت العهد منها	أطير لو آن إنساناً يطير	٦١٩، ١٤٨٨
إنَّ ابن ورقاء لا تخشى بوادره	لكن وقائعه في الحرب تنتظر	٦٤١
فوالله ما أدري وإني لصادق	أداء عراني من حبابك أم سحر	٦٤٢
تعلم أنه لا طير إلا	على متطير وهو الثبور	٦٤٨
تقول أناس لا يضيرك مأيها	بلى كل ما شفَّ النفوس يضيرها	٦٦٠
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	وحسن فعل كما يجزى سنمار	٧٠٧
إن العسير بها داء مخامرها	وشطرها نظر العينين محسور	٧٦٧
لعل الذي أصعدتني أن يردني	إلى الأرض إن لم يقدر الخير قادره	٧٩٣، ٢٣٦٧
يهل بالفرقد ركبانها	كما يهلُّ الراكب المعتمر	٨١٧
هم المولى وإن جنفوا علينا	وإنا من لقائهم لزور	٨٣٢
ويريه من أنس الحديث زوانيا	ولهن عن رفث الرجال نفار	٨٥٧
ذكرتك والخطي يخطر بيننا	وقد نهلت منا المثقفة السمر	٨٦٨
عسى فرج يأتي به الله إنه	له كل يوم في خليقته أمر	٩٢٧
فمن يك سائلاً عني فإني	وجروة لا ترود ولا تعار	٩٩٧
فلو يلاقي الذي لاقيته حضن	لظلَّت الشمُّ منه وهي تنصار	١٠٦٣
فثبت الله ما آتاك من حسن	تثبيت عيسى ونصراً كالذي نصروا	١٠٦٧، ٢١٢٥، ٢٥١٤
وبينما المرء في الأحياء مغتبط	إذ هو في الرمس تعفوه الأعاصير	١٠٧٢
لا يغمز الساق من أين ولا وصب	ولا يعض على شر سوفه الصفر	١٠٩١

البيت		الأرقام التي ورد فيها
ثم بعد الفلاح والملك والأمـ	ـمة وارتهم هناك القبور	٢٧٩٨
وتالله ما إن شهلة أم واجد	بأوجد مني أن يهان صغيرها	٢٨٠٧
أماوي ما يغني الثراء عن الفتى	إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر	٢٨١٤

الراء المكسورة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
إن امرأً خصَّني عمداً مودته	على التنائي لعندي غير مكفور	٨١، ١٨١٩
لا تأمنن فزارياً حللت به	على قلوصك واكتبها بأسيار	١٠٣
نحلُّ بلاداً كلها حلَّ قبلنا	ونرجو الفلاح بعد عاد وحمير	١٣٤
فوردت قبل انبلاج الفجر	وابن ذكاء كامن في كفر	١٣٧
فتذكرا ثقلاً رثيداً بعدما	ألقت ذكاء يمينها في كافر	١٣٨
بما لستما أهل الخيانة والغدر		١٩١
ولما رأيت النسر عزَّ ابن داية	وعَشَّش في وكريه جاش له صدري	٢٠٤
سقوني النسء ثم تكنفوني	عدا الله من كذب وزور	٢٢٤
جاء الخلافة أو كانت له قدرا	كما أتى ربه موسى على قدر	٢٢٥
وقد جعلتُ إذا ما قمت يثقلني	ثوبي فأنهض نهض الشارب السكر	
وكنت أمشي على رجلين معتدلاً	فصرت أمشي على أخرى من الشجر	٢٤٦
يا لعنة الله والأقوام كلهم	والصالحين على سمعان من جار	٢٥٧
ولأنت تفري ما خلقت وبعـ	ـض القوم يخلق ثم لا يفري	٢٦١، ١٢٩٦
يبشرني الغراب ببين أهلي	فقلت له ثكلتك من بشير	٢٨٧
وحديث الركب يوم هنا	وحديث ما على قصره	٣٠٤، ٢٦٤٣
فلما علونا واستوينا عليهم	تركناهم صرعى لنسر وكاسر	٣٢٤
أبلغ النعمان عني مألكاً	أنه قد طال حبسي وانتظاري	٣٣٠، ١١١٩
إذا قلت إني آيب أهل بلدة	نزعت بها عن الولية بالهجر	٣٣٣
أقول لما جاءني فخره	سبحان من علقمة الفاخر	٣٤٢، ٣٤٨، ٦٩١
وسخَّر من جن الملائك تسعة	قياماً لديه يعملون بلا أجر	٣٥٥
بجمع تضل البلق في حجراته	ترى الأكم فيها سجَّداً للحوافر	٣٥٦

البيت		الأرقام التي وردفيها
فضول أزمتها أسجدت	سجود النصارى لأحبارها	٣٥٧، ٣٥٨
ومن أنتم إنا نسينا من أنتم	وريحكم من أي ريح الأعاصر	٤٢٦، ٩١٩
إذا دخل الشهر الحرام فودّعي	بلاد تميم وانصري أرض عامر	٤٤٢
فلا تبك ميتاً بعد ميت أجنّه	علي وعباس وآل أبي بكر	٤٤٤
رحت وفي رجليك ما فيهما	وقد بدا هنك من المئزر	٤٧٢
بلال خير الناس وابن الأخير		٤٧٨
وإني لتعروني لذكراك هزة	كما انتفض السلواة من بلل القطر	٤٧٩
لولا الحياء وباقي الدين عبتكما	ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري	٥٢٤
قهرت العدا لا مستعيناً بعصبة	ولكن بأنواع الخدائع والمكر	٥٣٠
إذا كلمتني بالعيون الفواتر	رددت عليها بالدموع البوادر	٥٥٤، ١٢٧١
تمنّى كتاب الله أول ليله	وآخره لاقى حمام المقادر	٥٥٩
صبّحك الله بخير باكر	بنعم طير وشباب فاخر	٦٠٩
أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي	وهل بدارة يا للناس من عار	٦١٥، ١١٥٨
يا قابض الروح من نفسٍ إذا احتضرت		
وغافر الذنب زحزحني عن النار		٦٢١، ٦٢٢
أوّل الحكم على وجهه	ليس قضائي بالهوى الجائر	٦٧٩، ١١٦٦
هن الحرائر لا ربات أحمرة	سود المحاجر لا يقرأن بالسور	٧٤٧، ٨٧٢، ١٤٩٥، ١٦٩٩، ٢٢٩٠
الا من مبلغ عني رسولاً	وما تغني الرسالة شطر عمرو	٧٦٢
فلو نبش المقابر عن كليب	فتخبر بالذنائب أي زور	٨٠٦
بيوم الشعمثين لقرّ عيناً	وكيف لقاء من تحت القبور	٨٠٧
أكلت دماً إن لم أرعك بضرة	بعيدة مهوى القرط طيبة النشر	٨٢١
صلى على عزة الرحمن وابنتها	ليلى وصلى على جاراتها الأخر	٨٣٩
أخوان من نجد على ثقة	والشهر مثل قلامة الظهر	٨٤٥
ويركب يوم الروع منا فوارس	بصيرون في طعن الكلى والأباهر	٨٥٢، ٩١٣
إذا أوقدوا ناراً لحرب عدوهم	فقد خاب من يصلى بها وسعيرها	٩٣٥، ١٥٥٣

البيت		الأرقام التي ورد فيها
آبــك أيــه بي أو مــصــدر	حمــر الجلة جــأب حشــور	٩٣٧
أمـا الإماء فـلا يدعـونني ولداً	إذا تداعى بنو الإمـوان بالعـار	٩٤٩
رأيت حيون العام والعـام قبله	كحائضة يزنى بها غيـر طاهـر	٩٥١
اطـرد اليأس بـالـرجـاء فكـائن	آلمــاً حمَّ يسره بعــد عســر	١٠٢٧، ١٤٦٠
فلمـا علونـا واستــوينـا عليهم	تـركناهم صـرعى لنسر وكـاسر	١٠٣٨
حتى يقـول النـاس ممــا رأوا	يـا عجبـا لـلميت النـاشــر	١٠٥٤، ٢٢١٨
وأســمــر خــطـيــاً كــأن كــعــوبــه	نــوى القسب قــد أربى ذراعــاً على الـعشــر	١٠٩٤
ولقد ضللت أباك يدعو دارماً	كضـلال ملتمس طـريق وبـار	١١٢٦
فـلا تدفنـوني إن دفني محـرم	عليكم ولكن خامري أم عـامر	١١٥٦
ألا آذنت أهـل اليمـامـة طيِّئي	بحـرب كناصـاة الأغر المشهـر	١١٥٩
لا أعرفن ربرباً حوراً مـدامعها	كـأنـهـن نـعــاج حــول دوار	١١٦٩
تنتهض الـرعـدة في ظهيــري	من لـدن الظهـر إلى العصيـر	١١٧٥، ١١٨٠
تـذكر نعمـاه لـدن أنت يـافـع	إلى أنت ذو فودين أبيض كالنسر	١١٧٧
دسَّت رسولاً بأن القوم إن قدروا	عليك يشفوا صدوراً ذات توغير	١٢٣٢
وإن بعـدوا لا يأمنـون اقترابـه	تشوُّف أهـل الغـائب المتنـظر	١٢٣٦
إن يسألوا الخير يعطوه وإن خبروا	في الجهد أدرك منهم طيب أخبار	١٢٣٨
وشارب مربح بالكـأس نادمني	لا بـالحصـور ولا فيهــا بسـآر	١٢٦٣
لبئس الفتى إن كنت أعور عاقراً	جباناً فما عذري لدى كل محضر	١٢٧٠
إذا كلمتني بـالعيـون الفــواتـر	رددت عليهما بالدموع البـوادر	١٢٧١
مَنْ كان مسروراً بمقتل مالـك	فليـأت نسـوتنــا بـوجــه نهـار	١٣٣١
ولم يغلب الخصم الألد ويملأ الـ	ـجفان سديفاً يوم نكباء صرصر	١٣٩٣
يصر بالليـل ما تخفي شـواكله	يا ويح كل مصر القلب ختـار	١٤٣٢
قوم إذا حاربوا شدُّوا مـآزرهم	دون النساء ولو بـاتت بأطهـار	١٥٥٢
فـمــا زلـنــا عـلى الـســكــر	نــداوي الـســكــر بـالـسـكــر	١٥٨٧

السن الساكنة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وحضرت يوم خميس الأخماس	وفي الوجوه صفرة وإبلاس	٣٦١

السين المفتوحة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فلم أر مثل الحي حياً مصبحاً	ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا	
أكر وأحمى للحقيقة منهم	وأضرب منا بالسيوف القوانسا	٣٤٥، ١١٣١، ٢٠٤٧
يا صاح هل تعرف رسماً مكرسا	قال نعم أعرفه وأبلسا	٣٦٢، ١٠٣٣
فإما تريني لا أغمض ساعة	من الدهر إلا أن أكبَّ فأنعسا	٣٩١
ترى الجليس يقول الحق تحسبه	رشداً وهيهات فانظر ما به التبسا	
صدق مقالته واحذر عداوته	والبس عليه أموراً مثل ما لبسا	٤١٢
ألا إن بعد العدم للمرء قنوة	وبعد المشيب طول عمر وملبسا	٤١٥
هذي برزت فهجت رسيسا	ثم انصرفت وما شفيت نسيسا	٥٨٥، ٢١١٦
وهم يمشين بنا هميسا	إن يصدق الطير ننك لميسا	٨٥٩
إذا ما الضجيع ثنى جيدها	تثنَّت عليه فكانت لباسا	٨٦١
لبست أناساً فأفنيتهم	وأفنيت بعد أناس أناسا	٨٦٢، ١٩٤٢
وبدِّلت قرحاً دامياً بعد صحة	لعلَّ منايانا تحوَّلْنَ أبؤسا	١٤٣٩
وكل رجاس يسوق الرجسا		١٨٠٩
فلو أنها نفس تموت جميعة	ولكنها نفس تساقط أنفسا	١٨٩١
أذقناهم كؤوس الموت صرفاً	وذاقوا من أسنَّتنا كؤوسا	١٩٤٣
كلاهما كان رئيساً بئيسا	يضرب في يوم الهياج القونسا	٢٣٢٠
حنقاً عليَّ ولا أرى	لي منهما شراً بئيسا	٢٣٢١
فلا تلمه أن يخاف البائسا		٢٨١٥

السين المضمومة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لله يبقى على الأيام ذو حيد	بمشمخرٍ به الظيان والآس	٤٠
نبئت أن النار بعدك أوقدت	واستبّ بعدك يا كليب المجالس	٢٩٥

البيت		الأرقام التي ورد فيها
يـظل إذا دار العشا متحنفاً	ويضحي لديه وهو نصران شامس	٥١٥
آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله في القرية السوس	١٠٦٤
ليث هزبر مدل عند خيسته	بالرقمتين له أجر وأعراس	١٠٩٥
ورمل كأوراك العذارى قطعته	إذا جللته المظلمات الحنادس	١١٠٢
سوى أن العتاق من المطايا	أحسن به فهنَّ إليه شوس	١٣٠٧، ١٥٤٧
يا ليتني وأنت يا لميس	في بلد ليس بها أنيس	١٧٧٣، ١٧٧٧
مصابيح ليست باللواتي تقودها	نجوم ولا بالآفلات شموسها	١٩٦٦
فهذا أوان العرض حيٌّ ذبابه	زنابيره والأزرق المتلمس	٢٤٢٥

السين المكسورة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فإن نسيت عهوداً منك سالفة	فاغفر فأول ناسٍ أول الناس	١٦٥
لا تنسين تلك العهود فإنما	سمِّيت إنساناً لأنك ناسي	١٦٦
فأدركنه يأخذن بالساق والنسا	كما شبرق الولدان ثوب المقدس	٣٤٣
وابن اللبون إذا ما لزَّ في قرن	لم يستطع صولة البزل القناعيس	٤٧٦، ١٥٨٢
يهيل ويذري تربه ويثيره	إثارة نبات الهواجر مخمس	٥٤٥
لراهب يحج بيت المقدس	في منقل وبرجد وبرنس	٧٨١
بقيت وفري وانحرفت عن العلى	ولقيت أضيافي بوجه عبوس	
إن لم أشن على ابن حربٍ غارة	لم تخل يوماً من نهاب نفوس	٨٠٣، ١٨٨٤، ٢٢٤٧
قد علم القدوس مولى القدس	أن أبا العباس أولى نفس	
في معدن الملك القديم الكرسي		١٠٣٤
خوًّى على مستويات خمس	كركرة وثفنات ملس	١٠٤٨
وحاصن من حاصنات ملس	من الأذى ومن قراف الوقس	١٥٦٩
لسو عرضت لأيبلي قس	أشعث في هيكله مندس	
حنَّ إليها كحنين الطيس		١٧٩٤
وحلق الماذي والقوانس	فدا سهم دوس الحصاد الدائس	٢٠٧٩
ليتني ألقى رقية في	خلوة من غير ما بئس	٢٣٢٣

البيت		الأرقام التي ورد فيها
دع المكارم لا ترحل لبغيتها	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي	٢٤٨٩
اليوم خمر ويبدو في غد خبر	والدهر من بين إنعام وابآس	٢٥٢٩

الشين

أورثني حمولة وفرشا	أمشُها في كل يوم مشًا	٢٠٩٧
كمشفر الناب تلوك الفرشا		٢٠٩٩
أيا أبتي لا زلت فينا فإنما	لنا أمل في العيش ما دمت عائشا	٢٧٣٦
إليك أشكو شدة المعيش	ومرِّ أعوامٍ نتفن ريشي	٩٥٣، ٢١٤١

الصاد

وما خلت أبقى بيننا من مودة	عراض المذاكي المسنفات القلائصا	١٥٠٩
تبيتون في المشتى ملاءً بطونكم	وجاراتكم غرثى يبتن خمائصا	١٦٩٧
كلوا في بعض بطنكم تعفُّوا	فإن زمانكم زمن خميصُ	١٥٣، ١١٦٣، ١٦٩٨
أمن ذكر ليلى أن نأتك تنوص	فتقصر عنها خطوة وتبوص	٣١٩، ٦١٢
أتحيص من حكم المنيةً جاهداً	ما للرجال عن المنون محاص	١٦٥٤
جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين	وإذا أتاك فلات حين مناصِ	١٥٢١

الضاد

لنعم البيت بيت أبي دثار	إذا ما خاف بعض القوم بعضا	٣٠٧
داينت أروى والديون تقضى	فمطَّلت بعضاً وأدَّت بعضا	١١٢١
بتيهاء قفر والمطيُّ كأنها	قطا الحزن قد كانت فراخاً بيوضها	٣٦٤، ١٢٩٩، ١٣٨٥، ١٧١٥
شيَّب أصداغي فرأسي أبيض	محامل فيها رجال فرَّض	٥٣٢
فأصبح من أسماء قيس كقابض	على الماء لا يدري بما هو قابض	٢٣٦٦
يا رب ذي ضغن عليّ فارض	له قروء كقروء الحائضِ	٥٣٣، ٩٧٤
أبا منذر أفنيت فاستبق بعضنا	حنانيك بعض الشر أهون من بعض	١٣٠٥

البيت		الأرقام التي ورد فيها
طول الليالي أسرعت في نقضي	طوين طولي وطوين عرضي	١٣٧٧
له قصر يا عير وساقا نعامة	كفحل الهجان ينتحي للعضيض	١٤٠٦
إذا أنا لم أنفع صديقي بودّه	فإن عدوّي لن يضرُّهم بغضي	٢٠٣٣
أرى المرء كالأذواء يصبح محرضاً	كإحراض بكر في الديار مريض	٢٨٢١
الطاء		
شحنًا أرضهم بالخيل حتى	تركناهم أذلّ من الصراط	٧٠
جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قطّ		٢٤٠١
وكن من الناس جميعاً وسطا		٧٥٤
ومنهل وردته التقاطا		٢٧٤٦
كأن مزاحف الحيَّات فيه	قبيل الصبح آثار السياطِ	٢٣٩٩
العين الساكنة		
ربَّ مَنْ أنضجت غيظاً قلبه	قد تمنى لي موتاً لم يطع	١٥٨
أبيض اللون لذيذ طعمه	طيّب الريق إذا الريق خدع	١٧٤
من أناس ليس في أخلاقهم	عاجل الفحش ولا سوء الجزع	٤٠٨
لما عصى أصحابه مصعباً	أدّى إليه الكيل صاعاً بصاع	٧٠٦
كمهت عيناه لما ابيضّتا	فهو يلحى نفسه لما نزع	١٣٠١
لما رأى أن لا دعه ولا شبع	مال إلى أرطأة حقف فالطجع	١٣٣٩، ٢٢٥٩
كيف يرجون سقاطي بعدما	لفع الرأس مشيب وصلع	٢٢٩٦
يا ليتني فيها جذع	أخبُّ فيها وأضع	٢٤٩١
وحبيب لي إذا لاقيته	وإذا يخلو له لحمي رتع	٢٧٤٧
العين المفتوحة		
أقمنا لأهل العراقين سوق الط	ـطعان فخافوا وولّوا جميعا	١١٣
تقول بنتي وقد قرَّبت مرتحلا	يارب جنِّبْ أبي الأوصاب والوجعا	

العين المضمومة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أخبر أخبار القرون التي مضت	أدبُّ كأني كلما قمت راكع	٤٢١، ١٨٦٤
رماد ككحل العين لأياً أبينه	ونؤي كجذم الحوض أثلم خاشع	٤٣٠، ١١٩٠، ١٣٥٨
عظام المقاري ضيفهم لا يفزَّع		٤٨٢
راحت بمسلمة البغال عشية	فارعي فزارة لا هناك المرتع	٥٠١
وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا	حياتك لا نفعٌ وموتك فاجع	٥٢٩
لما أتى خبر الزبير تواضعت	سور المدينة والجبال الخشَّع	٥٥٢، ١٧٠٧
وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى	ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع	٥٥٧
أقارع عوف لا أحاول غيرها	وجوه قرود تبتغي من تجادع	٦٤٤، ١٢٠٤
لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم	ليعلم ربي أن بيتي واسع	٦٦٣، ١٤٨١، ٢٠٣٥
وخيل قد دلفت لها بخيل	تحية بينهم ضرب وجيع	٦٦٥، ٩٠٣، ١٤٧٠، ١٧٤٩
أمِنْ ريحانة الداعي السميع	يؤرقني وأصحابي هجوع	٦٩٢، ١٢٠٧
وعليهما مسرودتان قضاهما	داود أو صنع السوابغ تبع	٦٩٣، ١٩٣٦
ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة	إليَّ فهلا نفس ليلى شفيعها	٧٠٣
فواعجبا حتى كليب تسبني	كأن أباها نهشل أو مجاشع	٧٣٣، ٢١٩٢
فإنك والتأبين عروة بعدما	دعاك وأيدينا له شوارع	
لكالرجل الحادي وقد تلع الضحى	وطير المنايا فوقهن أواقع	٨٢٨
وظل بنات الليل حولي عكفا	عكوف البواكي بينهن صريع	٨٦٤
السلم تأخذ منها ما رضيت به	والحرب يكفيك من أنفاسها جرع	٩٠٨، ٢٤٤١
ولقد حرصت بأن أدافع عنهم	فإذا المنيَّة أقبلت لا تدفع	١٠٢٨
إذا حارب الحجاج أي منافق	علاه بسيف كلما هزَّ يقطع	١٠٧٦، ١٨٦٢
على حين عاتبت المشيب على الصبا	فقلت ألمَّا أصح والشيب وزاع	١١٧٢، ١٨٥٨، ٢٦٧٣
إذا مت كان الناس صنفين شامت	وآخر مثن بالذي كنت أصنع	١١٨٨، ٢٤٧٦
ولا بالذي إن بان عنه حبيبه	يقول ويخفي الصبر إني لجازع	١٢٣٥
يا أقرع بن حابس يا أقرع	إنك إن يصرع أخوك تصرع	١٢٣٩، ١٤١٣، ١٦١٢
وإذا الأمور تعاظمت وتشابهت	فهناك يعترفون أين المفزع	١٢٥٢، ٢٢٦٤، ٢٥٩٣

العين المكسورة

الفاء المكسورة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
حمدت الله حين هدى فؤادي	إلى الإسلام والدين الحنيف	٧٤٣
لبيت تخفق الأرواح فيه	أحبُّ إليَّ من قصر منيف	٧٩٨
إذا نهي السفيه جرى إليه	وخالف والسفيه إلى خلاف	١٣٨٧، ١٥٠١، ١٦٧١، ١٩٤٧، ٢٧٣١
ولولاهن قد سَوَّمت مهري	وفي الرحمن للضعفاء كافي	١٣٩٤
لقد زاد الحياة إليَّ حباً	بناتي أنهن من الضعاف	
أحاذر أن يرين البؤس بعدي	وأن يشربن رنقاً بعد صافي	١٥٥٠
لها صواهل في صم السلام كما	صاح القسيّات في أيدي الصياريف	١٧١١
وزادها عجباً أن رحت في سبل	وما درت دوران الدر في الصدف	١٩٣٠
حتى انتهيت إلى فراش عزيزة	سوداء روثة أنفها كالمخصف	٢١٧٤
كل كناز لحمة نياف	كالجبل الموفي على الأعراف	٢٢٠٢
وإني بحمد الله لا مال مسلم	أخذت ولا معطي اليمين محالف	
ولكن عطاء الله من مال فاجر	قصيّ المحل معور للمقارف	٢٨٣٧

القاف الساكنة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فيها خطوط من سواد وبلق	كأنه في الجلد توليع البهقْ	٥٣٩، ١٥٢٧، ١٥٤٠، ١٦٦٤، ١٧٢٣، ٢١٨١، ٢٥٠٧
فعفٌ عن أسرارها بعد الغسق	ولم يدعها بعد فرك وعشق	١٠٨٥
كأن أيديهن بالقاع القرق	أيدي جوار يتعاطين الورق	١٨٠٨
وَسْوَس يدعو مخلصاً رب الفلق	لما دنا الصيد دنا من الوهق	٢١٦٣
فأبلغن خالد بن نضلة	والمرء معنيٌّ بلوم من يثق	٢٣٧٠
حشرج في الصدر صهيلاً وشهق	حتى يقال ناهق وما نهق	٢٧٠٩

القاف المفتوحة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
رزقت مالاً ولم ترزق منافعه	إن الشقيَّ هو المحروم ما رُزِقا	١٢٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لن يخب لأن من رجائك من حَرْ	رك من دون بابك الحلقه	٢٧٧
قالت سليمى اشتر لنا سويقا	واشتر فعجّل خادماً لبيقا	٤٧٣، ١٠١٣
أتته بمجلوم كأن جبينه	صلاءة ورس وسطها قد تفلّقا	٧٥٥
أيا جارتا بيني فإنك طالقه	كذاك أمور الناس غادٍ وطارقه	٩٧٠
أعينيَّ هلا تبكيان عفاقا	إذا كان طعناً بينهم وعناقا	١١٣٢
جارية لم تأكل المرققا	ولم تذق من البقول الفستقا	١١٨٢، ٢٠٦٠، ٢٤٨٥
وأخلفتك ابنة البكريِّ ما وعدت	فأصبح الحبل منها واهناً خلقا	١٤٣٨
ليث بعثَّرَ يصطاد الرجال إذا	ما الليث كذب عن أقرانه صدقا	١٦٨٤
غشيته وهو في جأواء باسلة	عضباً أصاب سواء الرأس فانفلقا	٢٣٨٩
وضحك الأرانب فوق الصفا	كمثل دم الجوف يوم اللقا	٢٦٨١

القاف المضمومة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أبى الله إلا أن سرحة مالك	على كل أفنان العضاة تروق	٧٨
فجاءت بنسج العنكبوت كأنه	على عصويها سابريٌّ مشبرق	٤٩٢
عدس ما لعبّاد عليك إمارة	أمنتِ وهذا تحملين طليق	٥٨٦
أداراً بحزوى هجت للعين عبرة	فماء الهوى يرفضُّ أو يترقرق	٥٩٩، ٢٤٢٣
إذا مت فادفنّي إلى جنب كرمة	تروِّي عظامي في الممات عروقها	
ولا تدفنني في الفلاة فإنني	أخاف إذا ما مت أن لا أذوقها	٨٣٠، ٩٧٦
ولم يرتفق والناس محتضرونه	جميعاً وأيدي المعتفين رواهقه	١٠٧٥، ٢٠٤٠
وتصبح عن غب السرى وكأنما	ألمَّ بها من طائف الجن أولق	١١٠٠، ٢٣٧٢
يزداد حتى إذاما تمَّ أعقبه	كرُّ الجديدين نقصاً ثم ينمحق	١١٠٦
وأمصلت ما لي كله بحياته	وما سست من شيء فربُّك ماحقه	١١٠٧
يا مانع الضيم أن يغشى سراتهم	والحامل الإصر عنهم بعدما عرقوا	١١٥٢
رضيعي لبان ثدي أم تحالفا	بأسحم داجٍ عوض لا نتفرق	١٣٥٠
رأتني بحبليها فصدت مخافة	وفي الحبل روعاء الفؤاد فروق	١٣٨٨
تفرق أهلانا ببين فمنهم	فريق أقام واستقل فريق	١٦١٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
فلو أنك في يوم الرخاء سألتني	طلاقك لم أبخل وأنت صديق	١٦٦٢، ٢٧١٣
يـداك يدا مجدٍ فكفٌّ مفيـدة	وكفٌّ إذا ما ضنَّ بالمال تنفق	١٧٦٣
ألا هل أتى أم الحويرث مرسلي	نعم خالد إن لم تقعه العوائق	١٨٢٢
وإنسان عيني يحسر الماء تارة	فيبـدو وتـارات يجم فيغـرق	١٨٢٧
فأوطأ جرد الخيل عقر ديارهم	وحاق بهم من بأس ضبة حائق	١٨٧١
ولمـا التقينا بـالحليبـة غـرَّني	بمعـروفه حتى خـرجت أفـوق	١٩٥٠
من قبلها طبت في الظلال وفي	مستودع حيث يخصف الورق	٢١٧٥
لمحقوقة أن تستجيبي لصـوته	وأن تعلمي أن المعـان مـوفق	٢٢٥٧
قل للأخيطل إذ جدَّ الجراء بنا	قصِّـر فإنـك بالتقصيـر محقوق	٢٢٥٨
ومنهـلٍ لـيس لـه حـوازق	ولـضـفـادي جمِّـه نـقـانـق	٢٢٨٢
قد عوَّدتهم ظباهم أن يكون لهم	ريح القتال وأسلاب الذين لقوا	٢٤٢٩
كبنيـانة القـاري موضـع رحلها	وآثـار نسعيهـا من الـدق أبلق	٢٥٤٥
ولا بـد من جارٍ يجيـز سبيلها	كما جوز السكيّ في الباب فيتق	٢٦٢٧
خف الله واستر ذا الجمال ببرقع	فإن لحت حاضت في الخدور العواتق	٢٧٧٧

القاف المكسورة

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا	تصوَّب فيه العين طوراًوترتقي	٢٠٨
وقلتم لنـا كفُّوا الحـروب لعلنا	نكف ووثقتم لنـا كـل مـوثق	
فلما ككفنا الحرب كانت عهودكم	كلمـع سراب في المـلا متألق	٢٦٢
حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا	ولا نسأل الأقوام عهـد الميثاق	٣١٨
قـد استوى بشـر على العـراق	من غيـر سيف ودم مهـراق	٣٢٣
فقلت لـه صوِّب ولا تجهـدنـه	فيـذرك أخـرى القـطاة فتـزلق	٣٧٤
فـأصبحوا في المـاء والخنـادق	من بين مقتـول وطـافٍ غـارق	٤٥٦
وقد تخذت رجلي إلى جنب غرزها	نسيفاً كأفحوص القطاة المطرَّق	٤٦٠
فمـالك بيت لـدى الشامخـات	وما لك في غـالـب من خلاق	٦٦٦
أين تضرب بنا العـداة تجدنـا	نصرف العيس نحوهـا للتلاقي	٦٨٩

البيت		الأرقام التي وردت فيها
قضيت أموراً ثم غادرت بعدها	بوائق في أكمامها لم تفتق	٦٩٤
إذ قالت الأنباع للبطن الحقي		٦٩٦، ٢٣٣٦
أريد لأنسى حبها فكأنما	تمثّل لي ليلى بكل طريق	٨٥٠، ١٥٧٥، ١٩٥٤
إن تحت التراب عزماً وحزماً	وخصيماً ألدّ ذا مغلاق	٨٩٥
هلا سألت بذي الجماجم عنهم	وأبي نعيم ذي اللواء المحرق	٩٣٢
ألا يا زيد والضحاك سيرا	فقد جاوزتما خمر الطريق	٩٤١
وذات حليل أنكحتها رماحنا	حلال لما يبني بها لم تطلق	٩٦١، ١٥٧١
ما لي بأمرك كرسي أكاتمه	ولا بكرسي علم الله مخلوق	١٠٣٦
أعلل نفسي بما لا يكون	كذي المسّ جنّ ولم يخنق	١٠٩٩
زها الشوق حتى ظل إنسان عينه	يفيض بمغمور من الدمع متأق	١١٠٨
وما الدنيا بباقاة علينا	وما حيٌّ على الدنيا بباق	١١٠٩، ١١٦١
أفنى تلادي وما جمعت من نشب		
	قرع القواقيز أفواه الأباديق	١٣٦٠
وأنت امرؤ قد كثأت لك لحية		
	كأنك منها قاعد في جوالق	١٣٨٦
سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا	محياك أخفى ضوءه كل شارق	١٤٧٣
أبى الذم أخلاق الكسائي وانتحى	به المجد أخلاق الأبوّ السوابق	١٤٧٨
ومن لا يقدم رجله مطمئنة	فيثبتها في مستوى القاع يزلق	١٦٤٥
ومتى واغل بينهم يحيُّو	ه وتعطف عليه كأس الساقي	١٦٦١
وإلا فاعلموا أنّا وأنتم	بغاة ما بقينا في شقاق	١٧٣١، ١٧٧١، ١٧٧٦
لو أن بالعلم تعطى ما تعيش به	لما ظفرت من الدنيا بثفروق	١٧٨٩
يا عيد مالك من شوق وإيراق	ومرّ طيف على الأهوال طرّاق	١٨٤٨
وإيسالي بنيَّ بغير جرم	بعوناه ولا بدم مراق	١٩٥٣
هل أنت باعث دينار لحاجتنا	أو عبد ربٍ أخا عون بن مخراق	٢٠١١
ضربت صدرها إليَّ وقالت	يا عديّاً لقد وقتك الأواقي	٢٧٦٧
إذا العجوز غضبت فطلّق	ولا ترضّاها ولا تملّق	٢٨٢٨

اللام الساكنة

اللام المفتوحة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
أفـرح أن أرزأ الـكـرام وأن	أورث ذوداً شصـائصـاً نبـلا	٣٤٠، ١٦١٩، ١٩٦٤، ٢٢٦٠
قلت إذا أقبلت وزهـر تهادىٰ	كنعـاج الفـلا تعسَّفـن رمـلا	٣٦٥
خرجنا من النقبين لا حيَّ مثلنا	بآياتنـا نزجي اللقاح المطافـلا	٣٩٩
وقد لبست لهذا الأمـر أعصره	حتى تجلل رأسي الشيب فاشتعلا	٤١٤
وجاعل الشمس مصراً لا خفاء به	بين النهار وبين الليل قد فصلا	٥٠٣
يـذيب الرعب منه كل عضبٍ	فلولا الغمـد يمسكـه لسـالا	٥٥٥
إن الكـلام لفي الفؤاد وإنمـا	جعل اللسان على الفؤاد دليلا	٥٢٢
إن الألى وصفوا قومي لهم فبهم	هذا اعتصم تلق من عاداك مخذولا	٥٨٤، ١٣٢٦
عبدوا الصليب وكذبـوا بمحمد	وبجبـرئيـل وكـذَّبـوا ميكـالا	٦٣٠، ٦٣٣
وأسلمت وجهي لمن أسـلمت	لـه المزن تحمـل عذبـاً زلالا	٦٨٠
يـومـاً تـراهـا كشبـه أرديـة الـ	ـعصب ويـومـاً أديمهـا نغـلا	٧٢٢، ١٥٩٥
فانعق بضأنـك يا جـرير فـإنما	منَّتك نفسك في الخلاء ضلالا	٨١٣
ولم يك في بؤس إذا بات ليلة	يناغي غزالاً ساجي الطرف أكحلا	٨٢٧
قـد أركب الآلـة بعـد الآلـه	وأتـرك العـاجـز بـالجـدالـه	٨٨٦
دع المغمـر لا تسأل بمصـرعه	واسأل بمصقلة البكري ما فعلا	٩١٨
حسبت التقى والجود خير تجارة	رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاقلا	٩٢٣، ١٤٩١، ١٧٨٠
بنيت مـرافقهن فـوق مـزلـة	لا يستـطيع بهـا القـراد مقيـلا	٩٥٢
وبنو غدانـة شاخص أبصـارهم	يمشـون تحت بـطونهن رجـالا	١٠١٠
أجـدك لن تـرى بثعيـلبـات	ولا بيـدان نـاجيـة ذمـولا	
ولا متـدارك والليـل طـفـل	ببعض نـواشغ الـوادي حمـولا	١٠٤٥
الحمد لله الذي لم يأتني أجلي	حتى اكتسيت من الإسلام سربالا	١٠٥٥
وميـة أحسن الـثقلين جيـداً	وسـالـفـة وأحسـنـه مـذالا	١١٠٣
على أنني بعـد مـا قـد قضى	ثـلاثـون للهجـر حـولاً كميـلا	
يـذكـر نيـك حنين العجـول	ونـوح الحمامـة تدعـو هـديـلا	١١٢٧، ٢٠٦١
أنـجـب أيـام والـداه بـه	إذ نجـلاه فنعـم مـا نـجـلا	١١٦٢، ٢٠٨٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وغريبة تأتي الملوك حكيمة	قد قلتها ليقال مَنْ ذا قالها	٢٥٥٨
وعهدي بسلمى ضاحكاً في لبانة	ولم يعد حقاً ثديها أن يحلما	٢٦٨٢
ليبك على ملحان ضيف مدفع	وأرملة تزجي مع الليل أرملا	٢٨٢٤

اللام المضمومة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لقد بسملت ليلى غداة لقيتها	ألا حبذا ذاك الحديث المبسمل	٧
وإن مدَّت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل	١٤
كناطح صخرة يوماً ليوهنها	فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل	٣٠
ويلمها خلة قد سيط من دمها	فجع وولع وإخلاف وتبديل	٣٩، ١٩١٦
أبى جوده لا البخل واستعجلت نعم	به من فتى لا يمنع الجود نائله	٨٥، ٢٠٣٢، ٢١٤٥
وكل أناس سوف تدخل بينهم	دويهية تصفرُّ منها الأنامل	١٦٤
أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط	كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل	٢٠٧
ترى النعرات الزرق تحت لبانه	أحاد ومثنى أصقلتها صواهله	٢٣٥، ١٩٨٧
زيادتنا نعمان لا تحرمَنَّنا	تق الله فينا والكتاب الذي تتلو	٢٨٠، ١٢٢٨
وإن الذي يسعى ليفسد زوجتي	كساعٍ إلى أشد الشرى يستبيلها	٢٩٨
يا أحسن الناس ما قرناً إلى قدم	ولا حبال محب واصل تصل	٣٠٥
ألا تسألان المرء ماذا يحاول	أنحب فيقضى أم ضلال وباطل	٣٠٩
لعمرك ما أدري وإني لأوجل	على أيِّنا تعدو المنية أول	٣٤٤
ألا كل شيء ما خلا الله باطل	وكل نعيم لا محالة زائل	٣٨٤، ٤١٧، ١٢٥٩
فإما تريني كابنة الرمل ضاحياً	على رقة أحفى ولا أتنعَّل	٣٨٧
ويوم شهدناه سليماً وعامراً	قليل سوى الطعن النهال نوافله	٤٣٥، ١٨٥٦، ٢٦٧٢، ٢٧٠٧، ٢٧٤٩
جزى الله بالخيرات ما فعلا بكم	وأبلاهما خير البلاء الذي يبلو	٤٥٢، ٢٤٠٠
أطورين في عام غزاة ورحلة	ألا ليت قيساً غرَّقته القوابل	٤٥٧
ضربت عليك العنكبوت بنسجها	وقضى عليك به الكتاب المنزل	٥٠٥، ٩٢١
لما وردن نبياً واستتبُّ بنا	مسحنفر كخطوط النسج منسحل	٥١٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
إذا لقحت حرب عوان مضـرة	ضروس تهر الناس أنيابها عصل	٥٣٦
وإن هولم يحمل على النفس ضيمها	فليس إلى حسن الثناء سبيـل	٦٠٠
قالت لأخت له قصِّيه عن جنب	وكيف تقفو ولا سهل ولا جبل	٦٠١
لـمـيـة مـوحـشـاً طـلل	يـلوح كـأنـه خـلل	٦٠٨، ٨٩١
جرى حبها مجرى دمي في مفاصلي	فأصبح لي عن كل شغل بها شغل	٦١٨
وجبـريل يـأتيه وميكـال معهمـا	من الله وحي يشرح الصدر منزل	٦٢٦
ويـوم بـدرٍ لقينـاكم لنـا عـدد	فيه مع النصـر ميكال وجبـريل	٦٣٢
لـمـن زحـلوقـة زل	بـهـا الـعـيـنـان تـنـهـل	٦٥٢
ليس العطاء من الفضول سماحة	حتى تجـودو ما لـديـك قليـل	٦٥٥
فما زالت القتلى تمج دمـاءها	بـدجلة حتى ماء دجلة أشكـل	٦٥٦، ١٥٤٥، ٢١٩١
كمـا خط الكتاب بكف يـومـاً	يـهـودي يقـارب أو يـزيـل	٦٥٩، ٢٠٦٣، ٢٠٦٧، ٢٠٧٢
يدعون بالويل فيها لا خلاق لهم	إلا سـرابيل من قـطر وأغـلال	٦٦٤
أستغفر الله ذنباً لست محصيه	رب العباد إليه الوجه والعمـل	٦٩٠، ٨٩٠، ٢٣١٠
مثـاب لأفنـاء القبـائـل كلهـا	تخبُّ إليها اليعملات الـذوامل	٧١٢
وفيهم مقامات حسان وجوههم	وأنـدية ينتـابها القـول والفعـل	٧١٤، ٢٥٥٥
وإنَّا لقوم مـا نرى القتـل سبة	إذا مـا رأتهـا عـامـر وسلول	٧٢٣، ٨٥٣
فـلا وأبيـك خيـر منك إني	ليؤذيني التحمحـم والصـهيـل	٧٣٨
ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما	يكفيك بالنجح أم خسر وتضليل	٧٣٩
فما كان بين الخير لو جاء سالماً	أبـو حجـر إلا ليـال قـلائـل	٧٤٦، ٨٠٢، ١١٤٧، ١٦٦٧، ١٨٧٣
السالك الثغرة اليقظان سـالكها	مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل	٧٨٤
ثـلاثـة أحبـاب فحب عـلاقـة	وحب تملاق وحب هو القتـل	٨٠٠
سلي إن جهلت الناس عنا وعنهم	وليس سـواء عـالم وجهـول	٨٢٣، ٢٣٧٩
أليس عـظيمـاً أن تلم ملمـة	وليس علينا في الخطوب معول	٨٢٤
تـراه إذا مـا جئتـه متـهللاً	كأنك تعطيه الـذي أنت سائله	٨٢٦

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لا تأخذني بأقوال الوشاة ولم	أذنب وإنْ كثرت فيَّ الأقاويل	١٤٩٣
وعيشك يا سلمى لأوقن أنني	لما شئت مستحل ولو أنه القتل	١٥٠٦
يميناً لأبغض كل امرىء	يزخرف قولاً ولا يفعل	١٥٠٧
إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا	أو تنزلون فإنّا معشر نزل	١٥٢٣، ١٦٤٧، ٢٢٦٢
وما يدري الفقير متى غناه	وما يدري الغنيُّ متى يعيل	١٥٣٨
ولم ندر إن حصنا من الموت حيصة	كم العمر باق والمدى متطاول	١٦٥٣
وقد ذهبت سلمى بعقلك كله	فهل غير صيد أحرزته حبائله	١٦٨٥
وسباع الطير تغدو بطاناً	تتخطاهم فما تستقل	١٦٩٢
وأهل خباء صالح ذات بينهم	قد احتربوا في عاجل أنا آجله	١٧١٩
تعوَّد بسط الكف حتى لو أنه	دعاها لقبض لم تطعه أنامله	١٧٦٤
أرجو وآمل أن تدنو مودَّتها	وما إخال لدينا منك تنويل	١٧٨١
في فتية كسيوف الهند قد علموا	أن هالك كل من يحفى وينتعل	١٧٨٥، ٢٠٥٩، ٢١٢٢، ٢٥٧٣
حماها أبو قابوس في عزِّ ملكه	كما قد حمى أولاد أولاده الفحل	١٨١٨
ليت الشباب هو الرجيع على الفتى	والشيب كان هو البدي الأول	١٨٣٩
أخي ثقة لا تتلف الخمر ماله	ولكنه قد يهلك المال نائله	١٩٠٢
رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً	شديداً بأعباء الخلافة كاهله	١٩٧٦
إن شئت أن تضبط يا خليل	أسماء ما تثمره النخيل	٢٠١٩
فلا تلحني فيها فإن بحبها	أخاك مصاب القلب جمٌّ بلابله	٢٠٦٢، ٢٥٦٥
يا عمرو إنك قد مللت صحابتي	وصحابتيك إخال ذاك قليل	٢١١٧
ولما رأيت العدم قيَّد نائلي	وأملق ما عندي خطوب تنبل	٢١١٩
ورحت حزيناً ذاهل العقل بعدهم	كأني شربت الإثم أو مسَّني خبل	٢١٨٨
تداركتما عبساً وقد ثلَّ عرشها	وذبيان إذ زلَّت بأقدامها النعل	٢٢١٢
وبلدة مثل ظهر الترس موحشة	للجن بالليل في حافاتها زجل	٢٢٢١
إن الذي سمك السماك بنى لنا	بيتاً دعائمه أعزُّ وأطول	٢٢٩١
اخترتك الناس إذ رثَّت خلائقهم	واعتلَّ من كان يرجى عنده السؤل	٢٣٠٦

اللام المكسورة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
سقى قومي بني بكر	وأسقى نميراً والقبائل من هلال	٤٩١
كأن خصييه من التدلدل	ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل	٤٩٥
ولولا يحسبون الحلم عجزاً	لما عدم المسيئون احتمالي	٥٢٠
يا رب أشقاني بنو مؤمل	فارم على أقفائهم بمنكل	٥٢٨
لعمري لقد أعطيت جارك فارضاً	تساق إليه ما تقوم على رجل	٥٣١
تمنى كتاب الله آخر ليله	تمني داود الزبور على رسل	٥٥٨
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة	فقالت لك الويلات إنك مرجلي	٥٦٣
وإنا لنرجو عاجلاً منك مثل ما	رجوناه قدماً من ذويك الأفاضل	٥٧٢
شربت الإثم حتى ضلَّ عقلي	كذاك الإثم يذهب بالعقول	٥٩٠، ٢١٨٩
لقد كذب الواشون ما فهت عندهم	بسرٍّ ولا أرسلتهم برسول	٦٠٥، ١٢٩١، ١٦٢١
لنعم الفتى أضحى بأكناف حائل		٦١٠
وخالد يحمد ساداتنا	بالحق لا يحمد بالباطل	٦٨٤، ٩١٥، ١٧٤٠
ذاك الذي وأبيك يعرف مالكا	والحق يدفع ترهات الباطل	٧٤٠
وقد أدركتني والحوادث جمة	أسنَّة قوم لا ضعاف ولا عزل	٧٤١، ٦٥٦
والله لولا حنف برجله	ما كان في فتيانكم من مثله	٧٤٢
ثنائي عليكم آل حرب ومن يمل	سواكم فإني مهتد غير مائل	٧٧٣
نياف كغصن البان ترتجُّ إن مشت	دبيب قطا البطحاء في كل منهل	٧٩٦
وجيد كجيد الرئم ليس بفاحش	إذا هي نصَّته ولا بمعطل	٨١١
كأن الثريا علقت في مصامها	بأمراس كتان إلى صمِّ جندل	٨٣٧
فقلت يمين الله أبرح قاعداً	ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي	٨٤٢
وإذا نظرت إلى أسرَّة وجهه	برقت كبرق العارض المتهلل	٨٦٦
تنورتها من أذرعات وأهلها	بيثرب أدنى دارها نظر عالي	٨٨٧
فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة	كفاني ولم أطلب قليل من المال	
ولكنما أسعى لمجد مؤثل	وقد يدرك المجد المؤثَّل أمثالي	٨٩٧
وإن تك قد ساءتك مني خليقة	فسلِّي ثيابي من ثيابك تنسل	٩٠٠، ١٩٠٦، ٢٥٥٢
خرجت بها نمشي نجر وراءنا	على أثرينا ذيل مرط مرحل	٩١٠

البيت		الأرقام التي ورد فيها
إذا لسعته النحل لم يرج لسعها	وخالفها في بيت نوب عواسل	٩٤٠
لعمري لأنت البيت أكرم أهله	وأقعد في أفيائه بالأصائل	٩٤٦، ١٠١٨، ١٣٦١
إني بحبلك واصل حبلي	وبريش نبلك رائش نبلي	
ما لم أجدك على هدى أثرٍ	يقرو مقصك قائف قبلي	١٠٠٤
فكأن الخمر العتيق من الإسـ	ـفنط ممزوجة بماء زلال	١٠٣٩
وصم صلاب ما يقين من الوجى	كأن مكان الردف منه على رال	١٠٩٠
ويأوي إلى نسوة عطل	وشعثاً مراضيع مثل السعالي	١٢٠٣، ١٦٧٥
وماذا عليه أن ذكرت أوانسا	كغزلان رملٍ في محاريب أقيال	١٢٤٦
تقول وقد مال الغبيط بنا معاً	عقرت بعيري يا امرأ القيس فانزل	١٢٦٨، ٢٢٣٣
أبلغ أبا سلمى رسولاً تروعه	ولو حلَّ ذا سدر وأهلي بعسجل	١٢٩٢
أيا جارتا ما أنصف الدهر بيننا	تعالي أقاسمك الهموم تعالي	١٣١٢
فإن يك قوم سرَّهم ما صنعتم	ستحتلبوها لاقحاً غير باهل	١٣٣٠، ١٩٦٨
أنا ابن كلاب وابن أوس فمن يكن	قناعه مغطياً فإني لمجتلي	١٣٤١
قولا لدودان عبيد العصا	ما غرَّكم بالأسد الباسل	١٣٤٦
فظل طهاة اللحم من بين منضج	صفيف شواء أو قدير معجَّل	١٣٥٥
أرى مرَّ السنين أخذن مني	كما أخذ السرير من الهلال	١٣٧٦
وما المرء ما دامت حشاشة نفسه	بمدرك أطراف الخطوب ولا آل	١٣٩٨، ٢٨٠٢
ألا رب خصم فيك ألوى رددته	نصيح على تعذاله غير مؤتل	١٤٠٠
وقد صالحوا قوماً علينا أشحة	يعضون غيظاً خلفنا بالأنامل	١٤٠٧
أقول إذ خرَّت على الكلكال	يا ناقتي ما جلت من مجال	١٤٢٣
كذبت لقد أصبي على المرء عرسه	وأمنع عرسي أن يزن بها الخالي	١٤٨٢
يبكي علينا ولا نبكي على أحد	لنحن أغلظ أكباداً من الإبل	١٤٨٤
أنصب للمنية تعتريهم	رجالي أم هم درج السيول	١٤٨٩
وشوهاء تعدوبي إلى صارخ الوغى	بمستلئم مثل الفنيق المدجَّل	١٥١٨، ١٨٥٢
فيا كرم السكن الذين تحمَّلوا	عن الدار والمستخلف المتبدل	١٥٢٦
بميزان صدق لا يغل شعيرة	له حاكم من نفسه غير عائل	١٥٣٦

البيت		الأرقام التي ورد فيها
نصحت بني عوف فلم يتقبلوا	رسولي ولم تنجح لديهم وسائلي	٢١٦٨
دع عنك نهباً صيح في حجراته	ولكن حديثاً ما حديث الرواحل	٢١٧٧، ٢٢٩٤
يا ليث ضيفكم الزبير وجاركم	إيـاي لـيس حبـله بحبـالـي	٢١٨٦
حلفت لهـا بالله حلفـة فـاجـر	لناموا فما إنْ من حديث ولا صال	٢٢٢٤
ويـوم عقرت للعـذارى مـطيتي	فيا عجباً من رحلها المتحمل	٢٢٣٢
ومبـرأ من كـل غبّـر حيضـة	وفسـاد مـرضعـة وداء معضـل	٢٢٤٠
بين رمـاحي مـالـك ونهشـل		٢٣١٥
إذا النعجة العجفاء باتت بقفرة	فأيان ما تعدل بها الريح تنزل	٢٣٥٤
أبوك الذي أجرىٰ عليك بنصره	فـأنصت عني بعده كـل قائـل	٢٣٧٧
إنا إذا احمرَّ الوغى نروي القنا	ونعفُّ عنـد مقـاسم الأنفـال	٢٣٨١
وفارس لم يحل القـوم عدوتـه	ولّـوا سراعـاً وما همُّـوا بإقبال	٢٤٢٢
ليس النكوص على الأعقاب مكرمة	إن المكارم إقدام على الأسل	٢٤٣٢
إذا ما سلخت الشهر أهللت مثله	كفىٰ قاتلاً سلخي الشهور وإهلالي	٢٤٤٨
لإلّ علينـا واجب لا نضيعـه	متين قـواه غير منتكث الحبـل	٢٤٦٣
نـصـروا نبيهـم وشـدوا أزره	بحنين يـوم تـواكـل الأبـطال	٢٤٧٨
نسؤوا الشهور بها وكانوا أهلها	من قبلكم والعـزُّ لم يتحـول	٢٤٨٤
بزجاجة رقصت بما في جوفها	رقص القلوص براكب مستعجل	٢٤٩٢
ولا عيب فينا غير عرقٍ لمعشر	كرام وأنا لا نخطُّ على النمل	٢٥١٧
كتب القتـل والقتـال علينـا	وعلى الغـانيـات جرُّ الـذيـول	٢٥٢٧
أرانـي ولا كـفـران لله أيـة	لنفسي لقـد طالبت غيـر منيل	٢٥٥٤، ٢٨٣٠
مـالـك وضّـاح دائم الغـزل	ألست تخشى تقـارب الأجـل	
صلِّ لذي العرش واتخذ قَدَماً	تنجيـك يـوم العثـار والـزلـل	٢٥٦٣
إما تريني قد نحلت ومن يكن	غـرضاً لأطـراف الأسنة ينحـل	
فلرب أبلج مثـل ثقلك بـادن	ضخم على ظهر الجواد مهبَّل	٢٦٠٦
كأن قلوب الطيـر رطباً ويـابساً	لدى وكرها العنّاب والحشف البالي	٢٦٥٢
ما يقسم الله أقبل غيـر مبتئس	منـه وأقعد كـريماً نـاعم البال	٢٦٥٩

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لها حارس لا يبرح الدهر بيتها	وإن ذبحت صلَّى عليها وزمزما	١١٦
فذلك إن يهلك فحسنىٰ ثناؤه	وإن عاش لم يقعد ضعيفاً مذمَّما	١٣١
هلا سألت بني ذبيان ما حسبي	إذا الدخان تغشى الأشمط البرما	١٥٧
متى تقول القلص الرواسما	يدنين أم قاسم وقاسما	١٦٧
وريشي منكم وهواي معكم	وإن كانت زيارتكم لماما	١٩٧، ٢١٧٨
وأغفر عوراء الكريم ادِّخاره	وأعرض عن شتم اللئيم تكرُّما	٢٣٧
لا يلفك الراجوك إلا مظهراً	خلق الكرام ولو تكون عديما	٢٥٥، ١٥٥١، ٢٢٥٣
لنا الجفنات الغرُّ يلمعن في الضحىٰ	وأسيافنا يقطرن من نجدة دما	٢٦٥
لكيلا يكون السندريُّ نديدتي	وأجعل أقواماً عموماً عماعما	٢٦٩
فقلت لهم ما هنَّ كهي فكيف لي	سلوٌّ ولا أنفك صباً متيَّما	٣٢٥
كأطوم فقدت برغزها	أعقبتها الغبس منه عدما	
غفلت ثم أتت تطلبه	فإذا هي بعظام ودما	٣٣٧
نعاماً بوجرة صفر الخدو	د ما تطعم النوم إلا صياما	٤٩٧
شهدنا فما تلقى لنا من كتيبة	يد الدهر إلا جبرئيل أمامها	٦٢٩
إن الذين أمرتهم أن يعدلوا	نبذوا كتابك واستحلُّوا المحرَّما	٦٣٧
فما كان قيس هلكه هلك واحد	ولكنه بنيان قومٍ تهدَّما	٦٥١، ١٤٩٨
هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا له	إذا خاف يوماً نبوة فدعاهما	٦٥٨
وأيقظ من كان منكم نياما		٦٧٨
لنا هضبة لا ينزل الذل وسطها	ويأوي إليها المستجير فيعصما	٦٩٩، ١٦٤٤
هم الفاعلون الخير والآمرونه	إذا ما خشوا من محدث الأمر معظما	٧١١، ١٠٠٥، ١٠٧٤، ٢٠٤١
وشر الظالمين فلا تكنه	يقاتل عمه الرؤوف الرحيما	٧٥٨
فلو أن حياً يقبل المال فدية	لسقنا إليه المال كالسيل مفعما	
ولكن أبى قوم أصيب أخوهم	رضا العار واختاروا على اللبن الدما	٨٢٠
خيل صيام وخيل غير صائمة	تحت العجاج وأخرى تعلك اللجما	٨٣٥
وفي ناتق أجلت لدى حومة الوغى	وولّت على الأدبار فرسان خثعما	٨٤٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
وشـريـت بـرداً لـيـتـنـي	من بعـد بـردٍ كنت هـامـه	٩٠٤، ٢٧٦١
أكثرت في العذل ملحاً دائماً	لا تكثرن إني عسيت صائما	٩٢٦، ١٠٢٠
لعلي إن مالت بي الريح ميلة	على ابن أبي ذبان أن يتندَّما	٩٩٥
ولـولا رجال من رزام أعـزة	وآل سبيع أو أسوءك علقمـا	١٠١٦، ١٤٢٦، ٢٦٩٣
إن الـذين قتلتم أمس سيدهم	لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما	١٠٢١، ٢٥٦١
أنـا سيف العشيرة فـاعـرفـوني	حميداً قد تـذرَّيت السنامـا	١٠٤٢، ١٨٥١
قد سار شرقيهم حتى أتوا سبأ	وانساح غربيهم حتى هوى الشأما	١١٨٦
ومـا عليـك أن تقـولي كلمـا	سبَّحت أو هللت يـا اللهم ما	
اردد علينـا شيخنـا مسلمـا		١٢١٢
ربـة محـراب إذا جئتـهـا	لـم أدن حتـى أرتقـي سلَّمـا	١٢٤٧
نفس عصامٍ سوَّدت عصامـا	وعـلَّمتـه الـكـرَّ والإقـدامـا	
وصـيَّـرتـه بـطلاً هـمـامـاً		١٢٦٠
أرزام بـاب عقرت أعـوامـا	فـعلقـت بُنَيُّهـا تـسـمـامـا	١٢٦٩
مـولي الـريـح قـرنيـه وجبهتـه	كـالهبرقي تنحَّى ينفخ الفحما	١٢٩٨
يحسبه الجاهـل ما لم يعلمـا	شيخـاً على كـرسيِّـه معممـا	١٤٤٧، ٢٤٩٥
بجيـد مغـزلـة أدمـاء خـاذلـة	من الظباء تـراعى منزلاً زيمـاً	١٤٨٥
ضربت خماس ضـربة عبشمي	أدار سـداس أن لا يستقيمـا	١٥٣٣
فـأما الألى يسكنَّ غـور تهامـة	فكل فتاة تترك الحجل أقصما	١٥٥٧
لا يهـولنـك اصـطلاؤك للحـر	ب فمحـذورها كـأنْ قـد ألمَّـا	١٦٠٧
ومن يقترب منا ويخضـع نؤوه	ولا يخشى ظلماً ما أقام ولا هضما	١٦٤٦
ولا لكما منجى من الأرض فابغيا	بها نفقاً أو في السموات سلما	١٩٠٧
فانشقَّ منها عمود الفجر جافلة	عدو النحوص تخاف القانص اللحما	٢٠١٠
ترى عينها صغواء في جنب مؤقها	تراقب في كفِّي القطيع المحرما	٢٠٣٦
ومـا هي إلا في إزار وعلقمـة	مغار ابن همام على حيّ خثعما	٢٠٥٨
لمَّـا رأت ساتيـد ما استعبـرت	لله در الـيـوم مـن لامـهـا	٢٠٦٦، ٢٠٧٣
هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا له	إذا خاف يوماً نبوة فـدعاهمـا	٢٠٧٤

الميم المضمومة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
لعل الله فضلكم علينا	بشيء أن أمكم شريم	٢٦٣
وإن لساني شهدة يشتفى بها	وهو على مَنْ صبَّه الله علقم	٢٣٦٥،٧٩٢،٣٢٠
فقمت للطيف مرتاعاً فأرَّقني	فقلت أهي سرت أم عادني حلم	٣٢٦
للفتى عقل يعيش به	حيث تهدي ساقه قدمه	٣٦٩
العاطفون تحين ما من عاطف	والمطعمون زمان أين المطعم	٣٨٣
لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عار عليك إذا فعلت عظيم	٢٤٠٤،١٨٩٥،٤١١
عقلاً ورقماً تظل الطير تتبعه	كأنه من دم الأجواف مدموم	٤٢٧
أنكرت باطلها وبؤت بحقها	عندي ولم يفخر عليَّ كرامها	٥٠٨
أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة	قليل بها الأصوات إلا بغامها	٧١٩ ،٥٧٨
تعاطسون جميعاً حول داركم	فكلكم يا بني حمدان مزكوم	٥٨٨
قلت لزيرٍ لم تصله مريمه		٦٠٢
يا رب موسى أظلمي وأظلمه	فاصبب عليه ملكاً لا يرحمه	١٨٧٩ ،٦٢٠
عذت بما عاذ به إبرهم	إذ قال وجهي لك عانٍ راغم	٧٠٨
ونأخذ بعده بذناب عيش	أجب الظهر ليس له سنام	١١٤٤ ،٧٢٨
لا تشتم الناس كما لا تشتم		٢٣٨٢ ،٧٧٦
لعمرك إنني وأبا حميد	كما النشوان والرجل الحليم	٨٨٩ ،٧٧٧
إني امرؤ منعت أرومة عامرٍ	ضيمي وقد جنفت عليَّ خصوم	٨٣٣
لقد كان في حول ثواء ثويته	تقضِّي لبانات ويسأم سائم	١٧٤٤ ،٨٤٤
حتى إذا ألقت يداً في كافر	وأجنَّ عورات الثغور ظلامها	٨٧٠
ومقامة غلب الرقاق كأنهم	جن لدى باب الحصير قيام	٨٧٥
وننصر مولانا ونعلم أنه	كما الناس مجروم عليه وجارم	٢٢٨٦ ،٨٨٨
وعلقت سلمى وهي ذات موصد	ولم يبد للأتراب من ثديها حجم	
صغيرين نرعى البهم يا ليت أننا	إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهم	١٢٦٧ ،٩٠٩
فأما كيس فنجا ولكن	عسى يغترُّ بي حمق لئيم	٩٢٩
لو ييسرون بخيلٍ قد يسرت بها	وكل ما يسر الأقوام مغروم	٩٤٣
فإنك والكتاب إلي عليٍّ	كدابغة وقد حلم الأديم	٩٦٤

البيت		الأرقام التي ورد فيها
يهدي بها أكلف الخدين مختبر	من الجمال كثير اللحم عيثوم	٩٩٣
لم تخلق السماء والنجوم	والشمس معها قمر يعوم	
قدَّره مهيمن قيُّوم	والحشر والجنة والنعيم	
إلا لأمر شأنه عظيم		١٠٣١
وإن أتاه خليل يوم مسألة	يقول لا غائب مالي ولا حرم	١٢٣١، ١٤١٤، ١٦١٣
فمدافع الريَّان عرِّي رسمها	خلقاً كما ضمن الوحيُّ سلامها	١٢٨٢
ترَّاك أمكنة إذا لم أرضها	أو يرتبط بعض النفوس حمامها	١٣٠٤
معرورياً رمض الرضراض يركضه	والشمس حيرى لها في الجو تدويم	١٣٤٣
يلومونني في اشتراء النخيـ	ـل أهلي فكلهم ألوم	١٣٨٩
فوه كشق العصا لأياً تبينه	أسك ما يسمع الأصوات مصلوم	١٤٠٢
يصبح ظمآن وفي البحر فمه		١٤٠٣
وما فاهوا به أبداً مقيم		١٤٠٥
فحضضت قومي واحتسبت قتالهم	والقوم من خوف المنايا كظم	١٤٢٨
من أمة سنَّت لهم آباؤهم	ولكل قوم سنة وإمامها	١٤٣٥
كأيِّن في المعاشر من أناس	أخوهم فوقهم وهم كرام	١٤٥٦
لو يدبُّ الحوليُّ من ولد الذرْ	رِ عليها لأندبتها الكلوم	١٥٨٤
رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع	فقلت وأنكرت الوجوه هم هم	١٦١٨
إني امرؤ رابني همٌّ فأحرضني	حتى بليت وحتى شفَّني السقم	١٦٢٦، ٢٤٤٤، ٢٨٢٠
عشية ما تغني الرماح مكانها	ولا النبل إلا المشرفيُّ المصمم	١٦٧٢
وغداة ريح قد وزعت وقرة	إذ أصبحت بيد الشمال زمامها	١٧٦٥
سئلت فلم تبخل ولم تعط نائلا	فسيَّان لا حمد عليك ولا ذم	١٧٦٧
تولى قتال المارقين بنفسه	وقد أسلماه مبعد وحميم	١٧٨٧
قوارص تأتيني وتحتقرونها	وقد يملأ الماء الإناء فيفعم	١٨٠٣
كانوا فريقين يصفون الزجاج على	قعس الكواهل في أشداقها ضخم	
وآخرين ترى الماذيَّ فوقهم	من نسج داود أو ما أورثت إرم	١٨٢٦
إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد	بها أبداً ما دام فيها الجراضم	١٨٢٨، ٢٦٠٢

البيت		الأرقام التي ورد فيها
سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام	١٨٥٤
لها أخاديد من آثار ساكنها	كما تردد في قرطاسه القلم	١٨٧٠
فمضى وقدَّمها وكانت عادة	إذا هي عرَّدت إقدامها	١٨٨١
إذا ما انتضوها في الوغى من أكنة	حسبت بروق الغيث تأتي غيومها	١٨٨٣
وماء وردت قبيل الكرى	وقد جنَّه السدف الأدهم	١٩٦١
واحرَّ قلباه ممن قلبه شبم	ومَنْ بجسمي وحالي عنده سقم	١٩٧٩، ٢٧٧٨
يديرونني عن سالم وأديرهم	وجلدة ما بين الأنف والعين سالم	١٩٩٢، ١٩٩٦
فغدت كلا الفرجين تحسب أنه	مولى المخافة خلفها وأمامُها	١٩٩٩
لقد ولد الأخيطل أم سوءٍ	على باب استها صلب وشام	٢٠٢٤
عاين حياً كالحراج نعمه		٢٠٥٣
جالت لصرعني فقلت لها اقصري	إني امرؤ صرعي عليك حرام	٢٠٨٢
فإن يكن النكاح أحلَّ شيء	فإن نكاحها مطر حرام	٢٠٨٣
وقد ركدت وسط السماء نجومها		٢١١٢
وإني لقوَّام مقاوم لم يكن	جرير ولا مولى جرير يقومها	٢١٤٢
وأقاموا حتى أبيروا جميعاً	في مقامٍ وكلهم مذؤوم	٢١٥٩
أظن الحلم دلَّ عليَّ قومي	وقد يستجهل الرجل الحليم	٢١٧١
داوية ودجى ليلٍ كأنهما	يمٌّ تراطن في حافاته الروم	٢٢٨٣
ومطعم الغنم يوم الغنم مطعمه	أنى توجه والمحروم محروم	٢٤١٩
هم يضربون حبيك البيض إذ لحقوا	لا ينكصون إذا ما استلحموا لحموا	٢٤٣١
متى يبلغ البنيان يوماً تمامه	إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم	٢٥٤٦
فلا ينبسط من بين عينك ما انزوى	ولا تلقني إلا وأنفك راغم	٢٦٢٥
فيأبى فما يزداد إلا لحاجة	وكنت أبياً في الخفا لست أقدم	٢٦٣٧
ولقد علمت لتأتين منيتي	إن المنايا لا تطيش سهامها	٢٨١٠

المِيم المكسورة

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم	وما هو عنها بالحديث المرجم	٥
فخندف هامة هذا العالم		٨٧

البيت		الأرقام التي ورد فيها
واغتبق الماء القراح فأنتهي	إذا الزاد أمسى للمزلج ذا طعم	٤٩٦
قد كنت أغنى الناس شخصاً واحداً	نزل المدينة عن زراعة فوم	٥٠٠
صدَّت كما صدَّ عما لا يحل له	ساقي نصارىٰ قبيل الفصح صوَّام	٥١٦
ولولا بنوها حولها لخبطتها	كخبطة عصفور ولم أتلعثم	٥٢٣
مشين كما اهتزت رماح تسفَّهت	أعاليها مرّ الرياح النواسم	٥٤١، ٢١٣٠، ٢١٣٣
وتشرق بالقول الذي قد أذعته	كما شرقت صدر القناة من الدم	٥٤٢، ٢١٢٩، ٢١٣٢
وليت سليمى في المنام ضجيعتي	هنالك أم في جنة أم جهنم	٥٦٦
على حالة لو أن في القوم حاتماً	على جوده لضنَّ بالماء حاتم	٥٩٦، ١٢٤٢، ١٤٩٠، ١٩٥٢
الحمد لله الأعزِّ الأكرم	أيَّدنا يوم زحوف الأشرم	٦٠٣
ولسنا إذا تأبون سلماً بمذعني	لكم غير أنَّا إن نسالم نسالم	٦٥٧
فرَّت يهود وأسلمت جيرانها	صمي لما فعلَتْ يهود صمام	٦٨٢
هم وسط ترضى الأنام بحكمهم	إذا نزلت إحدى الليالي بمعظم	٧٥٣
فكيف إذا مررت بدار قوم	وجيران لنا كانوا كرام	٧٥٦، ١٥٠٠
يسرى للمسلمين عليه حقاً	كحق الوالد الرؤف الرحيم	٧٥٩
أقول لأم زنباع أقيمي	صدور العيس شطر بني تميم	٧٦٣
بها العين والآرام يمشين خلفة	وأطلاؤها ينهضن من كل مجثم	٧٨٧
ولقد نزلت فلا تظني غيره	مني بمنزلة المحبِّ المكرم	٧٩٩، ١٤٥١، ٢٢٩٣
ومن هاب أسباب السماء ينلنه	ولو نال أسباب السماء بسلّم	٨٠٤، ٢٦٣٩
وربّ أسراب حجيج كظَّم	عن اللغا ورفث التكلم	٨٥٦، ٩٦٢
ثلاث واثنتان فهنّ خمس	وسادسة تميل إلى شمام	٨٧٧
أقول لهم بالشعب إذ ييسرونني	ألم تيئسوا أني ابن فارس زهدم	٩٤٤
متى كان سمعي عرضة للَّوائم	وكيف صغت للعاذلين عزائمي	٩٥٦
ولست بمأخوذٍ بلغو تقوله	إذا لم تعمّدْ عاقدات العزائم	٩٦٠
ترى الأرض منا بالفضاء مريضة	معضلة منا بجيش عرمرم	٩٨٦
ولقد أبيت على الطوى وأظله	حتى أنال به كريم المطعم	١٠٠٣

البيت		الأرقام التي ورد فيها
تطير عدائد الأشراك شفعاً	ووتراً والزعامة للغلام	٢٢٧٢
أماوي مه من يستمع في صديقه	أقاويل هذا الناس ما ويّ يندم	٢٢٧٧
ومهما تكن عند امرىء من خليقة	وإن خالها تخفى على الناس تعلم	٢٢٧٨
تخيره فلم يعدل سواه فنعم	المرء من رجلٍ تهامي	٢٣٤١
فلو كنت في جبٍ ثمانين قامة	ورقيت أسباب السماء بسلم	
ليستدرجنك القول حتى تهرّه	وتعلم أني عنكم غير ملجم	٢٣٤٩، ٢٧٤٤
يا هال ذات المنطق التمتام	وكفك المخضب البنام	٢٣٩٤
وحليل غانية تركت مجدلاً	تمكو فريصته كشدق الأعلم	٢٤١١
لعمرك إن إلك من قريش	كإل السقب من رأل النعام	٢٤٦١
لئن فتنتني فهي بالأمس أفتنت	سعيداً فأمسى قد قلا كل مسلم	٢٤٩٤
وكنت كذئب السوء لما رأى دماً	بصاحبه يوماً أحال على الدم	٢٥٣٧
غداة طفت علماء بكر بن وائل	وعجنا صدور الخيل نحو تميم	٢٥٤٩
عرفت لبرقة الأوداء رسماً	محيلاً طال عهدك من رسوم	٢٥٥٦
افتحي الباب فانظري في النجوم		
	كم علينا من قطع ليل بهيم	٢٥٨٩
لقد لمتنا يا أم غيلان في السرى		
	ونمت وما ليل المطي بنائم	٢٦٠٥
إن كنت كاذبة الذي حدّثتني		
	فنجوت منجى الحارث بن هشام	
ترك الأحبة أن يقاتل دونهم	ونجا برأس طمرة ولجام	٢٧٠٤
إذا بعض السنين تعرّقتنا	كفى الأيتام فقد أبي اليتيم	٢٧٤٥
حاشى أبي ثوبان إن به	ضناً عن الملحاة والشتم	٢٧٨١
حاشى أبا ثوبان إن أبا	ثوبان ليس ببكمة فدم	
عمرو بن عبدالله إن به	ضناً عن الملحاة والشتم	٢٧٨٢
وما كان ما لي من تراث ورثته	ولا دية كانت ولا كسب مأثم	
ولكن عطاء الله من كل رحلة	إلى كل محجوب السرادق خضرم	٢٨٣٦

النون الساكنة

النون المفتوحة

النون المضمومة

النون المكسورة

البيت		الأرقام التي ورد فيها
يـا رب فـافـرق بينـه وبيني	أشـدَّ مـا فـرِّقت بين اثنين	١٧١٤
رأيت بني البكريّ في حومة الوغى	كفـاغـري الأفـواه عنـد عـرين	١٧٢٧
قـوام دنـيـا وقـوام ديـن		١٨١٢
تحنُّ فتبدى ما بها من صبابـة	وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني	١٨٣٥، ٢١٥٠، ٢٤٥٠
اذهب إليـك فما أمي بـراعيـة	ترعى المخاض ولا أغضي على الهون	١٩٨٥
يطفن بحوزي المراتع لم ترع	بواديه من قرع القسي الكنائن	٢٠٦٤، ٢٠٦٩، ٢٠٨١
وكنت أمنيتي وكـن خـالصـتي	وليس كل امرىء يوماً بمؤتمن	٢٠٩٦
ويمنحها بنو شمجىٰ بن جـرم	معيـزهم حنـانـك ذا الحنـان	٢١٠٦
حتى إذا كـانـا همـا اللذين	مثـل الجـديلين المحملجين	٢١٢٤
وإنـي لأطـمـع أن الإلـه	قـديـر بحسن يقيني يقيني	٢٢٠٤
غيـر مـأسـوفٍ عـلى زمـن	ينـقـضـي بـالـهـم والـحـزن	٢٢٩٧
ومِنْ حسـد يجور عليَّ قومي	وأي الـدهر ذو لم يحسـدوني	٢٣٦٨
فقلت لها لا والذي حجَّ حاتم	أخونك عهداً إنني غير خـوان	٢٣٦٩
وإن الموت طوع يـدي إذا ما	وصلت بنـانهـا بـالهنـدواني	٢٣٩٢
وكان في الهيجا يحمي ذمارها	وبصرت عند الكرب كل بنـان	٢٣٩٣
فليت لنا من ماء زمـزم شربـة	مبـردة بـاتت عـلى طهيـان	٢٤٨٦
أنـا ابن جـلا وطـلاع الثنـايـا	متى أضـع العمامـة تعـرفـوني	٢٥٣٨، ٢٥٤٠
يا جارة الحي ألا كنت لي سكنا	إذ ليس بعض من الجيران أسكنني	٢٥٤٢
إذا قـمـت أرحـلهـا بـليـل	تـأوَّه آهـة الـرجـل الحـزين	٢٥٤٨
ولست الشاعر السفسـاف فيهم	ولكن مـدره الحـرب العـوان	٢٥٩٧
فاعمد لما تعلو فما لك بالذي	لا تستـطيـع من الأمـور يـدان	٢٦٢١
طـريـد عشيـرة ورهين ذنب	بما جرمت يدي وجنى لساني	٢٦٥٨
وزحم ركنيـك شـديـد الأركن		٢٦٩٥
وصـاني الحجـاج فيمـا وصّني		٢٧٨٦
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم	بأبيض ماضي الشفـرتين يماني	٢٧٨٨

الياء المضمومة

الياء المكسورة

البيت	الأرقام التي ورد فيها
أجزاء أبيات وإحالات	
إلى الآن لا يبين ارعواء	انظر: الباء المسكورة
أبلغ أبا سلمى رسولاً تروعه	انظر: اللام المكسورة
أتغضب إن أذنا قتيبة حزّتا	انظر: الميم المكسورة
أجل أن الله قد فضلكم	انظر: الراء المكسورة
أحببت حباً خالطته نصاحة	٢١٦٩
إذا حارب الحجاج أي منافق	انظر: العين المضمومة
إذا جاء يوماً وارثي يبتغي الغنى	انظر: الراء المكسورة
إذا ذقت فاها قلت طعم مدامة	٢٦٧٦
أراني ولا كفران لله أية	انظر: اللام المكسورة
اضطرك الحرز من سلمى إلى أجأ	٧٢١
أطافت به جيلان عند قطاعه	انظر: الراء المفتوحة
ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال	انظر: اللام المكسورة
ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة	انظر: الراء المضمومة
ألا ليت أيام الصفاء جديد	انظر: الدال المضمومة
إلى ذلك الخلف الأعور	٢٣٢٦
ألم تعلم مسرّحي القوافي	انظر: الباء المفتوحة
امرتك الخير	انظر: الباء المكسورة
أمن آل نعم أنت غاد فمبكر	انظر: الراء المضمومة
إمّا يُصِبْك عدوٌّ في مناوأة	انظر: الراء المضمومة
أنكرت باطلها وبؤت بحقّها	انظر: الميم المضمومة
إنّا بني نهشلٍ لا ندّعي لأبٍ	انظر: النون المفتوحة
أناس أصدوا الناس بالسيف عنهم	١٣٦٢
أنا ابن جلا	انظر: النون المكسورة
إن تذنبوا ثم تأتيني بقيّتكم	انظر: الباء المضمومة
أين تضرب بنا العداة تجدنا	انظر: القاف المكسورة

البيت	الأرقام التي ورد فيها
أيها الرائح المجدُّ ابتكارا	انظر: الراء المفتوحة
بخيلٍ عليها جنة عبقرية	انظر: اللام المضمومة
بمستأسد القريان عاف نباته	انظر: الراء المضمومة
جرى حبها مجرى دمي في مفاصلي	انظر: اللام المضمومة
حرام على عيني أن تطعما الكرى	انظر: الدال المضمومة
حلفت لها بالله حلفة فاجر	انظر: اللام المكسورة
خل السبيل لمن يبني المنار بها	انظر: الراء المضمومة
دعتني أخاها أم عمرو	انظر: النون المكسورة
سموت ولم تكن أهلاً لتسمو	انظر: الباء المضمومة
شاب المفارق واكتسين قتيرا	انظر: الراء المفتوحة
شهد الحطيئة حين يلقى ربه	انظر: الراء المكسورة
عاد قلبي من الطويلة عيد	انظر: الدال المضمومة
علا زيدنا يوم النقا	انظر: النون المكسورة
على وجه مي مسحة من ملاحة	انظر: الياء المفتوحة
عشية قارعنا جذام وحميرا	انظر: الراء المفتوحة
على حين من تلبث عليه ذنوبه	انظر: الراء المضمومة
على حين عاتبت المشيب على الصبا	انظر: العين المضمومة
غداة طفت علماء بكر بن وائل	انظر: الميم المكسورة
فهذا أوان العرض حيٌّ ذبابه	انظر: السين المضمومة
فحزن كل أخي حزن أخو الغضب	٢٢٩٨
فأو لذكراها إذا ما ذكرتها	انظر: الهمزة المكسورة
فهل لك أو من والد لك قبلنا	٧٣٢
فقلنا أسلموا إنَّا أبوكم	٧٣٧
فأصبحن لا يسألن عن بما به	انظر: الباء المفتوحة
فبت كأن العائدات فرشن لي	انظر: الباء المضمومة
فوه كشق العصا لأياً تبينه	انظر: الميم المضمومة

البيت	الأرقام التي ورد فيها
قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا	انظر: اللام المضمومة
قوم إذا الخيل جالوا في كواثبها	٢٣٧٤
قد حصت البيضة رأسي	انظر: العين المكسورة
قليل التشكي للمهم يصيبه	انظر: الكاف المكسورة
كاليوم مطلوباً ولا طلبا	انظر: الباء المفتوحة
كذبت لقد أصبي على المرء عرسه	انظر: اللام المكسورة
كمهت عيناه حتى ابيضّتا	انظر: العين الساكنة
لدوا للموت وابنوا للخراب	انظر: الباء المسكورة
لقد ولد الأخيطل أم سوء	انظر: الميم المضمومة
لأوحت إلينا والأنامل رسلها	١٢٨٠
لقد كبر البعير بغير لب	انظر: الراء المضمومة
لعلك يوماً أن تلم ملمة	٢٦٤
لو أن عصم عمايتين ويذبل	١٣٧٠
لا أعرفن ربرباً حوراً مدامعها	انظر: الراء المكسورة
ليبك يزيد ضارع لخصومة	انظر: الحاء المضمومة
ليت الشباب هو الرجيع على الفتى	انظر: اللام المضمومة
ما زلت معتصماً بحبل منكم	انظر: الألف المقصورة
هم الفاعلون الخير والآمرونه	انظر: الميم المفتوحة
ومن العناء رياضة الهرم	٢٢٣٤
وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر	٢٢٥٥
ونشوة سقطت منها في يدي	٢٢٩٥
ولا يجزون من حسنى بسوء	٢٣٤٧
وإن شئت حرمت النساء سواكم	انظر: الدال المفتوحة
والراقصات إلى منى فالغبغب	انظر: الباء المفتوحة
ولا يك موقف منك الوداعا	انظر: العين المفتوحة
وما حل من جهل حبا حلمائنا	انظر: الفاء المضمومة

البيت	الأرقام التي ورد فيها
وفي غير مَنْ قد وارت الأرض فاطمع	٢٨٢٢
وحاجة غير مزجاة من الحاج	انظر: الجيم المكسورة
وأنا النذير بحرة مسودة	انظر: الدال المفتوحة
وتضحك مني شيخة عبشمية	انظر: الياء المفتوحة
ورمل كأوراك العذارى قطعته	انظر: السين المضمومة
وأطعن بالرمح شطر الملوك	انظر: الحاء المضمومة
وما كل مغبون وإن سلف صفقه	انظر: الدال المكسورة
وأهلة ود قد سررت بودهم	انظر: اللام المسكورة
وقوفاً بها صحبي علي مطيهم	انظر: اللام المكسورة
وإن أدع للجلى أكن من حماتها	انظر: الدال المكسورة
وأزرق الفجر يبدو قبل أبيضه	انظر: الباء المضمومة
وهمك ما لم تمضه لك منصب	١٤٢١
وشقوا بمنخوض السنان فؤاده	انظر: الدال المضمومة
وكائن رددنا عنكم من مدجج	انظر: العين المفتوحة
وقتيل مرة أثأرن فإنه	انظر: الدال المكسورة
وأمات أطلاء صغار	١٥٦٢
وشفاء غيك خابراً أن تسألي	انظر: اللام المكسورة
ولما نزلنا منزلاً طلّه الندى	١٠٧٠
ولم يرتفق والناس محتضرونه	انظر: القاف المضمومة
ولولا بنوها حولها لخبطتها	انظر: الميم المكسورة
ولى نعام بني صفوان زوزأة	انظر: الباء المفتوحة
يا دين قلبك من سلمى وقد دينا	انظر: النون المفتوحة
يا تيم تيم عدي لا أبا لكم	انظر: الراء المضمومة
يا عيد مالك من شوق وإيراق	انظر: القاف المكسورة
يا حبذا جبل الريان من جبل	انظر: النون المفتوحة
يا عدياً لقد وقتك الأواقي	انظر: القاف المكسورة

البيت	الأرقام التي ورد فيها
ينباع من ذفرى غضوب جسرة	انظر: الميم المسكورة
يا بن أمي فدتك نفسي ومالي	٢٣٠١

* * *

فهرس

* * *

جدول بأهم الأخطاء المطبعية التي وردت في الجزء الرابع

الخطأ	الصواب	ص	س
العامل،	العامل»	٧	١
منهما،	منهما»	٨	٨ تحت
المحذوفَ	المحذوفُ	١٨	٤ تحت
لَلِما	لِلِما	٢٠	٧
وحمزة	وحمزة(٣)	٥٠	٧
عبداللّه(٣)	عبداللّه	٥٠	١٠
وسأترك	سأترك	٨٠	٢ تحت
حصناً	حصنا	٩٥	١
يزاد	يُذاد	١٢٩	٦
«الظالم»	«الظالم» لم يصح	١٣٦	١٤
بكفرهم	بكفرهم قلت: لم يصح لأن قوله بل طبع اللّه عليها بكفرهم	١٤٣	٦ تحت
فضلة	منه	١٤٦	٢
الزمخشري(٦)	الزمخشري(٢)	١٥٨	٥
أعدائهم،	أعدائهم»،	٢١٩	٥ تحت
فِسِيّ	قَسِيّ	٢٢٢	٨
إليهما	إليها	٢٣٨	٦ تحت
قال	«قال	٢٣٩	٢ تحت

الخطأ	الصواب	ص	س
أيمانِنا	إيمانِنا	٣٢٠	١
بهم	منهم	٣٥٣	٤ تحت
تحصيله حججه	تحصيل حججه	٣٨٠	٤ تحت
جماعة	جماعة»	٤١٩	٤
صفةً	صفةٌ	٤٢٢	٤
لهذه	بهذه	٤٢٢	١٠
الجَراضم	الجُراضم	٤٦٨	٦ تحت
الرجيعُ	الرجيعَ	٤٩٠	٣ تحت

وتصويب البيت في ص ٤٩٣ كما يلي:

يا حكمُ بنَ المنذرِ بنِ الجارودْ أنت الجوادُ ابن الجوادِ ابنُ الجودْ

* * *